

د. رضا بن رجب

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية





د. رضا بن رجب

■ من مواليد مدينة تونس.

تحصل على:

■ شهادة الكفاءة في البحث في التاريخ الحديث من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس.

■ دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث من جامعة باريس III، السوربون الجديدة في باريس.

■ شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث من الجامعة التونسية.

■ يشغل اليوم خطة مدرّس باحث في الجامعة التونسية وعضو فريق بحث "دراسات عثمانية".

■ شارك في العديد من الندوات الدولية والمحلية.

من مؤلفاته:

■ الشرطة وأمن حاضرة تونس. (بالعربية).

■ الأقلية اليهودية الليفورنية خلال العهد الحسيني. (بالفرنسية).

■ التصدير والمصدرون بإيالة تونس في أواسط القرن التاسع عشر. (بالفرنسية).

■ اليهود بالبلاد التونسية من خلال وثائق الأرشيف الوطني. (بالفرنسية).

■ المسألة اليهودية والإصلاحات الدستورية بتونس (1857-1861). (بالفرنسية).

■ الانشقاق بين يهود تونس ويهود الجزائر عل ضوء وثيقة أرشيفية لسنة 1876. (بالفرنسية).

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1857-1685)

تأليف
الدكتور رضا بن رجب

تقديم
أ. د. عبد الحميد الأرقش

دار المدار الإسلامي

يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية

الدكتور رضا بن رجب

© دار المدار الإسلامي 2010

جميع الحقوق محفوظة للنشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب دراسات عثمانية

تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع رده

ردمك ISBN 978-8959-29-452-4

(دار الكتب الوطنية/بغلازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2008/765

صورة الغلاف: عائلة ثرية من يهود إيالة تونس العثمانية (أواسط القرن التاسع عشر)

المصدر: جريدة الأسفار والنفامرات في البر والبحر، عدد 374 بتاريخ 1-9-1884

Journal des voyages et des aventures de terre et de mer N°374 - 01/9/1884

دار المدار الإسلامي

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسيو، الطابق الخامس،

هاتف +961 1 75 03 04 +961 3 93 39 69

+961 1 75 03 07 فاكس +961 1 75 03 05

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التوزيع والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

توزيع دار أوبيا للطباعة والنشر والتوزيع والتمتية الثقافية

زاوية الدمناني، شارع أبي داود، بساتين سوق الهادي، طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس: +218 21 34 07 013 +218 91 21 45 463

بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

تقديم

الأستاذ عبد الحميد الأرش

لقد بقي موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي والإسلامي إلى زمن ليس بالبعيد، من المسكوت عنه في الكتابات التاريخية والدراسات الاجتماعية والسياسية. فقد اعتبره البعض من الممنوعات والبعض الآخر من باب النشاز، وبقي التاريخ زمناً طويلاً ضحية التصورات العقائدية والفكرية المنغلقة دينياً وقومياً، وكادت الدراسات والأبحاث حول تلك الأقليات في مجتمعاتنا تبقى حكراً على مثقفي تلك الجاليات ومفكرها مع ما ينجرّ عن ذلك من انحرافات ومغالاة.

فصورة اليهودي أو المسيحي في العالم الإسلامي بقيت تحددها تلك الكتابات المركزة على مفهوم الذمي «المهان والمهمش» اجتماعياً وسياسياً، وكاد القارئ العربي ينسى أنّ الإمبراطورية العثمانية الممتدة أطرافها من أوروبا إلى بلاد المغرب مروراً بالشرق العربي كانت فسيفاء عرقية ودينية تعايشت في ظلّها وعلى مدى قرون الجاليات الدينية، ومارست معتقداتها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية في كامل الحرية تحت السيادة الإسلامية.

لهذه الاعتبارات، فإنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمغاربية بالخصوص، وكان لي الشرف في مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التونسية وفي أروقة الأرشيف الوطني التونسي حين تفتّنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التنوع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنغلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التنوع في التاريخ.

واختار الباحث منهج الدقة والموضوعية، فقام بقراءة متأنية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للنخب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوعية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع، وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التونسية من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركبتي مدمج في الشبكة المتوسطة.

لقد نجح المؤلف، من خلال مواكبة تاريخ الأقلية اليهودية بفتيتها المحلية المتأصلة والقرنية القادمة من إيطاليا، في بناء صورة تاريخية حية لموقعها وتبايناتها الداخلية وخاصة لعلاقات نخبها بالسلطة وبالفتات الحاكمة وتطور تلك العلاقات.

وقد تأكد ذلك التحالف بين الفئات الصاعدة للأقلية اليهودية ونخب المال والسلطة منذ القرن الثامن عشر على قاعدة انتقال مدينة تونس من مدينة قرصنية ريعية إلى مدينة صناعية تجارية، فاستفادت السلطة المحلية من دور الوساطة الذي أمنت نخب المال والتجارة اليهودية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد المتوسطي. كما استفادت النخب اليهودية من ذلك الدور فدعمت نفوذها واحتكرت أجزاء هامة من نظام الالتزام بالتوازي مع تصاعد دورها في التجارة الخارجية.

وعلى منوال النخب اليهودية القرنية بدأ يتنامى دور النخب اليهودية المحلية واستأنس بايات تونس بهم من خمودة باشا باي الحسيني إلى أحمد باشا باي صاحب الإصلاحات التحديثية المعروفة، وأصبحت عائلات معروفة صاحبة جاه وثروة مثل لمبروزو وعثال وشمامة وتقلد العديد منهم مناصب في وزارة المال ودار السكة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها المؤلف، أن النخب اليهودية قد لعبت دوراً محورياً في إدخال الحداثة وتقنياتها إلى الإيالة التونسية لا سيما خلال القرن التاسع عشر.

وبهذا العمل يخرج تاريخ الأقلية اليهودية في تونس من دائرة المفاهيم والتصورات الأيديولوجية البالية إلى ميدان البحث العلمي النقدي والموضوعي. فلا عهد الذمي الميثولوجي حكم في حياة اليهود ونخبهم، ولا التباعد الديني حدّد موقعهم من السلطة والمجتمع، لأنّ الحراك الاجتماعي كما وصفه وحلّله المؤلف

حدّته المصالح الاقتصادية والسياسية للفئات الحاكمة وكان لنخب اليهود ولخبرتهم ومهاراتهم الدور المتميّز فيه.

فالارتقاء الاجتماعي كان هو السمة البارزة لمسار النخب اليهودية في تونس، وذلك الارتقاء تمّ على قاعدة موضوعية هي تصاعد الاقتصاد الأوروبي الماركنتيلي وهيمنته على ضفاف المتوسط. وبالتوازي مع ذلك المسار الحركي للنخب اليهودية في تونس تدغم مسار الإدماج الاجتماعي داخل عالم النخب.

ومن مزايا هذا الكتاب أنه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصة دفاتر مداخل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعماً بالدراسات الكمية الدقيقة ووضع حدّاً للتأويلات والافتراضات التي تزخرُ بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ النخب العربية على عاتقها هذه المهنة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والعقلانية النقدية.

تونس في 29 حزيران/يونيو 2008

قائمة المختصرات

1. باللغة العربية

أ.و.ت.	: الأرشيف الوطني التونسي.
ج.	: جزء.
د.	: دفتر.
د.ت.	: دون تاريخ.
س.ت.	: السلسلة التاريخية.
س.د.	: السلسلة «د».
ش.ت.ب.	: شهادة التعمق في البحث.
ص.	: صفحة.
صن	: صندوق.
ع/ر	: عدد رتبي.
غ.م.	: غير مذكور.
م.	: ملف.
م.ت.م.	: المجلة التاريخية المغربية.
ن.	: نسمة.
و.	: وثيقة.

2. باللغة الفرنسية

<i>A.C.C.M</i>	: Archives de la Chambre de Commerce de Marseille.
<i>A.C.F.T</i>	: Archives du Consulat de France à Tunis.
<i>A.E.P</i>	: Archives des Affaires Etrangères à Paris.
<i>A.E.S.C</i>	: Annales, Economies, Sociétés, Civilisations.
<i>A.I</i>	: Archives Israélites.
<i>A.N.P</i>	: Archives Nationales à Paris.
<i>Aff. Etr.</i>	: Affaires étrangères.
<i>Art.</i>	: Article.
<i>B.A.I.U</i>	: Bulletin de l'Alliance Israélite Universelle.
<i>B.E.S.T</i>	: Bulletin Economique et Sociale de la Tunisie.
<i>C.E.R.E.S</i>	: Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales. (Tunis).

<i>C.E.R.O.M.A</i>	: Centre d'Etude et de Recherche Ottomanes et Morisco-Andalouses.
<i>C.N.R.S</i>	: Centre National de la Recherche Scientifique. (Paris).
<i>Coll.</i>	: Collection
<i>C.P.U.</i>	: Centre de Publication Universitaire. (Tunis).
<i>C.T</i>	: Les Cahiers de Tunisie.
<i>E.U</i>	: Encyclopédia Universalis.
<i>Ed.</i>	: Edition.
<i>F.T.E.R.S.I</i>	: Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et l'Information.
<i>I.B.L.A</i>	: Revue de l'Institut des Belles-Lettres Arabes.
<i>I.N.A.A</i>	: Institut National d'Archéologie et d'Art. (Tunis).
<i>p.</i>	: Page.
<i>R.A.</i>	: Revue Africaine.
<i>R.E.I</i>	: Revue des Etudes Islamiques.
<i>R.E.J</i>	: Revue des Etudes Juives.
<i>R.H.M</i>	: Revue d'Histoire Maghrébine.
<i>R.H.M.C</i>	: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
<i>R.M.I</i>	: Rassegna Mensile di Israel.
<i>R.T</i>	: Revue Tunisienne.
<i>S.T.D.</i>	: Société Tunisienne de Diffusion.
<i>t.</i>	: Tome.
<i>U.I</i>	: Univers Israélite
<i>Univ.</i>	: Université.
<i>Vol(s)</i>	: Volume(s).

المُقدِّمة

ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الأبحاث العلميّة في مختلف الاختصاصات تناولت بالدرس تاريخ الأقليات العرقية والدينية⁽¹⁾ في عدّة أقطار من العالم، اندرجت ضمن سياق عالمي نادى بحقوق هذه الأقليات ومصيرها⁽²⁾، ونُشير ضمن هذه الأبحاث التي تتقارب ونطاق بحثنا إلى الدّراسات التاريخيّة التي أنجزت حول الأقلّيّة الأرمينيّة والقبطيّة بالعديد من إيلات الإمبراطورية العثمانيّة،

(1) اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الأقلّيّة، فهناك من يذكر أنّ الأقلّيّة هي «جماعة اجتماعيّة تتميز بخصائص سلاليّة أو لغويّة أو دينيّة تكون سبباً في الانعزال الاختياري أو العزلة القسريّة وما يتبع ذلك من التّمييز ضدها كنتيجة لتمييزها وبالتالي تتدنى أهميّتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً...». وهناك من يرى أنّ الأقلّيّة هي: «جماعة متوسّنة في المجتمع تتمتع بتقاليد وخصائص إثنيّة أو دينيّة أو لغويّة تختلف عن تلك الموجودة لدى بقية السكّان في مجتمع ما وترغب في المحافظة عليها...»، لكنّ نوجّهنا في هذه الدّراسة لا نريد أن يتجاوز المفهوم اللّغوي والاصطلاحي المتفق عليه والذي أقرّته موسوعات الأقليات وقواميسها والذي يعرّف الأقلّيّة بأنها: «جماعة بشريّة تميّز بدينها أو عرقها أو لونها، تعيش في مجتمع يفوقها عدداً. أي أنّها جماعة فرعيّة تعيش بين جماعة أكبر، وتكوّن مجتمعاً تربطه ملامح مشتركة تميّزه عن المحيط الاجتماعيّ حوله، وتعتبر هذه الجماعة نفسها مجتمعاً يعني من تسلّط مجموعة أكبر عددياً تتمتع بمنزلة اجتماعيّة أعلى». ونورد هذا المفهوم دون اعتبارات أيديولوجيّة أو سياسيّة أو دينيّة أو فلسفيّة. في هذا الصدد نظر: غيث، م.ع، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1999. عليون، برهان، نظام الطّائفنة: من الدّولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 1990.

Yacoub, J., *Les minorités dans le monde: Faits et analyses*, D.D.B., Paris, 1998

(2) هي الحقيقة لم يكن الاهتمام بواقع الأقليات وليد هذه الفترة بل يمكن أن يعود إلى بداية القرن العشرين، لكنّ تركيزنا هنا لا يتعدّى الأبحاث العلميّة والأكاديميّة التي شذّها طرافة موضوع الأقليات.

والأقليات اليهودية المنتشرة بأصقاع عدة من العالم. ومن بيس ما أبرزت هذه الدراسات الأوضاع التي عاشتها هذه الأقليات ومدى التحامها وتأثيرها أو تأثرها بالمحيط الذي تواجدت به، والتور الذي تقلدته في مختلف الميادين⁽³⁾.

وقد حظيت الأقلية اليهودية بنصيب من هذه الدراسات التاريخية التي ركزت أساساً على شتى أنواع المظالم وأشكال التمييز التي تعرضت لها داخل المجتمعات التي انتمت إليها عبر التاريخ، كما حظيت نفس هذه الأقلية من قِبل بتاريخ وشحنه أساطير حيكت حول تشنتها وحلها وترحالها، تجسد بؤس حاضرها وترسم من الصور ما يُبنى بطريق الخلاص في مستقبلها⁽⁴⁾.

غير أن هذه الدراسات بقيت إلى حد بعيد سجيئة القراءات الثقلية الأسطورية التي تبني تاريخ اليهود على فكرة الخلاص بعد السقوط. لكن رغم هذا فقد أبرزت مواطن الضعف في كتابة تاريخ هذه الأقليات والنقائص التي تضمنتها، والتي بتوجب على أصحاب الاختصاص تناولها للتعرف على خصوصيات هذه الأقليات، وما ميزها عن المجتمعات التي عاشت ضمنها⁽⁵⁾.

ويسعى البحث الذي ننجز إلى تناول إحدى المسائل الدقيقة والهامة في تاريخ البلاد التونسية، بما أنه يروم الكشف عن حقيقة الدور الذي شغله اليهود في

(3) Roussio-Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999, 199 p. Hovanessian, M., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999, 173 p. Laurence, A., *Les coptes d'Égypte*, Publisud, Paris, 144 p. Marin, Y., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996, 259 p. Yacoub, J., *Les minorités. quelles protection?*, D.D.B., Paris, 1995, 389 p.

(4) Serfaty, N., *Les courtisanes juifs des sultans marocains, XIIIe-XVIIIe siècles*, Bouchéne, Paris, 1999, 272 p. Malvezin, T., *Histoire des juifs à Bordeaux*, Gironde, 1999, 288 p. Lewis, B., *Juifs en terre d'Islam*, Flammarion, Paris, 1999, 258 p. Poirier, V., *Ashkénazes et Sépharades*, Cerf, Paris, 1998, 312 p. Iancu, D., & Iancu, C., *Les juifs du midi*, éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351 p.

(5) في ما يتعلق بتاريخ الأقلية اليهودية بالإيالة التونسية في الفترة الحديثة سحاول إبرار هذه الثغرات من خلال قراءتنا الإحصائية لبعض الدراسات التي أبحرت حول هذا الموضوع والتي سنأتي لاحقاً.

اقتصاد الإيالة، وهو موضوع لم يقع التطرق إليه بصفة ضافية في الدراسات التاريخية كما سنبين ذلك.

ومن هذا المنطلق يندرج بحثنا في إطار التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد التونسية في العصر الحديث، بما أنه يتطرق إلى الوزن الاقتصادي للأقلية الدينية والعرقية الوحيدة التي انصهرت في صلب مجتمع الأغلبية والتحمّت به وكانت جزءاً منه في أغلب مراحل تاريخها.

كما يتنزّل ضمن إشكالية تطرح مسألة دور كبار التجار اليهود في توجيه البلاد نحو الاقتصاد المركنتيلي، ونحو الرأسمالية التجارية، بما أنّ مشاركتهم الفاعلة في القطاعات الاقتصادية الحساسة قد تزامنت وانفتاح البلاد على أهم المراكز التجارية نشاطاً بحوضي البحر الأبيض المتوسط، كما تزامنت مع حركة التوسع الأوروبي وما نتج عنها من ترويج لأفكار الحرية الاقتصادية ومبادئها.

وتتفرّع عن هذا الطرح عدّة إشكاليات أخرى مبحثها الأساسي ثنائية الضعف والقوة اللذين لازما مسار هذه الأقلية خلال الفترة الحديثة خاصة، فالضعف من المميزات الظاهرة لهذه الأقلية، وقد شكّله وضعها القانوني المتدنّي بوصف أفرادها رعايا دولة من «درجة ثانية» كما تصفه بعض الكتابات⁽⁶⁾، أمّا مواطن القوة فتكمن في نفاذ نخبها إلى القطاعات المالية والتجارية والسيطرة عليها أحياناً.

ویمنطق الاستفهام يمكن أن نُورد كيف استطاعت هذه الأقلية المهشمة اجتماعياً وسياسياً أن تتحوّل إلى سلطة اقتصادية قادرة على التأثير في المسار العام للبلاد؟

وقد قادنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى جانب طرافته والإشكاليات التي يطرحها، عدّة دوافع أخرى تمخّضت عن «قراءة إحصائية» للمؤلفات التاريخية التي كتبت حول اليهود بالبلاد التونسية، وهي ليست قراءة نقدية، بقدر ما سنركّز من خلالها على بعض الجوانب الأساسية التي تُحفّز على طرّق هذا الموضوع من جهة، والإشارة إلى العديد من المعطيات التي تدعو إلى إعادة النظر في الكتابة عن

(6) Memmi, Albert., *Portrait d'un Juif*, Paris, 1962. Cohen-Hadria, Elie., «des milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin», *Le mouvement Social*, n° 60, juillet-septembre 1967, p. 89-107.

المجتمع اليهودي بالإيالة بوصفه جزءاً لم يخرج عن التسيج العام للمجتمع التونسي من جهة ثانية.

وقد اخترنا أن تكون محطة انطلاقنا للتعرّض إلى ما أُلّف عن تاريخ اليهود بالبِلاد التونسية كشافاً بيليوغرافياً جُمع فيه كلّ ما خطّ عن يهود المغرب العربي بعثه وسمينه، من مصادر ومراجع إلى دراسات ومقالات صحفية⁽⁷⁾، وقد احتوى قسم خاصّ منه على ما وقع نشره من هذه المؤلفات حول تاريخ اليهود بالبِلاد التونسية⁽⁸⁾. وقد أمدنا هذا الكشف بحوالى ألفي دراسة جاءت بلغات مختلفة⁽⁹⁾، استخرجنا من خلالها العديد من الملاحظات، وهي كما بدت لنا:

✽ ندرة الكتابات باللّغة العربيّة حول المجتمع اليهودي بالبِلاد التونسية؛ فباستثناء أربع دراسات⁽¹⁰⁾ لا نثر إلاّ على بعض الصّفحات في كتب عامّة، بالرّغم من مساهمة بعض الباحثين التونسيين منذ بداية القرن العشرين بكتابات خاصّة عن اليهود لكن باللّغة الفرنسيّة⁽¹¹⁾.

Attal, R., *Les juifs d'Afrique du Nord. Bibliographie, édition refondue et élargie*, (7) Institut Ben -Zvi, Yad Izhak Ben -Zvi et Université Hébraïque, Jerusalem, 1993, 672 p. + CIII p.

(8) المرجع السابق، ص 147-262.

(9) بلغ العدد الجملي الذي أحصيناه 2002، وقد نحينا جانباً المصادر الإخبارية وكتب الرّحالة الأجانب التي تعرّضت بالذّكر إلى المجتمع اليهودي بالبِلاد التونسية واقتصروا على ما نشر من دراسات وبحوث ومقالات.

(10) بن الخوجة، محمد؛ «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الداوجة بتونس»، الرورنامة التونسية، السنة 16، 1324هـ، ص 113-124. كما أصدر نفس المؤلّف كتاباً يعمل عنوان يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، لم يأت الكشف على ذكره.

الجنحاني، الحبيب؛ «وثيقة حول مشاركة ممثلين عن اليهود في المؤسسات الدستورية للدولة التونسية قبيل الحماية»، م.ت.م، عدد 10-11، كانون الثاني/يناير 1978، ص 113-129.

النيمومي، الهادي؛ «نشوء الحركة الصهيونيّة في تونس: 1897-1941»، لكراسات التونسية، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص 79-107. - الشّاط الصّهيوي بنوس بين 1897 و1948، تونس 1982، 212ص. وطبع هذا الكتاب طبعة ثانية نفس العنوان عن دار محمد علي الحامي للنشر، سنة 2001، وتضمّن 208ص.

Bach-Hamba, Ali., «Les israélites tunisiens», in Hassen Guellati, *La justice* (11)

ومقابل ندرة الكتابات باللغة العربية تتكشف المنشورات المتنوعة باللغتين الفرنسية والعبرية أساساً، وفي مرتبة دونهما عدد قليل نشر باللغة الإنكليزية والألمانية والإيطالية⁽¹²⁾.

* قلة الدراسات التاريخية عن المجتمع اليهودي عامة بالبلاد التونسية في الفترة التاريخية لاختصاصنا وهي الفترة الحديثة، ذلك أن أغلب ما نشر تناول فترة التاريخ القديم محاولة من كتابه البحث أو تثبيت شرعية التواجد اليهودي بالبلاد التونسية قبل مجيء الإسلام. كما تناول التاريخ المعاصر إبراز فضل الدول الغربية على اليهود في إعتاقهم الذي جاء بعد الثورة الفرنسية وحركات التوسع الاستعماري. وفي هذا الإطار التاريخي كشفت بعض المنشورات الأخرى الدور السياسي الذي لعبه اليهود داخل الحركة الصهيونية⁽¹³⁾.

* قلة الدراسات المعمقة، إذ إن جُلّ ما كتب لا يتجاوز العشر صفحات، وإن تجاوزت هذا العدد فأغلبها مؤلفات تاريخية عامة تتعرض إلى تاريخ اليهود «من الجذور إلى أيامنا» وعلى هذا الشكل من العناوين فإنّ مناهجها تنأى عن الدراسات الأكاديمية، كما أنّ العدد القليل من الصفحات وأغلبها مقالات وردت في صحف ومجلات غير مختصة لا تخوّل لكتابها نسخ تاريخ المجتمع اليهودي⁽¹⁴⁾.

= *tunisienne*, Tunis 1909, p. 73-94. Snoussi, M.L., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, 148 + XIII P. [ronéo]. -, «La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897», C.T., vol. 36, n°143-144, 1988, p. 183-219.

Kassab, A., «La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30*, Tunis, 1987, p. 525-548

(12) بلغ عدد المؤلفات باللغة العبرية 683 دراسة، وباللغة الفرنسية 1138، أما المؤلفات بلغتي أوروبية أخرى فقد ناهز عددها 130 دراسة.

(13) أحصينا في اختصاص التاريخ القديم 301 دراسة، وفي التاريخ المعاصر 673 دراسة. وهذه الإحصاءات هي إحصاءات تقريبية نظراً لاكتفائنا بعدد ما أُلّف باللغات الأوروبية، أي دون إحصاء المؤلفات باللغة العبرية التي قد تتغير من صواب هذه الأرقام.

(14) الحكم الذي يصدره هنا استقينا من خلال الاطلاع على نسبة هامة من هذه الدراسات المحفوظة بمكتبة «الرابطة الإسرائيلية العالمية بباريس» (L'Alliance Israélite) (Universelle).

* ندرة الدراسات التي تناولت الدور الاقتصادي الذي لعبته التخب اليهودية بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة، وما توصلنا إليه من مؤلفات لا يتصن إلا عدداً قليلاً من الصفحات أو بعض الإشارات العابرة في هذا الجانب⁽¹⁵⁾. وإذا تطرق بعض الباحثين أو المؤرخين التونسيين في إطار دراستهم لاقتصاد الإيالة التونسية إلى النشاط الاقتصادي لليهود فإنهم لم يتناولوا هذا النشاط كموضوع مستقل أو على حدة.

* انسياق المؤرخين والأكاديميين عامة إلى التركيز على كتابة التاريخ الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي للمجتمع اليهودي دون إغفال دورهم الاقتصادي اهتماماً يذكر، وذلك للعسر الذي يحيط بمثل هذه المواضيع التي كادت تنعدم حولها المصادر الإحصائية الدقيقة وهو ما قرره لنا المخزون الوثائقي للأرشيف الوطني التونسي⁽¹⁶⁾.

وباطلاعنا على جملة من هذه المؤلفات يمكن أن نضيف ملاحظة هامة وهي تشابه الكثير منها، ولا نبالغ إذا أوردنا أن قراءة عدد محدود من هذه المؤلفات يُغني المطلع عن الرجوع إلى كتب أخرى، وهذا التشابه جاء بتركيز واضح على بعض المعطيات، وتداول نفس المعلومات، خاصة في علاقة المجتمع اليهودي بميثاق عهد الذمة ووضعهم الاجتماعي المدني ضمن مجتمع الأغلبية⁽¹⁷⁾.

(15) ما أحصيناه في هذا الميدان لا يتجاوز 6 مقالات.

(16) سنعرض لهذه الوثائق بالوصف والتحليل في موضع لاحق.

(17) في هذا الصدد انظر على سبيل المثال:

Ayoun, R., «Le commerce des juifs livournais à Tunis à la fin du XVII^e s.», in *Tunis cite de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux choix de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, 361 p, p. 203-214. Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 385 p., - *Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985, 640 p. Cohen, David; *Le parler arabe des juifs de Tunis; textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome 1, Paris - La Haye, 1964, 177 p. Tome 2, *Etude linguistique*, Paris, 1975, 318 p. Saada, Lucienne; *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Thèse 3ème cycle, Langues Orientales, Paris, 1969, 382 p [ronéo]. Rozen, M., «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les relations = Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe-XXe*, actes du

وعلى غرار هذه القراءة التي استقيناها من المصنف الجيولوجرافي لما كتب حول يهود شمال إفريقيا، والذي يتوقف ثبته للدراسات المنشورة سنة 1992، بررت بعض الكتابات الأخرى، كان انطلاقها من الجامعة التونسية ونادت بضرورة إعادة كتابة تاريخ المجتمع اليهودي في كل الفترات التاريخية، وهو ما تصفنته بعض الأطروحات الجامعية⁽¹⁸⁾، وعدد من الندوات العلمية التي ساهم فيها ثلثة من الباحثين التونسيين والأجانب كل حسب اختصاصه وميدانه، واتسمت دراساتهم بالموضوعية في معالجة العديد من القضايا وتحديد الإشكاليات، كما نهت إلى وجوب الاطلاع على المصادر المحلية التي قد تُحيل إلى كتابات مغايرة⁽¹⁹⁾.

colloque, Paris, 1984, p. 51-59.- «Les marchands juifs livournais à Tunis et le commerce avec Marseille à la fin du XVII^e siècle», *Michael*, vol. 9, 1985, p. 87-129.

(18) العلاقي، عبد الكريم؛ الألفية اليهودية بونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948، شهادة التعمق في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التونسية، 1993، 563 ص. [موقونة].

Largueche, A., *Pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis (XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècles* sous la direction du Professeur Mohamed Hédi Chérif, Univ. Tunis I, 1997, [ronéo]

وقد نُشر هذه الأطروحة تحت عنوان: (*Les ombres de la ville*) في ثلاث طبعات، الطبعة الأولى والثالثة نشرهما مركز النشر الجامعي بالاشتراك مع كلية الآداب بمنوبة ستي 1999 و 2002، والطبعة الثانية نُشرت بباريس عن دار «Arcantères» للنشر سنة 2000. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الطبعة الأولى التي سبق أن أثبتناها.

Jammoussi, H., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX^{ème} siècle: Essai d'une étude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*, Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

Colloque: *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, actes du colloque organisé à Paris, le 24/5 1993, *Confluences Méditerranée*, n°10, printemps 1994, p. 75-154.

Colloque: *Histoire communautaire, histoire plurielle; La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé les 25-27 février 1998 à la Faculté des Lettres de Manouba, Centre de Publication Universitaire, 1999, 310 p.

Colloque. *Les relations judéo-musulmanes en Tunisie du Moyen-âge à nos jours. Regards croisés*, actes du colloque international organisé les 22-24 mars 1999 à la Sorbonne, sous presse.

Colloque *Les Communautés Méditerranéennes de Tunisie*, actes du colloque international organisé les 1- 4 mars 2000 à la Faculté des Lettres de Manouba, sous presse

ومن هذا المنطلق كان تعويلنا على مخزون الأرشيف الوطني التونسي، الذي لم يقع استغلاله في كتابة تاريخ المجتمع اليهودي⁽²⁰⁾، لنحاول من خلال ما يوفره لنا من مادة أولية وضع قراءة تُضيف معطيات موضوعية تساهم في بناء مقاربة تاريخية جديدة، وتجاوز ما عُثِر من تاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة، وما عُصِر عنه النظر من تاريخ المجتمع اليهودي في نفس الفترة، بحكم أننا اخترنا أن نخوض غمار بحث يندرج ضمن دراسات التاريخ الكمي لارتكازه على مادة إحصائية ذات أرقام جافة بعيدة عن كل تأويل أو أفكار مسبقة، وقابلة في الآن ذاته للتحليل.

وعلى ضوء هذا كان لا بدّ من تحديد موضوع البحث بدقّة وحصر الفترة التاريخية للدراسة وكان توجهنا إلى التركيز أساساً على حقلين هامّين في اقتصاد البلاد.

الحقل الأول يتصل بنظام الالتزام، إذ بالرغم من أنّه نظام جبائي، إلا أنّه هي ارتباط عضوي بالأنشطة التجارية والحرفية والمالية بداخل البلاد، وعلى هذا الأساس فإنّ مداخله لا تقل أهمية عن موارد التجارة البحرية، بل إنّ إيراداته تأتي في مقدّمة مداخل الدولة. ولم يفت التخب التجارية اليهودية أن تنخرط فيه بما أنّه حفر خصب للاستثمارات المالية، إضافة إلى أنّ النظام الاقتصادي قبل الحماية الفرنسية قد ارتكز على اللزّمة كنظام تجميعي وعلى وساطة الدولة بين دواخل البلاد والسوق المراكشي، وهذا الطرح أبرزته كلّ من دراسات الأستاذ محمد الهادي الشّريف⁽²¹⁾، وتعرّضت إليه الأستاذة لوسيت فلنسي (Lucette Valensi)⁽²²⁾.

ويتّصل الحقل الثاني بالتجارة البحرية أساساً باعتبار أنّ موارد هذا القطاع من

(20) وهما سشتي كتابات بعض المؤرخين التونسيين التي أشرنا إليها سابقاً وركّزت أساساً على فترة التاريخ المعاصر.

(21) Chénif M.H., «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», *Annales E.S.C.*, n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. - *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ah (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984. - «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVII^e - XVIII^e siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990m p. 19-29.

(22) Valensi, L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVII^e et XIX^e siècles», *R.H.M.C.*, 1969, p. 376-400.

Fellahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles, Mouton, La Haye, 1978.

أهم الموارد التي اعتمدت عليها السلطة لدعم مداخيلها. ولا شك أن التخف من التجار اليهود بحكم مشاركتهم في هذا القطاع سيبرز كنه الدور الذي لعبوه، بالإضافة إلى أن التجارة البحرية قد جرت الإيالة إلى الانخراط في منظومة الاقتصاد المركبيلي. وما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه في تناولنا لهذا الحقل الاقتصادي أننا نذكر «التجارة البحرية» دون إيراد لفظة «التجارة الخارجية» إلا في حالات قليلة لاعتبارين اثنين:

* أولاً: أن موارد التجارة الخارجية عموماً قد تأثت أساساً من مداخيل التجارة البحرية، أي من حركة التصدير والتوريد عبر المتوسط، وهو القطاع الذي يتميز بأهمية نشاطه.

* ثانياً: إذا تعرضنا إلى موارد التجارة الخارجية إجمالاً ليس باستطاعتنا أن نستثني موارد التجارة الصحراوية، التي شهدت حركتها ركوداً هاماً خاصة في القرن التاسع عشر، كما انعدمت عنها المعلومات والإحصاءات، ومن الأسس التي قام عليها البحث اعتماده بدرجة أولى على بيانات اقتصادية وإحصائية لم توفرها غير سجلات المتجر، لذلك فضلنا عدم التطرق لها دون توفر جملة من المعطيات وخاصة منها الأرقام.

أما الفترة التاريخية فمنطلقها الفعلي تزامن الربع الأخير من القرن السابع عشر، لاعتبارين اثنين، أولهما توفر قدر من الأرقام والإحصاءات كوّنت لنا جزءاً من مادة اقتصادية، رأينا من الأجدى استغلالها وتوظيفها في البحث لما تحتوي عليه من معلومات قيمة وضّحت لنا علاقة نخبة من التجار اليهود بالموانئ التونسية، وشير هنا إلى الوثائق المنشورة للقنصلية الفرنسية بتونس⁽²³⁾، التي فادتنا إلى الاعتبار الثاني وهو التركيز الرسمي لليهود القادمين من ليفورنو بالإيالة سنة

(23) Grandchamp Pierre, *La France en Tunisie de la fin du XVI^{ème} siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite*, documents inédits, Tunis, 10 vols, 1920-1933.

وقد حترنا من جملة هذه الوثائق ما ورد في الأجزاء الثلاثة الأخيرة التي نعطي الفترة الممتدة بين سنة 1681 وسنة 1705، وهي التي اتخذنا منها العديد من المعيات لتتبع التواجد اليهودي القرني في البلاد التونسية خلال العهد التركي.

1685، وبداية بروزهم في قطاع التجارة البحرية. لكن استغلال إحصاءات الربع الأخير من القرن السابع عشر لم يحل بيننا وبين الرجوع في بعض الأحيان إلى ما وفّرت نفس الوثائق من معلومات عن النشاط التجاري لليهود في بداية القرن، كما لم تكن حاجزاً أمامنا للبحث عن جذور هؤلاء التجار والأسباب التي حفّزتهم على الاستقرار بالإيالة والتي تعود إلى بداية القرن السادس عشر.

وقد قيّدنا هذا الموضوع في نهايته بالإعلان عن عهد الأمان سنة 1857 وذلك لأسباب أربعة:

أولاً، لم نتوصل إلى وثائق إحصائية تتعلق بالمتجر أو بنظام الالتزام بعد هذا التاريخ، سوى التضرر القليل الذي لا يكون لنا مادة اقتصادية، بما أنّ البحث مقيد ومحكوم عليه بأن يتواصل مع الإحصاءات. وهنا أجبرتنا الضرورة في حالات نادرة أن نستقي بعض المعلومات من وثائق أرشيفية يعود تاريخها إلى السنوات الأخيرة من ستينيات القرن التاسع عشر، لدعم البحث أو لسدّ بعض الفجوات.

ثانياً، يمثل الإعلان عن هذا الميثاق حدثاً فريداً من نوعه في تاريخ الإيالة التونسية، إذ هو في علاقة هامة بالوضع الاجتماعي لأفراد الأقلية اليهودية وبالوضع السياسي للبلاد، فقد أقرّ هذا الإعلان بعض المكاسب القانونية لليهود، وحاولت السلطة أن تتخذ من بعض مبادئه نبراساً لها لتتماهى والدول الأوروبية في كسب بعض مقومات الحداثة⁽²⁴⁾.

ثالثاً، يُعَيّد هذا التاريخ ستواجه الإيالة العديد من المصاعب منها النتائج التي ترتبت على الأزمة المالية المنجزة عن تداينها الضخم وسياستها الإسرافية، والتي

(24) ابن أبي الضياف، أحمد؛ إتخاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لحنه من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والإرشاد، تونس، المطبعة الرسمية، 1963-1964. سنشير إلى هذا المصدر بلفظة الإتخاف. بيرم الخامس، محمد؛ صفوة الاعتبار مسمودع الأمصار والأقطار، المطبعة الإعلامية بمصر، 1884-1854. خير الدين؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمد الشّونفي، بيت الحكمة، تونس، 1991. كريكن، ف؛ خير الدين والبلاد التونسية 1856-1881، ترجمة الشيرس سلامة، تونس، لندن، 1988.

قادت إلى انتفاضة علي بن غداهم سنة 1864⁽²⁵⁾، وإلى دخول ماليتها تحت مراقبة «الكومسيون المالي»⁽²⁶⁾ وهو موضوع متشعب الأطراف يتطلب عملاً مستقلاً بداته من منطلق الدور الذي شغله اليهود في هذه الأزمة، وهو ما ارتأينا تأجيله إلى بحث لاحق ينطلق من وثائق أرشيفية محلية ليأخذ حظه من الدرس.

رابعاً، اتضح لنا جيداً في أواسط القرن التاسع عشر سيطرة نخب المال من اليهود على قطاعات واسعة من اقتصاد الإيالة سواءً بتمكّنهم من التجارة البحرية أو بمشاركتهم في موارد نظام الالتزام، فهل يجوز اعتبار أنّ تغلغل هذه النخب في أهمّ قطاعين ماليين قد أفرز «بورجوازية» يهودية ساهمت في توجيه اقتصاد البلاد، من منطلق ارتباط مصالحها بالسلطة وبالقوى الأجنبية التي كان لممثليها حضور قويّ في الساحة التجارية للبلاد؟ وهل ساهمت النخب اليهودية في إرساء الزوافد المادية للحدّثة التي تاق إلى تحقيقها زعماء الإصلاح في أواسط القرن التاسع عشر، أم أنّها عمّقت تبعيّة البلاد للقوى الأوروبية تبعاً لما حثّته المصالح الاقتصادية لهذه النخب؟

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من اتّخاذنا سنّي 1685 و1857 تاريخاً يحدّد الموضوع، فإنّ ندرة المعلومات جعلتنا نلتجئ في بعض الحالات إلى استغلال بعض الوثائق التي تتجاوز زمنياً هذين التاريخين. وهذا التّجاوز هو من قبيل الاستطرادات الضّرورية تعود بالحدث إلى ما قبل الفترة الحديثة أو تتابع تطوّره بعد ذلك.

وقد فرض علينا هذا الموضوع تقسيماً أخضع الدراسة إلى مقدّمة عامّة وثلاثة أبواب ذيلتها بخاتمة وعدّة فهارس. ففي الباب الأوّل كان لابدّ من التّعرض إلى جذور اليهود وتواجدهم بالبلاد التّونسيّة وعددهم ووضعهم الاجتماعي في الفترة

Slama B, *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967. Chater, Khélifa, (25) *Insurrection et repression dans la Tunisie du XIX^e siècle: La mehabla de Zarrouk au Sahel (1864)*, publication de l'Université de Tunis, 1978, 230 p.

(26) الأرشيف الوطني التّونسي، السلسلة التّاريخية، صندوق: 87، ملف: 31، وثيقة: 1 15، أوامر ومراسلات تتعلّق بيعث الكومسيون المالي، بتاريخ ربيع الأوّل 1286هـ، الموافق لشهر آب/أغسطس 1868. منشير إلى هذا المصدر الأرشيفي بالمختصرات التالية: أ.وت، م.ت، ص.ن، م.، و.

الحديثة بوصفهم أقلية دينية التحمت بالتسيج العام لمجتمع الأغلبية وتأقلمت معه اقتصادياً واجتماعياً. وفي هذا الصدد انبنى تقسيم هذا الباب على انقسام الطائفتين اليهوديتين بالإيالة وعدم تعانسهما، فالفصل الأول خصصناه للتعريف بالطائفة اليهودية المحلية باعتبارها الأقدم تواجداً بالبلاد، إلى جانب التعريف بيهود ليفورنو وقدمهم إلى الإيالة وتركزهم بها، وقد سعيينا في الفصل الثاني إلى التعرض إلى الوضع الديموغرافي والقانوني لليهود إجمالاً لإبراز العوائق والصعوبات التي كانت تواجههم، وهي حواجز بإمكانها أن تحول دون ازدهار أنشطتهم الاقتصادية. أما الفصل الثالث الذي أفردناه إلى بروز يهود القرنة بالوسط التجاري للإيالة فقد أدرجناه ضمن هذا الباب لعدة اعتبارات، منها أن أفراد هذه الجالية قد ساهموا بقدر كبير في تنشيط التجارة الخارجية في الفترة الحديثة على خلاف أفراد الطائفة اليهودية المحلية، الذين كانت مشاركتهم في هذا القطاع محتشمة خاصة بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، إضافة إلى تميز اليهود المنحدرين من ليفورنو بالمكاسب التي حظوا بها من السلطات التوسكانية، وهذه المكاسب كانت وراء اندفاعهم وحرصهم على التكتل وتكوين طائفة فرضت نفسها على الطائفة اليهودية المحلية، بانشقاقها عنها ثم باستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية، كما كان تألق أفراد هذه الجالية على الساحة التجارية وراء اعتراف السلطات التونسية بهم، وإصرارها على بقائهم تحت نفوذها وحمايتها. لكن هذا التقسيم لم يمنعنا في بعض الحالات من التطرق إلى الطائفتين معاً، وذلك عند النظر في أعدادهم وتوزعهم الجغرافي، أو عند التطرق إلى وضعهم القانوني. وقد فصلنا بين الطائفتين في هذا الباب من منطلق أن لكل طائفة خصائص تميزها عن الأخرى، خاصة في ما يتعلق بأنشطتهم الاقتصادية، وقد لاحظنا في هذا المجال توجه التخب اليهودية المحلية إلى الاستثمار في موارد نظام الالتزام، في حين استقطبت مرافق التجارة الحرة أغلب التخب القرينة.

ومن هذا المنطلق خصصنا الباب الثاني لنظام الالتزام في الإيالة التونسية ومشاركة اليهود فيه، وقد صللنا الفصل الأول منه بجزء يعرف بهذا النظام، ومراحل تطوره خلال العهد الحسيني، وتراتبية الإدارة وأسعار اللزم وأنواعها ومداحيه وآليات العمل وفقه بصفة عامة، وذلك تمهيداً منا حتى نذكر قيمة هذا النظام في اقتصاد البلاد بوصفه نظاماً جبائياً ارتبط أساساً بالموارد الداخلية للبلاد،

كما ارتبطت أهم بضائعه بالتجارة الخارجية للإيالة. وفي صلب هذا النظام كان لا بد أن تنطرق إلى انخراط التجار اليهود في دواليب عمله وإحصاء اللّزم التي أشرفوا على جباية إيراداتها خلال الفترة الحديثة، وموقعهم ووزنهم. وهو ما تتبعناه بدقة في الفصل الثاني من هذا الباب، حيث تعرّضنا بالوصف والتحليل إلى إبراز اللّزم التي تواصل عملهم فيها لمدة طويلة، وقد قسمناها إلى لزم الأنشطة الحرفيّة والتجاريّة ولزم الخدمات. وتعرّضنا في جانب مستقلّ إلى لزمة «دار الجلد» باعتبارها أهم لزمة أفرزها هذا النظام في الفترة الحديثة، وتمسك بها اليهود وتناوبوا على نشاطها وبضائعها أكثر من قرن، ولم يقدر بقية التجار على منافستهم للانتفاع بمواردها غير سلطة الدولة وسلطانها. ومما قد نؤاخذ عليه في هذا الجانب إطنابنا في التعرّض إلى هذه اللّزم، لزمة بلزمة دون النظر إليها في صلب نظام الالتزام بصفة عامّة، الأمر الذي قد يراه البعض مُخلاً بتوازن الدراسة، وحتى وإن كان الأمر كذلك فإننا لم ننظر إليها من هذه الزاوية، بقدر ما وجّهنا اهتمامنا لإبراز طرافة هذه اللّزم التي تكمن في العديد من جزئياتها، إضافة وإلى حدّ علمنا أنه لم يقع التطرق في الدراسات والبحوث التي تناولت الفترة الحديثة بالدرس إلى آليات نظام الالتزام، وآليات عمل لزمه بالوصف والشرح والتحليل وفق المنهج الذي اتبعناه. وهذا لا يعني أننا كنّا السّابقين لمعالجة نظام الالتزام، بل يكفي أن نذكر أنّ عديد الدراسات الجامعية في الموضوع ذاته قد أُنارت لنا السبيل واستفدنا منها أيّما استفادة⁽²⁷⁾.

أمّا الباب الثالث من هذه الدراسة فقد خصّصناه للنظر في النشاط التجاري البحري للنخب اليهودية، وتعرّضنا في الفصل الأوّل منه إلى استثماراتهم الماليّة في هذا القطع، وذلك من خلال إحصاءات لأغلب البضائع المصدّرة والمستوردة، والتي ساهمت بقدر كبير في تدعيم ثروات بعض التجار اليهود، كما ساهمت في تثبيتهم على السّاحة التجاريّة للإيالة. في حين تعرّضنا في الفصل الثاني من هذا الباب إلى مراحل تطوّر التجارة الخارجية للإيالة بشكل عام، وتأثير القرارات

(27) Bachrouch, T., *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989
 Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVIII^e siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987
 Chérif, M.-H., «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVII^e - XVIII^e siècles», *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990, p. 19-29.

السياسية في توجيه مسار اقتصاد البلاد عموماً، لاعتقادنا أنّ حضور التجار اليهود في الوسط التجاري المحلي ارتبط بصفة هامة بقرارات بعض البايات الحسينيين ونصرتهم. وقد أنهينا هذا الباب بمحاولة تتبّع مسيرة بعض العائلات اليهودية التي اشتهرت بثرائها وعلاقتها بأصحاب النفوذ السياسي من سلطات محلية وممثلي القوى الأوروبية بالإيالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا توخينا نهج المقارنة في كلّ سبيل طرفناه، أي أننا لم نقتصر على دراسة نشاط التجار اليهود فحسب، بل قارناه مع نشاط التجار المسلمين ونشاط تجار الجاليات الأوروبية بالإيالة، ذلك أنّ دور النخب اليهودية لم يكن بمعزل عن دور النخب المسلمة أو الأوروبية، سواء في حضورهم أو في عدد عملياتهم التجارية أو في مبالغ استثماراتهم، وذلك حتّى يتّضح لنا بحق الدور الذي مارسه التجار اليهود في الوسط التجاري البحري، ومن هذا الباب رصدنا تطوّر هذا القطاع بشكل عام بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الفهارس فقد تضمّنت فهرساً للأماكن الجغرافية، وفهرساً لأسماء الأعلام ثم فهرساً ثالثاً يتضمّن كشافاً للمصطلحات التي وردت في الكتاب استخرجت بدرجة أولى من الوثائق الأرشيفية المستعملة في هذه الدراسة، ومن بعض المصادر والمراجع بدرجة أقلّ، وقد ناهز عددها الـ 300 مصطلح. علماً أنّ المصطلحات التي وردت باللغة العبرية وهي ليست كثيرة ضممنّاها إلى حواشي النصّ لتكون قريبة من القاري.

وعلى ضوء ما تضمّنت أبواب هذه الدراسة وفهارسها، كان لا بدّ من تحديد بعض المصطلحات وتوضيحها بالرغم من أنّها لا تشتمل على كثير من الألفاظ ذات المفاهيم المتنوعة أو المقاصد المختلفة بالنسبة للكلمة الواحدة، وذلك لتحثنا منذ البدء استعمال صيغ التأويل والإسقاطات وإسباغ مفاهيم نظرية على الدراسة قد لا يتحمّل وزرها المنهج العلمي.

ومن بين هذه الألفاظ التي يتواتر استعمالها مصطلح، «الأقلية اليهودية» و«الطائفة اليهودية» أو «الطوائف اليهودية» بصيغة الجمع» للدلالة على الأفراد الذين يتكوّن منهم المجتمع اليهودي المتواجد بالبلاد التونسية ككلّ، وهي مصطلحات لا تتضمّن أبعداً دينية ولا عرقية.

وقد فرض علينا تعدّد انحدارات اليهود وانتماءاتهم إلى تقسيمهم وفق هذه المعطيات، «اليهود المحليون» أو «يهود الطائفة المحلية» هم الذين أطلقت عليهم العديد من الوثائق والدراسات «اليهود التوانسة» لتواجههم القديم بالبلاد ولانتمائهم إلى حماية الباي. أما أفراد «الطائفة القرنية»، فقد نعتناهم أولاً «بـيهود ليفورنو» قبل أن يطالبوا السلطات المحلية بالانضمام إلى جالية أو طائفة، ثم «الجالية القرنية» انطلاقاً من تعريب لفظة (La nation Livournaise) الواردة في الوثائق الفرنسية لأواخر القرن السابع عشر، ثم «يهود القرنة» أو «القرانة» أو «الطائفة القرنية» بعد الانسحاق الذي حصل بينهم وبين «الطائفة المحلية»، وتواتر هذه المصطلحات في الوثائق التي استعملناها تشير إلى تميزهم واستقلالهم في تسيير شؤونهم عن «طائفة التوانسة». في حين يدلّ مصطلح «اليهود المحميين» على أولئك الذين جذبتهم بعض الامتيازات التي تمنحها القنصليات الأجنبية إلى رعايا بلدانها، وبانتمائهم إليها خرجوا عن حماية الباي. وفي نفس الإطار يشير مصطلح «اليهود الأجانب» أو «اليهود الأوروبيين» إلى حاملي جنسيات بعض البلدان الأوروبية الذين انضموا آلياً تحت قوانين قنصليات البلدان التي انحدروا منها، أو التي انتموا إليها، وقد بدأ يتضح نشاطهم التجاري بالإيالة مع مطلع القرن التاسع عشر خاصة.

وهذا التقسيم يخولنا التعرف على الوزن الاقتصادي والمالي لكل مجموعة مع التذكير أن كلّ هذه المصطلحات هي في منأى تامّ عن كلّ أبعاد دينية أو أيديولوجية أو عرقية.

والتجأنا إلى استعمال لفظة «الفتات التجارية» وذلك للدلالة على العناصر التي نشطت في الميدان التجاري سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين أو يهوداً (قرانة وتوانسة ومحميون)، وكلّ مجموعة من هؤلاء التجار يمكن أن تُنعت بشئة تجارية.

كما تواتر استعمالنا لبعض الألفاظ العامة التي حتمتها علينا الوثائق الأرشيفية مثل مصطلح «لزمة» للدلالة على بضاعة أو حرفة معينة أو ما شابههما أخضعت إلى نظام الالتزام، أو مصطلح «لزام» الذي يعني الملتمزم في وثائقنا، ولعمري من الثابت في هذين المصطلحين نحيل إلى الفصل الأول من باب نظام الالتزام وانخراط اليهود فيه.

أما مصطلح «بورجوازية» الذي بدا لنا أنّه غير إجرائي (Anachronique)

بالنسبة للفترة التي ندرس، فقد حتم استعمالها طبيعة الموضوع، ولا نقصد بها طبقة اجتماعية تمتلك وسائل الإنتاج والتبادل وتعيش على استغلال العمل المأجور وفائض القيمة، بل نشير بها إلى بعض الأفراد أو العائلات اليهودية التي كوّنت ثروات طائلة واشتهرت بها من خلال تنوع أنشطتها واستثماراتها المالية في القطاع التجاري. ونحذر الإشارة هنا إلى أنه بعد تحديد وضبط هذه المصطلحات سوف نوردتها في النصّ دون معقّفين.

ودراسة موضوع حول بعض فروع الاقتصاد، تطلّب بالضرورة الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة، لذلك لجأنا إلى الاعتماد على ما في حسيطة مخزون الأرشيف الوطني من وثائق وسجلات لمداخل الدولة ومصاريفها باعتبار أن إيراداتها من موارد التجارة البحرية، وما وظّفه نظام الالتزام على الأنشطة الحرفية والتجارية من مكوس وأداءات صبّت كلها في خزينة الدولة، وقد تتبّعنا هذه الدفاتر ومضامينها وحاولنا أن نستخرج منها كلّ المعلومات والإحصاءات التي حتمها علينا هذا البحث، وهي إذا كانت تحتوي على سلسلة من الأرقام الجافة، فإنها تؤسّس لمعرفة تاريخية صائبة إذا تجاوزنا غموض هذه الأرقام وتعاملنا معها كما ذة اقتصادية ثرية وقيمة.

دفاتر المتجر

أطلقنا عليها العديد من التسميات وهي كلّها تصبّ في معين واحد مثل «سجلات المتجر»، «سجلات الجمارك»، «قائمات المتجر» أو «دفاتر الديوانة»، ورغم قلّة عددها لعدم تغطيتها كامل الفترة الحديثة بصفة مسترسلة، إلّا أنّها تعدّ من المصادر الأرشيفية الوحيدة تقريباً لصياغة إحصاءات تعكس النشاط التجاري البحري لإيالة تونس في سنوات معينة من الفترة التي ندرس، وارتباطاً بما أمّلته علينا هذه السجلات لم يكن أماننا من خيار سوى أن نستغلّ بدقّة ما ورد فيها من أرقام لتتبع حركتي التوريد والتصدير.

التوريد: احتوى مخزون الأرشيف الوطني على دفترين لهذا النشاط لا غير، ينتمي الأوّل وهو الوحيد والمتكامل إلى الزّبع الأخير من القرن الثامن عشر، وقد استخرجنا منه عينة غطّت عام 1195 هجري (1780-1781)، ومن خلالها برزت لنا ملامح التوجه التجاري لعلي باي [1759-1782]، كما قد تفرّز هذه العينة سياسة

حمودة باشا باي [1782-1814] إزاء اقتصاد البلاد، بما أن تسييره لشؤونها سبق اعتلاء العرش الحسيني. أما الدّهر الثاني الذي سجّل هذا النشاط، فقد اخترنا منه عينة أخرى امتدّت على كامل عام 1260 هجري (1844-1845) وهي سنة كشفت عن السياسة الإسرافيّة لأحمد باشا باي [1837-1855] إضافة إلى انفتاح أسواق الإيالة على البضائع الأوروبية.

التصدير: حاولنا تغطية هذا النشاط بعينة تتوزّع على سنتي 1228-1230 هجري (1814-1815) وهي الفترة التي برزت فيها بجللاء نتائج السياسة التجاريّة التي شرع في تنفيذها علي باي مع اعتلائه العرش سنة 1759، وتوخّاه من بعده حمودة باشا باي. كما اتخذنا عينة ثانية امتدّت إحصائياتها على سنتي 1856 و1858، وهي الفترة التي بدأت تبرز فيها الأزمة الماليّة للبلاد، واحتياج السّلطة الملخ للسيولة التقديّة لمجابهة مصاريفها.

ومن خصائص هذه السجلات التي امتازت به عن غيرها من الوثائق الأخرى، أنها تورّد البضائع المصدّرة أو الموزدة ومبلغ الأداء بالنسبة لبضائع الثوريد، أو مبلغ «تذكرة السراح» بالنسبة لبضائع التصدير، كما تدرج ضمن هذا نوعيّة البضائع وفي أغلب الأحيان كمّيّتها، إضافة إلى أسماء وألقاب التجار، وهو ما ساعدنا على ترتيبهم حسب انتماءاتهم (مسلمون، يهود، أوروبيون) وأنار لنا السبيل للتعرف على اليهود وانتماءاتهم كذلك، الأمر الذي أكسبنا جنباً من الخبرة اعتمدناه للتمييز بين «يهود القرنة» و«اليهود المحليين» (أو التوانسة) و«اليهود المحميين»، الذين عادة ما ترقى أسماؤهم بلفظة «حماية» أو «نسيون» أو «سوديتو» للإشارة إلى تمتعهم بامتيازات التجار الأجانب، وانضمامهم قانونياً إلى حماية بعض الفصليات الأوروبية.

وقد أُنحت لنا المواصفات التي تضمّنتها سجلات المتجر فرصة تدعيم منهجنا بمقارنة أنشطة كلّ الفئات التجارية، كما مكنتنا من رصد العديد من التطورات التي طرأت على الساحة التجارية للإيالة في اقترانها بالظّرفيات التاريخيّة.

دفاتر الالتزام

هناك القليل من الوثائق التي تتعلق بنظام الالتزام مباشرة ذلك أن إيرادات هذا النظام سجّلت بدفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها، ما عدا البعض منها مثل وثائق دار الحلد التي أمدتنا بأسعار هذه اللزّمة وغطّت الفترة المتراوحة بين 1721-1850، ومصاريف «لزّمة التّفقة» و«لزّمة المهمّات» و«لزّمة كساوي العسكر». وإذا اختلفت دفاتر هذا النظام عن دفاتر المتجر من حيث عددها الذي فاق المائة، فإنّه لم يكن هناك اختلاف كبير من حيث مضامينها ومادّتها الإحصائية، فهي تسجّل نوعيّة اللزّمة والتمن الذي أُرسي عليها بعد المزايدة العلنيّة، واسم الملتزم والمدة التي سيُشرف فيها على مراقبتها. وقد توخّينا فيها نفس المنهج الذي سلّكناه في سجّلات المتجر لاستخراج العديد من البيانات والإلحاح بالأرقام التي وفّرتها لنا.

ومن أهمّ الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدفاتر توزّع المعلومات وانتشارها على عدد كبير من الدفاتر، لذلك لجأنا إلى تتبّعها بدقة لتثبيت كلّ أنواع اللزّم بما أنّها استثمارات تجارية ومن بينها التي انخرط فيها التجّار اليهود لرصد تطوّرها بتواصلها أو سحبها من سوق الالتزام.

وبالرغم من محدوديّة هذه السجّلات بشكل عام، إلّا أنّها تضمّنت العديد من الجزئيات الهامّة سواء من خلال الإحصاءات أو من خلال المعلومات التي توردها. وبشكل عام كان تمويلنا بدرجة أولى على هذه النوعيّة من الوثائق الإحصائية التي لم يقع استغلالها في البحوث التي تناولت بالدرس جزءاً من تاريخ الأقلية اليهودية بالإبالة التونسية في الفترة الحديثة.

ولم تقتصر هذه الدّراسة على هذه الوثائق فحسب بل التجّأنا إلى مخزون «السلسلة التاريخية» وبعض ملفات «السلسلة د» التي كملت العديد من التواقص والمعلومات التي لم تأت على ذكرها السجّلات الإداريّة والجبايّة.

كما طعّمنا هذه الدّراسة ببعض الوثائق من الأرشيفات الفرنسيّة ولئن لم تحتو على إحصائيات مفصّلة ومبوّية كالتي تضمّنتها سجّلات المتجر، فإنّها هامة جدّاً كمادة تاريخيّة واقتصاديّة، بل وضّحت لنا العديد من المواقف وساعدتنا على تتبّع بعض الأنشطة التجاريّة لليهود، وهي التي كملّتها الوثائق التجاريّة والسياسيّة الفرنسيّة

المشورة والتي يعود أصلها إلى المخزون الوثائقي للقنصلية الفرنسية بتونس⁽²⁸⁾، وقد استخرجنا منها تقريباً كل ما أوردته حول كبار تجّار اليهود وكوّنا من خلالها عينة لتتبع نشاطهم التجاري خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، أي خلال الفترة التي تكتل فيها يهود ليفورنو في صلب جالية عبرية استمدت شرعيتها من قوتها المالية، كما استمدت نفوذها من سيطرتها على محور تونس - ليفورنو.

وفي هذا الإطار من الدراسة كان لا بدّ لنا من الاطلاع على المصادر الإخبارية وتقصّي ما دونته، وأهمها كتاب إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف، الذي أبرز موقف كاتبه من اليهود في عدّة مواضع⁽²⁹⁾. والكتاب الباشي لحمودة بن عبد العزيز وغيرهما.

وبالرغم من تعرّض هذه المصادر بصفة عرضيّة إلى الأنشطة الاقتصادية لليهود، أو الإشارة إلى المجتمع اليهودي ككلّ بإشارات عابرة، إلّا أنّها دعمت البحث بمعلومات هامة حول الظرفيات التاريخية في اقترانها بالأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة وتطوّر المسار الاقتصادي للإيالة في الفترات التي كتبت فيها.

وقد توازت هذه المصادر في نفس قيمتها التاريخية والإخبارية مع ما سجّله العديد من مدوّنات الرحالة الأجانب الذين زاروا البلاد التّونسيّة بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلّا أنّهم تميّزوا على ما أوردته المصادر الإخبارية بتطرّقهم إلى الحديث عن المجتمع اليهودي والتركيز على أهمّ ملامحه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وواقعه المعيش تحت حماية دولة إسلاميّة فرضت على هذا المجتمع جُملة من القيود.

(28) ونقصد بهذه الوثائق العقود التجارية والمراملات السياسيّة التي دونتها المشورات التالية:

Grandchamp, P., *La France en Tunisie de La fin du XVIe siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite*, 10 volumes, Tunis, 1920-1933.

Plantet, E., *Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la cour, 1577-1830*, 3 volumes, Paris, 1893-1899.

(29) تناول باذرس مواقف ابن أبي الضياف تجاه اليهود بالبلاد التّونسيّة الأستاذ محمد الهادي الشّريف في مقال له:

Chérif, M.H., «Ben Dhyâf et les juifs tunisiens», in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, p. 89-96.

أما مراجع البحث فهي متنوعة وكثيرة، منها ما يتعلق بتاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة وأغلبها رسائل جامعية ودراسات أكاديمية لباحثين تونسيين أساساً، وقد أفادتنا كثيراً بأسلوبها العلمي وموضوعيتها. ومنها ما يتعلق بتاريخ المجتمع اليهودي سواء بالإيالة أو ببلدان أخرى، وقسم هام من هذه المراجع ألفه الكتاب اليهود، وقد تعاملنا مع المعلومات التي استقيناهم منها بحذر نظراً لأن بعضها يعدّ من الكتابات الموجهة التي تنأى في العديد من مضامينها عن كلّ موضوعية وتزاهة علمية.

وقد حاولنا التقيّد بالمنهج العلمي والتشبّث به في كلّ مراحل هذه الدراسة، التي لا نخالها فريدة من نوعها في هذا المبحث التاريخي، ولا الأخيرة بالنسبة لنا ولغيرنا من الباحثين للحسم النهائي في الموضوع الذي ندرس، بل هي محاولة تنضاف إلى عديد المحاولات الأخرى الغاية منها الإسهام ولو بجزء بسيط في كتابة تاريخ البلاد التونسية في الفترة الحديثة.

الجدور التاريخية لليهود ووضعهم الديموغرافي والقانوني

لا يسمح الإطار الزمني المحدّد للدراساتنا بالتطرق إلى الجدور التاريخية البعيدة لليهود بالبلاد التونسية، أو البحث في تاريخ يهود الشتات (Diaspora)، وهجراتهم المتعاقبة واستيطان بعضهم شمال إفريقيا، فهذا البحث يتجاوزنا ونفضّل تركه لأصحاب الاختصاص للبت فيه⁽¹⁾. لكن ما يمكن تضمينه أن التواجد اليهودي بالبلاد التونسية يعود إلى أحقاب بعيدة زمنيًا، غير أن هذا الزمن تلفّه سجلات من الغموض الشديد⁽²⁾، تختلط فيه معالم الحقيقة بخيالات الأسطورة، وربما تتلاشى الحقيقة وتغيب لتحلّ محلّها الأسطورة فترسي بعض جوانب هذه الجدور⁽³⁾. فمن أين يبدأ تاريخ يهود تونس؟

(1) Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 101-133.

(2) Lassère, J-M., *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sévères (146a.c-235a.c)*, C.N.R.S., 1977, p. 412-413

(3) تعرّضت العديد من الدراسات إلى الأساطير المؤسسة للتاريخ اليهودي بالبلاد التونسية، أهمّها أسطورة نشأة الغربية بجربة، وأسطورة نشأة الحارة والذور الذي لعبه الولي سيدي محرز بن حلف في ذلك، وبدورنا سنشير إليها في هذه الدراسة دون أن نتمكّن في تحليل جوانبها، في هذا الصدد انظر:

Benattar, L., «La Gheriba de Djerba», *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, p. 140-143

Larguèche, A., *Les ombres ... op. cit.*, p. 349-350. Jamoussi, H., «Le légendaire dans l'Histoire des juifs de Tunisie: Exemple de la Hara», in *Histoire communautaire... op. cit.*, p. 91-99.

الفصل الأول

الجالية اليهودية المحلية وقدوم يهود ليفورنو

I - يهود الطوائف المحلية: جذور غامضة وتاريخ متباين

انطلقت بعض الدراسات التي اهتمت بتاريخ اليهود القديم من فرضيات ومقاربات بين عناصر ومعطيات تاريخية، لإثبات أن التواجد اليهودي بالبلاد التونسية قد سبق الحقبة القرطاجية، وما تقدمه هذه الفرضيات يبقى مشكوكاً في مصداقيته، إذ إن أغلب استنتاجاتها خاضعة لكل تأويل لعدم ارتكازها على مستندات تاريخية صحيحة⁽¹⁾.

1 - اليهود تحت عواصف الزوامة

تشير العديد من المصادر إلى حضور اليهود خلال الفترة الرومانية وم بعدها، فانتشارهم على عديد المناطق من المقاطعة البروقنصلية وتوزعهم بها، وحضورهم بين القبائل البربرية، يدل على قدم استقرارهم بالبلاد واندماجهم في سيجة الإثني⁽²⁾.

(1) Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, Paris, 1988, p. 29.

Sloush, N., «Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage», *RT*, n°85, 1911, p. 213-219. Le Bohec, Y., *Antiquité Africaine, inscriptions juives et judaïsantes de l'Afrique romaine*, Paris, C.N.R.S., 1981, p. 181.

(2) Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leurs conditions juridique, économique et sociale*, 2. Paris, 1914, vol. 1, p. 31. Hadas-Lebel, M., «Les juifs en Afrique romaine», in *Histoire communautaire..*, op. cit., p. 101-133.

ويبدو أن هذا الاستقرار قد يَسر لهم ضمّ شملهم بعد تشتتهم في صلب مجموعات يهودية أو قبائل، حافظوا من خلالها على تكتلهم، وعلى خصائصهم الدينية والثقافية، التي ميّزتهم عن غيرهم دون أن تمنح التحامهم بالمجتمع البربري. فقد تواجدت قبائل يهودية بربرية، اشتركت مع البربر في أساليب عيشهم وطرقه، ويعبر هذا الانصهار عن تلاقح حضاري أفرزته علاقة التأثير والتأثر، طرحت فرضية أولى تبرز تبني اليهود خصائص المجتمع البربري، كما طرحت فرضية ثانية لتؤكد اعتناق بعض القبائل البربرية الديانة اليهودية⁽³⁾.

ولا يهمّ هنا صحّة أو تأويل هذه الاحتمالات المتباينة، بقدر ما يهمّ أن العلاقة التي جمعت اليهود بالبربر تشير إلى قدم تواجدهم وتأقلمهم مع الفضاءات التي احتوتهم، وهو ما ساهم في دعم وضعهم الديموغرافي، الذي ما انمكّ يتطور بفعل الهجرات التي استقطبتها الشبكات التجارية، والتي ربطت قرطاج الرومانية بمختلف مراكز التجارة بالمتوسط وبحجوب الصحراء⁽⁴⁾.

ولا يمكن أن نتصور أنه في ظلّ هذا الاستقرار نَعَم اليهود بحياة الهدوء والسكينة تحت الحكم الروماني، فالإجراءات القمعية تروّضت دروبهم ولازمت مجرى حياتهم مثلهم مثل البربر، وبالتالي جمعهم مصير مشترك بالسكان الأصليين، دعم أواصر الروابط والتعاطف بينهم.

وتشير مصادر الفترة الرومانية إلى بعض الأسباب التي كانت وراء تصدّي أباطرة الرّوم لليهود والتضييق عليهم، منها وجوب استئصال الديانة اليهودية من أراضي شمال إفريقيا، خوفاً من تأمر اليهود على الديانة المسيحية والإطاحة بها⁽⁵⁾. وقد شنّ هذه الحملات ضدهم وصعداها القديس أغسطين [354-430]، لكن يبدو

(3) Chemoulli, H., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976, p 98-117

(4) تشير إحدى الدراسات إلى أنّ عدد اليهود بقرطاج الرومانية قُدّر بحوالي 30,000 يهودي، وهو عدد مبالغ فيه، ولم تشر هذه الدراسة إلى أيّ التقديرات اعتمدت لتحديد هذا العدد، انظر Ayoun, R., & Cohen, B., *Les juifs d'Algérie ; deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982, p. 29.

(5) انظر ما تنصّته الدراسة التالية من مواقف لبعض معاصري الفترة الرومانية تجاه اليهود: Sehlil, S., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertullien et Saint Augustin», in *Histoire communautaire...*, op. cit., p. 125-133.

أن هذا السبب لم يكن الباعث الأساسي لنبد اليهود، بما أن المسيحية كانت في أوج سيطرتها وتأثيرها على أباطرة الرّوم، خاصّة بعد أن عدت الديانة الرسمية للإمبراطورية في عهد قسطنطين الأكبر [274-337]. وما تضمّنته كتابات القديس أغسطين نفسه، تحيل إلى أن هذه المعاداة تفجّرت بعنف نتيجة تحالف اليهود مع البربر، وهو ما لا يتماشى والمصالح الدنيوية للكنيسة⁽⁶⁾ التي لا تستطيع المحافظة عليها إلا بالتوسع الترابي، ويسط سيطرتها على كلّ الشعوب، والهيمنة عليهم.

ويبدو أن هذا العداء شحنه سبب آخر وهو سيطرة اليهود على موارد النشاط التجاري الداخلي والخارجي، بحكم أن أباطرة الرومان وأعضادهم لم يكن لهم اهتمام إلا بامتلاك الأراضي والمزارع، التي تمرّ نسبة هائلة من منتجاتها إلى أيدي اليهود بما أن أغلبهم كانوا تجّاراً. وهذا العامل صرّح به ترتوليان «Tertullien» قبل القديس أغسطين حين اعتبر اليهود خطراً يهدّد الزّومان من جرّاء «جشعهم وانتهازيتهم وامتلاكهم للمال وتقديسهم له» على حدّ قوله⁽⁷⁾.

لكنّ هذه المضايقات الشديدة التي تعقبتهم على امتداد فترات طويلة من الحكم الروماني لئن دفعتهم إلى الانتشار في داخل البلاد حيث تواجدوا في قرطاج وأوثيك وهنشير الدّوامس قرب القيروان وهادروميثوم ونيابليس، فإنها لم تدفعهم إلى الهجرة من جديد للبحث عن مواطن آمنة لتتخلّص من هيمنة الزّومان وكنيستهم، بل زادتهم إصراراً على التصدي «للزّومنة» ومقاومتها إلى جانب البربر. لذلك عندما غزا الوندال قرطاج سنة 429 ميلادي سارع اليهود إلى التحالف معهم، أملاً في أن تتغير أحوالهم المتردية⁽⁸⁾.

وبالفعل فإنّ الغزاة الجدد لم يخيّوا آمالهم فقد أحاطوهم بالرعاية والعطف، حتّى عدّ العهد الوندالي فترة أمن وهدوء بالنسبة لليهود، حيث انتعشت حياتهم الدّينية

(6) الشّريف، محمد الهادي؛ تاريخ تونس، سراس للنشر، تونس، 1998، ص33

(7) Aziza, C., *Tertullien et le judaïsme*, Nice, 1977, p. 115-121. Barnes, T-D, *Tertullian, a historical and Literary survey*, Oxford, 1971, p 283-286 Sehlil, S., «Les juifs en Afrique romaine...», art.cit.

(8) Simon, M., *Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain*, Paris, 1983, p 80-82

والاجتماعية، وازدهرت أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما زاد في تشبّثهم بالاستقرار⁽⁹⁾.

2 - اليهود تحت الحكم البيزنطي

لكن لم تفتأ وضعية السلم أن انقلبت إلى أسوأ حال، عندما احتل البيزنطيون شمال إفريقيا وأزاحوا منها الوندال سنة 439 ميلادي، وكتبوا اليهود بإجراءات تقييد حريتهم وتهمشهم من جديد، خاصة في عهد الإمبراطور جوستينيان [527-565] الذي كانت أوامره صارمة لإرغامهم على اعتناق المسيحية عنوة، إذ حوّل معابدهم إلى كنائس، ومنعهم من ممارسة طقوسهم الدينية، حتى يستأصل نهدياً جذور اليهودية من شمال إفريقيا⁽¹⁰⁾.

وأمام هذه الإجراءات القمعية العنيفة، لم يكن لليهود من خيار سوى اعتناق المسيحية أو التظاهر باعتناقها حفاظاً على سلامتهم، أو الهروب إلى المناطق التي لا تطالها يد البيزنطيين والاحتفاء بها. وقد مثلت المناطق الجبلية الوعرة بشمال البلاد وجنوبها دروعاً حصينة حمتهم⁽¹¹⁾، في انتظار أن تخفّ وطأة قرارات حكّام بيزنطة عليهم أو يتغيّر الوضع بالبلاد إلى الأحسن. وفعلاً لم ينفرج كُرْبهم إلا في أواخر القرن السادس ميلادي، حيث ألغى الإمبراطور موريس [582-602] قوانين وإجراءات جوستينيان القمعية التي أقصتهم من أغلب وظائف الحياة الاجتماعية، وأبعدتهم عن أماكن أنشطتهم الاقتصادية⁽¹²⁾.

ما يمكن ملاحظته أنّ التواجد المستمر لليهود بالبلاد التونسية قد عبّر عن تأصلهم وتوطّد أقدامهم «بأرض التّيه»⁽¹³⁾، واتخاذهم من هذه الأرض مستقراً لهم وهو ما يتأكد بدخول الإسلام إلى شمال إفريقيا.

(9) Icards, J., «seaux et plombs marqués trouvés à Carthage», *R.T.*, 1934, p. 156.

Moneaux, P., «Les colonies juives de l'Afrique romaine», *C.T.*, 1970, p. 157-184.

(10) Diehl, Ch., *L'Afrique byzantine*, Paris 1896, p. 40-41.

(11) Simon, M., «Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne», in, *Recherches d'Histoire judéo - chrétienne*, Paris-La Haye, 1962, p. 81-82.

(12) Moneaux, P., «Les colonies juives...», art. cit., p. 159-161.

(13) عبارة كثيراً ما استعملها ابن خلدون للتعبير عن يهود السّنات، انظر: ابن خلدون، عبد الرحمان؛ المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج1، ص27، 38، 221.

3 - اليهود في إفريقية المسلمة: بحث عن توازن أم استقرار نهائي

مثل دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي منعرجاً هاماً في تاريخ هذه المنطقة على المستوى الديني والسياسي والاجتماعي، بما أن هذا الفتح يعدّ حلقةً من سلسلة الفتوحات العربية الإسلامية التي تهدف بحركة الغزو والتوسع إلى تحقيق عالمية الدين الإسلامي. وقد تمّ للمسلمين هذا الفتح، لكن بعد صعوبات وغزوات تواصلت إلى بداية القرن الثامن ميلادي، تمكنوا على إثرها من إخضاع السكّان المحليين من بربر ويهود إلى سلطتهم الجديدة ونظامها.

أ. اليهود والبربر والمصير المشترك

وقد أبدى السكّان المحليون على امتداد أكثر من نصف قرن مقاومة شديدة⁽¹⁴⁾، تزعمتها بعض القبائل تحت إمرة القائد كسيلة⁽¹⁵⁾ الذي استطاع تجميع كتلة ائتلافية من القوّات البربرية تصدّت إلى عقبة بن نافع [621-683] وهزمته⁽¹⁶⁾.

وقد خلفته في زعامة هذه المقاومة بعد مقتله بمعركة ممّس جنوب القيروان، امرأة بربرية لقبها خصومها من العرب بالكاهنة⁽¹⁷⁾، تنتمي إلى قبيلة جراوة من

(14) وذلك إذا اعتبرنا أنّ المقاومة البربرية انطلقت مع أوّل غزوة إسلامية قادها العبادلة سنة 25 هجري (645م) وعقبها حملة معاوية بن حديج سنة 45 هجري (665م)، ثمّ غزوة عفبة ابن نافع سنة 50 هجري (670م)، حيث استطاع التغلب على البيزنطيين ومقاومة البربر.

(15) كسيلة البربري: يذكر أنّه من إحدى القبائل البربرية الواقعة على التّخوم الجزائرية المغربية، وهي قبيلة البرانس التي اعتنقت المسيحية، وقد عدّ كسيلة بطل المقاومة ضدّ العرب خاصّة بتناصره على عقبة بن نافع.

(16) Camps, G., *Des rives de la méditerranée aux marges méridionales du Sahara: Les berbères* Edisud, Paris, 1996, p. 25-28. Servier, J., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994, p. 12-16.

(17) الكاهنة: اشتهرت بهذه الكنية التي كتّأها بها خصومها من العرب لتبئها بمقتلها حاتّة أبياءها على الالتحاق بصغوف المنتصرين في الوقت المناسب. وقد طلّت هذه الشخصية روح المقاومة البربرية إلى حدود سنة 84 هجري/ 701 ميلادي في معركة حسمتها بحسّان بن النعمان بحال الأوراس بالجزائر. وتذكر الروايات أنّها اعتمدت في مقاومتها للمسلمين على إيلاف كلّ ما يصبو إليه الغرّة من منافع، وقد روي عنها أنّها بوجهت نداءً لمني قومها قائلة: «... إنّ العرب لا يظلمون من إفريقية إلاّ المدن والذهب والفضة، ونصر يريد المزروع والمراعي، فالرأي عندي تخريب المدن وقطع الأشجار حتّى تطفح أطماع -

أعنى القبائل البربرية المستقرة بجبال الأوراس، ويذكرها ابن خلدون [1332-1406] بقوله: «... وكذلك ربما كان بعض هؤلاء البربر دانوا بدين اليهودية أخذوه عن بني إسرائيل عند استفحال ملكهم، لقرب الشام وسلطانه منهم كما كان جراً أهل جبل الأوراس قبيلة الكاهنة مقتولة العرب لأزل الفتح. وكانت نفوسة من برابر إفريقية وقدلاوة ومدبونة وبهلولة وغياتة وبنوقزان من برابرة المغرب الأقصى حتى معاً إدريس الأكبر... جميع ما كان في نواحيه من بقايا الأديان والملل...»⁽¹⁸⁾.

وبالرغم من احتمال ابن خلدون اعتناق هذه القبائل البربرية للديانة اليهودية، فإن ما يمكن استنتاجه أن المقاومة قد تأتت من البربر واليهود لدرء المسلمين عن أراضي شمال إفريقيا، بما أن مصيراً مشتركاً قد جمعهم للمحافظة على كياناتهم.

ولا شك في أن الفاتحين الجدد قد حملوا معهم أنظمة جديدة وتصورات، تنطلق من مبادئ دينهم لتحدد تعاملهم مع أصحاب البلاد المفتوحة، فما هي مميزات هذا التعامل مع اليهود الذين أضحووا من السكان المحليين بحكم استقرارهم القديم بشمال إفريقيا؟

ب. الطائفة اليهودية بالقيروان: من الزحف الهلالي إلى ظهور الموحدين

تشير بعض الدراسات إلى نشأة طائفة يهودية بالقيروان تتكوّن من تجار وحرفيين، تزامن توطينها وحملة عقبة بن نافع بغية إعمار عاصمة الإسلام الأولى بشمال إفريقيا. وتتضارب المعلومات حول انحدار هذه الطائفة، فهناك رأي يذكر

= العرب... فكان من أتباعها أن طيّفوا ما أمرت به، فهتّمت المدن واقتلعت الأشجار وأحرقت العنابات، ويبدو أنّ هذه الرواية في محملها صحيحة، ذلك أنّه بعد سيطرة حسان ابن النعمان على البلاد وزّع على صغار فلاحي البربر مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت ملكاً للبربر.

Marçais, G., *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946, p. 34.

Talbi, M., «Un nouveau fragment de l'Histoire de l'Occident musulman 62-196/682-812, l'épopée d'Al Kahina», *C.T.*, vol., 19, 1971, p. 19-52.

(18) ابن خلدون، عبد الرحمن؛ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصروهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، مجلد 6، ح، 11، ص 214.

أنها قدمت من يثرب عقب انتشار الإسلام بالجزيرة العربية⁽¹⁹⁾، ورأي يشير إلى أن هذه الطائفة استقدمت مع عائلات قبطية من مصر لتنشيط الدورة الاقتصادية، ولدعم جهود الفاتحين⁽²⁰⁾، وآراء أخرى ركزت على موجات هجرة اليهود من المشرق، ومن الأندلس بعد فتحها، دعمت أعداد اليهود عامة بإفريقية، وميزة هذه الهجرات أنها ذات أصول متنوعة وسلالات مختلفة⁽²¹⁾.

كثيرة هي الافتراضات في ظل غياب مصادر تتبع تاريخ اليهود، لكن ما يتأكد أن هناك فعلاً طائفة يهودية استقرت بالقيروان في أعقاب السنوات الأولى من الفتح الإسلامي. وقد أنشأت هذه الطائفة أو انتمى إليها بعد قرن ونيف أسماء لامعة في الميدان العلمي والديني والاقتصادي، كما يتأكد لدينا أن ميثاق عهد الذمة⁽²²⁾ المنسوب إلى عمر بن الخطاب [634-644]، ثم عدله عمر بن عبد العزيز [717-719]، ليؤطر تعامل المسلمين مع غيرهم من أهل الكتاب، لم يطبق إبان الفتح مباشرة، بل من المحتمل أن البعض من تعاليمه قد نفذت بعد إحكام السيطرة على السكان المحليين وتراجع مقاومتهم، خاصة فيما يتعلق بضريبة الجزية⁽²³⁾.

في ظل هذه الأحكام، تغيب كل المعلومات عن أوضاع اليهود، وحياتهم بالمغرب الإسلامي، الأمر الذي يجعلنا نذهب إلى القول بأن دورهم في أعقاب الفتح الإسلامي كان باهتاً، وهو ما يمكن تفسيره باعتبار أن اليهود كانوا في مرحلة إعادة تنظيم شؤونهم الطائفية للتأقلم مع ما سيفرضه الوضع الجديد.

Eisenbeta, M., *Les juifs en Algérie : Esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours*, Paris, 1957, p. 167. (19)

Chouraqui, A., *La saga... op. cit.*, p. 98-99. (20)

ثبت خطأ هذا الرأي، فاليهود الذين قدموا مع العائلات القبطية من مصر لم يتواجدوا بإفريقية قبل ولاية حسان بن النعمان.

ريّة، ع.ع؛ اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، سورية، 1999، ص31. (21)

ستعرض إلى ميثاق عهد الذمة عند التطرق إلى الوضع القانوني لليهود بالبلاد التونسية. (22)

الطالبي، محمد؛ دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1982. انظر كذلك: (23)

Daghfous, Radhi; «Le pact d'Omar: mythe ou réalité», in *Juifs et musulmans en Tunisie Fraternité et déchirements*, sous la direction de Sonia Fellous, Somogy, Paris, 2003, p. 113-118.

بداية من القرن التاسع والعاشر للميلاد لاحت لنا ملامح طائفة مهيكلية، تكيّفت خلال قرن من الزمن مع ما فرضته المبادئ الإسلامية من قوانين تجاه أهل الدمة؛ فوثائق الجنيزة المصرية التي يمتد تاريخها بين القرن التاسع والقرن الثاني عشر، تؤكد على تعامل تجاري مزدهر بين يهود إفريقية ويهود الإسكندرية والقاهرة، وعلى حركة تنقل منتظمة غداً ورواحاً بين هذه المناطق لتتبع استثماراتهم. ومن هذه المراكز التجارية توسعت نطاقات أنشطة يهود إفريقية براً وبحراً⁽²⁴⁾.

وقد جالت تجارتهم في كل البضائع التي توفرها الموانئ والقوافل للتصدير أو التوريد، كالحدل والصوف والزيت والتوابل بمختلف أنواعها، والأقمشة الكتانية والحريّة والعمود والمعادن الثمينة والمجوهرات، وبرز من بين التجار اليهود المستقرين بالقيروان التي انطلقت أعمالهم منها، عائلة الشاهري التي اشتهرت في القرن العاشر بثرائها الذي اكتسبته من وراء استثماراتها التجارية بالشرق الإسلامي وتونس والأندلس⁽²⁵⁾.

إلى جانب هذا الازدهار الاقتصادي للطائفة اليهودية بإفريقية، ازدهرت معالم ثقافتهم وعلومهم الدينية والعلمية، حيث برز من بين أفراد الطائفة طبيب البلاط الأغليبي إسحاق بن سليمان الإسرائيلي⁽²⁶⁾ الطبيب الخاص لزيادة الله الثالث [903-909] ولعبيد الله الفاطمي [909-934] ولخليفته محمد القائم [934-946]، ودوناش بن تميم الذي اتخذ إسماعيل بن القائم [946-956] طبيباً خاصاً له بعد وفاة إسحاق بن سليمان، وقد تنوعت معارف ابن تميم فألف في الطب والرياضيات وعلم الفلك⁽²⁷⁾. كما برز الرّبي يعقوب بن نسيم بن شاهين متولّي

Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930. Nahon, (24) Gerard., *Metropoles et périphérie sépharades d'Occident. Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

Goitein, S-D., *A Mediterranean society. The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t 1, p 279, t. 2, p. 320-337. (25)

Chiche, Jérôme, *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie Ishaq ibn suleman al israeli, médecin tunisien du Xe siècle., contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo] (26)

Nahum, Andre., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», (27) = *A M I F*, n°. 293, février 1981, p. 166-170. - «Médecine et pharmacie à Tunis au

الشؤون الدينية لليهود بالقيروان والأب الروحي للطائفة، وقد خلفه في مركزه الرتي حنايل بن حوشيل مؤسس المدرسة التلمودية بالقيروان في نهاية القرن العاشر وهي التي ضاهت في معارفها المجمع العلمي اليهودي ببغداد⁽²⁸⁾.

ويبدو أنه في هذه الفترة أولت السُّلط السياسية المحلية عناية بالطائفة اليهودية، التي عبّر ازدهارها في عديد المجالات عن حسن تأقلمها مع ما فرضه الإسلام والارتياح له، بل إن هذه العناية هي تطفن لمزيد تأطير الطائفة اليهودية وإخضاعها لسلطان الحكم الإسلامي، ومن هنا كان تعيينها لأول «ماجد» للطائفة اليهودية بالقيروان وهو إبراهيم بن عطا في بداية القرن الحادي عشر، ومهمته تمثيل أفرادها لدى السلطة الإسلامية، أي أنه رئيس الطائفة وزعيمها.

لكنّ هذا الازدهار الذي شهدته الطائفة اليهودية بالقيروان انتكس مع الزحف الهلالي في أواسط القرن الحادي عشر (1050 م)⁽²⁹⁾. إذ انقسمت البلاد إلى إمارات سيطر على أغلبها الهلاليون، وتبعاً لهذا الزحف احتلت مدينة القيروان سنة 1057 للميلاد بعد أن هجرها حاكمها، وتشت أهلها من يهود ومسلمين، وفقدت بذلك إشعاعها كمنارة علمية، ووزنها كقطب تجاري⁽³⁰⁾.

وقد مثل إجلاء اليهود عن القيروان وطردهم منها نهائياً الضربة الأولى الحادة التي حصلت لهم في تاريخ إفريقية المسلمة، إذ أدت إلى تشتتهم وانتشارهم بحثاً عن أماكن بعيدة عن بطش البدو الهلاليين، مثل المهدية التي هاجر إليها حاكم القيروان، وقاس المحتفظة ببعض الازدهار، وتونس التي أصبحت أهم مدينة بإفريقية مع بني خراسان باحتضانها ما فقدته القيروان من مقوماتها الثقافية والعلمية والاقتصادية. ولم يتحسن وضع اليهود الاجتماعي والاقتصادي بانتقالهم بدرجة

XIXe siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* n°154, octobre 1985, p. 48-49

(28) Ibid., t. 1, p. 181-182. Vajda, G., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947, p. 60. Sebag, P., *Histoires des juifs de Tunisie des origines à nos jours*, l'Harmattan, Paris, p. 52-56.

(29) Marçais, G., *Les arabes en Berbérie du XIe au XIVe siècle*, Constantine-Paris, 1913

(30) إدريس، هادي ووجي؛ تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12، نقله إلى العربية حمّادي الساحلي، جزءان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ج 1، ص 245-284.

أولى إلى ضاحية من ضواحي مدينة تونس وهي الملامسين واتخاذها مأوى ومقرّاً لأنشطتهم التجارية، فتراجع الحياة الحضريّة وتقلّصها ساهما في تدهور الأنشطة الاقتصادية بالبلاد عامّة، وتبعاً لهذا سُدَّت منافذ التطوّر وآفاقه، خاصّة وأن المنفذ الأساسي الذي بإمكانه أن يحدّ من تدهور الاقتصاد وهو النشاط التجاري البحري عبر المتوسط، قد طوّقه في تلك الفترة العالم المسيحي بمحاصرته، وتمكينه لتجارة أوروبا الجنوبيّة كالجنوبيّين والبيزنتيّين من التحكم في المبادلات التجارية، وبالتالي السيطرة التامة على التجارة الخارجيّة للبلاد⁽³¹⁾.

وإذا كان الزحف الهلالي قد تسبّب مباشرة في إجلاء اليهود عن مواطن استقرارهم بعد أن نشطت بها حرفهم وتجارته، فإنّ هذا الإجلاء قد قرّبهم من المدن ذات المواقع التجارية الحساسة، فمدينة تونس انفتحت منذ القديم على المدن التجارية بجنوب أوروبا، وعلى حوضي المتوسط، والمهدية جذبت إليها آنذاك مدن الشريط الساحلي وأطلت بدورها على جزيرة مالطا والجزر اليونانية. وقابس لها علاقاتها التجارية مع ميناء طرابلس وميناء الإسكندرية⁽³²⁾.

لكن قرب اليهود من هذه المراكز التجارية لم يفكّ أزمتهم، بل إنّ هذه الأزمة زادت حدّة ببروز الموحدين [1130-1269] في بلاد المغرب عامّة، ومدّ نفوذهم إلى بلاد الأندلس، وانتهاجهم سياسة تقوم على اضطهاد أهل الذمة وغصبهم على اعتناق الإسلام.

وقد انطلقت أولى الحملات التي شنها الموحدون على اليهود من المغرب الأقصى، ودنعت بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة من مراكش وفاس وسلماسة وسبتة ومكناس إلى الجزائر وتونس أساساً. وتعبّت هذه الحملات أثر يهود إفريقية بأعمال العنف والقمع في مواطن استقرارهم بتونس وسوسة والمهدية وقفصة والحامة وقاس وجربة، أرغمهم على اعتناق الإسلام⁽³³⁾.

(31) الشريف، محمد الهادي؛ تاريخ تونس، سبق ذكره، ص 40-41، 51

(32) Ben Sasson, M., «The Jews community of Gabs in the The century», in Institut Ben-Zvi, *Communautés juives des marges sahariennes*, Jérusalem, 1982, p. 265-284.

(33) برنشميك، روبر؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ميلادي، نقله إلى العربيّة حمادي الساحلي، ج 1، ص 430. رفة، ع.ع؛ اليهود في بلاد المغرب الأقصى... سبق ذكره، ص 33-34.

وفي هذه الظروف اتخذ أفراد الطوائف اليهودية القديمة صفة الأهالي أو «التواسة» فيما بعد، وهي صفة تُسبغ عليهم أحقية التواجد، وقد تحشد شعورهم بذلك في أسطورة تستند إلى أبرز شخصية دينية في ذلك العصر وهو محرر بن خلف الذي عرف «سلطان المدينة»، ووظفت مكارمه وتسامحه وفجوده لاكتساب حق لا يدحض لتواجدهم في مدينته، وتذكر الأسطورة أنه رمى بعضاه من مقر زاوينة وقرّر أن المكان الذي سسقط فيه يثبت فيه اليهود ويكون مأوى دائماً لهم، فكانت نشأة «الحارة» في الجزء الشرقي للمدينة تطل على باب البحر وباب قرطاجنة وتصل إلى مشارف باب سوقة، واتخذوها مقراً لهم بعد مغادرتهم الملابس حيث كانوا يعيشون⁽³⁴⁾.

لكن رغم هذا الانفراج النسبي المستند إلى خيالات الأسطورة فإن ما ترتب على السياسة القمعية التي أصرت على تطبيقها الخليفة الموخدي أبو يوسف يعقوب المنصور [1184-1199]، تنفيذاً لسياسة محمد بن تومرت [1080-1130] تجاه أهل الذمة⁽³⁵⁾، قد أدى إلى اعتناق بعض اليهود الدين الإسلامي وتظاهر العديد منهم بالاهتداء إليه، إلى حد أن السلطة الموخدية لم تعد تصدق من تخلّى عن يهوديته بحق، ويذكر عبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب على لسان المنصور قوله: «... لو صخ عندي إسلامهم لتركهم يخلطون بالمسلمين في أنكحتهم وسائر أمورهم، ولو صخ عندي كفرهم لقتلت رجالهم وسبيت ذراريهم وجعلت أموالهم فينا للمسلمين، ولكني متردّد في أمرهم...»⁽³⁶⁾.

هذا التردّد نتج دون شك عن تفضن السلطة إلى بقاء اليهود على ديانتهم في الخفاء، وهو ما عدّل عنه المنصور بعد ذلك تخوفاً من النتائج التي قد تترتب على

Sebag, P., *L'évolution d'un ghetto nord-africain., la Hara de Tunis*, Paris, 1959. (34)

Paolillo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952.

Vehel, Jaques., *La Hara conte... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.

Idris, H-R., «Contribution à l'Histoire d'Ifrîqiya», *R.E.J.*, 1936, p 42 -, *La Berbérie orientale sous les Zirides, (X-XIIe siècles)*, Paris, t. 2, p. 767 (35)

المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد اعراب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص383. (36)

تظاهروهم باعتناق الإسلام والاحتفاظ بدينهم، لكن لم يتخلَّ عن التضييق عليهم، بل ضغط عليهم بقيود أخرى نكلت بهم.

وقد برز لأول مرة في تاريخ يهود إفريقية إلزام قسري بارتداء ألبسة تشوّه من مظهرهم الخارجي، وهذا لا يعني أنّه لم يفرض عليهم من قبل علامات تميز غيارهم. ففي القرن العاشر تحت الحكم الأغليبي فرض على اليهود والنصارى على السواء وضع خرقّة من القماش الأبيض على أكتافهم، وفي القرن الحادي عشر لاحظ القاضي أبو عمران الفاسي أنّ إبراهيم بن عطا طبيب المعزّ بن باديس لا يحمل علامة مميزة⁽³⁷⁾. وهذه العلامات هي علامات عادية لا تشوّه من مظهرهم للشخيرة بهم وتحقيرهم، لكن بالقبح الذي تصفه بعض المصادر لم يحدث لهم إلا مع الموحّدين حين أمر المنصور سنة 1198 للميلاد: «... اليهود بلباس يختصّون به دون غيرهم، وذلك ثياب كحلية وأكمام مفرطة السّعة تصل إلى قريب من أقدامهم، وبدلاً من العمائم كلّوتات على أشنع صورة كأنها البراديع تبلغ إلى تحت آذانهم فشاع هذا الزي في جميع يهود المغرب...»⁽³⁸⁾.

لكن لم يتواصل ارتداؤهم لهذه الألبسة المحقّرة، إذ عدّل من قبّحها الخليفة الناصر بن أبي يوسف يعقوب المنصور [1199-1214] حين أمرهم بارتداء ثياب وعمائم صفراء.

لا شك أنّ هذه الإجراءات التي ضربت الحصار على اليهود وضيّقت عليهم أثّرت في وضعهم الاقتصادي بالبلاد، فهجرة العديد منهم إلى مصر لتركيز أعمالهم بها، تتنزّل في إطار تدهور مكانتهم الاقتصادية في الفترة المتراوحة بين أواسط القرن الحادي عشر إلى بداية القرن الثالث عشر، وهي فترة عصيبة لا على الطوائف اليهودية المحلية التي هُددت في كيانها فحسب، بل على البلاد بشكل عامّ التي تزعزعت وحدتها من جزاء الانقسامات السياسية⁽³⁹⁾، وجعلتها فريسة سهلة لمن قصدها من العزاة. لكنّ مظاهر العنف وأشكال القمع المختلفة التي أرعبت

(37) Sebag, P, *Histoires des juifs de Tunisie... op. cit.*, p. 50-51.

(38) المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب... سبق ذكره، 384.

(39) ادريس، هادي روجي؛ تاريخ إفريقية... سبق ذكره، ص 245-246.

اليهود وحملت أغلبهم يعيشون في شبه عزلة، تطورت نسبياً نحو الأفضل بتغير الوضعية السياسية بالبلاد، وهو ما لمحتاه مع تراجع النفوذ الموحدي.

يذكر المراكشي أنه تم استئصال كل الطوائف اليهودية من المغرب الإسلامي زمن الموحدين بقوله: «... لم تنعقد عندنا ذمة ليهودي ولا نصراني منذ قيام أمر المصامدة، ولا في جميع بلاد المسلمين بالمغرب بيعة ولا كنيسة. وإنما اليهود عندنا يظهرون الإسلام ويصلون في المساجد ويقرؤون أولادهم القرآن جارين على ملتنا وسنتنا والله أعلم بما تكن صدورهم وتحويه بيوتهم...»⁽⁴⁰⁾.

ولئن تضمنت هذه الشهادة ما قام به الموحدون تجاه اليهود لإرغامهم على اعتناق الإسلام، فإنها لا تشير إلى استئصال اليهود أو طردهم من ديار الإسلام بقدر ما تشير إلى تشبثهم بالاستقرار وتهيتهم للرجوع إلى ديانتهم الأصلية، وهو ما تم لهم مع تقلد الحفصيين [1228-1573] مهام السلطة، واستقلال إفريقية عن الخليفة الموحدي بالمغرب الأقصى⁽⁴¹⁾.

ج. الطوائف اليهودية المحلية تحت الحكم الحفصي وقدم يهود الأندلس

لا يمكن إدراج التحسن النسبي لأوضاع اليهود بإفريقية في إطار مقولة التسامح الديني، فالظرفية السياسية حثت على أمراء بني حفص تلافي المشاكل الداخلية للتمكّن من إرساء بنيان سلطتهم⁽⁴²⁾. وبشكل عام لم يتعرض اليهود على امتداد الحكم الحفصي إلى مضايقات شديدة من شأنها أن تجبرهم على الانكماش أو تقيصهم من الحياة العامة، فما فرض على بعض الأفراد منهم يدخل في إطار علاقة السلطة بالمجتمع الذي تسوس، وفي علاقة المجتمع المسلم بهذه الأقلية الدينية.

(40) المصدر السابق، ص 383.

(41) ابن رشد، محمد؛ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 6. يذكر أن الموحدين كانوا يطردون اليهود الأندلسيين والمعاربة المشكوك في عقائدهم وأفكارهم إلى مدينة أليسانه.

(42) نخلي، المأمون الموحدي عن أفكار ابن تومرت وفكرة المهدي المنتظر، وأصدر أوامره إلى الأقاليم بمحو اسم المهدي من التكة والخطبة، وهو ما قام به تقريباً أبو زكرياء الحفصي حين أمر بأن تقام الصلاة باسمه في ثلاثينات القرن الثالث عشر تعبيراً عن استقلاله عن الموحدين. ابن خلدون، كتاب العبر... مجلد 6، ج 11، ص 530.

وقد تكون بعض هذه الإجراءات صارمة وقمعية ومتشددة، لكن تبقى في إطار ردع المارقين عن حدود ما فرضته السلط، أو ما أقره الموروث الديني في شأن ليهود، مثل العقوبات الجزائية التي تعرض لها بعض العاملين منهم في سك العملة بتوزطهم في صرب دراهم مزيفة⁽⁴³⁾، أو عقوبات القتل التي تذكرها مصادر الفترة مراراً، وذهب ضحيتها من اتهم بالقدح في رسول الإسلام أو شتم دينه، لكن هذه العقوبات إن سلطت على من توزطوا فيها، فإنها لم تنعذ إلى قمع الطائفة اليهودية بمجملها، كما حدث ذلك في المغرب الأوسط والأقصى في نفس الفترة⁽⁴⁴⁾، أو في بعض البلدان الأوروبية، حيث أدت نهم مماثلة إلى عقاب جماعي وطرده شامل⁽⁴⁵⁾.

ولا يحيل هذا إلى أن الطائفة اليهودية خلال العهد الحفصي قد تجاوزت أوضاعها القانونية كل أشكال التردّي وأوصافه، وارتفعت اجتماعياً لتتماهى والمجتمع المسلم، فالمستنصر فرض عليهم «الشكلة» مستبدلاً آخر ما فرضه عليهم الموحّدون من غيار، ولا تمدنا مصادر الفترة بهوية هذه الثياب وشكها، وإذا بدا لبعض الدراسات أنها أقلّ ازدياء ممّا كانوا قد ارتدوا، فإنها تدلّ على النظرة الدونية المتجذّرة في أوساط عديدة من الخاصّة والعامة، والتي تحقّر اليهود، فالوليّ الصالح سيدي أحمد بن عروس الذي كان من أبرز أولياء القرن الخامس عشر، كانت له مواقف سلبية تجاه اليهود عامة إلى حدّ الاشتزاز منهم ووصفهم بالكلاّب⁽⁴⁶⁾.

ولا ينعقد موقف هذا الولي من اليهود عمّا علق بالأذهان من رواسب دينية وخلفيات عقائدية أفرزت مظاهر الحقد والبغضاء والكراهية تجاههم، وكأنها اللّعة الأزلية لازمتهم منذ تشبّهم إلى استقرارهم بمختلف الأقاليم. ويذكر ابن خلدون في هذا المعنى باحثاً في أسباب النقائص التي تنسب إليهم «... وهكذا وقع لكلّ أمة

Jadla, I ; «Les juifs en Ifriqiya à l'époque hafside», in *Histoire communautaire... op.* (43)
cit., p. 145

(44) استناداً إلى ما أورده برانشيفيك، ر؛ تاريخ إفريقية... سق ذكره، ص 439-440

(45) Le goff, J, *La civilisation de l'occident médiéval*, Paris, 1984, p 357-358

(46) الراشدي، انتسام العروس في مناقب سيدي ابن عروس، تونس، 1303 هجري، ص 437.

حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف... وأنظره في اليهود وما حصل بذلك فيهم من خلق السوء حتى أنهم يوصفون في كل أفق وعصر بالخرج، ومعناه في الاصطلاح المشهور التخايث والكيد...⁽⁴⁷⁾.

لكن رغم القهر الذي تعرّض له اليهود، ورغم النظرة الدونية التي وسمت حياتهم، فقد توصّلوا إلى الخروج من عزلتهم والتأقلم مع المجتمع الإسلامي الحفصي، وتبيّن ذلك من خلال مشاركتهم في الحياة اليومية وانصهارهم داخلها بأنشطتهم الاقتصادية التي بدأت تتوسّع مع توفّر أسباب الأمن، فانتشر الباعة المتجولين بين البوادي والأرياف لعرض سلعهم للمستهلكين مباشرة، والتحاق بعضهم بالصحراء لتتبع ما توفّره تجارة القوافل، يشير إلى حرية تنقلهم وتعاطيهم لمختلف أنواع الأنشطة التجارية.

كما أنّ توزّعهم بين أسواق المدن بالبلاد مثل تونس وسوسة والمهدية وصفاقس وقابس وجربة متاجرين في المعادن الثمينة والأقمشة والملابس والجلود، واشتغالهم بعدة حرف وصنائع مثل صناعة الحلي والمجوهرات وحرفة الصباغة والخياطة والحدادة والتجارة يشير كذلك إلى توفّر مآخ لأم أنشطتهم ودمجهم في الدورة الاقتصادية للبلاد.

ويدحض احتراف مختلف هذه الأنشطة والصنائع الرأى القائل بأن اليهود بديار الإسلام أرغموا على ممارسة حرف دون غيرها⁽⁴⁸⁾، فتواصلهم في احتراف الصنائع التي نوارثوها من قبل واختصاصهم فيها لاسيما التجارة بمختلف بضائعها وأنواعها كفلت لهم حرّيتهم في كسب أرزاقهم دون رقيب أو اعتماد على رأس مال الغير.

وقد نمّيز تاريخ الطائفة اليهودية بإفريقية في ظلّ هذا المناخ بسمة بارزة ساهمت في تطورها، تمثّلت في احتضانها لفود من اليهود هجروا الأندلس دون إرادتهم، ودعموا أعداد اليهود وبعثوا في الطائفة المحلية روحاً جديدة وهم لا يدرون، وتزامن تدفق هذه الهجرات مع أواخر القرن الرابع عشر إثر الحملات

(47) ابن حلدون، المقدمة، ج2، ص703-704.

(48) Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi intégriste*, Paris, 1994, p. 424.

التي تعزّص لها يهود قشتالة وكتلونيا وجزر البليار، ثم إثر صدور المرسوم الملكي سنة 1492 القاضي بطردهم والمسلمين من شبه الجزيرة الإيبيرية⁽⁴⁹⁾.

ولم تتركز هجرة هؤلاء على البلاد التونسية فحسب، بل نشتوا بين أغلب البلدان المتاحة لحوضي المتوسط التي توفر فيها قدر من الأمن، سوء في المدن الأوروبية حيث عرفوا باسم «المزانوس» أو «المسيحيون الجدد» أو في ديار الإسلام من المغرب الأقصى إلى حلب، وقد استقطبت إفريقية الحفصية نسبة هامة منهم أطلقت عليهم المصادر العبرية اسم «الميقوراشيم» ويعني «الهربين» مقابل «الطوشايم» للدلالة على اليهود المستقرين أو المحليين⁽⁵⁰⁾.

وتشير العديد من المصادر العبرية إلى أنّ الطوائف اليهودية المحلية، سواء بإفريقية أو ببقية بلدان المغرب قد استقبلت «الميقوراشيم» بكل حفاوة وترحاب⁽⁵¹⁾، كما استحسنت السلط السياسية المحلية قدومهم، أملاً فيما يمكن أن يحققوه من مشاريع اقتصادية، بما أنّ أموالهم متوفرة وتقنيات أنشطتهم التجارية متطورة، وعلاقاتهم بأوروبا قديمة مثلهم مثل الموريسكين.

وإذا نجح «الميقوراشيم» في لفت نظر السلط السياسية، فإنهم فشلوا في إقامة علاقات مع «الطوشايم»، فمنذ حلولهم بالبلاد بدأت تبرز بوادر الاختلافات التي عمقتها التباينات الثقافية والفوارق الاقتصادية⁽⁵²⁾ فالجهل كان طاعياً على أغلب أفراد الطوائف اليهودية المحلية، والفقر كان متفشياً في أوساطهم، عدا عدد

Roth. Cecil., *Histoire des marranes*, traduit de l'anglais par Rosy Pinhas-Delpech, (49) coll. Histoire, éd. Liana Levi, 1990, p. 75-89.

(50) الميقوراشيم: عبرية من ميقوراش وتعني الهاربين. الطوشايم: من طوشاب وتعني المستقرين. وقد أطلقت المصادر العبرية التي يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر تسميه «فهل قدوش همقوراشيم» أي «الجماعة المقدسة المهجرة» على المجموعة الأولى، مقابل «فهل قدوش هطوشايم» على المجموعة الثانية.

Zafrani, H., *Mille ans de vie juive au Maroc: Histoire, culture et religion*, Paris, 1983, p. 123-124.

(51) استناداً إلى ما أورده الدراسة التالية:

Roth, C., *History round the clock; the world of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, p. 13-15.

(52) المرجع السابق.

محدود منهم، وهذه الاختلافات مهّدت إلى شقاق خطير بعد حوالي قرنين من الزمن، أعقبتها انقسام الأقلية اليهودية إلى طائفتين متباينتين باستقطاب البلاد خلال العهد التركي لفئات أخرى من اليهود قدمت بمحض إرادتها من ليفورنو⁽⁵³⁾ ووجدت الطريق مهّداً للتحالف مع «الميقوراشيم» ضد «الطوشايم».

فما هي الجذور التاريخية ليهود ليفورنو؟ ولماذا هاجروا إلى البلاد التونسية؟ وما هي غايات هجرتهم ومغزاها؟ وبماذا امتازوا عن يهود الطوائف المحلية القديمة؟ وكيف برزوا في الدورة الاقتصادية للإيالة العثمانية؟

II - يهود ليفورنو واستقرارهم بالبلاد التونسية

لا يمكننا التعرّض إلى تشكّل الجالية القرنية من وجهة نظر مؤسّساتية، بمعزل عن الإطار الذي انحدر منه أفرادها، وبمعزل عن علاقتها بالطائفة الأم بليفورنو، التي ستساهم في تكريس رفعتهم وحظوتهم في الفضاء الذي حلّوا به محاولين تجاوز قيود أهل الذمة. كما لا يمكننا الحديث عن تشكّل هذه الجالية بمنأى عن الوضع القانوني لليهود المحليين بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة، فوضعيتهم تشابهت انطلاقاً من المنظور الديني، كأقلية دينية احتمت بسلطة إسلامية في فضاء إسلامي⁽⁵⁴⁾، واختلفت في جانبها الاجتماعي بحكم عدم تجانس الوضع الاقتصادي لكلا الشقين.

1 - من ليفورنو إلى إيالة تونس أو «الجالية العبرية الليفورنية بتونس»

يمكن أن نجزم أنّ اليهود الذين حطّوا رحالهم بإيالة تونس قد قدموا من

(53) مدينة نفع شمال غربي إيطاليا، نظلّ على البحر الأبيض المتوسط من حاب البحر الليموري (Mer Ligurienne)، برزت شهرتها كمركز تجاري من أهم المراسي الإيطالية والمتوسطة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانت قد استقطبت في نهاية القرن الخامس عشر عدداً هاماً من اليهود الذين هُجّروا من شبه الجزيرة الإيبيرية إثر مرسوم 1492.

(54) ابن خوجة، م، ح، يهود المغرب العربي، القاهرة، 1978، 215 ص.

ليصورنو ولم يكن لهم من مقصد غير استثمار أموالهم عبر قنوات التجارة البحرية، والبحث عن فرص تجارية رابحة لتنمية أموالهم، وقد اتخذ حضور البعض منهم بموانئ الإيالة شكل استقرار نهائي، مهد لإرسائه مناخ التسامح الذي أشادت به مصادر العصر⁽⁵⁵⁾، ويُسره من جانب ما عرف عن اليهود عموماً من خبرة في الميدان المالي لتنشيط القطاع التجاري لبلدان الوافدين عليها، ومن جانب ثانٍ تواجد نظراء لهم من اليهود ذوي الانحدارات الإيسيرية قادتهم ظروف الهجرة القسرية إلى اتخاذ البلاد التونسية مستقراً لهم، مثلهم مثل الموريسكيين، بعد أن استأصلتهم محاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية من سائر فضاءاتها⁽⁵⁶⁾.

أ - الظهور

يعود ظهور التجار اليهود المنحدرين من ليفورنو في قطاع التجارة البحرية للإيالة التونسية إلى السنوات الأولى من القرن السابع عشر، إذ تشير أولى الوثائق التي تتعلق بنشاط البعض منهم إلى خلاف بين التاجر هودة بارينتي⁽⁵⁷⁾ (Juda PARIENTI) المستقر بالحاضرة وقائد سفينة من بيزا (Pisa)⁽⁵⁸⁾.

(55) D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tuns*, éd., Kimé, coll. «Manuscrits retrouvés», Paris, 1994, p. 82.

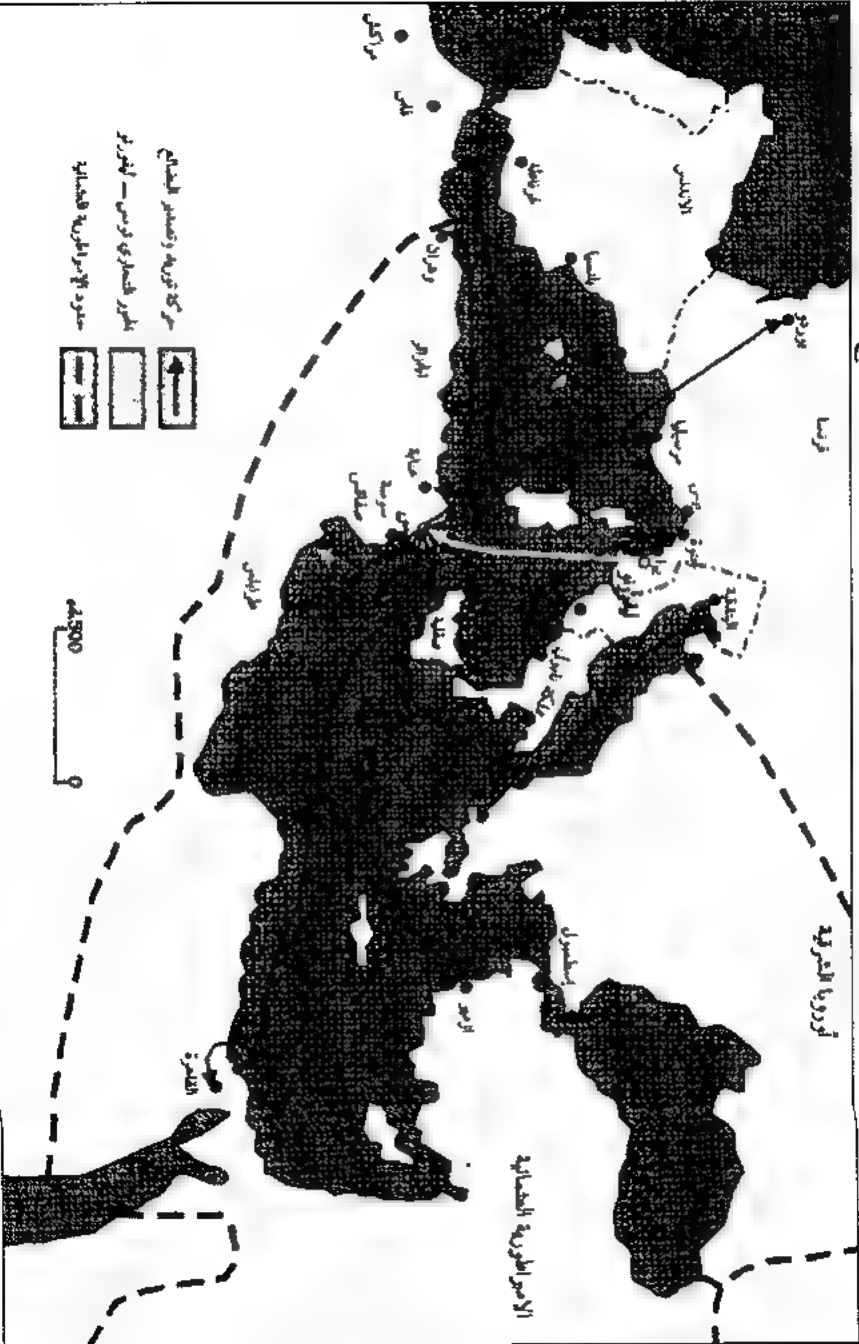
(56) Temimi, A., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.

(57) هذا إذا استثنينا نشاط التاجر صموئيل الأشكنازي الذي برز في العشرية الأخيرة من القرن لسادس عشر كتاجر للعبيد، أو بالأحرى كوسط بين سرديسيا وجنوه من جهة والسلطات التونسية من جهة ثانية، لافتداء أسرى القرصنة، ونستعده هنا كتاجر يهودي انحدر من ليفورنو، نظراً لأن لقبه يوحي بأن جنوده تعود إلى أحد بلدان أوروبا الشرقية

Grandchamp, P., *La France... op. cit.*, t. I, p. 57, du 7/11/1593.

(58) شكّلت بيزا (Pisa) قوة من القوى التجارية في المتوسط خاصة خلال القرن الحادي عشر ميلادي، تدهور وضعها الاقتصادي بعد أن هزمتها جنوه وحطمت أسطولها البحري سنة 1284، وقع ضمها إلى فلورنسا سنة 1406. وطرد اليهود منها في مناسبتين خلال القرن السادس عشر، مرة أولى سنة 1515 ثم مرة ثانية سنة 1550.

هجرة اليهود إلى البلاد الترنسية بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر



نتواتر عملياتهم التجارية إلى حدود الربع الأول من القرن السابع عشر ممهدة إلى إرساء علاقة تجارية منقطعة النظير بين الموانئ التونسية وميناء ليفورنو⁽⁵⁹⁾. وقد مثلت سنة 1615 بداية بروزهم كتجار كبار، متمتعين بورن مالي هام، فجملة العقود التجارية التي أشرف على إبرامها القنصل الفرنسي بالحاضرة، فاق عددها 153 عقداً، مقابل 73 عقداً بين سنتي 1611 و1614⁽⁶⁰⁾. ويمكن أن نعتبر هذا التاريخ (أي سنة 1615) بداية لانطلاق نشاطهم الفعلي والرسمي، ذلك أن شحنات البضائع التي شاركوا في تصديرها وتوريدها أو المبالغ التي وظفت في هذا القطاع، توحى لنا ببداية تألمهم مع الفضاء التجاري للإيالة، بالرغم من احتداد المنافسة للسيطرة على موارده من قبل العديد من التجار الأوروبيين⁽⁶¹⁾.

ب - تأثير الطائفة الأم بليفورنو

لم يكن ميثاق «الليفورنية» الذي استقطب نخبة هامة من اليهود المتواجدين بعدد الموانئ المتوسطية بمنأى عن الإتيان بشمار. فقد استجاب هذا الميثاق لرغبات وتطلعات «الشّئات اليهودي» كما استجابوا هم له، واحتواهم بما كانوا يتوقون إليه، واحتووه ولم يكن لهم نصير سواه، في فترة تألبت عليهم كلّ الدّنيا، دعوة «عالمية»، شدّهم إليها سحر وعودها، وأظهرت لهم بصيصاً من النور في اتجاه أسباب اعتاقهم قبل الانعتاق. إذن هي مصلحة مشتركة أفرزت ما كان يأمله الطرفان، دعم ميناء ليفورنو، وتنشيط تجارة توسكانيا بالنسبة للدّاعين، والأمن والحريّة والاعتراف بالوجود بالنسبة للمدعّين.

وكان انتقالهم إلى الإيالة، من حيث أنها تمثّل مركزاً هاماً من المراكز

(59) تشير بعض الدراسات والوثائق إلى أنّ البلاد التونسية هي من أهمّ الفصاءات التي استقطبت التّجار اليهود من ليفورنو كما أنّ العلاقات التجارية بين المينائين كانت مزدهرة.

Schwarzfuchs, S., «"La Nazione Ebraica Livornese" au Levant», *R.M.I.*, vol. L, 1984, p. 713-716. Ayoun, R., «Les juifs livournais...», art. cit., p. 651-653.

(60) Grandchamp, P., *La France... op. cit.*, t.III, p. 1-166. 1611-1614, p. 1-115., 1615, p. 116-166

(61) ستطرق إلى هذا الموضوع في إيتانه.

التجارية المتوسطية، وأهم مدينة تجارية بشمال إفريقيا⁽⁶²⁾، بحكم موقعها الجغرافي الذي توسط حوضي البحر الأبيض، وجعل منها محطة عبور وتوقف للأساطيل البحرية⁽⁶³⁾، وبحكم حقول الاستثمار التي بإمكانها أن توفرها، مع بداية انتقال مراكز الثقل التجاري من داخل البلاد إلى سواحلها⁽⁶⁴⁾.

بعد تأقلم التجار اليهود بليفورنو وإرساء صرح طائفة لهم مكنتهم من دعم شرعية وجودهم، أشعروا السلط التوسكانية بوضعهم القانوني المتردي في البلدان التي يحلون بها للتعامل معها، وهو عائق يكبل تجارتهم، ويعوزهم لتجاوزه الانتماء الفعلي لهذه السلطة المسيحية، بأن يُسبغ عليهم فردينان الثاني [1610-1670] Ferdinand II، لقب «العجالية الليفورتية» للاستناد إلى حمايته خارج المجال الجغرافي لتوسكانيا⁽⁶⁵⁾.

ترغم هذا الطلب سنة 1667، الذي حظي بموافقة عاجلة، نخبة من تجار الطائفة، موسى فرانكو (Moise FRANCO) ومردخاي سوريا (Mordokhai SORIA) وإسحاق أرفاس (Isaac ERGAS) وغيرهم من التجار الأثرياء. ولم يكن ليمتنع هؤلاء بمكسب تلو المكسب لولا وعي السلطات التوسكانية المسيحية باحتياجها لفضائلهم على المستوى التجاري، ووعيتها بنفوذهم الاقتصادي القوي، الأمر الذي أدى ببعض معاصري الفترة من الفرنسيين إلى الكتابة مبالغاً - دون شك -، بأن الاعتداء على الدوق الأكبر لتوسكانيا أخف وطأة من الاعتداء على يهودي بليفورنو⁽⁶⁶⁾.

(62) Planet, E., *Correspondance... op. cit.*, t.1, p. 164., *Mémoire de chevalier Paul sur ce qu'il y a à faire pour ruiner Alger, Tunis et Tripoli 1661.*

(63) حول نحرارة المرور بالإيالة (Commerce de transit) انظر:

Boubaker, S., *La Régence... op. cit.*, p. 105-108.

(64) Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunisie XVIII ème et XVIIIème siècles», in *Tunis cité de la mer*, actes de colloque Tunis 1997, l'Or du temps, Tunis, 1999, p. 63.

(65) Toaf, R., *La Nazione... op. cit.*, p. 49. Masi, C., «Fixation de statut...», art. cit., p. 157.

استندت هاتان الدراستان إلى الإخباري الإيطالي فيفولي (Vivoli).

(66) Brosse, Charles de., *Lettres Familiales d'Italie 1739-1740*, éd. club Français du Livre, 1985, p. 125

شارل دي سروس (1709-1777)، قاضٍ وكاتب فرنسي، وهو أول رئيس لمحكمة =

2 - الجالية القرنية بالإيالة التونسية: المفهوم والتأسيس⁽⁶⁷⁾

ليس من المستبعد أن يكون هؤلاء التجار الذين تزعموا «الجالية الليفورنية»، قد تعاملوا ببضائع الإيالة في تلك الفترة أو قبلها، أي أنّ استقرار البعض من أفراد هذه العائلات: «أبراهام بنيامين فرانكو» وأخيه «دانيال»، و«موسى صوريا» وأخيه «دافيد»، يؤكد هذا التوجه. أما عائلة «أرقاس»، فبالرغم من عدم تواجدهم بالإيالة بعد القرن السابع عشر، فإنّ تعاملها التجاري كان انطلاقاً من ليمورنو، مع تجار يهود بتونس.

ويبدو أنّه عن طريق هؤلاء التجار وأمثالهم، تسرّب مفهوم «الجالية»، وطمح التجار اليهود المستقرون بالإيالة، والذين ارتبطت أنشطتهم بليفورنو إلى بعث هذه «المؤسسة الجديدة» والانتماء إليها⁽⁶⁸⁾؛ إذ بعد أقل من عقدين من هذا الطلب وتحديداً في شهر آب/أغسطس 1685 يظهر على الساحة التجارية التونسية، وفي أروقة القنصلية الفرنسية، ما يُشير علناً إلى «الجالية العبرية الليفورنية بتونس»، وانطلاقاً من هذا التاريخ يصوّر التجار اليهود المنحدرون من ليفورنو على الانتماء إلى هذه «الجالية»، والتلقّب بنعتها. فما هو المفهوم الذي يمكن أن تتخذ هذه اللفظة في القرن السابع عشر؟ وما هي أبعاده وانعكاساته على أفرادها؟

أ - مفهوم الجالية في الفترة الحديثة

تجدر الإشارة إلى أنّ لفظة «Nation»، اصطلاح على تعريبها بلفظة «الجالية»،

= ديجون (Dijon)، اشتهر من خلال كتاباته حول الرحلات التي قام بها إلى البسفنية وليفورنو وروما ونابولي. له سبعة مؤلفات تتعلق كلّها برحلاته إلى هذه المدن. وندرج شهادته في درستا لاعتبارين اثنين: أولهما: أنّه بحكم تكوينه القانوني ووظيفته كقاضٍ، فهو على عين بصيرة بنفوذ اليهود بليفورنو. الاعتبار الثاني: أنّه شاهد على ذلك العصر وشهّد الانسواء إلى الوضعية التي تمكن منها اليهود حتى بالغ في أمرها. ولا يمكن تأويل هذه الشهادة في غير إطار الخطوة والرفعة اللتين منحتا لليهود.

(67) التسمية الإنكليزية لمدينة ليفورنو (Leghorn)، ومنها انحدرت لمظة «فربي» و«قراءة» بصيغة المفرد أو الجمع، وهي ألفاظ سيتواتر استعمالها في هذه الدراسة.

(68) لا يمكن أن تكون هذه «المؤسسة الجديدة» كذلك بمنأى عن تأثير الامتيازات التجارية التي حظيت بها بعض الجاليات الأخرى، وسنشير إلى هذا الموضوع لاحقاً.

لذلك كان لزاماً علينا البحث في هذين المصطلحين وتحديد وحه التقارب في الفترة التي ندرس. ويبدو أن القواميس العربية المعاصرة قد بسطت هذه الكلمة وأفرغتها من محتواها وأبعادها، حتى كادت تحيد بها عن معناها الأصلي، شارحة إياها بلفظة «أمة»⁽⁶⁹⁾.

ليست لفظ «الجالية» من الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية أو المستحدثة، بل إن جذورها ممتدة في لسان العرب، فابن منظور يفسرها بما تستحقه من الشروح، فمن «جلا القوم عن أوطانهم إذا خرجوا من بلد إلى بلد»، إلى أن «قبل لأهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب جلاهم عن جزيرة العرب»⁽⁷⁰⁾.

ويمكن أن يتقارب هذا الشرح مع ما تتضمنه في استعمال مطلق للكلمة كل من اللغة البرتغالية (Naço) والإسبانية (Nacion) والإيطالية (Nazione)؛ إذ تشير في شرحها للفظ «الجالية» إلى «المازانوس» أو فئة من «المسيحيين الجدد»، الذين هجروا من شبه الجزيرة الإيبيرية، لكن يتجاوز «القاموس التاريخي للغة الفرنسية» البعد الديني للكلمة بوضعها في سياق تاريخي معين، إذ بين نهاية القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر، تشير لفظ (Nation) إلى مجموعة من الأفراد انضموا تحت لواء حرفة معينة، وخدمهم تقاسم المصلحة المشتركة للحرفة، ويدقق بالإشارة إلى مجموعة تجار بلد معين تواجدوا ببلد أجنبي⁽⁷¹⁾.

(69) انظر على سبيل المثال البعض من هذه القواميس: القاموس الجديد للطلاب، تأليف علي بن هادية، بلحسن البليش، الجبلائي بلحاج يحيى، تقديم محمود المسعدي، تونس، 1979.

(70) بررد ها صرّ الشرح كاملاً لما فيه من إضافات: «جلا القوم عن أوطانهم وأحلوا، إذ خرجوا من بلد إلى بلد وتفيد الطرد والنفي، ويقال أجلاهم السلطان فأجلوا أي أخرجهم فخرجوا، والحلاء الخروج عن البلد... وقيل لأهل الذمة الجالية لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أجلاهم عن جزيرة العرب لما تقدم عن النبي (صلعم) فسموا جالية ولزمهم هذا الاسم أين حلوا، ويقال استعمل فلان على الجالية، أي على جزية أهل الذمة...» ابن منظور، لسان العرب، سبق ذكره، «جلا» مجلد، 14، الرقم 8909، الصفحة 149.

(71) Dictionnaire français - portugais, portuguese-français, Larousse, 1997.

Garcia-Pelayo, R., & Testa, J., Dictionnaire général français-espagnol, espagnol-français, Larousse, Paris, 1999.

Merguenon, C & Folena, G., Dictionnaire français-Italien, italien-français, = Larousse, Paris, 1999.

إذا كانت لكلّ هذه الشّروح قواسم مشتركة انحصرت بين «أهل الذّمة» أولاً، و«لتاجر» ثانياً، ثمّ «اليهودي» ثالثاً، فإنّ ما قدّمه القاموس التاريخي للغة الفرنسية ينطبق أكثر من غيره على مفهوم «الجالية» عموماً، ذلك أنّه في إطار البلاد التّوسّية في بدايات الفترة التي ندرس، وفي غيرها من المدن التّجارية، تواجد بصفة فعّية وعملية عدد من التّجار الأوروبيين غادروا بلدانهم واستقروا بالإيالة⁽⁷²⁾، لفترة قد تطوّر وتقتصر مضامين في صلب جاليات مستندة أغلبها إلى معاهدات السّلم، إلى جانب حماية السّلطات القنصلية فيما بعد، أبرزها الجالية الفرنسيّة والجالية الإنكليزيّة والجالية الجنويّة والجالية الهولنديّة⁽⁷³⁾.

لم تتعرّض هذه الجاليات إلى عراقيل هامة تعيق تجارتها أو تمنعها، بل إنّ العديد من الرّحالة الأجانب أشادوا بصفات الحفاوة وحسن الاستقبال⁽⁷⁴⁾. وفي ظلّ هذا المناخ الذي ميّز البلاد التّوسّية عن غيرها من بلدان شمال إفريقيا، واستتناساً بعوامل سلوكيّة تحفّز العمل التجاري وتدعمه، كان للتّجار اليهود المنحدرين من ليفورنو توجّه إلى التّماهي بتّجار الجاليات الأوروبية الأخرى، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي من ناحية، ومن ناحية ثانية، لهم من الوزن والنشاط التجاري ما يفوق أو يعادل أبرز هذه الجاليات، ولعلّه استناداً إلى هذا المنطلق كان يحقّ لهم وفق تصوّرهم - إن جازت العبارة - أخذ نصيب لهم من الامتيازات الممنوحة للتّجار الأوروبيين بالإيالة⁽⁷⁵⁾.

■ Lévy, L., *La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis*, l'Harmattan, Paris, 1999, p. 15.

(72) لم يرتبط استقرار التّجار الأجانب بالموانئ التّوسّية بالفترة الحديثة بل تواجد قبل ذلك، حول هذا الموضوع انظر:

Gourdin, Ph., «Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age», in *Tunis cité de la mer...*, op. cit., p. 157-184.

(73) Sebag, P., *Tunis au XVIIème siècle Une cité barbaresque au temps de la course*, l'Harmattan, 1989, p. 44.

(74) D'Arvieux, L., *Voyage... op. cit.*, p. 82 et 102. Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637, 514 P, p. 148- 149, 201.

Maupassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*, Tunis, 1993, p. 27. «C'est des rares points du monde où le juif semble chez lui comme dans une patrie..».

(75) أهم الامتيازات الممنوحة للتّجار الأوروبيين لا تخرج عن إطار الأداءات الحمركية

ب - تشكّل الجالية اليهودية القرنية وتأسيسها (1685-1701)

بدءً، يمكن أن تتحدّد لنا دواعي تشبّث التجّار اليهود اللّيفورنيتين ببعث حالة لهم، ذلك أن الانتماء إلى جالية تجارية معيّنة، كفيل بأن يضمن لتجارها قدراً من الأمان والنشاط بحريّة دون مصاعب وعراقيل وبالثالي بخولهم تدعيم مكاسبهم.

أثبتت العديد من الوثائق التجارية الفرنسية انبعاث هذه الجالية، وسجّلت ثلاث وثائق منها أسماء التجّار الذين تقدّموا لإرساء هيكلها، ففي وثيقة أولى بتاريخ 30 آب/أغسطس 1685، أمضى تسعة وأربعون تاجراً منضوين تحت لواء «الجالية العبريّة اللّيفورنيّة بتونس»، ومسدين وكالة أعمالهم التجارية إلى اليهودي صموئيل دي مدينا (Samuuel di MEDINA) المستقرّ بليفورنو، ستّة وأربعون من هؤلاء التجّار حضروا فعليّاً، وثلاثة منهم وقعت المصادقة على موافقتهم بالنيابة نغيابهم عن كتابة العقد⁽⁷⁶⁾.

وفي وثيقة ثانية بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1686 كتبت بالإيطاليّة، ونفسها تكرّرت بتاريخ غرة أيار/مايو من نفس السنة وكتبت بالفرنسيّة، تعهّد ثمانية وعشرون تاجراً بتسديد دين للقنصل الفرنسي⁽⁷⁷⁾.

وفي الوثيقة الثالثة التي تعدّ متأخرة نسبياً، بتاريخ 26 آذار/مارس 1701، أمضى ما يزيد عن العشرين تاجراً عقد دين على غامبار بورغيه (Guaspar)

= المفروضة على البضائع، بما أن حزية التجارة مجازة لكل التجّار سنتمرض إلى هذا الموضوع لاحقاً،

D'arvieux, L., *Voyage...*, op. cit., p. 102.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 52 du 30/08/1685. (76)

التجار الغائبون هم: موسى إسرائيلي مدينا ونانه دانيال فرانكو وإسحاق موسى إسرائيل ونانه إسحاق كوهين دي لارا، إسحاق كويللو وصادق على موافقته بطلي ليعي. كما أمضى إبراهيم إسرائيل مدينا عوضاً عن يعقوب نوناز لعدم معرفته الكتانة، أمضى بنامير قومار دي أبلّا عوضاً عن يعقوب كوسطا. وللتنبية إنّ العقد غيّب ثلاثة إمضاءات وردت بالخط العبري لأسباب مطبعية.

Ibid., p. 57-58, du 24/4/1686. p 59, du 1/5/1686.

(77)

(BOURGUET) وجاك رو (Jacques ROUX) وسيمون ميرليه⁽⁷⁸⁾ (Simon MERLET) وثلاثتهم من التجّار الفرنسيّين المستقرّين بتونس⁽⁷⁹⁾.

من خلال هذه الوثائق المتميزة، تشدّ انتباهنا بعض الملاحظات ذات الأهمية القصوى في تتبّع تشييد هيكل هذه الجالية :

أولاً: تسجيل هذه الوثائق بالقتصلية الفرنسية بتونس على امتداد أكثر من 15 سنة، يثبت فعلياً اعتراف السّلاط القنصلية بهذه الجالية، بالرّغم ممّا يشكّله هذا الاعتراف من منافسة حادة للتّجار الفرنسيين أنفسهم.

ثانياً: لم تتكوّن الجالية من التجّار اليهود المنحدرين من ليفورنو والمستقرّين بالإيالة دون غيرهم، بل ساهمت في إرساء صرحها عناصر أخرى.

ثالثاً: الجالية التجاريّة المراد بعثها، أو التي أُرست هياكلها، لم تتكوّن من التجّار الليفورنيزيين، بل انضمت إليها عناصر يهوديّة محلية.

ننطلق من تحليل الملاحظة الثانية، التي احتلّت مكانة وسطى، إذ هي على علاقة وثيقة بما أوردناه في الملاحظتين الأخريين، ويتّبع أسماء التجّار اليهود الواردة أسماؤهم في هذه الوثائق وجمعها، نلاحظ أنّ عدد المساهمين في تكوين هذه الجالية ناهز المائة تاجر، إذا أقصينا غياب بعضهم، من الذين لم يقيموا بالإيالة، أو الذين كانت إقامتهم محدودة زمنياً مثل دافيد فراي (David VRANY) ويعقوب سواراز (Jacob SUAREZ) وغيرهما.

كما يتأكّد لنا انضمام بعض التجّار من اليهود المحليّين إلى هذه الجالية ذلك من خلال بعض الأنشطة التجاريّة المشتركة التي جمعتهم بنطرائهم من اليهود الليفورنيزيين، مثل اشتراك التّاجرين التونسيين: القائد أبراهام كوهين والتّاجر ميمون

(78) حول مسيرة هذا التاجر الفرنسي بالإيالة التونسية وأعماله التجاريّة بها انظر :

Boubaker, S., «Simon Merlet, marchand marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741)», in *Provence Historique*, t. XXXIV, p. 327-343.

Grandchamp, P., *La France....., op. cit.*, p. 11, du 26/03/1701. (79)

عدد التّجار غير مضبوط بلقّة في هذا العقد، فهو يتراوح بين 20 و22 تاجر وقد استعصى علينا صطه نظراً لعدم توصلنا إلى معرفة عدد الأخوة بوطول، ومن الأكيد أن الإمصاء يتجاوز الإمصاء الواحد .

مع التاجر القرني أبراهام ناهون (Abraham NAHON) في صفقة تجارية لتوريد القمح من طرابلس⁽⁸⁰⁾. أو محاولة آخرين الانتماء للجالية القرنية من خلال نفس النشاط مثل هودة البنزرتي والقائدين أبراهام وسعدية⁽⁸¹⁾. كما تمتن نشاط اليهود الليفوريين وارتبط أكثر بالتجار اليهود المهجرين من شبه الجزيرة الإيبيرية لآتسام علاقاتهم بالتواصل والاستمرار، وقد أدى هذا التقارب في العديد من الأحيان إلى علاقات التصاهر⁽⁸²⁾.

3 - من جالية أوروبية إلى طائفة محلية (1701-1741)

اكتفت أغلب الدراسات في معرض إشارتها إلى تكون الجالية القرنية بالإيالة التونسية، إلى التركيز على المعطى الديني والثقافي وإبرازه كأساس للخلافات التي نشبت بين اليهود وأدت إلى انقسامهم⁽⁸³⁾، دون التعرض بدقة إلى جذور المسألة، ولا يمكننا أن نحيد هنا عن هذه العوامل أو نتجاهلها، إذ لها من التأثير ما يسهل لليهود المنحدرين من ليفورنو أو من أوروبا الغربية عموماً توحيد صفوفهم والتكثف داخل إطار طائفة جديدة، رافضين الانتماء إلى الطائفة المحلية القديمة باستقلالهم في تسيير كل ما يتعلق بشؤونهم الحياتية. فكيف كان احتكاك تجار القرنة باليهود المحليين؟ وكيف كان تواصلهم مع التجار الأوروبيين بالإيالة؟

أ - الاحتكاك باليهود المحليين

في نفس هذه الظروف، وفي هذا الإطار الذي أعاق جزءاً من التجارة البحرية، ووقف حيل التجار المحليين صاعداً إناهم عن التمتع بمواردها، وتوسيع

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 105, du 9/4/1697. (80)

Ibid., t. X, p. 11, du 26/03/1700. (81)

Attal, R., «Deux registres de ketubot de la communauté juive portugaise de Tunis», *R E J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, p. 403-408 Attal, R., Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIIIe et XIXe siècles*, Jérusalem, 1989. (82)

Avrah.m, I., *Le mémorial de la communauté israélite portugaise de Tunis : les Grana* (83)
1710-1944) Jérusalem, 1997, p. 9-12. Zarka, Ch., «Sur le syncrétisme culturelle entre Livourne et Tunis», *R.M.I.*, vol. L, 1984, p. 766. Jamoussi, H., *Juif et chrétiens ...*, op. cit., p. 27-30.

آفاق تجارتهم، كان للتخار اليهود القرنين أساساً حظّ تجاوز هذا العائق والتعلب عليه. فكيف تسنى لهم ذلك؟

لم يواجه تجار الجالية القرنية منذ حلولهم بموانئ الإيالة، قادمين من ليموربو في بداية القرن السابع عشر، ما يهدّد أمنهم وسلامتهم، أو ما يعرّض صمو تجارتهم، إذ إنّ اندماحهم داخل المجتمع المحليّ عموماً لم يعترض مسيله من الحواجز ما يكتله أو يُقصيه. ويبدو أن التواجد اليهودي بكلّ طوائفه، قد أثبت في مرحلة أولى مساهمته الفعّالة في عملية انصهار القرانة والتحامهم، سواء بمجتمع الأغلبية أو بالطوائف اليهودية المحلية خاصّة، أي قبل أن تتحوّل علاقة الطرفين إلى علاقة نفور مطلق.

ونبني الملاحظة السابقة على تعامل البعض من هؤلاء التجار من وراء الموانئ الداخلية مع كبريات العائلات اليهودية، ونبعاً لهذا يمكن أن يكونوا وسطاء بين الموزدين والأسواق المحلية، أو بين المصدرين والأسواق الخارجية، أو تجار تجزئة، غلب على نشاطهم التعامل اليومي من بيع وشراء وتصريف البضائع.

وإذا كان هذا التوجه صائباً، فلا شك أن إطار أعمالهم لا يمكن أن يكون خارج السوق الذي احتكروا النشاط به، باحتكارهم لاسمه، وهو سوق القرانة، الذي مازال يشير إلى اليوم إلى فضاء انحدارهم. وهنا تطرح أماننا مسألة السوق كفضاء هندسي، وفضاء تجاري، كما تطرح أماننا عديد الاستفهامات الأخرى، كيف عمّر؟ كيف تمكّن منه اليهود الليفوريون؟ هل هو فضاء مهجور استغنى عنه اليهود المحلبون، وهو المتاحم لحارتهم؟ هل وقع التخلّي عنه في إطار منح فضاءات تجارية لهؤلاء القادمين الجدد؟

في الحقيقة لا يمكننا التوصل إلى الإلمام، أو معالجة كلّ هذه الاستفهامات، إلا بالاستناد إلى بعض المقاربات التي قد تصيب كما قد تخطي، فمصادر الفترة ووثقها سواء التونسية أو الأجنبية، لا تذكر هذا الفضاء، ولا تشير إليه، باستثناء بعض الكتابات المتأخّرة عن الفترة التي ندرس⁽⁸⁴⁾. لكن ما يمكن التأكيد عليه، أن اليهود الليفوريين كانت لهم اليد الطولى في بحث هذا السوق، واحتوى جزء كبير

(84) الحشاشي، محمد بن عثمان، الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحفيق، الجبلاني بن الحاج يحيى، سيرام للنشر، تونس، 1994، ص 383 384.

مه على كميات هامة من البضائع التي ترد على الإيالة مثل العقاقير بمختلف أنواعها، والخردوات بتعدد أصنافها، وبيع فيه أيضاً : «سائر الأبرة من القرفة والزعفران، والفلفل الأخضر، وشوش الورد، والحبة السوداء، وقاع القلة، والسكر أنواعه، والقهوة، والشاي، والثمار المجففة، كالزبيب والكرموس والمشمش والنعناع، وأنواع الصابون، وزيت الحجر، وجميع أنواع الزيت، والقرمز، وانيشيب والطرطر، وفيه مخازن كبيرة تأخذ منها جميع العطار بالحااضرة وسكان مملكة عمومًا من كل بلد، وتجار هذا السوق من اليهود الأغنياء»⁽⁸⁵⁾.

إذن، فهذا السوق تعرض فيه بضائع استهلاكية يومية، تتطلبها الضرورة الحياتية، وبإمكان فضائه أن يقيم علاقات بين تجاره ومختلف أفراد المجتمع من خلال الاتصال اليومي. وإلى جانب كونه سوق تجزئة، فهو كذلك سوق تباع فيه بضائع بالجملة، من خلال تزويد مخازنه لتجار التجزئة سواء بالحااضرة أو بداخل نبلاد، وهو أيضاً فضاء تواصل واختلاط لربطه لعلاقات بين التجار اليهود والتجار المسلمين، خاصة إذا لم تخضع البضائع المعروضة إلى تسديد قيمتها عند الرفع، وهو تعامل مألوف وعادي لدى التجار اليهود شرط أن تتوفر لهم الضمانات.

لم يكن ليتمكن تجار ليفورنو من إعمار هذا السوق في القرن السابع عشر، بمعزل عن مساعدة اليهود المحليين، بحكم حسن استقبالهم للقادمين الجدد ومحاولة احتضانهم لهم بحفاوة⁽⁸⁶⁾؛ ذلك أنّ التعامل فيما بينهم، سواء عند حلول ركب اليهود الليفوريين، وقبلهم اليهود المهجرين من إسبانيا والبرتغال، لم تشبه أي شائبة، ونستشف ذلك خاصة من خلال الوثائق التي أشادت ببعث جالية يهودية ليفورنية بالإيالة، والتي أمضى فيها عدد من اليهود المحليين الذين أهلهم وزنهم وسلطانهم المالي، ووضعيتهم الاقتصادية الوقوف ندأً بنداً ومجانبة عناصر لأرستقراطية التجارية المنحدرة من أوروبا، وتحديدًا من ليفورنو، أو التسلل في صلب الجالية التي أصرت على أن تبقى متميزة، وألا تجمعها بالمحليين صلة مهما كان نوعها، وآخت التجار الأوروبيين للحصول على البعض من امتيازاتهم التجارية.

(85) نفس المصدر والصفحة. وفي ما يتعلق بشروح بعض الكلمات الواردة في هذا الاستشهاد، انظر كشاف المصطلحات في آخر هذا الكتاب.

Cazès, D., *Essai sur l'histoire...*, op. cit., p. 118.

(86)

ب - الاحتكاك بتجار الجاليات الأوروبية

لم يختلف التجار الذين شكلوا الجالية القرنية - باستثناء المحليين منهم - عن تجار الجاليات الأوروبية، في عديد من المظاهر، باعتبارهم ينحدرون من نفس الفضاء الجغرافي، فقد خصّصت لهم السلطات التجارية بالإيالة فندقاً لخرن بضائعهم، أو لإقامة بعض العابرين منهم، على غرار فندق الفرنسيين أو الفندق الذي اقتسم مساحته التجار الانكليزيون والهولنديون⁽⁸⁷⁾. ونظراً لاحتكاكهم بالجاليات الأوروبية، أطلقت عليهم في ذلك العصر تسمية «يهود الإفرنج» في تونس والجزائر خاصة⁽⁸⁸⁾، ومرجع هذه التسمية أصلاً، يعود لاختيارهم حماية القنصلية الفرنسية، كالعديد من التجار الأجانب الذين ليس لهم قنصل يباشر شؤونهم ويمثلهم أمام السلطات المحلية⁽⁸⁹⁾. كما تداول نعتهم «باليهود الأوروبيين» أو «اليهود المسيحيين» لاختلافهم عن اليهود المحليين، وتشابههم مع التجار الأوروبيين خاصة في لباسهم وارتداء القبعات والشعر المستعار (Perruque)⁽⁹⁰⁾، وقد تواصل ذلك الاختلاف وهذا التشابه إلى حدود العشرة الثانية من القرن التاسع عشر⁽⁹¹⁾.

ومن منطلق خضوع اليهود آلياً في البلدان الإسلامية إلى ما أطلق عليه ميثاق عهد الذمة⁽⁹²⁾، نلاحظ أنّ السلط المحلية سمعت إلى تطويع مبادئ هذا الميثاق حسب

Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaume de Tunis*, Paris, 1925, (87) p. 35. D'Arvieux, L., *Voyages...*, op. cit., p. 86.87.

Laugier de Tassy., *Histoire de Royaume d'Alger*, Amsterdam, 1725, p. 296-297., (88) cité par Eisenbeth, M., «Les juifs...», op cit., 158-159.

Masson, P., *Histoire des établissements...* op. cit., p. 310. (89)

St Gervais, J.B., *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis*, cité par, Masi, C., «Fixation du statut...», art. cit., p. 157-158 Peysonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838, t.1, p. 458. (90)

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 95. (91)

Noah, N., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London. 1819, p. 311.

Bat Ye'or, G-L., *Juifs et chrétiens sous l'Islam*, Paris, 1994. (92)

علاياتها واحتياجاتها، فإذا غُضَّت النَّظَر عن الغيار، فهي لم تستغن عن ضريبة الحزبة التي كان المسيحيون المستقرون بالإيالة في حلٍّ من دفعها، ولم تتلاف الأدوات الجمركية على البضائع الموردة، التي زادت عما فرض على نظرائهم من الأوروبيين، إذ حدّد لكل اليهود المتعاملين مع الأسواق التونسية دون استثناء ما قدره 10% من حجم البضائع الموردة، مقابل 3% بالسبة للموردين والفرنسيين و8% بالنسبة للإنكليز⁽⁹³⁾. ولا شك أن التّفاوت في الأداءات المجبأة، وعدم تساويها بين جميع الفئات التجارية، كان الدّافع الأساسي لتكثّل التّجار اليهود اللّيفورنيين تحت لواء جالية تطمح إلى الغنم من المكاسب التي حظي بها التّجار الأجانب.

وما يمكن إثباته إلى هذا الحدّ، أن اندماج التّجار القرنين داخل مجتمع الأغلبية قد خولهم تثبيت أقدامهم بموانئ الإيالة وبقطاع تجارتها البحرية، ومكّنهم من إرساء نشاط هامّ عبر محور تونس - ليفورنو، والمشاركة بحيوية في تنشيط طرق تجارية أخرى.

ج - الانشقاق بين اليهود المحليين واليهود القرنين

انبنى انشقاق «التوانسة» و«القرانة» ظاهرياً على اختلافات في ممارسة الطّقوس الدينية بين عناصر المجموعتين، بحكم تباين الانتماءات العقائدية والثقافية⁽⁹⁴⁾؛ فأفراد الطّائفة الحدينة بالرّغم من تأقلمهم مع المحيط العام للسّلا، فإنّ مرجعيتهم الثقافية بقيت تستمدّ أصولها من فضاءات انحذاراتهم القريبة أي أوروبا، وتمسّكوا بهذا التّمايز لتواصلهم مع بعض الفئات التجارية التي تنتمي إلى نفس الفضاء

Grandchamp, P., *La France...., op. cit.*, p. XXIV., p. 273 du 20/08/1697. (93)

Grammont, H-D de., «Correspondance des consuls d'Alger», *R. A.*, 1888, vol XXXII, p. 468 Paradis, V.de., «Alger au XVIII siècle», *R.A* 1896-1897, vol 39-41, p. 293. Plantet, E., *Correspondance...., op. cit.*, t.1, p. 390., Mémoire de Jean - Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 26/8/1686., p. 564, Comte de Pontchartrain à Auger Sorinde, le 08/01/1698., p. 564-565, Pontchartrain à Ramdam Bey de Tunis, le 22/01/1698, p. 569-570, Traité du 10 juin 1698.

Attal, R., «Autour de la dissension...», *op. cit.*, p. 23-25. (94)

الجغرافي. لم يعن هذا الأمر شيئاً لليهود المحليين بحكم تواجدهم القديم بالبلاد وبحكم انصهارهم داخل مجتمع الأغلبية، بل بالعكس توسموا في هؤلاء الوفدين الجدد حيراً واستأنسوا بهم، وكان الاستقبال وفق تقاليد الحفاوة والضيافة والكرم، إلى حد أن خصّصوا لهم زاوية بالمعبد للقيام بعباداتهم وفق منهجهم الخاص دون التدخل في شؤونهم⁽⁹⁵⁾.

ونعني بما قدّمنا أن الصراع لم تساهم فيه المجموعتان معاً بقدر متساوٍ، بل أشعل فتيله عى ما يبدو تجار الحالية القرنية للتنصل من الأعباء المادية لصناديق الطائفة المخصصة لإعالة الفقراء من اليهود، والتي يتكبّد نفقاتها بقدر هام الأغنياء منهم، وعليه يتحوّل الصراع إلى صدام بين أقلية غنية وأغلبية فقيرة في صلب المجتمع اليهودي ذاته.

توخّينا هذا الطرح لاعتقادنا أن الجانب الاقتصادي رغم تغيّمه كان ذا حضور فعلي في هذا الصراع⁽⁹⁶⁾، إن لم يكن السبب الرئيسي لاندلاع هذا الانشقاق الذي أذى بدوره إلى نفور تام بين طائفتين تنتميان إلى نفس العقيدة، أُنبتت الكتابات الحديثة والمعاصرة حول تأزّر أفرادها ونكاتف جميع شرائحها. ونبني توجّهنا هذا على العديد من الملاحظات الثابتة التي واكبت مسيرة صراع الفقر والغنى وانبثقت عن نتائج ومقررات هذه الفتنة:

أولاً، ثبت من خلال ما تقدّم من أمثلة اشتراك عملي جمع بين تجار قرنيين وتجار أثرياء من اليهود المحليين أي أولئك الذين خولهم ثراؤهم تحمّل التزامات هذا العمل المشترك بكل تبعاته، وهنا يتأكد لدينا أن التواصل بين أفراد المجموعتين كان منطلقه مادياً، فإذا اعتبرنا أن المعطيات الثقافية والدينية قد حالت دون لقاء تجار المجموعتين، فإنّ الصفقات التجارية الهامة قد أُلّفت بينهما.

ثانياً، حاول بعض قادة اليهود وأثريائهم - سواء عن قصد أو عن غير قصد -، الانتماء إلى الجالية التجارية التي أصرّ القرنون على بعثها، وهؤلاء القادة باعثارهم

Cazès, D., *Histoires des israélites...*, op. cit., 119.

(95)

(96) وقعت الإشارة إلى المعطى الاقتصادي لهذا الانشقاق لكن دون تحليل صاف، انظر

Ayoun, R., «Le commerce...», op. cit., p. 209.

من أعيان المجتمع اليهودي وأغنيائه، سمحت لهم مكانتهم الاجتماعية والمادية بالتمتع بحظوة داخل الجالية القرنية التي لم تدخر ومساً في قبول الانضمام إليها⁽⁹⁷⁾.

ثالثاً، استقّ يهود الجالية القرنية بصفة فعلية عن المجتمع اليهودي بالإيالة سنة 1710، مكوّين طائفة ثانية بالبلاد مستقلة في تسيير شؤونها والإشراف بذاتها على مداخيل صناديقها، والتخلّص خاصّة من أداوات ذات مبالغ هامة فرضتها عليهم رئاسة الطائفة المحلية لثرائهم، وهي أداوات تعود مباشرة للمؤسسة تحاخامية لتنفق في شكل جرايات أو مرتبات للرّبّيين الذين سخّروا كامل أوقاتهم للإشراف على الشؤون الدينية والقضائية لليهود⁽⁹⁸⁾. وقد أدّى هذا الانشقاق إلى تمسك التجار اليهود المنحدرين من ليفورنو بنفس التسمية التي اشتهرت بها جليتهم من قبل أي «الطائفة القرنية» تمييزاً عن «الطائفة التونسية»، مسبّغين على أنفسهم نعت «يهود القرنة» مقابل «يهود التونسية».

رابعاً، احتدّت المشاكل المترتبة على هذا الانشقاق بالتراجع الهائل الذي شهدته مداخيل الصناديق الخيرية للطائفة المحلية، وقد أدّى هذا الحال سنة 1741 إلى مراجعة موارد الطائفتين، والالتزام بتطبيق ما أوردته «ناكانا»⁽⁹⁹⁾ فسمّة ديار «نحم»⁽¹⁰⁰⁾، التي شرّعها الرّبي أبراهام طيب مترئساً «التوناسة» من جهة، والرّبي سحاق لمبروزو مترزماً القرنة من جهة ثانية، وتضمّنت أربع نقاط أضفت على

(97) حول الملاحظة الأولى والثانية انظر ما أوردناه من أمثلة في: احتكك تخار القرنة باليهود المحليين.

Cazès, D., *Ibid*, p. 127.

(98)

اعتمد دافيد كاراس ها على مصادر يهودية تعود إلى تلك الفترة دون تسجيل هذه المبالغ الهامة، ونحن بدورنا لم نتوصّل إلى التعرف عليها.

(99) عبرية وهي لمعة تقابل الفتوى.

(100) العبارة بصورها ترد في الكتابات العبرية، ويقصد بها المقرّر الرسمي أو «الإداري» لاجتماع أعيان الطائفة اليهودية، وسُمّي كذلك لأنّ المداخيل الأساسية للطائفة متأتية من أداوات لحم «الكشير». ثمّ أضيف لهذه المداخيل في أواسط القرن التاسع عشر الأداوات الموطّعة على لخم والكحول «الكشير» كذلك والخبز الأزيم. انظر في هذا الصدد

El Hatek, Ouziel., *Mishkenot hurolin*, cité in, Avraham, I., *Le mémorial ..*, op. cit.,

هذا الانشقاق بُعداً رسمياً ونهائياً وهي:

- التحجير الثام على «التوانسة» شراء اللحم من القصابين القرنين ولا ينطبق هذا التحجير على «القرانة»، إذ بإمكانهم التزوّد من عند اليهود المحليين.
- الأداءات المفروضة على اليهود عموماً يتحمّل الثلثين منها «التوانسة» - باعتبارهم أكثر عدداً -، والثلث المتبقي في ذمة «القرانة».
- وجوب انتماء اليهود القادمين من داخل البلاد أو من بلدان إسلامية إلى طائفة «التوانسة» التي تتكفل بأعبائهم، وكذلك بالنسبة لطائفة «القرانة» التي ينضم إليها اليهود الذين يحلّون من البلدان المسيحية وتأخذهم على عاتقها.
- يوظّف ثلثا الأداءات المتأتية من بيع اللحم على المعوزين والفقراء القدامين من البلدان الإسلامية، والثلث المتبقي للقادمين من البلدان المسيحية.

نلاحظ ممّا أوردناه من أمثلة، أو ممّا أثبت في هذا التشريع الرّبوي الذي أعيّدت المصادقة عليه سنة 1784⁽¹⁰¹⁾، أنّ أساس هذا الشّرخ الذي حصل في صلب المجتمع اليهودي بالإريالة وتسبّب في نفور الطّائفتين إحداهما من الأخرى، لم يكن له علاقة باختلافات عقائدية، إذ هو لم يتعدّ الحسابات المالية من توزيع للأداءات وقسمة للمداخل، وإن وقع التّركيز على انحدارات البعض من اليهود وهو ما يحيلك على البُعد الثقافي للمسألة، فذلك لا يتجاوز تحمّل كلّ من أفراد الطّائفتين أعباء الفقراء والمعوزين وعابري السبيل، وهو معطى ما ذي كذلك من شأنه أن يدعم توخّجها بما أنّه يدور في رحى المصاريف وتكاليفها.

يشير القنصل الفرنسي بتونس «بوايي دي سان جرفي» (Boyer de Saint-Gervais) في نفس السياق إلى ما تملك أفراد الطّائفتين من ضخائن واحتفار الواحدة للأخرى⁽¹⁰²⁾. وحسب اعتقادنا فإنّ هذه الصّفات لا تتصل هنا بالعرف أو بالمنحدر أو بالعقيدة، بل مرذها التمايز واستعلاء أفراد الطّائفة القرنية، ورفضهم الاختلاط بأغلبية فقيرة منبوذة حفاظاً منهم على مكانتهم الاجتماعية، ونستخلص هذا من الشّاهد نفسه الذي يعقّب باستغراب شديد بالرّغم من أنّ نفس العادات

Cazès, D., *Ibid.*, p. 129.

(101)

St Gervais, J B., *Mémoires historiques...*, op. cit., p. 158.

(102)

ونفس القوانين تجمعهم، ونفس القضاء يؤويهم في إقامتهم وعباداتهم.

جاء نجاح التجار القرتيين في بعث مؤسسة طائفية لهم بعد فشل محاولاتهم في الحصول على امتيازات الجاليات التجارية الأوروبية، وإذا كان سعيهم إلى تكوين جالية تجارية وراء محافظتهم على الانتماء إلى القضاء الأوروبي، فإنه يورسأ هذه الطائفة تحوّل التجار القرتيون إلى يهود محلّيين من حيث لا يشعرون. كما أصبحت طائفتهم طائفة محلية ثانية أكتسبتها السلطة الربوية شرعية الوجود يمتحها استقلالية تامة عن الطائفة المحلية. وأكدت هذه الشرعية السلطة الحاكمة يتحقّر انظر عن تميّزهما، بالرغم من إمكانية تدخلها لفضّ الخلافات التي صدعت لوكن المؤسسات اليهودية⁽¹⁰³⁾، بل تجاوزت هذا بالسماح للطائفة القرنية أن تأخذ نه نصيباً من القضاء الجغرافي لليهود المحلّيين، بالإقامة في إطار عرف باسم «درية القرانة»، تركّز به معبد خاصّ لهم «صلاة الربّي حايم»، وتاخمه سوق عدّ نبضائهم وهو «سوق القرانة»، وسرعان ما امتدّ هذا القضاء بعد سنة 1710 إلى درية زرقون المطلّة على مشارف باب البحر و«حارة الإفرنج» (*Quartier franc*)، ينشئوا بها معبداً آخر «صلاة الربّي هلال» ومدرسة أطلق عليها اسم «يشيفاه قرانة»⁽¹⁰⁴⁾.

ولا يعبر السكوت المطبق للسلطة الحاكمة على عدم تدخلها في بعث هذا «مشروع» من قبل تجار حديثي العهد بالبلاد، إلّا على موافقتها عليه. ويرتبط هذا حسب اعتقادنا بمحاولة المحافظة على تجار من نوع خاصّ، إن هي فرطت فيهم تفقد المنافع المتأتية من أنشطتهم وراثتهم، إلى جانب ما يخولها عهد الذمة من سيطرة مطلقة عليهم وعدم خروجهم من بين أيديها باعتبارهم من رعيّتها. لذلك كان لا بدّ لهذه السلطة أن تجيز هذا «المشروع» وتعتز بهذه الطائفة اتقاء خروج

(103) أ.وت.، ص. د.، ص: 223، م: 1، و: 1، أمر علي بتاريخ أواخر جمادى الأول 1172هـ (كنون الثاني/يناير 1758).

(104) يشيفيا أو يشيفاه باللغة العبرية الحديثة وجمعها يشيفوت، وهي مدرسة حاخامية، ويمكن أن تقابل في ذلك العصر في إطار الإيالة التونسية الكتابات القرآنية. أضفى عليها بعض المؤرّخين اليهود في شمال إفريقيا عموماً صبغة التعليم المتوسط أو التعليم لعالى، ولا ندرى نحن من أين استقوا هذه المعلومات.

العض من عناصرها عن سلطان الدولة، ويبدو أنّ هذا الاعتراف لم يتأخر عن أواسط القرن الثامن عشر، إذ يظهر في الوثائق الإدارية لذلك العصر تأطير لهذه الطائفة من لدن أعلى سلطة بالإيالة، وفق أمر عليّ صادر عن علي بي [1759-1782] يقضي بما نصّه:

«الرّئي مرتخاي كارفاليو، الرّئي شمويل درمون، الرّئي سمسوم بوكارة، الرّئي زاكي الحايك، المقدم أبراهام فرانكو، المقدم شمويل الفلنسي، المقدم زاكي رفائيل لمبروزو، المقدم سلمون الريكس.

الحمد لله وحده وإليه يرجع الأمر كلّ

أمرنا هذا بيد الأربعة أنفار أحيار ومثلهم مقدّمين المذكورين أعلاه قدّمناهم على جماعة القروانة بمحروسة تونس وجعلنا لهم النّظر عليهم في أمورهم وكافة أسبابهم وشؤونهم ولا يتعاطاهم أحد سواهم بالنّظر والحكم أولاً للأخبار أعلاه ويعن هم المقدّمين الأربعة الذين تحتهم في جميع مصالحهم وسائر أحوالهم على العادة السّابقة فلا سبيل لمن يخالف عليهم في ذلك أو يتمرّض لهم وإذا توقّفوا في فصل قضية يرفعون أمرها إلينا لنفصلوها إن شاء الله تعالى فعلى الواقف على أمرنا هذا أن يعمل به من غير خلاف إن شاء الله تعالى والإذن من الفقير إلى ربّه الباشا علي بن حسين باي وفقه الله تعالى أواخر حجة الحرام سنة 1178⁽¹⁰⁵⁾.

أضفت الأوامر العلّية سواء الصّادرة في القرن الثامن عشر أو في القرن الذي يليه⁽¹⁰⁶⁾ مسحة محلّية على التواجد الشرعي لهذه الطائفة بالرّغم من محاولة أفرادها

(105) أ.وت.، س.د.، ص.ن: 223، م: 1، و: 65، أمر عليّ بتاريخ أواخر ذي الحجة 1178 (أيار/مايو 1765). ما يمكن التّنبية إليه هنا أنّ هذا الأمر ليس الأول في اشتماله على تأطيرها للطائفة القرنية، بل سبقه أمر آخر صادر عن نفس الباي بتاريخ أواسط رمضان 1175 (أذار/مارس 1762). انظر: أ.وت.، س.د.، ص.ن: 223، م: 1، و: 77. وخيرسبا الاستشهاد بالأمر العلّي الوارد في الدّراسة من منطلق اشتماله على أكثر التّفاصيل، وقد نقلناه كما جاء في الوثيقة الأصل دون تصحيح للأخطاء الواردة فيه.

(106) أ.وت.، س.د.، ص.ن: 223، م: 1، و: 4، أمر عليّ بتاريخ جمادى الأول 1187 (أيلول/سبتمبر 1773). المصدر السابق، و: 1236، أمر عليّ بتاريخ 25 شوال 1236 (تموز/يوليو 1821). المصدر نفسه، و: 71، أمر عليّ بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني/يناير 1852).

التصّل من السّلط المحليّة في أكثر من مناسبة، وتقصد محاولة انتمائهم إلى حماية دول أوروبية، لكن مساعي أغلبهم باءت بالفشل لإصرار الباي من جهته على بقائهم تحت إمرته ونفوذه⁽¹⁰⁷⁾. هذا الأخذ والردّ أو المّد والعجز بين أملمهم في الانفلات مرّة، وجذبهم عنوة إلى حظيرة رعايا السّطنة مرّة أخرى، دليل على تمسّك بايات الدّولة الحسينيّة خاصّة بالعناصر النّشطة من هذه الطّائفة التي ستؤلف مع عناصر يهوديّة تونسيّة نواة لبورجوازيّة محليّة سيكون لها شأن هام في اقتصاد الإيالة خلال القرن التاسع عشر.

(107) انظر على سبيل المثال: أ.وت.، م.ت.د.، ص: 223، م: 1، و: 65، سبق ذكره.

الفصل الثّاني

المعطى الديموغرافي والوضع القانوني

لاحظنا من خلال التّطرّق إلى الجذور التّاريخيّة لليهود واستقرارهم بالبلاد التّونسيّة، وفود هجرات متتاليّة ما انفكّت تدعم أعداد الطوائف اليهوديّة، كما لاحظنا أنّ اليهود سواء عند استقرارهم بالبلاد، أو القدوم لها قصد التجارة، قد خضعوا إلى تعامل معيّن، حدّده الوضع القانوني لليهود عامّة بديار الإسلام. ويترجم من أنّ البحث يقوم أساساً على دراسة الوضع الاقتصادي لليهود فإنّ هذا لميدان لا يحول دون التّطرّق إلى ديموغرافيّة المجتمع اليهودي ووضعه الاجتماعيّ، فكلاهما ذو علاقة بأنشطتهم الاقتصاديّة، من منطلق أنّ هذا المجتمع تّذي يصنّف ديموغرافياً ودينيّاً ضمن الأقلّيّات العدديّة والدينيّة، قد أفرز تحبّة اقتصاديّة تمكّنت من النّفاذ في أهمّ فروع اقتصاد البلاد، ومن سيطرتها على هذا مجال الحيويّ، تحاوزت ما فُرض عليها من قوانين حدّت من حرّيّتها، كما ساهمت بقدر هامّ في رفع بعض الحواجز الّتي طالما رضخ لها المجتمع الّذي نسمي إليه.

I - ديموغرافيّة المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر

لم تتغيّر خريطة التّوزيع الجغرافي لليهود بالبلاد التّونسيّة كثيراً في الفترة الحديثّة عمّا كانت عليه خلال العهد الحفصيّ، باستثناء بروز بعض الأماكن بداخل السّلاسل مثل زغوان وتستور الّتي استقرّ بها عدد قليل من اليهود إلى جانب

الموريسكيين. إثر حملات التهجير من شبه الجزيرة الإيبيرية⁽¹⁾، أو ظهور مناطق أخرى، مثل حلق الوادي وأريانة⁽²⁾ عقب السماح لأفراد الأقلية اليهودية بالسكن خارج محيط الحارة، وسوى هذه الأماكن فإن بقية المناطق الأخرى في أغلبها مراكز تجمعهم القديم التي شملت أساساً المدن الكبرى للبلاد⁽³⁾. لكن الإشكال الذي يعترض هذا الجانب من الدراسة هو كيفية التوصل إلى سبل تحديد عددهم وكثافته، هل تقتصر على ما دونه مصادر الفترة؟ أم تنبئ ما قدمته بعض الدراسات من تقديرات، لئن سئى لنا تتبع الوزن الفعلي للنخب اليهودية ودورها في اقتصاد البلاد وتأثيرها في إعادة تشكيل بنية الأقلية؟

1 - مُشكل العدد والكثافة

سعت محاولات كثيرة إلى ضبط أعداد اليهود بالبلاد التونسية، وأوردت احتمالات عديدة لمحاولة رفع هذا الإشكال، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽⁴⁾، ونظراً لندرة الوثائق والإحصاءات التي تحدّد حجم الأقلية اليهودية ولو بصفة تقريبية، فإنّ تصوّرنا للمدخل الممهد لهذا الجانب من الدراسة يكون من خلال ما دونه مصادر الفترة. فما هي البيانات التي احتوت عليها؟

تضمّنت العديد من كتابات الرحالة الأجانب الذين زاروا البلاد خلال الفترة

(1) Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècles histoire architecturale d'une ville de Tunisie*, pub.de la Faculté des Lettres da la Manouba, 1996, p. 319-320

(2) Taieb, Jacques; «Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956)», *Population*, n°4-5, 1982, p. 952-958.

(3) كما يرد في العديد من التقارير التالية المؤرخة بين 1860 و 1881.

A A I U , Liasse n° I B 1, La situation des juifs de Beja. I B 2, La situation des juifs de Bizerte I B 3, La situation des juifs de Djerba. I.B 4, La situation des juifs de Gabès. I B 5, La situation des juifs de Gafsa. I.B 8, La situation des juifs de Mahdia. I B 9, La situation des juifs de Sfax. I.B 10, La situation des juifs de Sousse. I.B 11, La situation des juifs de Tunis. I.B 12, La situation des juifs de Tunis

(4) يشير بهذه المحاولات إلى تقديرات الرحالة الأجانب الذين زاروا البلاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سواء فيما يتعلق بسكان الإيالة عامة أو بالسكان اليهود، وسنعرّض إلى ذلك تباعاً. أمّا الدراسات التي سعت إلى تقدير عدد اليهود فقد ركزت محاولاتها على القرن التاسع عشر، استناداً إلى ما دُوّن في كتابات الرحالة لأحاب، وما تضمّنته بعض المصادر الأرشيفية، وسنشير إلى هذه التقديرات كذلك في بابها.

الحديثة إشارات عن عدد أفراد الأقلية اليهودية، خاصة المستقرين بالحاضرة، وبدرجة أقل اليهود المتواجدين بكبريات مدن الإيالة، لكن ما تقدمه هذه المصادر من بيانات اتسمت بالتناقض الشديد، بين المبالغة في تضخيم الأعداد أحياناً والتقليل من حجمها أحياناً أخرى.

لا نُنكر بدورنا ما أمدّتنا به هذه التقديرات من معلومات، خاصة على مستوى الأخبار عن توزّع السكّان اليهود، وانتشارهم بداخل البلاد، لكن لمحاولة الوصول إلى حقيقة ديموغرافية فهي تنأى بنا عن ذلك، بما أنها ليست من المصادر الإحصائية القويمة، والأرقام التي تقدمها لا تتعدى الانطباعات سواء حول سكّان الإيالة عامة التي تمرّ أعدادهم من خمسة ملايين نسمة في أواخر القرن الثامن عشر إلى مليون نسمة خلال الربع الأوّل من القرن التاسع عشر⁽⁵⁾، أو حول الطوائف لليهودية التي تراوح تقدير عداد أفرادها بين 60 ألف سنة 1829 و100 ألف بعد ثلاث سنوات فحسب⁽⁶⁾.

وينعكس هذا التضارب في التقديرات على الحاضرة بما أنها أكبر تجمع سكّاني لليهود بالإيالة، فأعداد الأقلية اليهودية بها انحصر بين 30 و40 ألف يهودي طبقاً لما أمدّتنا به أخبار الرحالة بين سنة 1785 و1858⁽⁷⁾، لكن تتخلّل هذين الرّقمين تقديرات أخرى تذبذبت صعوداً ونزولاً، حدّد أقلّها بحوالي 15 ألف نسمة سنة 1829، واستقرّ أعلاها في حدود 28 ألف نسمة سنة 1834⁽⁸⁾.

(5) ورد هذان الرّزمان بمصدرين لم نتوصّل إليهما، يعود تاريخ الأوّل إلى حوالي سنة 1785 أما تاريخ الثاني فيتحدّد بسنة 1820، وقد استقيناهما من الدراسة التالية:

Valensi, L., *Les fellahs...*, op. cit., p. 14-15.

(6) Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie 1. Relations inédites de Nyssen, Fillipi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929, p. 367.

(7) Desfontaines, R.L.; *Itinéraires dans les Royaumes de Tunis et d'Alger, en 1782-1784* extrait des *Nouvelles annales des voyages*, deuxième série, t.16 et 17, Paris, 1830

(8) Monchicourt, Ch , *Documents historiques sur la Tunisie...*, op. cit., p. 84-85

أما في داخل البلاد فأغلب الانطباعات اتخذت من «العائلة» وحدة إحصائية تقديرية للإشارة إلى استقرار اليهود بمنطقة معينة، كالقول بتواجد «عشرين عائلة بياجة» أو «100 عائلة بكل من صفاقس وسوسة»⁽⁹⁾ أو «550 عائلة بجزيرة»⁽¹⁰⁾، كما اتخذت نفس هذه المصادر مصطلحات لتعبر عن خلالها عن كثرة تواجد اليهود أو قلتهم، كذكر «كثير من اليهود بنابل ونفطة» أو «قلة من اليهود بالمهدية وقابس وجزيرة»⁽¹¹⁾. وكما نلاحظ أنّ هذه الأرقام لا يجمع بينها سوى التقارب الزمني للتقديرات من جهة، والتضارب الإحصائي من جهة ثانية، لذلك لا يمكن اعتمادها كمصدر إحصائي ثابت، بما أنها انطباعات عابرة تبتعد عن الحقيقة الإحصائية.

وقد سعت بعض الدراسات إلى التعديل من حدة الفوارق التي تطرحها مصادر العصر، بغية الوصول إلى صورة تقريبية تضبط الحجم العددي للمجتمع اليهودي، واشتركت هذه الدراسات في تقديم رقم حدّد عدد يهود الحاضرة بحوالى 15 ألف نسمة، ينطبق على بداية القرن التاسع عشر، كما ينطبق على أواسطه⁽¹²⁾، في حين اختلف تقدير هذه الدراسات في حصر أعدادهم بداخل البلاد بالنسبة لنفس الفترة، إذ تراوحت بين 5,000 و8,500 نسمة.

أما عن أفراد الطائفة القرنيّة، فلئن قدّر أحد الرخالة أعدادهم بحوالى ألف يهودي، فإنّ هذه الدراسات قد توصلت إلى حصر عددهم بين 400 و600 نسمة خلال نفس الفترة، وهو كما نلاحظ عدد ضئيل جداً، لا تتجاوز نسبته المئوية 4% من العدد الجملي لليهود بالحاضرة حسب ما أورده هذه الدراسات، لكن ما ينبغي أن نلفت إليه الانتباه أنّ من بين هذا العدد القليل برز بعض الأفراد الذين توفّروا مكانة هامة في اقتصاد البلاد على امتداد الفترة الحديثة، كما كان لهم شأن رفيع في الوسط السياسي للبلاد، وفي بلاطات البايات الحسينيين.

Ibid.

(9)

Sebag, Paul, «Les Juifs de Tunisie au XIX^e siècle d'après J.J. Benjamin II», C.T. n°28, 4^e trimestre 1959, p. 489-510.

(10)

Monchicourt, Ch., *Documents historiques sur la Tunisie...*, op. cit., p. 84-85

(11)

Ganiage, Jean, «La population de la Tunisie vers 1860; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Études Maghrébines; Mélanges Charles-André Julien*, Paris, 1964, p. 165-198. Valensi, Lucette: *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, Paris, 1969, 142 p.

(12)

ولئن اعتبرت هذه التقديرات من أكثر الإحصاءات التي تتلاءم والحقيقة لديموغرافية للمجتمع اليهودي، فإنها لم تمنعنا من محاولة الإضافة إليها، خاصة في الفترات التي لم تشملها هذه التقديرات.

2 - تقدير أعداد المجتمع اليهودي من خلال مصادر أرشيفية

يمنحنا مخزون الأرشيف الوطني مصدرين هامين لمحاولة إحصاء أفراد مجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽¹³⁾، وبالرغم من قصور المصدرين بما أنهما يشملان يهود الحاضرة فحسب، في إمكانهما تقديم أعداد تقريبية لهم بأهم تجمع سكني استقروا به، واستقطبهم منذ ما يربو على ثمانية قرون.

أ - تعداد اليهود من خلال ضريبة الجزية (1758-1759)

يحتوي هذا المصدر على مبلغ الجزية المفروض أداؤه على يهود الحاضرة، ويُصنّف الخاضعون لهذا الأداء إلى ثلاث فئات اجتماعية، مع ضبط عدد كل فئة⁽¹⁴⁾، وهو ما تضمّنه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عدد اليهود الخاضعين لضريبة الجزية (1758-1759)

الفئة	الفقراء	المتوسطون	الأغنياء	الجملة
العدد	656	437	229	1,322
(%)	49,62	33,06	17,32	100

بغض النظر عن هذا التقسيم التفاضلي المعتمد على المكانة الاجتماعية لليهود ووضعهم الاقتصادي، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه الضريبة لم

(13) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، متعدّد المواضيع ويتضمّن بيان جزية اليهود بالحاضرة لسنة 1758-1759. دفتر رقم: 2288، إحصاء العقارات والمحلات بتونس الحاضرة وأرصها لسنة 1849-1850.

(14) أ.و.ت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

تشمل كل اليهود، بل اقتصرت جبايتها على الذكور البالغين القادرين على الدفع، وأعفت رجال الدين وموظفي الدولة والمستين، والنساء والأطفال دون سن الرشد، والمقراء المعدمين والمعتوهين ومن أصيب بعاهة كالمعتوه والضرير والأبكم والأصم وذوي الإعاقات العضوية⁽¹⁵⁾.

يذهب عديد الباحثين إلى أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة اليهودية في فترة بحثنا يفوق الخمسة أفراد (5,1)⁽¹⁶⁾، فإذا استندنا إلى هذا المعدّل وفق ما تفرضه عملية حسابية، يكون مجموع سكّان يهود الحاضرة في أواسط القرن الثامن عشر حوالي 6,750 نسمة. لكن هل يبدو هذا العدد ضئيلاً مقارنةً بتقديرات عدد اليهود بالحاضرة خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر؟

ب - تعداد اليهود من خلال دفتر إحصاء المقارنات (1849-1850)

يُطلعنا هذا المصدر في الجزء الذي خُصّص للحارة على قائمة إحصائية دقيقة للمنازل التي يقطن بها أفراد الطائفة اليهودية، وبناء على ما سجّل هذا المصدر أحصينا ما يلي:

جدول رقم 2
عدد محلات سكنى اليهود بالحارة (1849-1850)

بيت	علو	دار
897	43	214
يحتوي كلّ «علو» بين 3 و5 بيوت		تحتوي كلّ «دار» بين 4 و8 بيوت

أخذ هذا الإحصاء من البيت وحدة إحصائية لتحديد قيمة أداء «الخزوبة»،

(15) أ.و.ت.، دفتر رقم: 625 لسنة 1856، إحصاء السكّان العاجزين عن دفع أداء الإعانة بالمنستير وقرى الساحل لسنة 1856.

(16) انظر على سبيل المثال الترامات التالية:

Sebag, P, *La Hara de Tunis*, P.U.F., Paris, 1959, p 35. Larguèche, A., *Les Ombres de la ville...*, op. cit., p. 359. Avrahmi, I; *le Mémorial de la communauté Portugaise...*, op. cit., p. 19.

واعتماداً على هذه الوحدة ضبط التسجيل حوالى 2353 بيتاً، لكن يُطرح أمامنا إشكال يتمثل في عدد الأفراد الذين يمكن للبيت أن تحويه، هل يتسع البيت لأسرة كاملة؟ أم أنّ البيت خصّص لإيواء العزاب⁽¹⁷⁾؟

نظراً للأزمة السكّنية الحادة التي يعيشها اليهود في محيطهم السكّني⁽¹⁸⁾، ونظراً لارتفاع أسعار الكراء في هذه الفترة⁽¹⁹⁾، فإنّ الأسر اليهودية لفقيرة خاصّة، مرغمة على اتخاذ هذه البيوت مأوى جماعياً لأفرادها كافّة. وإذا طبقنا في هذا الإطار معدّل متوسط أفراد الأسرة اليهودية الواحدة (5,1 أفراد)⁽²⁰⁾ على أعداد البيوت نصل إلى رقم جملي يناهز 12,000 نسمة، يحدّد بصفة تقريبية عدد السكّان بحارة اليهود سنة 1850.

يمكن اعتبار أنّ ما ورد في هذين التقديرين من إحصاء متطابقين وفق التطوّر الزمّني، لكن يبقيان من قبيل التقديرات القريبة من الواقع الديموغرافي، نظراً للتطوّر المنطقي لعدد اليهود بالحاضرة الذي تضاعف خلال قرن، إضافة إلى تقارب الإحصاء الأخير مع ما أوردته تقديرات 1860.

3 - عامل الهجرة والدّعم المدي لليهود

لم ينقطع تيّار هجرة اليهود إلى البلاد التّونسية خلال الفترة الحديثة، وإذا كان هذا العامل قد ساهم في ارتفاع عدد اليهود قبل هذه الفترة بقدوم مجموعات كبيرة العدد نسبياً، فإنّ الدّعم الذي تاتى منه بين القرن السابع عشر والثّاسع عشر كان دعماً نوعياً أكثر منه عددياً، وذلك لأنّ هذه الهجرات لم تكتسب صبغة جماعية.

(17) حول هذا الموضوع انظر خاصّة:

Hania, A., *propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne*, Tunis, 1999.

(18) أ.وت، م.ت، ص 57، م: 631، و: 69044 بتاريخ 5 محرّم 1278.

(19) انظر الأداءات الموظّفة على منساكني الحارة من اليهود بالمصادر التالية: أ.وت، دفتر رقم 2287، إحصاء عقارات سنة 1846-1847. والدفتر رقم: 2288 إحصاء العقارات والمحلّات تنونس الحاضرة لسنة 1849-1850.

(20) انظر أعلاه.

لغى نهاية القرن السابع عشر (سنة 1686)، تواجد بالبِلاد التونسية حوالي 49 رت أسرة قدموا من ليفورنو⁽²¹⁾، ألقوا فيما بينهم حوالي 400 نسمة حسب بعض الدراسات⁽²²⁾، وتمسكوا بالعمل التجاري بموانئ الإيالة. ويبدو أن التّجارات التي حققتها هذه المجموعة القليلة في القطاع التجاري، وإطلاعهم على دواليب اقتصاد الإيالة، حفزت بعض الأفراد على الالتحاق بهم خلال فترات متقطعة بين القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد طغى على هذا التيار من هجرة هؤلاء الصبغة الفردية والأسرية، علماً أن هذه الوفود لم تأت من ليفورنو فحسب، بل تنوّعت انحداراتهم بقدمهم من مضارب أخرى مثل بيزا وكاربيرة وترياست وجنوة، كما أن استقرارهم بالبِلاد التونسية لم ينحصر بالحاضرة فحسب، فعدد منهم استقروا بمدن الساحل كسوسة والمهدية و صفاقس وركزوا أعمالهم وتجارتهم بها⁽²³⁾.

ونُقيدنا بعض المصادر الأجنبية بنوعية ماثلة لهؤلاء المهاجرين الذين غادروا بعض المدن الإيطالية للاستقرار بالبِلاد التونسية، فبين 1811 و 1813 تمكنا من إحصاء حوالي 85 يهودياً عبروا ميناء ليفورنو في اتجاه ميناء الحاضرة⁽²⁴⁾.

(21) Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t. VIII, p. 60.

(22) Avrahmi, I.; *le Memorial de la communauté Portugaise...*, op. cit., 19 20.

(23) انظر على سبيل المثال الدراستين التاليتين:

Attal, R., «Autour de la dissension entre Twansa et Grana», *R.E.J.*, CXLI. (1-2), 1982, p. 223-235. Avrahmi, I., *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ Bar Ilan 1, 1974, p. VII XV.

(24) اعتماداً في رسم هذا الجدول على وثائق مستخرجة من خزانة الأرشيف الوطني الفرنسي ببريس سجلت في فترة الهيمنة الفرنسية على ليفورنو، من قبيل الممثل العام لشرطة المكان بين سنوات 1811-1813، وهي محفوظة بالسلسلة F7، وتمتد أرقام ملفات الأشخاص العابرين لميناء ليفورنو من اليهود والمتوجهين نحو تونس من الميناء 8849 إلى

جدول رقم 3

المهاجرون من ميناء القرنة في اتجاه البلاد التونسية بين سنوات 1811-1813

اللقب والاسم	السن	المهنة	غاية التنقل	و. العائلية	أفراد الأسرة
تقي حاييم	-	تاجر	العمل	أعزب	-
سيريس ليون	28	تاجر	العمل	-	-
روخا موشي	-	تاجر	العمل	-	-
شولال دافيد	-	تاجر	العمل	-	-
سفورنو موشي	-	تاجر	العمل	متزوج	5
نحمياس ستيما	40	خطاطة	العمل	أرملة	3
نحمياس مريم	25	خطاطة	مصاحبة أختها	-	-
دي زيني إسرائيل	52	-	العمل	متزوج	3
ازولاي دافيد	39	تارزي	العمل	متزوج	3
فرازي هارون	47	معلم لغة عبرية	العمل	متزوج	4
بن ققي دافيد	38	جزار	العمل	متزوج	4
كربي أبرهام	-	تاجر	العمل	متزوج	3
بونفيل يعقوب	-	تاجر	العمل	أعزب	-
مازلتوب حنونة	-	-	الالتحاق بعائلتها	متزوجة	3
مدينة ريكا	60	-	الالتحاق بأبنائها	أرملة	3
يوجند موشي	28	تاجر	التجارة	-	-
قريط البقرا	28	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	3
فايسر، فرنونة	24	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	3
فيتا رحمين	-	تاجر	التجارة	-	-
الحمي موشي	-	تاجر	التجارة	-	-
لمروزو لياه	19	تاجر	التجارة	أعرب	-
صيب لياه	20	تاجر	التجارة	أعرب	-
حنونة بسنير	-	-	الالتحاق بزوجها	متزوجة	2

2	متزوج	التجارة	تاجر	-	بوكاره قريثيل
3	متزوج	التجارة	تاجر	30	بدري رحمين
2	متزوج	التجارة	تاجر	28	ديان حوزاف
4	متزوج	التجارة	تاجر	50	براحا سسم
-	-	التجارة	تاجر	-	ديان رحمين
4	متزوج	التجارة	تاجر	31	تريومفي سالومون
3	متزوج	التجارة	تاجر	37	كاسترو يعقوب
2	أرملة	الالتحاق بأهلها	-	30	كربي (غير واضح)
3	متزوج	العمل	تارزي	33	دي مولاً جوزاف
3	متروجة	الالتحاق بزوجها	-	28	كوهين فرتونة

و. العائلية = الوضعية العائلية.

ما نلاحظه من خلال هذه القائمة أنّ الألقاب التي تضمنتها ليست غريبة عن الأسماء والألقاب التي تعترضنا في العديد من دفاتر المتجر وسجلات الالتزام⁽²⁵⁾، سواء قبل تاريخ هجرة هؤلاء (1811-1813) أو بعدها، وهذا يُحيل إلى احتمال تواجد سلسلة من العائلات التي تكوّنت بعد الهجرة، واستقرت بلبلاذ؛ ففي أواسط القرن التاسع عشر برزت بالإيالة عائلات كبرى اتخذت من الأنشطة التجارية بين الموانئ أعمالاً لها كعائلة كاسترو وقرياط وفايس ونحمياس⁽²⁶⁾.

أما العائلات التي تحمل ألقاباً أخرى مثل: بوكارة ومدينا ولمبروزو وشولال وازولاي، فقد تواجدت قبل القرن التاسع عشر، وهي عائلات قدمت مع موجات الهجرة خاصة من إسبانيا والبرتغال في نهاية القرن الخامس عشر، أو من بعض

(25) انظر على سبيل المثال السجلات التالية: أ.وت.، دفتر رقم 1951، مداخيل يومية للجمر ك تونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع المؤودة بتاريخ 1777-1778. والدفتر رقم: 1952، شبيه بالدفتر السابق ويمتد تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783. والدفتر رقم: 1936، بيان للموانئ والسلع الخاضعة للسراحت بين 1854 و1860.

(26) أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، والدفتر رقم: 1938، بيان للمصادر من مرسى قليبية بتاريخ 1859، والدفتر رقم: 1943، محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.

المدن الإيطالية في بداية القرن السادس عشر⁽²⁷⁾، واستقرت بالبلاد بعد أن وحدث مساحاً ملائماً لازدهار استثماراتها في الحقل التجاري أساساً، ومن صلب هذه العائلات القرنية المحدودة العدد نشأت أعلام بارزة في الميدان التجاري والمالي للبلاد.

وإذا نظرت إلى السبب المباشر لهجرة هذه المجموعة التي عبرت مينا ليفورنو في بداية القرن التاسع عشر، نجده لا يتجاوز إطار البحث عن العمل⁽²⁸⁾، أو الاستثمار التجاري⁽²⁹⁾، كما أن عدداً من هؤلاء مرادهم الالتحاق بأفراد من أسرهم أو عائلاتهم التي استقرت قبلهم بالإيالة⁽³⁰⁾، ويبدو أن هذا الاستقرار كان نتيجة تركّز أنشطتهم التجارية أو الحرفية بالبلاد. وفي كلتا الحالتين فإن دواعي هذه الهجرة تشير إلى أن البلاد التونسية عدت في بعض الفترات من الفترة الحديثة قطب جذب، نظراً لإمكانيات العمل والتجارة التي توفرها لهؤلاء القادمين الجدد، وهو ما يحث على استقرار نهائي، ويتدعم من ورائه المجتمع اليهودي عددياً ونوعياً.

4 - التوزيع الجغرافي للمجتمع اليهودي

لئن كانت المعلومات التي استقيناها من كتب الرّحالة الأجانب، لم تفك إشكال الحجم العددي لليهود فإنه على مستوى انتشارهم بداخل البلاد، سجلت هذه المدونات أغلب المناطق التي استوطنوها خلال الفترة الحديثة.

(27) انظر على سبيل المثال القراءة التالية:

Eisenbeth, M., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936, 191 P.

A.N.F., Série F 7, Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 05.11.1811. Dossier: 8856, (28) sous dossier: 11727, du 12.04.1812. Dossier: 8859, sous dossier: 14483, du 05 07.1813.

Ibid., Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811. Dossier: 8858, sous (29) dossier: 12984, du 5.07.1811. 8852, sous dossier: 8863, du 29.07.1811.

Ibid., Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811. Dossier: 8856, sous (30) dossier: 9763, du 06.09.1811. Dossier: 8856, sous dossier: 13981, du 06.09.1811.

جدول رقم 4

التوزيع الجغرافي لليهود بملد الإيالة التونسية
من خلال بعض المصادر الأوروبية للقرن التاسع عشر⁽³¹⁾

المصدر المكان	فيلبي (1829) FILIPPI	بنجمن (1853) J.J.BENJAMIN II	فيران (1860) V. GUERIN
باجة	حوالي 20 عائلة	م. غ.	م. غ.
بنزرت	حوالي 50 عائلة	حوالي 150 عائلة	م. غ.
تستور	م. غ.	م. غ.	بعض المئات
توزر	لا يوجد يهود	م. غ.	م. غ.
جربة	قلّة من اليهود	550 عائلة	بعض المئات
الحاضرة	بين 15,000 و 16,000 ن	16,000 ن	20,000 ن
زغوان	م. غ.	م. غ.	400 ن
سوسة	حوالي 100 عائلة	400 عائلة	1,000 ن
صفافس	حوالي 100 عائلة	150 عائلة	1,300 ن
غار الملح	م. غ.	م. غ.	70 ن
قابس	قلّة من اليهود	150 عائلة	م. غ.
قفصة	حوالي 50 عائلة	م. غ.	800 ن
الكاف	200 يهودي	م. غ.	600 ن
مطّر	عشرات العائلات	م. غ.	م. غ.
المنستير	حوالي 50 عائلة	م. غ.	م. غ.
المهدية	قلّة من اليهود	م. غ.	م. غ.
نابل	كثير من اليهود	100 عائلة	م. غ.
نفطة	كثير من اليهود	م. غ.	م. غ.

(31) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على:

تحصي هذه البيانات حوالي عشرين منطقة استقرّ بها اليهود خلال القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني أنّهم لم يتواجدوا بها قبل هذه الفترة؛ فأغلب المناطق هي أماكن تجمعهم القديمة اعتمدت بهم إلى جانب السكان المسلمين. وقد ظلّت الحاضرة تحتلّ مكان الصدارة في استيعاب أكثر أعداد المجتمع اليهودي وإيوائه، بما أنّها احتوت على أكبر تجمع سكاني لهم.

ولا يحتاج استقرارهم بها إلى تفسير أو تأويل، فهي قطب جذب، باعتبارها مركز السلطة وعاصمة البلاد، وبإمكان قضاءاتها التجارية خاصّة أن توفر أسباب الرخاء والازدهار الاقتصادي؛ فتعزّد الأسواق بالعاصمة وتنوعها من جهة، وانفتاحها على البحر عبر ميناءي حلق الوادي والبحيرة من جهة أخرى، ساهما في خلق ظروف ملائمة لنموّ المجتمع اليهودي، وازدهار أنشطته الحرفيّة والتجاريّة. وفي هذا الفضاء الحضري الذي تعدّدت فيه الأجناس وتنوّعت به الأعراق اكتسبت نخبة من المجتمع اليهودي مكانةً هامّةً ومؤثّرةً نتيجة استثماراتها الماليّة في تجارة التصدير والتوريد والأنشطة الاقتصاديّة الحضريّة.

واحتلّت جربة المركز الثاني لتجتمع أفراد الطائفة اليهودية المحليّة التي تُعدّ من أقدم الطوائف استقراراً بالبلاد. فجربة هي الأخرى تمثّل قطب جذب بالنسبة لليهود بجنوب البلاد، فهي مركز لإشعاع ديني وثقافي تأتي أهمّيّته بعد الحاضرة مباشرة⁽³²⁾. وقد ضمت في أواسط القرن التاسع عشر 550 عائلة⁽³³⁾، حسب مصدر من أكثر المصادر اطلاعاً على المجتمع اليهودي، أي يمكن أن يحصى بما يقارب 2,800 نسمة⁽³⁴⁾، توزّعوا بين «الحارة الكبيرة» و«الحارة الصّغيرة» وتشير صفة

Fillipi.. 1829... op. cit., Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXe siècle d'après J.J. Benjamin II»... op.cit. Guérin, V., *Voyage Archéologique...*, op. cit., p. 209.

وقد أوردنا هنا مصدراً يعود إلى سنة 1860 لما تطلّبه ضرورة المقارنة.

Attan, R., «Djerba centre de diffusion du livre hébraïque», in *Communautés juives des marges sahariennes du Maghreb*, édité par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, p. 469-478. Valensi, L., & Udovitch, A., «Être juif à djerba», in *communautés juives des marges sahariennes...*, op. cit., p. 199-225.

Sebag, Paul; «Les Juifs de Tunisie au XIXe siècle d'après J.J. Benjamin II» , op. cit. p. 497

(34) اعتماداً على ما أوردناه سابقاً بأنّ متوسط الأسرة المحليّة يبلغ حوالي (5,1) أفراد.

هذين التجمعين إلى مستوى حجم التركيز بهما، وهو ما نلاحظه كذلك من خلال عدد معابدهم في أربعينيات القرن التاسع عشر، إذ تواجد بالحارة الكبيرة 14 معبدًا، وبالحارة الصغيرة 4 معابد، مقابل 27 معبدًا بالحاضرة في نفس الفترة⁽³⁵⁾.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية لليهود الحارتين لم تختلف عما مارسه اليهود من أعمال في البلاد عامة، فالميدان التجاري بتمدد فروع، وبمختلف أحجام الاستثمارات فيه، كان قوام حياتهم اليومية، كما تمكن بعض الأثرياء من بينهم من الانخراط والتواصل مع ما أقره نظام الالتزام من أنشطة حرفية وتجارية⁽³⁶⁾.

كما توزعت فئات من الأقلية اليهودية كذلك على أغلب المدن المطلّة على البحر، من بنزرت إلى جرجيس، لكن بنسبة تدرّجت بكثير عما حوته الحاضرة وجربة. وتشير مصادر العصر إلى تركّزهم بالمدن الساحلية، خاصة بسوسة وصفاقس، وبعدد أقلّ بالمنستير والمهدية⁽³⁷⁾.

وتتقارب هذه المناطق مع نابل وقابس في احتضانها لمجموعات من اليهود، وتبقى بنزرت وقلبية من أقلّ المناطق المطلّة على البحر احتواء لليهود. وتشير نفس هذه المصادر إلى حياة مستقرة لحرفيين وتجّار ضمن الأهالي، وتؤكد هذه المعلومات من خلال ما سجّله بعض المصادر الأرشيفية التي نستشفّ منها انصهار اليهود في التسيج العام لهذه المدن، وبروزهم فيها كحرفيين وتجّار وسماسرة ودالّين بالأسواق وباعة متجولين ومرايين وصرافين ووكلاء ومساعدين لبعض كبار التجّار المحليين⁽³⁸⁾. وقد اشتغلوا بأغلب هذه الحرف، ومارسوا أغلب هذه الأنشطة

(35) A.A.I.U., **A.I.F.**, *Les israélites de Tunis*, Vol.7, 1847.

A.A.I.U., **U.I.**, *Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique*, Vol.4, 1847.

(36) أ.وت.، دتر رقم: 1898، بيان اللرم والأهات المرتبة على جربة بين 1853 و 1860.

(37) انظر: جدول التوزيع الجغرافي.

(38) أ.وت.؛ ص.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271. ص.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 11832، من أحمد باشا باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 7 شعبان 1271 هجري. ص.ت؛ ص: 39، م: 451، و: 73، من فريجة بيشي شمامة إلى الأمير آلي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جمادى الثاني 1271 هجري.

في المناطق التي توزّعوا فيها داخل البلاد مثل باجة وتستور والكاف وقفصة، واستدعت منهم أعمالهم الاستقرار بها⁽³⁹⁾.

وإذا ركّزت مدوّنات الرّحالة على تواجد اليهود بالعديد من المدن الكبرى، فإنّها لم تشر إلّا نادراً إلى المجموعات ذات الأعداد الضئيلة بحدّوب البلاد، والمتشرة على الأقلّ بين نقطة وتوزر وتشين وتمزرت، أي أولئك الذين اتّحدوا من حياة التّرحال نمطاً عيش لهم، وأطلقت عليهم بعض المصادر «يهود البر»⁽⁴⁰⁾.

وخلافاً لانتشار اليهود المحليّين في العديد من مناطق البلاد، فإنّ توزّع أفراد الطائفة القرنيّة جغرافياً كان محدوداً، فأبرز الأماكن التي استقروا فيها لم يتعدّ عددها الثلاثة، وهي الحاضرة بدرجة أولى تليها مدينتا سوسة وصفاقس⁽⁴¹⁾. وإذا أثبتت العديد من الإشارات بروزهم ببنزرت وقلبيية ونابل وسليمان والمهدية والمنستير وقابس وجربة، فإنّ إقامتهم بها كانت ظرفيّة ومقتصرة على بعض الأيّام لمتابعة أعمالهم التجاريّة خاصّة بالموانئ⁽⁴²⁾، بما أنّ أغلب أفراد هذه الطائفة التصقت

(39) أ.و.ت، ص. 204؛ م: 2/57، و: 42، من قائد باجة إلى محمد باي (د.ت) ص. 204؛ ص. 204، م: 3/357، و: 1، من حسين باشا باي (إلى قائد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 هجري).

(40) أ.و.ت، دفتر رقم: 693، إحصاء السكان الخاضعين للمجبى بالأعراض بتاريخ 1838-1860. والدفتر رقم: 694، إحصاء السكان البالغين سن الرّشد ببلدة قابس والمطوية وشني والحمازة... بتاريخ 1858-1860 انظر كذلك:

Pellissier, E., *Description de la Régence...*, op. cit., p. 186-187. Ganiage, J., «La population de la Tunisie vers 1860; essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», in *Etudes Maghrébines, Mélanges Charles André Julien*, Paris, 1964, p. 165-198.

(41) أ.و.ت، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859-1861. دفتر رقم: 1948، ملاخيل جمرق سوسة من «السراحات» بتاريخ 1859-1862.

الياهو، مبروك؛ الديون والاستثمار الرّبوي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ش.ت.ب، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التّوسيّة، 1992. [مرفونة]

(42) أ.و.ت، دفتر رقم: 1938، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحات» من مرسى قليبية بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1939، شيه بالدفتر السّابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تذاكر السراح» من عدّة موانئ بالإيالة بتاريخ =

أنشطتهم بالأعمال التجارية والمالية، سواء ذات استثمارات مرتفعة كالتّي تنطّلبها تجارة الجملة، أو ذات استثمارات قليلة في بعض الأنشطة مثل تجارة التّحزنة أو العطارة أو الجزارة، وقليل هم القريّون الذين مارسوا أنشطة حرفيّة كالخياطة والصّباغة والتجارة والحدادة.

اتّضح من خلال التوزيع الجغرافي لليهود عامّة سواء في بداية الفترة الحديثة أو في أعقابها، أنّ المجتمع اليهودي هو مجتمع حضري بالأساس، اتخذ من المدن وخاصّة المدن الكبرى مركزاً لتجمّعه ومحوراً يحوّل أفرادها ممارسة أنشطتهم الحيّاتيّة، وهذا يتّفق مع حقيقة ديموغرافيّة مفادها أنّ المدن «أكبر وعاء للوافدين على بلد ما»⁽⁴³⁾، وبهذا تكون العوامل الاقتصاديّة قد حدّدت توزيعهم لقرب أنشطتهم من قلب المدينة التجاري، ناهيك أنّه من السمات الديموغرافيّة للأقليات التّركّز بالمدن وليس خارجها؛ فالمدن مجتمع مفتوح يمكّن هذه الأقليات من التكتّل والانصهار بين السّكان على عكس المجتمع الريفي. وهذه الملاحظة يحيلنا إليها أكثر من شاهد، فالمدن التي مارسها اليهود هي بالأساس أنشطة حضرية وليست ريفيّة. كما أنّ توزّع معابدهم احتوته المدن التي مكّنتهم من الانصهار داخل المجتمع الحضري حتّى يخلقوا لأنفسهم تواجداً حقيقيّاً ضمن المحيط الاجتماعي العام ونسيجه⁽⁴⁴⁾. فهل من ضوابط قانونيّة قيّدت تواجد هذه الأقلّيّة بدار من ديار الإسلام التي انتعشت فيها مقومات الحياة الاقتصاديّة للبعض من أفرادها وازدهرت؟

II - الوضع القانوني لليهود بالبلاء التّونسيّة

بقي الوضع القانوني لليهود بالإيالة التّونسيّة تحكمه ضوابط التشريعات الإسلاميّة التي ابنتت عمّا جاء في عهد الدّمة، وقد حدّد هذا الميثاق تواجد أهل

= 1860-1855 دفتر رقم: 1943، شبيه بالدفتر السابق ويتعلّق بميناء بنزرت. دفتر رقم:

1945، صادرات البضائع الخاصّة «للسراحات» من ميناء المنستير بتاريخ 1860-1858.

Rémy, J., *La ville: phénomène économique*, Anthropos, Paris, 2000, p. 162. (43)

A.A.I.U., A.I.F., *Les israélites de Tunis*, Vol.7, 1847. (44)

A.A.I.U., U.I., *Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique*, Vol.4, 1847.

الذمة بديار المسلمين بوجوب دفعهم للجزية التي تعدّ الشرط الأول والأساسي لعيشهم بين المسلمين، وتكفل لهم في ذات الوقت حرية ممارسة طقوسهم الدينية، وتنظيم شؤونهم الداخلية بالكيفية التي تلائمهم، مع حرية الاستزاق وكسب العيش⁽⁴⁵⁾. وتجلد الإشارة إلى أنّ عهد الذمة اقتصر تطبيقه في الفترة الحديثة بالبلاد التونسية على اليهود، دون المسيحيين الذين استثناهم هذا الميثاق طبقاً لاتفاقيات السلم والتجارة بين السلط المحلية والدول الأوروبية، كما شمل هذا الاستثناء بعض اليهود الذين قدموا من أوروبا وانتموا إلى الحماية القنصلية⁽⁴⁶⁾.

ولئن اُتسم الوضع القانوني لليهود بالاستقرار، فإنّ بعض بوادر التغير التي بدأت تطرأ عليه ابتداء من عشرينيات القرن التاسع عشر، أفضت تدريجياً إلى حصولهم على بعض مكاسب الحياة اليومية، وكَلّلت بالإعلان عن ميثاق عهد الأمان الذي اعتُبرت مبادئه قانوناً «عَنق» أبناء الطوائف اليهودية من ربة المظالم التي رزحوا تحت كلالها عدّة قرون⁽⁴⁷⁾. فالى أي مدى التزم بايات تونس في الفترة الحديثة بما أقرّه الشرع الديني في شأن يهود الديار الإسلامية؟ وهل كان لهذه التشريعات تأثير في أنشطتهم الاقتصادية؟ وكيف كان تعامل اليهود مع هذه الأحكام المعادية لهم؟

1 - الغيار أو اللباس المميز لليهود بالبلاد التونسية

استمرّ فرض قيود الملابس على اليهود لتمييزهم عن المسلمين خلال العهد

(45) ابن قيم الحوزية، أحكام أهل الذمة، نشره د. صبحي الصالح، دمشق، 1961، ج 1، ص 22، 140، 141. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب، مصر، 1953، ج 13، ص 362-365.

Frank, L., *Tunis...*, op. cit., p. 95.

(46)

A.A.I.U., I-B. 10, du 23 février 1864. A.I.F., «La constitution de Tunis et l'égalité des cultes», de 1861, p. 135-140. Arditti, R., *Recueil des textes législatifs et juridiques concernant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915, 164 p. Bercher, L., «En marge du pacte fondamental, un document inédit», C.T., n°79-80, 1972, p. 243-260. Chalom, J., *Les israélites de la Tunisie.. leur condition civile et politique*, Paris, 1908, p. 15-16.

العثماني، لكن يبدو أنّ هذا الغيار قد تغيّر في شكله وتفاصيله عمّا كان عليه خلال العهد الحفصيّ⁽⁴⁸⁾، إذ أصبح لا يختلف عمّا يرتديه المسلمون من ثياب إلا من حيث اللون⁽⁴⁹⁾.

وحسبما ورد في مدوّنات الرّحالة يتكوّن لباس اليهودي المحلي في القرن التاسع عشر من قميص وصدريّة وقمرة فضفاضة في بعض الأحيان، وسروال يصل إلى حدّ الركبتين، وهي أردية ذات ألوان داكنة أغلبها بين الأسود والرمادي. ولغطاء الرأس اتّخذ اليهودي قُبعة سوداء متّسعة الفوهة تحيط بها عمامة من ذات اللون. وإذا شمل هذا الغيار اليهود المستقرّين بالحارة وبالمدين التي تواجدوا بها داخل البلاد، فإن قلّة من الذين تواجدوا ببعض المناطق الثّانية عن الحضر لم يلتزموا بنفس هذه الألبسة، خاصّة أولئك الذين اختلطوا مع البدو الرّحل في نمط الحياة واشتركوا معهم في أسلوب العيش، إلى حدّ أنّ أحد الرّحالة لم يميّزهم عن الأهالي المسلمين. ويعود سبب ذلك على ما يبدو إلى بعدهم عن مركز القرار السّياسي وعن كلّ مراقبة من شأنها أن تلزمهم بما هو مقرّر⁽⁵⁰⁾.

لكن بداية من سنة 1822 حصلت فئة من اليهود على بعض المكاسب التي تتعلّق بالعلامات التي تميّزهم عن الأهالي من المسلمين، إثر الحادثة التي اشتهرت في الأوساط السّياسيّة «بقضيّة القُبعات» وتتلخّص حيثيّاتها في اعتقال يهودي وُجّهت له تهمة مغالطة السّلطات واختراق قانون البلاد بسبب ارتدائه لطربوش من الطّراز الأوروبي عوضاً عن القُبعة السوداء التي تميّز اليهود. ويتدخّل القنصل الإنكليزي بما أنّ المندوب ذو حماية بريطانيّة لانهداره من جبل طارق، كادت القضيّة تأخذ بُعداً دوليّاً، إذ هدّد برفع الأمر إلى السّلط العليا ببلده وقطع العلاقات إن لم يتمّ حسم القضيّة لمصلحة اليهودي.

وتحت هذا الضّغط السّياسي الذي من شأنه أن يعكّر صفو العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أُجبر محمود باي [1814-1824] على التّراجع وعدم

(48) انظر أعلاه.

(49) Taïeb, J., «Israélites de Tunisie sous le règne de l'Islam», N.C., n° 42, Automne 1975, p. 3-21.

(50) Pellissier, E., *Description de la Régence...*, op. cit., p. 186-187.

التحكم في مصير اليهود الخاضعين لحماية قنصلية، كما سمح لهم بمواصلة ارتداء اللباس الأوروبي.

في قضية مشابهة، تدخل كذلك القنصل الهولندي لمصلحة يهوديين من الطائفة القرنية بالإيالة، بعد أن جُلدا لارتدائهما قبعات أوروبية متحلين عن القبة السوداء، وهما من اليهود الذين شملتهم معاهدة سنة 1822 بين باي تونس ودوق توسكانيا والتي أبرمت أساساً لتحديد الوضع القانوني لأفراد الطائفة القرنية، وبمقتضاها حصل المستقرون الجدد بالبلاد على صفة رعايا توسكانيا. وإثر الحسم في قضية اليهوديين سمح للمقرنين بارتداء قبة بيضاء تميزهم عن اليهود المحليين⁽⁵¹⁾.

ويبدو أنّ تمسك العديد من القرنيين باللباس الأوروبي لم يكن ناتجاً عن تأثرهم بنمط حياة المجتمع الغربي الذي انحدروا منه فحسب، بل كانت دوافعه أيضاً مرتبطة برفضهم الانتماء إلى الطائفة المحلية ورغبتهم في التميز عن أفرادها. وهذا الاختلاف لا يمدو أن يكون إلّا عدم تجانس كرسه أساساً التباينات الاقتصادية بين الطائفة المحلية التي توارث أغلب أفرادها جذور الفقر المتأصل فيهم، وبين الطائفة القرنية التي تمتع أغلب أفرادها بمستوى عيش راق، بل إنّ أغلب التخب المالية والتجارية بالبلاد انحدرت من هذه الطائفة. ولم تؤدّ هذه التباينات في أغلب الحالات إلّا إلى عدم الانسجام بين أفراد الطائفتين.

هذه التغيرات الجزئية التي كان وراءها البعض من يهود القرنة، لم تتأخر لتشمل اليهود التونسيين، ففي أيلول/سبتمبر سنة 1858، عقب إصدار قانون عهد الأمان أمر محمد باي [1855 - 1859] بالسماح لليهود باتخاذ الشاشية الحمراء عطاء لرؤوسهم، وهو الغطاء المألوف والتقليدي للأهالي من المسلمين، وهو إجراء

(51) انقصر الهولندي نيشان هو الوسيط في إبرام المعاهدة بين الإيالة التونسية وتوسكانيا سنة 1846. حول هذه المعاهدة انظر:

Masi, C., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», *R.T.*, 1938, p. 155-179, 323-342. Rousseau, A., *Annales..*, op. cit., p. 348-349.

اعتبر ابن أبي الضياف تطبيقه من قبيل التسمية بين رعايا الدولة⁽⁵²⁾. ووفق هذا التعبير الذي شمل أساساً العلامات المميزة، أصبح غيار يهود الإيالة مقتصرًا على شاشية حمراء محاطة بعمامة ذات لون داكن، وقبعة بيضاء بالنسبة للقرانة، مع احتفاظ الفتيين بألوان البستهم التقليدية⁽⁵³⁾.

ما نلاحظه أن رغم هذه «التنازلات» من سلطة ومجتمع غالي بعض الأحيان في التشبث بنواميس موروثه عن عهود ماضية، فإن اليهود بالبلاط التونسي قد واصلوا من جهتهم التمسك بالعلامات التي تميزهم عن المسلمين⁽⁵⁴⁾، وكان القاعدة القانونية تحولت عبر الزمن إلى عادات مألوفة جرى على وفقها العرف.

لكن إذا فرضت العلامات المميزة على المجتمع اليهودي بأسره، فإنها استثنت أحياناً حاشية بعض البايات من اليهود، فأحمد باشا باي [1837-1855] مثلاً، أهدى بعض المقرئين إليه من النخب اليهودية المحلية أزياء عسكرية فخمة مما يرتديه الوزراء و«أعيان العسكر»⁽⁵⁵⁾، وحتى إذا اعتبرنا أن هذه الأزياء يقتصر حمسها في بعض المناسبات، فإن هناك سبلاً لتجاوز الموروث الديني للتعبير عن المكانة التي يحتلها مثل هؤلاء لدى السلطة العليا بالبلاط.

2 - الإطار السكني لليهود بين أسطورة «الغينو» وواقع الحارة

إذا تأملنا نوزع الطوائف اليهودية بالبلاط نلاحظ ظاهرتين، الظاهرة الأولى وهي انتشار اليهود ضمن طوائف متعددة بكامل البلاد، وخاصة بالمناطق

(52) الإتحاف، ج 4، ص 259-260.

(53) Taieb, J., «Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913)», *N.C.*, n° 60, Printemps 1980, p. 41-51.

(54) التمسك ببعض العلامات المميزة لدى اليهود نساء ورجالاً نلاحظه خلال القرن العشرين وحتى بعد استقلال البلاد (1956) في هذا المجال انظر:

Allali, J.P., *L'Album d'images de Gagou et Kammouna*, 2^{ème} édition, Paris, 1985, 136 p.

(55) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2150، بيان من الأقمشة ولوازم أزياء الجيش المشتراة من التجار، وما استعمل منها في حياة الأزياء، بتاريخ 1852-1854، ص 17، 22، 33، 36، 71، 94.

الحضريّة⁽⁵⁶⁾، وهذا الانتشار بهذه الكيفية مثل جانباً غير جبى في اختيارهم لأماكن استقرارهم. أما الظاهرة الثانية، فهي تجمعهم في أطر محدودة جغرافياً، وهي التي قد تمثل الجانب الإلزامى في استقرارهم. فبين هذا الاختيار من ناحية والإلزام من ناحية ثانية هل يمكن اعتبار أن سكن اليهود قد مثل معزلاً⁽⁵⁷⁾ حشروا فيه قسراً؟ وهل كان هذا المعزل عائقاً أمام ممارسة أنشطتهم الاقتصادية؟

تطالعنا مدونات الرحالة ببعض الأوصاف للأماكن التي استقر فيها اليهود واتخذوا بها دوراً، وتطلعنا على تكتلهم في أطر سكنية محددة وكأنها خصصت لهم. ففي الحاضرة كانت محلات إقامتهم بالحارة وهي المنطقة التي تحتل الجزء الشرقي من المدينة وتتأخم ريبض باب سويقة من قسمه الجنوبي، ومن خلال موقعها بالنسبة للفضاء المدني فهي لا تنفصل عنه بحواجز أو أسوار كما وصف ذلك بعض الرحالة وأتبعته في ذلك بعض الدراسات لتركز مفهوم المعزل أو «الغيتو»⁽⁵⁸⁾، فالحارة طوبوغرافياً ليست سوى امتداد للمدينة وقطعة منها⁽⁵⁹⁾.

إذا نظرنا إلى المدينة من وجهة نظر سياسية وثقافية ودينية فإنها تتحلى بقداسة، وهذه القداسة لم تكن حاجزاً أمام اليهود للاستقرار بطرف منها، بالرغم من أن المنظور الديني والتقاليد الراسخة في الذهنية الشعبية ترفض اختلاط «المقدس بالمقدس»، وتحجر احتواء الواحد منهما لتقيضه، باعتبار أن اليهودي من خلال هذا المنظور «مقدس» لعدم اعتناقه الإسلام. وإذا ركزنا على الجانب الأسطوري لنشأة الحارة، للاحظنا أن المجتمع اليهودي أراد أن يضيفي شرعية لا تدحر توااحده، وذلك بالاحتفاء بقرار سيدي محرز في تثبيتهم بهذا الجزء من المدينة، أي أن استقرارهم قد حرصت عليه أعلى السلط الدينية بالبلاد والتي لا مرد لقراراتها.

(56) انظر: التوزيع الجغرافي للطوائف اليهودية بهذه الدراسة.

(57) التحاد إلى تعريب مصطلح «الغيتو» Ghetto، بلقطة المعزل أو المحشر. لقرب هذين اللفظين في دلالتهم من المصطلح اللاتيني.

(58) انظر على سبيل المثال:

Guern, V., *Voyage Archéologique...*, op. cit., p. 209. Donio, E., «Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie», B.E.S.T, n°: 34, 1944, p. 74.

Sebag, Paul, *L'évolution d'un ghetto nord-africain; la Hara de Tunis*, Paris, 1959, p. 99. (59)

كذلك الشأن بالنسبة لتواجدهم بجربة، فاستقراهم بها يعود تاريخه إلى زمن السبي البابلي سنة 589 قبل الميلاد، حسبما تذكره الأسطورة المؤسسة لنشأة «الغريبة»⁽⁶⁰⁾ والتي يراد التعبير من خلالها عن أسبقية تواجدهم في المجتمع الإسلامي. وتبعاً لتشبث المجتمع اليهودي بصحة هذه الأسطورة، فإن تواجدهم بالحارتين الكبيرة والصغيرة هو اختيار منهم، ولم يتخذ هذان المكانان صفة «المعزل» أو «المحشر». وعلى أهم تجمعين سكنيين لليهود بالبلاد التونسية وهما الحاضرة وجربة، يمكن أن تشابه الفضاءات السكنية التي تواجدوا فيها خلال الفترة الحديثة، أو عمروها وتركزوا بها قبل ذلك.

وإذا نظرنا إلى ميدان الأنشطة الاقتصادية التي مارسها أفراد المجتمع اليهودي بالحاضرة، ونظرنا إلى الحارة من زاوية أنها فضاء مغلق على متساكنيه كما أشارت إليه العديد من كتابات المؤرخين اليهود، فإن نفس الملاحظات تطرح أمامنا لتؤكد على انفتاح هذا الفضاء، فليس كل الأنشطة الحرفية والتجارية لليهود تركزت بالحارة، بل إن أهم هذه الأنشطة تواجدت وازدهرت خارج هذا الفضاء، وكفيها دليلاً على ذلك سوق الباي وسوق القرانة وسوق الصاغة التي اعتمدت بالتجارة والحرفيين من اليهود وفرضوا فيها نسق عملهم، فالمحلات التجارية بهذه المراكز التجارية النشطة تغلق أيام السبت وفي الأعياد الدينية لليهود، ويتعطل بذلك كل نشاط فيها.

وتحيلنا هذه الإشارات إلى قطعية العلاقة بين «حارات» اليهود أو مواطن تجمعهم بالبلاد التونسية، وما يسمى «الغيتو» (Ghetto) أو المعزل كما ظهر في بعض البلدان الأوروبية في نهاية القرون الوسطى واستمر تواجده وعزل اليهود فيه إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁶¹⁾. وما توقعهم في الحارة أو السكن في إطار

Guénard, M., «Origines et légendes Ghriba de Djerba», *L'Echo de Djerba*, juin 1947. (60)

(61) لمريد من الأطلاع على تاريخ «الغيتو» بأوروبا انظر على سبيل المثال هذه المراجع.

Ringelblum, E., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978. Moulinas, R., *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981. Hilberg, R., *The destruction of the European jews*, New york, 1985.

محدود يجمع كل أفراد الطائفة، إلا سلوك لعوامل تاريخية بالأساس ولعوامل سيكولوجية خاصة بالأقليات، فتجتمعهم هو اطمئنان ودرء للخوف.

3 - الجزية: ضريبة مشقة أم ضريبة رمزية

واصل بايات تونس في العهد الحسيني فرض ضريبة الجزية على اليهود، لكن هذا الالتزام من جانب سلطة ميسية اقتدت بأغلب ما ورثته من تشريعات إسلامية، لم يكن التزاماً مفرطاً فيه بقدر ما كان التزاماً صورياً، حافظ من خلال تطبيقه على احترام قدسية هذه التشريعات من جهة، وواصل تكريسه لمفهوم حماية اليهود كراعيا لسلطة إسلامية مقابل خضوعهم لدفع هذه الضريبة من جهة ثانية. فأين تتجلى شكليتها؟ وعلى ماذا تعبر رمزيتها؟ وما هي مبالغها وقيمتها في البلاد التونسية خلال فترة بحثنا؟

لم تسجل لنا مدونات الرحالة الأوروبيين الذين زاروا البلاد في الفترة الحديثة مبالغ الجزية، وما أوردته لا يتعدى استنكارها للعبء الضريبي الذي خضع له اليهود⁽⁶²⁾، دون تحديد لمبالغ هذه الضريبة حتى تتمكن من تقييم فداحتها، لكن ما سجلته من استنكار استغلته بعض الدراسات لتضخم مبلغ الجزية التي اعتبرت من الموارد الأساسية لخزينة البلاد، وحذت بمبلغ 180,000 ريال تدفعها الطائفة اليهودية المحلية سنوياً⁽⁶³⁾، وهو مبلغ ضخم يساوي في قيمته مبلغ التزام مؤسسة دار الجلد في نفس الفترة⁽⁶⁴⁾. لكن سجلات مداخل الدولة أثبتت هذا الخطأ، ووضحت حقيقة مقادير الجزية، وهو ما تبينه المبالغ المرقمة أدناه.

(62) انظر على سبيل المثال:

Frank, L., *Tunis...*, op. cit., p. 95. Pellissier, E., *Description de la Régence ..*, op. cit., p. 186. Rousseau, A., *Annales...*, op. cit., p. 347. Guerin, V., *Voyage Archéologique...*, op. cit., p. 210.

Cazès, D., *Essai sur l'Histoire des israélites...*, op. cit., p. 82-83. Darmon, R., «La situation des cultes en Tunisie», *U.I.*, n°31, 1931, p. 74-77. - Fagault, P., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989, p. 145-146. Faucon, N., *La Tunisie avant et depuis l'occupation française: Histoire et colonisation*, Paris, 1893, p. 54. Flaux, A., *La Régence de Tunis au 19e siècle*, Paris, 1865, p. 73. Sebag, P., *Histoire des juifs ..*, op. cit., p. 91. Tibi, S., *Le statut personnel des israélites et spécialement des israélites tunisiens*, Tunis, 1921, p. 152.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 359.

(64)

جلول رقم 5
مبالغ جزية اليهود في أواسط القرن الثامن عشر⁽⁶⁵⁾

التاريخ	1740-1739	1744-1743	1752-1753	1757-1758
يهود تونس	5,000 ريال سنوياً	5,000 ريال سنوياً	غ.م	5,707 ريالات سنوياً
يهود القرنة	غ.م	غ.م	غ.م	1,445 ريالاً سنوياً
يهود جربة	غ.م	غ.م	750 ريالاً سنوياً	1,000 ريالات سنوياً

يمتد تاريخ جباية هذه المبالغ بين سنة 1739 وسنة 1758، وما تنبغي الإشارة إليه أننا لم نعر على مثيل لهذه المبالغ قبل أربعينيات القرن الثامن عشر، وهو ما يجعلنا نحتمل أن بدء الاهتمام بضبط هذه المبالغ تزامن واعتلاء علي باشا السلطة [1756-1740]، فالسياسة المالية التي انتهجها تقوم على مراقبة أبسط المداخل والإشراف عليها حتى يتمكن من تثبيت نفوذه⁽⁶⁶⁾.

وخلال هذه الفترة تطوّرت محاصيل الجزية، فارتفعت المبالغ المجتباة من يهود جربة بنسبة 25%، ومن يهود الحاضرة بحوالي 14%، وهي زيادة خضعت أساساً إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين شملتهم هذه الضريبة. أما جزية يهود الطائفة القرنية فلا تمدنا سجلات مداخل الخزينة إلا بمبلغ وحيد لم يتجاوز مقداره 1,445 ريالاً، وما يمكن ملاحظته أن رغم قلة عدد أفراد هذه الطائفة فإن مبلغ جزيتهم يفوق ما جبي من يهود جربة بحوالي 45%، ويمثل في ذات الوقت ربع جزية يهود الحاضرة، ولا شك أن ارتفاع هذا المبلغ يُعزى إلى أن الأغنياء من أفراد هذه

(65) اعتمدنا في سطر هذا الجدول على: أوت.د. دفتر رقم: 21، متعدّد المواضيع ونحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس، بتاريخ 1743-1745. والدفتر رقم: 34، متعدّد المواضيع ويحتوي كذلك على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمرتب الممّنين والمدّرسين بحامع الزيتونة، بتاريخ 1742-1744. والدفتر رقم: 35، مداخل محتفّة للدولة بين 1739 و1742. والدفتر رقم: 45، مداخل الدولة ومصاريها سن سنتي 1745 و1754. والدفتر رقم 82، استخلاص الضرائب من سكان إقريقية والقيروان والساحل وحرّة، بتاريخ 1751-1761. والدفتر رقم: 93، متعدّد المواضيع ويحتوي على جزية يهود الحاضرة، بتاريخ 1756-1760.

(66) ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970، ص 226.

الطائفة هم أكثر عدداً من أفراد الطوائف الأخرى، إذا أخذنا بحسبان أن ميسوري الحال يتحملون مبالغ أكبر من ضعاف الحال⁽⁶⁷⁾.

تدعمت نسبياً مبالغ الجزية خلال القرن التاسع عشر، لكن لم تشكل ارتفاعاً واضحاً، بل إن هذا الارتفاع لا يعدو أن يكون إلا تطوراً تدريجياً عبر الزمن، كما يتبينه المبالغ المسجلة أدناه.

جدول رقم 6

تطور جزية يهود الحاضرة (1739-1827)⁽⁶⁸⁾

التاريخ	1740-39	1744-34	1758-57	1817-16	1819-18	1823-22	1827-26
المبلغ ⁽⁶⁹⁾	5,000	5,000	5,707	6,582	6,318	6,318	6,534

يبدو أن تطور جزية يهود الحاضرة على امتداد ما يقارب القرن من الزمن بثبت النسق البطيء لتطور مبالغها إن لم يثبت استقرارها، فالارتفاع الذي حصل في مقاديرها بين سنة 1739 وسنة 1828 لم تتجاوز نسبته 23,4 %، أي ما يمكن تقدير معذله بزيادة 17 ريالاً كل عشر سنوات⁽⁷⁰⁾، وهي زيادة غير مجحفة إذا توزعت على كامل المجموعة.

وما نلاحظه في نفس هذا الإطار كذلك تدني جملة مبلغ الجزية بما قدره 264 ريالاً بين سنوات 1818 و1823 نتيجة «الطاعون الكبير» الذي روع أهالي البلاد. وهذا الانخفاض الضئيل يؤكد أن تأثير الأوبئة لم يكن بالحدة التي ترونها عدة مصادر⁽⁷¹⁾. كما يؤكد هذا الانخفاض أن جزية اليهود في الحاضرة تفرض على

(67) أ.وت.، دفتر رقم: 93، سبق ذكره.

(68) اعتماداً في بسط هذا الجدول على: أ.وت.، دفتر رقم: 21، 34، 35، 45، 82، 93، سبق ذكرها. أ.وت.، م.ب.، ص: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 جمادى الثاني 1242 هجري.

(69) المبالغ الواردة بهذا الجدول بحساب الريال.

(70) محاولة تقديرية حتى تتمكن من إبراز ضعف هذه المبالغ عبر تطورها.

(71) يذكر ابن أبي الضياف أن هذا الوباء تسبب خلال بعض الأيام في هلاك 1,000 شخص إلى أن «نقص من الإيالة قدر النصف»، ولا شك أن الأرقام التي يقتضاها مبالغ فيها ولا تعبر إلا عن حالة الجزع والخوف من هذا الوباء. الإتحاف، ج3، ص128-129 وحول تصحيح

الرأس وليس على الطائفة ككل، كما هو الشأن بالنسبة للمجموعات اليهودية الأخرى المتكثلة في صلب طوائف محلية ومنتشرة بداخل البلاد.

جدول رقم 7

جزية الطوائف اليهودية بداخل البلاد (1817-1828)⁽⁷²⁾

الطائفة	1717-1718	1827-1828
يهود المنستير	180 ريالاً.	180 ريالاً.
يهود سوسة	140 ريالاً.	140 ريالاً.
يهود بزر	110 ريالاً.	110 ريالاً.
يهود تستور	110 ريالاً.	110 ريالاً.
يهود ذبل	106 ريالاً.	106 ريالاً.
يهود سليمان	34 ريالاً.	34 ريالاً.
يهود الكاف	30 ريالاً.	30 ريالاً.
يهود باجة	20 ريالاً.	20 ريالاً.
الجملة	730 ريالاً.	730 ريالاً.

تدل جملة مبالغ الجزية وفق الأرقام المضبوطة بالجدول على أنّ استخلاصها يكون وفق التزام جماعي أي مبالغ جزائية (*Forfaitaire*)، يقع تحديدها تماشياً مع أهمية عدد أفراد الطائفة الواحدة من ناحية، وظروفهم المادية من ناحية ثانية. كما تعبّر من جانب آخر عن ضعفها وقلة مردوديتها، فإذا كان أقصاها لم يتعدّ 180 ريالاً، فإنّ أدناها حدّد بعشرين ريالاً. علماً أنّ الخزينة المالية للبلاد شهدت في

= لأرقام في أدبيات تلك الفترة انظر:

Sebag, P., «La Peste dans la Régence de Tunis aux XVIIème et XVIIIème siècles» *I.B.L.A.*, n°109, 1963 Valensi, L., «Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIIIème et XIXème siècles», *Annales E.S.C.*, n°6, Nov-Dec, 1969. Larguèche, A et D., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif), Tunis, CERES, 1993, p. 13-34.

(72) اعتمدا في بسط هذا الجدول على: أ.وت.، م.ت.، صن: 63، م. 704، و 16، سبق ذكرها.

هذه الفترة بالذات تقلصاً هاماً في مداخيلها، نتج أساساً عن تراجع موارد التجارة البحرية، وقلة إيرادات نظام الالتزام⁽⁷³⁾.

وهذا الاستقرار الذي لوحظ في مبالغ جزية اليهود بداخل البلاد، أو ذاك النسق البطيء لارتفاع جزية اليهود المحليين بالحاضرة، ينطبق كذلك على المبالغ التي وُظفت على الطائفة القرنية، فبين سنة 1757 إلى حدود الربع الأول من القرن التاسع عشر، لم تتجاوز الزيادة التقديرية لجزية هذه الطائفة 540 ريالاً، علماً أنّ المبالغ التي جُبيت من أفرادها سنة 1823 حُدّدت بما قدره 1,985 ريالاً، أي بزيادة بلغت 37,3 % على امتداد ثلثي قرن.

فإذا كانت جملة مبالغ جزية يهود الحاضرة بطائفتيه المحليّة والقرنيّة مع جزية يهود جربة وهي أهمّ الطوائف في البلاد من حيث عدد الأفراد ومن حيث مستواهم المادي، لم يتجاوز 8,152 ريالاً سنة 1757 فإنّ قيمة بعض «اللزّم الصغيرة»⁽⁷⁴⁾ التي التزمها بعض اليهود في تلك الفترة تناهز مبالغها أو تفوق المبالغ المجتابة من الجزية، فالذمي موشي بشموط التزم خيط الفضة لمدة عام واحد بمبلغ 10,000 ريال سنوياً، كما اشترك ابن القائد داود وابن عياد في التزم نفس اللزّمة إضافة إلى الصّاغة نظير 30,000 ريال لمدة عامين، أي بحساب 15,000 ريال في العام. والتزم في نفس الفترة التّاريخية كذلك الذمي يوسف صويد وأصحابه لزّمة «فلوس النحاس» لمدة 3 أشهر و26 يوماً، بمبلغ قدره 13,499 ريالاً. كما التزم اليهودي مسعود كوهين وأصحابه نفس اللزّمة لمدة شهرين و10 أيّام نظير 4,707 ريالات⁽⁷⁵⁾.

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة نلاحظ أنّ متوسط مداخيل الدولة بين سنة

Chérif M H., «Expansion européenne et difficultés tunisiennes», Annales E.S.C., (73) n°3, Mai-Juin 1970, p. 714-745. Valensi, L., *Fellahs...*, op. cit., Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 300-302.

(74) على حدّ تعبير عمر العيايدة خليفة جربة الذي يقسم اللزّم إلى لرم كبيرة وأخرى صغيرة انطلاقاً من مردوديتها الماليّة للجزية، انظر: أ.وت.، س.ت.، ص 43، م: 487، و

46، من عمر العيايدة خليفة جربة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273.

(75) كلّ هذه الشواهد مستخرجة من أ.وت.، دفتر رقم: 98، حصر ملخص لكلّ مداخيل الدولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768.

1815 وسنة 1818 بلغ حوالى 1,850,000 ريال⁽⁷⁶⁾، في حين أنّ مبالغ جزية يهود البلاد التونسية إجمالاً ناهزت في هذه الفترة 9,000 ريال، فهل تحوز مقارنة هذين المبلغين؟ وهل يمكن لخزينة السلطنة أن تعوّل على مثل هذا المبلغ لدعم مداخلها؟

من هذا المنطلق يمكن التأكيد على أنّ مبالغ الجزية ضعيفة جداً بالمقارنة مع مبالغ أخرى من الإيرادات المخزنية، فمقادير الجزية لم تثبت إلا صورتها الرّمزية الكامنة في إذلال أفراد الأقلية اليهودية عموماً. لكن رغم تأصل هذه النّظرة الدّونية في عقلية العامة وفي سلوكيات أصحاب السلطنة والنّفوذ تجاهها، فإنها لم تكن عائقاً أمام المجتمع اليهودي عامة في التّواصل مع مجتمع الأغلبية الذي أدّله، كما لم يكن حاجزاً أمام التّخّيب اليهودية التي نهضت بمكانتها الاجتماعية والقانونية بنفادها في أهمّ القطاعات الاقتصادية للبلاد، وجنت من ثمارها لا الأرباح المادية فحسب، بل حصلت على رفعة ومكانة جعلتا منها ذات نفوذ. فما هي الأدوار التي شغلتها هذه التّخّيب في اقتصاد البلاد؟ وما هي أبرز القطاعات التي شاركت فيها؟ وما هي آليات تمكّنها من هذه القطاعات؟ وإلى أي مدى ساهمت في تحديد المسار الاقتصادي للبلاد؟

(76) أ.وت.، دفتر رقم: 393، مداخل بيت خزندار سنة 1815-1816. دفتر رقم: 403، متعدّد المواضيع ويحتوي على مداخل ومصاريف الدّولة بين 1815 و1817. دفتر رقم: 405، مداخل بيت خزندار بين 1818-1820. دفتر رقم: 411، مداخل ومصاريف الدّولة بين 1817 و1821. أ.وت.؛ م.ت.، ص.ن: 93، م: 93 مكرّر، مداخل الدّولة سنة 1817-1818. انظر كذلك: Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 559.

الفصل الثالث

بروز يهود القرنة بالوسط التجاري لإيالة تونس (القرن السابع عشر)

أشادت العديد من وثائق العصر وخاصة منها المذكرات التجارية الفرنسية، سواء حنفاً على التجار اليهود أو اقتداء بهم، بأهمية دورهم في قطاع التجارة البحرية للإيالة، من خلال تمكّنهم من الطريق التجارية الرابطة بين تونس وليقورنو، وهي شهادة لها وزنها لصدورها عن أشخاص لهم من الباع والخبرة في التعامل التجاري ما يؤهلهم لإصدار مثل هذه الملاحظات أو التنبيه إلى مخاطرها.

ولا تتوانى هنا بعض هذه المذكرات في إدراج معطى «الحسن التجاري» لليهود - جهراً أو سراً -، لا لتضخيم دورهم بل خشية الأخطار المحدقة بتجارة الفرنسيين من جراء تمكّن التجار اليهود بطريقة قد تفسح لهم في المحال مستقبلاً للمزيد من مدّ قنوات نفوذهم، ودحر كل منافسة تجابههم⁽¹⁾. ولا يمكن بأي حال أن يكون هذا «الحسن التجاري»، العامل الوحيد الذي أرسى هذه السيطرة المشهود بها للتجار اليهود في تعاملهم من ليقورنو، بل ما يمكن إدراجه في مقام أول، هو وجود أرضية سانحة للاستغلال، أو بالأحرى أرضية قابلة للإحصاب (*Fertilisable*)، هيأتها ظروف وعوامل متنوعة، منها ما له أساس ببنية التجارة

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I., p. 388-391, Mémoire de Jean Batiste Michel sur le commerce de Tunis, Tunis le 28/8:1686. T. II, P. 486, de Sulauze à De Machault, Tunis le, 19/6/1755. (1)

البحرية للإيالة، ومنها ما يتعلق بحركة التجار اليهود، ومنها ما يتصل بالوسط التجاري الدولي بما في ذلك أنشطة التجار الأوروبيين أو المحليين على السواء.

I - الفئات التجارية القرنية بموانئ الإيالة

اتخذ نشاطهم بعد مرحلة التأقلم نسقاً تصاعدياً منبأ بظهور فترة تشبّثهم وتمركزهم بهذا القطاع، إن لم تتصف باشتداد وطأنهم عليه، ويمثل الزيع الأخير من القرن السابع عشر فترة ازدهار نشاطهم التجاري، واحتكارهم لجزء هام من التجارة البحرية، وامتداد نفوذهم المالي إلى عدة هياكل اقتصادية أخرى. وتمكّنا في هذا الإطار وثائق القنصلية الفرنسية من نظرة شاملة، تتصف في عديد الأحيان بدقّة كبيرة عن آليات انخراطهم في هذا القطاع وسيطرتهم عليه.

ويحيل جرد هذه الوثائق في مستوى استقرارهم بالإيالة وبالمقابل حركتهم بين عدة موانئ متوسطة على ثلاث مجموعات من التجار، ركّزت أنشطتها على التجارة البحرية في علاقتها بميناء ليفورنو خاصّة في الفترة المتراوحة بين سنتي 1681 و1705، وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول أدناه.

جدول رقم 8

التجار القرنين بموانئ الإيالة التونسية (1705-1681)

حركة التجار وعددهم	المستقرون	استقرار ظرفي	العابرون	الجملة	تجار محليون
عدد التجار	41	11	16	68	15
(%)	60,3	16,2	23,5	100	-
عدد العمليات التجارية	325	31	18	374	34
(%)	86,9	8,3	4,8	100	-

1 - التجار العابرون

يمثل عدد هذه المجموعة على امتداد فترة الجرد حوالي 23,5% من مجموع التجار الذين ارتبطوا بعلاقة تجارية مع ميناء ليفورنو أساساً، في حين أنّ عملياتهم التجارية التي بلغت جملتها ثمانين وعشرين عملية لم تتعدّ نسبتها 4,8% من إجمالي العمليات التي حدّدت بحوالي 374 عملية.

على ضوء هذا الإحصاء، يمكن أن نلاحظ عدم توازي عدد التجار مع عدد العمليات التجارية، ذلك أنّ متوسط العمليات لكلّ تاجر من هذه المجموعة قد ينحدر إلى أقلّ من عملية واحدة، إذا احتسبنا اشتراك أكثر من تاجر أحياناً في نفس العملية، مثل الأخوين أبراهام وموسى مورينو (Abraham et Moïse) (2) (MORENO).

لا يوحى تواجد هذه المجموعة من التجار في الإيالة بأيّ شكل من أشكال الاستقرار بها، ذلك أنّ مدّة نشاطهم لم تستغرق في أقصاها سوى أشهر معدودات، كما أنّ أكثر التجار حركيّة في هذه المجموعة لم يتطلّعوا إلى الاستثمار في أكثر من ثلاث عمليّات. ومن الجائز أن تكون وضعيتهم على هذا الحال لارتباط أعمالهم بفضاءات تجارية أخرى، وحثّهم عبور الموانئ التونسيّة على توظيف قسط من أموالهم في بعض البضائع المشمّرة، فروبين طيار (Robin TAYARD) مثلاً يتوقّف بميناء بنزرت لبستاجر سفينة فرنسيّة يقع شحنها من ميناء سوسة بالزيت والتمور ليقبلع بها إلى أزميز، لكنّ خلافاً لنسب بينه وبين قائد السفينة الفرنسي أنطوان جوفريه (Antoine JAUFRET) دام ما يزيد عن الشهرين أفضى به إلى مغادرة الإيالة، موكلأً أبراهام دي دانيال لمبروزو (Abraham di Daniel LAMBROSO) لاسترداد حقوقه (3). في نفس هذا السياق، وخلافاً لهذا الطرح تجوز كذلك إمكانيّة عدم حصولهم على فرص النجاح والربح التجاري، ففضّلوا مغادرة موانئ الإيالة.

2 - التجار ذوو الاستقرار الظرفي

ضمت هذه المجموعة أحد عشر تاجراً، قاموا بعمليّات تجارية متنوّعة، ناهزت حملتها إحدى وثلاثين عمليّة، أي بمتوسط ثلاث عمليّات لحساب كلّ تاجر تقريباً، وقد اتّسم تواجدهم على الساحة التجاريّة للإيالة بحضور ظرفيّ ومتقطّع زمنياً، أو باستقرار لأمد قصير نسبياً، نادراً ما يتجاوز الثلاث سواب، ومن أبرز هؤلاء يمكن أن نذكر على سبيل المثال، الأخوين سلفادور وغبريال دي

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 11, 14/1/1682.

(2)

Ibid., p. 264, du 31/12/1696., p. 266, du 12/3/1697.

(3)

فكتوريا (Salvador et Gabriel di VICTORIA)، اللذين جالت أنشطتهما بين ميناءي حلق الوادي وسوسة في اتجاه مالطا ومرسيليا وليفورنو وبعض المدن الإيطالية الأخرى، وبالرغم من كثافة نشاطهما نسبياً في الأقمشة والصوف خاصة⁽⁴⁾، والعلاقات التي أقامها مع التجار الفرنسيين من خلال تحايلهم على القوانين التجارية في بعض العمليات⁽⁵⁾، فإن عملهما بالإيالة لم يتعدّ سنة 1698 في مرحلة أولى، ثم بين أواخر سنة 1701 وأواسط سنة 1703 في مرحلة ثانية.

بالرغم من قصور نشاط تجار المجموعة الأولى، وتذبذب وتقطع نشاط المجموعة الثانية، فإنّ هذا لا ينفي وجود حركة تجارية ثابتة ومتواصلة بين المدن التجارية المتوسطة والإيالة، ساهم في دعمها التجار اليهود، سواء انطلاقاً من الموانئ المحلية أو من ميناء ليفورنو أو حتى من موانئ أخرى، بل يمكن أن تشير هذه الحركة، مهما تراجعت أنشطة تجار هذين المجموعتين، إلى أنّ موانئ الإيالة قد مثلت قطب جذب لمحترفي التجارة البحرية، إذ يبدو أنّ عبور بعض التجار والحضور الزمني القصير للبعض الآخر، لا يخرج عن إطار تحسّسهم للأسواق المحلية، ومعاينة إمكانياتها عن قرب، وهو ما تفرضه المبادئ التجارية الثاقبة إلى الريح، وما تكشف عنه المجموعة الثالثة بوضوح.

3 - التجار المستقرون

يمثل هؤلاء التجار المجموعة الأهم من بين المجموعات الثلاث، فعدد عملياتهم التجارية المنطلقة من الموانئ التونسية في اتجاه ميناء ليفورنو وموانئ متوسطة أخرى، قربت نسبتها إلى 87% من جملة العمليات التجارية لليهود (374 عملية). وفاق عدد تجارها الأربعين تاجراً، ثبت على أغلبهم الاستقرار المتواصل والدائم بالإيالة⁽⁶⁾.

Ibid, t X, p 23, du 26/9/1701. A.C.C.M., Série J., 1587, Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille, le 2/10/1698 (4)

A.C.C.M., Série J., 1587, Sentence de Pierre Cardin Mebret, le 7/8/1704 (5)

(6) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 1936، بيان السلع الخاصة للسراحت تاريخ

واستناداً إلى هذا العدد، تتأكد لنا قوة حضورهم في السوق التونسية، إذا قارناه بحضور التجار الفرنسيين، الذي لم يتعدّ متوسط عددهم في أحسن الحالات ثمانية تجار طيلة الزرع الأخير من القرن السابع عشر، ويتجاوز في نفس المستوى كذلك عدد تجار الجالية الإنكليزية، الذي انحصر بين أربعة وسبعة تجار في أقصاه. وقد يزيد عددهم كذلك عن عدد تجار الجاليات الأوروبية الأخرى، مثل الجنوئين الذين يمثلون أكثر التجار حضوراً بحكم استقرارهم ونشاطهم الكثيف بطبرقة قبل هذه الفترة⁽⁷⁾.

لا تفيد قلة عدد التجار الأوروبيين بالإيالة التونسية انحسار نشاطهم أو تفهقره، بل إنّ هذه القلة العددية، يمكن أن تعود أساساً إلى أنّ تواجدهم لم يتعدّ الحضور الفردي، على عكس التجار اليهود، وخاصة تجار هذه المجموعة الذين اتسم حضورهم بحضور جماعي في أغلب الحالات من خلال الاستقرار الأسري والعائلي. وهو عامل يحفز على الإقامة ويدعمها.

4 - أهمّ العائلات القرنية خلال القرن السابع عشر

وعلى نقبض وضعيّة هؤلاء التجار، كان لزمرة منهم حضور فعلي، وإقامة

(7) يورد الأستاذ الصادق بوبكر إحصاء للتجار الفرنسيين المستقرّين في الإيالة، والذين تعاملوا ببضائعها في علاقاتهم بفرنسا وبلبلدان أوروبية أخرى على امتداد القرن السابع عشر، واستناداً إليه نضمن هذه الدراسة الجدول التالي:

السنوات	1603	1604	1607	1613	1617	1646	1648	1658
ع. التجار	6	7	6	10	9	11	7	9
السنوات	1661	1671	1689	1691	1692	1693	1694	1695
ع. التجار	10	10	5	6	7	12	12	10
السنوات	1696	1697	1698	1699	1700	1701	1702	1702
ع. التجار	10	9	7	15	9	9	7	7

وارتفاع عدد التجار في نهاية القرن يعود إلى الرخص التي منحتها المغرقة التجارية بمرسيل إلى التجار الراغبين في الاستقرار بالإيالة. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 142.

متواصلة بالإيالة، إذ لم يغيروا قط على امتداد تواريخ هذه الوثائق بحكم نشاطهم التجاري الغزير. ويبدو أن هذه المجموعة كانت وراء تثبيت الجالية وبعث الطائفة، وقد برز أغلبهم ضمن تكتلات تجارية عائلية أرفقناها بهذا الجدول.

جداول رقم 9

أهم العائلات اليهودية القرنية بالإيالة التونسية

خلال القرن السابع عشر

العائلة	أسماء الأفراد	عدد	قطاع نشاطهم	مجال النشاط
لمبروزو	- أبراهام دي دانيال - رفاييل دي دانيال - يعقوب دي دانيال - دانيال دي ابراهام - ساموئيل - يعقوب دي ميهر	06	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس - ليفورنو الجزائر غذبة طرابلس أزمير الإسكندرية
مدينة	- أبراهام إسرائيل - موسى إسرائيل - إسحاق إسرائيل - يعقوب إسرائيل - أبراهام دي يعقوب	05	غنائم القرصنة تجهيز سفن تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
لوزادا	- إسحاق باروخ - يعقوب باروخ - إسحاق ليفي	03	تصدير وتوريد الإقراض المالي	تونس ليفورنو
إسرائيل	- دافيد - موسى هارون - إسحاق دي موسى - هارون دي موسى	04	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس البندقية ليفورنو
أسوة	- أبراهام - موسى - مردوخي	03	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس ليفورنو الإسكندرية

درمون	- مردوخي - دافيد	02	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس البندقية ليفورنو
فلنسي أو فلسيو	- الياء - غابرييل - ماسويل	03	الإقراض المالي تصدير وتوريد	تونس ليفورنو الإسكندرية
فرايكو	- دانيال - يعقوب بنامين	02	غنائم القرصنة تصدير وتوريد	الإسكندرية تونس جنوة ليفورنو
شالوم	- رفائيل - جاكوب دي رفائيل - رفائيل دي سامويل	03	تصدير وتوريد لإقراض المالي غنائم القرصنة	تونس ليفورنو جنوة

إلى جانب هذه العائلات، كان وراء الدعم العددي لأفراد الجالية، جملة من التجار، وإن كان نشاطهم قليلاً في قطاع التجارة البحرية، بحكم تواجدهم بصفة متواصلة في العقود التي شملت هذا القطاع، فإنّ اهتمامهم على ما يبدو، كان مركّزاً أكثر على السوق الداخلية سواءً بتصريف السلع الموزدة، أو على مستوى التعامل المالي المتمثل خاصة في الإقراض.

ولا نشك هنا أن هذه المجموعة من التجار قد اختارت تركيز أنشطتها التجارية انطلاقاً من موانئ الإيالة والاستقرار بها استقراراً يبدو نهائياً. إذ إنّ عمليّاتهم التجارية تواصلت على أمد طويل واتّسمت بالاستمرارية، فأفراد عائلة لمبروزو (LAMBROSO) دون استثناء تعدّى عملهم التجاري سنة 1705 (تاريخ توقف جرد العقود التجارية)، من خلال نشاطهم في كلّ ما يدرّه قطاع التجارة البحرية (فدية الأسرى، توريد وتصدير، معاملات مالية، شحن السفن...)، واستثمارهم كذلك في قطاع التجارة الداخلية للإيالة، بإشرافهم المباشر على تصنيع إنتاج الشاشية، أهم المنتجات الحرفيّة ازدهاراً وأرقاها في ذلك العصر، وتوزيعه داخليّاً وخارجيّاً. كذلك الشأن بالنسبة لعائلة درمون (DARMON) وعائلة مانديس أسونة (MENDES OSSUNA) وبعض الأفراد من عائلة مدينا (MEDINA)،

وغيرهم كثيرون ممن استمروا في العمل التجاري على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال توطنهم بالإيالة. ويبدو أنّ هذه المجموعة لم تجد من خيار يناسبها ويتمشى مع مصالحها سوى إرساء جذور لها بالبلاد. لكن بالرغم من هذا لم تفقد روابطها بميناء ليفورنو ولا تواصلها معه، سواء بتوظيف علاقات القربى أو باستغلال العلاقات التجارية، ومن هنا ساهمت بقدر وفير في تنشيط محور تونس - ليفورنو.

II - آليات التمكّن من محور تونس - ليفورنو

إذا أشرنا إلى أهمية الأدوار التجارية ليهود ليفورنو ببلدان شمال إفريقيا، وخاصة نشاطهم في قطاع التجارة البحرية، الذي ساهم في مزيد تدعيم أسس تعامل هذه البلدان مع أوروبا ومع الموانئ المتوسطية عموماً، فإن ذلك لا يضاوي الوزن الذي اكتسبته الفئات التجارية اليهودية بالإيالة التونسية والمنحدرة أساساً من ليفورنو، فقد كان لها من التأثير ما طبع تاريخ اليهود السفارديم⁽⁸⁾ في العالم. إذ استطاعت بعد استقرارها بالبلاد وتأقلمها مع مناخها التجاري الدولي أن تنسلخ عن الطوائف اليهودية المحلية، وتستقل بذاتها في نسبير شؤون أفرادها ضامنة إليها مجموعة من التجار اليهود ذوي الانحدارات الإيبيرية⁽⁹⁾، دون أن تقطع علاقاتها بليفورنو، كميناء تجاري أنبأت بازدهاره السفن والسلع الواردة إليه منذ أواسط

(8) السفارديم: عرّة، أصل الكلمة كانت تشير إلى مكان في شمال فلسطين نفي إليه اليهود بعد السبي البابلي، ولكن معنى الكلمة تغير بحيث أصبحت تدلّ على الفكر اليهودي إبان العصور الوسطى في شبه الجزيرة الإيبيرية التي تضمّ إسبانيا والبرتغال. وقد أطلق المصطلح تاريخياً على نسل أولئك اليهود الذين عاشوا أصلاً في إسبانيا والبرتغال. وقد اكتسب هذا الاصطلاح دلالة دينية ذلك أنّ يهود إسبانيا كانت لهم طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية، إلى جانب اكتسابه لدلالة عرقية إذ يقابل مصطلح السفارديم مصطلح الأشكنازيم الذي استخدم في بادئ الأمر للإشارة إلى مجموعات من اليهود كانت تعيش على حدود أرمينيا، ولكنها في العصور الوسطى أصبحت تشير إلى الأراضي الأوروبية التي يسكنها الجنس الجرمانى ثم أصبحت تشير إلى ألمانيا.

(9) Chouraqui, A., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972, 395P.

Chmouli, H., «D'ou viennent les juifs d'Afrique du Nord», in *Cultures juives méditerranéennes et orientales, mélanges*, éd. Syros, Paris, 1982, p. 191-198.

القرن السادس عشر⁽¹⁰⁾، أو بالطائفة الأم هناك التي أخذ عدد أفرادها يزداد سنة تلو أخرى⁽¹¹⁾. وكيف نأت لهؤلاء القادمين الجدد هذه الميزة؟ وإلى ماذا استندوا؟

1 - عوائق التجارة البحرية التونسية

بمس انفتاح الإيالة على البحر، وازدهار حركية الاتجار بموانئها، وامتداد فصانها التجاري إلى أقاصي الموانئ المتوسطية ابتداء من القرن السابع عشر، لم يكن بمقدرة السلطة إنشاء أسطول تجاري يوازي في حركته الأساطيل الأوروبية⁽¹²⁾، كما لم يمتلك التجار المحليون نواصي تقاليد تجارة بحرية ترسخ أقدامهم ضمن تيارات التبادل التجاري الدولي، لاهتمامهم أكثر بالنشاط التجاري في الداخل. وقد كان لغياب بحرية تجارية تونسية دور هام أحدث فراغاً هائلاً يسهل لأصحاب السفن الأجنبية والقباطنة وخاصة الفرنسيين منهم جعل السواحل التونسية وموانئها مرتعاً لهم.

في ظل هذه المفارقة لم يكن للسلط التجارية بذ من التعويل على الأساطيل الأوروبية لنقل بضائعها بحراً، عبر كل المحطات وعلى مدى امتداد مجالها البحري⁽¹³⁾، وحتى بين موانئها الداخلية، إذ كثيراً ما يلجأ التجار المحليون اضطراراً، إلى اعتماد هذه السفن لتحويل سلعهم من ميناء بنزرت أو غار الملح أو حلق الوادي إلى ميناء سوسة أو صفاقس أو جربة⁽¹⁴⁾.

Braudel, F., & Romano, R., *Navires et marchandises...*, op. cit., p. 31-63. (10)

Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 117-128. (11)

حول البحرية التجارية التونسية انظر على سبيل المثال الدراسات التالية: (12)

Boubaker, S., *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 98-99.

Emerit, M., «L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIII^e siècle», C.T., 1955, n°11, p. 363-370.

وحول الأسطول البحري وتركيبته في نهاية القرن السابع عشر انظر:

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 557-558, Auger Sorhainde au C^{te} de Pontchartrain, Tunis le, 3/11/1697., T. II, p. 337, C^{te} de Maurepas a Crozet, Fontainebleau le, 28/4/1742.

حول المجال البحري للإيالة التونسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، انظر. (13)

Boubaker, S., «Les espaces maritimes de Tunis aux XVII^e et XVIII^e siècle», in *Tunis cité de la mer...*, op. cit., p. 61-70.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 68, du 16/9/1686. (14)

ولا نريد هنا عن ذكر بعض المساهمات الاستثنائية للتجار المحليين، الذين لم يتجاوز امتلاكهم بعض السفن الصغيرة المصنوعة بغار الملح أو صفاقس⁽¹⁵⁾، أو استعمالهم لسفن من ذات الأحجام الصغيرة أو متوسطة الحمولة، مثل «القارب» و«الصندل» و«الغراب»، وغيرها من التي لا تسمح تركيبها وتكوينها إلا بنقل كميات محدودة وزناً من البضائع، أو محاذاة السواحل دون الإبحار نحو المسافات البعيدة⁽¹⁶⁾.

كانت هذه العوائق البنوية وراء عدم إيلاء التجار المحليين ما تستحقه التجارة البحرية من اهتمام، واكتفى أغلبهم بتوزيع مواردها في الداخل إذا كانت البضاعة توريداً، وعرض ما أمكن لهم تسويقه على التجار الأجانب إذا كانت تصديراً، بعد المرور قسراً بواسطة أعلى سلطة تجارية في البلاد، متمثلة في شخص البايعتباره «التاجر الأول بالإيالة»، ومحتكر بضائعها⁽¹⁷⁾، وقلة من التجار المسلمين شذوا عن مثل هذا التعامل المألوف، وغامروا بأموالهم محاولين اكتساح الفضاءات التجارية الأوروبية⁽¹⁸⁾، لكن دون أن يأملوا منها الربح الوفير نظراً للمزاحمة التي تعترى بضائعهم من جهة، وعدم توصلهم إلى بسط نفوذ تجاري يخولهم اقتحام الأسواق الأجنبية بقوة، والتحكم في الطرق التجارية التي تزودهم أو حتى المشاركة فيها من جهة ثانية.

وبالرغم من أن نخبة هامة منهم وجهت أنشطتها صوب المشرق الإسلامي، وأقامت بمرافئ الإسكندرية وأزمير علاقات متينة، فإنها كانت بمنأى تام عن التمكن بطرقها التجارية، إذ زاحمها فيه التجار الأجانب موظفين قوة سفنهم وتنوعها، ونستثني هنا عدداً قليلاً جداً من وجوه الأرستقراطية التجارية المحلية، التي كان لها تعامل غزير مع المشرق الإسلامي والموانئ الأوروبية، كمحمد سيالة الذي

(15) مقديش، محمود، نزعة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ج2، ص92.

(16) Desfontaines, L R, *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838, t II, p 92. Grandchamp, P., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925, 87P, p. 83-86.

(17) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 83, Michel au comte De Pontchartrain le 16/7/1714., p. 102, *Mémoires sur le commerce que la nation française peut faire chaque année dans la royaume de Tunis*, le 15/10/1716.

Boubaker, S, *La Régence...*, op. cit., p. 167-176.

(18)

اكتسحت تجارتها موانئ ليفورنو وباليرو (Palermo) ونابولي (Napoli) ومالطا، لكن أمثال هذا التاجر ليسوا بالكثيرين حتى يتسنى لهم مجابهة تجار القوى الأوروبية⁽¹⁹⁾.

2 - العمل التجاري المشترك

اختارت المجموعات التجارية القرنية التي انطلقت أنشطتها من موانئ الإيالة، التعامل مع نظرائها من اليهود، خاصة أولئك الذين استقروا بليفورنو، وتشكل هذا التعامل بعلاقة ثنائية الجانب أفرزت بوادر سيطرة محكمة على هذا المحور. وقد كشف جرد الوثائق التجارية الفرنسية بين 1681 و1705 عن عدد هام من التجار اليهود الذين أولوا اهتماماً خاصاً بما يمكن سحبه من بضائع الإيالة، وما يمكن إيفاده إلى التجار اليهود بنفس المكان لتصرفه.

جدول رقم 10

التجار القرنين بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

أماكن النشاط	عدد التجار
ميناء ليفورنو	39
النسبة المئوية	36,44
موانئ الإيالة	68
النسبة المئوية	63,56
المجموع	107

يكشف هذا الإحصاء عما لا يقل عن مائة وسبعة من التجار اليهود الليفورنيين الذين تعاملوا مع السوق التونسية بإرسال البضائع إليها كما في استقبالها منها، واستقر حوالي تسعة وثلاثين تاجراً بميناء ليفورنو أي ما يناهز 36,5% من مجموع التجار، استندوا في أعمالهم إلى ثمانية وستين تاجراً ينتمون إلى الجالية اليهودية القرنية، سواء أولئك الذين استقروا بالإيالة أو الذين عبروها أو الذين لم تطل إقامتهم بها، والبالغة نسبتهم المئوية حسب هذا الإحصاء 63,5%.

(19) حول النشاط التجاري لعائلة سيالة انظر: Ibid., p. 170-172.

ومن خلال هذه الأرقام المتباعدة نسبياً، تطرح أمامنا وجوباً مقارنة عدد تجار الميطقتين، وإشكال المجموعة المتحركة في توجيه مسار العمليات التجارية، أو المؤسس الفعلي والرسمي لهذا التعامل، وبالتالي مصدر السيطرة على محور تونس - ليمورنو. أهى الجالية القرنية بالإيالة، أم الطائفة اليهودية بليفورنو؟

ليس باستطاعتنا من خلال الوثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة، أن نبت نهائياً في هذه المسألة، أو نثبت قطعياً في اتجاه أي المجموعتين تميل كفة الميزان. لكن ما يمكن تضمينه بدءاً، واعتماداً على منطق تجاري صرف، أن السوق سواء كانت السوق التونسية أو السوق الأوروبية، هي المحدد الرئيسي لهذا التعامل والموجه له في العرض كما في الطلب، ووفقه تكون العمليات التجارية والبضائع التي تحويها تصديراً وتوريداً.

إذا ارتفع عدد التجار القرنين بالموانئ التونسية، عما هو عليه بليفورنو، فإن ذلك لا يمثل المؤشر الذي يند ويدعم آليات تحديد وجهة هذه السيطرة، ذلك أن العمليات التجارية أو العقود في سياقها العام قد اصطفت بصيغة مشتركة، ولم تنح منحى فردياً إلا ما شذ عن قاعدتها.

لم تكن العمليات التجارية المشتركة بين اليهود وليدة تطور التعامل فيما بينهم، كما لم تكن إفرازاً من إفرازات المنطق التجاري، بل إن نشاطهم تأسس منذ بدء التعامل بين ليفورنو والإيالة على مبدأ الاشتراك، وهو ما أبرزته العقود التجارية المبرمة سنة 1615 بالفرنسية الفرنسية. ولم تتغير أساليب عملهم، ولم تُخل بهذا المبدأ، بل نجدها تتواصل على نفس الوتيرة، وعلى النسق ذاته على امتداد القرن السابع عشر، إذ يسجل الإحصاء أدناه ما فاقت نسبته 90 % من جملة 364 عملية جمعت بين تاحريس أو أكثر، عند انطلاقها من موانئ الإيالة، أو حثم عدد منها وحواد شريك عند الاستقبال بميناء ليفورنو.

كذلك كانت صبغة العمليات التي اتحرف مسارها عن محور تونس - ليفورنو في اتجاه موانئ أخرى، بالرغم من أن عددها يوحي بقلّة النشاط لعدم تجاوزه العشر عمليات أي بنسبة مئوية تعادل 3% من جملة 341 عملية، فإن وجهتها أكدت على مبدأ الاشتراك. في نفس هذا الإطار الذي لم يجذ عنه التحار اليهود، اصطفت العمليات الواردة إلى الإيالة بالصبغة ذاتها.

جدول رقم 11

صيغة العمليات التجارية لليهود بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)

العمليات التجارية		صيغتها		عدد التجار اليهود	عددما الجملي
		فردية	مشتركة		
ميناء ليفورنو		33	331	62	364
الإسكندرية			3	1	3
الجزائر			2	2	2
أزمير			1	1	1
طرابلس			2	1	2
البندقية			2	1	2
المجموع		33	341	68 ⁽²⁰⁾	374
ميناء ليفورنو		8	236	39	244
الجزائر			1	1	1
مرسيليا			1	1	1
نيس			1	1	1
المجموع		8	239	42 ⁽²¹⁾	247

فمن ليفورنو انطلقت 244 عملية اقتضى أمر 97% منها أن يكون في استقبالها شركاء أو ممثلون بموانئ الإيالة. وعلى نقبض هذا الأسلوب الذي ارتكز عليه نشاطهم التجاري، لم تتجاوز العمليات الفردية، أي تلك التي مؤلها تاجر واحد في كلتا المنطقتين حدود 3% كذلك، من جملة العمليات التجارية التي دعمت

(20) لا يتضمن هذا المجموع عدد التجار اليهود المحليين الذين ارتبطت عملياتهم التجارية بميناء ليفورنو أو موانئ أخرى، ونرجى التطرق إليهم وإلى نشاطهم في موضع لاحق.

(21) لم يدرج هذه الزيادة الطفيفة لعدد التجار في الجداول السابقة بحكم أن عملياتهم التجارية وردت إلى الإيالة من موانئ غير ميناء ليفورنو، كما ثبت في عقودهم، انظر م سبق. وسنعلق على نشاطهم في الصفحات القادمة من هذه الدراسة.

محور تونس - ليفورنو. وحتى هذه النسب القليلة من العمليات نشك في انتمائها من شبكة هذا المبدأ الذي لا يوحى إلا بانغلاق هؤلاء التجار على أنفسهم، وإذا صادف وجمعتهم عمليات خارج هذا الإطار من التعامل، سواء مع التجار الأوروبيين أو مع التجار المسلمين، ففي صلبها نجد أطرافاً يهودية قد انضمت إليها أو استفادت منها استفادة مباشرة.

واستناداً إلى ما تقدم، ومن خلال تعرضنا إجمالاً إلى عدد التجار اليهود وإلى عدد عملياتهم التجارية وصيغتها، تتضح لنا معالم خارطة للتبادل السلعي، أكدت على نشاط ثنائي سيطرت على قطبيه هذه المجموعات من التجار، سواء تلك التي استقرت بالإيالة أو عبرتها، أو تلك التي شذها النشاط التجاري بميناء ليفورنو.

وما يزيد في تدعيم هذا التوجه، نشاط بعض اليهود الذين لم ينحدروا من ليفورنو، وانضموا بحكم نشاطهم إلى الجالية القرنية بالإيالة، فالتاجر دانيال فرانكو (Daniel FRANCO)، الذي لم يتقدم استقراره بالحاضرة التونسية عن العشرة الأخيرة من القرن السابع عشر، قادماً من البندقية، لم يفضل التعامل إلا مع التجار اليهود بليفورنو، بالرغم من محاولاته التعامل مع التجار الفرنسيين، فالعقود التجارية التي أبرمها، أو المراسلات التي تذكر بضائمه، قد تجاوز عددها الاثني عشر بين سنوات 1696 و 1700. وعلى هذا العدد يمكن قياس عدد عملياته التجارية الموجهة إلى غير المكان الذي انحدر منه، أي مدينة البندقية.

3 - الحركية والتواصل مع ميناء ليفورنو

وإذا ثبت لنا أن عامل استقرار التجار اليهود في كلا القطبين، وتعاملهم في إطار تبادل مشترك قد مكّنتهم من الطريق التجارية تونس - ليفورنو، فإنّ قسماً من هذه السيطرة قد وثقت غرأه حركيتهم داخل هذا المحور بالذات. فالعديد من الوثائق تشير إلى أن بعض التجار الذين أرسوا أنشطتهم بالإيالة وتعاملوا وفق بضائعها، غادروها إلى ليفورنو دون أن يقطعوا الصلة معها، وتمكنوا من الروز ضمن الأرستقراطية التجارية بالمكان، وضمن نخبة الطائفة اليهودية وأثريائها وماسكي مقاليد السلطة بها، فالتاجر هودة كريسينو (Juda CRESPINO) مثلاً،

عمل بالإيالة خلال العشرية الثانية من القرن السابع عشر⁽²²⁾، تم انتحابه على رأس الطائفة اليهودية بليفورنو بعد شغور خطة برناسيم (Parnassim)⁽²³⁾، وهي خطة لا يتقدم إليها إلا الأعيان، ومقتصرة على أصحاب التقوذ المالي⁽²⁴⁾، وهو الذي بادر إلى تأسيس حركة تجارية هامة في اتجاه الإيالة، قادها من بعده حفيدها هودة وامويل كريسيو (Juda et Emmanuel Crespino)، بالاشتراك مع البعض من أفراد عائلة لمبروزو (Lambroso)، وكاد ينحصر تعاملهم في مجال فدية أسرى القرصنة. في نفس الإطار وللترشح إلى خطة «البرناسيم»، يستند هودة كريسيو الجد، التاجر يعقوب إسرائيل التونسي (Yacob Israël di Tunes)، ثم يعقبه التاجر دافيد إسرائيل التونسي (David Israël di Tunes)، الذي سيجمع بين الخطة ذاتها، وعضوية تأسيس جمعية «موهار ها بيتلوت»⁽²⁵⁾ في أواسط القرن السابع عشر، وهي جمعية خيرية بعثت من أجل هدف تحصيل وجمع مهر لليهوديات اليتيمات والفقيرات بليفورنو⁽²⁶⁾.

ويبدو أن استقرار هذين التاجرين بالإيالة لفترة امتدت عبر الزمن، جعلت من لقب الشهرة «التونسي» (di Tunes)، يتعلّق باسميهما وينعتان به، ولا شك أنّ الثراء والوجاهة التي اكتسبها كانت انطلاقاً من البلاد التونسية، أو بالأحرى من خلال نشاطهما التجاري بها، قبل تحويلهما إلى ليفورنو، والأمثلة تتعدّد في هذا

(22) Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. III, p. 70, du 4/03/1613.

(23) برناسيم . عبرية، وتعني النقيب أو العضو وهي خطة بعثها دوق توسكانيا، مهمتها الإشراف الإداري والقضائي على الطائفة اليهودية لليفورنو، ويتقدم إليها أعيان اليهود وأثرياء التجار. في بادئ بعثها ضمت 12 عضواً يقع انتخابهم، ثم امتد عدد أعضائها إلى ستين عضواً، بحكم التطور الديموغرافي للطائفة اليهودية، وهذه الحطة لم تتواجد إلا بليفورنو، وقد اتخذت صيغة وراثية في القرن الثامن عشر.

(24) Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 135-146. Toaf, R., *La Nazione Ebraica a Livorno e a Pisa 1591-1700*, Florence, éd. Olschki, 1990, p. 467.

(25) موهار ها بيتلوت: عبرية، تعني بيت المهور، وهي جمعية خيرية أسسها يهود الطائفة اليهودية بليفورنو سنة 1645، هدفها رعاية اليهوديات الفقيرات وجمع المهور لهنّ.

(26) Nahon, G., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident : Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993, p. 126-130. Lévy, L., *La nation ...*, op. cit., p. 45-46.

الجانب إلى أواسط القرن الثامن عشر⁽²⁷⁾.

ولم يحصر تعامل التجار اليهود بين محور تونس - ليفورنو فحسب، بل امتد إلى موانئ أخرى كما ثبت ذلك من خلال عقودهم التجارية⁽²⁸⁾.

جدول رقم 12

نشاط التجار اليهود خارج محور تونس - ليفورنو (1681-1705)

انطلاقاً من الإيالة		انطلاقاً من ليفورنو		
عدد العقود	عدد التجار	عدد العقود	عدد التجار	
3	3	-	-	الإسكندرية
2	3	1	1	الجزائر
3	5	-	-	أزمير
5	3	1	1	مرسيليا
4	2	1	1	نيس
3	2	-	-	طرابلس
3	2	-	-	البندقية
1	1	-	-	عُتَابَة
1	1	-	-	وهران
1	1	-	-	أمستردام
26	23	3	3	الجملة

Toaf, R., *La Nazione...*, op. cit., p. 263-268.

(27)

(28) لا يعبر عدد العقود التجارية أو الوثائق المستعملة في هذه الدراسة بالضرورة عن عدد العمليات التجارية، إذ قد يتركز تسجيل العملية الواحدة في أكثر من وثيقة، والعاية من إدراجنا لعدد العقود لا يخرج عن إطار محاولة تتبعنا للمراكز التجارية التي وصل إليها نشاط اليهود انطلاقاً من الإيالة، كما أنّ إدراجنا لعدد الوثائق التي أشارت إلى عمليات تجارية اضلمت من ليفورنو صوب موانئ غير الموانئ التونسية إلاّ لارتباطها بتجار يهود بالأمالة، وحملة هذه العقود هي بمعزل عن مجموع العمليات التجارية التي أوردناها في الجداول السابقة.

يحيّلنا هذا المشهد على توسّع دائرة أنشطتهم التجاريّة، ولا يمكن أن يستبعد هذا الأمر عن التجار اليهود، ذلك أنّ ثقّلهم واتباع مسار تجارتهم ووجهتها عوامل مألوفة لديهم، لكن دون الانفراد إلى حدّ التميّز به. وبالرّغم من قصور هذه العقود في كشفها عن بعض الجهات التي غزتها تجارتهم - بحكم ارتباطها بوضعيّة معيّنة سبق وأنّ نهّبا إليها -، فإنّه لا يمكن اعتبارها بمثابة الحالات الشاذّة أو الاستثناءات التي لا تستوجب القياس عليها، بل تؤكّد اهتمامهم بأسواق الإيالة وبضائعها، إنّ لم تؤكّد قاعدة تعاملهم مع موانئ أخرى انطلاقاً من محور تونس - ليفورنو. وثبتت مساهمتهم في حيكّ العلاقات التجاريّة مع فضاءات بعيدة، من خلال السلع التي أشرفوا على تصديرها أو توريدها.

أفرزت هذه العلاقات بالاستناد إلى العمليّات التجاريّة لمشاركة، وكلاء وممثّلين تجاريّين ونوابّ بيوتات تجاريّة، يتقاضون نسباً من الأرباح - لم نتوصل إلى تحديدها -⁽²⁹⁾، نظير السلع التي يصرّفونها أو الخدمات التي يسدونها بمراكز نشاطهم سواء كانت بالإيالة أو بليفورنو، وقد كان لهم من الخبرة الهامّة والحركة ما أسهموا به في تركيز وشائج تقاليد تجاريّة في صلب هذا المحور، وأبرزهم صموئيل دي مدينا (Samuel di MEDINA) الذي فوّض له أغلب تجار الجالية القرنيّة بتونس رعاية أعمالهم بليفورنو، وتعيين من يمثلهم بها.

وتمثّل حركة التجار اليهود وعلى نقيضها استقرارهم، عاملين أساسيين لهما نفس القدر من الأهميّة من بين العوامل التي زادت في تدعيم مكانتهم، ليس في الإيالة فحسب بل في كلّ الموانئ المتوسطيّة الشرقيّة منها والجنوبيّة، وفي بعض موانئ الحوض الغربي. وعلى هذين النقيضين انبثت أسس التمكن على محور تونس - ليفورنو بربلاء اهتمام خاصّ لعلاقات القرى، ومدّ شبكة هذه العلاقات إلى العديد من الاتجاهات، بإدراجها وتوظيفها في صلب أعمالهم التجاريّة لرعاية المصالح المشتركة، والأمثلة في هذا الباب ليست قليلة، وتواترها يفضي إلى شدّ الانتباه فعائلة «أتياس» (ATTIAS) أو «عطية»، حسب ما تداولته اللّهجة العبريّة -

(29) حاولنا قدر الإمكان البحث عن مقادير هذه الأرباح، لكن للأسف الشديد لم نستطع التوصل إليها، وما منحنا إياه بعض المصادر ليس سوى نسب أرباح بعض السماسرة. سنعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً.

العربية، ذات الانحدارات الإيبيرية، استقرّ فرع لها بالحاضرة التونسية، وآخر بليفورنو، وتحرك بعض أفرادها انطلاقاً من هذين المكانين نحو بوردو، ولندن، وأمستردام والبندقية⁽³⁰⁾.

ومثلها عائلة سوريا (SORIA)، التي نشط أفرادها بين الموانئ التونسية (حلق الوادي، غار الملح، سوسة) وميناء ليفورنو، وامتدت أعمالهم إلى حلب والإسكندرية وأزمير⁽³¹⁾. وتكرار هذه الطريقة في العمل، وامتدادها عبر الزمن دون تقطع، انطلاقاً من الحيز الجغرافي للإيالة التونسية وفي تواصلها مع ميناء ليفورنو بدرجة أولى، يشير إلى مراعاتهم على العمل وفق هذا الأسلوب، الذي قد يعدّ من بين الطرق التي دعمت استثماراتهم في أكثر من إطار، ومكّنتهم من أسباب النجاح المالي.

ولا تعدو إثارنا لهذا الموضوع من قبيل التركيز على تفرد التجار اليهود بتوظيف العلاقات العائلية في صلب الأعمال التجارية، بل هي ظاهرة عوّلت وارتكزت عليها نشأة البيوتات التجارية في أوروبا قبل الفترة الحديثة، ويكفي أن نذكر عائلة المديسي (Médicis) ذاتها، التي بنت ثروتها وسلطانها في نوسكيا على التكتلات التجارية والمالية في صلب العائلة⁽³²⁾، كذلك داخل المجتمعات العربية الإسلامية، وعلى امتداد الإمبراطورية العثمانية، فبعض العائلات التونسية يتجسّد في أعمالها خير مثال لهذه العلاقات كعائلي الثوري والجلولي بصفاقس، وعائلة ابن عباد بجربة، وإذا تجاوزناها إلى بعض العائلات التجارية في مزاب بالجزائر، والإسكندرية بمصر، وحلب بالشام⁽³³⁾، أو حتى بعض الأقليات التجارية مثل

Crémieux, A., «Un établissement juif à Marseille au XVIIe siècle», *R.E.J.*, vol. (30) LV., 1890, p. 119-145. Lévy, L., *La nation...., op. cit.*, p. 234-235. Braudel, F., *La méditerranée...., op. cit.*, vol. II, p. 145.

Toaf, R., *La Nazione...., op. cit.*, p. 134, 138. (31)

Deher, E., *Les Médicis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, p. 106. (32)

Zouari, A., *Les relations commerciales...., op. cit.*, p. 165-172. (33)

السعداوي، إ.، تطوّر عائلة مخزنية... سبق ذكره. الشريبي، أ.، تاريخ التجارة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 73-77. إسماعيل، ب.، النظم المالية بمصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 329-330.

الأرمن فقد قامت أنشطتهم وارتكزت على هذه الطريقة الضاربة جذورها في القدم.

لكن الاختلاف يكمن هنا في الحركة الدائمة والمتواصلة بين الفضاءات التجارية، فهذه العائلات وإن انتقلت وتتبع وجهة سلعها بحكم ما يحتمه المنطق التجاري، ليس لها من مأرب سوى العودة إلى المكان الذي انطلقت منه. ومقابل هذه الحركة المحدودة، فإن سرعة تحرك التجار اليهود، وانتشارهم عبر المراكز التجارية الهامة كما هو الحال بالإيالة أو بليفورنو، دون المبالاة بتشتتهم بين أقاصي البلدان التي سربوا إليها تجارتهم، لم تكن سوى تضحية منهم في سبيل تنمية استثماراتهم، ودعم حجم أملاكهم المنقولة. ولا نبالغ إذا اعتدنا أن استقرار التجار اليهود لا يمهد إلا لانطلاقة جديدة لا يكبح وجهتها فضاء، ولا يحد مسارها زمن.

فهل يمكن أن تكون هذه الحركة الدائمة هاجساً من هواجس التشتت؟

الباب الثاني

اليهود ونظام الالتزام

لم يُول نظام الالتزام بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة اهتماماً إلى الانتماء الديني أو العرقي للملتزمين، كما لم يفضل طائفة عن طائفة، أو فئة عن أخرى، مثلما كان متعاهداً عليه في صلب مؤسسة الالتزام بالدولة العثمانية، التي سعت إلى انتداب الملتزمين بدرجة أولى من المسيحيين، وبدرجة أقل من المسلمين ونادراً ما قبلت ملتزماً يهودياً، إلا لضرورة أحوجتها⁽¹⁾. فنظام الالتزام بالبلاد التونسية لم يستثن غير المسلمين ولا غير رعايا الباي من المشاركة في هذا النشاط، ذلك أن باب المشاركة كان مفتوحاً أمام الجميع، أو بالأحرى أمام أولئك الذين ساعدتهم قدراتهم المالية على تنفيذ ما التزموا به للمخزن.

(1) Beldiceanu, N; *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliotheque nationale à Paris*, t.2, Paris - Mouton et Lahaye, 1964, p. 141-172.

الفصل الأول

نظام الالتزام بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة

لم يكن الدور الذي لعبه الملتزمون أو اللزامة - باصطلاح الفترة الحديثة - من المسلمين ومن اليهود، خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دوراً بسيطاً، ولا بالدور الذي لم يحن لهم أرباحاً ومداخل هامة، بل إن الوثائق المعتمدة في هذا القسم من الدراسة، وتتبع سير بعض العائلات الثرية⁽¹⁾، يشهدان بأن دورهم في هذا النشاط ليس هاماً فحسب، بل تعاضمت أهميته كلما انفردوا بلزمة ما، وتمرسوا بدواليبها إلى حد الاحتكار، للثهل من مذكراتها ولمزيد تنمية ثرواتهم.

فما هو نظام الالتزام بالإيالة التونسية في الفترة الحديثة؟ وما هي مظاهر تطوره؟ وكيف تجلّى دور اليهود فيه؟

I - نظام الالتزام

1 - مفهومه

في مفهومه اللغوي يشير الجذع «ل. ز. م.» إلى ثبات الشيء ودوامه، ولزم المال أي وجب عليه، وجاءت كلمة «الالتزام» ليعني التعهد والتكفل، وقد أشارت وثائقنا إلى هذا المصدر بلفظ «لزمة» وإلى الملتزم بلفظ «لزام»⁽²⁾. ولئن كان انحدر

(1) انظر لاحقاً الأسماء الواردة في الجدول الخاص باللّزم التي نشط فيها اليهود .

(2) احترنا في أغلب الأحيان استعمال اللفظتين «لزمة» و«لزام» في هذه الدراسة بالرّغم من «بحارهما من اللغة العامية، وذلك محافظة على اللغة التي وردت في السجلات الأرشيفية.

هدين اللمظين من اللّغة العامية، فإنهما يحملان نفس المعنى باللّغة العربية، إذ يقال: «الترم فلان القرية والعشر وغيرهما، أي ضمنهما بمال معين يدفعه للحاكم بدل ريعهما»⁽³⁾.

والالتزام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللّغوي، إذ هو يعبر عن اتفاق بين طرفين، يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزامات محدّدة، يضبطها وينصّ عليها عقد نادراً ما يكون شفويّاً. وفي صلب موضوعنا، فإنّ هذا العقد يجمع في ذات الوقت طرفاً أوّلاً ودائماً وهو الدّولة، صاحبة جميع اللّزم ومحتكرتها، وطرفاً ثانياً إمّا أن يتمثّل في:

* شخص واحد مثل التّصرائي باتيسته الأشكر بان الذي التزم لزمة الخمر والمراقي سنة 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 ريال، أو الأجل محمد داود المحتزم لصناعة الصّابون سنة 1266 (1849-1850) بسعر 150,000 ريال في العام⁽⁴⁾.

* أو شخصين اثنين مثل التزام اليهوديين داود بن طاووس وشلومو بن يعقوب عتال «لزمة حانوت القزاز» بمبلغ 1000 ريال عن سنة 1157 (1744-1745)⁽⁵⁾.

كما يمكن لمجموعة من الأشخاص حثمت عليهم أهميّة اللّزمة وسعرها وقانون المنافسة توحيد أموالهم للظفر بها، وتوحيد جهودهم لتسييرها، كما الحال في «لزمة البطانات» حيث أحصينا اتفاق 20 شواشياً اشتركوا لاقتنائها بمبلغ 100,000 ريال عن سنة 1159 (1745-1746)⁽⁶⁾، أو لزمة دار الجلد التي كانت من نصيب 12 يهودياً وبدأ العمل بها سنة 1786 بمبلغ 161,000 ريال في العام⁽⁷⁾.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة «لزم»، رقم 7995، مجلد 12، ص 541، سبق ذكره. البستاني، بطرس؛ محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص 814.

(4) أ.وت؛ دفتر رقم: 1890، محاسبة محمد داود على لزمة الصّابون ولزمة شواشي العسكر سنوات 1850 - 1860.

(5) أ.وت؛ دفتر رقم: 21، ملاخيل لزمات (1743-1745)، ص 16، انظر كذلك دفتر رقم 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البابليك بتاريخ (1742-1744) ص 37.

(6) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، ملاخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1158-1167 (1745-1754).

(7) أ.وت؛ دفتر رقم: 235، نص اتفاق لزمة دار الجلد سنة 1202 هجري، ص 36.

وفحوى هذا الاتفاق، هو تعهد الطرف الثاني والتزامه بأداء معلوم اللزّمة نقداً كان أو عيناً⁽⁸⁾، مقابل أن تتعهد الدولة بالسّماح له بجمع وتحصيل ما يعود إليها من أداءات أو ضرائب فرضتها على الأنشطة الحرفيّة أو التجاريّة لرعيّتها. وبالزعم من أن الطرف الأوّل هو المحدّد لهذا العقد ومقرّره، ومن ثَمّ هو المسيطر، فإنّه يمنح الملتزم جانباً من الحقوق وهامشاً من الحرّية يتدبّر في تطبيقهما وممارستها عقب الاتفاق الذي يحدّد يوم انطلاق مباشرة العمل باللزّمة، فتصبح له بذلك حقّية التصرّف فيها.

ومن باب حماية حقوق الملتزم، ومن جانب آخر ضمان الدّولة لمداخلها، يصدّد هذا العقد المدعوم بأمر عليّ غيره من مزاوله أي نشاط تابع لها، دون إذن أو ترخيص منه⁽⁹⁾. كما يسمح نظام الالتزام للملتزم أن يختار من يرضي من النواب يمثلونه إذا كان نشاط اللزّمة يمتدّ إلى عدّة جهات في دواخل البلاد مثل لزّمة الدّخان ولزّمة دار الجلد، في نفس الإطار كذلك يمكنه أن يستخدم بعض المساعدين لإعانتته على إدارة أعماله سواء كانوا كتبة ومحاسبين أو حراساً ومراقبين لمنع التّجاوزات، خاصّة إذا كان الأمر يتعلّق بلزّمة لها اتصال بأنشطة حرفيّة أو تجارية أين تتواتر عمليّات التهرّب من الأداءات. وعلى الملتزم أن يتحمّل مسؤوليّة تسديد أجورهم من ماله الخاصّ أو من أرباحه، وليس عن طريق خصمها من المبلغ القارّ والمحدّد الذي يؤدّيه للدولة مقابل التزامه⁽¹⁰⁾.

هذا التعريف، وإن بسط مفهومه عاماً لمؤسسة الالتزام، إلّا أن مميّزاتها وخصائصها المركّبة لا يتسنى لنا التدقيق في شرحها إلّا بالتطرّق إلى جذورها وأشكال تطوّرها.

(8) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(9) أ.وت؛ م.س.ت.، ص: 95، م: 132، و: 89، بتاريخ شوال 1277هـ (ترخيص من قبل اللزّامة لأحد التجار لصناعة الكعك).

(10) أ.وت؛ م.س.ت.، ص: 95، م: 132، و: 71-72، رسم تسجيل بتاريخ رجب 1277هـ. انظر كذلك: أ.وت؛ دفتر رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلد بسائر المدن داخل البلاد، بتاريخ 1824-1828. والدفتر رقم: 2167، حساب مداخيل ومصاريف دار الجلد بتونس ومائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يومياً، بتاريخ 1828-1829.

2 - تطوّر نظام الالتزام خلال العهد الحسيني

عرفت الإمبراطورية العثمانية نظاماً مالياً متعدداً استمدت جذورها من النظم الإسلامية، فكانت في مبادئها وأسسها شبيهة بنظام الالتزام كما عرّفناه، من بين هذه النظم نحدد نظام «القبالة» أو «التقبل» الذي ظهر في العصر الأموي وانتشر في العصر العباسي، وفيه يقوم المشرف عليه أي «القبيل» بتحصيل الخراج لنفسه مقابل دفعه لخزينة الدولة قدر ما معلوماً من المال، ويستفيد هذا المشرف من الفارق بين ما حصله وما دفعه⁽¹¹⁾. وقد تفرّع عن هذا النظام ما سُمي بنظام الأمانات الذي طبق في إطار الإمبراطورية العثمانية قبيل الالتزام، وعهد فيه لأعوان معينين من قبل الدولة - ويسمّون الأمناء - مهمة تحصيل الضرائب لمصلحتها، مقابل تقاضيتهم لرواتب قارة⁽¹²⁾. لكن بإفلاس هذا النظام نظراً إلى تقاعس المشرفين عليه، وتكبّد الدولة مصاريف هائلة لإدارته أدّى الأمر إلى استبداله بالالتزام، ووُكّلت إدارته إلى نفس هؤلاء الأمناء الذين تحوّل وضعهم المالي من أجراء إلى شركاء في نسب محدّدة من الأرباح، وذلك عن جباية الضرائب وعديد الأداءات التي تنوّعت واختلّفت بتنوّع الأنشطة الاقتصادية. وقد توسّع العمل وفق هذا النظام زمن سليمان القانوني [1520-1566]، الذي كان يرمي من وراء تشييته إلى ضمان إيرادات قارة للدولة وإعفاء الخزينة السلطانية من نفقات إدارتها لنظام الأمانات.

هذا التقلّب في النظم المالية العثمانية، ومحاولة البحث عن الأجدى لتدعيم خزينتها، حثّته ظرفيّة الأزمة المالية التي احتدّت مع نهاية القرن السادس عشر، والتي كان سببها المباشر تدهور المداخيل والإيرادات المالية للدولة العثمانية من جراء توقّف توسّعها الترابي، وتحوّل الطّرق التجارية الكبرى لآفاق غير آفاقها، وفقدانها أسواقاً تجارية نشطة زاحمتها فيها استثمارات التجار الأوروبيين⁽¹³⁾.

(11) يبدو أنّ نفس هذا النظام كان متواجداً في مجال بعض الّزم بالبلاد التّوسية، إذ تشير بعض الوثائق إلى التعامل به: «... وذلك بعد إسقاط الثلث من الأسعار المذكورة على ما كان يحاسب بها الأمين قبلهم [أي قبل الّلزامة]...». انظر: أوت، دفتر رقم: 1909، محاسبية لزامة الحلفاء وضمته أمر علي بتاريخ رجب 1274.

Encyclopedie de l'Islam, vol. IV, p. 550-551.

(12)

Chérif, MH, «Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVIIe - XVIIIe siècle», Cahiers de la Méditerranée, n°41, 1990, p. 19 -21.

(13)

وقد كشفت الأزمة المالية للدولة العثمانية عن احتياجها الضروري للسيولة التقديّة، واستفحلت أكثر بإصرارها على توفير التجهيزات الحربيّة وما يتطلبه جيشها من معدّات لمواكبة التطور الذي بدأ يشهده الغرب من جهة، والتضخم المالي الذي وقرنه المعادن الثمينة المتآتية من العالم الجديد والذي بدأ يؤثر على مداخيل الإمبراطورية من جهة ثانية. وللتوصّل إلى تغطية هذا الاحتياج التقدي كان لا بدّ من الالتجاء إلى موارد خاصّة وداخلية تتحكّم الدولة في مراقبتها والتصرف فيها، وقد مثل نظام الالتزام هنا مؤشراً من المؤشرات التي حفّزت الدولة العثمانية على بداية الاندماج في السوق الرأسمالية العالميّة⁽¹⁴⁾.

لم ينحصر هذا التطور السريع الذي شهده نظام الالتزام في مركز السّلطة العثمانية فحسب، بل انتشر خاصّة مع بداية القرن السابع عشر في جلّ ولايات الإمبراطورية (مع اختلاف تطبيقه من ولاية إلى أخرى). ولا يمكن هنا المجازفة بالقول إن كان تعميم هذا النظام قد فرض من قبل الباب العالي نظاماً مالياً بديلاً، أو أنّ نجاعته ومساهمته في توفير إيرادات قارّة للدولة قد ثبّت تطبيقه؟

لئن كان للالتزام في البلاد التونسية حضور في الإدارة المالية الحفصية (قد استمدّت مبادئه من النظم المالية الإسلامية كما أشرنا) فإنّه كان محدوداً، إذ اقتصر على بعض الأنشطة فحسب، أهمّها لزمة الأداء على الخمر التي كانت في عهدة النصارى⁽¹⁵⁾. لكن وفق التمثط العثماني، فإنّ أولى الإشارات التي تحيلنا إليه تعود إلى السنوات الأخيرة من حكم يوسف داي [1610-1637]، حيث تذكر مصادر العصر الزّمام محمد الأعور⁽¹⁶⁾ الذي أشرف على مجموعة من اللّزم المعدّة بضائعها للتصدير مثل الحبوب والصّوف والجلد والشّمع والسّمس والعسل⁽¹⁷⁾. في نفس

(14) المرجع السابق، ص 20-21.

(15) برنشفيك، روبرت؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي...، ج 2، ص 71، سبق ذكره.

(16) محمد الأعور هو صهر علي ثابت الذي كان مستشار يوسف داي (1610-1637) وعقله اندثر.

(17) Roy, B; «Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens», *Revue Tunisienne*, t. XXIV, 1917, p. 188-189.

الفترة تقريباً، يُطلعنا الوزير السراج على أهمية اللّزم ودورها في تغطية نفقات الدولة من خلال ما أورده على لسان الدّاي أحمد خوجة [1640-1647]، عند تدخّله لمعاقبة جندي لتعديّه على تاجر قفّاء، يقول مؤثّباً له: «...أُتعلّم أنّ هؤلاء الدّعة عليهم قائد ملتزم، وإذا افتتح باب الغضب والجور بطلت الباعة، وإذا بطلت انقطع مدد القائد، وإذا تعطلّ القائد انقطع المال المرتّب للعسكر، وإذا انقطعت المرتّبات تأتيني إمّا أبيع كركي أو تسبّب في قتلي»⁽¹⁸⁾.

لا يُحيلنا هذا الموقف إلى احتياج الدولة الضّروري لمداخليل اللّزم ووجوب المحافظة عليها وحمايتها فحسب، بل إلى الحلقات المتواصلة التي تمرّ عبرها أداءات اللّزمة، فمن بضاعة عبر منتجها، إلى تاجر عبر ثمنها، إلى لزام عبر أدائها، إلى خزينة الدولة حيث يقع من خلالها تغطية بعض التّفقات التي غالباً ما تكون لمصالح الجيش⁽¹⁹⁾ أو لمصالح سلطة الإشراف⁽²⁰⁾.

من خلال ما ورد تبرز كذلك أهمية الملتزم في الدّورة التجارية باعتباره أداة وصل أو تاجراً وسيطاً بين الخاضعين للضرائب والأداءات والغرضين لها. هذه الوساطة التي تمكّنه من جني أرباح مالية، تحوّله نفوذاً يتقوّى كلّما تنوّعت أنشطته، سواء تجاه التجار وذلك أمر بديهي، باعتباره المشرف على مراقبتهم، أو تجاه الإدارة المالية ومن ورائها السلطة السياسية، بما أنّه المشرف المباشر على ضمان جزء من مداخليل المتأثّية من الضرائب والأداءات، الأمر الذي يجعلها في حاجة إليه فتسعى إلى مساعدته على حسن سير مهامّه التي إن تعرّضت إلى بعض العراقيل أو تعطلّت، ماطل هو في أداء ما التزم به أو تخلّد بذمّته، ويؤول حال الدولة إلى ما لا تُحمد عُقباه حسب ما ورد في خفايا كلام الدّاي أحمد خوجة.

وببدو أنّه في هذه الفترة، أي بعد ما يزيد عن ثلثي قرن من استقرار العثمانيين بتونس مازالت تجربة هذا النظام في مراحلها الأولى، ذلك أنّ حرص

(18) السراج، الوزير؛ الحلل السلمية...، ج2، ص397.

(19) أ.وت؛ دفتر رقم: 1914، محاسبة لزام البياص والخطب عن سنوات 1857-1863.

(20) أ.وت؛ دفتر رقم: 1912، محاسبة لزام التّشّاف والقرنيط عن سنوات 1857-1867.

الدولة على مراقبة سيره ووقوفها ضدّ مغتصبي قانونه، وتتبّع أدنى مداخيله يؤكّد حاجتها الملحة لمزيد ترسيخه وتثبيت قواعده للتوصل إلى تطبيقه بطرق مثلى، حتّى يشمل كلّ الأنشطة الخاضعة للأداءات والعائدة إليها احتكاراتها، وهو ما بدأ يبرز بصفة جلية في نهاية عشرينيات القرن الثامن عشر، إذ يذكر أحد الرّحالة باستغراب امتداد هذا النظام المالي لكلّ القطاعات، فحتّى دور الدّعارة والخناء أخضعت له⁽²¹⁾. ولاشكّ أنّ هذا التدعيم قد أسهم في تثبيت إيرادات اللّزم بصفة فعلية في كشوف مداخيل الدولة بدءاً من سنة 1740 إلى جانب المجابي، ومداخيل أملاك البايليك ومحاصيل «الدّوايا» والخطايا⁽²²⁾.

وأغلب الظنّ أنّ التطور الذي شهده نظام الالتزام إلى حدود النصف الأوّل من القرن الثامن عشر، جاء في جانب منه على حساب نظام «الوكالة»⁽²³⁾، الذي كان يفقد على ما يبدو فاعلية نظام الالتزام، وذلك بتكليفه نفقات كبيرة لإدارته، إذ من خلال دفاتر مداخيل الدولة ومصاريفها نلاحظ أنّ العديد من هذه «الوكالات» قد أصبحت خاضعة لنظام الالتزام مثل «لزمة غابة زيتون تونس» و«لزمة زيتون تستور» و«لزمة هناشر أملاك البايليك بالوطن القبلي»، وماطر وباجة وتبرسق وينزرت⁽²⁴⁾.

ولا شكّ أنّ هذا التحول من نظام الوكالة إلى نظام الالتزام قد ساهم في مزيد تدعيم وظيفة القائد اللّزام، الذي جمع كما تشير تسميته، بين وظيفته الإدارية

(21) De Saint - Gervais ; *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis...*, cité in M.H. Chérif; «Fermage et fermiers...», *op. cit.* p. 20.

(22) أ.وت؛ دفتر رقم: 21 سبق ذكره، دفتر رقم: 1762، محاسبة العمّال على الخطايا والدوايا التي يستخلصونها، بتاريخ 1737-1745. انظر كذلك بن طاهر، ج؛ الفساد وردعه...، مرجع سبق ذكره.

(23) ستطرق إبي نظام الوكالة في الصفحات اللاحقة من هذا الكتاب.

(24) أ.وت؛ دفتر رقم: 29 محاسبة الخياطي على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750؛ دفتر رقم: 69، لزمة زيتون تستور بتاريخ 1755-1757؛ دفتر رقم: 83 لزمة هناشر من أملاك البايليك بالوطن القبلي ساريخ 1756-1757، والدفتر رقم 91، مداخيل أملاك البايليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765؛ دفتر رقم: 2078، تسجيل لرم هناشر البايليك في تونس وماطر وباجة وتبرسق عن سنوات 1782-1795.

باعتباره حاكم منطقة ما، وممثل السلطة بها، وأخرى مالية تمثلت في حبايته الضرائب واقتنائه اللّزم، الأمر الذي ساعده على مزيد بسط نفوذه بمنطقة، ومزيد إحكام أواصر العلاقة وربطها مع الحكومة المركزية. وأمثلة هذه الوظيفة تعددت بدءاً من أربعينيات القرن الثامن عشر بإشراف البعض منهم على أكثر من لزمة وهو ما حاولنا بسطه في الجدول أدناه حسب ما وقرته لنا المصادر الأرشيفية العائدة إلى أواسط القرن الثامن عشر⁽²⁵⁾.

جدول رقم 1
القادة اللّزامة 1744-1751

القائد اللّزام	اللّزمة	الّثمن/عام/ريال
القائد أحمد الهويدي	جمرك الشقوف مرسى تونس	30,000 ريال 6,000 ريال
القائد إبراهيم بن مامي	مقاطع الثقليل	2,000 ريال
القائد أحمد بن الكاتب	زيتون غابة تونس البطانات دار الصّناعة جمرك دار الجلد	50,000 ريال 80,000 ريال 4,000 ريال 40,000 ريال
القائد أحمد السهيلي	خضاير زيتون كسرى خضاير زيتون أولاد مانس	16 مطر زيت 480 مطر زيت
قائد المثلث	غابة المثلث	4,000 ريال
القائد الحاج حمودة	المالية	5,000 ريال
القائد جعفر	جمرك سوسة	5,000 ريال
القائد أحمد سيالة	جمرك صفاقس	5,000 ريال
الجملة		231,000 ريال و502 مطر زيت

رغم قلّة عدد هؤلاء القادة اللّزامة، الذين لم يتجاوزوا السبعة أفراد مقارنة مع

(25) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.ب.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

بقية اللزامة الآخرين الذين بلغ عددهم 23 لزاماً في إحصائنا، فإن مساهمتهم المالية كانت مرتفعة نسبياً، إذ ناهزت جملة مقتنياتهم من اللزَم في هذه الفترة حوالي 231,000 ريال أي نسبة 31% من الأسعار الجمالية نقداً للزَم المسلمين فقط، و25% من جملة مداخيل اللزَم.

وقد كان أبرز هؤلاء، القائد أحمد بن الكاتب الذي اقتنى ثلاثة من أهم اللزَم، وهي «لزَمه البطانات» التي سَعَرَت بمبلغ 80,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745) و«لزَمه غابة زيتون تونس» بمبلغ 50,000 ريال في نفس السنة، ثم «لزَمه جمر ك الجبل» التي قَدَّر سعرها مقابل 40,000 ريال سنة 1170 هجري (1756-1757)، يليه القائد أحمد الهويدي الملتزم «جمر ك الشقوق» سنة 1156 هجري (1743-1744) بمبلغ 30,000 ريال وهي اللزَمه المختصة في تحصيل أداءات السفن «القادمة من بَرِّ التُّرك ومصر والجزائر وغيرها من جميع البلاد الإسلامية»، والملتزم كذلك «المرسى تونس» والمقدَّر سعرها بمبلغ 6,000 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، وشهدت هذه اللزَمه زيادة هامة في السنة الموالية حيث أصبح سعرها 7,500 ريال والتزمها حسن بن العلجية لثلاث سنوات متتالية.

إلى جانب هذين القائدين نجد القائد الزَّمام أحمد السَّهيلي قائد جبل وسلات⁽²⁶⁾، وجعفر قائد سوسة وأحمد سيالة قائد صفاقس، لكن يجب التنبيه هنا إلى التداخل الحاصل في هذه النوعية من المصادر انطلاقاً من إسناد كُتِبته لتسمية قائد لبعض مشايخ القبائل أو المناطق الذين نشطوا بدورهم في لزَم جهاتهم، مثل شيخ قبائل طبرية الملتزم لغابة المكان نظير 6,500 ريال سنة 1157 هجري (1744-1745)، أو الحاج يوسف شيخ زغوان الذي التزم عيناً ضريبة عُشْرِ الزيتون بمنطقته سنة 1158 هجري (1745-1746) نظير 900 مَطر زيت.

ضمن هذه المجموعة نسجَل كذلك حضور بعض الفئات الاجتماعية الأخرى، لكن بعدد ضعيف جداً مثل القادة العسكريين وفي مرتبة دونهم المماليك، ويبدو أنَّ تَقَهُّقَر عدد هؤلاء وتدهور مساهمتهم في اللزَم كان نتيجة تغليب الدولة المرادية [1628-1702] منذ نهاية القرن السابع عشر فئة الأعيان

المحليين وارتباط مصالحها بهم⁽²⁷⁾، مما ساهم في القرن الذي تلاه في صعود القادة للزامة، الذين تدعّم نفوذهم وتزايدت أرباحهم بتزايد لرمهم. ولابد من الإشارة هنا إلى بعض هؤلاء الذين تواصلت أعمالهم وفق هذا النظام بثباتهم فيه نظراً إلى ولائهم للدولة وارتباطهم بها من جهة، وتدعّم رؤوس أموالهم من جهة ثانية. وخبرتهم وتجربتهم الناجحة في عالم الأعمال والأموال والتجارة، الأمر الذي مكّنتهم من إنشاء عائلات جمع أغلب أفرادها بين وظيفة القائد ووظيفة اللّزام انطلقت أنشطتهم بقوة من القرن الثامن عشر حسب بعض المصادر، وتواصلت إلى القرن التاسع عشر وأبرز هؤلاء نجد عائلة ابن عياد.

أول المصادر التي تذكر هذه العائلة يشير إلى التزام قاسم بن عياد لزمة الجمرك سنة 1172-1173 (1758-1759) لمدة عام وشهرين و7 أيام بمبلغ يساوي 155,000 ريال في العام، في نفس السنة كذلك التزم لزمة الحوت نظير 30,000 ريال، ثم اشترك مع أخيه علي بن عياد في لزمة الجمرك ثانية لكن في هذه المرة أشرفا عليها لمدة 3 سنوات متتالية 1173-1176 (1759-1762)، بسعر جملي بلغ 430,000 ريال، حدّد في سنته الأولى نظير 160,000 ريال، ثم في سنته الثانية لقاء 130,000 ريال، ثم بمبلغ 140,000 ريال في السنة الأخيرة⁽²⁸⁾. وبعد عشر سنوات تقريباً أي في حدود سنة 1771-1772 تطلّعنا بعض المصادر على التزام علي بن عياد وحده لزمة الجمرك ولزمة الحوت معاً⁽²⁹⁾.

تدعّم نفوذ هذه العائلة مع صعود حمودة باشا باي إلى الحكم [1782-1814]، وواصل أفرادها قيادتهم العديد من المناطق طوال القرن التاسع عشر، أهمها جربة والأعراس والوطن القبلي وسوسة والمنستير⁽³⁰⁾، مع محافظتهم على لزمة الجمرك التي كادت أن تصبح اختصاصاً من اختصاصاتهم، نظراً لحضورهم المتواتر في عديد السنوات لالتزامها.

(27) البشروش، توليق؛ جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، تونس، 1992، 63-78.

(28) أ.وت؛ دفتر رقم 98، مداخل الدولة من بعض اللّزم عن سنوات 1757-1765، والدفتر رقم: 177، مداخل الدولة من بعض اللّزم بتاريخ 1185 هجري.

(29) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(30) حول القيادات واللمر التي أشرف عليها أفراد عائلة بن عياد، انظر:

وقد ورث أبرز أفراد هذه العائلة وهو محمود بن عياد هذه الحنكة في إدارة الأعمال والتجارة، ولا شك أن المكانة التي حظي بها لدى المشير الأول أحمد باشا باي [1837-1855] سرت له السبل في توجيه استثماراته المالية إلى مجالات غير المجالات التي نشط فيها سلفه. فإلى جانب قيادته لجربة والوطن القبلي والمثاليث، فقد استطاع سنة 1840 أن يكون على رأس الرابطة لا باعتباره وكيلاً بل باعتباره لزاماً⁽³¹⁾، كما كان من نصيبه «لزمة كساوي العسكر» التي «... أنتجت المعاينة أن له قبل الدولة خمسة ملايين ريالاً...»⁽³²⁾، ثم لزمة ضرب السكة الفضة «بدار المال» التي أحدثها أحمد باشا باي سنة 1847 بمبلغ يساوي 100,000 ريال إلى حدود سنة 1852⁽³³⁾، إضافة إلى التزامه لعشر الحبوب والزيت والدخان ببزرت وطبرقة ورأس الجبل وغار الملح لمدة 10 سنوات والتي قُدرت قيمتها نظير 40,000 ريال سنوياً، إلى جانب اشتراكه مع مصطفى خزندار في استغلال منجم الرصاص بدجبة⁽³⁴⁾.

وتبعاً لهذا تعتبر شخصية محمود بن عياد المثال الرمز للقائد اللزام ووظيفته، التي ما انفكت الدولة تدعمها بهدف توفير ما كانت تتكبد من مصاريف لجمع إيراداتها. ولئن عبر هذا الدعم عن شكل من أشكال تشريك المحليين في الدورة الاقتصادية للبلاد، فإنه قد عبر من جانب آخر عن تخلي الدولة عن مراقبة إيراداتها، إن لم يكن هذا التخلي بمثابة الاستقالة فقد برزت نتائجه الوخيمة على الإدارة المالية للبلاد في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، بهروب محمود بن عياد وتهريب أمواله إلى البنوك الأوروبية، عقبه اليهودي نسيم شامة الذي تشابه معه في جمعه بين الوظائف: قائداً ولزاماً، وفي إشرافه على العديد من موارد الدولة خاصة من اللزم وكذلك في هروبه وتهريبه لأمواله.

وليس من قبيل الصدف أن يكون هذان الشخصان اللذان ساهما بقدر وفير

(31) الإتحاف، ح 4، ص 145.

(32) المصدر السابق، ص 149.

(33) المصدر نفسه، ص 112-113. انظر كذلك: Bachrouch, T; *Ibid.*, p. 563.

(34) حول مسجم دجة انظر: أ.وت؛ دفتر رقم: 2298، بتاريخ 1766-1796، والدفتر رقم. 2302، بتاريخ 1862.

في الأزمة المالية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من نتاج عهد أحمد باشا باي، إذ قربهما منه قد ساعدهما على تنمية ثروتيهما على حساب مصادر دخل الدولة وعلى حساب استنزاف أموال الرعية.

لا يعني ما ذهبنا إليه هنا، أن الدولة لم تستفد من نظام الالتزام إطلاقاً، بل إن استفادتها كانت مضاعفة، بتوفيرها لمصاريف خدمات جمع عائداتها كما أسلفنا، وبنجاحها النسبي في الحدّ من تهرب رعيّتها لأداء ما عليهم عن طريق الملتزمين، لكن الإشكال يبقى هنا في المكانة الوسطى التي احتلها هذا الملتزم بين الرعية والدولة، فليس كلّ ما يغنمه اللّزام يحاسب به أو يحاسب عليه. «... وكذلك سائر الملتزمين كلّ على حساب لزمته ومقامه وحظوته...»⁽³⁵⁾، الأمر الذي يجعلنا نذهب إلى القول بأنّ نظام الالتزام كيفما طبّق بالإيالة التونسية قد أرسى تناقضات في صلب المؤسسات المالية للدولة، إذ بقدر ما ساهم في تدعيمها بتوفيره لمداخيل هائلة، بقدر ما ساعد على إضعافها، ذلك أن هذه المداخيل وخاصة التقديمية منها قد شجّعت الدولة على فتح أبواب لمصاريف أرهقت إمكانياتها المحدودة، وبالتالي جرّتها إلى البحث عن إمكانية فرض أداءات جديدة، وهو ما توضح أمره في عهد حسين باشا باي [1824-1835] بترتيبه لنظام ضرائبي جديد عرف بالمحصولات والذي أقرّه سنة 1831 لمزيد دعم الإيرادات المخزنية.

ويعرفنا صاحب الإنحاف بهذا النظام الجديد، فيقول: «... وهو أول الترتيب في الحاضرة جرى على القانون في أوله ورُتب الباي على سائر ما يباع من الثمار ونحوها ضرائب مجحفة، بل أخذ من بعضها الربع، شأن الدّول عند الضعف والحاجة، وجمع منه الوزير مالاً وافراً ربّما سدّ الخلة...»⁽³⁶⁾.

وهذا الخبر الذي يسوقه لنا ابن أبي الضياف تشبه السجلات الجبائية للدولة موضحة ارتفاع مقادير هذه الضرائب وصرامة جبايتها من تجار الجملة والتفصيل، مثلما يحدّده الجدول التالي⁽³⁷⁾.

(35) الإنحاف، ج4، ص80.

(36) المصدر السابق، ج3، ص180.

(37) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1857، قانون المحصولات لتونس وزغوان بتاريخ 1834-1835.

جدول رقم 2
بعض أداءات قانون المحصولات

نوعية البضاعة	القيمة النقدية للضريبة
---------------	------------------------

ما يؤدى على الغلال

حل الجمل من البرتقال	ريال ونصف ريال
حل الحمار منه	6 خراب
حل الجمل لوز أخضر	ثلاثة أرباع الزبال
حل الحمار منه	3 خراب
جميع ما تنبت الأرض من الحضر والبقول	ربع الثمن

ما يؤدى على العدد

100 بيضة	10 نواصر
1 دجاجة	1 ناصري
100 قفة سعف	نصف ريال
الإبل، الخيل، البغال، الحمير	على الزبال خروبة
العلوش (الخروف)	نصف ريال على كل رأس
الأجر	على الزبال خروبة

ما يؤدى على الميزان

القنطار زبيب	على الزبال خروبة
الشريحة	على القنطار نصف ريال
البطاطة (البطاطا)	على القنطار نصف ريال
الصابون الحجري	على القنطار ريالان ونصف الريال
الصابون الطري	على القنطار ريالان
الحوت	على الزبال خروبة
الملح	على الزبال خروبة
الجس	على الزبال خروبة

على الزبال خروبة	الأجّر
على الزبال خروبة (دون أجر الأمين)	الذهب والمفضة (قديم وجديد)
على الزبال خروبة	الححاس

ما يؤدي على الكيل

على الزبال خروبة	التابل
على الزبال خروبة	الكروية
على الزبال خروبة	حبة حلاوة
على الزبال خروبة	الجلجلان
على الزبال خروبة	الملوخية
على الزبال خروبة	الزرايع
على القفيز 4 أصواع	القمح
على القفيز 4 أصواع	الشعير

ما يؤدي على البيع

ناصران يومياً	بيع الخضار والغلال خارج الدكان
ريالان في الشهر	حانوت الفطابري
8 ريالان في الشهر	حانوت الجزار
ريالان في الشهر	حانوت الفؤال
ريالان في الشهر	حانوت الفخام
ريالان في الشهر	حانوت القهوة

تدعم هذا النظام في عهد أحمد باشا باي بخضوعه إلى الالتزام⁽³⁸⁾، والتحام

(38) أ.ت.، دفتر رقم: 1859، محاسبة الوكلاء على مداخيل فندق الغلة سونس وعلى المحصولات بسائر مدن البلاد، بتاريخ 1838-1840. دفتر رقم 1862، قانون المحصولات بطرية. دفتر رقم: 1863، قانون محصولات الربع بسوسة. دفتر رقم. 1864، قانون المحصولات بتابل. دفتر رقم: 1867، قانون المحصولات ببزرت، بتاريخ 1838-1841. دفتر رقم: 1883، محصولات الربع بالقيروان، بتاريخ 1845-1848. دفتر رقم: 1884، محصولات الربع بماطر، بتاريخ 1845-1846.

هذين النظامين أدى إلى الرفع من عدد اللّزم، وطبيعي أن تتضخّم تبعاً لهذا الإجراء قيمة الصّرائب، ذلك أنّ التّزام المحصولات قد فتّت اللّزم بتجزئتها وتقسيمها منّا سمح ببروز بعض اللّزم الجديدة على السّاحة التجاريّة للإيالة، مثل «لرمة الكعك» و«لرمة القلوب»⁽³⁹⁾ وغيرهما كثير، وأدنى ما يمكن قوله بشأنها الكيفيّة التي توصل بها رجالات الدّولة وأصحاب القرار إلى اعتبار مثل هذه الأنشطة البسيطة لزماً، أو بالأحرى على أيّ مطلق استندوا في ضمّها إلى مجال احتكارات الدّولة؟ ولا يمكن هنا تبرير ظهورها وجدواها إلاّ بجشعهم وطمعهم للاستئثار «بالتّافه الذي لا عبرة فيه»⁽⁴⁰⁾.

II - التّراتيب الإداريّة لنظام الالتزام

حسبما وقرّته لنا بعض المصادر⁽⁴¹⁾ فإنّ العلاقة التي جمعت بين الدّولة والملتزمين قد حدّدت تراتيب إداريّة نصّ على أهمّها مفهوم عقد الالتزام⁽⁴²⁾، فإلى جانب ضبط التزامات كلّ طرف نحو الآخر، وتحديد حقوق وواجبات كلّ منهما، هناك بعض التّراتيب الأخرى التي بإمكانها أن توضح لنا آليات العمل بنظام الالتزام، وهي المتعلّقة أساساً بعرض اللّزم أمام المزداد العلني.

1 - المزايدة العلنيّة وأسعار اللّزم

بالاستناد إلى ما خلفه هذا النظام من وثائق، فإنّه لم يعرف عن الدّولة تحديداً لأسعار اللّزم، بل لأهميّتها مساهمة في ارتفاع سعرها أو انخفاضه، لذلك جنح هذا النظام إلى إرساء مبدأ عرضها لعموم أصحاب الأموال وبيعها بالمزاد العلني، قصد تحقيق الرّبح والفائدة المرجوة منها.

(39) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 95، م: 132، و: 89. تسريح من لرمة الكعك لليهودي حاي بن مرتخاي صويد لصح الكعك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ أيار/ مايو 1859.

(40) العبارة مقتبسة من الإنحاف، ج4، ص56.

(41) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 1909، عقد لرمة الحلفاء بسوق باب بحر بتاريخ رجب 1274 هجري (1857-1858). أ.وت؛ دفتر رقم: 1932، عقد لرمة الشراب بتاريخ 1830.

(42) انظر أعلاه ما أورده في خصوص عقود الالتزام.

ويبدو أنَّ الطريقة المتوخاة هنا كانت تتم أولاً عن طريق دلال ينادي بمشمولاتها أو بالبضائع التي تدخل تحت طائلتها في الأماكن العامة وخاصة في الأسواق دون الإشارة إلى سعرها⁽⁴³⁾، ثم يتقدم المعنّون بالأمر من تجار وغيرهم إلى المحكمة⁽⁴⁴⁾، أو إلى القسم الرابع من الوزارة الكبرى بداية من ستينيات القرن التاسع عشر⁽⁴⁵⁾، لاقتراح أسعارها والمزايدة عليها إن رغب في اقتنائها أكثر من شخص. ولا ندري بالتدقيق على مستوى الإيالة التونسية هل بدأ العمل بالمزايدة منذ إرساء نظام الالتزام وتبنيه ك نظام مالي أم سبقت هذه القاعدة بعد تتيته؟

أولى الإشارات التي نُحِيلنا إلى ضبط أسعار اللّزم وفق المزاود العلني تعود إلى أربعينيات القرن الثامن عشر، حيث نجد ذكراً للعبارات التالية: «أتى فلان وزاد عليه...» أو «زاد عليه فلان»⁽⁴⁶⁾، لكن هذه المزايدة لم تشمل كافة اللّزم المعروضة آنذاك بل اقتصر على عدد قليل منها، وهذا لا ينفي العمل بهذه الطريقة، إذ من المحتمل أن تكون اللّزمة قد عرضت للعموم ولم يتقدم لاقتنائها أكثر من شخص، فلم تر سلطة الإشراف بدءاً من منحه إيّاها، وهناك إمكانية الموافقة على منح اللّزمة بالسعر المقترح خاصة إذا لم تشكل تنافساً بين التجار، كما ترد إمكانية تحديد سقف أدنى تنطلق منه المزايدة، وغالباً ما يكون هذا السقف مرتبطاً بسعر اللّزمة في عامها المنقضي، وقد طبق هذا خاصة مع نظام التزام المحصولات إثر الإجراءات التي اتخذها أحمد باشا باي في شأن تراتيه⁽⁴⁷⁾.

أما إذا كان للّزم ارتباط بأنشطة فلاحية، فإن أسعارها غالباً ما يحددها الإنتاج سواء بجودة النوعية أو بوفرة الكمية، لذلك نجدها غير قارة ومتذبذبة بالارتفاع مرة وبالتدني مرة أخرى، والعكس كذلك جائز، مثل لزمة غابة زيتون تونس التي

(43) أ.و.ت؛ س.ت.د.، ص 95، م: 126، و: 97، من دافيد شمامة إلى وزير البحر خير الدين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).

(44) الإنعاف، ج 3، ص 17

(45) أ.و.ت؛ س.ت.د.؛ ص 97، م: 155، و: 31. من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.

(46) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(47) اضر على سبيل المثال: أ.و.ت.د.، دفتر رقم: 1883، محاصيل الربع بالقيروان. دفتر رقم: 1864 محصولات ماطر، بتاريخ 1845 1848.

سُعرت سنة 1157 هجري (1744-1745) بمبلغ 50,000 ريال، وفي السنة التي تلتها حُدّدت قيمتها التقديمية بما يعادل 43,000 ريال، ومثلها في انهيار مقدارها وفي نفس التّاريخ كان شأن لزّمة غابة زيتون طبرية التي تدنّى سعرها إلى أقلّ من النّصف والمُسعّرة في بادئ أمرها بحوالي 6,500 ريال عن العام الواحد.

وتضطرّ الدّولة أحياناً إلى إعادة عرض احتكاراتها من جديد لعدم رضاها بالسّعر النهائي الذي رست عليه، كما وقع في شأن لزّمة جربة في ستينيات القرن الثّاسع عشر، الأمر الذي جعل القائد يبادر بإعادة عرضها ثانية، ويراسل الباي لإعلامه بالأسعار النهائية التي أفضت إليها المزايدات وليستشير في التّفويت فيها أو إعادة عرضها للعموم من جديد⁽⁴⁸⁾.

وفي حالتي إفلاس ملتزم وهي حالات نادرة كما سبق وذكرنا، أو عدم تقدّم من يلتزمها، تضطرّ الإدارة الماليّة للمخزن لتفادي الخسارة إلى عرضها من جديد لاستكمال مدّة العمل بها من قبل ملتزم آخر، لذلك تتقلّص فترة التزامها فنجد من اللّزم ما وقع العمل بها لفترات محدودة أي قبل استكمال مدّتها التي تحدّد في أغلب الحالات بعام كامل، مثل لزّمة «خيط الفضة» التي عمّل بها 27 يوماً فقط، وأذى عليها ملتزمها موشي بشموط في ذي الحجة 1170 هـ (1756-1757) 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام⁽⁴⁹⁾، كما دامت «لزّمة البياض» 11 شهراً و10 أيام بدءاً من صفر 1171 (تشرين الأوّل/أكتوبر 1757) وأذى ملتزمها ابن الرّخال حوالي 5,651 ريالاً عن المدّة المذكورة أي بسعر 5,460 ريالاً في العام⁽⁵⁰⁾.

ويجوز تجديد اللّزمة سواء بعد انتهاء مدّتها أو عند إبرام الاتفاق الأوّل مثل رجب بن بروكة الذي مُدّدت له لزّمة «فندق باب بحر» سنة 1160 هـ (47-1748) بعد أن كان قد التزمها في السّنة التي سبقتها بنفس السّعر (12,000 ريال)⁽⁵¹⁾، أو مثل النّصراني اللّونفو الذي تحصّل على «لزّمة الخمر» لمدّة 5 سنوات متتالية بدءاً من سنة 1172 (58-1759) بسعر رسا على 32,000 ريال عن كلّ سنة خلال الثّلاث

(48) أ.وت؛ س.ت.، ص: 43، م: 483، و: 55999، دت. (حوالي سنة 1856).

(49) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، مداخيل الدّولة من بعض اللّزم عن سنوات 1765-1757.

(50) أ.وت؛ المصدر السابق.

(51) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، مداخيل الدّولة من اللّزم عن سنوات 1744-1751.

سنوات الأولى، ومقابل 27,000 ريال عن كل سنة خلال السنتين الأخيرتين، ووقع تحديد الأسعار عند عرضها للعموم⁽⁵²⁾.

مع التزام المحصولات في بداية أربعينيات القرن التاسع عشر، اتخذ تحديد الأسعار منعرجاً آخر، إذ أصبحت الدولة تتدخل بقوة لفرض ما ترضيه، فاللزمة سواء ارتفعت قيمتها أو تدنت، أصبحت قضاء مسلطاً على اللّزام، فهو لا يستطيع التّنصل منها إلا إذا زاد عليه لزام آخر، بمعنى أنّه لن يتمكن من فضّ التزامه ولا إيقاف العمل بعقده إلا إذا كان السعر المقترح يفوق السعر الذي اقتناها به.

هذه القرارات كان وراء فرضها أحمد باشا باي الذي ما انفك يضغط على الملتزمين بشئى الوسائل المشروعة وغير المشروعة لمزيد الدّفع للدولة، لاقتناعه بأنّ محاصيلهم وأرباحهم الطائلة تفوق بكثير مبالغ التزاماتهم. لكن في المقابل ساهمت هذه الطريقة في إفلاس البعض منهم وتعقّب السلطة أثرهم بالعقاب وأثر أملاكهم بالمصادرة، وخير مثال نلجأ إليه هنا لتوضيح هذا التشدد وصرامة تطبيق هذه القوانين، حالة الحاج حسونة بن الحاج الذي أطاح به نظام التزام المحصولات، كما أطاحت به المنافسة في ظلّ هذا النظام.

لكن يبدو أنّ هذه الطريقة لم يدم التشدد في تطبيقها طويلاً لتضرّر المخزن منها بشكل أو بآخر، إضافة إلى أنّ حالات إفلاس الملتزمين لا نجد لها ذكراً إلا نادراً بعد فترة حكم أحمد باشا باي [1837-1855].

ونظراً إلى عدم تيقن الدولة من إيفاء الملتزم بما تعهّد به، سواء لآته لم يعرف عنه أنّه من ذوي الأموال، أو لأنّ أهمية اللّزمة وارتفاع سعرها قد حثّما عليها اشتراط ضامن لإنتمام إجراءات المنح، يفى بتعهدات اللّزام في حالة مَطله أو إفلاسه، كحال اليهودي يوسف بشموط وشركائه عند التزامهم «لزمة الفضة» سنة 1171 هجري (1757-1758) ضمن فيهم الشّيخ الإمام محمد مامي⁽⁵³⁾، أو حال لياه بن أراهم بن القائد داود الذي ضمن فيه «يوسف اللّيفي من تجّار دار الجلد»⁽⁵⁴⁾ لأداء سعر نفس اللّزمة سنة 1201 هجري (1786-1787).

(52) أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(53) أ.وت؛ المصدر السابق، ص.8.

(54) أ.وت؛ دفتر رقم: 235، مداخل الدولة من بعض اللّزم، ص.270.

وحسب ما أمدّتنا به دفاتر اللّزم، فالشّائع لدى أوساط الملتزمين تسديد أسعار لزمهم سواء دفعة واحدة بعد انتهاء المدة المحددة في أغلب الأحيان بسنة مع وجوب تقديم تسبقة عربونا⁽⁵⁵⁾، أو على أقساط شهرية تتراوح بين 10 و12 قسطاً حسب المدة الملتزمة⁽⁵⁶⁾. أو تقلّص هذه الأقساط ليقع دفعها بحساب ثلث أو ربع السعر، ويكون ذلك بعد انقضاء أربعة أشهر من بدء العمل باللزمة في الحالة الأولى، وبعد ثلاثة أشهر منها في الحالة الثانية⁽⁵⁷⁾.

لكن في حالات أخرى وحسب مقتضيات اللزمة، فإن ما على اللّزام دفعه للدولة ثمناً للزمته يحدّد في بادئ الأمر بمبلغ نقدي، لكن حسب مقتضياتها فإنّه مطالب طبقاً لتذاكر صادرة عن الباي بتزويد المصالح المخزنية من بضاعة لزمته كما هو شأن «الزمة البيضاء والحطب»⁽⁵⁸⁾ التي حدّد سعرها لمدة عامين و5 أشهر بمبلغ 266,314 ريالاً بين سنتي 1856 و1858 أي بحساب 130,000 ريال في العام، دفع منها لزامها كلمتي خلفون

* 16,215,3 قنطار حطب بسعر 2,75 ريال القنطار الواحد، أي بما قدره 44,227,75 ريالاً.

* 7,666,2 قنطار فحم بسعر 8 ريالات القنطار الواحد، أي بما قيمته 61,366,25 ريالاً⁽⁵⁹⁾.

أمّ ما دفعه نقداً للبايليك فقد بلغ 31,048 ريالاً. وتطرح جميع هذه المبالغ من سعر اللزمة، وبذلك يصبح اللّزام بعد انتهاء المدة وإيقاف حساباته مطالباً بالفارق بين ما دفعه وما توجّب عليه دفعه⁽⁶⁰⁾.

(55) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت.هـ. ص: 97، م: 155، و: 31، بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.

(56) أ.وت؛ دفتر رقم: 21، مداخل علة لزم بتاريخ 1743-1745. دفتر رقم 45، مداخل ومصاريف مختلفة للدولة سنوات 1745-1754.

(57) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 421، مداخل الدّولة ومصاريفها بين سنتي 1824-1814.

(58) أ.وت؛ دفتر رقم: 1910، محاسبة لزام «البياض» والحطب عن سنة 1856-1857.

(59) ورد خطأ في جملة الحسابات المستجلة بهذا الدّفاتر.

(60) حول لزمة البياض والحطب، انظر كذلك: أ.وت؛ دفتر رقم: 1875 بتاريخ 1844-1849 والدّفاتر رقم: 1914 بتاريخ 1858-1863.

وينطبق تسديد أسعار اللّزم بهذه الطريقة على جملة اللّزم الأخرى أهمّها «لزمة الصّابون»، و«الملح» و«القرنيط والنشّاف» و«الحبس» و«الجير والياجور» و«الرّخام والحليز» و«اللّوح والحديد»⁽⁶¹⁾.

إلى جانب هذا، تعرّضنا حالة شاذّة تحدّد كميّة أداء معلوم اللّزمة، إذ نصّت إحدى الوثائق على وجوب دفع السّعر المتفق بشأنه عن لزمة البطانات يومياً، بمبلغ حدّد بما قدره 250 ريالاً، ويليغ بذلك في نهاية عام 1159 هجري (1746-1747) 100,000 ريال، وهو المبلغ الجملي الذي وجدناه مسجلاً بالدفتر⁽⁶²⁾، ومرّد ذلك حسب ما نعتقد هو اشتراك عدد هامّ من الشّواشين في التزامها من ناحية، ورواج صناعة الشّاشية وتجارتها في تلك الفترة سواء داخل الإيالة أو خارجها⁽⁶³⁾.

وطريقة أداء معلوم اللّزمة على هذا الوجه، تُحيلنا إلى عدم احتكم اللّزام أو امتلاكه لسيولة نقدية عند مبادرته باقتناء اللّزمة، إذ إنّ أغلب اللّزم يقع دفع ثمنها بعد انقضاء مدّة العمل بها، وهو ما قد يساهم في الإخلال بالقواعد الأساسية للتجارة المرتكزة بدرجة أولى على تداول المال، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ

(61) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1869، محاسبة لزمة دار الصّابون سنة 1839-1840؛ دفتر رقم: 1876، محاسبة لزمة الملح سنوات 1844-1850؛ دفتر رقم: 1912، محاسبة لزمة القرنيط والنشّاف سنوات 1857-1867؛ م.ت.، ص.ن: 56، م: 614، و: 26، محاسبة لزام الحبس عن سنة 1858-1859، انظر كذلك دفتر رقم: 1919، محاسبة باولر طابية عن لزمة الحبس سنوات 1859-1869؛ دفتر رقم: 1920، محاسبة لزام الجير والأجر عن سنوات 1859-1865؛ دفتر رقم: 1905، محاسبة «كالو» لزام الرّخام والحليز عمّا زوّد به الدّولة عن سنوات 1856-1860، دفتر رقم: 1913، محاسبة لزام الرّخام والحليز شالوم درمون عن سنوات 1859-1861؛ دفتر رقم: 1879، بيان أسعار بضائع لزمة اللّوح والحديد عن سنة 1845-1846. دفتر رقم: 1880، مماثل للدفتر السابق. دفتر رقم: 1885، محاسبة لزام اللّوح والحديد عن سنة 1847-1848. دفتر رقم: 1906، محاسبة لزام اللّوح والحديد عمّا آذاه للدّولة ولمصالح الجيش عن سنوات 1856-1860.

(62) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(63) Valensi, L ; «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchia en Tunisie et en France aux XVIII^e et XIX^{ème} siècles», R.H.M.C., 1969, p. 376-400. Boubake, S., *La Régence...*, op. cit., p. 134-137.

نظام الالتزام قد كرس جباية الإيرادات المخزنية إلى قطاع التجارة، وتبعاً له يصبح الملتزم تاجراً وسيطاً بين الدولة ورعاياها من الحرقين والتجار.

ولقد جرت المزايدات حول اللزم المعتمدة خاصة إلى التنافس الذي أسهم بدوره في مزيد تغفل نفوذ الملتزمين سواء في المجتمع، أو في علاقتهم بالمحزن. وينطبق هذا على المسلمين منهم وعلى اليهود بالإيالة التونسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك بتدعم رؤوس أموالهم وتعدد استثماراتهم في أكثر من مجال وهو ما أثبتناه في الجدول أدناه، الذي لم نشر فيه إلا إلى أبرزهم، كل حسب مساهمته في الإيرادات المخزنية المتأتية من اللزم.

جدول رقم 3
الفئات الملتزمة⁽⁶⁴⁾

الفئة الملتزمة		الملتزم	أسعار اللزمة
محليون	قادة لزمة	القائد أحمد بن الكاتب	174,000 ريال
		القائد أحمد الهويدي	90,000 ريال
		القائد رجب بن بروكة	28,000 ريال
	الجملة		292,000 ريال
تجار		فاسم وعلي بن عياد	310,000 ريال
		حمودة قراجة	49,000 ريال
		محمد البجاوي	218,000 ريال
		محمد مينوس	529,000 ريال
	الجملة		1106,000 ريال

(64) اعتمدا في رسم هذا الجدول على: أ.وت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

الفترة الملزمة	الملتزم	أسعار اللزّمة
محلّيون	عماليك	35,000 ريال
	قادة عسكريون	6,000 ريال
	يهود	35,000 ريال
	الجملة	76,000 ريال
جملة مداخيل المحليين		
أوروبيون	التصراي اللونقو	150,000 ريال
	باتيسة الأشكربان	80,000 ريال
مجموع المداخيل		1,704,000 ريال

لا ريب في أن يكون هذا التنافس من بين العوامل التي ساهمت في صعود المحليين ودعّمتهم، خاصّة منهم القادة اللزّامة وبعض كبار التجّار على حساب القادة العسكريين والأتراك العثمانيين. بالإضافة إلى ذلك يُبرز الجدول بعض النقاط التي تتطلّب الوقوف عندها، تتمحور حول مساهمة المحليين في الإيرادات المخزنيّة، فإذا كانت مساهمة القادة اللزّامة بهذه المبالغ في تلك الفترة، أو مساهمة أفراد من عائلة ابن عيّاد تعدّ عاديّة باعتبارهم من كبار تجّار الإيالة، فإنّ مساهمة الملتزمين محمد مينوس ومحمد البجاوي كلّ على حدة، تثير تساؤلاً هاماً: ألا يكونان من التجّار الذين يختفي وراء أسمائهم البعض من رجالات السّلطة؟ إذ على امتداد أكثر من عشرينيّتين لم يظهرأ إلاّ مرّة واحدة غير مجتمعين، وبظهورهما يتحصّلان على أهمّ لزّمة شأنًا وسعراً، وهي «لزّمة البطان»، تلك التي اشترك في التزامها عشرون شواشي قبل ذلك بسنوات قليلة وبالسّعر ذاته تقريباً⁽⁶⁵⁾، فالأوّل منحت له مرّة أولى لمُدّة 3 أعوام متتالية (1756-1759) بسعر انطلق في سنته الأولى من 114,000 ريال ليتقلّص في سنته الثّالثة إلى 110,000 ريال. ثمّ منحت له مرّة ثانية لمُدّة عامين متتاليين (1761-1763) بسعر 110,000 ريال ثمّ 100,000 ريال. ومن خلال الفحوة التي تركها محمد مينوس يتسرّب الثّاني لتمدّح له مدّة عامين كذلك (1759-1761) بسعر حدّد في سنته الأولى بمبلغ 118,000 ريال، لينحدر إلى

(65) أ.و.ت؛ دفتر رقم : 45، سبق ذكره، كذلك انظر أعلاه.

100,000 ريال في سته الثانية. ولا شك أنّ هذه الطريقة هي من بين الطرق الخفية والمحكمة التخطيط التي يلجأ إليها البعض من ذوي التقوّد لتقاسم وتوزيع ما يغنم من عائدات اللّزم.

2 - أنواع اللّزم

يتعسّر التوصل من خلال وثائق نظام الالتزام إلى ترتيب قائمة نهائية بأنواع اللّزم وأعدادها، نظراً إلى الثّغرات التي تتضمنها⁽⁶⁶⁾، لكن رغم هذا فقد ارتأينا استخراج كلّ ما أمدّتنا به كشوف حسابات الدّولة وغيرها من معلومات بإمكانها أن تُثري هذا الجانب، وهي التي رسمناها بالجدول أدناه:

جدول رقم 4

عدد اللّزم وأنواعها بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر⁽⁶⁷⁾

ع/ر	اللّزمة ⁽⁶⁸⁾	ق ⁽⁶⁹⁾	ق	ق
		XVII	XVIII	XIX
1	الأدام (أو الملح)	+	+	+

(66) انظر أعلاه.

(67) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على العديد من الدفاتر الجبائية والإدارية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي والتي يمتدّ تاريخها من سنة 1676 تاريخ أوّل دفتر إلى ستينيات القرن التاسع عشر. ونظراً للكثرة العددية لهذه المصادر الأرشيفية فإنّنا نرجى تضمينها لهذا الهامش، ونشير إلى أعدادها الرتيبة وإلى محتوياتها أو عناوينها في الهوامش اللاحقة كما وردت في الصفحات الأولى لهذه الدفاتر، أو كما أوردها الأستاذ منصف الفخفاخ في دراسته: موجز الدفاتر الإدارية والجبائية: الأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت، تونس، 1990، 526 صفحة.

(68) خضع تسلسل اللّزم إلى الترتيب الأبجدي، وقد كان نكراتنا لبعض اللّزم في هذا الحدول عن قصد، وذلك لاختلاف تسميتها من قرن إلى آخر، أو من فترة إلى أخرى مثل لزمة «لعالومات والمواشط» التي تعني «لزمة الفرج» أو لزمة «طبل الأفراح»، والأمثلة من هذا القبيل متعدّدة وسشير إليها في الهوامش. كما لم نضمّن لهذا الحدول عن قصد كذلك لرم الأرباع (مثل ربع أريانة أو ربع حلق الوادي... إلخ) المتفرّعة عن التزام المحصولات نظراً لكثرتها وتعدّد الأنشطة التجارية والبضائع التي أخضعها المخزن إلى الضرب.

(69) تشير العلامة + إلى تواجد اللّزمة في القرن الذي يتضمنه العمود.

2	الأدهان			+
3	الأدوية			+
4	الأدوية والأدهان (معاً)			+
5	أشغال الكذال			+
6	أصواع الزيت ⁽⁷⁰⁾			+
7	أطباق الخبز		+	
8	الأمشاك			+
9	الباب ⁽⁷¹⁾	+	+	
10	الباطو (جربة)			+
11	البركة		+	
12	البطانات	+	+	
13	البنطوف والموازين			+
14	الجلد (مدبغة القصبه)			+
15	جلد الذيب ◀ ⁽⁷²⁾		+	
16	الثلاثة خراوب			+
17	جلد الماعز (جربة)			+
18	الجبس		+	+
19	الجيش (شواشي العسكري)			+
20	الجير والآجر		+	

(70) برزت مع نظام المحصولات وقد شملت تقريباً كل الجهات المنتجة للزيت، وفي تعدادنا أحصينا تقريباً 15 لزمة بين 1840 و 1850.

(71) تجدر الإشارة أنّ «لزمة الباب» تختلف عن لزمة الجمر، فلزمة الباب هو أداء مقداره 14 ربالاً يدفعها أسرى القرصة بعد اقتلائهم وعند مغادرتهم الموانئ التونسية.

Héma. A., «Fiscalité et politique fiscale dans la Régence de Tunis au début de la conquête ottomane», in *Les provinces arabes à l'époque ottomane*, c.e.r.o.m.a., Zaghouan, Tunis, 1987, p. 139-152, P. 141.

(72) اللرم التي تحمل هذه العلامة في الجدول سيقع التعرّض إليها بالدرس في الصفحات اللاحقة.

21	جزية اليهود (73) ◀		+	
22	الجيش (خروجات العسكر)		+	
23	الجيش (صبايط العسكر)		+	
24	الجيش (كساوي) ◀		+	
25	حانوت الخردة		+	
26	حانوت الصرمة		+	
27	حانوت القزاز		+	
28	العدادون		+	
29	الحديد		+	
30	الحرير والقرمز (سمرية) ◀		+	
31	الحكر		+	
32	الحلفاء		+	
33	الحلفاوين (سوسة)		+	
34	الحوت		+	+
35	خروية الأكرية		+	
36	خروية الحيوان		+	
37	الخمر	+	+	+
38	الخمر (تقطير الشريعة) ◀		+	+
39	الخمر (الخل والسبيريتو بتونس)		+	
40	الخمر (دار الشريعة بتونس)		+	
41	الخمر (دار الشريعة بالمنستير)		+	
42	الخمر (الشريعة والخل) (سوسة)		+	
43	الخمر (جمرك الخل بسوسة)		+	
44	الخمر (جمرك الخل بالمنستير)		+	

(73) شملت «الزمة جزية اليهود» ثلاث طوائف: يهود تونس ويهود القرنة بالحاضرة ويهود جربة.

45	الخمر (جمرك الخل بالمهدية)			+
46	خيط القرداش		+	
47	دار الجلد	+	+	+
48	دار الصناعة		+	
49	دار الملف			+
50	الدخان		+	+
51	الدخان (خدمة وبيع)		+	+
52	دخان الكتايس		+	
53	دخان تونس		+	
54	الدخان (حاتوت)		+	
55	الدخان (جمرك)			+
56	الدخان (ورق)	+		
57	دلال الغابة		+	
58	الدواب ⁽⁷⁴⁾	+		
59	الذهب (وزن)	+		
60	رأس الجبل		+	+
61	راعي الدواب		+	
62	الرحاب		+	
63	رحبة الطعام ⁽⁷⁵⁾	+		
64	رحبة النعمة بتونس			+
65	الرخام والجليز			+
66	رماد العاسول			+
67	الرمانة	+		+

(74) يبدو أن هذه اللزمة هي نفس اللزمة التي أطلق عليها لزمة «راعي الدواب» أو «سارح الهوير».

(75) لا يمكن أن تكون هذه اللزمة غير لزمة «رحبة النعمة» بتونس الحاضرة، أو «لرمة الرحاب» بصيغة الجمع باعتبار أن الحاضرة احتوت على ثلاث رحاب لبيع الحبوب.

68	الزكاة	+	
69	الزندالة	+	
70	السحن (سومة)		+
71	زيتون تستور	+	+
72	السراجات	+	
73	سراجات أشغال الحرير	+	
74	سراجات الشاشية	+	
75	سراجات اللفة	+	
76	السنجة	+	
77	سنجة الغزل	+	
78	سوق الجرابية بياجة	+	
79	سوق الجمال		+
80	سوق الطعنة (صفاقس)	+	
81	سوق اللفة (سوسة)	+	
82	سوق باجة	+	
83	الشحم	+	
84	الشواشي	+	+
85	الصابون	+	
86	الصابون (خدمة وبيع)	+	
87	الصابون الحجري	+	
88	الصابون (دار)	+	
89	الصابون (قنطرية)	+	
90	الصاغة	+	+
91	الصراقية ◀	+	
92	الصوف (جرة)	+	
93	طبل الأفران	+	
94	طابع الشغل (جرة)	+	

95	طابع اللفة (جرية)			+
96	طابع الملك (جرية)			+
97	طباش جرية		+	
98	طباش نفوسة		+	
99	العالمات والمواشط	+	+	
100	عظم الحوت		+	
101	العلامات والسكين		+	+
102	عوائد البرج (جرية)			+
103	غابات الكرسة			+
104	غابة المثاليث		+	+
105	غابة تونس		+	+
106	غابة طبرية		+	+
107	غابة طبرقة		+	+
108	غابة وسلات		+	
109	الغدامسية		+	
110	الغيب			+
111	الفحم	+	+	
112	الفحم (فندق البياض)		+	+
113	الفرح (سوسة)			+
114	الفرازية		+	
115	الفضة		+	+
116	الفضة (خيط) ◀ ⁽⁷⁶⁾			+
117	الفضة (خيط والصاغة)		+	
118	الفضة (وزن)		+	

(76) تعني هذه اللزمة «لزمة جمرك السلعة» بتونس أو «لزمة جمرك تونس» ولا نعتقد أنها لزمة أخرى غير لزمة «مرسى تونس» كذلك.

119	فلوس النحاس		+	
120	فندق الغلة		+	
121	فندق باب بحر ⁽⁷⁷⁾		+	
122	الفول (جربة)		+	
123	الفول والخشاخش		+	
124	القزازة والجبايب		+	
125	القشاشين (سوسة)		+	
126	الفطران		+	
127	قلة الزيت		+	
128	الجمرك	+	+	+
129	جمرك السلعة بالحاضرة		+	
130	جمرك السلعة بصفاقس		+	+
131	جمرك السلعة بقباس		+	
132	جمرك الشقوف ⁽⁷⁸⁾		+	
133	جمرك المنستير		+	
134	جمرك المهدية		+	
135	جمرك تونس		+	+
136	جمرك جربة		+	+
137	جمرك سوسة		+	+
138	جمرك صفاقس		+	+
139	القطرية (سوسة)		+	
140	قطرية (منقالة الوزن)		+	
141	القياس	+	+	

(77) تعددت تسمية هذه اللزّمة بين القرن السابع عشر والثامن عشر، لكن ما افردت به وما اختصت به كذلك هي صناعة الخيط القضي.

(78) يقصد به فندق الغلة والاختلاف هنا في التسمية لا غير وحسب معلوماتنا لا يوجد فندق آخر في تلك الفترة بضواحي باب البحر أخضعته الدولة للالتزام.

142	الكمانجي (بسوسة)		+	
143	الكمانية	+	+	
144	كوشة الدبدابة			+
145	اللوح			+
146	اللوح والحديد (معاً)			+
147	المخازنية	+	+	
148	المدايع			+
149	المرسى الصغير	+		
150	المرسى الكبير	+		
151	مرسى تونس		+	
152	مرسى جرجيس		+	
153	مرسى قابس		+	
154	مقطع الثقيل		+	+
155	المهمات ◀			+
156	المواشي		+	
157	مواشي رياح		+	
158	الشاف والقرنيط		+	+
159	النفة		+	+
160	النفقة ◀			+
161	هناشر البابليك		+	+
162	وية سوق الأحد		+	

رغم التنوع والكثرة العددية للزّم بهذه القائمة والممتدة تاريخها من أواسط القرن السابع عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر، فإننا لا نستطيع أن نبتّ نهائياً في إحصائها بدقة، وذلك ليقيننا بأنّ هذه القائمة لن تكون النهائية، ولا التامة في هذا الجانب، وفي الفترة التي ندرس.

خلال القرن السابع عشر أحصينا حوالي 24 لزمة، إلا أنّ هذا العدد اقتصر أغلجه على «لرم وطن سوسة والمنستير» والبعض من لزّم القيروان والحاضرة⁽⁷⁹⁾،

وأما في ما يتعلق بضبط أسعارها فإنّ المبالغ الماليّة المشبّته لا تخوّل لنا التعرف بدقّة على قيمتها، فهي لا تحدّد السعر بقدر ما تُحيلنا إلى تسبقة لحيارتها، أو أفساط من ثمنها، من ذلك أنّ المبلغ المسجّل «للزّمة وزن الفضة والذهب» لم يتجاوز 13 ديناراً⁽⁸⁰⁾، وهو مبلغ قليل مقارنة بمردوديتها.

وظهر على امتداد القرن الثامن عشر ما لا يقلّ عن 73 لزّمة، إلّا أنّ هذا العدد كميّله لم يكن ليحصي الأنواع كافّة، نظراً إلى عدم تعرّضه إلى البعض منها، التي أثبتت وثائق القرن الذي تلاه والذي سبقه تواجدها، مثل «لزّمة الجبس» التي تواجدت خلال القرن السابع عشر، وتواصل التزامها إلى ما بعد 1860 حيث وقع احتكارها من قبل المجلس البلدي، وأصبحت إيراداتها خاضعة لتصرّفه وتابعة لمداخيله⁽⁸¹⁾.

وكشفت لنا نفس القائمة خلال القرن التاسع عشر عن تدعّم عددي لأنواع اللّزم، خاصّة بعد إرساء نظام المحصولات وإخضاعه للالتزام⁽⁸²⁾. وقد أحدث هذا النظام تراتيب إداريّة جديدة ساهمت في تجزئة اللّزم وتفتيتها، وارتفع تبعاً لذلك عددها الذي تجاوز التسعين⁽⁸³⁾. ويمكن هنا إثبات فئتين منها، انضوت تحت الفئة الأولى اللّزم الرّيفيّة، وتقابلها نعتاً فئة ثانية شملت اللّزم الحضريّة⁽⁸⁴⁾. فما هي أهمّ خصائص هذين الفئتين؟

(79) أ.وت، دفتر رقم 1، استخلاص الدّولة للضرائب من السّكان سنة 1676. كذلك الوزير السّراج؛ الحلل السّندية...، مصدر سبق ذكره.

(80) أ.وت، المصدر السابق.

(81) أ.وت؛ س.ت.، ص: 55، م: 606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1276.

(82) انظر على سبيل المثال قائمة اللّزم المسجّلة بالمصدر التالي: أ.وت؛ دفتر رقم 1891، محصولات صفاقس ومنطقتها والأداءات الموظّفة عليها بين سني 1850 و1853.

(83) انظر جدول أنواع اللّزم وعندها بين القرن السابع عشر والثامن عشر.

(84) سوف لن نتعرّض بدقّة إلى هذين النوعين من اللّزم، فقد سبق التطرّق إليها من قبل الأستاذ محمد الهادي الشّريف في:

أ - اللزم الرفيعة

كما يوحي به نعتها، فقد انطوت هذه اللزم بالأساس على الأنشطة الملاحية، واتصل أهمها بالالتزام أراضي أو هناشر البايليك المنتجة للحبوب⁽⁸⁵⁾. وانهصر أغلبها في الشمال والشمال الشرقي للبلاد، وتوزعت بين جهة تونس وماطر وباحة وتبرسق والوطن القبلي وبنزرت⁽⁸⁶⁾. كما شمل قسم آخر أراضي الرياتين التي عبرت عنها وثائقنا بغابات الزيتون وتوزع أهمها بين الشمال والشمال الشرقي ومنطقة الساحل⁽⁸⁷⁾. ويقع منح هذه النوعية من اللزم إلى الأعيان المحليين خاصة المشايخ والقادة وفي بعض الأحيان العسكريين ذوي الرتب العليا، مقابل تعهدهم بدفع كميات من إنتاج هذه الأراضي حسب المساحات المستغلة⁽⁸⁸⁾ التي تتحدد عند إبرام العقد. لكن إلى جانب الالتزام كان هناك نظامان لتحصيل إيرادات هذه الأملاك.

(85) في هذا القسم من الدراسة يستحيل علينا التعرض بصفة ضافية إلى التمييز بين الأملاك الخاصة للبايات الحسينيين وأملاك الدولة. حول هذا الموضوع انظر: البرقاوي، سامي؛ الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرواقية) من 1875 إلى 1914، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982، ولحميد من التفاصيل حول نظام الملكية بتونس خلال الفترة الحديثة انظر:

Henia, A; *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XVIIe-XIX)*, Univ. Tunis I, 1999, 496P.

(86) أد.ت، دفتر رقم: 2078، لزمات هناشر البايليك بتاريخ 1782-1795، ودفتر رقم: 2079، لزامة هناشر البايليك بشمال البلاد، بتاريخ 1791-1811.

سوف لن نتعرض في هذا الجزء من الدراسة إلى عدد أراضي البايليك ومساحتها، فقط يحيل القارئ على الدراسة التي قام بها الأستاذ توفيق الشروش وركز فيها خاصة على هذه الأراضي المتواجدة بالشمال والشمال الشرقي للبلاد، انظر:

Bachrouh, T; *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 647-652.

(87) أد.ت، دفتر رقم: 1877، محاسبة لزام غابات تونس بتاريخ 1842-1853، ودفتر رقم: 4003، محاسبة محمود بن عياد وحمة الغمادي على لزامة العابة والزيت، بتاريخ 1848-1852 انظر كذلك الدراسات التالية:

Larguech, D; *Wian al Mounastir...*, op. cit.

رقية، مراد؛ ملكية الزيتين بغابة مدينة سوسة لسنة 1840، شهادة الكفاءة في لبحث، تحت إشراف توفيق الشروش، الجامعة التونسية، 1981، 390ص، (مرفوعة).

(88) حول المساحة، انظر: Bachrouh, T; *Ibid.*

* **الوكالة .** في جانب منها تُشير الوكالة إلى نظام ماليّ يعتمد على تكليف المحزون لأحد أعوانه أو موظفيه، بمتابعة عمليات إنتاج أراضيهِ وتسويق بضاعتها ثمّ تحصيل عائداتها⁽⁸⁹⁾، ومقابل هذا الإشراف يتقاضى الوكلاء الذين غالباً ما يكونون موظفين سامين مقرّبين للمخزن أو ذوي رتب عسكرية عليا، مرتبات شهرية محدّدة، عكس اللّزام الذي يكون أحره مقتطعاً من نسب أرباح عمليّة الإنتاج⁽⁹⁰⁾.

* **الكراء :** في غياب التزام أراضي البايليك، تلجأ الدولة إلى استغلالها عبر «الشراعة» أي الكراء، وتكون الإيرادات عيناً أي «بالطعام»⁽⁹¹⁾ - باصطلاح العصر - وحُدّدت في خمسينيات القرن التاسع عشر بخمسة أفضرة قمح و10 أفضرة شعير عن كلّ ماشية، ويمكن تحويل هذه الإيرادات العينية إلى إيرادات نقدية سواء بما يماثل من نفود قيمة البضاعة، أو عند دفع معلوم المساحة المكتراة، التي سقرت بمبلغ 30 ريالاً للماشية الواحدة في أواسط القرن التاسع عشر⁽⁹²⁾، لكن سرعان ما ارتفع هذا الأداء في ظرف وجيز ليصبح 50 ريالاً عن نفس المساحة⁽⁹³⁾، ويبدو أنّ هذا الارتفاع قد دعت إليه الحاجة الملحة للإيرادات الثّقديّة، المرتبطة هي الأخرى بالمساحة المستغلّة وبالسّنوات ذات المردوديّة الحسنة.

من هذه الوجهة يمكن أن تمثّلنا هذه المبالغ بقيمة تقديرية أو مشابهة لأراضي البايليك الملتزمة، لكن لا يتسنى لنا ذلك إلّا بالتّعرف على كامل المساحات المستغلّة. ورغم تدعّم التزام «هناشر البايليك» في مرحلة أولى، ثمّ التّجاء الدولة

(89) أ.وت، دفتر رقم : 2089، محاسبة وكيل أملاك البايليك بتاريخ 1808-1826. والدفتر رقم . 2094، محاسبة وكيل هناشر البايليك بتاريخ 1828-1832.

(90) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 10 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1725-1726. دفتر رقم: 11 محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1730-1731. دفتر رقم: 20 محاسبة الوكلاء على عائدات هناشر البايليك بتاريخ 1737-1740. دفتر رقم 2095، محاسبة الوكيل حمدة على هناشر البايليك بالمرناقبة بتاريخ 1845-1857.

(91) أ.وت، دفتر رقم 2101، إحصاء لهناشر البايليك المكتراة بالطعام بتاريخ 1857-1858.

(92) أ.وت، دفتر رقم 2095 كراء هناشر المرناقبة بتاريخ 1845-1857.

(93) أ.وت، دفتر رقم 2116 مداخيل كراء هناشر البايليك بتاريخ 1861-1862.

لكرائها في مرحلة ثانية، فإنّ خطّة الوكيل قد بقيت قائمة الذات وذلك بإشرافه مباشرة على الملتزمين وعلى المكترين خاصّة فيما يتعلّق بالمحاسبة على الإيرادات.

في نفس إطار أملاك البابليك، شملت اللّزم الرّيفية معاصر الزيت ومطاحن الحبوب، والأسواق الأسبوعية بالأرياف، من ذلك أسواق الهوارية الملتزمة من قبل محمد بن الحاج سنة 1255 (1839-1840) بمبلغ 4,000 ريال، أو أسواق جندوبة التي التزمها حسونة بن ساسي بمبلغ 10,000 ريال عن نفس السنة، كما يمكن أن تخضع أجزاء من هذه الأسواق إلى لزم مستقلة غير تابعة لملتزم السوق مثل الرّجبة ولزّمة حانوت الزيت بسوق ماطر أو لزّمة «سوق الجرابة» بباجة.⁽⁹⁴⁾

ضمن هذه الفئة من اللّزم، يمكن إدراج لزم «مقاطع الثقيل» التي اختصت بتموين بعض المؤسسات المخزنية بمعدن الرّصاص، وقد وقع استغلالها تارة عن طريق وكيل، وتارة أخرى التزمها مشايخ الجهات التي تواجدت بها هذه المناجم، وتارة ثالثة منحت لكبار أعيان السّلطة.⁽⁹⁵⁾

شكّلت اللّزم الرّيفية علاقة ثلاثية الأبعاد، تجاوزت أطرها البلاد التّونسيّة، فجمعها بين مُنتج وواسطة ومستهلك وضح علاقة المجتمع الرّيفي بالمخزن، أو بالأحرى علاقة إنتاج الرّيف بالسوق الخارجية عبر وساطة المخزن، إذ غالباً ما تمرّ بضاعة اللّزّمة خاصّة الحبوب والزّيوت مباشرة من الفلاح إلى موانئ التصدير بعد مراقبتها لشمينها.

هذه العلاقات التي شكّلتها اللّزم الرّيفية، أحكمت روابطها منذ صعود حمودة

(94) أ.وت؛ دفتر رقم: 1870 ورقم: 235 ورقم: 2070 سبق ذكرها.

(95) أ.وت؛ دفتر رقم: 18، محاسبة علي ورديان باشا على محصوله من الحديد والثّقيل 1736-1737 دفتر رقم: 58، محاسبة الوكلاء على الثّقيل 1748-1763. دفتر رقم 100، حسب «المدخول والمخروج» من البارود تحت نظر حسن صبيّول أوّده باشا المماليك 1757-1773. دفتر رقم: 1766، محاسبة وكيل الثّقيل 1764-1771. دفتر رقم: 2297، محاسبة لّزّمة مقطع الثّقيل بجبل دفتو 1749-1757. وانظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 2298، محاسبة لّزّمة مقطع الثّقيل 1766-1796. انظر كذلك.

باشا باي إلى الحكم، فخلال عهده تميّزت أملاك البايليك بتنظيم محكم على مستوى إحصائها وإدارتها⁽⁹⁶⁾ والتّصرف فيها، واهتمامه بهذا الجانب له صلة وثيقة تشجيعه للإنتاج الفلاحي ومنع تصديره على التّجار الأجانب⁽⁹⁷⁾، ولربّما كان ينبغي من وراء سياسته هذه الإبقاء على الأرباح التقديّة المتأّتية من البضائع المصدّرة بين أيدي المحليين ومن ثمّ داخل البلاد.

وقد توضّحت دواعيها ومتطلباتها أكثر فأكثر خلال فترة حكم أحمد باشا باي، إذ شهدت اللّزم الرّيفيّة تقنيّاً وتطوّراً هامّين الغاية منهما كسب المزيد من النّقد. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هياكل السّلطة لم تكن بأيّ حال المستفيدة الأولى والوحيدة من إيرادات هذه اللّزم، بقدر ما استفاد اللّزام الذي يمثّل البعد الرّابع في هذه الشّبكة من العلاقات.

ب - اللّزم الحضريّة

إذا كان حجم مداخيل اللّزم الرّيفيّة لا يعتبر عن كثرتها التّوعيّة لارتباطها بالإنتاج الفلاحي دون غيره من الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، فإنّ اللّزم الحضريّة عكس ذلك تماماً، إذ تتدعّم نوعيّتها بارتفاع أعدادها وتطوّر حجم مداخيلها التي لا تتأتّى من انصافها بأغلب الأنشطة الاقتصاديّة المتواجدة بالحضر، بل من احتوائها على العديد من موادّ الإنتاج الفلاحي بعد تحويلها من موادّ خام إلى موادّ شبه صناعيّة أو صناعيّة، مثل لزّمة دار الجلد المرتبطة بالنّشاط الرّعوي أو لزّمة الصّابون التي لها علاقة بإنتاج الزيوت، هذا إضافة إلى ارتباط اللّزم الحضريّة ببعض أنشطة قطاع الخدمات الذي وإن لم يكن مزدهراً في تلك الفترة، فإنّه أفرز لزّماً هامّة جداً مثل لزّمة التّفقة ولزّمة المهمّات⁽⁹⁸⁾.

نتّبعاً لجداول أنواع اللّزم وأعدادها⁽⁹⁹⁾، نلاحظ التّفوق العددي للّزم الحضريّة،

(96) أ.وت؛ دفتر رقم: 2/ 2249، إحصاء لأملاك البايات 1775-1834.

(97) الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، مرجع سبق ذكره، ص 261-268.

(98) حول آليات عمل لزّمتي التّفقة والمهمّات واختصاصهما، انظر: الجزء الذي خصّصناه للرمّ الخدمات بهذه التّراسة.

(99) انظر: جدول أنواع اللّزم وأعدادها بين القرن السّابع عشر والقرن التاسع عشر.

فحلّال القرن الثامن عشر والتّصف الأوّل من القرن التاسع عشر، أحصينا ما فاق السّتين لزمة حصريّة مقابل خمس وعشرين ريفيّة تقريباً. واحتوت اللّزم الحصريّة على أهمّ اللّزم التي جاد بها نظام الالتزام لا من حيث سعرها فحسب، بل أيضاً من حيث استمراريّة ارتفاع أسعارها التي لم ترتبط بالمحاصيل الزراعيّة ولا بالتقلّبات المناحيّة، إضافة إلى أهميّتها الاجتماعيّة التي جعلت العديد من التّجار يتهافون على اقتنائها نظراً إلى ما تمنحه إيّاهم من حظوة وجاه سواء لدى السّلطة أو لدى المجتمع. هذا إلى جانب الأرباح التي تتأتّى منها مثل لزمة الجمرك ولزمة البطانات ولزمة فندق الغلّة. ولزمة دار الجلد ولزمة الحوت التي التّزمت على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من قِبَل وجهاء الإيالة وأثريائها وماسكي السّلطة بها.

ومن خلال أسعارها نلمح وزنها وأهميّتها بالنسبة إلى مداخيل المخزن المتأثيّة من نظام الالتزام، وهو ما يشير إليه الرّسم البياني أدناه لمتوسط أسعار اللّزم الحصريّة⁽¹⁰⁰⁾.

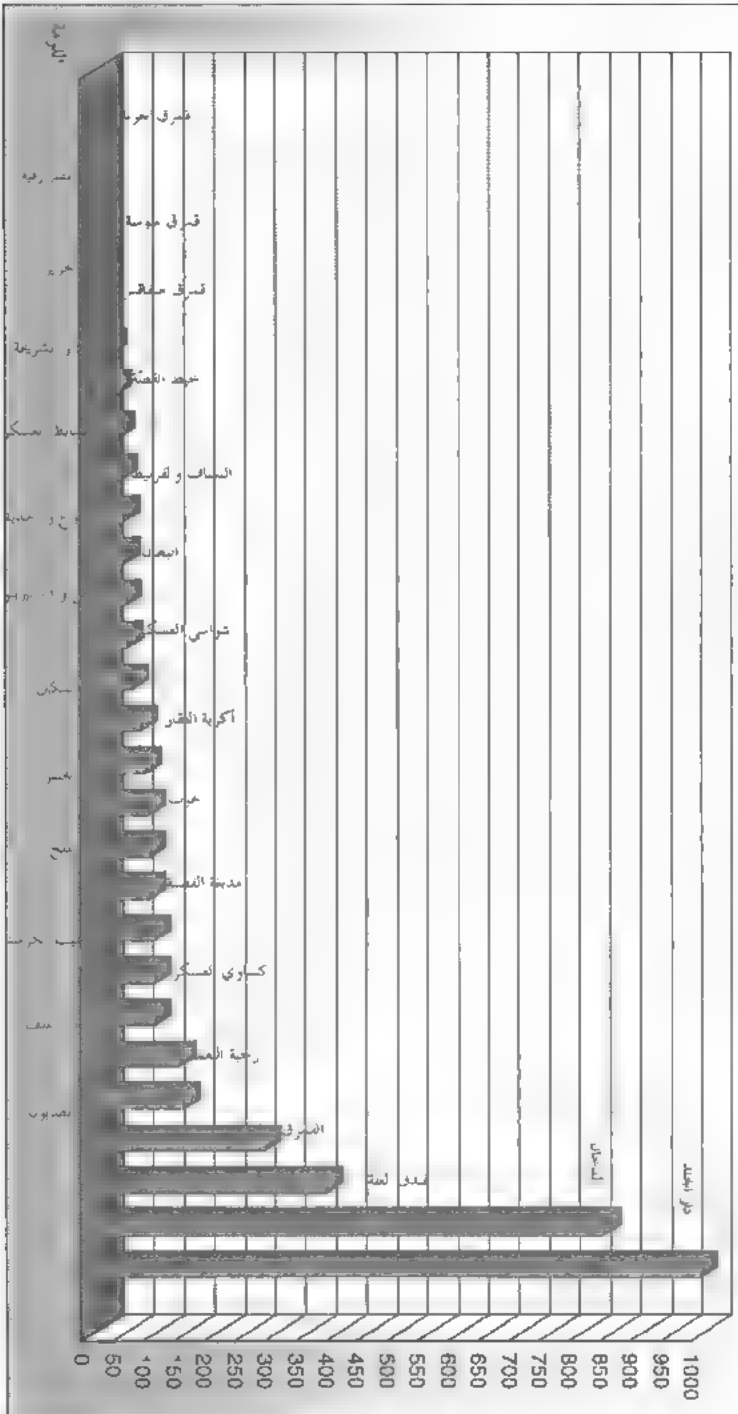
ما يمكن الإشارة إليه، هو أنّ أغلب اللّزم الحصريّة وعددها ثلاث عشرة، سقرت بأقلّ أو بما يعادل 50,000 ريال عن كلّ عام، وهي لزمة خيط الفضة، لزمة دار الشّريحة بتونس، لزمة دار الشّريحة والخلّ بسوسة، لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، لزمة أحذية العسكر، لزمة الصّرافيّة، لزمة النشّاف والقرنيط، لزمة جمرك جربة، لزمة جمرك سوسة، لزمة جمرك صفاقس، لزمة محصول بيع الأملاك، ولزمة اللّوح والحديد⁽¹⁰¹⁾.

ولم يتجاوز عدد اللّزم التي تراوحت أسعارها بين 50,000 و100,000 ريال في كلّ عام عن الثماني لزم، وهي لزمة بيع الجبس، لزمة الحوت، لزمة خروبة أكرية العقار بتونس، لزمة دار الملف، لزمة شواشي العسكر، لزمة مدبغة الجلد، ولزمة الخلّ و«السبيرتو»، في حين مثّلت اللّزم التي عادل سعرها 100,000 ريال عن نفس المدة أو تجاوزه تسع لزم وهي: لزمة الملح، لزمة فندق الغلّة، لزمة جمرك تونس، لزمة غابات الكرستة، لزمة الصّابون، لزمة رجة النعمة بتونس، ولزمة

(100) اعتماداً في بسط هذا الرّسم البياني على أسعار اللّزم التي سجّلت بالمصدر التالي. أ.وت. دفتر رقم: 2250/3، ويمتدّ تاريخه بين 1839 و1851.

(101) ستعرّض لاحقاً إلى آليات عمل لزمة الشّريحة وسمسريّة الحرير و«صباط العسكر» والصّرافيّة وتطوّر أسعارها والملتزمين الذين أشرفوا عليها.

رسم بياني رقم 1
متوسط أسعار اللزج الحضرية (1840-1850)



كسوي العسكر⁽¹⁰²⁾، دون استثناء لزمتي دار الجلد والدخان اللّتين بلغنا أسعاراً خيالية مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر.

وهنا يتّضح فارق الأسعار بين هذه التّوعية من اللّزم واللّزم الرّيفيّة، فإذا أخذنا مثلاً لزم أصواع الزّيت والتي توزّعت على خمس عشرة جهة بالإيالة⁽¹⁰³⁾، ومثل عددها عدد الجهات التي توزّعت عليها، لوجدنا أنّ الحجم الجملي لمداخيلها خلال المدة المتراوحة بين 1839 و1850، لم يتعدّ 1,753,750 ريالاً، أي بمتوسط سنوي يبلغ 159,431 ريالاً، وهي مبالغ لا تضاهي في قيمتها ولا في مستواها مداخيل لزمة واحدة مثل لزمة فندق الغلّة التي فاق متوسط سعرها السنوي 380,000 ريال، أو لزمة الجمرك التي تجاوز متوسط سعرها السنوي ربع مليون ريال.

كذلك الشّان بالنّسبة إلى لزم الأرباع المتكوّنة من خمس وثلاثين لزمة⁽¹⁰⁴⁾، فقد مثلت الإيرادات التي جُبيت منها 25% من قيمة السلع المعروضة بأسواقها. وبالزّعم من ارتفاع أسعارها وجملة مساهمتها في مداخيل نظام الالتزام مقارنةً بلزم أصواع الزّيت مثلاً، فإنّ مداخيلها لم تتجاوز 19,266,300 ريال خلال نفس الفترة، أي بمتوسط سنوي بلغ 1,751,481 ريالاً، وهي مساهمة رغم أهميّة حجمها فإنّها لم تتعدّ جملة إيرادات لزمتي الدخان ودار الجلد فحسب، اللّتين أنتجتا حوالي 20,195,000 ريال مداخيل جمليّة، أي بمتوسط سنوي يبلغ 1,835,090 ريالاً.

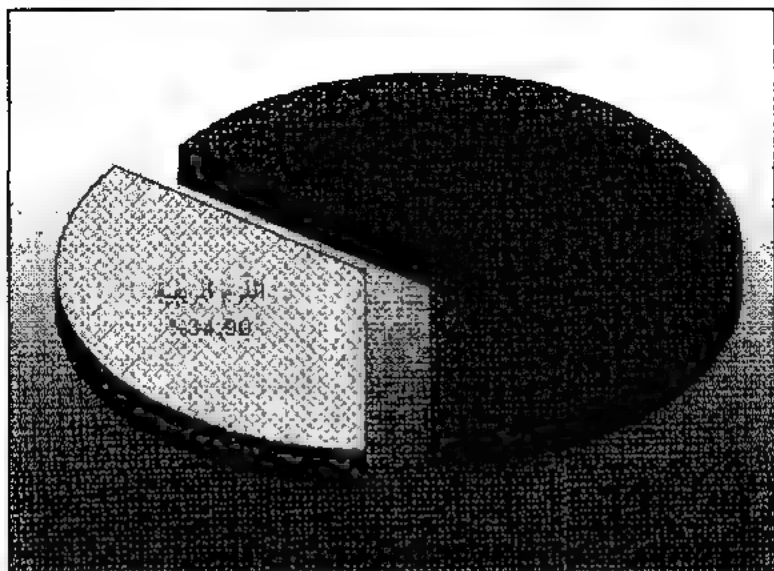
ومن البديهي أن تساهم هذه التّوعية من اللّزم بهذه الأسعار ومداخيلها في تضخيم الحجم الجملي لمداخيل اللّزم الحضريّة على حساب اللّزم الرّيفيّة، وهو ما يوضّحه الرّسم التّالي:

(102) مستاول بالذّرس لزمة كسوي العسكر وأسعارها. انظر الذّي حصّصه لزم الخدمات في هذه الذّراسة.

(103) هذه الجهات هي صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، الفلعة الكبرى، مسكن، زغوان، رأس الجبل، تستور، تيرسق، بنزوت، طبرية، مجاز الباب، المهدية، الوطن القبلي.

(104) وهي لزم أرباع الجهات التّالية: أريانة، أسواق حندوبة، أسواق الدّحلة، أسواق سليانة، الأعرص، باجة، بنزوت، تيرسق، تستور، توزر، جربة، الحامة، الشّبيكة ونمغرة، حمادة أولاد عيار، رأس الجبل، زغوان، سوسة، سوق الأربعاء، سوق كسرى، صفاقس، طبرية، مجاز الباب، الفحص، قعصة، القيروان، الكاف، الكعوب والقوارين، مطر، المنستير، نفزاوة، نفطة، الوديان، الوطن القبلي.

رسم بياني رقم 2
مقارنة بين نسب مداخيل اللّزم الحضريّة واللّزم الرّيفيّة 1840-1850⁽¹⁰⁵⁾



من خلال هذا الرّسم يبدو لنا واضحاً نفوق مداخيل اللّزم الحضريّة التي ساهمت بما يعادل 65,1% من الإيرادات المخزنيّة المتأثّبة من نظام الالتزام والمقدّرة بحوالي 41,473,131 ريالاً خلال هذه الفترة أي بمتوسط سنوي يناهز 3,770,284 ريالاً عن كلّ عام. في حين ساهمت محاصيل اللّزم الرّيفيّة بما قدره 22,231,650 ريالاً، أي بمتوسط سنوي بلغ 2,021,059 ريالاً عن كلّ عام، وهو ما يمثّل 34,9% من جُملة الإيرادات الاحتكاريّة للمخزن.

وما بسطته هذه اللّزم من هيمنة وتفوق يقودنا إلى اعتبار أنّ نظام الالتزام عموماً كيفما طُقت قواعده، قد غلب الأنشطة الاقتصاديّة الحضريّة ودعّمها، وهو ما من شأنه أن يكون مؤشّراً دالاً على امتصاص الحصر لأسهم هامة ممّا تجود به

(105) نتطرّق إلى المقارنة بين اللّزم بالتركيز على هذه العشريّة (1840-1850) نظراً لعدم وجود سلسلة مترابطة ومتواصلة من أسعار هذه اللّزم في فترة محدّدة، وما تتضمّنه دفاتر مداحيل الدّولة سواء قبل هذا التاريخ أو بعده لا يفي بالفرض المطلوب ها والمتمثّل في مساهمة نظام الالتزام في مداخيل الدّولة.

الأنشطة الاقتصادية بالأرياف المرتكزة أساساً على المنتجات الفلاحية، وهو ما قد يساهم في عرقلة هذا القطاع وعدم النهوض به.

III - انخراط اليهود في نظام الالتزام

نظام الالتزام كما عرفناه آنفاً هو نظام منفتح على كل أصحاب الأموال دون تمييز ديني أو عرقي، أي أنه لم يكن إطلاقاً حكراً على الرعية المسلمة، لذلك لا يمكن تجاهل مساهمة أهل الذمة أو دورهم في هذا الميدان، ونشير هنا إلى اليهود خاصة، ذلك أن تواجدهم قد تواصل في لزوم بعينها بصفة مسترسلة لعدد السنين المتتالية. وبالرغم من أن الوثائق المتوفرة في هذا الباب لا تمدنا بإحصائيات تامة ومتواصلة، إلا أنها تمكّنتنا من تتبّع ملامح تدرجهم والأدوار التي قاموا بها من خلال عملهم في هذا القطاع.

وما يمكن إدراجه تبعاً لهذا، أنه بقدر انفتاح هذا النظام الذي بإمكانه أن يُسر عملية انصهار الأقلية اليهودية داخل المجتمع الإسلامي، من خلال إرساء علاقات تفتح فيها علاقات التباعد، بقدر ما ركزت مشاركتهم البعض من مظاهر التقوقع والانكماش التي ساهمت بدورها في توسيع شرخ التنافر بين المجتمعين. فما مدى مساهمتهم في هذا النظام، وكيف تجلّت مسيرة انخراطهم، وبم تميّزت مشاركتهم عبر اللّزم التي اقتتوها؟

من العسر بمكان أن نتوصل إلى تحديد بداية العمل بنظام الالتزام في الإيالة التونسية، كما أنه من الصعب أن نتعرف إلى بداية انخراط اليهود فيه، ذلك أن المصادر المتوفرة لدراسة تاريخ تونس في الفترة الحديثة لا تكشف عن أدنى المعلومات بهذا الشأن. وبالرغم من أن أولى الإشارات التي سجلت مشاركة نخب من التجار اليهود في جباية إيرادات نظام الالتزام تعود إلى أربعينيات القرن الثامن عشر، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها لتحديد بروزهم على وجه الدقة، فتواجدهم في حلقات الالتزام قد سبق هذه الفترة بدرجة من الزمن، ويكفينا دليلاً إشرافهم على لزمة المجلد لسنوات متتالية خلال القرن السابع عشر⁽¹⁰⁶⁾.

(106) انظر على سبيل المثال:

ويسدو أنه مع مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتضح معالم نظام الالتزام عموماً، كما بدأت تتضح معه صفات المتضوين تحته، ومن ثمة فإن هذه المعالم مهتد لتتبع الأدوار التي شغلتها التّخب اليهودية في صلب هذا النظام، وتتبع المهام التي أنيطت بعهدة عناصرها.

وعلى هذا الأساس ولحصر اللّزم التي اقتنوها وضبطها، ندرج التعداد التالي الذي خصصناه للملتزمين اليهود، ونخاله كافياً عبر مساره التاريخي الممتد من 1739 إلى ما ستينيات القرن التاسع عشر، لتوضيح مدى انخراطهم والوزن الذي تحلّت به مشاركتهم في هذا النظام.

يُحيلنا تتبع هذا الجرد على ثلاث مراحل وضحت مشاركة بعض نخب المال والأعمال من اليهود في نظام الالتزام، واختلفت هذه المشاركة من مرحلة إلى أخرى، سواء من الجانب العددي للّزم المُقتاة، أم من جانب قيمتها المالية بالنسبة إلى مداخيل المخزن⁽¹⁰⁷⁾.

جدول رقم 5

تعداد لزم اليهود خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽¹⁰⁸⁾

الملتزم: اللقب والاسم	اللزّمة	التاريخ
ابن ناطان، شموئيل والذمي شالوم	حزبة يهود تونس	1743-1739
ابن الكاتب، أحمد وشركاؤه	دار الجلد	1742-1740
أولاد شنام، حوقة وداوود	الصّاعة	1744-1743

= الغزيري، م ح؛ وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيلول/سبتمبر 1988، ص 18. ستعرض إلى هذا الموضوع في إبانته.

(107) علماً أنّ السلسل الزمني لتطور اللّزم ومداخيلها عموماً تشوبه بعض الواقص، نتيجة عدم تسجيله بوثائق الفترة، وإن كان له انعكاس على الأرقام فإننا لا نخاله ذا تأثير كبير على أوجه المقارنة التي سنستغرق إليها لاحقاً.

(108) مطراً لطول القائمة التي تحتوي على أكثر من 500 سطر، فإننا ارتأينا تقليص حجم هذا التعداد. وقد اكفينا في هذا المجال بتسجيل تاريخ الالتزام ومدته وأسماء الملتزمين وبوعية لهمهم محاسب، دون ذكر مصادرها. علماً أنها استخرجت من العديد من الوثائق

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1747-1743	حانوت القزار	ابن طاووس، داود + عتال شالوم
1745-1744	حانوت الصرمة	لمبرورو، راكي
1745-1744	خيط الفضة والصاغة	ابن موسى الهارون شوعه
1757-1745	دار الجلد	يهود دار الجلد
1751-1750	خيط الفضة والصاغة	أولاد القائد شالوم
1754-1753	جزية يهود جربة	ذمي
1758-1756	الفضة (خيط)	بشموط موشي
1757-1756	خيط الفضة والصاغة	نظاف شلومر وأصحابه
1758-1756	فلوس النحاس	كوهين مسعود وأصحابه
1757-1757	خيط الفضة والصاغة	الجزيري شمويل
1757-1757	خيط الفرداش	سيئة يعقوب
1758-1757	الصاغة	بشموط أبراهام وأصحابه
1758-1757	خيط الفرداش وجلد الذهب	كايجو، هودة
1768-1757	دار الجلد	الذمي سورية وشركوه من اليهود
1759-1758	الصاغة	مخلوف وأصحابه
1760-1758	جلد الذهب	كايجو، هودة
1759-1759	الفضة (خيط)	بشموط يوسف وأصحابه
1762-1760	جلد الذهب	صورية

= الأرشيفية وهي تنتمي إلى مجموعة السجلات أو الدفاتر الجبائية والإدارية المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت.)، كما تنتمي إلى مجموعة المراسلات المصنفة صم السلسلة التاريخية (س - ت) الموجودة بنفس المؤسسة. وما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلق بهذا الجدول هو أننا ربّنا الإشراف على هذه اللزوم ترتيباً كرونولوجياً، إضافة إلى أننا ارتأينا التدقيق في إثبات كل تغيير يطرأ على سير عمل اللزوم، سواء عند تعبير ملتزمها أو عند عرضها للالتزام مع حلول كل عام أو عند انقضاء مدة التزامها حتى بواكب تطورها ومسارها عبر سنوات عملها، لذلك نلاحظ تكرّر بعض أسماء الملتزمين وتكرّر معها أسماء بعض اللزوم، وهو تكرار مقصود للإلمام بكل ما يمكن أن توفره المصادر الوثائقية لطام الالتزام.

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1760-1762	خيط الفضة والصاغة	اس القائد داود وبن عتاد
1761-1763	جلد الذهب	صورية وبن قانصة
1777-1777	دار الجلد	يهود دار الجلد
1778-1778	دار الجلد	تجار دار الجلد
1778-1778	جلد الذهب	موعظمة، مردخاي (الأب)
1779-1779	دار الجلد	تجار دار الجلد
1779-1780	دار الجلد	يهود دار الجلد
1780-1781	الفضة (خيط)	ابن داود، أبراهام
1781-1782	الفضة (خيط)	يعقوب الذمي
1781-1782	فلوس النحاس	نطاف، دفيد وشركاؤه
1782-1783	دار الجلد	يهود دار الجلد
1783-1784	الحوت	عتال، لياه
1783-1784	الفضة والصاغة	ابن القائد داوود، أبراهام
1783-1784	دار الجلد	تجار دار الجلد
1784-1785	الحوت	عتال، لياه
1784-1785	الفضة والصاغة	الليفي، يوسف وستروك، مردخاي
1784-1785	الفضة والصاغة	كوهين، هارون
1784-1785	دار الجلد	تجار دار الجلد
1786-1787	الحوت	عتال، لياه
1786-1787	الفضة والصاغة	الليفي، يوسف وستروك، مردخاي
1786-1787	خيط الفضة والصاغة	ابن القائد داود، لياه بن أبراهام
1787-1788	الحوت	عتال، لياه
1787-1790	الفضة والصاغة	ابن داود، لياه
1787-1788	دار الجلد	يهود دار الجلد
1788-1789	دار الجلد	يهود تواسة ويهود قرانة
1789-1790	الحوت	عتال، لياه

الملتزم: اللقب والاسم	اللزمة	التاريخ
كوهين، هارون	الفضة والصاغة	1789-1790
يهود دار الجلد	دار الجلد	1790-1794
كوهين، أبراهام	الفضة (خيط)	1793-1794
طبيب، شمويل شركاؤه من اليهود	الشريعة	1793-1801
الليفي، يوسف وشركاؤه	الفضة (خيط)	1794-1795
كوهين، أبراهام	الفضة (خيط)	1794-1803
الخياشي، محمد بن عمر وشركائهما من اليهود	دار الجلد	1794-1797
كوهين، أبراهام	الفضة والصاغة	1795-1802
يهود دار الجلد	دار الجلد	1797-1799
بوعظمة	جلد الذيب	1799-1800
ريكس، زاكي وشركائه	دار الجلد	1799-1803
بوعظمة، حاي (الابن)	جلد الذيب	1799-1805
القروش، لياه	الشريعة	1802-1803
زروق، شالوم وإسرائيل اللمي	حانوت القراز	1802-1803
يهود دار الجلد	دار الجلد	1803-1804
يهود دار الجلد	دار الجلد	1804-1805
كوهين، شالوم	الفضة والصاغة	1804-1809
يهود دار الجلد	دار الجلد	1805-1806
أزولاي، شالوم وشركاؤه من اليهود	دار الجلد	1806-1807
ابن اليسع، يوسف وشركاؤه من اليهود	دار الجلد	1807-1809
كوهين، شالوم (ورثته)	الفضة والصاغة	1811-1814
ولد بيده، أبراهام	الفضة	1813-1814
الركاح، إسرائيل وشركاؤه	الضراوية	1814-1818
كوهين، شالوم (ورثته)	الفضة والصاغة	1814-1815
شطون، أبراهام	الفضة (خيط)	1814-1815
كوهين، شالوم	الفضة (خيط)	1814-1815

التاريخ	الملزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1818-1814	جلد الذيب	بوعظمة
1815-1814	دار الجلد	ريكس، زاكي وشركاؤه
1816-1814	الشريعة	كوهين، حاي وشركاؤه من
1816-1815	الفضة	بويلي، دافيد
1821-1815	الفضة والصاغة	بويلي، دافيد
1818-1816	النسج	بوعظمة، رفائيل (القرني)
1817-1816	الشريعة	بوعظمة، رفائيل وشركاؤه من اليهود
1817-1816	الفضة (خيط)	بويلي، دافيد
1817-1816	دار الجلد	جيزانة، ميناحيم/ وشركاؤه
1819-1818	النسج	متودي، الذمي يوسف
1819-1817	الشريعة	كوهين، حاي وشركاؤه من اليهود
1818-1817	الفضة (خيط)	جاي، حاي
1818-1817	سمسرية الحرير والقرمز	بلميش، دافيد وسنيرة، موشي
1820-1818	الفضة	جاي، حاي
1821-1819	الشريعة	بوعظمة، رفائيل وشركاؤه
1825-1820	سمسرية الحرير والقرمز	بلميش، دافيد وشركاؤه من اليهود
1825-1821	الشريعة	زروق، شالوم وشركاؤه من اليهود
1828-1825	سمسرية الحرير والقرمز	خياط، أبراهام/ سماحة، شوعه/ نقاش،
1827-1826	الفضة (خيط)	جوي، حاي
1842-1840	الضرافية	خياط، يعقوب
1842-1840	الفضة (خيط)	خياط، يعقوب
1843-1840	دار الشريعة بتونس	فريجة زرقه وغرلان إسحاق
1842-1841	سمسرية الحرير	خياط، موشي بن يعقوب
1844-1842	الضرافية	سيمح، زرافه والعباي، إبراهيم
1845-1843	دار الشريعة بتونس	ابن للاهم، شالوم
1844-1843	دار الشريعة والعنل بسوسة	طبيبة، حاي

التاريخ	اللزمة	الملتمزم: اللقب والاسم
1850-1844	الضرايفية	برامي، شموئيل ومعي، شالوم
1850-1844	دار الشريحة والخل بسوسة	نطاف، لياه
1847-1844	جمرك سوسة	نطاف، لياه
1847-1845	ربع حلق الوادي ولزمة الحوت به	شلي، مردحاي
1863-1846	اللوح والحديد والأدهان والأدوية	شامة، نسيم
1867-1848	جمرك السلعة وتوابه	شامة، نسيم
1851-1850	الجلد وتوابه بصفاقس	بسيس، شالوم
1854-1850	الحوت بصفاقس	جبرح، مردحاي
1852-1850	الخربة وتوابها بفندق المحصولات	الصباغ، لياه بن ميه
1852-1850	الصاغة بصفاقس	ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود
1852-1850	باب البحر البراني	الصباغ، لياه بن ميه
1851-1850	بيع اللغة بسوق الربع بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1851-1850	البنتوف والقيام والموازين بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1852-1850	رحبة النعمة بصفاقس، الطعام	الصباغ، لياه بن ميه
1851-1850	رحبة النعمة بصفاقس، الكيل	الصباغ، لياه بن ميه
1851-1850	سوق الجمعة (محصول البيع)	الصباغ، لياه بن ميه
1851-1850	سوق الخضرة بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1850	طيل الأفراح بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميه
1853-1850	معلوم الفلفل الأحمر والزرايع والماسول بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميه
1852-1851	الجلد وتوابه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميه
1852-1851	الخل والشريحة بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميه
1852-1851	الجمرك بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميه
1852-1851	خربة البتوف والقيام والموازين	ابن ممي، حاي وشركاؤه من اليهود
1852-1851	سوق الجمعة والخضرة وخربة	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	التوف والموازين بصفاقس	جبرح، مردحاي وولده

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1853-1852	الصّاعقة بصفاقس	جبرح، لياه
1853-1852	القنطرية بصفاقس (الرمانة)	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	اللفة بصفاقس	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	خروية البتوف والقيام والموارين	جبرح، مردخاي واساه
1853-1852	رحبة النعمة بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	سوق الجمعة بصفاقس	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	سوق الخضرة بصفاقس (محصول)	جبرح، مردخاي وابناه
1853-1852	فندق الغلة وتوابه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	فندق وتوابه بصفاقس	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	قلّة كيل الزيت بصفاقس	سلامة، لياه
1869-1852	جبرك صفاقس	شمامة، نسيم
1853-1852	قطرية الصابون بصفاقس	شطبون، أبراهام بن لياه
1853-1852	قطرية مقالة الوزن بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1853-1852	محصول الثلاثة حرايب وتوابها	الصباغ، لياه بن ميهر
1853-1852	محصولات بصفاقس	جبرح، مردخاي وولديه
1860-1852	الفقة	شمامة، يوسف وإسرائيل،
1854-1853	الحنادين بصفاقس	عزريّة، شوشان وشركاؤه
1854-1853	الصّاعة بصفاقس	عزريّة، شوشان وشركاؤه
1868-1853	دار الشريحة بالمنستير	شمامة، نسيم
1868-1853	دار الشريحة بسوسة	شمامة، نسيم
1854-1853	رمانة الوزن بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	سوق الخضرة وغيره بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	سوق بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم
1854-1853	قلّة كيل الزيت بصفاقس	الصباغ، مردخاي
1868-1853	جبرك سوسة	شمامة، نسيم
1854-1853	قطرية الصابون بصفاقس	كوهين، يوسف بن شالوم

التاريخ	اللزعة	الملتزم: لللقب والاسم
1862-1854	الفضة (خيط)	شامة، لباه
1860-1855	كساوي المسكر	بطاف، شمعون
1859-1856	فندق البياض	حلقون، كليمتي
1862-1857	الملح بتونس	شامة، نسيم وزايد، أحمد
1862-1857	الملح بطبرية	شامة، نسيم وزايد، أحمد
1860-1858	الرحبة بجزيرة	كوهين، زبولون
1860-1858	الصاغة بجزيرة	كوهين، زبولون
1860-1858	الصوف بجزيرة	الطرابلسي، موشي
1860-1858	الفول بجزيرة	حنّاد، شموله
1860-1858	القشاشين بجزيرة	واتوري، هودة
1860-1858	الفلالين بجزيرة	مادار، معيتق
1860-1858	جلد المعز بحرية	قابله بعلول
1860-1858	خروية الحبوب بجزيرة	الطرابلسي، موشي
1860-1858	طابع اللفة بجزيرة	حنّاد، سعيد
1860-1858	طابع الملك بجزيرة	الحوري، الربيع شوشان
1860-1858	عوائد البرج بجزيرة	ميخائيل
1860-1858	جمرك جزيرة	الحوري، الربيع شوشان
1860-1858	قنطرة الصابون بجزيرة	عطون رحمين
1858-1860	محصولات بزرز	شامة، نسيم
1858-1861	محصولات غار الملح	شامة، نسيم
1860-1859	الجيس	شامة، نسيم
1860-1859	الجير والياجور والملح وفندق الفحم	شامة، نسيم
1860-1859	الخلّ والمسكرات (الحاضرة)	شامة، نسيم
1860-1859	الرخام والجليز	درمون، شالوم
1863-1859	محصولات الأعراض	شامة، نسيم
1860-1859	محصولات حلق الوادي	شامة، دافيد

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1860-1861	الحوت بسوسة	الموش، لياهو
1860-1861	الريع بسوسة	لشلي أبراهام
1860-1861	الرجبة بجزيرة	حذاد، يعقوب بن شمولة
1860-1861	الصّاعغة بسوسة	الموش، لياهو
1860-1861	حانوت الزيت بيزرت	إبراهيمي موشي
1860-1861	رجبة النعمة بسوسة	بسيس سوسو بن حوقة
1860-1861	سوق اللفة	صرفاتي يوسف ومحمد الدالي
1860-1861	قلة الزيت بجزيرة	مدية، موشي
1860-1861	محصولات حلق الوادي	شمامة، شوعه
1861-1862	الباطر بجزيرة	كوهين، زبولون ويوسف بيرص
1861-1862	الجيرو الياجور	سفز، حاي
1861-1862	الحوت بجزيرة	حذاد، يوسف
1861-1862	الحل وتقطير الشريحة	عتال، يوسف
1861-1862	الدخان بجزيرة	بيرص داوود
1861-1862	الريت بجزيرة	بوخريرص يوسف
1861-1867	الصابون بسوسة	فراطي، يعقوب
1861-1862	الصابون بكامل الإيالة	الصباغ، مردخاي
1861-1862	الصّاعغة بجزيرة	حقير، رحمين
1861-1862	القول بجزيرة	بيرص شالوم
1861-1862	القشاشين بجزيرة	بوخريرص يوسف
1861-1862	القلالين بجزيرة	كوهين، سيمح وينحاس داني
1861-1862	الجمرك بجزيرة	حقير، رحمين
1861-1862	القنطرية بجزيرة	كوهين، زبولون وداوود بيرص
1861-1862	جلد المعز بجزيرة	حذاد، يوسف
1861-1863	سمسرة الحرير	شملة، أبراهام + ممي يعقوب
1861-1862	طابع الملك بجزيرة	مادار، ميعنق

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1861-1873	محصولات حلق الوادي	شمّامة، موشي بن الكولير دافيد
1862-1863	الخلّ وتقطير الشريحة	البراملي، يوسف
1863-1864	الفرح	يوسف بن شالوم بشينو
1863-1864	موازين جربة	حدّاد، مردخاي
1864-1865	محصولات صفاقس	الصباغ، لياهو بن ميهير
1865-1866	الفرح بصفاقس	البرانصي، حايم
1866-1867	الحوت بجربة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	الدخان	بيشي
1866-1867	الرحبة بجربة	حدّاد، ميخائيل
1866-1867	السراحات	القائد مومو
1866-1867	الصابون بالعاضرة	بووط وجورنو
1866-1867	الصابون بيزرت	القائد مومو
1866-1867	الصابون بجربة	الصباغ، مردخاي
1866-1867	الصابون بقفصة	شمعونى فراجي
1866-1867	الصّاعة بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	الصفوف بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	الفول بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	القشاشين بجربة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	القلالين بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	الجمرك بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	القطرية بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	جلد المعر بجربة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	خروبة الحيوان بجربة	حدّاد، سعيد
1866-1867	طابع الشعل بجربة	الطرابلسي، بنيامين
1866-1867	طابع الملك بجربة	كوهين، زبولون
1866-1867	فندق الغلة	القائد مومو

التاريخ	اللزمة	الملتزم: اللقب والاسم
1867-1866	قلة الزيت بجزيرة	بيحي مرتخيل
1867-1866	جمرك الخل بسوسة	بوقيلة باولو
1867-1866	جمرك الدخان	شمامة بيشي
1867-1866	جمرك السلعة بالحاضرة	القائد مومو
1867-1866	جمرك السلعة بقابس	القائد ناتان
1867-1866	محصولات جزيرة	الضبّاع، مردخاي
1872-1866	الصابون بصفافس	الضبّاع، لياه بن ميهري
1869-1868	المهمات	خياط، إسرائيل، حليم
1869-1868	محصولات لزج جزيرة	الطرابلسي، بنيامين وشمامة، هويدة
1872-1868	الصابون بكامل الإيالة	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	السراحات مرسى صفاقس	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	الصابون	الضبّاع، مردخي
1870-1869	اللفة	الضبّاع، مردخي
1870-1869	سراحات أشغال الحرير	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	سراحات الشاشية	الضبّاع، مردخي
1870-1869	سراحات اللفة	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	جمرك السلعة بصفافس	الضبّاع، مردخي
1870-1869	جمرك سوسة + المنستير + المهدية	خياط، حايم وإسرائيل
1870-1869	جمرك صفاقس	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	محصولات المهدية	خياط، حايم وإسرائيل
1870-1869	محصولات أولاد عون	القائد مومو
1870-1869	محصولات بوزرت	القائد مومو
1870-1869	محصولات سوسة + المنستير	خياط، حايم وإسرائيل
1871-1869	محصولات صفاقس	الضبّاع، مردخاي
1870-1869	محصولات طبرقة	فكرو، يوسف
1870-1869	محصولات قرقة	الضبّاع، مردخاي

1 - المرحلة الأولى

امتدت من أواسط القرن الثامن عشر إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، واتسمت خلالها مشاركة الأقلية اليهودية بتداول فئة من تجارها على نفس اللزم، إذ بالإمكان حصرها نوعياً وعددياً وهي: لزمة جزية يهود تونس، لزمة جزية يهود جربة، لزمة جلد الذهب، لزمة حانوت الصرمة، لزمة حانوت القزاز، لزمة الحوت، لزمة حيط الفضة، لزمة حيط القرداش، لزمة دار الجلد، لزمة سمسرية الحرير والقرمز، لزمة الشحم، لزمة الشريحة، لزمة الصاغة، لزمة الصرافية، ولزمة فلوس النحاس⁽¹⁰⁹⁾.

من خلال هذا الضبط يمكن التأكد من قلتها العديدة، فمشاركة الملتزمين من اليهود لم تتعدّ حدود اقتناءاتهم الاثنتي عشرة لزمة⁽¹¹⁰⁾، في حين أن العدد الجملي للزم المطروحة على الساحة التجارية للإيالة قد فاق السبعين لزمة خلال القرن الثامن عشر فحسب⁽¹¹¹⁾. كذلك لم يتواصل العمل بهذه اللزم على امتداد هذه المرحلة بنفس التسق، فهناك لزم نشطت ثم غابت عن السوق تماماً، مثل لزمة حانوت الصرمة ولزمة حيط القرداش ولزمة الشحم، وهناك لزم أخرى اقتصر العمل وفق ماذنها أو بضاعتها على فترات محدودة جداً وكان مآلها الاندثار هي الأخرى أو الغياب لفترة طويلة⁽¹¹²⁾ من ذلك لزمة فلوس النحاس ولزمة الصرافية.

وقد تخلّل هذه المرحلة حدث هام في تاريخ انخراط التجار اليهود في نظام الالتزام، وهو انفصالهم نهائياً مع بداية القرن التاسع عشر عن العمل بلزمة دار

(109) لم يخضع ترتيب هذه اللزم في النص إلى نوعيتها أو أهميتها بل خضع إلى ترتيب أبجدي.

(110) يورد هذا الحصر 15 لزمة لكن في الحقيقة عدد هذه اللزم هو 12، باعتبار أن هناك لزمًا قد أوردتها مرتين بتسميتين مختلفتين وهي: لزمة حانوت القزاز التي تعني لزمة سمسرية الحرير والقرمز، ولزمة الصاغة التي ضمت إلى لزمة حيط الفضة في أغلب مراحلها، ولزمة الحرية لكل من يهود تونس وجربة وهي كما تدلّ على ذلك التسمية لزمة من نفس النوع، وما أوردناها على حالها لمزيد التدقيق في أمرها، ومحافظةً ممّا على أسمائها وأنواعها كما سجلتها الوثائق الأصلية. سنعرّض إلى خصوصيات هذه اللزم صافية في موضع لاحق.

(111) انظر أعلاه حدود أنواع اللزم وأعدادها بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

(112) سنطرق إلى البعض من هذه اللزم في الصفحات اللاحقة.

الجلد، التي تعدّ من أهمّ اللّزم التي جاد بها هذا النّظام على أصحاب الأموال. وهذا الانفصال مثل طلاق لا رجعة فيه بالرّغم من اقتران أنشطة البعض منهم بمادّتها وسوقها وبضاعتها لسنوات طويلة، حتّى نُعتت بأسمائهم، وكادت تكون في بعض الفترات من القرن الثامن عشر حكراً عليهم. وهنا لا نخوّلنا هذه الدّراسة البتّ في أسباب هذا الانفصال وتناججه إلّا بالتطرّق إلى هذه اللّزمة باعتبارها مؤسسة وإلى آليات عملها، وهو ما نُرجّحه إلى موضع لاحق⁽¹¹³⁾.

2 - المرحلة الثّانية

تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق نظام المحصولات على كامل أسواق الإيالة وتعميمه⁽¹¹⁴⁾، وتواصلت إلى ما بعد إدماجه في صلب نظام الالتزام في عهد أحمد باشا باي إلى حدود 1844. وقد اتّسمت مشاركة النّخب اليهودية هنا بالتراجع، ففي بداية أربعينيات القرن التاسع عشر لم يشرفوا إلّا على سبع لّزم وهي: لّزمة خيط الفضّة، لّزمة دار الشّريحة بتونس، لّزمة دار الشّريحة بسوسة، لّزمة ربيع حلق الوادي ولّزمة الحوت به، لّزمة سمسرية الحرير والقرمز، لّزمة الصّرافية ولّزمة جمر ك سوسة.

إنّ أوّل ما يمكن ملاحظته مقارنة بالمرحلة الأولى هو تواصل اقتنائهم لبعض اللّزم التي أشرفوا عليها سابقاً، وهو ما يُحيلنا إلى احتمال ثبات وجودهم فيها، الأمر الذي يؤدّي إلى ترسيخ تقاليد في هذا الانخراط وهذه المشاركة. كما نلاحظ أيضاً انضمام ثلاث لّزم تفرّعت اثنتان منها عن لّزم المرحلة الأولى، وهي لّزمة دار الشّريحة والخل بسوسة التي استقلّت عن لّزمة الشّريحة عموماً، ولّزمة الحوت التي ضمت إلى لّزمة محاصيل ربيع حلق الوادي وأصبحت تسمّى باسمه، ثمّ لّزمة

(113) نظراً إلى أهميّة لّزمة الجلد أو لّزمة دار الجلد في مداخيل الدّولة وفي النشاط التجاري لليهود بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر فإننا سنولي لها اهتماماً خاصّاً. انظر الجزء الذي خصّصناه إلى أهمّ اللّزم التي أشرف عليها الملتزمون اليهود.

(114) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1856، عقود التّزام المحصولات بعمل المنستير بتاريخ 1833 و1838 دفتر رقم: 1857، قانون محاصيل زغوان ويتضمّن معايير ومقاييس الأداءات الموطّعة على كلّ ما يباع والأسواق وهو نفس القانون الذي طبّق بالحاضرة التّونسيّة بتاريخ 1836 و1837.

جمرك سوسة. لكن بالرغم من تدعيم قائمة اللزم بهذه الزيادة الطفيفة إلا أن العدد الجملي شهد تراجعاً لغياب عدد هام منها، وميشهد مزيداً من التراجع في نفس هذه المرحلة بانسحابهم من أهم لزميتين اعتادوا التزامهما، وهما لزمة سمسرية الحرير التي آلت إلى غيرهم مع بداية سنة 1842، ولزمة خيط الفضة التي خرجت عن أيديهم سنة 1843⁽¹¹⁵⁾.

وهنا يطرح أمامنا إشكال هام، بقدر ما سمح به نظام سياسي مفتوح و متميز بالتسامح تجاه الأقليات، وإدماجها في دورته الاقتصادية خاصة تحت حكم أحمد باشا باي، بقدر ما كانت مشاركة التخب اليهودية في هذه المرحلة محدودة جداً، بالرغم من أن مصير أغلب أنشطتهم المهنية تعلق بالتجارة واستثمار الأموال، و هو ما وقره نظام الالتزام. هذا التناقض بين ما أتاحته الظرفية التاريخية، وبين ما هم عليه من محدودية على نطاق هذه المشاركة، يعزى سببه إلى عاملين لهما نفس الدرجة من الأهمية والتأثير.

ينمثل العامل الأول حسب اعتقادنا في سيطرة بعض وجهاء المال والأعمال من التجار المسلمين على لزم قد دأب التجار اليهود على الاستثمار في مجالاتها منذ فترة طويلة، مثل لزمة خيط الفضة التي آلت إلى عائلة بن عياد ابتداء من سنة 1843، وقد التزمت بنفس السعر الذي كان متداولاً قبل سنة، أي نظير 40,000 ريال عن كل عام، ولزمة سمسرية الحرير والقرمز التي التزمها أحمد بن الشيخ لمدة عام فقط مقابل 16,000 ريال بعد أن زاد في سعرها على يعقوب بن موشي خياط الذي كان قد تقلدها بسعر 14,400 ريال. وتنازل عنها أحمد بن الشيخ بدوره بعد سنة بنفس السعر لفائدة محمود بن عياد⁽¹¹⁶⁾. إضافة إلى سيطرة هذه العناصر الموالية للمخزن على أغلب اللزم التي أنتجها نظام المحصولات على امتداد أربعينيات القرن التاسع عشر. وانطلاقاً من هذه الأمثلة وغيرها يمكن اعتبار أن مراحممة اللزامة المسلمين للتجار اليهود قد شكّلت عنصراً أساسياً ساهم في تفهقر مشاركتهم، وأخلّت بصمودهم أمام المزايدات التي يفرضها سوق الالتزام.

(115) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(116) أ.وت.، المصدر السابق.

وتُحيل هذه المزاخمة هنا على العامل الثاني المتعلق بنظام التزام المحصولات عموماً. إذ مع تطبيقه نظاماً ضرائباً جديداً، ثم مع القوانين التي أقرها أحمد باشا باي في شأن المزايدات وتداول اللّزم⁽¹¹⁷⁾، اكتف مشاركة نخب المال من اليهود نوع من التراجع وهو ما يمكن أن نطلق عليه «وقفة عن بعد» ناتجة عن عدم توضيح آفاق هذا النظام، وهو ما قد يبتئ الخوف من مغامرة الاستثمار في ميدان انفتحت نهايته في صورة الإخلال به على العقوبات ومصادرة الأموال⁽¹¹⁸⁾.

3 - المرحلة الثالثة

لم تدم فترة تدني مشاركة اليهود طويلاً، كما لم تتواصل فترة وفتهم عن بعد، إذ سرعان ما تمت عودتهم بقوة لغزو سوق الالتزام، لكن بعد أن طرأت على هذه المرحلة بعض الأحداث هيأت لهم الأرضية، ومنحتهم فرصاً لا مثيل لها للانقضاض على ما توقره هذه السوق، من ذلك خلوها من المنافسات المدمرة التي كانت تحول دونهم ودون الارتقاء إلى مستوى كبار الملتزمين المسلمين.

كما كانت هذه المنافسات تشكل سداً منيعاً أمام انخراطهم في بعض اللّزم الهامة مثل لزوم الجمارك المرتبطة بأداءات قطاعي التصدير والتوريد أساساً، والمتواجدة بكل من سوسة والمنستير والمهدية و صفاقس وقابس وجربة⁽¹¹⁹⁾. لكن بداية من سنة 1844 اخترق أحد أفراد عائلة نطاف هذا الحاجز وتمكن من التزام جمرک سوسة لمدة ثلاث سنوات متتالية بسعر استقر في حدود 7,500 ريال سنوياً⁽¹²⁰⁾. كما التزم لباه بن ميهـر الضباغ جمرک صفاقس⁽¹²¹⁾، ثم تنازل عنه لصالح نسيم شمامة الذي التزمه لمدة سبعة عشر عاماً على التوالي (1852-1869)⁽¹²²⁾، مقابل 45,000 ريال عن كل عام،

(117) أ.وت.، دفتر رقم: 1861، محصولات تونس بتاريخ 1838-1839.

(118) الإنصاف، ج 4، ص 80-81.

(119) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 1897، مداخل الدولة من لزوم صفاقس بتاريخ

1852-1854. أ.وت؛ دفتر رقم: 1870، بعض اللّزم المبرمة بين سنتي 1839 و 1842.

(120) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، كشف للزوم ومداخلها بتاريخ 1839-1851.

(121) أ.وت؛ دفتر رقم: 1893، مداخل اللّزم بصفاقس بتاريخ 1850-1853.

(122) عادر نسيم شمامة البلاد هروياً إلى فرنسا سنة 1864، وأحيلت أغلب التزاماته إلى ابن أخيه.

ولم يطرأ على السّعر أيّ تغيير طوال فترة الالتزام⁽¹²³⁾. كما استطاعت بعض العناصر من النّخب اليهودية المحلية الإشراف على لزمة جمرك السلعة وتوابعه بالحاضرة⁽¹²⁴⁾، وهي لزمة ذات ماضٍ وحظوة في الأوساط المخزنية⁽¹²⁵⁾ وتناوبت عليها أسماء في أربعينيات القرن الثامن عشر تميّز أصحابها بجاههم ونفوذهم من أمثال محمد الأصرم⁽¹²⁶⁾ وحمة الشّباب⁽¹²⁷⁾، وكانت قبل ذلك في عهد أفراد من عائلتي ابن عيّاد وابن الحاح من أبرز العائلات المخزنية بالإيالة⁽¹²⁸⁾.

كما مكّن غياب المنافسة النّخب اليهودية من الانخراط لأول مرة في سلك لزّم ذات مردودية مالية هامة للمخزن مثل لزمة الصابون⁽¹²⁹⁾ ولزمة الدّخان⁽¹³⁰⁾ ولزمة الملح⁽¹³¹⁾

(123) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شّامة بداية من 1846-1847.

(124) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

(125) أ.وت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

(126) محمد الأصرم: هو ابن الوزير أبي عبد الله محمد الأصرم رئيس الكتبة في عهد أحمد باشا باي، يقول بشأنه ابن أبي الضياف: «... وقربه (أي أحمد باشا باي نجياً، وفتح أذنه لتدبيره واستعان برأيه في سائر أمور الدولة، وكان بيده قلم حبايتها وحساب عمالها...». انظر: الإنحاف، ج8، ص13.

(127) حمدة الشّباب: هو أبو عبد الله محمد ويدعى حمدة بن علي الشّباب، ارتبط مع أحمد باشا باي بعلاقة حميمة قبل أن يحتلي العرش، ولما تولّى سلطة البلاد قرّبه إليه وأولاه الخطط الشّبيهة مثل الجمرك، وتمكّن في عهده من التزام لزّم هامة مثل لزمة شواشي المسكر ولزمة الصابون ولزمة السكين ولزمة صاع زيت صفافس. ويذكر صاحب الإنحاف أنّ من فرط تعلّق أحمد باشا باي به ومحبّته له كان يبيت في سرايته كلّ ليلة. انظر: الإنحاف، ج8، ص65.

(128) أ.وت؛ دفتر رقم: 1870 ورقم: 3/2250، سبق ذكرهما.

(129) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 96، م: 152، و: 55. أمر عليّ في تولّي مردحاي الصّباغ لزمة الصّباغ، بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1868. صن: 40، م: 457، و: 51242. من عامل صفافس إلى الوزير الأكبر بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 1872.

(130) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 57. قائمة في لزّم ومحصولات عام 1283 هجري. صن: 96، م: 134، و: 15. من خير الدين إلى حميدة بن عيّاد بتاريخ 3 ذي الحجة 1283 هجري.

(131) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 38، م: 446، و: 48179. من نائب لزام الملح إلى خديعة السواسي بتاريخ أواسط جُمادى الثانية 1267 هجري. دفتر رقم: 1909 تحديد الأسعار =

ولزمة فندق الغلة⁽¹³²⁾ ولزمة فندق اليباض⁽¹³³⁾، وقد تراوحت أسعار هذه اللزّم أثناء تداولهم إيها بين 93,000 ريال و775,000 ريال، وهي مقادير هامة إذا قُورنت بأرفع اللزّم آنذاك.

ويمكن أن نشير هنا إلى عامل ثانٍ لا يقل أهمية عن الأول ساهم في دعم خطوط بعض التجار اليهود والمتعلّق أساساً بالتحسن الذي شمل الوصعية القانونية للأقلية اليهودية عموماً إثر الإعلان عن عهد الأمان، وهو عامل شجّع على الاندماج في سوق تحفّ به المخاطر، سواء من قبَل المخزن أو من قبَل بعض الأفراد⁽¹³⁴⁾.

ويبدو أنّ هذا المناخ الباعث على الاطمئنان له تأثير على توجه بعضهم للانخراط في ميدان الالتزام الريفي، والتوغّل داخل البلاد لاستثمار أموالهم، بعد أن كان هذا القطاع حكراً على الملتزمين المسلمين، فضلاً على أنّه كان يحظى باهتمام بالغ الأهمية لدى الأوساط المخزنية بما أنّه يمكن المنخرطين فيه من رفعة وجه، ويفسح أمامهم المجال ليمارسوا نفوذهم الذي يضاهي نفوذ ممثلي السلطة المركزية في أغلب الأحيان⁽¹³⁵⁾.

ومن بين هذه اللزّم التي أشرفت عليها التّخب اليهودية محصولات لزّم أولاد عون وطبرقة ومنزل بوزلفة وبلد تركي والرقبة وينزرت وقرقنة⁽¹³⁶⁾، إضافة إلى لزّم محصولات أهمّ الحواضر بالإيالة التي احتوت هي الأخرى على العديد من اللزّم الريفية؛ فمحصولات صفاقس مثلاً تفرّعت عنها لزمة سوق الجمعة ورحبة النّعمة

= التي يحاسب على أساسها لزّم الملح بتاريخ 1859.

(132) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 95، م: 131، و: 57. مصدر سبق ذكره.

(133) أ.وت؛ دفتر رقم: 1910، محاسبة لزّم فندق اليباض بتاريخ 1856-1857.

(134) انظر م سبق حول قوانين نظام التزام المحصولات في عهد أحمد باشا باي.

(135) حول الخطوة التي كانت تتمتع عائلة الجلولي وبن عياد في جهاتهم انظر:

Ben Achour, M.A.; *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX ème siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989, p. 129-132, 195-196.

السعداوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: أ.ك بن عياد بين سنوات 1740 و1837. دكتوراه موحّدة، جامعة تونس الأولى، 1999، ص. 974-1042.

(136) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 95، م: 131، و: 12. محصولات عام 1274 هجري.

وسوق الحضار، واختصت في التزامها عائلة الصباغ، وهي من أثرى العائلات اليهودية بصفاقس، إلى جانب إشرافها على أغلب لزم الجهة، مثل لزمة طبل الأفراح ولزمة معلوم الفلفل الأحمر ولزمة الجلد وتوابعه ولزمة الحل والشريحة ولزمة الحمرك وغيرها كثير. وقد التزمت هذه العائلة جلّ هذه الموارد المحزنية لمدة أعوام متتالية ابتداء من سنة 1850 إلى ما بعد ستينيات القرن التاسع عشر⁽¹³⁷⁾.

وإذا تميزت اللزم الريفية التي تفرّعت عن محاصيل سوسة بارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار لزم ريفية أخرى، إلا أنها لم تكن حائلاً أمام بعض النخب اليهودية للاستثمار فيها، فلمرة رحبة النعمة التي بلغ سعرها 52,700 ريال عن العام الواحد التزمها سوسو بن حوقة بسيس في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، وكذلك لزمة الزرع التي رسا ثمنها على 58,000 ريال في نفس الفترة تعهد بأداء معلومها اليهودي أبرهام الشلي⁽¹³⁸⁾.

أما محاصيل جربة التي أفرزت لزمة رحبة النعمة ولزمة قلة الزيت فقد تناوب عليها التجار اليهود دون انقطاع من 1856 إلى حدود سنة 1867 بأسعار تراوحت بين 7,000 ريال و14,000 ريال⁽¹³⁹⁾.

(137) المصدر السابق.

(138) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 31. قائمة في لزم الأرباع وفلال الزيت بسوسة تاريخ 1859-1861.

(139) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 90. قائمة في لزم جربة بتاريخ 1855-1860.

الفصل الثاني

لزم التجار اليهود

تبعاً لما تقدّم يبدو أنّ مساهمة اليهود في نظام الالتزام أو إشرافهم على بعض اللّزم لم يشكّل امتيازاً لهم بقدر ما كان المخزن في حاجة لسدّ شغور هذه الوظيفة، وضعهم في ذلك كوضع بقية الملتزمين من مسلمين ونصارى (أو أوروبيين)، ومن خلال ما تعرّضنا إليه عبر مختلف مراحل انخراطهم وتطوّر مستوى مشاركتهم، نلاحظ أنّ هذا الإشراف على بعض اللّزم المعيّنة والمحدودة عددياً كاد يكون بصفة دائمة، لولا تعرّض تواصله وتقطع استرساله في بعض السنوات.

واتّخذ تدرّجهم في هذا السّلك مستوى بطيئاً، إذ لم يتسارع نسقه إلّا في فترة تكاد تكون متأخرة مثلت اندماجهم الفعلي في سوق الالتزام. وقد كان لهذا الاندماج وزن يختلف عن الوزن الذي كان عليه، وأبعاد دون الأبعاد المعتادة مهّدت لعلاقات أخرى بالسلطة وبالمجتمع غير العلاقات التي كانت سائدة. وأوّل ما يتبادر إلى ذهننا ونحن نعالج أهمّ اللّزم التي أشرف عليها البعض من تجار هذه الأقلية الطّرح التالي: هل هناك لزم خاصّة بهم؟ أو بالأحرى هل هناك أنشطة في هذا الميدان لُزمت لهم دون غيرهم؟ وهل مثلت اللّزم التي أشرفوا عليها احتكارات في صلب احتكارات الدولة؟

لا يمكننا والموضوع في بدايته أن نوّكد أو ننفي هذا الإشكال، إلّا إذا تمّ عرض اللّزم التي شطّوا فيها بدرجة أولى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، طفقاً لما وفّرت لنا المصادر الأرشيفية.

I - لزمة دار الجلد

هي من أهمّ اللّزم التي أفرزها نظام الالتزام، إذ لم تضاهها لزمة على امتداد

القربين الثامن عشر والتاسع عشر، على مستوى السعر وعلى مستوى الرّواج واكتساح السوق، وكان إسهامها هاماً في تنشيط قطاع التجارة الخارجية عبر تصدير مدّتها، كما أنّها من أشهر اللّزم التي أشرفت عليها التّخب اليهودية القرنية والمحلية خاصّة قبل الرّبع الأوّل من القرن التاسع عشر حتّى كادت تكون حكراً عليهم. ونظراً لمكانتها في حلقات الالتزام وقيمة إيراداتها، فإنّنا سنوليها اهتماماً خاصّاً وذلك بالنظر إلى نظم وأليات عملها، وتطوّر أسعارها وما نتج عنه، والدور الذي لعبه اليهود بانخراطهم فيها⁽¹⁾.

1 - مفهومها وتطوّرها

يحيلنا أحمد بن أبي الضياف في أوج ازدهار هذه اللّزمة على تعريف مقتضب لها لكنه وافٍ، يقول: «... ومحصّل هذه الوظيفة، أن سائر جلد البقر بالمملكة تأخذه الدّولة من الجّزّارين وغيرهم بتافه لا عبّرة فيه، وكأنه في مقابل زكاة البقر. ثم يديع بدار الجلد ويبيع لأهل صناعته بالمزايدة في مجتمع بالحاضرة يعرف بحلقة الثّعال. ويبيع منه ما زاد على احتياج المملكة لخارجها، ولا يتصرف في ذلك غير من يلزمه من الدّولة، ومن توابع هذا الوظيف عصر العسل بمعصرة دار الجلد، وتأخذ الدّولة الشمع...»⁽²⁾.

إنّ المتأمل في هذا التعريف يلحظ اتّصاله بنقاط خمس:

أولها: أنّ لزمة دار الجلد هي من عداد الوظائف.

ثانيها: أنّ الجلد هو احتكار من احتكارات الدّولة تقتنيه بأبخس الأثمان.

ثالثها: تغطية طلبات السوق المحلية بمادّة الجلد، والفائض عن الإنتاج يقع

(1) سبق وأن تعرّضت إحدى الدّراسات الجامعية بصعّة ضاعية إلى هذه اللّزمة ودورها في اقتصاد إيالة تونس خلال العهد الحسيني، في هذا الصّدد انظر: الغزيري، م.ح؛ وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني (1721-1856)، مرجع سبق ذكره. ومن ناحيتنا سنحاول في هذا الجانب من الدّراسة مزيد التركيز على مشاركة التّخب اليهودية في هذه اللّزمة لإبراز دورها على امتداد فترة العمل بها، والعوامل التي ساعدت هذه التّخب على الاحتفاظ بها لمدّة سنوات طويلة دون انقطاع.

(2) الإتحاف، ح4، ص55.

تصديره إلى خارج البلاد، ولا شك أن ثمنه سيتضاعف مراراً بعد تحويله من مادة طبيعية إلى مادة شبه صناعية عن طريق عمليات تقنية تنطلق من الغسل لنتهي بالذبح⁽³⁾.

رابعها : عصر العسل وهي مادة قيمة جداً نظراً إلى إنتاجها الغزير، إذ كانت «... تخرج منها القناطير المقنطرة...»⁽⁴⁾، ونظراً إلى استهلاكها غذاء واستعمالها دواء، فإن سعرها لا ينفك عن الارتفاع⁽⁵⁾.

خامسها : صنع الشمع، ويتم استخراج مادته مباشرة بعد عصر العسل، وتتولى الدولة توزيعه سواء بالبيع في الأسواق المحلية لحرفيي تحويل الجلد، أو بتصديره لمصانع الورق بأوروبا⁽⁶⁾.

حسب هذا التعريف تدور رحي هذه النقاط حول سعي الدولة إلى توفير ما أمكن لها من مصادر السيولة التقليدية. وبالرغم من أن ابن أبي الضياف يقتصر على ذكر الجلد البقري باعتباره مادة أساسية لنشاط هذه اللزمة، فإن المخزن ولزاماته لم يستغنوا عن بقية مصادر الجلد الأخرى، كجلود الجمال والأغنام والحمير وحتى الجيفة منها ضُمت لمصادر للجلد⁽⁷⁾.

نُحيلنا إشارات عديدة إلى الاهتمام بمادة الجلد واستخدامه في الصناعات والحرف المحلية قبل العهد الحسيني⁽⁸⁾ أو بالأحرى قبل نشأة دار الجلد باعتبارها مؤسسة لها هيكلها وتنظيمها الخاصان.

ورغم الصبغة التقليدية التي تشم بها صناعة الجلود، وبالرغم من تكاليفها

(3) الغزيري، م.ح؛ نفس المرجع، ص 126-128.

(4) الإنحاف، ج 4، ص 65.

(5) سعر القنطار من العسل في أواسط القرون الثامن عشر بلغ حوالى 20 ريالاً أ.و.ت؛ دفتر رقم 2160 محاسبة لزامة دار الجلد بتاريخ 1734-1749.

(6) الغزيري، م.ح؛ نفس الرجوع، ص 76.

(7) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(8) انظر على سبيل المثال: الوزان، حسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، الجزء 2، ص 90.

الباهظة فإنها وجدت رواجاً في الأسواق الحفصية⁽⁹⁾، حتى كادت العديد من الحرف لا تستغني عن هذه المادة، ومثلت بالنسبة إليها المادة الأولية المؤسسة لصناعتها مثل صناعة السروج، وصناعة البلغة وتجليد الكتب، إضافة إلى عدة أنواع من الألبسة⁽¹⁰⁾.

ركزت بعض الدراسات المتعلقة بالتاريخ الحفصي على أهمية الجلد ودوره في مجال الحرف المحلية⁽¹¹⁾، لكن لم تشر إلى طرق الحصول عليه ولا إلى المشرفين على تحويله. إلا أنّ هذا الإشكال اتّضح مع بداية القرن السابع عشر، إذ أصبح للجلد جمرک خاص به، يُعنى بمراقبة مسالك التوزيع والتصدير تحت إشراف وكيل⁽¹²⁾. ثم تفرّعت عن هذا الجمرک في مرحلة موالية قيادة الجلد التي عهدت إلى قائد يقع تكليفه من قِبَل قائد الجمرک نفسه. هذا التطوّر التدريجي وفق هذه التراتبية يؤكّد على بداية الاهتمام الفعلي للمخزن بمادة الجلد باعتباره مورداً جبايئاً ذا أهمية، كما يؤكّد تطوّر استغلال هذه المادة الأولية في شكل مؤسسة مهيكلّة. ومع أواسط القرن السابع عشر وقع إدماج تجارة الجلد في صلب نظام الالتزام، وستقول السلطة المركزيّة في شأنها كلمتها الفصل، بحظر شرائه على التجار باعتباره حكراً عليها، واختصاصاً من اختصاصاتها⁽¹³⁾.

تدعّمت تجارة الجلد مع اعتلاء حسين بن علي السّلطة (1705)، إذ أصبح لهذه المادة مؤسسة خاصّة تُعنى بها أطلق عليها اسم «دار الجلد». وبدءاً من سنة

(9) برانشفيك، روبرت؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي...، سبق ذكره، ج2، ص222.

(10) بررت أسواق في العهد الحفصي مرتبطة بصناعة الجلد مثل سوق البلاغية وسوق السكاكين والدباغين، في هذا الصّدد انظر: الدولاتي، عبد العزيز؛ مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس 1984، ص63-69. الحشايشي، محمد؛ العادات والتقاليد التونسية...، سبق ذكره، ص382.

(11) انظر على سبيل المثال: برانشفيك، روبرت؛ المرجع السابق. الدولاتي، عبد العزيز؛ المرجع السابق.

(12) الغزيري، م.ح؛ المرجع السابق، ص14.

(13) لا يمكن اعتبار هذا التاريخ بداية العمل بالجلد باعتباره لزمة، بل من المؤكّد أنّ الحلد كان لزمة قبل ذلك.

1721، تاريخ أول سجلّ لدار الجلد اتّضحت لنا الهيكلّة الإدارية لهذه المؤسسة، ونستطيع من خلال ما خلفته من وثائق حساباتها تتبع مراحل تنظيمها وتطور أسعارها بدقة إلى أواسط القرن التاسع عشر، تاريخ ضمّ مداخيل دار الجلد إلى إيرادات المجلس البلدي⁽¹⁴⁾. وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الصدد أنّ الإشراف على هذه المؤسسة يعدّ من الوظائف المخزنية الهامة إلى جانب دار السكّة، كما أنّ تأطيرها وهيكلتها عبّر عن حرص الإدارة الماليّة على متابعة القطاعات الاحتكاريّة للمخزن.

2 - أسعار لزمة دار الجلد

لا يمكن التّطرق إلى الحديث عن مشكل أسعار قيادة الجلد أو لزمة الجلد قبل أن تصبح مؤسسة قائمة بذاتها، أي قبل أن تأخذ شكلها التنظيمي مع دار الجلد، فهناك إشارات عديدة توحى بأنّ سعر هذا القطاع مؤشّر دالّ على أهميّة اللزّمة خاصّة خلال القرن السابع عشر، فاستقلاله عن مؤسسة الديوانة في مرحلة أولى، وتكليف قائد يسهر على مراقبته في مرحلة ثانية، ثم تحويله إلى لزّمة وتركيز نيابات له في داخل البلاد كالتي بباجة والكاف وينزرت⁽¹⁵⁾، كلّ ذلك يؤكّد على أنّ سعر هذا القطاع له اعتبار ضمن الإيرادات المخزنيّة، ووزن هامّ لدى التجار من خلال ما يوفّره من أرباح.

تشير أولى الأسعار التي سجّلناها دفاتر دار الجلد خلال الثّلاث الأوّل من القرن الثّامن عشر إلى استقرارها في حدود 20,000 على امتداد أكثر من عشريّة (1721-1734). لكن إذا شكّل سعر هذه اللزّمة استقراراً متواصلاً، إلّا أنّه في الحقيقة يشير إلى انخفاض قيمتها بما أنّها كانت متداولة بمبلغ ثلاثين ألف ريال في أواخر القرن السابع عشر⁽¹⁶⁾. ويظهر أول مؤشّرات هذا الانخفاض في تراجع سعر المادّة الذي انتقل من 3 ريالات للجلد البقري ذي الحجم الكبير إلى ريال ونصف

(14) وهو ما سندرّج إليه تبعاً انطلاقاً من أسعارها وملتزمياً بيهوداً ومسلمين.

(15) Bachrouch, T: *Formation sociale...*, op. cit., p. 97.

(16) A.E.P., A.C.F.T., 597a, du 12 septembre 1688. Cité in Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

الزّبال ابتداء من سبعينيات القرن السّابع عشر⁽¹⁷⁾، وهو انخفاض هامّ باعتباره يمثل تراجعاً بحوالى نصف القيمة، ويدهي أن ينخفض سعر اللّزمة تبعاً لانخفاض نضاعتها.

هذا التّقهقر على مستوى سعر اللّزمة والمادّة المكوّنة لنشاطها له أسبابه ودواعيه، من أهمّها تأثير الطّرفيّة السّياسيّة للبلاد التي اتّسمت باضطرابات شديدة الوقع من جرّاء الحرب الأهليّة التي دامت إلى حدود اعتلاء حسين بن علي الحكم⁽¹⁸⁾، وانعكست مظاهرها على أهمّ القطاعات التجاريّة الحسّاسة، مثل الاتّجار في الجلد الذي اعترضته العديد من العراقيل على مستوى نقله من مراكز إنتاجه بداخل البلاد إلى مراكز ترويجه بالحاضرة، الأمر الذي يجبر منتجه على التّفويت فيه بأقلّ من قيمته المعتادة، خاصّة وأنّ الجلد مادّة سريعة التّلف⁽¹⁹⁾. ويبدو أنّ هذه العراقيل التي كانت وراء الرّكود النسبي لهذه التجارة حثّمت على الإدارة الماليّة إعادة النّظر في أسعار الجلد عند عرضه للالتزام.

على مستوى القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، منحنا الرّصيد الوثائقي لدار الجلد سلسلة هامّة من الأرقام، يّسرت لنا السّبيل لرصد حركة تطوّر الأسعار على امتداد أكثر من قرن وربع القرن⁽²⁰⁾. وليس بكاّف هنا أن ننظر في طرفي هذه الأرقام لإبراز المراحل التي تعقبتها اللّزمة، بل لا بدّ من مراقبة كلّ تغيّلاتها عبر مسارها لفهم الآليّات المتحكّمة في تحولاتها أو الموجهة لها من فترة إلى أخرى، وهو ما حاولنا التّقيّد به على ضوء هذا الرّسم⁽²¹⁾:

(17) Pantet, E; *Correspondance...*, op. cit., Mémoire de Jean-Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686. t.1 p. 390.

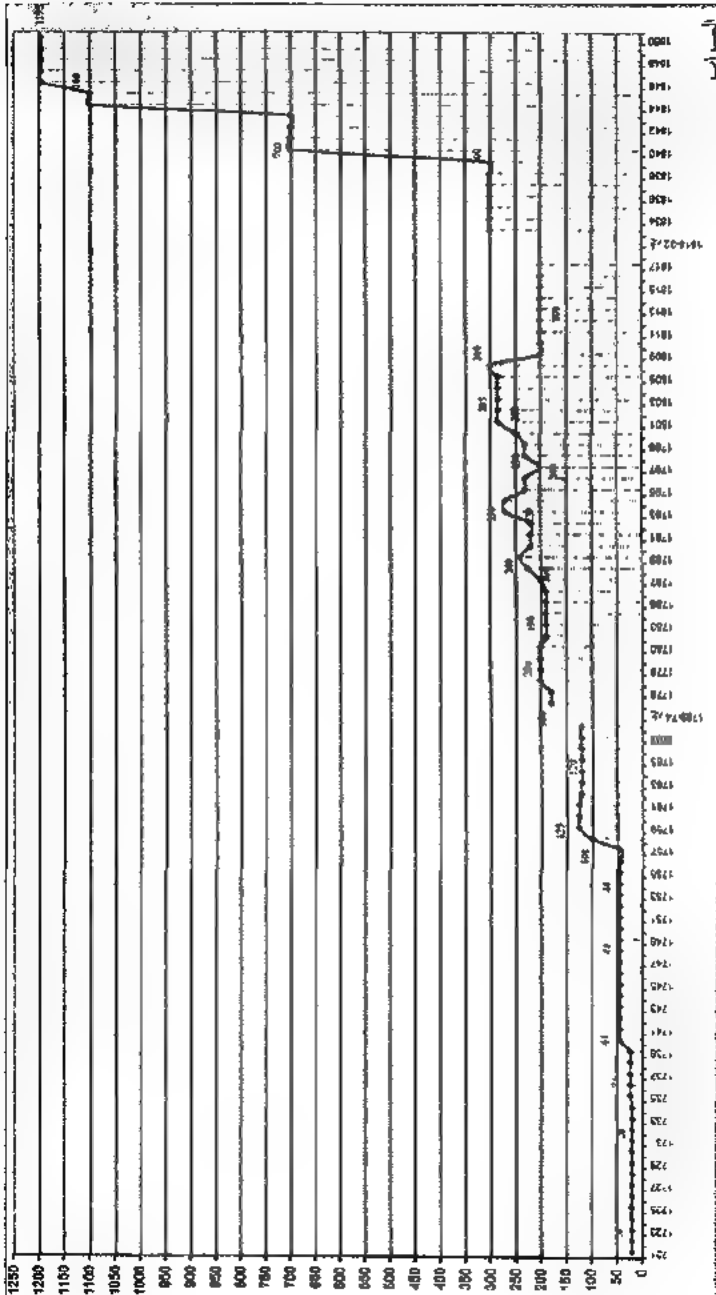
(18) Chérif, M.H; *Pouvoir et société...*, op. cit., p. 95-100.

(19) لا يوحد في مكوّنات الجلد ما يساعد على مقاومة التّقلبات المناخيّة، خاصّة وأنّه ثقّل من مصادر الإنتاج على حالته الطّبيعيّة دون تحويل أو صيانتها، وهو ما تشير إليه لوثائق بلعطة «سي». انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم : 2177، حساب دار الحلد ستوس ونواها بداخل البلاد بتاريخ 1840-1839.

(20) انظر أدناه، الدفاتر الأرشيفيّة المحفوظة بالأرشفيف الوطني التونسي والتي ستتواجد في هامش رسم تطوّر أسعار اللّزمة بين 1721 و1850.

(21) اعتمدا في بسط هذا الرسم البياني على أسعار لزّمة دار الجلد الواردة في السجّلات الواردة أدناه التي أدرجت حسب أبعادها الرّتبية، أ.وت.، دفتر رقم. 35، مداخيل =

رسم بياني رقم 3
تطور أسعار لزمة دار الجبلد بين 1721 و 1850



إنّ المتأمل في هذا الرسم يلاحظ تطوراً فريداً من نوعه لطرفي الأسعار، فاللزمة تنطلق من 20,000 ريال سنة 1721 لتصل إلى 1,195,000 ريال سنة 1850. وهو تطور ذو نسق سريع مقارنة ببعض اللزّم الهامة والرئيسية التي انضوت تحت نظام الالتزام على امتداد الفترة الحديثة⁽²²⁾. لكن هذا التطور المذهل لم يكن على ما هو عليه دون أن يعقب عدة فترات كشف عنها هذا الرسم، إذ من خلاله تمكّنا من رصد أربع مراحل واضحة:

مرحلة أولى امتدت من سنة 1721 إلى حدود 1739.

مرحلة ثانية تواصلت من سنة 1740 إلى حدود 1768.

مختلفة دوايا وخطايا وتلاقط، مع مصاريف يومية لدار الباي بتاريخ 1742-1744. دفتر رقم: 45، مداخيل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. دفتر رقم: 98، حصر ملخص لكل مداخيل الدولة ومصاريفها من شهر أيلول/سبتمبر 1757 إلى شهر أيار/مايو 1768 وذلك تحت نظر القائد هودة لياه. دفتر رقم: 235، مداخيل الدولة من الدوايا والخطايا واللزم، مع نص اتفاق لزّمة دار الجلد بتاريخ 1783-1788. دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار من لزّم ومجّاب وخطايا ودوايا بتاريخ 1793-1794. دفتر رقم: 291، مداخيل الدولة من الخطايا والدوايا واللزم والأعشار من 1796 إلى 1798. دفتر رقم: 295، حساب قائد بيت خزندار يوسف بيشي على كلّ مداخيل البيت من مجّاب ولزّم وخطايا ودوايا وتلاقط والمصاريف المسجلة في شأن مصالح الباي والدولة من تشرين الأول/أكتوبر 1796 إلى تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخيل بيت خزندار من مجّاب ولزّم وكراء ملك لسنة 1799. دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1802-1803. دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجّاب وشر ولزّم وخضائر وكراء ملك وبيع حيوان ومارود بتاريخ 1814-1815. دفتر رقم: 404، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 421، مداخيل ومصاريف أملاك البابليك بين 1818 و1821. دفتر رقم: 2159، محاسبة لرام دار الجلد على المصاريف الخارجة بموجب تذاكر الباي بتاريخ 1720-1735. دفتر رقم: 2160، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1734-1749. دفتر رقم: 2161، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1748-1769. دفتر رقم: 2162، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1768-1782. دفتر رقم: 2163، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1782-1801. دفتر رقم: 2164، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1801-1849. دفتر رقم: 3/2250، كشف للزّم ومحاصيل الباي منها بتاريخ 1839-1851.

(22) ستعرض إلى هذه النقطة لاحقاً من خلال مقارنة لزّمة دار الجلد للزّم لها أهميتها هي الأخرى في مداخيل الدولة.

مرحلة ثالثة ابتدأت من سنة 1775 لتنتهي سنة 1817.

مرحلة رابعة ابتدأت من سنة 1833 لتنتهي سنة 1850.

مرحلة استقرار أسعار اللزمة (1721-1739)

دامت هذه المرحلة حوالي عشرين (1721-1739)، وعلى امتدادها لم يشهد سعر اللزمة تطوراً ملحوظاً، إذ يبدأ بمبلغ 20,000 ريال ليستقر على مقداره إلى نهاية حكم حسين بن علي، ثم يرتفع بزيادة طفيفة تقدر بأربعة آلاف ريال مع بداية عهد علي باشا ليبقى دون تغيير إلى سنة 1739.

على مستوى الساحة المالية للإيالة، شهدت العملة اضطرابات متواصلة، بانهيار قيمتها ومقدارها من الفضة في مناسبتين (سنة 1725 وسنة 1736)، بالمقارنة مع الريال الإسباني الذي كان رائجاً إلى حدود العشرية الثانية من القرن الثامن عشر، وهو ما يكشف عنه الجدول رقم (6) الذي قارننا فيه مستوى تدني العملة، بمستوى ارتفاع سعر اللزمة، خلال هذه المرحلة والمراحل التي تلتها.

يشير هذا الجدول إلى أنّ حركة انهيار العملة لم يكن لها الوقع الكبير، إذ إنّ السعر بقي على مقداره خاصة عقب سنة 1729 بالرغم من انخفاض قيمة الريال إلى 64% بالمقارنة مع الريال الإسباني. ومع بداية عهد علي باشا سجل سعر اللزمة ارتفاعاً بحوالي 20%، وهنا تزامن هذا التطور مع انهيار قيمة العملة التي انخفضت بحوالي 18% عن مستواها السابق مدعّمة بذلك نفس نسق الانخفاض.

وما يمكن أن نلاحظه تبعاً لما تقدّم، أنّ سعر اللزمة لم يرتبط هنا بتغير قيمة الريال الذي تمّ في مناسبتين، إذ إنّ مؤشر انهياره كان أكثر حدة من مؤشر الزيادة في سعر اللزمة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما تذهب إليه بعض الدراسات من أنّ الارتفاع أو الانخفاض الحقيقي لسعر بضاعة ما يحدّد بالفارق الحاصل بين نسب انهيار العملة ونسب ارتفاع الأسعار⁽²³⁾. وهنا انهيارت قيمة الريال بحوالي

جدول رقم 6

تطور أسعار ومؤشر لزمة دار الجلد وانهيار قيمة الريال التونسي

تطور قيمة الريال			تطور أسعار لزمة دار الجلد			
قيمة انهيار الريال التونسي بالمقارنة مع:		تاريخ تغير العملة	نسبة ارتفاع السعر بالمقارنة مع:		تطور سعر اللزمة	تاريخ تغير سعر اللزمة
نسبة الانخفاض (25)	الريال الإسباني	التاريخ	السعر السابق	المؤشر (24)		
	100	قبل 1721				
- 20%	80	1721-1728	-	100	20,000	1728-1721
- 36%	64	1729	-		20,000	1729
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			-		20,000	1730-1735
- 47,5%	52,5	1736	+ 20%	120	24,000	1736
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			+ 20%	120	24,000	1737-1740
			+ 83,3%	220	44,000	1740-1756
			+ 172,7%	600	120,000	1757-1765
- 86%	32	1766	0	600	120,000	1766
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			+ 50%	900	180,000	1776-1777
			+ 11%	1,000	200,000	1780-1781
			+ 25%	1,250	250,000	1800-1801
			+ 14%	1,425	285,000	1804-1805
			+ 5,7%		300,000	1805-1806
- 71,4%	28,5	1825	0	1500	300,000	1825
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			0		300,000	1826-1828
- 71,9%	28,1	1829	0		300,000	1829
فترة استقرار العملة في المستوى السابق			0		300,000	1830-1839
			+ 133,3%	3,500	700,000	1840-1842
			+ 1,43%	3,550	710,000	1843-1844
			+ 54,9%	5,500	1,100,000	1844-1845

(24) نحدد هنا مؤشر 100 لأول سعر نعثر عليه في سجلات مؤسسة دار الجلد والمحدد بمبلغ 20,000 ريال.

(25) النسبة المئوية لانخفاض قيمة الريال بعد تحوّل العملة.

47,5% مقارنة بالريال الإسباني، كما تدنّت نفس هذه القيمة بحوالى 34,5% عقب متسّتي تغيير العملة على امتداد هذه المرحلة فقط، في المقابل يرتفع سعر اللّزمة بحوالى 20% كما أسلفنا. وإذا طبقنا هذه القاعدة نلاحظ أنّ القيمة الحقيقية للّزمة قد شهدت انخفاضاً، بينما بقيت قيمتها الاسميّة مستقرّة على مقدارها في أغلب سنوات العمل بها خلال هذه المرحلة.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ سعر اللّزمة لم يحدّد انهيار قيمة العملة، بقدر ما حدّدته ووجّهته العلاقات التي جمعت بين أعلى هرم في السّلطة وملتزمي دار الجلد، هذه العلاقات التي أدّت دون ريب إلى تواطؤ بين الطرفين من شأنه أن ينعكس على سعر اللّزمة الذي بقي تقريباً على مقداره بالرّغم من تأثر حركة الأسعار عموماً بتدنّي قيمة العملة، إذ لا نخال أنّ المردوديّة الماليّة للّزمة ما، لا تدخل ضمن أرباح الباي الشّخصيّة. هذا مع وجوب التذكير بأنّ سعر اللّزمة في هذه الفترة قد انخفض عمّا كان عليه في نهاية القرن السّابع عشر⁽²⁶⁾.

مرحلة تطوّر أسعار اللّزمة (1740-1768)

دخلت اللّزمة مع بداية سنة 1740 في طور جديد، وذلك بارتفاع سعرها الذي آل إلى 44,000 ريال في فترة أولى، و120,000 ريال في فترة موالية، أي بزيادة متتالية عادلّت 83,3% بين سنتي 1740 و1756، و172,7% بين سنتي 1757 و1768، وتبعاً لهذا قفز مؤشر تطوّر سعرها من 220 إلى 600⁽²⁷⁾. وإذا كان ارتفاع السعر الأوّل هنا قد عقب مباشرة وبسنوات قليلة فترة تدنّي العملة، وله في ذلك تبريره، حتى تتدارك السّلطة البعض من خسارتها، فإنّ السعر الثاني الذي تضاعفت من خلاله قيمة الزيادة حوالى ثلاث مرّات، قد حدث خلال فترة استقرار العملة

(26) حدّد سعر لزمة الجلد في ثمانينيات القرن السّابع عشر بمبلغ 30,000 ريال ويحدّد بعد أكثر من ثلاث قرن بمبلغ 20,000 ريال. انظر: في هذا الصّدد ما أوردناه سابقاً عند تعرّضنا إلى تطوّر لزمة الجلد، وانظر كذلك: أ.وت، دفتر رقم: 2159، محاسبة لزّام دار الجلد بتاريخ 1133-1147 هجري (1720-1735).

(27) انظر الجدول السابق لتطوّر أسعار ومؤشر لزمة دار الجلد مقارنة بانهيار قيمة الريال لتونسي.

في مستواها السابق، أي في القيمة التي بقيت عليها دون تغيير على امتداد أكثر من ربع قرن من الزمن⁽²⁸⁾.

لكن ما يمكن أن نلاحظه على امتداد هذه المرحلة، أن السعر شهد بعد كل ارتفاع استقراراً طويلاً نسبياً، وهو ما لا يتماشى مع الأهمية التي تحظى بها لزمة دار الجلد، إذ من المفروض أن يتدعم سعرها بآطراد من سنة إلى أخرى، وهو ما لم يتم إلا بزيادة غير منتظرة وبالعلة الأهمية. ويعود ذلك حسب اعتقادنا إلى رغبة المخزن في إلزام احتكاراته لمدة سنوات متتالية لضمان أرباح آتية ومستمرة.

وعلى غرار هذا يكشف الرسم البياني لتطور أسعار اللزمة في الفترة الممتدة من 1757 إلى 1768 عن حركة تصاعدية أحياناً وتنازلية أحياناً أخرى، إلا أن ذلك لم يشكل تذبذباً في الأسعار، بل هو استقرار، ذلك أن اللزمة اقتنيت لمدة 6 أعوام متتالية من قبل نفس الأشخاص، حدد سعرها الإجمالي لهذه المدة قبل بدء العمل بها بمقدار 120,000 عن كل عام، وتعهد ملتزموها: اليهودي صورية وشركاؤه من اليهود أيضاً على أدائه معلومها على النحو التالي:

100,000 ريال يقع دفعها في العام الأول من اللزمة.

125,000 ريال تدفع من العام الثاني إلى العام الخامس من عملها.

120,000 ريال تدفع في العام الأخير من التزامها.

علماً أنه بعد انتهاء مدة العقد، احتفظ نفس الأشخاص باللزمة وبالسعر نفسه لمدة ثلاث سنوات أخرى متتالية⁽²⁹⁾.

إذا كان ارتفاع أسعار اللزمة قد حدّته وضعيّة العملة المتداولة بالزغم من عدم تزامنه مع انهيارها، فإن استقرارها عقب كلّ زيادة مهما كان مقدارها قد فرصته نوعيّة عقد الالتزام الذي يثبت ثمنها عند إبرامه، لذلك سرى أن السعر لا يتحوّل إلا بعد انتقال اللزمة من طرف إلى طرف آخر، وقد لاحظنا ذلك في فترة

(28) لم تعبر قيمة الريال التونسي بين 1737 و1765، بل بقيت على وزنها وقيمتها كما حدّد لها في آخر تعبير والذي تمّ سنة 1736. انظر الجدول السابق.

(29) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2161، محاسبة لزّامة دار الجلد بتاريخ 1748 1769.

أولى بعد انهيار العملة أي سنة 1740، ثم في فترة ثانية سنة 1768، أي بعد الانهيار ذاته بستتين.

مرحلة تذبذب أسعار اللزمة (1775-1817)

يطلق سعر اللزمة في نهاية سبعينيات القرن الثامن عشر، من 180,000 ريال في بدايته، ليبقى تقريباً على نفس المقدار في نهاية هذه المرحلة، إذ على امتداد أكثر من ثلث قرن لم تتعدّ الزيادة عتبة 11%، عدا السنوات الأولى الفاصلة بين المرحلتين، حيث ارتفع السعر بزيادة 60,000 ريال، مقارنة بآخر سعر رست عليه اللزمة في المرحلة التي سبقتها (1757-1768)، وقد حدث هذا الارتفاع مباشرة إثر انهيار قيمة العملة الذي تمّ سنة 1766، وهو ارتفاع غير مبالغ فيه إذا التجأنا إلى القاعدة التي أشرنا إليها سابقاً، والمتعلقة في المقارنة بين نسبة تدلّي العملة والتي انحصرت هنا في حدود 40% بالنسبة إلى آخر انهيار للريال (سنة 1736)، وبين ارتفاع السعر الذي لم يتجاوز 50% كذلك.

وخلال هذا الحيز الزمني الطويل نسبياً، لا يمكن تفسير هذا النسق عموماً بالاستقرار الناتج عن ثبات العملة وعدم انهيارها طوال الفترة الممتدة بين 1766 و1817⁽³⁰⁾، ولا بالتطور البطيء الناتج هو الآخر عن الحركة العادية لتطور الأسعار عموماً على امتداد هذه السنوات. إذ بين طرفي أرقام هذه المرحلة شهد سعر اللزمة تذبذباً من سنة إلى أخرى وبصفة متواصلة تقريباً، كما شهد تقلّبات كثيرة بالزيادة (بين 5% و22%) وبالتقصان (بين 5% و33%).

وليس من غريب الصدف أن تتزامن هذه التقلّبات من جهة مع الحروب الأوروبية التي دارت رحاها في البحر الأبيض المتوسط بين 1792 و1815، ومن جهة ثانية مع اعتلاء حمودة باشا باي العرش سنة 1782 الذي أخذ برسم تطلّعات جديدة ومستقبلية لتجارة البلاد الخارجية هدفها الانفتاح على أوروبا والاحتكاك بنظمها ومؤسساتها التجارية وكسب تقاليد تجارها وأصحاب الأموال فيها⁽³¹⁾.

(30) فترة استمرار العملة دامت إلى سنة 1825، ثم انهارت قيمة الريال إلى 28,1 مقارنة بالريال الإسباني.

(31) حول هذا الموضوع، انظر: الإمام، وشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، مرجع سبق ذكره، ص 279-307.

وبيديه أن يكون لهذين العاملين تأثير ولو نسبي في قطاع خصّصت نسبة كبيرة من مادّته الخام للتصدير.

ما شد انتباهنا في هذه الفترة كذلك هو الانهيار الفجائي لسعر هذه اللّزمة ابتداء من سنة 1810 إلى 200,000، إذ عاد إلى ما كان عليه من ثمن قبل ربع قرن، وذلك بعد أن أخذ نسفاً تصاعدياً دون تراجع لمدة 15 سنة ابتداء من سنة 1796. وهنا تتجسّد بوضوح سياسة حمودة باشا باي في تشجيعه للتجارة المحليين، إذ بعد أن كانت اللّزمة بيد اليهود، منحت لسليمان بن الحاج بأقل من سعرها المتداول بإيعاز من ماريانو ستينكا⁽³²⁾ المملوك «المدلل» لدى الباي وأحد مستشاريه والمؤثرين في سياسته التجارية والذي ارتبط مع سليمان بن الحاج بعقد ينص على إشرافه على عملية تصدير جلود دار الجلد وتوريد ما تحتاجه الدولة من مواد يقع اقتناؤها على حساب مبلغ اللّزمة⁽³³⁾.

Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p 137-192.

(32) ماريانو ستينكا (Mariano Stinca)، أصله من نابولي، وقع في قبضة القراصنة وهو صغير، تمّ إلحافه بأرقاء القصر وعيّنه حمودة باشا باي مشرفاً على جميع أرفائه بعد أن تعلّم اللغة العربية وظهرت عليه علامات النجابة. ومفضل ذكائه ونباهته استطاع أن يكسب وذ حمودة باشا باي فأصبح الكاتب الشخصي له والمترجم الرسمي لكنّ ما يرد على الباي من رسائل من الدبلوماسية الأوروبية، كما أسندت إليه خطط هامة مثل الائتمان على أملاك القصر من مجوهرات ونعائس، ونائب الباي في المفاوضات بين تونس ونابولي، وكاتب مفد لدى الباي، إضافة إلى أنّ حمودة باشا باي لم يستغن عن استشاراته في أغلب شؤون البلاد الداخلية. هذه العلاقة المتينة التي جمعتها بحموده باشا باي قوت من نفوذه داخل البلاط الحسيني ودخل البلاد، وهو نفوذ جعل الفصل الفرنسي جاك ديماور يرثبه ثالث رحل في الدولة بعد الباي ووزيره مصطفى خوجه، الأمر الذي أثار عيظ العديد من رجالات الدولة لشدة تأثيره في أجهزة الحكم وفي شؤون الدولة نتيجة الصلاحيات التي منحها إياه الباي والوذ الذي يكنه له؛ فقد عتقه قبل سنوات من موته كما لم يرعه على اعتناق الإسلام. من أبرز الشخصيات الذين كادوا له يوسف صاحب الطابع الذي تسبّب في إعدامه بعد أن وشى به إلى محمود باي متّهماً بإياه بأنّه المتسبّب في تسميم حمودة باشا باي وبأنه يريد الإطاحة بالباي الجديد أعلمه محمود باي في كانون الأول/ ديسمبر 1814، ودفن بمقبرة النصارى.

(33) أ.وت، س.ت؛ ص: 96، م: 150، و: 1، بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 1809.

المصدر السابق، و: 2، بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1810.

مرحلة تدغم أسعار اللزّمة من جديد (1818-1850)

تدغم سعر اللزّمة في هذه المرحلة تدغمًا كليًا، وتميّزت بفترتين : فترة أولى كان تطوّر السعر فيها ذا نسق عادي، إذ خلال المدة المتراوحة بين 1817 و1833 ازداد بنسبة 33% ليستقرّ بعدها في حدود 300,000 ريال، ويمكن أن يعود هذا إلى قلّة المسافسة التي تساهم في الرّفع من الأسعار عن طريق المزايدات، إضافة إلى عدم تأثر السعر بتدني قيمة العملة خاصّة بين سنتي 1825 و1829.

مع بداية 1840 دخلت اللزّمة طورها الثاني، وهو طور مغاير تماماً لما كان عليه سابقاً، إذ شهدت أسعارها ارتفاعاً لا مثيل له بتضاعفه أربع مرات خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، مسجّلة بذلك رفماً قياسيًّا لا تستقيم مقارنته بأيّ سعر من أسعار اللزّمة سابقاً منذ تأسيس دار الجلد، كذلك لم تبلغه أيّة لزّمة أخرى على امتداد تاريخ نظام الالتزام بالبلاد التونسيّة، فمن 300,000 ريال سنة 1839-1840 ترتفع إلى 700,000 ريال سنة 1840-1841، أي بنسبة تقدّر بحوالى 133%، ثمّ تواصلت على نفس هذا الاتجاه مسجّلة نسبة 136% سنة 1843-1844، ونسبة 266% سنة 1845، ثمّ ما يناهز 300% في السنة التي تلتها، لتتواصل على نفس هذا النسق إلى سنة 1850.

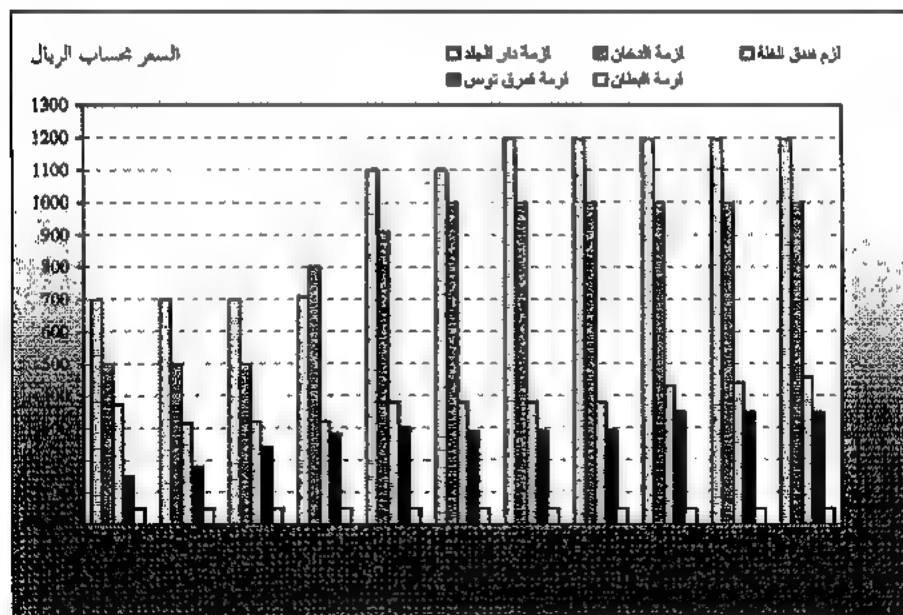
تعود هذه المبالغة في ارتفاع السعر إلى عاملين أساسيين، أولهما سياسة أحمد باشا باي (1837-1855) تجاه نظام الالتزام، إذ من منظوره يجب أن تكون أسعار كل اللزّم دون استثناء ذات نسق تصاعدي، أي أنّه لا يقبل إطلاقاً انخفاضها، لذلك حرص ضمن عملية المزايدات على أن لا تنتقل اللزّمة من لزام إلى لزام آخر إلّا إذا زاد الثاني عن سعر الأول، في هذه الحالة فقط يستطيع اللزام أن يتخلّص من أعباء لزمته⁽³⁴⁾. وفي حالة حدوث عكس هذا فإن اللزام الأول مجبر تحت ضغط العقاب أو مصادرة أملاكه إلى الاحتفاظ باللزّمة حتى وإن أدّى به الأمر إلى الإفلاس المدقّق.

ثاني هذين العاملين المساهمين في ارتفاع السعر، هو التنافس حول هذه اللزّمة بين عائلتين من أثرى العائلات المحليّة آنذاك وهما عائلة بن الحاج التي

يتزعمها الحاج سليمان، وعائلة ابن عياد التي يتزعمها محمود، الأمر الذي أدى بهذه المنافسة التجارية إلى الانحراف عن قانونها وأصبحت لا منطقية من حيث التصرف ولا عقلية من حيث العمل، إذ إن أساسها هنا ليس الظفر باللزمة بل تحطيم المنافس. ويبدو أن ارتفاع سعرها بهذا المقدار كان مؤشراً لانتهاء اللزمة بين الحين والآخر، ذلك أنه ارتفاع غير عادي إطلاقاً. كما أنه ارتفاع لم يكن في أي حد من حدوده يتلاءم مع إمكانيات التجار المحليين، ولم يكن خاضعاً لمنطق السوق المحلية التي تميّزت بمحدودية مواردها وانحسار آفاق توسعها. لكن رغم هذا، فإن تطوّر أسعار هذه اللزمة على هذا النسق السريع يحيلنا إلى مكانتها في صلب نظام الالتزام مقارنة بلزم أخرى، وهو ما يصفه الرسم التالي⁽³⁵⁾:

رسم بياني رقم 4

مقارنة تطوّر أسعار لزمة دار الجلد بأسعار لزمة البطان وجمرك تونس والدخان (1840-1850)

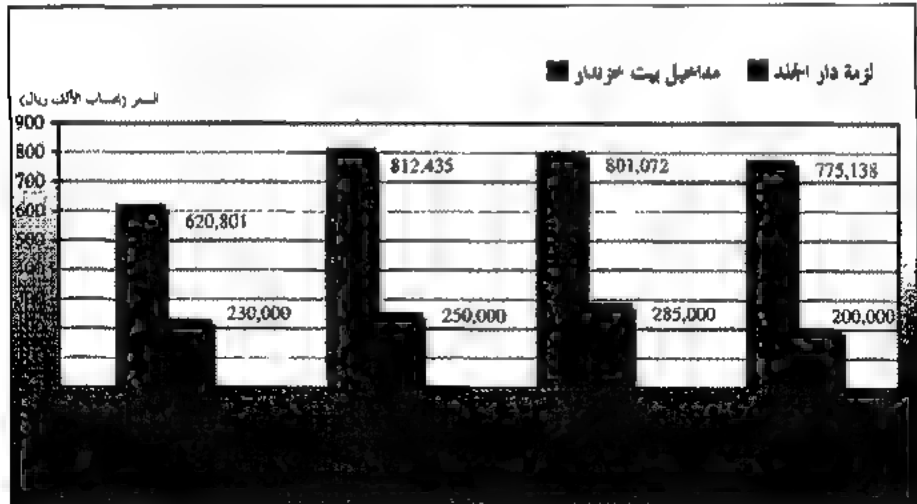


(35) اعتمدنا في هذا الرسم أسعار اللزم المسجلة بالدفاتر الجبائية التالية: أ.و.ت.، دفتر رقم. 2164، محاسبة لرام دار الجلد بتاريخ 1801-1849. دفتر رقم 3/2250، سبق ذكره.

تتضح من خلال هذا الرسم المكانة التي تحظى بها لزمة دار الجلد إذ إنها تتصدر المرتبة الأولى قبل لزمة الدخان بفرعيها (لزمة بيع الدخان ولزمة ريع الدخان) التي شهدت أوج ازدهارها في هذه الفترة وعدت المنافسة الوحيدة لها، وتوقفت عليها في مسابقتين فقط (سنة 1256 هجري/ 1840-1841 وسنة 1259 هجري/ 1843)، لكن رجعت للزمة دار الجلد أولويتها بعد تحوّل سعرها من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال سنة 1260 هجري/ 1844، أي بزيادة تقدر بحوالي 65%. وتجاوزت لزمة الجمر بكثير هذه التي تشرف على أداءات قطاعين هامين هما التوريد والتصدير، وكذلك الشأن بالنسبة للزمة البطان المرتبطة بصناعة الشواشي ذات الماضي المجيد، والتي دخلت في طور الانخفاض مع بداية القرن التاسع عشر. وتبعاً لمكانتها بين اللّزم، فما من شك في أن تكون أهميتها جليلة بالنسبة إلى اقتصاد البلاد وإلى مداخيل الدولة عموماً، كما يتضح من خلال الرسمين التاليين:

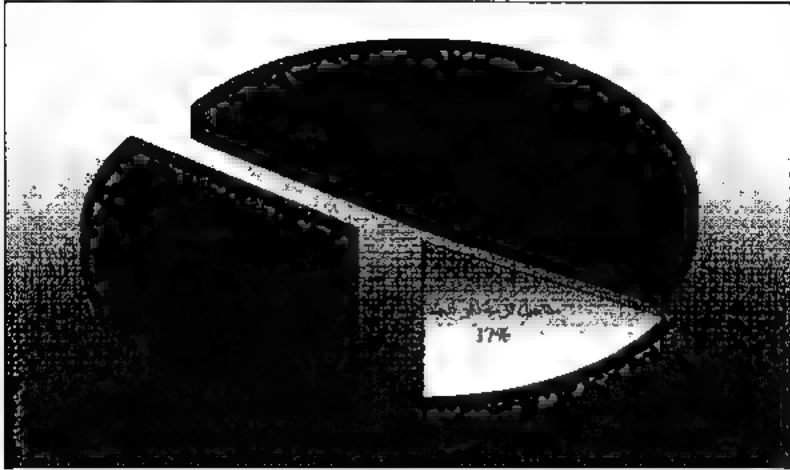
رسم بياني رقم 5

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل بيت خزندار بين 1797 و 1810⁽³⁶⁾



(36) استخرجنا هذا الرسم من حسابات مداخيل الدولة التي تتضمنها السجلات التالية، أ و ت؛ دفتر رقم: 294، بيان مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر ودواب وخطب وكراء ملك ولزم وغيرها بتاريخ 1798-1797. دفتر رقم 295، مماثل للدفتر السابق

رسم بياني رقم 6

مقارنة بين مداخيل لزمة دار الجلد ومداخيل اللزيم الحضريّة والريفية بين 1840 و1850⁽³⁷⁾

انحصرت مساهمة لزمة دار الجلد في فترة تذبذب أسعارها⁽³⁸⁾، في مداخيل بيت خزندار بين (21% و 27%) أي بحوالى ربع المداخيل. كما مثل معدّل مساهمتها تحت نظام المحصولات (بين 1840 و 1850) المكوّن لجلّ مداخيل الدولة ما نسبته (17%)، وهو مبلغ فاق مبالغ عائدات لزيم أصواع الزيت لخمس عشرة منطقة بالإيالة منتجة للزيوت⁽³⁹⁾، وبهذا ساهمت بنصف المداخيل التي حققتها

ويمتدّ تاريخه من 1797 إلى 1819. دفتر رقم: 311، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1800. دفتر رقم: 313، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1801. دفتر رقم 329 بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 349، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1809-1810. دفتر رقم: 359، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1810-1811.

(37) اعتمدنا في هذا الزّسم على: أ.و.ت؛ دفتر رقم 3/2250، والنسب المئوية الواردة فيه هي لمنوًسط أسعار العشريّة 1840-1850.

(38) انظر الرسم البياني لتطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين سنة 1721 وسنة 1850.

(39) وهي أغلب المناطق المنتجة للزيوت بالإيالة (أصواع الزيت بـ: صفاقس، سوسة، المنستير، المهدية، القلعة الكبرى، مساكن، زغوان، رأس الجبل، تستور، تبرسق، بنزرت، طبرنة، مجاز الباب، المهدية، الوطن القبلي وتمّ إخضاعها لهذا التّوع من الأداءات في فترة أحمد باشا باي، انظر على سبيل المثال: أ.و.ت.، دفتر رقم: 3/2250 مسق ذكره.

نلزم الزيفية (35%)، كما مثلت أكثر من ثلث (35,5%) المداخل المتأية من اللمر نحضرية في نفس الفترة (48%)، ودون ريب فإنه على هذا الوجه من المقارنة، وعلى هذا القدر من المداخل، سوف تشير رغبة أصحاب الأموال من تجار وغيرهم لاقتنائها والمحافظة عليها والتمتع بأرباحها.

3 - لزامة دار الجلد

لا يمكن التعرض إلى نشاط اليهود في مؤسسة دار الجلد بمنأى عن نشاط لمسلمين بها، لذلك علينا أن نتطرق إلى مختلف فئات التجار الذين تعلقت همهم بالانخراط فيها، كما تعلقت أرباحهم وتنمية ثرواتهم بالتمسك بها إلى حد لاحتكار. ويبدو أنه عبر تطوّر مسارها لم تكن المشاركة فيها ولو لفترة قصيرة بلامر البسيط أو الهين، بل إنّ الولوج في مجالها يتطلب خبرة واسعة نظراً إلى تشعب آليات عملها والعمل بها، فضلاً على أننا لا نخال أنّ هذا القطاع يكاد يخلو من منافسة شديدة، تزداد حدة بما تحقّقه من نجاحات، أي من خلال ما تحقّقه من أرباح للمتكفل أو للمتكفلين بتسييرها. هذه المنافسة قد جمعت بين أصحاب لأموال من تجار لتدعيم مكاسبهم ورجال الدولة لتوسيع نطاق نفوذهم أكثر. وضمن هؤلاء استطاع ثلّة من التجار اليهود الفاقدن لكلّ سند غير سند أموالهم وخبرتهم - بحكم وضعيتهم القانونية المتدنية باعتبارهم أقلية - أن يتداولوها عليها. وذلك بإصرارهم على التمسك بها والانتماء إليها لفترات طويلة. من هذا المنطلق يمكن أن يتضح الدور الذي شغله اليهود في مؤسسة دار الجلد، وفي صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيورناطة».

أ - الجيورناطة، دفع قوي لتجارة الجلد

ما يمكن أن نشير إليه ونحن بصدد البث في الجيورناطة، هو بروزها في النصف الثاني من القرن السابع عشر في ظلّ تجارة الجلد من جهة، وارتباطها بهذه المادة مع التجار اليهود من جهة ثانية. ونظراً للغموض الشديد الذي يحيط بها، والمنجز عن غياب كليّ لمعلومات حولها بإمكانها أن تثير البعض من جوانبها، فإنّه حريّ بنا أن ننظر في مفهومها بجانيه اللغوي والعملية للتوصل إلى كيفية تشكّل طرفها التنظيمية وروز هيمنتها المالية. كما يجب تبعاً لهذا، التّطرق إلى صفها أو

وضعها، أهي شركة كالشركات التي أنشئت طبقاً لقانون أساسي يؤطرها؟ أهي وكالة أسندت مهمة تسييرها إلى شخص يمثل مجموعة من التجار أمام القانون؟ أهي مجموعة من التجار وُحِدت أموالها للقيام بنشاط تجاري ما دون الخضوع في تأسيسها إلى سلطات الإشراف؟.

* الجيورنطة: مفهومها وطرق عملها

تُحدر لفظة الجيورنطة من اللغة الإيطالية، وتُقابلها باللغة العربية «اليومية»، أي هناك تحديد زمني مرتبط باليوم في بدئه وغيابه، ونفس هذه اللفظة الأجنبية ومعناها مازالاً متداولين في العامية التونسية إلى الآن، لكنهما مرتبطان ببطقة عمالية معينة، ومتصلان أكثر بالأجر عن عمل ما، تضبطه الفترة الزمنية، وتتحكم في تحديد مبلغه مزاولاً هذا العمل طيلة يوم كامل. فيما يتعلق بالفترة الزمنية ليحدث، وعلى الصعيد التجاري ما يمكن أن يفهمه من خلال هذا المصطلح بالاستناد إلى بعض المصادر، هو تداول بعض التجار المرتبطين فيما بينهم برأس مال موحد من جهة، والتزامهم من جهة ثانية أمام السلط التجارية بالإشراف على مادة الجدل كل على حدة، حسب تعاقبهم عليها بالتناوب اليومي.

إلى هذا الحدّ يمكن إثبات مبدأين ارتكزت عليهما الجيورنطة، أولهما اشتراك هؤلاء التجار في رأس مال التزام الجدل، وتبعاً له سيكون رأس المال هذا مقسماً إلى أسهم أو حصص⁽⁴⁰⁾، سواء كانت متساوية أو غير متساوية، وهي التي تحدّد أرباح كل تاجر من هذه المجموعة. ثاني هذين المبدأين يتمثل في أنّ طريقة العمل خضعت بدورها إلى تقسيم، لكنه تقسيم زمني وفق عملية التدول أو التناوب، متابعة وإشرافاً على سير عمل اللزّمة.

ولئن لم تتضح لنا بعد معالم وتقنيات العمل المتبعة خلال اليوم، فإننا نرجح اتصالها بالمراحل التي يمرّ بها هذا العمل، والمتمثلة خاصّة في المراقبة الحسابية

(40) هذه الطريقة تحيلنا إلى اشتراك 20 شواشياً في التزام لزمة البطان لمدة تريد عن الثماني سنوات بسعر استقرّ في حدود 100,000 ريال عن كلّ العام، ويقع تسديد المسع وفق أساط يومية بعد تقسيمه على عدد أيام العام. انظر: أعلاه. ولمزيد من التدقيق انظر كذلك: أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

للكميات المتوفرة من الجلد، سواء تلك التي حُولت واستوجب نقلها من مخزون الذّار بالحاصرة إلى مخازن البحيرة في انتظار شحنها من ميناء حلق الوادي، أو تلك التي لم تُحوّل بعد، وتطلّب عمليات تقنيّة تبدأ بتمليح الجلد وتجفيفه ثم دبغه⁽⁴¹⁾.

هذا النمط في تنظيم عمل بعض الأنشطة التجارية والمرتكز أساساً على توحيد بعض التجار لأموالهم بمبادرات فردية، لم يكن من ابتداء اليهود القرنين، كما لم تكن خبرتهم في الميدان التجاري أو نحوه سبباً لبعثه، بل إنّ جذوره تعود إلى القرون الوسطى، حيث برزت معالم طرقها لأول مرّة في «سيان» (Sienne) و«فلورانس» بإيطاليا بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وكان وراء تطبيقها ومواصلة العمل بها تجار إيطاليون من جنوبيين وبنادقة وغيرهم كثيرون، تميزوا بتجربة واسعة في إنشاء البيوتات والشركات التجارية⁽⁴²⁾. وقد استندوا إلى أموالهم منضوين تحت «تجمّعات» تجارية تمكّنتهم خاصّة من تفادي الإفلاس، وذلك بتقاسم نسب الخسائر في مرحلة أولى، إن حدث وتعرّضت تجارتهم إلى ذلك، دون الأرباح التي لم تطبق إلاّ مع تجمّعات *Societas Maris* و *Colleganza* ثم مع *Commenda* في مرحلة تالية⁽⁴³⁾.

نرجّح تطبيق البعض من أسس هذا التنظيم بالإيالة التونسية إلى اليهود القرنين في ظلّ ما عرف بالجيورنطة، إذ يبدو أنّ من أسباب توحيدهم لأموالهم

(41) نظراً إلى ندرة المعلومات التي تتعلق بالأساليب المتبعة خلال العمل اليومي للجيورنطة، كما أشرنا أعلاه وخاصّة في مصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد التجأنا إلى إشارات قليلة أثبتنا البعض من مصادر القرن السابع عشر، وهي على ما يبدو تمتّ بصلة إلى مراحل العمل اليومي والتي في استطاعة تاجر أو ملتزم واحد أن يتتبعها رفقة مساعدين له، خاصّة وأنّ هذا العمل لا نعتقد أنّه يتعدّى المراقبة الحسائية لما يفد على الذّار من قطع الجلد ذات الأحجام والأنواع المختلفة وما يخرج منها سواء للبيع بالأسواق المحلية أو لتصديره. وقد استقيناه هذه المعلومات التي لا نخالها تبتّ نهائياً في موضوع عمل الجيورنطة من خلال ما تطلّبه عمليات تحويل الجلد من مصاريف وإيعاده إلى موائى التصدير يومياً، والواردة في:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.1, p. 229-237. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

Sapori, A; *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952, p. 122-125. (42)

Luchaire, J; *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954, p. 31-32. (43)

التوصل أولاً وأساساً إلى الأرباح المتأكدة دون الاستثمار في مغامرات تجارية متعصبة بين الحين والآخر إلى خطر الإفلاس، فتجارة الجلد التي جمعت بينهم كانت أرباحها مضمونة باعتبار أن البضاعة هامة جداً ومطلوبة، إلا أن الخسائر كانت واردة مع إبحار كل سفينة، خاصة وأن هذا القطاع قد ارتبط أكثر بالتجارة البحرية التي لا تخلو من مخاطر طبيعية وبشرية، إذا أخذنا في الاعتبار أن النشاط القرصني آنذاك كان دائم التربص بالسفن التجارية بضاعة ورباناً⁽⁴⁴⁾.

وكتدعيم لما ذهبنا إليه حول تأسيس تجارتهم على الاشتراك، يمكن أن يكون لسعر لزمة جمر ك الجلد في بادئ الأمر قسط هام في توحيد الأموال، ذلك أن التزامهم له لأول مرة وفق عمل الجيورنطة كان سنة 1687 بسعر 30,000 ريال عن العام الواحد⁽⁴⁵⁾، وهو مبلغ مرتفع جداً قد يسمح بتكوين أسطول بحري يضم حوالي 30 سفينة تجارية، إذ ليس ببعيد زمنياً عن تلك الفترة التي تراوحت فيها أثمان بعض السفن حسب اختلاف أنواعها وأحجامها وحمولتها بين 975 و1000 ريال⁽⁴⁶⁾.

بالرغم من إجماع عديد الدراسات على أن بعث الجيورنطة كان على يد يهود الطائفة القرنية، إلا أنه لا يمكن تجاهل الإطار العام للنشاط التجاري سواء بالإيالة أو بالمتوسط، هذا الإطار الذي يسر لهم ذلك كما ساعدهم على إثباتها. فالسلطات التجارية لم تر مانعاً من تطبيق طريقة العمل هذه، كما لم تتعرض لها، وقد يكون ذلك سعيًا منها لمزيد إيقاد شرارة التنافس بين التجار حول تجارة الجلد

(44) حول النشاط القرصني بالمتوسط عموماً، انظر على سبيل المثال:

Braudel, F; *La Méditerranée...*, op. cit., T.2, p. 190-211.

وحول نشاط هذا النشاط بالإيالة التونسية، انظر على سبيل المثال ما ورد في الدراسات التالية:

Bachrouh, T; *Formation...*, op. cit., p. 59-92. Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 43-49. Chater, K; *Dépendances...*, op. cit., p. 211-259. Pignon, J; «Un document inédit sur la Tunisie au XVII^e siècle», *C.T.*, 1961, n°33-35, p. 109-200

فالسبي، ل.، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر...، سبق ذكره، ص 81-87.

A.E.P. A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123. (45)

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. X. p. 45, le 20/11/1702. p. 51-52, le 14/2/ 1703. Enregistrement de vente faite par Chaban Biquier, capitaine d'Alger, à Antoine Carlier (46)

نظراً إلى أنّه احتكار من احتكاراتها الثّمينة، قصد التّوصل لمزيد الرّفعة في ثمنها، خاصّة وأنّ سعرها ما انفكّ يتدعّم من فترة إلى أخرى. ولا شكّ أنّ هذه الطّريقة نالت رضا السّلطة بدليل تواصل واستمرار العمل بها. كما أنّ التّجار الفرنسيّين مهتمّين بالتّجارة في الجبلد لهم ضلع في إثباتها، إذ اقتسم هؤلاء في فترات متعدّدة كمّيات الجبلد ذات الأحجام الصّغيرة بالتساوي وبالتداول فيما بينهم تضطّهم فترة زميّة محدّدة: «يوم بيوم» وتطوّرت إلى «شهرين إثر شهرين» ثمّ إلى «ثلاثة أشهر بثلاثة أشهر»⁽⁴⁷⁾، بما أنّ الكمّيات من نفس البضاعة ذات الأحجام الكبيرة قد عهدت لليهود حتّى في الفترات التي لم يلتزموا فيها حمرك الجبلد (1675-1685)⁽⁴⁸⁾. وما ذهبنا إليه هنا يمكن أن يجد له تبريراً في الخبرات التّجارية التي كان عليها الفرنسيّون والتّقاليد التّجارية التي أرسوها في المدن ذات الموانئ التي حلّوا بها خاصّة في المتوسط.

ويبدو أنّ هذه الطّريقة المتّبعة من قِبَل مجموعة الجيورناطة كانت دون ريب محكمة الدّرس، كما كانت ناجعة جدّاً في تنظيمها وسير العمل وفقها، ممّا جعلها تتواصل إلى بدايات القرن التاسع عشر، كما أشارت إلى ذلك بعض المصادر⁽⁴⁹⁾. لكنّ هذا التّواصل على امتداد أكثر من قرن وربع القرن لم يكن على نفس النّسق من الأهميّة والهيمنة على هذا الميدان. فبدأ امتدّت هيمنتهم على تجارة الجبلد إلى السّنوات الأولى من القرن الثامن عشر، حيث تذكر الوثائق سيطرتهم على قطاع تصدير هذه البضاعة سنة 1703⁽⁵⁰⁾، وإلى حدود هذه الفترة شهدت سوق الجبلد تقلّبات بين ارتفاع الكمية أحياناً وانخفاضها أحياناً أخرى، لكن بقيت في المستوى المرغوب، وكانت المنافسة على أشدها بين اليهود الذين بسطوا سيطرتهم عليها

Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 123. (47)

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 388-391. Mémoire de Jean - Baptiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686. (48)

Stanley, E; *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786, p. 10. (49)

Magill, T; *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815, p. 181

Grandchamp, P, *La France...*, op. cit., t. X, p. 265-266. Béranger à G. Medina, le 31/1/1703. (50)

حاضنة سنة 1694، وهي السنة التي توقفت فيها كميات ضخمة من الجلد من جراء موجة البرد التي عبرت البلاد وأدت إلى إتلاف القطعان من جهة⁽⁵¹⁾، وعدم استطاعة التجار الفرنسيين التوصل إلى نصيب يرضي طموحاتهم التجارية، بحكم أن اقتناء الجلد لا يتم إلا عبر قنوات مجموعة «الجورنات»⁽⁵²⁾.

يبدو أن سيطرة يهود القرنة على اللزمة لم تتوقف عند هذا الحد بل تواصلت إلى حدود عشرينيات القرن الثامن عشر، إذ مع نشأة مؤسسة دار الجلد، أحيلت لزمتهما إلى أحد خواص حسين بن علي، علماً أن منصب قيادة دار الجلد من المناصب التي شغلها هذا الباي⁽⁵³⁾، مما يدل على معرفته بخصائص الاتجار في مادته، وإطلاعه عن قرب على دواليب العمل في هذا الميدان والأرباح التي يمكن أن تتأتى منه.

لكن رغم هذا التحول، لم يتخلّ التجار اليهود عن ممارسة أنشطتهم التجارية في هذا القطاع، إذ إنّ بعدهم عن اللزمة لم يفقدهم توازنهم، كما لم يُخلّ بتطبيق طرق عملهم وفق التنظيم المحكم للجورنات، التي بدأت تترسخ باعتبارها تقاليد عمل وذلك عبر تبنيها أو انتقالها من مجموعة تجار إلى أخرى عن طريق تقليدها. إذ لا شك أن المجموعة التي بدأت العمل بها سوف لن تبقى على حالها، إذ من نظم عمل الجورنات تعويض التجار المتخلّين إذا رغبوا في ذلك، أو بالأحرى وهذا الأهم عندهم سدّ فراغ الأسهم التي سيتركها المنسحبون، كما وقع عندما انسحب التاجران يعقوب لمبروزو وأبرهام فرانكو سنة 1688⁽⁵⁴⁾.

هذه الإزاحة وإن شكّلت في ظاهرها إبعاداً عن الإشراف على لزمة دار الجلد من أعين هرمها، إلا أنها لم تكن كذلك في حقيقتها، إذ تدعّمت شرعية نفوذ هذه المجموعة من التجار أكثر، وزادت هيمنتها على سوق الجلد، فهي في الحقيقة لم تغادرها، بل إنها قد مثلت على امتداد فترة التزام دار الجلد من قبل غيرهم

Ibid, t. IX, p. 130-131, Béranger à David Soria, le 7/4/1694. (51)

Ibid, p. XXVII. (52)

Chérif, M. H; *Pouvoir et société...*, op. cit., t.1, p. 120. (53)

A.E.P., A.C.F.T, 597a, du 27 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence* .., (54)
op. cit., p. 123.

(1721-1739) القاعدة والمحرك الأساسي للزمة⁽⁵⁵⁾، الأمر الذي مكّنها من مزيد دعم شرعية نفوذها، كما مكّنها من بسط هيمنتها على سوق الجلد، ذلك أنّ تجارها أصبحوا في خدمة مباشرة للسلطة وفي حماية مقرّية من رجالها.

كما يدلّ استمرار يهود الطائفة القرنية في لزمة دار الجلد على عدم قدرة المخزن على الاستغناء عن خدماتهم، وعدم وجود من يعوّضهم أو يحلّ محلّهم، أي اقتناع السلط بفاعلية هؤلاء التجار وجدواهم في هذا الميدان الذي توطّدت فيه أقدامهم بترسيخ تقاليد طريقة العمل باليومية، وهو ما سيخولهم اعتلاء عرش الزمة مع بداية أربعينيات القرن الثامن عشر⁽⁵⁶⁾، وسيدوم تواجدهم به إلى بداية القرن التاسع عشر، لكن ليس على نفس النسق من التواصل، بل ستتخلّل هذين التاريخين بعض التطورات التي تؤدّن بأقول نعمهم مهّدة لتهاويهم من أعلى قمته.

ب - تجار الجيورناطة

على امتداد هذه الفترة بدأت وثائق دار الجلد تكشف عن الإطار البشري الذي تبنّى طريقة العمل باليومية عدداً وأسماء، فمن حيث العدد لم يتجاوز ستة تجار في أواخر القرن السابع عشر⁽⁵⁷⁾، ورغم ذلك فإنّه ما انفكّ يتطوّر في اتجاه تصاعدي، فانطلاقتهم مع لزمة دار الجلد سنة 1740-1741 كانت بتسعة تجار⁽⁵⁸⁾، لتنتهي بستّة عشر سنة 1808-1809 مع المرور بتسعة تجار وعشرة ثم اثني عشر تاجراً بين 1757-1772⁽⁵⁹⁾.

ويبدو أن تطوّر هذا العدد وفق هذا النسق ارتبط في أغلب الأحيان بتطوّر سعر الزمة في اتجاه الارتفاع⁽⁶⁰⁾، كما أنّه ارتبط من جانب آخر بمجموعة التجار التي تبغي الالتزام بالاتفاق فيما بينها على اقتناء الزمة لفترة محدّدة مع اقتسام ثمنها والتناوب

(55) Plantet, E, *Correspondance...*, op. cit., t. 2, p. 266. De St-Gervais au C^{te} De Maurepas, le 6, 12, 1731.

(56) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(57) Boubaker, S; *La Regence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

(58) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2160، سبق ذكره.

(59) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2161، سبق ذكره.

(60) انظر: الرّسم البياني لتطوّر أسعار لزمة دار الجلد بين 1721 و 1850.

على عملها. أما من حيث أسماء هؤلاء الملتزمين إذا أحالتنا بداهة على انحداراتهم العرقية وانتماءاتهم الدينية، فقد بسطت لنا بإيضاح ثلاث فترات ارتبطت بانتماءات المشتركين، ومكّنتنا من تتبع تطوّر الإطار البشري المكوّن لليومية ونظامها.

* الفترة الأولى: سيطرة القرنين على اللزّمة

امتدّت من سنة 1740 وتواصلت إلى سنة 1785، وكانت الهيمة على مؤسسة دار الجلد ليهود القرنة، الذين يمكن الكشف عنهم من خلال ألقابهم، يعقوب لمبروزو، راكي فرانكو، زاكي مدينة، الذمي باص، منويل فلنسية، الأخوان أبراهام وسمسوم بوكارة، والأخوان أبراهام ومايير لمبروزو⁽⁶¹⁾. وهذه المجموعة هي أوّل من التزمت مؤسسة دار الجلد، ويبدو أنّ عقد التزامها قد تواصل إلى سنة 1756-1757⁽⁶²⁾، على إثرها رسا الالتزام على مجموعة أخرى أطلقت عليها الوثائق «قرنة دار الجلد»، وهي التي ثبتت فيها دون شكّ تسع سنوات متتالية، وتكوّنت من عشرة تجار لم يتمكن من الكشف إلّا عن اسم واحد منهم فقط وهو الذمي سورية⁽⁶³⁾. عقب هذه المرحلة التزمت المؤسسة مجموعات أخرى بين 1768-1785، ومن المرجّح أن تكون هي الأخرى متكوّنة من تجار قرنيين⁽⁶⁴⁾. وعلى امتداد هذه الفترة برز حدثان هامان لا بد من الإشارة إليهما، الحدث الأوّل مرتبط بالمجموعة الأولى أي مجموعة يعقوب لمبروزو وشركائه، إذ بالتزامهم لدار الجلد، وقع فصل الجمرّك عنها، وأصبح بذلك خاضعاً لالتزام مستقلّ عن الدار⁽⁶⁵⁾، وهنا اضطرّ هؤلاء التجار إلى التزام الجمرّك على حدة بمبلغ 25,000 ريال لكن لم ينفردوا به، بل شاركهم فيه القائد أحمد بن الكاتب برّيع المبلغ⁽⁶⁶⁾، ثم رجب كاهية سنة 1741⁽⁶⁷⁾.

(61) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(62) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2161، سبق ذكره.

(63) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(64) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2161-2163، سبق ذكرهما.

(65) وهي مرحلة من مراحل تطوّر دار الجلد كمؤسسة خلال القرن الثامن عشر.

(66) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(67) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2160، سبق ذكره.

الحدث الثاني مرتبط بأول مجموعة التزمت دار الجلد، كما هو مرتبط في ذات الوقت بالمجموعة التي تلتها ويتعلق بتغريم الأولى، وهنا نورد النص كما جاء في وثيقة تعود إلى سنة 1172 هجري: «25,000 ريال قبل قرانة دار الجلد القدم لأجل فسادهم وكتابتهم لبز التصارى في قدح القرانة لزامة دار الجلد الحدد [مجموعة الذمي صورية] قاصدين بذلك أن لا يعاملهم أحد من النصارى ولا من القرنة وادعوا أنهم مقلوفين ولا يقدوشي اللزمة»⁽⁶⁸⁾.

ومن خلال تداول يهود الطائفة القرنية اللزمة في هذه الفترة يمكن إثبات الملاحظات التالية:

أولاً: قبول يهود القرنة لطرف أجنبي عنهم في اللزمة، حتى وإن كانت لزمة الجمرك لعدم انفصالها عملياً عن لزمة دار الجلد، سواء كان ذلك مفروضاً عليهم أو عن طيب خاطر منهم.

ثانياً: التنافس حول اللزمة بين التجار القرنيين أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى الطعن في مصداقية عملهم وكفاءتهم في الميدان.

ثالثاً: تدخل السلطة، سواء كان ذلك لردع المعتدين محافظة منها على سير عمل احتكاراتها بالوجه الأمثل دون عرقلة، أو اغتنام مثل هذه الفرص لمزيد دعم مداخلها عن طريق التغريم خاصة وأن المبلغ يمثل أكثر من نصف مبلغ لزمة دار الجلد آنذاك، ويعادل ثمن لزمة جمركها⁽⁶⁹⁾. وكل الاحتمالات واردة عند تدخل المخزن.

* الفترة الثانية : اشتراك المحليين في اللزمة

كان أساس هذه الفترة عقد التزام ثبت اليهود المحليين لأول مرة في لزمة دار الجلد بلاشتراك مع القرنيين وضم كل فريق ستة تجار وهم الأخوان مخلوف وشالوم بسيس، والأخوان إسحاق وسليمان عتال وأبراهام قاطان وأبراهام شمامة من الثوانسة - كما يشير العقد -، ومنويل بوكارة، وأبراهام بن شوعة باص، وأبراهام طابية، وحاي الحايك، وزاكي الريكس وزاكي ليفي من يهود الطائفة

(68) أ.وت؛ دفتر رقم: 102، سبق ذكره.

(69) تكون «الحطايا» جزءاً لا يستهان به من مداخل الدولة، حول هذا الموضوع انظر على

سبيل امثال: بن ظاهر، جمال، الفساد وردعه...، مرجع سبق ذكره، ص 101-151

القرنية⁽⁷⁰⁾. وهنا نُثبت ما ذكره الرحالة والتاجر الإنكليزي توماس ماجيل (Thomas Maggill)⁽⁷¹⁾ من أنَّ الجيورناطة تضمَّ ستة تجار من اليهود المحليين وستة تجار من اليهود القرنين، وقد استطاع التمييز بينهم من خلال تقاليد أعطية رؤوسهم⁽⁷²⁾.

ولا شك أن هذا الاشتراك المتعادل قد انعكس على اقتسام المبلغ الجملي للالتزام وفق أسهم قد تكون متساوية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما يذكره نصُّ العقد حرفياً: «... على آتهم إذا دخلوا معهم غيرهم زايد على الاثني عشر المذكورين فهم المطالبون بما يلزمهم...»⁽⁷³⁾. ويُحيلنا هذا العقد على عقد ثانٍ فريد من نوعه أبرم سنة 1788 لكتته يدمج مجموعة من التجار المسلمين المحليين، وينصُّ على التزام الحاج سالم بن ذياب وشريكه بويكر بن ميلاد من جهة، ومحمد الخياشي⁽⁷⁴⁾ وشريكه علي باشوال من جهة ثانية، والذمي منويل بن الذمي زاكي بوكارة وشالوم بن الذمي مخلوف بسيس من جهة ثالثة⁽⁷⁵⁾.

وتبعاً لهذين العقدين يتوضَّح لدينا أنَّ نظام عمل الجيورناطة مبني على الأسهم، وأنَّ التجار ملتزمون كلُّ فرد على حدة، وتؤكد لنا ذلك الخطايا المنجزة عن الإخلال بعقد الالتزام، والتي لا تسد إلى المجموعة بأسرها بل إلى من يتهم بالفساد من التجار، «والفساد» هنا يتعلَّق بتهديد المصالح الاقتصادية للدولة⁽⁷⁶⁾.

(70) أ.وت؛ دفتر رقم 235؛ سبق ذكره.

(71) توماس ماجيل: عد زيارته إلى تونس لهام تجارية سنة 1808، ألف كتابه: *An account of Tunis*، الذي طبع بلندن سنة 1811، وترجم إلى الفرنسية سنة 1815 تحت عنوان: *Nouveau voyage à Tunis*.

(72) المصدر السابق، ص 161.

(73) أ.وت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(74) محمد الحباشي قائد سوسة سنة 1813-1814، ويبدو أنه حصل على منصب هذه القيادة قبل هذا التاريخ، انظر:

أ.وت؛ دفتر رقم 368. مداخيل بيت خزندار من السراشات بتاريخ 1809-1815، ص 125

(75) أ.وت؛ دفتر رقم: 235، سبق ذكره.

(76) قسم الأستاذ جمال بن طاهر الفساد السياسي الموجه ضدَّ السلطة إلى قسمين. أولاً. اثرة على النظام القائم والتحالف مع العدو في الداخل أو الخارج. ثانياً: تهديد مصالح الدولة الاقتصادية ومنه رفض أداء الجباية وتزوير العملة والاعتداء على أملاك البابليك... إلخ، ويمكن أن يدرج هذا المثال في إطار تهديد مصالح الدولة الاقتصادية، ذلك أنَّ الخطيئة =

كالغرامة التي تحمّلها «... الذمي لياه من تجار دار الجلد وصاحبه صورته...»، والمقدّرة بمبلغ 12,000 ريال⁽⁷⁷⁾، أو الخطيّة التي أداها يوسف باص وقدرها 10,000 ريال⁽⁷⁸⁾. وهذا يفيد أنّه لا المجموعة بأسرها ولا أي فرد مقدّم أو موكل من قبّل هذه المجموعة من التجار يتحمّل تبعات مسؤوليّة الالتزام.

تواصل اشتراك الفئات الثلاث من التجار معاً (يهود الطائفة القرنيّة، يهود الطائفة المحليّة وتجار مسلمون). في لزمة دار الجلد إلى سنة 1797، حيث ارتفع عدد المشتركين إلى سنة عشر، فمن المحليّين المسلمين بقي محمد بن عمر الخياشي يسانده عمر بالنور باشتراكه في اللزّمة (1794-1797) إضافة إلى أغليّة من اليهود التوانسة وعددهم تسعة تجار وهم، لياه معارك، لياه الصغير، أبرهم كوهين، شوعة ناظاف، رفاتيل شطبون، هودة الكسراوي والأخوة أبراهام ويعقوب وإسحاق، مع تقلّص عدد يهود الطائفة القرنيّة إلى خمسة تجار وهم، حاي المايك، حاي ساكوتو، دافيد البنسي، هودة بيرص وزاكي الريبكس⁽⁷⁹⁾.

كلّ هذه التحوّلات التي تمت في هذه الفترة تركّزت خلال عهد حمودة باشا بي، وهنا تتأكّد السياسة التجاريّة التي توحّاهما من تشجيع للمحليّين سواء كانوا يهوداً أو مسلمين، وإدماج هؤلاء في صلب وظائف الدولة، إذا اعتبرنا أنّ مؤسسة دار الجلد وظيفية من وظائفها على حدّ قول ابن أبي الصّيف⁽⁸⁰⁾.

* الفترة الثالثة : انسحاب التجار المسلمين من اللزّمة

اتّسمت هذه الفترة بخروج التجار المسلمين من التزام دار الجلد وبقاء يهود الطائفتين المحليّة والقرنيّة، الذين تواصل عملهم بها إلى سنة 1809⁽⁸¹⁾. ويبدو أنّ

أنّتي سلّطت على اليهوديين كانت من جزاء تعرّضهما بالقبح إلى المشرفين الماشرين على أكرمه، أي محاولة تعطيل سير عمل أحد أهمّ احتكارات الدولة. حول مفهوم «الفساد»، اطر: بن طاهر، جمال؛ الفساد وردعه... سبق ذكره، ص 110-126.

(77) أ.وت؛ دفتر رقم: 102، خطايا ودوايا وضيافة الباي، بتاريخ 1757-1759.

(78) أ.وت، المصدر السابق.

(79) أ.وت؛ دفتر رقم: 291، مذاحيل الدولة من الدوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1794-1796.

(80) الإنحاب، ج: 4، ص 55.

(81) أ.وت؛ دفتر رقم: 421، محاسبة العياد على الدوايا والخطايا واللّزم، بتاريخ 1807-1809.

تراجع مساهمة التجار المسلمين، أو بالأحرى تخليهم عن اللزمة، لم يكن سببه ضعف أموالهم ولا قوة منافسيهم، بل أغلب الظن أن افتقارهم للحبرة في هذا الميدان، مع افتقارهم إلى تجربة سير هذا العمل المرتبطة بأرباحه بخارج الإيالة أكثر من داخلها قد أدّى إلى اتسام مشاركتهم بالضعف والهشاشة. إذ بالرغم من تضامن التاجرين الحاج سالم بن ذياب ويويكر بن ميلاد على حدة، واشتراك التاجرين محمد الخياشي وعلي باشوا في سهم واحد، إلا أنهم لم يبتوا فيها أكثر من سنتين، على أن محمد الخياشي قد واصل انخراطه لكن بالاشتراك مع تاجر آخر وهو عمر بالنور، إذ بقيا فيها ثلاث سنوات متتالية ثم انسحبا منها دون إعادة التجربة⁽⁸²⁾. وقد يكون هذا الانسحاب متأثراً من عدم استثمارهم بأرباح هامة تغريهم بالمواصلة، تاركين على إثره ثغرة سهميهما ليشغلها تاجران يهوديان، يوسف بن اليسع من الطائفة المحلية التي يتواصل تفوقها العددي بعشرة تجار، ويوسف بلنسية من الطائفة القرنية التي أصبحت تتكوّن من ستة تجار فقط⁽⁸³⁾.

وبالنظر إلى أسماء هؤلاء الملتزمين خلال هذه الفترة والفترة التي سبقتها، نلاحظ تخلي المجموعة الأولى بأسرها عن اللزمة وعوضتها مجموعة أخرى من التجار، إلا تاجراً واحداً وهو زاكي الزيكس من الطائفة القرنية الذي تواصل ثبات التزامه في دار الجلد على امتداد الفترتين (1796-1809)⁽⁸⁴⁾، ويبدو أنه المستأثر الوحيد باللزمة والأكثر ربحاً منها، وقد يكون ذلك ناتجاً عن خبرته في الميدان.

من خلال تنوّع أعداد ملتزمي دار الجلد المسجلة أسماءهم بكشوف هذه المؤسسة على امتداد سنوات طويلة، يمكن إثبات أن العدد الأقصى للتجار الذين انخرطوا في صلبها، ومارسوا طريقة العمل اليومية تبعاً لذلك لم يتجاوز ستة عشر تاجراً، وهو عدد يتضارب مع ما أورده الرحالة «ستانلي» (E. Stanley)⁽⁸⁵⁾ الذي

(82) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، سبق ذكره.

(83) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 421، سبق ذكره.

(84) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 291، والدفتر 421، سبق ذكرهما.

(85) ستانلي: هو رحالة إنكليزي، زار تونس سنة 1784 وبقى فيها مدة سنتين، وخلالها ألف كتاباً حول تونس: *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot.* London, Edward's, 1786.

يذكر أنَّ مجموعة الجورناطة قد بلغ عدد المشتركين فيها أربعين تاجراً⁽⁸⁶⁾.

إنَّ أبرز ما ميَّز هذه المرحلة انخراط التجار المسلمين وتجار الطائفة اليهودية المحلية في التزام دار الجلد إلى جانب يهود الطائفة القرنيّة، وهو ما أذى إلى تقليص هيمنتهم وتدعيم هيمنة اليهود المحليين خاصّة مع أواخر القرن الثامن عشر. وقد ساهم انحراط هؤلاء في كسر «أسطورة» احتكار القرنين لتجارة الجلد. بقي أن نشير إلى أنَّ مشاركة المحليين المسلمين رغم اتسامها بالضعف، كانت في حدّ ذاتها منافسة ضايقت التجار اليهود الذين استفردوا بالّلزّة لمُدّة طويلة، وهي مشاركة مهّدت إلى انسحاب يهود الطائفتين نهائيّاً من دار الجلد.

ج - الوضع القانوني للجورناطة

حسب اعتقادنا لا يمكن أن نطلق على الجورناطة صفة «شركة»، ذلك أنَّ الشّركات سواء التي تأسست في أوروبا في القرون الوسطى، وخاصّة في المدن ذات الموانئ مثل البندقية وجنوه ومرسيليا ومن بعدها ليفورنو، أو في الإيالات العثمانية ومنها إيالة تونس في الفترة الحديثة، خضعت في قوانينها التأسيسية إلى ما يمكن أن يشبه نسبياً المبادئ الأساسية لتكوين الشّركات أو المؤسسات في الفترة المعاصرة، سواء في إدارتها أو في تنظيمها أو في سير عملها. وأقرب مثال «للجورناطة» آنذاك، شركة «رأس التيقرو»⁽⁸⁷⁾ الفرنسيّة التي التزمت تجارة الحبوب وصيد المرجان بطريقة بمبلغ 35,000 ريال⁽⁸⁸⁾، وهو مبلغ يماثل تقريباً سعر التزام

(86) المصدر السابق، ص 10.

(87) ترجم لفظه «التيقرو» بلفظة «الزنجي» أو «الأسود». حول موقعها الجغرافي، انظر:

Arnoulet, A; «Fiumara Sallata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVIIe siècle», R H M., n°7-8, 1977, p. 33. Boubaker, S; *La Régence de Tunis*. , op cit., p. 177.

(88) يتضمّن البند الخامس من الاتفاق الذي تمّ بين السّلاطات التونسيّة والتجار الفرنسيين تفصيلاً لسعر اللّزّة على النحو التالي:

Il a été convenu que la Compagnie ferait compter tous les ans, à Murat et Mehemet Beys, 35.000 piastres qui seront partagées en cette manière, savoir. 12.000 au Pacha pour la paye des janissaires, 2.000 au Dey, 13.000 pour la soide et l'entretien de la Milice ordonnée pour la sûreté des lieux de commerce, 3.000 pour les grands et chefs des Arabes, cette dernière somme payable de deux en deux mois = par portions égales. A l'égard des 2.000 pour le Dey, elles seront payées par

حمرك الجلد الذي تمّ عقده في نفس الفترة من قبل تجّار الجيورناطة⁽⁸⁹⁾. إلّا أنّ شركة رأس الثيقرو تناوب على إدارتها مديرون ومسؤولون ووكلاء فرضهم وضعها وقانونها الأساسي بوصفها شركة⁽⁹⁰⁾، رغم استنادها مباشرة إلى ملك فرنسا آنذاك⁽⁹¹⁾، بينما نجد الجيورناطة في حلّ من كلّ ذلك، فلا الوثائق الأرشيفية بتنوّعها⁽⁹²⁾، ولا مصادر الفترة⁽⁹³⁾ تذكر تواجد وكلاء أو مسؤولين ترائبين يشرفون عليها، وما عثرنا عليه في مناسبات قليلة لا يشير إلّا إلى التزام مجموعة من التجّار اليهود جمرک الجلد وفيما بعد دار الجلد⁽⁹⁴⁾، غير موضّحة المتعهد الأول بهذا

avance, au commencement de l'année; et à l'égard des 5.000 piastres restantes qui seront pour les Beys Murat et Mehemet, il en sera dans le XIVe article. Voir Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 1, p. 233-237. Traité du Cap - Nègre, 2 août 1666.

حول نشأة وتطوّر ووظائف هذه الشركة، انظر: الفهرس الأبجدي للمصدر السابق، ص636. وانظر كذلك:

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 176-195.

A.E.P., A.C.F.T., 597 a, du 12 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, (89) op. cit., p. 123.

(90) عند التزام شركة «رأس الثيقرو» محاصيل الحبوب وصيد المرجان بطريقة سنة 1685، كانت متكوّنة آنذاك من 7 أفراد وهم: جون قوتيي مؤسس، توماس ريفولا شريك، نيكولا شاربتيي مدير، نيكولا سيمون محاسب، بيار شارل مزود سفن، جون بانيسيت ميهو وبيار رويينو (لم تذكر وطفتيهما في الشركة). انظر:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 1, p. 328, 445.

(91) انظر على سبيل المثال: المصدر السابق، ص XIV.

(92) وثائق دار الجلد ودفاتر محاسبة ملتزميها لا تذكر إطلاقاً صفة هذه المجموعة من التجّار، وقليلاً ما أشارت إلى أسمائهم فقط، انظر: أوت؛ دفتر رقم: 34، 102، 235، 2159-2164، سبق ذكرها، وكذلك الجداول المتعلقة بدار الجلد والمراقبة لهذه الدراسة. كما أنّ الوثائق الأرشيفية الفرنسية المنشورة من قبل Plantet و Grandchamp لم تعرّص إلى صفة هذه المجموعة من التجّار بوصفها شركة، بل تعرّضت إليها من ناحية سيطرتها على سوق الجلد وتفرّقاتها على التجّار الفرنسيين فحسب.

(93) تحدّث ابن أبي الضياف بإسهاب عن الجلد وتجارته لكن لم يشير نتائجاً إلى الجيورناطة، وذكر فحسب أنّ لزّمة دار الجلد كانت بيد اليهود في بداية القرن التاسع عشر، متحسّراً على حروحوها من بين أيديهم.

(94) على سبيل المثال انظر: أوت؛ دفتر رقم: 2160-2164، سبق ذكرها. انظر كذلك.

Plantet, E; *Correspondances...*, op. cit., T. 1, p. 388-391. Mémoire de Jean-Baptiste

الالتزام، أو المسؤول أمام سلطات الإشراف عليه، أو حتى نائب هؤلاء التجار أو وكيل هذه المجموعة، كما كان يُثبِتُ دائماً في القوانين الأساسية للشركات التجارية.

إن غياب مثل هذه المعلومات تماماً من وثائقنا، وهي الأساسية في عمل الشركات وتنظيمها، للدليل على عدم وجودها، وعلى عدم انخراط هذه المجموعة من التجار ضمن شركة أو وكالة تجارية ذات صبغة قانونية. بل إن الجورنات على ضوء ما توصلنا إليه هي طريقة عمل في التسيير والتنظيم والإشراف كما سيتضح لنا لاحقاً. وما أوردناه هنا لا نقصد من خلاله إطلاقاً التقليل من دور هذه المجموعة من التجار، ولا من التجارات التي حققتها، بل إن غايتنا إعادتها إلى الوضع الذي تستحقه لا غير، إذ إن الحجم الذي بلغته الجورنات من خلال الحديث عنها دون سندات مصدرية ولا إثباتات تاريخية، أكسبها شهرة واسعة وحجماً فيه الكثير من المبالغة، وكأن بعض الدراسات لا هدف لها سوى وسم أعمال اليهود حتى في غابر التاريخ بسمات «العبرية اليهودية»⁽⁹⁵⁾.

لا نريد الإطالة أكثر هنا حول هذا الموضوع، لكن ما يجب الإشارة إليه هو اتخاذ هذه المجموعة من التجار اليهود خطاً سير واحداً وفق ما تتطلبه طريقة التنظيم والعمل بالجورنات.

وعلى غرار ما قدّمنا وبالأستناد إلى بعض المصادر يمكن أن يتضح لنا النهج الذي توخاه يهود القرنه في صلب «الجورنات» سواء في تسيير دواليب عملهم، أو في السيطرة والهيمنة المشروعة على هذا النشاط التجاري الذي يكمن:

* أولاً: في إشرافهم على لزمة الجلد وسيطرتهم على قطاع تصديرها، متقبلين أي كمية من الإنتاج سواء كانت متدنية أو مرتفعة ومتحفلين مسؤوليّة ترويجها. وقد اتخذت نسبة كبيرة من كميات الجلد وجهة معينة ومحدودة ومقصودة، وهي وجهة ميناء ليفورنو، ذات الأرضية المهيأة لاستيعاب

Michel sur le commerce de Tunis, le 28 août 1686., t.2, p. 102. Tunis le, 15/10, = 1716, t. 2, p. 266. Tunis le, 17/01/1731.

Avrahami, I., *Le mémorial de la communauté...*, op. cit., p. 24. (95)

Filippini, J-P., *Le port de Livourne et la Toscane...*, op. cit., p. 35.

كميات هائلة، وقد تمّ ذلك سواءً عن طريق العلاقات العائلية أو عن طريق العلاقات التجارية التي تبرز أكثر في وثائقنا⁽⁹⁶⁾.

* ثانياً: في تشبّثهم بتطبيق قانون أو مبدأ تجاري هام له نتائج إيجابية على أنشطتهم طالما نوّعت به التقارير التجارية الفرنسية، وهو المطلق من «القاعة بالأرباح القليلة»⁽⁹⁷⁾، لكنّها أرباح متأكّدة ومضمونة ومتواصلة، بتواصل نشاطهم في لزمة الجلد، وتبعاً لهذا المبدأ ستحوّل قلة الأرباح إلى كثرة.

* ثالثاً: في تحكّمهم بصفة جدية وقوية في تحديد أسعار السوق مهما كان حجم الإنتاج مرتفعاً أو منخفضاً، وذلك بالسعي إلى الحطّ منه بالإيالة التونسية ورفعها في البلدان المورّدة للجلد وخاصة بليفورنو⁽⁹⁸⁾. أي اقتنائه بأبخس الأثمان وبيعه بأرفعها، أين يتعسّر على السلط التجارية التونسية مراقبة أسعاره لأخذ نصيبها منه.

لا تخلو هذه الطرق من مظاهر التلاعب والتحايل التي يلجأ إليها التجار في بعض الأحيان لتيسير أعمالهم دون عرفلة ولمزيد تحقيق أرباح إضافية، سواءً كان ذلك عن طريق تقديم بعض الهدايا أو الرشى لممثلي السلطات التجارية⁽⁹⁹⁾، أو عن طريق الغشّ في البضاعة ببيع القطع الصغيرة من الجلود مع القطع الكبيرة، أو بدسّ جلود الإناث من البقر ضمن جلود الثيران⁽¹⁰⁰⁾ التي يبدو أنّها أرفع قيمة وسعراً⁽¹⁰¹⁾.

(96) سنعرّض إلى هذا الموضوع لاحقاً في معرض دراستنا للعلاقات العائلية.

(97) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. IX, p. 300, de Béranger à Porry et Vincens, le 5/9/1697.

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.3, p. 486-487, de Saulauze à Machault, le 19,6,1755. (98)

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. IX, p. XXIV. (99)

A E P, A.C.F.T., 597 a, du 24 septembre 1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op cit., p. 123. (100)

Ibid, du 11 /9/1688, cité in: Boubaker, S; *La Régence...*, op. cit., p. 124. (101)

انظر كذلك أسعار قطع الجلود الواردة في:

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t.I, p. 229-237, Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et à Cap - Nègre. 1666.

4 - المسلمون والتزام دار الجلد

لم يتوصل التجار المسلمون إلى ميدان الاتجار في الجلد قبل نشأة مؤسسته، إذ تزامن دخولهم وبعث دار الجلد، إلا أن التزامهم لها على امتداد القرن الثامن عشر تميّز بالتقطع وعدم التواصل الذي ساهم في عدم ثباتهم في هذا الميدان، فأطول فترة تم فيها إشرافهم على هذه اللزّمة كانت على يد الحاج سليمان كاهية، ودامت حوالي أربع عشرة سنة (1721-1735) بالاستناد دون شك في ذلك إلى حسين بن علي، عقبها فترات ظرفية ومتباعدة زمنياً، فبعد أن تخلّى عنها علي بن ممي كاهية (1735-1739) المستند هو الآخر إلى علي باشا طيلة حكمه، لم يقع التزام دار الجلد إلا في فترة حكم حمودة باشا باي. ولم يكن هذا الالتزام بشكل منفرد من قِبَل التجار المسلمين، بل كان ضمن الاشتراك مع يهود الطائفة القرنيّة، التي لم تتخلّ عن مكانها من جهة، ومع الطائفة المحليّة من جهة ثانية، وهي التي توصل تجارها كذلك إلى الانخراط في دار الجلد في نفس الفترة تقريباً.

وبالرغم من تميّز انخراط المسلمين في هذه اللزّمة على هذا النحو، إلا أنّه كان مصدر قلق بالنسبة إلى التجار القرنين الذين بدأ تشبّثهم بها يختلّ، بعد أن كانوا فرسان ميدان هذا النشاط نظراً إلى خبرتهم التي لم تمكّن السلطات التجارية من الاستغناء عنهم ولا حتى تعويضهم. كما مهدت كلّ من مشاركة التجار المسلمين وتجار الطائفة اليهودية المحليّة الذين امتدّ عملهم في اللزّمة حوالي ربع قرن (1785-1808)⁽¹⁰²⁾، إلى سحب البساط من تحت أرجل التجار القرنين ووضع حدّ لهيمنتهم ونفوذهم على هذا الفرع التجاري الذي كدّت الدولة نفقده احتكاره.

وقد مثل دخول التاجر سليمان بن الحاج وأبنائه محمد وحسونة لهذا القطاع سنة 1809، الإقصاء النهائي ليهود الطائفتين من أولويّة الإشراف على لزّمة دار الجلد، ودامت فترة عمل هذه العائلة بها إلى عام (1839-1840) بصفة متواصلة⁽¹⁰³⁾.

(102) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 235، 272، 291، 295، 307، 320، 2163 و 2164، سبق ذكرها.

(103) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2164، سبق ذكره.

بالرغم من محاولة التاجر محمد المنستيري⁽¹⁰⁴⁾ اقتناءها، لكنه لم يتوصل إلى ذلك، إلاّ خلال عام واحد (1816-1817)⁽¹⁰⁵⁾، وبالرغم من محاولة عائلة الجبولي أيضاً فإنها لم تستطع الصمود أمام مزادات عائلة ابن الحاج التي أصرت على الاستمرار بها⁽¹⁰⁶⁾. وقد شهدت اللزمة في فترة إشرافهم عليها بعض - التذبذب في أسعارها بين الانخفاض والارتفاع، إذ لم يشكل هذا التذبذب في حد ذاته استقراراً في الأسعار، فعلى امتداد 30 سنة وإذا أخذنا في الاعتبار انخفاض قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829⁽¹⁰⁷⁾، انطلقت بمبلغ 300,000 ريال لتبقى على نفس قيمتها إلى سنة 1840، لكن قبل هذين التاريخين انخفضت بحوالي الثلث ليكون استقرارها في حدود 200,000 بين سنتي 1810-1816⁽¹⁰⁸⁾.

أثارت هيمنة عائلة ابن الحاج على لزمة دار الجلد بهذا الشكل على امتداد هذه المدة تدمير التجار الفرنسيين المهتمين بهذه المادة في الإيالة التونسية، الأمر الذي أجبر القنصل الفرنسي ماتيوي دي لسبس (Mathieu de Lesseps)⁽¹⁰⁹⁾ على تقديم مطلب رسمي للباي لإلغاء لزمة دار الجلد وتحرير بضاعتها من الاحتكار، وعرضها أمام كلّ التجار على السواء⁽¹¹⁰⁾. كما أنّ سيطرة سليمان بن الحاج وأبنائه على موارد الجلد وتجارته الراححة، دفعت بعائلة ابن عياد المتمثلة في شخص محمود بن عياد السعي إلى الحصول عليها بأي ثمن كانت، وتمّ له ما أراد سنة 1841-1842 بعد أن

(104) محمد المنستيري، أو المستيري (كما ورد في سجلات الذولة وحسب اللهجة التونسية)، احترف صناعة الشواشي، وهو من أعيان البلاد ويعدّ من أبرز المقربين إلى السلطة خاصّة في عهد محمود باي الذي كان ربيبه.

(105) أ.و.ت؛ المصدر السابق.

(106) السعداوي، 1؛ تطوّر عائلة مخزنية... مرجع سبق ذكره، ص 1050. الغزيري، م.ح، وظائف مؤسسة دار الجلد... مرجع سبق ذكره، ص 43.

(107) انظر: جدول تطوّر أسعار لزمة دار الجلد ومقارنتها بانهايار قيمة الريال التونسي

(108) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2164، سبق ذكره.

(109) ماتيوي دي لسبس (Mathieu de Lesseps): قنصل عام لفرنسا بالإيالة التونسية منذت فترة عمله من 8 آب/أغسطس 1827 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر 1832، وقد شغل نفس هذه الوظيفة قبل ذلك بطرابلس.

Plantet, E; *Correspondance...*, op. cit., t. 3, p. 711. Lesseps au comte Sébastiani, (110) 25 11. 1830.

رسا عليه سعرها بزيادة تقدر بحوالي 233,33%، مشرفاً في نفس الوقت على لزمة مددتها بالقصة بسعر 25,000 ريال، ثم تضاعف سعرها ليصل إلى 50,000 ريال في السنة التي تلتها، إضافة إلى لزمة الأمشاك المتصلة بها والمستقرة آنذاك بمبلغ 1,000 ريال⁽¹¹¹⁾.

وفي هذه الفترة احتد التنافس بين ممثلي العائلتين، وتحول إلى مكائد مضنية أطاحت بمحمد بن الحاج عندما نصب له محمود بن عياد فخاً لاقتنائها بسعر قفر من 710,000 ريال إلى 1,100,000 ريال، ثم إلى 1,195,000 ريال في غضون ثلاث سنوات⁽¹¹²⁾، وهي مبالغ فاقت قدراته المالية وسارعت بتبديد ثروته وإفلاسه التام، ... وباع في ذلك زبنة وعقاره ... وانقلبت ثروته إلى احتياج، وعومل بما عمل، ولا يظلم ربك أحداً...⁽¹¹³⁾.

هذه المنافسة أجبرت محمود بن عياد على اقتنائها حتى وإن لم يكن راغباً في ذلك، بما أنه المنافس الوحيد لمحمد بن الحاج، وبحكم أن كبرياه وغروره يدفعانه إلى التباهي بالتزامها وهو آنذاك «... مدبر الدولة... ومن العمال القاصر نظرهم على ما يحصل من المال من غير نظر لحال ولا مال...»⁽¹¹⁴⁾، و... آية الله في ثقب الفكر واتساع دائرة العقل والذهاء...⁽¹¹⁵⁾. وهو على هذا الحال توخى طريقة الاستثثار بلزمة دار الجلد أو في أدنى الحالات تغطية ثمن التزامها، وقد ذكر بشأنها ابن أبي الضياف في أكثر من موضع واصفاً إياها وصفاً دقيقاً، ناعثاً إياها بأنني في مرحلة مخاض تولد لتنجب من رحمها مظالم لا قدرة للبشر على تحملها، يقول في هذا الصدد: «... وكان يزيد في الالتزامات [أي ابن عياد]، ويعثر مع دخلها الأصلي ما تفعله نوابه من توليد المظالم. وقاسى الناس من تعسفهم وجورهم ما لا تطيقه غير أهل المملكة التونسية. وبلغ الحال أن متولي الجلد الذي مناط لزمته أن لا يبيع الجلد بالمملكة وغيرها سواء ولا يبدعه غيره،

(111) أ.وت؛ دتر رقم: 3/2250، كشف للزم ومحصل الباقي منها، بتاريخ 1839-1851.

(112) أ.وت.، المصدر السابق.

(113) الإتحاف، ج4، ص81.

(114) المصدر السابق، ص80.

(115) المصدر السابق، ح8، ص90.

صارت نوابه يدورون في القرى ونواجع العربان، ومعهم قطع من الجلد يرمونها في المحل. وتشهد أتباعه بوجودها في المحل ويدعون أن ذلك نائرة إخفائهم للجلد... ويتهمونهم بإفساد بيوت النحل أو حرقها ولو احترقت بأمر سماوي... فيأخذون من ذلك المسكين ما يشتري به فضيخته وشديده عقابه الذي لا يعلم نوعه ولا قدره...»⁽¹¹⁶⁾.

هذه الطرق التي ابتدعها محمود بن عياد وطبقها نوابه في مختلف مناطق الإيالة جعلت ابن أبي الضياف يتذمر من مأسيتها متمنياً رجوع لزمة دار الجلد إلى سالف عهدها، يقول: «... وقد كانت هذه اللزمة في أوائل القرن [القرن التاسع عشر] بيد جماعة من يهود البلاد»⁽¹¹⁷⁾، وليتها دامت بيدهم إذ لم يفعلوا فعل هؤلاء المسلمين ولا ما يقرب منه...»⁽¹¹⁸⁾.

تُحِيلُنَا أُمْنِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الضِّيَافِ إِلَى التَّسَاوُلِ لِمَاذَا لَمْ يَعِدَ الْيَهُودَ إِلَى التَّزَامِ دَارَ الْجِلْدِ، عَلَى الْأَقْلَى فِي الْفَتْرَةِ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ فِيهَا أَسْعَارُهَا بَيْنَ 200,000 و300,000 رِيَالٍ، وَهِيَ مَبَالِغٌ قَدْ تَوَصَّلُوا إِلَى تَوْفِيرِهَا لِاتِّزَامِهِمْ بِهَا مِنْ قَبْلِ؟

إِلَى هَذَا الْحَدِّ مِنَ الدِّرَاسَةِ يَبْدُو أَنَّ لَا نَسْتَطِيعُ التَّوَصُّلَ إِلَى فَضِّ هَذَا الْإِشْكَالِ، ذَلِكَ أَنَّ التَّنَطُّقَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتِمُّ فِي إِطَارِ لُزْمَةِ دَارِ الْجِلْدِ فَحَسَبِ بَلْ يَجِبُ التَّنَطُّقُ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِ نِظَامِ الْإِتِّزَامِ عَمُومًا وَمِنْ خِلَالِ الْأَلْيَاتِ الَّتِي سَبَّرَتْهُ وَتَحَكَّمَتْ فِي تَوَجُّهَاتِهِ.

وَلِئِنْ تَوَقَّفَ الْيَهُودُ عَنْ التَّزَامِ دَارَ الْجِلْدِ ابْتِدَاءً مِنَ الْعَشْرِينَةِ الثَّانِيَةِ لِلْقُرُونِ الثَّانِيَةِ عَشَرَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَغَادِرُوا الْمِيدَانَ نَهَائِيًّا، إِذْ تَوَاصَلَ نَشَاطُ بَعْضِهِمْ فِي أَغْدَبِ بِيَابَاتِ هَذِهِ الْمَوْسُئَةِ وَبَصَفَةٍ لَا يُمْكِنُ تَجَاهُلُهَا. فَمَا هِيَ الْمَهَامُ الَّتِي عَهَدَتْ إِلَيْهِمْ فِي هَذَا الْإِطَارِ؟

(116) المصدر السابق، ج4، ص56، 80.

(117) يقصد بذلك تجار الطائفتين المحلية والقرنية كما تشير وثائق دار الجلد إلى ذلك، انظر: أ.و.ث؛ دوتير رقم: 2163 و2164 سبق ذكرهما، انظر كذلك: ما أوردها عند تعرضنا لملتزمي دار الجلد في فترة حكم حمودة باشا باي.

(118) الإتحاف، ج4، ص56.

5 - نشاط اليهود في نيابات دار الجلد

وقع بحث نيابات دار الجلد على ما يبدو إثر إنشاء هذه المؤسسة وازدهار نشاطها وتوسعه، وأوكل للمشرفين عليها مهمة جمع مختلف أنواع الجلود، باقتنائها من الخواص أو من المسالخ بالجهات التي تركّزت فيها، وإيفادها إلى دار الجلد بالحاضرة في مرحلة تالية. وهي من ناحية، تقوم إلى جانب مهمة النيابة، بدور الوسيط بين هذه المؤسسة ومراكز إنتاج الجلود تيسيراً لعملها وربحاً للوقت، ومن ناحية أخرى، بدور المراقب لهذه المادة التي يتخذ لها سبل نصريف غير لسبل التي يفرضها الاحتكار.

وبتتبع المشرفين على النيابات الذين يقع تعيينهم من قبل دار الجلد، نلاحظ أن أغلبهم من اليهود كما يثبت ذلك جدول رقم (7) الذي يعود تاريخه إلى عشرينيات القرن التاسع عشر⁽¹¹⁹⁾، أي زمن إشراف عائلة ابن الحاج على اللزمة.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نلاحظ اعتماد دار الجلد بدرجة أولى في نياباتها داخل البلاد على اليهود الذين كان تفوقهم واضحاً في هذه المهام، إذ نجد 18 نائباً يهودياً توزعوا على 12 نيابة، ومن خلال أسمائهم نتأكد من التعرف على ستة ينتمون إلى الطائفة القرنية، مقابل نائبين فقط من المسلمين وهما صالح شتام لذي أشرف على نيابة ماطر ثم نيابة نيانو، ومحمد بوغزالة الذي لم يقع تعيينه في نيابة أخرى غير نيابة نابل. أما البقية فينتمون إلى تجار الطائفة المحلية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون نيابات دار الجلد قد ائتمنت أكثر على خدمات اليهود التونسيين. ويبدو أن إشراف اليهود وخاصة يهود الطائفة المحلية على هذه النيابات سم يقتصر على هذه الفترة فحسب، إذ من الممكن أن الاعتماد عليهم في داخل البلاد كان قبل ذلك، بما أن يهود الطائفة القرنية قد اختصوا في فترات التزامهم لدار الجلد بالإشراف على الجانب التصديري، ومن المحتمل كذلك أن يؤكلوا مهمة جمع الجلد وتحصيله والتفاوض في أسعاره مع متجيه إلى اليهود المحليين، لقربهم من المجتمع المحلي واتصالهم به أكثر. ووفق هذا التعامل مثل هؤلاء الزايط الأول والأساسي لإيفاد إنتاج الأرياف إلى أوروبا عبر تجار الطائفة القرنية.

(119) أ.وت؛ دفتر رقم: 2166، ورقم: 2167. سبق ذكرهما.

جدول رقم 7
نيابات دار الجلد ونوابها

النيابة	الفئة	1824-1825	1825-1826	1826-1827	1827-1828	1828-1829
بئررت	يهود الطائفة المحلية	يعقوب الصطيمولي	يعقوب الصطيمولي	يعقوب الصطيمولي	يعقوب الصطيمولي	يعقوب الصطيمولي
باجة		موشي بويلي	موشي بويلي	موشي بويلي	موشي بويلي	موشي بويلي
تستور		يوسف معلي	هودة شمامة	هودة شمامة	هودة شمامة	هودة شمامة
زغوان		شموتيل شطيرن	شموتيل شطيرن	-	-	-
سليمان		أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين	أبراهام حنين
ماطر		-	بيامين الطرابلسي	بيامين الطرابلسي	بيامين الطرابلسي	بيامين الطرابلسي
الكاف		-	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة	يعقوب شمامة
مجاز الباب		هودة شمامة	-	هارون بوخفيرة	هارون بوخفيرة	هارون بوخفيرة
نايل		-	-	-	دعيد باروخ	دافيد باروخ
نينو		ميخائيل وزان	ميخائيل وزان	-	-	-
10 نيابات	12 نائباً					المجموع
أولاد بوسالم	يهود الطائفة الفرنجة	لياه باص	لياه باص	لياه باص	لياه باص	لياه باص
زغوان		-	-	شالوم كطورزة	شالوم كطورزة	شالوم كطورزة
غدر الملح		زاكي بالمه	زاكي بالمه	دايد درمون	دايد درمون	دايد درمون
الكاف		-	-	زاكي فرائكو	-	-
مجاز لب		-	ياروخ فيتوشي	-	-	-
5 نيابات	6 نواب					المجموع
ماطر	مسلمون	صالح شمام	-	-	-	-
نايل		محمد بوغزالة	محمد بوغزالة	محمد بوغزالة	-	-
بيانو		-	-	صالح شمام	صالح شمام	صالح شمام
3 نيابات	نائبان					المجموع

II - لزم الأنشطة الحرفية والتجارية والمالية

1 - لزمة الذئب

لم ترتبط هذه اللزمة أساساً باستغلال جلود الذئاب أو بالأحرى فرونها والاتجار فيها كما تشير إلى ذلك تسميتها، بل ارتبطت بنوع آخر من جلود الحيوانات من نفس الفصيلة الكلبيّة وهو ابن آوى (Chacal)، المتواجد بكثرة ببلدان شمال إفريقيا عموماً، والتميّز بجودة فروته وبهاء ألوانها المائلة إلى الذهبية⁽¹²⁰⁾. واهتمامنا بها، وإدراجها ضمن أهمّ اللزم التي أشرف عليها اليهود، لا يكمن في سعرها ولا في المداخل التي تأتت منها، بما أنّها أصبحت في فترة ما مداخل ضعيفة، بل يكمن في السيطرة عليها طوال مدة عملها من قبيل تجار الأقلية اليهودية القرنية دون غيرهم من التجار.

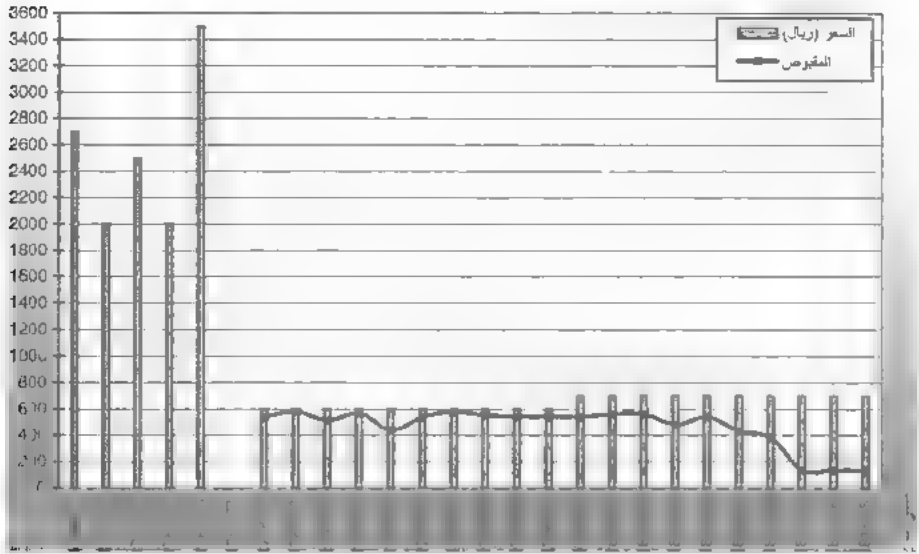
تشير دفاتر مداخل الدولة إلى تواجد هذه اللزمة خلال القرن الثامن عشر، وتواصل التزامها إلى نهاية العشريّة الثانية من القرن التاسع عشر⁽¹²¹⁾، حيث سحبت نهائياً من سوق الالتزام، ذلك أنّنا لا نعثّر لها على مداخل بعد سنة 1818⁽¹²²⁾. ويتتبع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن، نلاحظ أنّ قيمتها انهارت في ظرف وجيز، كما نتبين ذلك من خلال هذا الرسم البياني:

(120) E U , CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p. 570. éd. 1995.

(121) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره. والدفتر رقم: 405، مداخل بيت خربدار من «التلاقي» من مجاب وعشر ولزم سنة 1233هـ/1817-1818.

(122) انظر. أدناه. ولمزيد من التثبيت انظر: الجدول الذي خصّصناه لأهمّ اللزم التي أشرف عليها اليهود بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

رسم بياني رقم 7
تطور أسعار لزمة جلد الذئب (1758-1818)



يُحِيل انهيار سعر لزمة جلد الذئب على مرورها بمرحلتين متتاليتين من الارتفاع، إذ ضاهت قيمتها قيمة بعض اللزم الهامة حاصة في خمسينيات القرن الثامن عشر مثل لزمة الملح المسقرة بمبلغ 3,000 ريال إلى الانهيار التام إذ أصبحت من عداد اللزم الهامشية إن لم نعتبرها من أدنى اللزم قيمة وسعراً، مثل لزمة أطبق الخنز التي لم يتجاوز سعرها 400 ريال، أو بعض اللزم الريفية التي لا تدز على الدولة أموالاً ذات بال كلرمة وبة سوق الأحد التي سقرت في تلك الفترة نظير 500 ريال⁽¹²³⁾.

انحصر سعر اللزمة في المرحلة الأولى من العمل بها بين 2,000 ريال و3,500 ريال، والزمها على الوالي كل من الدمي هودة كبيجو بين سنتي 1757 و1759، والذمين صورية وابن قاصصة بين 1760 و1763، وقد أدت بعض التذبذب خلال الخمس سنوات التي مثلتها هذه المرحلة، إذ انتقل ثمنها من الارتفاع إلى

(123) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

الانخفاض، ومه إلى الارتفاع من جديد، سنة بسنة⁽¹²⁴⁾.

ولئن انضمت إليها سنة 1758 لزمة «خيط القرداش»⁽¹²⁵⁾ فإن ذلك لم يساهم في دعم سعرها، بما أنها لزمة ذات ثمن زهيد، ولم يبق سعرها عند طرحها أمام الملتزمين 400 ريال، إضافة إلى أن العمل بمادتها لم يتجاوز السنتين ثم وقع سحبها من سوق الالتزام وألغيت نهائياً⁽¹²⁶⁾.

وما من شك في أن أهميتها التي يحيلنا إليها سعرها هنا، لم تكن وليدة هذه المرحلة، أو مقتصرة عليها، بل إن وثائق العلاقات التجارية للقرن السابع عشر أثبتت في مناسبات عديدة، تهافت العديد من التجار الأوروبيين على فروة ابن آوى. ففي سنة 1682 مثلاً وقع تصدير 451 قطعة من هذه الفروة إلى ميناء مرسيليا، وهي قطع قاربت في كميتها فقط (وليس في سعرها)، ما تم شحنه على نفس الباخرة من جلود الأبقار⁽¹²⁷⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1701، سيطر التاجر الفرنسي «لويس سبان»⁽¹²⁸⁾ (Louis SABAIN) على هذه البضاعة لمدة أربعة أشهر،

(124) وقع تحديد سعرها كالتالي: 3,100 ريال سنة 1758-1759، 2,000 ريال سنة 1759-1760، 2,500 سنة 1760-1761، 2,000 ريال سنة 1761-1762، و3,500 ريال سنة 1762-1763. أ.و.ت، دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(125) فيما يتعلّق بلزمة «خيط القرداش»، ما ينبغي أن نشير إليه هو أن الغياب الكلي لمعلومات حولها حال دون تقصي نشاطها ومكوناتها لتمكّن من التعرف على خصوصياتها، فلا وثائق إلّزم تشير إليها ولا مصادر العصر تذكرها، مما يجعلنا نرجّح ارتباط «خيط القرداش» والمعبر عنه في بعض المناطق بالبلاء التونسية بخيط «الجّاد» بحياءة هذه الأنواع من الحبوب.

(126) يذكر الذّخر صراحة إلغاء لزمة «خيط القرداش» ابتداء من 7 ربيع الأول 1173 هجري. أ.و.ت، المصدر السابق.

(127) وقع تصدير 562 قطعة من الجلود البقرية ذات الحجم الكبير، انظر:

Grandchamp, P; *La France..., op. cit.*, t. VIII, p. 14. Police de chargement, le 17 juillet 1681.

(128) لويس سبان (Louis Sabain): تاجر فرنسي من مرسيليا تحديداً، ورث مع أخيه عازريل مشائين واحده بمرسيليا والثانية بليفورنو عاد لهما منها النصف، ركّز «لويس سان» أعماله بالإيالة في سبعينيات القرن السابع عشر خاصة بعد إفلاس منشأتي العائلة سنة 1678 و1680، اعتسّر من أبرز التجار المرسيليين بالإيالة نظراً لثقتهم ومعرفته بالتقاليد التجارية -

مرتبطاً بعقد مع مزوّده «جون بوايه» (Jean BOYER) لشراء كل ما توفّره جهة سوسة من هروء ابن آوى بسعر 18 ريالاً المائة قطعة⁽¹²⁹⁾.

من خلال هذين المثالين يمكن تسجيل بعض الملاحظات الهامة منها أن الاتّجار في هذه النوعية من الفروء كان بين يدي التجّار الفرنسيين، ويدعم هذا التوجّه خاصّة العقد الذي تضمّنه المثال الثاني، الذي ينصّ على صيغة من صيغ احتكار هذه البضاعة بيعاً وشراءً، لا لعرضها في الأسواق المحليّة، إذ لا مناح البلاد ولا تقاليد اللباس يساعدان على رواجها، بل لتصديرها إلى بعض البلدان الأوروبية حيث يقع استغلالها في حياكة الثّياب المفزّة التي فرضتها موضة العصر آنذاك وأسهمت في ازدهارها بصفة مثلى.

لكن في إطار البلاد التّونسيّة لا نستطيع الحديث عن ازدهار مماثل أو عدمه نظراً إلى غياب كلّي لمعلومات حول الكمّيات المصدّرة في هذه الفترة. وبالمقابل، ما يجب التأكيد عليه هو ارتباط سعر هذه اللّزمة بطلبات الأسواق الأجنبيّة في كثرتها وفي قلّتها، وهو ما تكشف عنه كذلك المرحلة الثانية من عملها، إذ بالرّغم من انهيار قيمة العملة سنة 1766، والذي كان من المفروض أن يساهم في دعم سعرها، فإنّ ذلك لم يتمّ، بل تدنّت إلى حوالى السّدس مقارنة بما كانت عليه⁽¹³⁰⁾. وحسب اعتقادنا فإنّه في هذه الفترة، كادت توّصد أبواب التّصدير أمام هذه البضاعة، إذ مع بداية خمسينيات القرن الثامن عشر، احتكرت شركة أميركيّة روسية على مستوى عالمي تجارة الفروء بامتداد نفوذها وسيطرتها على أسواق إنتاج هذه المادّة من سيبيريا إلى ألسكا عبر كندا والبلدان الشّماليّة لأوروبا⁽¹³¹⁾.

وبالرّغم من أنّ المقارنة لا تجوز بين ما توفّره هذه الشّركة العالميّة وبين ما

= الأوروبية والمحليّة على السّواء، الأمر الذي حوّل أن يكون ممثلاً للحالية الفرنسيّة بتونس على امتداد أكثر من ربع قرن. لمزيد من التفاصيل حول هذه الشّخصيّة وعائلته انظر: Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 143.

(129) Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. X, p. 80, Le 17 novembre 1701.

(130) أ.د.ت؛ دفتر رقم: 284، محاسبة بعض الملتزمين بين سنة 1795 وسنة 1813، وبه إثبات على محاسبة ملتزم «جلد الذّئب» منذ سنة 1778.

(131) E.U, CD- Room, mot de recherche «Fourrure», article: «Canada: Réalités socio économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux», vol. 9, p. 570, vol. 8, p. 803. édition 1995.

يقع تصديره من الإيالة التونسية، إلا أن ذلك قد ساهم على ما يبدو في إبطال هذه اللزّمة خلال السّنوات الممتدة بين 1764 و1777⁽¹³²⁾.

وبعودتها إلى سوق الالتزام سنة 1778، حدّد سعرها نظير 600 ريال، واستقرّت على القدر نفسه طيلة عشرين سنة، وعمل بها كامل هذه المدة الزمني مرتخاي المكتى بوعظمة⁽¹³³⁾، ثم ارتفع سعرها بزيادة طفيفة لم تشكل أدنى أهمية عندما التزمها بوعظمة الابن بعد وفاة والده سنة 1799⁽¹³⁴⁾، مشرفاً عليها هو الآخر لمدة تسع عشرة سنة بسعر لم يطرأ عليه أيّ تغيير والمحدّد بمبلغ 700 ريال إلى حدود سنة 1818، عند إبطال اللزّمة وإلغاء بضاعتها من سوق الالتزام نهائياً⁽¹³⁵⁾.

وبالرّغم من تحديد سعرها سواء عندما أشرف عليها الأب أو عندما عمل بها ابنه، لم تتوصّل بيت خزندار الهيكل المشرف على اللزّمة بالسعر كاملاً، ففي الفترة الأولى تراوح «المقبوض»⁽¹³⁶⁾ بين 438 ريالاً و566 ريالاً⁽¹³⁷⁾، وفي الفترة الثانية تراوح كذلك بين 135 ريالاً و540 ريالاً⁽¹³⁸⁾.

(132) انظر على سبيل المثال الوثائق الثّالية والمتعلّقة بمداخل النّولة والعودة إلى نفس الفترة، أ.وت؛ دفتر رقم: 114، بيان لكلّ مداخل النّولة سنوات 1760-1764. دفتر رقم: 120، مداخل بعض اللزّم سنوات 1761-1768. دفتر رقم: 142، مداخل «الدّوايا» و«الخطايا» و«اللزّم» سنوات 1766-1772. دفتر رقم: 186، محاصيل النّولة من المحاب و«اللزّم» و«الدّوايا» و«الخضائر» سنوات 1774-1775.

(133) أ.وت؛ دفتر رقم: 222، مداخل النّولة من المحاب والأعشار و«اللزّم» و«الخطايا» و«الدّوايا» سنة 1780.

(134) أ.وت؛ دفتر رقم: 307، مداخل بيت خزندار من المحاب والأعشار و«الخطايا» و«الدّوايا» و«اللزّم» وكراء أملاك لسنة 1214 هجري/ 1799.

(135) أ.وت؛ دفتر رقم: 405، مداخل بيت خزندار من «التلاقط»: المحاب والأعشار و«اللزّم» وكراء أملاك وبيع حيوان مع حوصلة لكلّ المداخل لسنة 1233 هـ/ 1817-1818.

(136) ليس المقصود بهذه اللفظة المداخل الثّائية المتأّتية من اللزّمة وفق السعر الذي رست عليه، بل ما تحصّلت عليه النّولة طيلة العام من سعر اللزّمة دون بلوغ تمامه وفق «تذكار» أمرت بصرفها لبعض مصالحتها، ونادراً جدّاً ما تتأّتي للنّولة «مقايض» تفوق سعر اللزّمة وفق نفس الأوامر.

(137) أ.وت؛ دفتر رقم: 241، مداخل النّولة من المحاب والأعشار و«اللزّم» وكراء أملاك سنة 1199 هـ/ 1784-1785. والدفتر رقم: 245، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1201 هـ/ 1786-1787.

(138) أ.وت؛ دفتر رقم: 272، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنة 1208 هجري/ 1793-1794. =

ويبدو هنا أنَّ المخزن كان يفضِّل الطرف في بعض الأحيان عن إيرادته القليلة، إذ لم يكن الأهمّ لديه تتبُّع بعض الرِّيالات التي تخلَّدت بدمّة الملتزمين، فقدّر ما كان اهتمامه بإجبارهم على رعاية وتوفير البعض ممّا تحتاجه مصالحه عوضاً عنه، وفي ذلك توفير لتنفقات يتكبّدها من خلال الإشراف المباشر. وفي حالة لزمة جلد الذئب تعهّد الملتزمان وفق عقد التزامهما بتزويد «أكواش الحبر والبشماط بباردو» و«حمامات الديار»⁽¹³⁹⁾ و«حمام المماليك» و«مطبخ حمودة باشا باي»، بكميّات من الحطب لإيقاد أفرانها⁽¹⁴⁰⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الإشراف على لزمة جلد الذئب من قبل الأب وابنه طيلة أربعين سنة لا يقودنا إلى إمكانيّة توارث الاتجار في بعض ما توفّره اللّزم، بقدر ما يقودنا إلى إثبات اختصاص بعض الملتزمين في الاتجار ببضاعة معيّنة دون غيرها. والاختصاص يتأتّى هنا من المعرفة الدّقيقة بالبضاعة وتقييمها ثم إيجاد سوق لها، وهي عمليّات غير يسيرة ولا تثمر إلّا بالخبرة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يقودنا الاختصاص إلى غياب تجار منافسين في الميدان، ويعود ذلك إلى عدم وجود من يحقّق تقييم بضاعة اللّزمة وتجارّتها، وهو عمل لم يتوفّر أو بالأحرى لم يندبّز عليه ولم يتواصل فيه إلّا القرنين بوعظمة: مرتخاي وابنه حاي بوعظمة.

2 - لزمة سمسريّة الحرير

لم تتواجد صناعة استخراج الحرير بالإيالة التّونسيّة قبل الفترة الاستعماريّة⁽¹⁴¹⁾،

= ودفتر رقم: 405، سبق ذكره ويتعلّق بسنة 1233 هجري/ 1817 1818. راجع كذلك الرّسم البياني أعلاه.

(139) يقصد بهذه العبارة كما وردت في سجلّات مداخل الدولة ومصاريفها الحنّامات المتوحّدة بقصور الباي.

(140) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 250، مداخل الدولة من المجاب والأعشار و«اللّزم» وكراء أملاك لسنة 1203 هجري/ 1789-1790. ودفتر رقم: 393، مماثل للدفتر السابق ويتعلّق بسنوات 1232-1235 هجري/ 1816-1820.

(141) تشير بعض الأعداد من الرّائد التّونسي لسنة 1887 إلى أنّ الفلاحين (محلّيون ومعتبرون) غير مستعذّين للقيام بتجربة زراعة شجر التوت المسخّرة لثريّة دود الحرير، وحسب رأي هؤلاء فإنّ منتجات هذه الفلاحة لا يمكن الانتفاع بها إلّا على الأمد السعيد، لذلك

لذا كان لربما على أصحاب الحرفة توريد هذه المادة⁽¹⁴²⁾، وكان من مصلحة الدولة احتكارها للنهم من السيولة النقدية التي توفرها، فأخضعت الاتجار في الحرير إلى المصاراة وضبطته على مستوى السوق الداخلية بلزمة، وفرضت على موزديه عرضه في مكان معين أطلقت عليه اسم «حانوت القزاز بباردو». وتبعاً لهذا حملت اللزمة هذه التسمية منذ أربعينيات القرن الثامن عشر إلى حدود العشرية الأولى من القرن التاسع عشر⁽¹⁴³⁾.

يُشير لفظ «القزاز» اصطلاحاً إلى بائع الحرير أو ناسجه⁽¹⁴⁴⁾، وفي هذا دلالة منطقية على ارتباط حرفة «الحريرية» باللزمة، إلا أنه على نطق ضرائبي أولاً وعلى مستوى عملي ثانياً، كانت الواحدة مستقلة عن الأخرى، فصناعة المنسوجات الحريرية تعود بالنظر في تقييمها والإشراف عليها إلى أمين الحرفة ولا علاقة للملتزم بها⁽¹⁴⁵⁾، أما اللزمة فقد انحصرت نشاطها في استخلاص المعاليم الموظفة على الاتجار في الحرير قبل تحويله إلى منسوجات لا غير⁽¹⁴⁶⁾، وأنيطت عهدها

• فأولى بهم استثمار أموالهم وجهودهم في زراعة الكروم، انظر:

Perrinet, M; «Industrie séricicole. Plantation du Mûrier», *Journal Officiel Tunisien*, 5ème année; n°11, p. 65, n°12, p. 70, n°13, p. 78, n°16, p. 95.

Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue (142) des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-240..

يشير كاتب هذه الدراسة إلى أن الخيوط الحريرية تورد من فرنسا وإيطاليا لا غير، إلا أنه بالرجوع إلى دفاتر «الجمرك»، اتضح لنا أن كميات هامة وزدت من الشرق الإسلامي. في هذا الصدد انظر خاصة: أ.وت؛ دفتر رقم: 1957، تسجيل يومي لمحصول الجمرك بتونس، أداء على الضائع الموزدة من البلدان الإسلامية بتاريخ 1845-1846.

(143) أ.وت؛ دفتر رقم: 34، ص37، سبق ذكره.

(144) الباشا، حسن؛ الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، 3 أجزاء، القاهرة، 1965، ج2، ص892.

(145) في هذا المجال انظر خاصة: أ.وت؛ س.ت؛ ص: 59، م: 650، و: 8. «أمر علي من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحريرية وفق ما جرت به العادة» بتاريخ 3 جمادى الثاني 1292 هجري - حزيران/يونيو 1875. انظر كذلك: الفصل المتعلق بتنظيم أمانة الحرف، ورد في:

Kraïem, M; *La Tunisie Précoloniale*, 1,2, p. 36-47.

(146) أ.وت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 76. من لزوم الحرير إلى الورير الأكبر بتاريخ رمضان 1278 - آذار/مارس 1862.

بملتزمين من اليهود تجاوزت مهامهم النشاط الأولي للزّمة إلى إنابة الدّولة في شراء كمّيات من هذه المادّة لمصالحها، إضافة إلى توسطهم بين الموردين والمشتريين لإتمام صفقات البيع ولتحصيل قدر معلوم من العمليّة يعود جزء منه إلى بيت خزّندار. خضعت هذه اللّزّمة - على ضوء ما قدّمنا - إلى عمليّات السّمسرة⁽¹⁴⁷⁾، وقد أطلق عليها خلال بعض السّنوات من عملها «لّزّمة سّمسريّة الحرير»، وأضيف إليها في بعض السّنوات الأخرى التّزام القِرْمِز وهو صِبْغ أرمنيّ أحمر يصبغ به الحرير والثّياب لكي لا يتّصل لونه⁽¹⁴⁸⁾.

لا تكشف وثائق اللّزّمة في هذا المستوى عن الأداء الموظّف على الحرير ولا على عمليّة بيعه، لكن من الأكيد أنّ هذا الأداء يرتفع بارتفاع الكميّة وينخفض بانخفاضها، ويتدعّم كسب الملتزم وبالتالي إيرادات المخزن من أهميّة الكمّيات التي يتوسّط في بيعها يومياً سواء إلى الحرفيين أو إلى تجّار الحرير.

وحسب ما يبدو أنّ الازدهار الذي كانت عليه منتجات «حرفة الحريرية»⁽¹⁴⁹⁾ لم يكن موازياً لأسعار اللّزّمة التي تعتبر المزود الوحيد للحرفيين بهذه المادّة، ويعود ذلك إلى اقتصرها على تحصيل أداءات من الوساطة التجاريّة دون المنسوجات، لذلك نلاحظ أنّ أسعارها في أواسط القرن الثّامن عشر لم تتجاوز 1,200 ريال في العام، وعدّت هنا من اللّزم الضّعيفة لقلة مداخيلها، كما أنّها لم تشهد تطوّراً يذكر إلى بدايات القرن الموالي، إذ ناهزت نسبة ارتفاع أسعارها على امتداد أكثر من نصف قرن حدود 25%، وهو تطوّر لا يتجانس مع مستوى تطوّر الحرفة التي وصلت منتجاتها إلى بعض البلدان المشرقيّة مثل مصر والشّام والحجاز والدّولة العثمانية، وكادت تغزو بعض البلدان الأخرى كالسودان والسنغال⁽¹⁵⁰⁾.

(147) ابن منظور، لسان العرب، مادّة «سمر» رقم 2929، مجلد 4، ص 380، قرص ليبر، المستقبل للنشر الإلكتروني - دار صادر، بيروت، 1995.

(148) المصدر السابق، مادّة «قرمز» رقم 3511، مجلد 5، ص 394.

(149) بمركّز صناعة المنسوجات الحريريّة بسوق الزّبيع وبعض العداق المحاورّة. أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 59، م: 650، و: 5. من حسين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ - كالون الثاني/يناير 1861.

(150) Marty, P., «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227.

وقد شهدت أسعار اللزمة بعد ذلك ارتفاعاً محسوساً، جعلها تتجاوز مكانتها الضعيفة نسبياً، إذ تراوحت أسعارها خلال السنوات (1816-1828) بين 6,000 و8,500 ريال⁽¹⁵¹⁾، ليتواصل ارتفاعها في عهد أحمد باشا باي فتسعر على التوالي بمبلغ 14,500 ريال ثم مقابل 16,000 ريال⁽¹⁵²⁾، ومن هنا كان تطفن الدولة إلى وجوب تغيير وضعها السابق بإضافة بعض الأداءات الأخرى إلى مشمولاتها، فضمت إليها «سراحات أشغال الحرير» أي الأداءات المستخلصة على ما يتم تصديره من المنتجات الحريرية المنسوجة محلياً، وتدعم على هذا النحو سعرها بارتفاع ناهز %25⁽¹⁵³⁾، ويمكن أن تصنف هنا ضمن اللزوم التي تدر على بيت خزندار مداخيل محترمة نسبياً. يبقى أن هذا الارتفاع قد واكب الفترة التي بدأت فيها «حرفة الحريرية» تشهد بعض التفهقر الناتج من مزاحمة عديد المنسوجات المستوردة من فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى استعمال الخيوط الحريرية الاصطناعية التي أضرت بقيمة ما ينتج محلياً⁽¹⁵⁴⁾.

أشرف على هذه اللزومة طوال فترة عملها سماسرة يهود من أبناء الطائفة المحلية، نذكر منهم، داوود بن طاووس وشالوم ولد عثال في أربعينيات القرن الثامن عشر⁽¹⁵⁵⁾، والذمي إسرائيل وشالوم زروق في مطلع القرن التاسع عشر⁽¹⁵⁶⁾، ودافيد بلعيش وإسحاق وأبراهم خياط وشواعة سماجة وحاي نقاش والذمي يوسف الجطلاوي على امتداد السنوات المتراوحة بين (1816-1828)⁽¹⁵⁷⁾، وموشي بن يعقوب خياط وأبراهم شملة ويعقوب ممي ومردخاي الصبّاغ من أربعينيات إلى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر⁽¹⁵⁸⁾، وما يجب أن نشير إليه هنا أنه في بعض السنوات القليلة (1844-1850) انسحب منها هؤلاء لصالح بعض

(151) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(152) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

(153) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 131، و: 44-45. لزوم ومحصولات عام 1869/1286-1870.

(154) Marty, P; «La corporation tunisienne des soyeux...», art.cit., p. 227-228.

(155) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 21 ص 16، 34 ص 34، 45 سبق ذكرها.

(156) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 320، سبق ذكره.

(157) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 396، سبق ذكره.

(158) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 95، م: 126، و: 76. من لزوم الحرير إلى الورير الأكبر بتاريخ

= رمضان 1278 - آذار/مارس 1862.

السّمسرة المسلمين بالنيابة عن أحمد بن الشيخ ومحمود بن عبّاد⁽¹⁵⁹⁾. لكن ما هي دواعي سيطرة اليهود على هذه اللّزمة ومباشرتها لتزويد الحرفة بالحرير طوال هذه الفترة، خاصّة إذا علمنا أنّ الحرفة وأمانتها قد هيمن عليهما المسلمون؟

يبدو أنّ هذا الأمر قد ارتبط بالأنشطة التجاريّة لبعض أفراد الأقلّية اليهوديّة، ذلك أنّ المهام التي كانت في عهده الملتزم لم تتعدّ المفاوضة على الأسعار والوساطة في حلقات البيع والشراء وعمليات السّمسرة، فالعديد منهم قد أتقنوا هذا النّشاط وتخصّصوا فيه وهو نشاط لا يتطلّب من رأس المال غير الحدق والمهارة للتّوفيق بين الباعة والمشتريين، كما يخدم في ذات الوقت مصلحة الدّولة لوعي المشرفين على إدارة خزينتها الماليّة بنجاح اليهود وتفوّقهم في هذا الميدان.

وقد سعت الدّولة إلى دعم ملتزمها بمنحه جزءاً من سلطانها ونفوذها سواء عند إنابتها أو عند تحصيل ما يعود إليها من مراقبة التّداول على مادّة الحرير، لذلك لم ينتب هذه اللّزمة أيّ خلل خاصّة ما يمكن أن يتأتّى من منافسة القيمين على حرفة «الحرايريّة» المنتمين إلى عدّة عائلات وجبهة وثريّة بالحاضرة، والذين بإمكانهم أن يسيطروا على اللّزمة، كما سيطروا على الحرفة ومنتجاتها النهائيّة لعدّة قرون متواصلة بحكم عراقتهم فيها وتخصّصهم في تقييم موادّها الأوليّة.

3 - لزّمة خيط الفضة والصّاعة

ارتبطت لزّمة خيط الفضة بحرفة صياغة الممادّن الثّمينة، وقد تأسّست على إيرادات فرع من فروع هذه الحرفة التي تعدّ من أقدم الحرف التي مارسها العديد من أفراد الأقلّية اليهوديّة لثبوت عراقّة أنشطتهم بها وتخصّصهم وإتقانهم لها صناعة وتجارة⁽¹⁶⁰⁾. وتسمّد هذه اللّزمة أهميّتها من التّعويل الكلّي للدّولة على المختصّين من اليهود دون غيرهم لمتابعة ومراقبة صناعة خيط الفضة لتحصيل عائداتها. فما

= أ.و.ت؛ س.ت؛ صن. 95، م: 126، و: 82. من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ رجب 1279 / كانون الأول/ ديسمبر 1862.

(159) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 95، م: 131، و: 44-45، سبق ذكرها. دفتر رقم. 3/2250 سبق ذكره.

(160) المقدسي، أبو عبد الله محمد؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، 498 صفحة، ص 183-185.

هي مشمولات هذه اللزّمة؟ وبأيّ المقادير ساهمت في دعم خزينة الدولة؟ وما هي خصائص الإشراف الذي لم يقلت من بين أيدي الصّياغ اليهود؟

رغم اقتران لزّمة خيط الفضة في أغلب مراحل عملها بالصّاغة عموماً، كما أثبت في مصادرها ابتداءً من القرن الثامن عشر⁽¹⁶¹⁾، فإنّ ذلك لا يؤكّد كما لا يشير إلى احتوائها على إيرادات كلّ ما يوفّره سوق المعادن الثمينة، بل اقتصر في الحقيقة إشرافها على الفضة فحسب، وهي تكاد تكون من اللزّم الوحيدة التي يطلق فيها على من ينترمها صفة القائد - أي قائد الفضة -⁽¹⁶²⁾ منذ القرن السابع عشر على الأقل⁽¹⁶³⁾، وفي هذه الصّفة دلالة واضحة على «اختصاص اللزّمة»⁽¹⁶⁴⁾ وتأسّس نشاطها على معدن وحيد دون غيره من المعادن المعروضة في السوق.

ولرفع هذا اللبس، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مفهوم الصّاغة الذي يوحى لنا بداهة باللتزام أغلب المعادن الثمينة وبالأساس معدن الذهب، لم يخضع إلى نظام الالتزام، بل كان من مشمولات عمل أمين الصّاغة⁽¹⁶⁵⁾ الذي تعود مهامه إلى دار السكّة مباشرة سواء في تقييم هذا المعدن أو في المصادقة على مواصفاته أو في الأداءات الموظّفة على بيعه وشرائه⁽¹⁶⁶⁾، عدا بعض الجهات كجربة وصفاقس في

(161) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، والدفتر رقم: 98، سبق ذكرهما.

(162) من أهمّ اللزّم الرقيّة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نحد لزّمة غابة تونس، وقد أطلق على ملترمها هي الأخرى صفة القائد، انظر في هذا الصّدد: أ.وت؛ دفتر رقم: 235 مداخل الدولة من «الدوايا» والخطايا وبعض اللزّم بداية من سنة 1783، والدفتر رقم: 1899 محاسبة شلومو شمامة قائد الفضة على تصرفه في الفضة المستعملة في مصالح الباي (حروج وأزياء وأوسمة) مع محاسبة الصّاعين لهذه الأشياء 1271-1272/1854-1856.

(163) Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., Lix, p. 363. Béranger à Fucili, le 9 juillet 1700.

(164) كثيراً ما وقع التأكيد على هذه العبارة في المصادر الأرشيفية، انظر على سبيل المثال: أ.وت، س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 19 تقرير الكومسيون الماليّ ساريح 18 شول 1289 محري (كانون الأول/ديسمبر 1872).

(165) يطلق عليه كذلك أمين سوق البركة أو أمين سوق الصّاغة، انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت، ص: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 شول 1287 محري (تشرين الثاني/نوفمبر 1870). ص: 97، م: 154، و: 56، «تقرير في كيفية خدمة حنوت البركة» بتاريخ 1 جمادى الثاني 1298 هجري (أيار/مايو 1881).

(166) أ.وت؛ س.ت؛ ص: 97، م: 154، و: 16، «بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب» بتاريخ 13 رمضان 1289 (تشرين الثاني/نوفمبر 1872).

خمس مئتا سنة القرن التاسع عشر⁽¹⁶⁷⁾، أو في الفترة الممتدة بين 1816 و 1826 عدد بروز لزمة البركة المستقلة عن لزمة خيط الفضة وشملت الأداءات الموظفة على الذهب والمجوهرات عموماً⁽¹⁶⁸⁾.

ومن خلال ما خلفته لنا وثائق لزمة خيط الفضة يمكن ضبط أليات عملها التي تأسست على أنشطة ثلاثة كان أهمها وفي مرتبة أولى صناعة الخيط الفضي، تليها مراقبة جودة المعدن ثم الأداءات الموظفة على البيع والشراء.

مثلت صناعة خيط الفضة أهم نشاط في اللزمة إن لم نقل إنها تأسست من خلالها، فبالرغم من عدم اتّضاح معالم عملها في الفترة الممتدة بين 1740 و 1850، فإنّه قد وقع تحديد مجالاتها في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك بضبط قوانين لها لم يقع إحداثها في هذه الفترة بل ارتكز ترتيبها على «ما جرت به العادة»، ومن ثمّ فإنّ هذا الترتيب لم يحط بصناعة الخيط الفضي فحسب، بل شمل كذلك اللزمة عموماً باعتبار أنّه أطلق عليها اسم الحرفة ذاتها. وهنا نورد نصّ بنود هذا التنظيم كما وقع ضبطه وكما جاء في وثائق الدولة لتوضيح أهمية نشاط الحرفة داخل اللزمة:

(167) أ.وت؛ دفتر رقم: 1897، مداخل يومية للدولة عن طريق وكلائها من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. أ.وت؛ س.ت؛ ص: 95؛ م: 131، و: 90، أسمار اللزّم بحجرة بين 1858 و 1860.

(168) فاحائنا المصادر الأرشيفية بهذه اللزمة التي امتد نشاطها حوالي عشر سنوات، وهي ليست لزمة حاصّة بالأداءات الموظفة على بيع وشراء العيد كما يوحي لنا به احتصاص السوق، بل هي لزمة شمل نشاطها تتبّع الأداءات الموظفة على الذهب والمجوهرات كما هو مثبت في بعض صفحات أحد سجلات الدولة لهذه الفترة (انظر: المصدر أدناه)، وهذا يعني أنّ تسمية «البركة» في حدّ ذاتها وبالتالي السوق لم يتأسس نشاطه على بيع العيد فحسب قبل إلعائه على يد أحمد باشا باي سنة 1841، بما أنّه كان يحوي نشاطاً تجارياً وحرفياً آخر له أهميته في الدورة الاقتصادية للبلاد.

أ.وت؛ دفتر رقم: 396، مداخل الدولة من «الدوايا» والخطايا واللّرم والأعشار والحمارك وغيرها مما يؤدّيه القياد لتجديد مهامهم، بتاريخ 1814-1824.

«ذكر فصول تتعلق بخدمة خيط الفضة»⁽¹⁶⁹⁾

أولها: «نفرين من صنايعية اليهود لخدمة تصفية فضة الدورو من النحاس وقدر ميزانها أربعة أرتال يعبر عنها بالحجرة وهي التي يطلق عليها اسم القضيب»

ثانيها: «نفرين ممن ذكر لتذويب الحجرة المذكورة لتصير قضيباً فضة حاصة ثم يذهب بدار السكة ويكون غلضه اذاك في عرض الأنملتين».

ثالثها: «نفرين ممن ذكر لخدمة جبد القضيب المذكور ليصير غلضه في عرض أنملة واحدة أحدهما ليجعل القضيب في آلة الجبد والثاني يدور ناعورة الآلة المذكورة وهو المعبر عنه بالبنك».

رابعها: «أحد وعشرون ممن نذكر يعرفون بالجباد يتسلمون القضيب المذكور ليستلوه في الراشبتوات ويصير في عرض ثلث أنملة».

خامسها: «المذكورون يعيدوا الجبد ثانياً على القضيب المذكور بالكاسيتوات والمجرات ليصير صارمة كالصارمة المعتادة المبرومة لخدمة صناعة السراجين وهي الصارمة البلاندة التي من غير حرير ويجدون الطورنو الآتي بيانه».

سادسها: «نفرين من صنايعية اليهود يعرفون بالرصاعة يتسلمون الصارمة المذكورة ليفطروها بالروديس ليصير لها بعض عرض ويتيسر تركيبها على الحرير كما أنهم يفتروا الطورنو».

سابعها: «نفرين من الصايعية الغزالة لخدمة الطورنو يجعلون الفضة على سلك الحرير غير أن خدمة الطورنو اتقن من خدمة الغزالة وكل من النوعين صالح لحاجته».

تحيلنا هذه الفصول المتعلقة «بخدمة خيط الفضة» إلى جملة من المعلومات كشفت لنا كنه اتصال هذه الحرفة بالزمنة وهي:

* التقيت المتبعة لتحويل معدن الفضة من مادة خام إلى مادة قابلة للاستغلال، أو تحويلها إلى أسلاك فضة رقيقة جداً تتطلبها حرف أخرى.

* ارتباط هذه الحرفة بحرفة «الحريرية» وحرفة «السراجين»، لمساهمتها في توفير مادة أولية لطرز أنواع فخمة من الألبسة الرجالية والنسائية أو لزركشة سروح

(169) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 72، «ذكر فصول تتعلق بخدمة خيط الفضة».

الجياد، وبالرغم من أن طلب منتجات هاتين الحرفتين غير محتكر على أفراد دون سواهم، فإنها كانت مقتصرة على أولئك الذين يخولهم تراؤهم التباهي بها، نظراً إلى ارتفاع أثمانها، مما لا يجعلها في متناول كل الشرائح الاجتماعية.

* اليد العاملة المختصة في هذا الميدان قامت على حرفيين من اليهود دون سواهم. وذلك ابتداء من أول مرحلة وهي التي تتمثل في تصفية الفضّة أو تنقيتها من بعض المعادن الأخرى لتكون خالصة، إلى آخر مرحلة عندما تصبح أسلاكاً أو خيوطاً ذات مرونة وطواعية صالحة للحياكة أو الزركشة.

من خلال هذا التنظيم يتضح لنا دور الملتزم المرتكز على تتبع دقيق لمختلف مراحل هذه الحرفة لصيانة جودة المعدن. إذ حفاظاً على «حقوق اللزّمة» دعمت الدولة نفوذ ملتزمها لمراقبة الغش الذي ينطرق إلى هذا المعدن سواء من الحرفيين المشرفين على صنع الخيط الفضّي أو من بعض التجار لتحاييلهم في البيع والشراء. وفيما يتعلّق بصنع خيط الفضّة تركّزت صناعته بمحلّ وحيد خصّص لذلك تحت نظر الملتزم مباشرة⁽¹⁷⁰⁾، إذ كثيراً ما يقع غلته بمعدن أخرى أقلّ قيمة من الفضّة مثل النحاس أو الرصاص للرفع من وزنه. كما نشأت مظاهر الغش خاصّة باستعمال الخيط الفضّي المستورد أو المعبّر عنه في وثائقنا بـ: «الخيط الأوروبي»⁽¹⁷¹⁾ في حياكة الثياب الحريرية أو في صنع السروج «لأنحطاط ثمنه»، لذلك وقع حتّ أميني الحرفتين لمساعدة اللّزام على فرض استعمال الخيط التونسي «لسلامته من الغش»⁽¹⁷²⁾.

في نفس هذا الإطار، ولكي «لا يضيع دخل اللزّمة وحقوق المشتريين»⁽¹⁷³⁾

(170) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 35، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 5 صفر 1291 هجري (آذار/مارس 1875).

(171) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جمادى الثاني 1289 هـ (آب/أغسطس 1872).

أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 20، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 17 شوال 1289 هجري (كانون الأول/ديسمبر 1872).

(172) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/يونيو 1873).

(173) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى الأول 1290 هجري (حزيران/يونيو 1873).

تصافرت الجهود لمحاصرة المتحايِلين، وهنا تكشف لنا وثائق هذه اللزّمة عن بعض هذه الطّرق الّتي توخّاها العديد من تجّار الفضة، وأكثرها تفشياً كانت صنع المصوغ الّذي لا تنطبق عليه مواصفات المعدن الخالص، ومحاولات التّخفيف من الوزن خارج حانوت أمين الصّاعغة، وكثيراً ما تنطلي عمليّات هذا التّحايِل على التّسوة وعلى العديد من سكّان الأرياف والبوادي⁽¹⁷⁴⁾.

وقد حظيت هذه اللزّمة بعناية خاصّة من لدن الإدارة الماليّة للدولة، فهي من اللزّم القليلة الّتي سنّ لها تنظيم يضبط بدقّة إيراداتها المتأبّية من مصدرين: عن طريق الأداءات المفروضة على صائغي الفضة وتجارها، وعن طريق الامتيازات الممنوحة للملّزم، إذ طبقاً لما جاء في «قانون خدمة أشغال الفضة بأنواعها»⁽¹⁷⁵⁾ وظّفت:

- * 100 ريال على القضيّب الفضيّ الّذي يزن أربعة أرطال لصنعه خيوطاً فضيّة.
 - * 5 ريالات على نفس القضيّب الّذي يزن رطلين لصنعه صارمة.
 - * 5 ريالات على صنع رطل واحد من الفضة، وهو مبلغ يمثّل ثلث ما ينتجه الرّطل من أرباح.
 - * 5 ريالات على بيع رطل واحد من الفضة القديمة بعد عمليّة التّشبيب.
 - * 4/5% على القطع الفضيّة الّتي تباع بسوق التّرك.
 - * 1,5 ريال وخروية في المائة على القطع الفضيّة الّتي تباع بسوق الصّاعغة.
- إضافة إلى هذه الأداءات تتدعّم مصادر دخل اللزّمة بالامتيازات الممنوحة لملّزمها الّتي عمّقت الجانب الاحتكاري لهذه الحرفة بانفراد الملّزم لوحده:
- * يبيع بعض أنواع الحلّي المتكوّنة من الخلخال والحلقة ذات الأحجام الكبيرة.
 - * يشراء الفضة القديمة ويبيعها بنفس قيمة الفضة الجديدة بعد عمليّة التّشبيب.
 - * يصنع الثياب والأزياء العسكريّة و«المحازم» والسروج وغير ذلك من «أشغال البايليك» الّتي تتطلّب الرّكشة بالخيوط الفضيّة.

(174) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(175) أ.و.ت.؛ س.ت.؛ صن.؛ 97، م: 154، و: 20، «تفصيل لزّمة خيط الفضة على العادة السافّة لأوسط عام 1277 هجري». (كامون الأول/ديسمبر 1860).

* مشاركة الملتزم لتجار الفضة في الزبائن، ذلك أنه إذا تمكن أي صانع من بيع ثلاث قطع من المحلي، تكون قطعتان من محله والثالثة وجوباً من محل الملتزم⁽¹⁷⁶⁾. فكيف ساهمت هذه الأداءات في تطور أسعار الزمة؟

تمدنا كشوف مداخل الدولة بين أواسط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بالأسعار النهائية التي رست عليها الزمة كل عام عدا بعض السنوات⁽¹⁷⁷⁾، ومن خلالها نلاحظ أن نسق تطور سعرها كان عادياً، إذ على امتداد ما يزيد عن قرن تضاعف سعرها عشر مرات، لكن هذا النسق التصاعدي لم يكن على نفس الوتيرة، فقد تخلله تذبذب هام على عديد السنوات يتأكد مع الرسم البياني أدناه⁽¹⁷⁸⁾.

(176) أ.وت؛ س.ت؛ صن؛ 97، م؛ 155، و؛ 6، من محمد الصادق باي إلى المكلف بخلاص القانون المرتب على خدمة أشغال الفضة بأنواعها. بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (نيسان/أبريل 1860).

(177) وهي السنوات الممتدة بين 1772 و1783 وسترز في الرسم البياني لتطور أسعار هذه الزمة بفرغ. (انظر أدناه).

(178) اعتمدنا في تشكيل هذا الرسم البياني على الدفاتر الجبائية التالية: أ.وت.، دفتر رقم: 45 سبق ذكره، دفتر رقم. 98 سبق ذكره، دفتر رقم: 132، دفتر رقم: 135، مداخل الدولة من مجاب وعشر ودوايا وخطايا وكراء ملك ولزم بتاريخ 1765-1766. دفتر رقم: 184، مصاريف يومية لسنة 1773-1774. دفتر رقم. 225، محاصيل الدولة من المحابي والأعشار واللزم بتاريخ 1781-1782. دفتر رقم: 240، مسائل للدفتر السابق وتعلّق بسنة 1785-1786. دفتر رقم: 241، مسائل لما سبق بتاريخ 1785-1786. دفتر رقم: 248، مسائل لما سبق بتاريخ 1787-1788. دفتر رقم: 250، مسائل لما سبق بتاريخ 1789-1790. دفتر رقم: 255، مسائل لما سبق بتاريخ 1799-1791. دفتر رقم: 272، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1793-1794. دفتر رقم: 274، مداخل الدولة من الدوايا والخطايا واللزم وغيرها من كل أماكن البلاد من سنة 1791 إلى سنة 1796. دفتر رقم: 278، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1794-1795. دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على أملاك البايليك واللزم ويمتد تاريخه من سنة 1795 إلى سنة 1813. دفتر رقم. 285، شبيه بالدفتر السابق ويغطي الفترة الممتدة بين سنة 1795 وسنة 1817. دفتر رقم: 290، مداخل الدولة بتاريخ 1796-1797. دفتر رقم: 291، مسائل للدفتر السابق ويمتد تاريخه من سنة 1794 إلى سنة 1802. دفتر رقم. 295، محاسبة «قائد» بيت خزندار يوسف بيشي على كل مداخل البيت من مجاب ولزم ودوايا وخطايا وتقاط والمصاريف المسجلة في شأن مصالح البايليك من جمادى الأول 1212 إلى أواخر سنة 1234/ تشرين الأول/أكتوبر 1797 - تشرين الأول/أكتوبر 1819. دفتر رقم: 307، مداخل بيت خزندار سنة 1799. دفتر رقم: 320، مسائل للدفتر السابق وتعلّق

رسم بياني رقم 8
تطور أسعار لزمة خيط الفضة (1850-1745)



يكشف لنا الرسم عن مرحلتين واضحتين من تطور سعر اللزمة، مرحلة أولى نشهد فيها تطوراً مطرداً نحو الارتفاع، تعقبها أخرى يتدنّى فيها السعر ليدخل في طور من التذبذب ويُقصي في الأخير إلى الارتفاع من جديد. وهنا يمكن أن نتساءل عن الأسباب التي تفاعلت مع حركة هذه الأسعار أو بالأحرى أثّرت فيها؟

على مستوى المرحلة الأولى، اطلق سعرها من 4,000 ريال سنة 1745-1746، ليصل بعد نصف قرن تقريباً إلى 22,000 ريال، ويبدو أنّه خلال هذه الفترة واجهت اللزمة بعض المشاكل على مستوى سير عملها، ففي عديد السنوات يقع الترامها لفترات قصيرة جداً، فمثلاً لم تتجاوز مدة عمل الملتزم موشي بشموط 27

سنة 1702 1703. دفتر رقم. 396، مداخيل الدولة بين سنة 1814 و1824. دفتر رقم 404، مداخيل الدولة من مجاب وأعشار ولزم وبيع حيونات بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم 405، حوصله لبعض مداخيل الدولة بتاريخ 1817-1818. دفتر رقم: 421، محاسبة «القيده» عمّا تحنّف استخلاصه من الذوايا والخطايا والحصاير واللزم بتاريخ 1821 دفتر رقم: 1870، دفتر رقم: سبق ذكره، 3/2250، سبق ذكره.

يوماً سنة 1756، وقد التزمها آنذاك بمبلغ 388 ريالاً أي بسعر 5,000 ريال في العام⁽¹⁷⁹⁾، ثم أشرف عليها من بعده مباشرة الذمي شلومو نطاف وشركاؤه لمدة 5 أشهر و3 أيام بمبلغ 3,830 ريالاً، أي بسعر 8,000 ريال عن العام لسد الفراغ الذي تركه الأول ولسلوع المدة المتبقية لنهاية العام، كما التزمها «الذمي مخلوف وأصحابه» بين 1758 و1759 لمدة 8 أشهر و19 يوماً بحوالي 7,203 ريالاً بسعر سنوي حدّد بمبلغ 10,000 ريال⁽¹⁸⁰⁾.

من خلال هذه الشواهد يبدو أنّ اللزّمة قد أحاطت بها بعض العراقيين التي عطّلت سير عملها بعض الأشهر، ذلك أنّ التقطّع الذي أصاب فترات التزامها قد اقترن بما يدور في الساحة السياسية من اضطرابات، فالحرب الأهلية التي نشبت سنة 1756 بين علي باشا [1735-1756] ومحمد بن حسين باي [1756-1759] لم تخلّف غير الخوف والرّعب، وعمليات النهب والسلب، والقتل والفتك بالأرواح، وهي عوامل حفّزت على انكماش العديد من أفراد المجتمع، وبالتالي ساهمت مساهمة فعّالة في شلّ العديد من الأنشطة الاقتصادية⁽¹⁸¹⁾، ولم تكن لزّمة خيط الفضّة بمنأى عن هذه الاضطرابات اليومية خاصّة وأنّ مقرّ نشاطها الدائم لم يكن في عزلة عن القصبة الموقع الذي تحوّل آنذاك إلى ساحة وغى⁽¹⁸²⁾.

(179) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وقد سبق أن أشرنا إلى هذا المثال في معرض حديثنا عن نظم الالتزام.

(180) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98، سبق ذكره.

(181) حول هذه الأحداث وتأثيرها في الحياة الاقتصادية، انظر على سبيل المثال:

Plantet, E; *Correspondances...*, op. cit., t. 2, p. 497-498. Sulaue à De Machault, Tunis le, 8/5, 1756. Délibération de la nation française à Tunis, Tunis le, 30/6, 1756., p. 498, Sulaue à De Machault, Tunis le, 2/7/1756.

ما يمكن أن نلاحظه هنا أنّ محمد باي بن حسين باي [1756-1759] عندما أوحته الصّورة، لم يلجأ إلى ملتزمي احتكارات الدّولة بل أرسل بأخيه إلى دواحل البلاد للاقتراض، وبعد أن طاف الحمامات وموسة والمنستير وصفاقس رجع بمبلغ 80,000 ريال، وهو المبلغ الذي سدّه الباي الجديد إلى الجيش الجزائري الذي ساعده على استرجاع الحكم حتى يغادر الإيالة، وهنا ندرج هذه الملاحظة لإبرار قيمة اللّزّمة عموماً. الإتحاف، ج2، ص149.

(182) الإتحاف، انظر خاصّة: الفصل المتعلّق بعودة محمد باي بن حسين باي من الجزائر ومقتل علي باشا، ج2، ص145-158.

بالرغم من تعطّل سير عمل اللزّمة لعدّة أشهر، وتوقّف بعض الملتزمين عن مواولة العمل بها وتراجع البعض الآخر عن التزامها، إلّا أنّ ذلك لم يصدّ مجموعة من أعيان يهود الحاضرة من المشاركة في جباية إيراداتها من أمثال أولاد القائد شَمَام وأولاد القائد شالوم وابن القائد أبراهام وغيرهم من الموالين للسلطة الذين لم يتخلّ عملهم بها أيّ تعطيل⁽¹⁸³⁾.

وإذا أثرت هذه الاضطرابات في سير عمل اللزّمة، فإنّها لم تؤثر في أسعارها التي واصلت الارتفاع سنة عقب أخرى، ففي سنة 1764 ارتفع السّعر إلى 15,000 ريال في العام ليبقى على المقدار ذاته أكثر من عشرين سنة (1764-1785)⁽¹⁸⁴⁾، وما يشدّ انتباهنا هنا هو أنّ هذا الاستقرار قد تزامن وانخفاض قيمة العملة لسنة 1766، أي أنّه تَوَاصَلَ في فترة كان من المفروض أن يتدعّم خلالها السّعر، وتحلينا هذه المفارقة على تناقض يبيّن ما تفرضه السوق والوضعية الحقيقية للزّمة خاصّة وأنّها مرتبطة أكثر من اللّزم الأخرى بتقلّب العملة باعتبار أنّ العملة في جانب هامّ منها تخضع إلى أسعار الفضة⁽¹⁸⁵⁾، وهو أمر يدعونا إلى النّظر في أسباب تجميد هذه الأسعار - إن جازت الكلمة -

يبدو أنّ للسلطة ضلعاً في استقرار أسعار البعض من احتكاراتها، فالوهن الذي أصاب الدّولة خلال هذه الطّرفيّة جعلها تتنازل عن مراقبة مواردها الماليّة، وهي التي بإمكانها أن تفرض الأسعار التي تتلاءم مع قيمة احتكاراتها وتتماشى مع مستوى احتياجاتها، ويمكن أن يكون هذا التنازل من قبيل غرض النّظر خاصّة وأنّ

(183) شغل البعض من هؤلاء الملتزمين وظائف في الإدارة الماليّة، فجندهم قباصاً ومحاسنين ومراقبين للعديد من الإيرادات المتأتية سواء من الاحتكارات أو من جباية الأموال. انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 45 و98 و225، سبق ذكرها.

(184) أ.وت؛ دفتر رقم: 241، محاصيل الدّولة من الضرائب لسنة 1784-1785.

(185) لم يتمكّن من العثور على أسعار الفضة في هذه الفترة، لذلك استحالت علب المقارنة بينها وبين أسعار اللزّمة. وما وجدناه من أسعار يغطّي في أقصى تقدير السّنات المترواحة بين 1739 و1741، أو يعد هذا التاريخ بكثير أي بين 1821 و1831. سنتطرّق إلى هذا الموضوع في الصّفحات اللاحقة، انظر كذلك: جدول تطوّر أسعار الفضة وأسعار لزّمة حبط المضّة بين 1806 و1831.

جراحات الحرب الأهلية لم تندمل بعد، ومن باب أولى وأحرى أن توجه طاقاتها لتفادي ما بإمكانه أن يزيد في تعميق مشاكلها العويصة. وإذا تتعنا وضعية هذه اللزمة بدقّة وجدنا أنّ هذا التنازل لم يحظ به كلّ الملتزمين، فخلال هذه الفترة اشترك في التزامها يهوديّ ومسلم، الأوّل أبراهم بن القائد داود، من أعيان اليهود ومن الموالين للسلطة، لم ينل هذه المكانة بإشرافه فحسب على هذه اللزمة أكثر من عشرين سنة بل بمراقبته للعديد من مداخل الدولة⁽¹⁸⁶⁾، والثاني أحد أفراد عائلة محزنية وجيهة من أثرى العائلات بالإيالة وهي عائلة ابن عيّاد⁽¹⁸⁷⁾، ولا شك أنّ هذا التحالف، أي تحالف صاحب الاختصاص وصاحب الجاه والنفوذ المالي والاجتماعي سيدراً كلّ منافسة وسيساعد على التحكّم في أسعار اللزمة بالضغظ عليها وتحديدها إن أمكن، لذلك نلاحظ أنّه بعد أن انسحب منها ابن عيّاد⁽¹⁸⁸⁾، وغادرها ابن القائد داود عام 1784-1785⁽¹⁸⁹⁾، التزمها اليهوديان يوسف الليفى ومردخاي ستروك بمبلغ 22,000 ريال،⁽¹⁹⁰⁾ أي بنسبة ارتفاع عادلّت تقريباً ثلث ما استقرّت عليه على امتداد عشرين سنة⁽¹⁹¹⁾.

كُلّل استقرار هذه المرحلة بارتفاع لم يتواصل غير سنوات معدودات، ومنه دخلت حركة أسعار اللزمة في مرحلة مولية أهمّ ما ميّزها تذبذب بين انخفاض وارتفاع بصفة متواترة ناهزت النصف قرن (1794-1843)، وعلى امتدادها انحصرت

(186) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 135، استخلاص الدولة للضرائب من الجريد، بتاريخ 1763-1764.

(187) السعداوي، 1؛ تطوّر عائلة محزنية بتونس في العصر الحديث...، سبق ذكره، ص 877-889.

(188) لا تسمح لنا الوثائق الاسم الكامل لهذا الملتزم وتكتفي بالإشارة إلى لقب العائلة فقط، ومن الأرجح أنه انسحب من اللزمة بعد سنة 1772.

(189) يبدو أن مغادرته للزمة ارتبطت بوفاته، إذ لا نعثّر على اسمه بعد هذ التاريخ في قوائم الملتزمين أو في وظائف الدولة، لكن في المقابل نجد ابنه لياه بن أبراهم بن القائد داود وارثاً له ومنافساً على لزمة خيط الفضة، انظر على سبيل المثال، أ.و.ت؛ دفتر رقم 250 ورقم 255، مداخل الدولة من مجاب وعشر ولزم وكراء أملاك، بتاريخ 1789-1790.

(190) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 241، محاصيل الدولة من مجاب و«دوايا» وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم، بتاريخ 1785.

(191) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 98 و 225، سبق ذكرهما، والدفتر رقم: 240، محاصيل الدولة من محاب و«دوايا» وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم، بتاريخ 1784.

أسعار اللزمة بين 20,000 و30,000 ريال ونادراً ما هبطت دون المستوى الأول أو تجاوزت المستوى الثاني. وقد ساهم في توطيد هذا التذبذب عاملان أساسيان، أولهما طلبات الدولة، والثاني هو في علاقة مباشرة مع المشرعين على اللزمة.

على مستوى العامل الأول، ساهمت كثرة طلبات الدولة من منتجات هذه اللزمة في دعم السعر، كما أثرت فيه في قلتها، ونلاحظ ذلك من خلال ما يتم صرفه وفق «تذاكر» تسجل مبالغها على حساب الدولة ليقع خصمها من سعر اللزمة عند المحاسبة، فمثلاً بلغ سعرها 20,000 ريال سنة 1794-1795، في حين لم تتجاوز طلبات الدولة 11,000 ريال⁽¹⁹²⁾، وتبعاً لهذا تدنى سعر اللزمة في السنوات التي تلتها، إذ بلغ 18,000 ريال ليتواصل على نفس المقدار إلى سنة 1803-1804⁽¹⁹³⁾. وفي نفس هذه التاريخ سجل على الدولة طلبات بمبالغ جملية تجاوزت 26,000 ريال⁽¹⁹⁴⁾، وعليه مرّ السعر إلى 20,000 ريال سنة 1804-1805، وإلى 24,500 ريال بداية من سنة 1809⁽¹⁹⁵⁾، ثم انحصر في مستوى 30,000 ريال بين 1814 و1819⁽¹⁹⁶⁾، وتكرّر هذه الأمثلة في ارتفاع السعر كما في تدنيه إلى سنة 1839-1840، حيث وقع تجاوز هذا التذبذب، وتسعر اللزمة بـ: 40,000 ريال خاضعة بدورها إلى طلبات أحمد باشا باي ولضباط طوابيره العسكرية السبعة التي أنشأها ومتصلة في الآن ذاته بلزمة «كساوي العسكر»⁽¹⁹⁷⁾.

على مستوى العامل الثاني، لم يتجاوز عدد الملتزمين الذين تداولوا اللزمة طوال هذه المرحلة أربعة أفراد، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد ملتزمي المرحلة الأولى الذي بلغ سبعة عشر ملتزماً، فأبراهم كوهين دام عمله بها ثلاث عشرة سنة

(192) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 272، مداخيل بيت خزندار سنة 1794.

(193) أ.و.ت؛ دفاتر رقم: 184، 274، 278، 284، 285، 290، 291، 295، 307، 320، مداخيل ومصاريف يومية ومحاسبة العديد من وكلاء الدولة من 1790 إلى 1817.

(194) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 320، مداخيل بيت خزندار سنة 1803.

(195) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 285، محاسبة وكلاء أملاك «البابليك» وأصحاب اللزّم بين 1795 و1817.

(196) أ.و.ت؛ الدفاتر رقم: 393، 396، 404، 405، 421، مداخيل الدولة والبعض من مصاريقها بين سنتي 1814-1821.

(197) نظر الصعحات المتعلقة بلزمة كساوي العسكر في هذه الدراسة.

(1790-1803)⁽¹⁹⁸⁾، ثم خلفه ابنه شالوم بعد وفاته وشغل نفس المنصب إلى سنة 1814⁽¹⁹⁹⁾، وانتقل الإشراف على اللزّمة من بعده إلى دافيد بوبلي الذي كان أقلّ الملتزمين عملاً فيها (1814-1817)⁽²⁰⁰⁾، وأخيراً حطّم حاي جاوي رقماً قياسياً بقضائه لمدة عمل شارفت على الربع قرن (1817-1840)⁽²⁰¹⁾.

قد يساهم تداول اللزّمة بهذا الشكل والاستمرار في جباية إيراداتها لمدة طويلة من قبل بعض الملتزمين في التحكم في أسعارها، فإذا أخذنا مثلاً الفترة التي التزمها فيها حاي جاوي، لوجدنا أنّ السعر لم يستقرّ على مبلغ، فهو لا يرتفع إلا لينخفض من حديد، والعكس كذلك واضح، وتموّج هذه الحركة التي تواصلت إلى سنة مغادرته الإشراف على اللزّمة يوحي لنا بإصراره الشديد على التمسك بها حتّى في السنوات التي بلغت فيها الزيادة ثلث ما كانت عليه. ويبدو أنّ هذا الملتزم متأكد في كلّ الحالات من ضمان إيرادات اللزّمة ومقتنع بالأرباح التي تدرّها عليه مشمولاتها. ويدعم توجهنا في تحكّم بعض الملتزمين في أسعار لزّمتهم، أنّ تدهور قيمة العملة سنة 1825 وسنة 1829 لم يكن له أدنى تأثير من ارتفاع السعر هنا⁽²⁰²⁾، كما أنّ سعر الفضة الخام كان بمنأى هو الآخر عن هذا التأثير، والجدول أدناه يوضح هذا المنحى⁽²⁰³⁾.

(198) أ.وت؛ الدفاتر رقم. 184، 250، 255، 274، 284، 290، 291، 295، 307، 320. سبق ذكرها.

(199) أ.وت؛ دفتر رقم: 285 ورقم 393، سبق ذكرها.

(200) أ.وت؛ دفتر رقم: 396 و421، سبق ذكرها، والدفتر رقم 404، مداخيل بيت خزندار لسنة 1816-1817.

(201) أ.وت؛ دفتر رقم: 366، 421، سبق ذكرها. والدفتر رقم. 405 مداخيل الدول ومصاريفها بين سنتي 1817-1820. أ.وت؛ سن.ت؛ صن: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسير باشا ناي في صرف الفضة بتاريخ 1826؛ صن: 97، م: 155، و: 37، لزّام خيط الفضة حاي جاوي 1250-1255 هجري (1834-1840).

(202) انظر الرسم البياني لتطوّر أسعار لزّمة خيط الفضة بهذه الدراسة.

(203) فيما يتعلّق بأسعار الفضة الخام، اعتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.وت؛ دفتر رقم: 416 و436، البعض من مداخيل الدولة ومصاريفها بين 1820 و1835، ولدفتر رقم: 2534 محاسبة أمين دار السكة بين 1799 و1814. انظر كذلك: Chater, Kh; *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 313-314. أمّا فيما يتعلّق بأسعار لزّمة خيط الفضة فقد سبق وأشرنا إلى مصادرها. (انظر: الهامش المخصّص لتطوّر أسعار لزّمة خيط الفضة).

جدول رقم 8
تطور أسعار الفضة الخام وأسعار لزمة خيط الفضة (1806 1832)

التاريخ	سعر الزطل من الفضة	سعر للزمة	الملتزم
1807-1806	بين 58 و 65 ريالاً	20,000 ريال	شالوم كوهين
1822-1821	80 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1830-1829	بين 81 و 112 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي
1832-1831	84 ريالاً	20,000 ريال	حاي جاوي

باعتضاب شديد يلخص لنا هذا الجدول عدم تفاعل حركة أسعار الفضة الخام الذي وصل سعر الزطل منها في بعض السنوات إلى 112 ريالاً، مع أسعار الزمة التي بقيت دون تغيير يذكر، ويوحى لنا التمسك بالزمة وفق هذا الوجه بسلطة تدعمت باختصاص البعض من اليهود في سوق المعادن الثمينة، ونفوذ وظف للتحكم في هذا الميدان الذي غابت عنه كل منافسة تجارية بإمكانها أن توجه لأسعار وجهة أخرى، فمثلاً عندما التزمها محمود بن عبّاد لسبع سنوات متتالية (1843-1850)⁽²⁰⁴⁾ لم يتجزأ أي ملتزم يهودي على منافسته فيها وهي التي كادت تكون حكرًا عليهم، ولم يتمكن المختصون منهم من العودة إليها إلا بعد أن ثبت استقراره خارج الإيالة. وتكررت من جديد عمليات تداول هذه الزمة من قبل اليهود إلى نهاية ستينيات القرن التاسع عشر، وقد التزمها طوال هذه المدة لياه شقامة ثم عقبه الذمي يوسف فكرون والذمي يوسف بن حاييم البراملي عندما انضاف إلى مشمولاتها التزام خيط الذهب، وتبعاً لهذا قفز سعرها إلى 100,000 ريال ثم إلى 105,000 ريال⁽²⁰⁵⁾.

(204) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(205) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ ص: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلف بدار السكة، بتاريخ 12 جمادى الثاني 1279 (تشرين الأول/أكتوبر 1862)؛ س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 31، من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 (كانون الثاني/يناير 1874)؛ س.ت؛ ص: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 آذار/مارس 1874.

4 - لزمة الصرافية

تُشرف هذه اللزمة على تحصيل الأداءات الموظفة على النشاط الحرفي «للسرافية»، وإذا كان معنى هذا اللفظ العامي يحيلنا إلى أكثر من معنى⁽²⁰⁶⁾، إلا أنّ انحداؤه لغوياً من فعل «صرّف» يشير إلى احتراف أعمال الصّرف، أي الاختصاص في «... بيع الذهب بالفضة أو فصل الدرهم عن الدرهم والدينار عن الدينار...»⁽²⁰⁷⁾.

لا يشدّ هذا التعريف القاموسي عن مفهوم نشاط اللزمة بالإيالة التونسية في الفترة الحديثة، إذ يصنّفها محمد بن الحاج عثمان الحشاشي في الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية⁽²⁰⁸⁾ ضمن الحرف المنتشرة بالبلاد، كما يعرفها واصفاً نشاطها بدقة بأن «... لها أناس يجلسون بمحلات مخصوصة غالبهم من اليهود، ويجعل الصراف طاولة عليها دراهم النحاس والذهب والفضة في بيوت تلك الطاولة... ونجد عند الصراف المشهور جميع ما تطلبه من أنواع السكة...»⁽²⁰⁹⁾، نفس

(206) يحيلنا هذا اللفظ في الدارجة التونسية إلى صانعي نوع من أنواع السلام يطلق عليها اسم «صرافة».

(207) ابن منظور: لسان العرب، مادة «صرف» رقم 5734، مجلد 9، ص 189. سبق ذكره.

(208) محمد بن الحاج عثمان الحشاشي، ولد بالحاضرة التونسية في 12 حزيران/يونيو 1853، درس بجامع الزيتونة وتلمذ على مشايخ عصره مثل محمود بن الخوجة ومحمود بيرم ومحمد البارودي وسالم بوحاجب. تقلّد خطة حافظ المكتبة الأحمدية بعد إتمامه التعليم، ثم خطة الإشراف العدلي عند تأسيس جمعية الأوقاف ثم كاتب سرّ الوزير مصطفى بن إسماعيل. انشغل بالكتابة الصحفية في بادئ عهدها، فكتب في «الرائد التونسي»، و«الحاضرة» و«الحقيقة» و«الزهرة». كانت له خطوة لدى الأوساط الاستعمارية لإنقائه للغة الفرنسية ولعلاقته ببعض أصحاب النفوذ منهم. انشغل بالكتابة والتأليف بعد فشله في الحصول على منصب مدرّس بالمدرسة العلوية عند تأسيسها. من مؤلفاته الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس للنشر، تونس، 1994. حلاء الكرب عن طرابلس الغرب أو التفحاحات المسكّنة في أحبار المملكة لطرابلية، تحقيق علي مصطفى المصراطي، دار لبنان للنشر، 1965. الذرة النقية في الثواب الصادقة للحكومة الفرنسية، باريس، 1883، وله عدّة مؤلفات أخرى منها ما طبع ومنها ما هو مخطوط. توفي سنة 1912. ويمكن أن نعتبره معاصراً للفترة التي ندرس (209) الحشاشي، محمد؛ الهدية أو الفوائد العلمية...، سبق ذكره، ص 143.

هذا التعريف تقريباً أثبتته الرحالة شارل لالمان (Charles LALLEMAND) بلوحة في كتابه تونس وضواحيها لصراف يهودي قابع بباب الديوان بصفاقس يمارس هذا النشاط⁽²¹⁰⁾.

من خلال هذه التعاريف نلاحظ ارتباط الحرقة ولزمتها بتداول السيولة النقدية والاتجار في أنواع عديدة من السكة، فما هي خصائص الدور الذي أنيط بعهدة ملتزمي هذا النشاط؟ وما هي مقادير المالية للزمة؟

بالرغم من قدم احتراف الصيرفة بالإيالة التونسية لارتباطه بنظامها المالي وأنشطتها التجارية كما تشهد بذلك العديد من الدراسات⁽²¹¹⁾، إلا أن احتواءه من قبل نظام الالتزام لم يسبق عام 1230 هجري (1814-1815)⁽²¹²⁾. ومن الأكيد أن عرض هذه الزمة في سوق الالتزام كان لحاجة الدولة إليها، أو بالأحرى إلى ما يمكن أن تدره على خزينتها من سيولة نقدية باعتبارها مورداً إضافياً يساهم في النهوض بقطاع مداخلها، ذلك أن بروز هذه الزمة قد تزامن والتحول الاقتصادي الجديد الذي أرساه محمود باي (1814-1816) والذي ارتكزت مبادئه على نبذ السياسة الاقتصادية لعمودة باشا باي (1782-1814)، ودعم النظام الجبائي بفرض أداءات إضافية وضرائب جديدة، محاولاً تجاوز قلة مداخل النظام الجبائي التي استقرت على حالها رداً من الزمن⁽²¹³⁾ وقادت إلى الضعف لعدم تطورها بل

Lallemand, Ch; *La Tunisie...*, op. cit., p. 57. (210)

(211) حول علاقة الميدان الصيرفي أو التبادل النقدي بالنظام المالي والأنشطة التجارية في الفترة الحديثة، انظر على سبيل المثال: ما ورد في بعض الفصول التي تتعلق بالنظام النقدي بالإيالة:

Chérif, M H; «Introduction de la piastre espagnole (Ryal) dans la Régence de Tunis au debut du XVII^{ème} siècle», in *C.T.*, n°61-64, 1968, p. 45-53. Boubaker, S; *La Régence*, op. cit., p. 77-83. Zouari, A; *Les relations commerciales .. op. cit.*, p. 77-78

(212) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، مداخل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولرم وبيع الحيوان، بتاريخ 1814-1815.

(213) ينبت بعض الدراسات استقرار قيمة موارد الدولة المالية المتأنية من الضرائب وحدها، فقد أشار مثلاً الأستاذ عبد الحميد هتة في دراسته الجريد وعلاقته بالبايديك في المرة =

زادت انهياراً نزوال النشاط القرصني وموارده وانهيار مداخيل التجارة الصحراوية⁽²¹⁴⁾.

بدحول الزمة حيز الممارسة العملية، كان أول من التزمها البعض من الضيافة اليهود يمثلهم أمام سلطة الإشراف النقي إسرائيل الركاح ودام عملهم بها من 1814 إلى 1818⁽²¹⁵⁾، لكن خلال هذه الفترة لم تكشف لنا مداخيل النظام الجبائي عن أسعارها، بل أقصى ما أمدتنا به من المعاليم التي حصّتها الدولة تراوحت بين 700 و1,500 ريال⁽²¹⁶⁾، ويبدو أنّ هذا الاضطراب ناتج عن دخولها سوق الالتزام لأول مرة وفي فترة لم تحطها الأداة المالية بالرعاية الكافية التي من شأنها أن تقتنها وتوضح آليات عملها التي يبدو أنّها شاذة، فإذا كان الصيرفي يتحصل على نسبة مئوية من العمليات المالية التي يقوم بها، سواء على مستوى الصرف أو على مستوى تغيير العملة أو بيعها⁽²¹⁷⁾، فإن الملتزم طبقاً لوظيفته مجبر على مواكبة نشاط جميع الضيافة عن كسب لتحصيل ما يعود للدولة وبالتالي ضمان أرباحه، لكن أمام جهله لجملة المبالغ التي تداولها الصرافون، وأمام توزّعهم في

= الحديثة إلى هذا الاستقرار في أغلب جهات المنطقة والذي امتدّ من سنة 1740 إلى سنة 1814، متخذاً مؤشر 100 لعام 1122 هجري (1710-1711). وقد أكدت على نفس هذا الاستقرار الأستاذة لوسيت فالنسي إثر المقارنة بين ما تواجد بالإيالة التونسية وما كانت عليه حال الضرائب بمصر العثمانية واستنتجت أنّ الضرائب الفردية بقيت مستقرة خلال القرن الثامن عشر محللة رأيها بأنّ تدور قيمة العملة قد خفضت من عبء الضرائب على المجموعات، وذهبت إلى أنّه بالرغم من ازدياد عدد السكان في هذه الفترة فإنهم كانوا يدفعون ضرائب أقلّ من سلفهم. انظر في هذا الصدد:

Héma, A; *Le Grid...*, op. cit., p. 33-54 et 232-233. Valensi, L; *Les Fellahs...*, op. cit., p. 354

Chater, K, *Dépendance...*, op. cit., p. 83-84, 141, 211-259. (214)

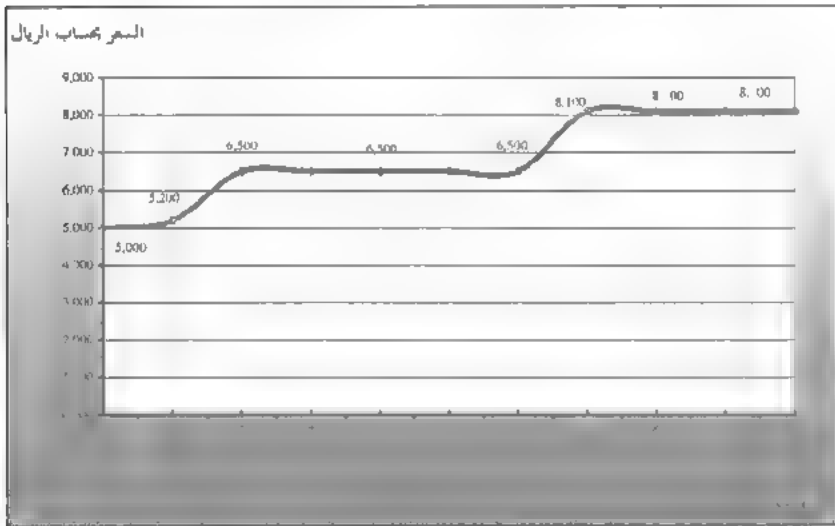
(215) أ.وت؛ دفتر رقم: 393، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولرم وبيع الحيوان، بتاريخ 1815-1814.

(216) أ.وت؛ دفتر رقم: 404، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولرم وبيع الحيوان، بتاريخ 1816-1817. دفتر رقم: 405، مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر وكراء ولرم وبيع الحيوان، بتاريخ 1818-1820

(217) الحشاشي، محمد؛ الهدية أو الفوائد العلمية...، سبق ذكره، ص 143

العديد من الأسواق لغياب مكان واحد يُؤوي نشاطهم، فإنَّ مهمته دون أدنى شك ستستعصي عليه، وسيضطرّ إلى المداواة عن أرباحه على حساب عائدات الدولة من هذه اللزّمة، إن لم يتخلّ عنها كما حصل لإسرائيل الركّاح وشركائه في موفى عام 1232 هجري (1818)⁽²¹⁸⁾. وباسحاب هؤلاء الملتزمين من وظيفتهم افتحت إيرادات اللزّمة من مداخليل نظام الالتزام⁽²¹⁹⁾ وعاد النشاط الصيرفي إلى سالف عهده يستيره الصيّارفة دون أن يشاركهم المحزن في ما يحصلون عليه من أرباح، ولم تعد إلّا مع بداية أربعينيات القرن التاسع عشر تسعيرة واضحة وافقت عليها السلطنة بعد المزايدة⁽²²⁰⁾، كما ضبطت في الرسم التالي⁽²²¹⁾:

رسم بياني رقم 9
تطوّر أسعار لزّمة الصّرافيّة بين سنوات 1840 و 1850



(218) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 393، 404، 405. سبق ذكرها.

(219) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 405، سبق ذكره، انظر كذلك دفتر رقم. 422 مداحيل بيت خرندار لسنة 1821-1822، ورقم: 6/436 مقوص بيت خرندار من مختلف أنواع مداحيل الدولة لسنة 1827-1828.

(220) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 403، سبق ذكره.

(221) اعتمدنا في بسط هذا الرسم البياني على:

أ.و.ت، دفتر رقم: 393، 404، 405 سبق ذكره، والدفتر رقم. 1870، تسجيل يومي لمداحيل اللزّمة المبرمة بين 1839 و 1842، والدفتر رقم 2250 سبق ذكره.

على امتداد عشرية كاملة - حسب ما يثبتته هذا الرسم - كان تطوّر أسعار اللّزمة ذا سقّ تصاعدي، لكن ارتفاع مبالغها تخلّله بعض الاستقرار الذي لم يؤثر في توأصها، وقد التزمها لمدّة سنتين متتاليتين الذي يعقوب خياط بسعر لم يتعدّ في العام الأوّل عتبة 5,000 ريال، ثمّ بزيادة طفيفة عادت 200 ريال في عامها الثاني⁽²²²⁾. في نفس هذا التاريخ جمع معها الملّزم لزمة خيط الفضة التي تراوح سعرها بين 30,000 و40,000 ريال⁽²²³⁾، ويبدو أنّ انسحابه من لزمة الصّرافية كان للزيادة التي طرأت على سعرها سنة 1842-1843 والمقدّرة بما قيمته 20%، وقد يكون كذلك لعدم توفّله إلى الإشراف على اللّزمتين معاً، فكلتاها متشعبة الأعمال وتتطلّب مراقبة مستمرة وتفتّناً دؤوباً، لذلك من المحتمل أنّه قد فرّط في أقلّهما أرباحاً وأكثرهما أتعاباً، وهذا جائز إذا أخذنا في الاعتبار أنّ لزمة خيط الفضة أرفع قيمة من ناحية، ومن ناحية ثانية لا تتطلّب جهداً كبيراً لمراقبتها، فتمركزها بمحلّ وحيد⁽²²⁴⁾ يغني الملّزم وأعوانه عناء التّنقل من دكان إلى آخر كما هو الحال في لزمة الصّرافية، إذ إنّ طبيعة عملها وتشتت أماكنها بتعدّد الصّرافين داخل الأسواق وخارجها شكّلا نقطة من أهمّ نقاط ضعفها التي تساهم في إعاقة نشاطها وتحول دون التوفّله إلى السيطرة عليها، وهو ما لم يتواجد مثلاً في مصر، إذ بالرّغم من الكثرة العددية للممارسين لهذه الحرفة، فإنّ أعمالهم تركزت في وكالتين حصصتا لهذا الغرض⁽²²⁵⁾، وكالة الحمصري ووكالة المولى⁽²²⁶⁾ ساعدت الدّولة على مراقبة احتكاراتها والغنم منها.

اشترك في الإشراف على هذه اللّزمة بعد يعقوب خياط، يهودي ومسلم وهما سيمح زراقة وإبراهيم العنّابي، وتمّ اقتناؤها بمبلغ 6,500 ريال، لكن لم

(222) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2250، سقّ ذكره.

(223) اطر. الصفحات المتعلقة بلزمة خيط الفضة والصّباغة بهذه الدّراسة.

(224) أ.و.ت؛ س.ت؛ صن: 97، م: 155، و: 35. من الكومسيون المدني إلى الوزير الأكبر بتاريخ آذار/مارس 1875.

(225) Raymond, A; *Artisans...*, op. cit., t.1, p. 336-337.

(226) يقع وكالة الحمصري ووكالة المولى بالقاهرة قرب القصبية بين سوق الصّاعه وحارة اليهود. المرجع السابق.

بتواصل عملهما سوى سنتين (1842-1844)⁽²²⁷⁾، ولا نجد مبرراً لتخليهما عنها خاصة وأنّ السعر الذي اقتنيت به بقي على نفس مقداره مع من خلفهما لمدة ثلاث سنوات أخرى، لكن ألا يكون انسحابهما متأتياً من غياب ائتلافهما؟

لا نستطيع هنا التأكيد على صحة هذا الاحتمال فكثيراً ما سجلت الوثائق اجتماع اليهود والمسلمين على الاشتراك في أنشطة حرقية أو مالية⁽²²⁸⁾، ولا نخال أن العامل الديني هنا قد حُزّض على تباعد الطرفين، فالمصالح المشتركة بينهما لها حضور فعلي وبإمكانها أن تدحر عوائق النفور، وإلاّ ما لهما وهذا الاشتراك والاقتراب من أساسه؟ حسب اعتقادنا كان تنازلهما عن الإشراف على هذه اللزمة لعدم توصلهما للأرباح المأمول تحصيلها من وراء هذه الوظيفة، وهنا نعود مرة أخرى إلى سعر اللزمة الذي لم يرتفع بل استقرّ على مستواه، وهذا نعتبره كافياً ولو نسبياً إلى ما ذهبنا إليه، فأسعار اللزمة وأرباحها وعملها كذلك المزايدة العلنية المرتبطة أصلاً بالمنافسة التي تؤدّي في غالب الأحيان إلى دفع السعر نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أسعار اللزمة فهو دليل على أهميتها المقترنة بارتفاع عائداتها وأرباحها، وهي نتيجة كانت على ما يبدو بمنأى عن الملتزمين اللذين فشلوا في مزاوله وظيفة لزمتهما وتركها بنفس سعرها إلى اليهوديين شموئيل برامي وشالوم متي⁽²²⁹⁾ اللذين أثبتا قدرتهما على ممارسة هذا النشاط لمدة ثماني سنوات متتالية بأسعار ثابتة لم تتغير سوى مرة واحدة بارتفاع بلغت نسبته حوالي 20% عما كانت عليه من ثمن قبل ذلك، محافظة بعد هذا التغير على نفس المقدار⁽²³⁰⁾.

وإذا كان هذا الاستقرار الذي أرسى جذوره طيلة خمس سنوات نتج عن توصل هذين الملتزمين إلى التحكم في أسعار اللزمة لغياب منافسين لهما في ميدان مراقبة الضيافة، فإنّ ارتفاعه سنة 1847 قد تزامن ومحاولة أحمد باشا باي بعث

(227) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(228) Ben Rejeb, R., «Les juifs de Tunisie à l'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes», in *Histoire communautaire, histoire plurielle La communauté juive de Tunisie, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba*, février 1998, pub. C.P.U., 1999, p. 68.

(229) أ.وت.، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(230) أ.وت؛ دفتر رقم: 1870، سبق ذكره.

مؤسسة بنكية⁽²³¹⁾ قادة بحكم طبيعة عملها على اختزال البعض من أنشطة الصيرافة بمركزتها للأنشطة المالية في الصرف وتداول العملة المحلية والأجنبية، بالرغم من أن مهمتها تكاد تقتصر على إصدار السكة التونسية، وهو ما سمح للزمة الصرافية أن تعيش في كنفها.

تبرز أهمية هذه الزمة في تحصيلها لأداءات من السيولة لتقديّة الضرفة، وهي أداءات من نشاط حرفي لم تستثمر فيه الدولة طاقاتها وأموالها، وبالتالي فكلّ ما يعود إليها من هذا الحقل، ارتفع مقداره أو قلّ، هو كسب خالص لها ضمنته دون تكلفة أو عناء. لكن هذا الاستثمار قد تكفل به الملتزم بدفعه لسعر الزمة كاملاً، وقيدته الدولة بعقد ينصّ بنده الوحيد على أنّ «... الربح للزام والخسارة عليه...»⁽²³²⁾، وكانّ الإدارة المالية هنا غير متأكّدة من محاصيل الزمة، وتنصّلت بذلك من تبعات ما قد يلحقها من خسارة الملتزم، لندفعه إلى تشديد المراقبة على الصيرافة الذين وجدوا بدورهم منفذاً للهروب، إمّا بمواراتهم المبالغ التي تداولها نشاطهم، وإمّا بتوجيه مخزونهم من الأموال إلى الحقل الربوي الذي أነع مع هذه الحرفة⁽²³³⁾، وربما يعود تنصّل الدولة إلى الدور الذي أوكل إلى الملتزم، إذ لم يتعدّ الإشراف على ما تداوله الصيرافة، وهو دور دون ما كان في عهدة ملتزم

(231) حول ظروف نشأة هذه المؤسسة وعملها ونشاطها المالي وانهارها، انظر خاصة:

Gharbi, M.L; *Banques et crédit au Maghreb (1847- 1914)*, Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunis, 1998, t.1, p. 36-39.

(232) أ.وث؛ س.ت؛ ص.ن: 59، م: 664، و: 1، أمر عليّ من محمد الصادق باي في التزام الصرافية بتاريخ 20 شعبان 1286. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ملف هذه الوثائق لا يحتوي إلاّ على ثلاث وثائق لا غير، ويتعلّق بنشأة أمانة «الصرافية» التي انتمت إلى نظم الائترام على ما يبدو سنة 1863-1864.

(233) Weill, R; *Prêt à intérêt proprement dit et sur gage*, Paris, 1902, p. 7-37.

الباهي، مروه؛ الديون والاستثمار الربوي بجهة صفاقس... سبق ذكره، المانسي، بهيجة الشريف؛ الرّبا والمرابون في البلاد التونسية 1881-1938، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التونسية، 1989-1990، ص 14-26 (مرفوعة).

النشاط الصيرفي بمصر (صراف باشي) خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الذي حظي، إلى جانب تحصيله لأداءات على هذه الحرفة، بمراقبة كل ما يدخل إلى حرية الدولة من سيولة نقدية ويتنقيتها من المخلوث أو المدلس أو الفاسد، وأسندت هذه المهام إلى أحد الصيارفة المسلمين⁽²³⁴⁾، خلافاً كذلك لما تواجد بالإيالة التونسية، فقد سيطر على الحرفة ولزمتها البعض من اليهود المحليين الذين احتضروا في المتاجرة بالأموال واستثمارها في أنشطة مماثلة أو شبيهة بهذا القطاع، وهي أعمال دعمت أرباحهم وقوت حضورهم المالي على الساحة التجارية للإيالة.

5 - لزمة الشريحة

برزت لزمة الشريحة على الساحة التجارية لنظام الالتزام في أواخر القرن الثامن عشر، فانضمام إيراداتها إلى مداخيل الدولة كان مع بداية 1208 هجري (1793-1794)⁽²³⁵⁾. واهتمامنا بها في هذا الحيز من الدراسة، ينطلق من انخراط تجار الأقلية اليهودية في نشاطها وتداولها بصفة منتظمة لمدة طويلة، دون أن يستأثر بأرباحها غيرهم إلا لفترات محدودة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعود إلى عدم تحديد مواصفات لعملها ولمشمولاتها، أحاط بوضعها لبس أدى إلى غموض قد يحيد بالبعض عن التوصل لفهم كنهها ودواعي بعثها في هذه الظرفية.

يتخذ التعريف بهذه اللزمة مستويين، الأول متداول، ونستمدّه من التسمية في حد ذاتها. والثاني شامل، ونستخلصه مما احتوت عليه من بضائع وبالتالي مما انضوى تحتها من إيرادات.

في المستوى الأول، تحيلنا تسميتها على تخصصها في الإشراف على مراقبة أداءات صناعة نوع وحيد من المشروبات المسكرة، وهو الذي يُستخرج من ثمار الشريحة (التين المجفف)، عبر عملية كيميائية غير معقدة لخليط يتكوّن من كمية

Raymond, A; *Artisans...*, op cit., t.1, p. 336-337

(234)

(235) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 284، محاسبة الوكلاء على اللزم وكراء المئلك بتاريخ 1792 1810.

محددة من الماء وهذا النوع من الثمار⁽²³⁶⁾، وذلك بإخضاعه إلى عملية التخمير الكحولي في مرحلة أولى، ثم بتسخينه إلى درجة تفوق درجة الغليان ثانية، مفرزاً بخاراً يمزج عر قنات أواني صنعه الخاصة ليُنتج مستقظراً كحولياً، يصنف ضمن مشروب ماء الحياة أو العرق⁽²³⁷⁾.

حسب هذا التعريف، يذهب بنا الظن إلى أن هذه الزرمة مقتصرة فقط على تتبع أداءات صنف وحيد من المقطرات، إلا أنها على الصعيد العملي على خلاف ذلك تماماً، إذ بيعتها شملت مراقبتها أغلب الأداءات الموظفة على المسكرات بشئ أنواعها انطلاقاً:

- من ماء الحياة المستخرج من الشريحة أو من الزبيب وبدرجة أقل من الثمر عبر نفس عملية التقطير، وبه استطاعت مزاحمة مشروب ماء الحياة الذي يقع توريده⁽²³⁸⁾.
- من احتوائها على كل «المكوس» الموظفة على قطاع تصدير المشروبات الكحولية وتوريدها⁽²³⁹⁾.
- من إنتاج الخل الذي برزت أداءاته مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، بالرغم من ظهور صناعته قبل هذا التاريخ⁽²⁴⁰⁾.
- من مداخيلها المتأتية من كراء «الطبارن» والدكاكين والمقاهي المرخص لها

(236) هذه العملية قديمة في نشأتها واستعمالها لاستخراج العديد من أصناف المقطرات الكحولية، وهي شبيهة في مبادئها الكيميائية ومراحلها، بتلك التي تتوخاها بكثرة العديد من العائلات التونسية منذ القديم لصنع العطورات مثل ماء الزهر وماء العطرش، عبر تقطير موادها الأولية دون إخضاعها إلى عملية التخمير.

(237) أ.وت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(238) لم تكن هناك عادة استخراج مشروب ماء الحياة بل إن أغلب الكميات المستهلكة كانت تؤخذ عن طريق التجار الأوروبيين. حول توريد هذا المشروب انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P; La France..., *op. cit.*, t. IX, p. 339. N. Béranger à Mrs Giraudin et Dupin, le 8/10/1698. Plantet, E; Correspondance..., *op. cit.*, t. 2, p. 138 Bayle au Conseil de Marine, le 9/01/1723.

(239) أ.وت؛ دفتر رقم: 1954، سراحات الخل والسيرينو لسنة 1823.

(240) أ.وت؛ المصدر السابق.

بيع الخمر، وهو أمر نوره على سبيل الاحتمال⁽²⁴¹⁾.

ليست لزمة الشريعة إذن حسب هذا التعريف إلا لزمة الخمر التي برزت في ما مضى وفق تسميات أخرى، مثل لزمة العنب⁽²⁴²⁾ ولزمة العرق أو العراقي⁽²⁴³⁾. إذن اللبس والغموض يكمنان هنا في حدود التسمية أولاً وأساساً، ويحيلنا هذا إلى التساؤل عن دواعي هذا التواري؟

يبدو أن تسمية هذه اللزمة عموماً، قد خضعت بدورها إلى سياسة البايات، مثل صناعة الخمر والاتجار فيه أو ظاهرة استهلاكه، متخذة عدة قرارات تشابكت فيما بينها، تحريماً ومنعاً، تستراً وغضّ نظر، إياحة ونوظيفاً لأدائه في مصالح الدولة، ذلك أن أغلب بايات القرن الثامن عشر قد تشابهت أوامرهم في تصديهم «للظاهرة الخمرية»⁽²⁴⁴⁾، وتقايرت مواقفهم إزاء خطر الخمرة عموماً⁽²⁴⁵⁾، لم

(241) لم نعر في وثائقنا على ما يشير إلى استخلاص الدولة لأداءات موقّفة على محلات بيع المسكرات إلا قل إلغاء لزمة الخمر سنة 1770 (أ.وت؛ دفتر رقم: 59، محاسبة مصطفى ورديهان باشا على محصول كراء «الطمار» من 1749 إلى 1751. محصول كراء بيوت «الفرامد» 1757-1766)، ويعد بروز «لزمة الشراب» في ثلاثينيات القرن التاسع عشر (أ.وت؛ دفتر رقم: 1932، بيان لسراحات الحلّ و«السبيريتو» وبآخره حصر للمحلات المرخص لها في بيع الخمر بتاريخ 1830-1832)، وهذا لا يفيد عدم تواجد هذه الأداءات في فترة بروز لزمة الشريعة والعمل بها، وحسب طئنا أنه قد تمّ توظيفها لأن الدولة لا يمكن أن تستغني عن مثل هذه الأداءات بما أنها أباحت الاتجار في المسكرات ببعث لزمة لها من جديد، ونرّخ أن تكون هذه الأداءات قد وقع صنعها إلى أسعار اللزمة دون الإشارة إليها بدليل أن مقايض الدولة من الملزم عند محاسبته قد فاقت في عديد السنوات السعر الذي رست عليه اللزمة، ولا نستطيع هنا إثبات ما ذهبنا إليه إثباتاً تاماً ودقيقاً بسبب النقص الحاصل في المعلومات التي أمّنتنا بها وثائق اللزمة بما أنها هي الأخرى لا تكشف لنا عن الفروع التي تأتت منها هذه المبالغ والتي فاقت أسعار اللزمة.

(242) أ.وت؛ دفتر رقم: 45، سبق ذكره.

(243) أ.وت؛ دفتر رقم: 34، سبق ذكره.

(244) العبارة مستعارة من مقال الأستاذ بوجزة، حسين؛ «الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي»، الكراسات التونسية، مجلد 41-42، الأعداد 151-152-153-154، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990، ص 25-117. وقد اعتمد عليه في هذا الحز من الدراسة بدرجة أولى لبسطه مختلف مراحل تطوّر الظاهرة الخمرية وتجارة الخمر عموماً في الفترة الحديثة.

(245) ابن الحوّة، محمد؛ تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد، ص 195-196. ابن =

يقدمهم في ذلك ورعهم وتقواهم، بل إرساء سلطانهم وتدعيم نفوذهم.

لكن بالرغم من هذا التوجه لمنعها، كان للخمرة حضور، رواحاً واستهلاكاً، وبيعاً وشراءً، وتجارة واستثماراً حتى في فترات تحجيرها، متخذة أحياناً طابعاً سرّياً وأحياناً أخرى طابعاً متسترّاً، وفي كلتا الحالتين كان لهذا الحضور القسري دلالات ثلاث :

- عجز الدولة عن تحجيرها وضرب الحصار عليها لتطويق «... غاصرها ومُنْتَصِرَها وشارِبَها وحَامِلَها والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وسَاقِبَها وبَائِعَها وأَكَلُ ثَمَنِها والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاةُ لَهُ...» (246).
- استسلام الدولة أمام سلطان هذا «المدنس» المنتهك لأوامرها والمنتشر في العديد من فضاءاتها، وذلك بغض النظر عن رواجه وترويجيه بما أنّ الخمرة «... في ديار اليهود والنصارى وفي ديار بعض المسلمين تُعَصَّر وتُسْتَفْطَر...» (247).

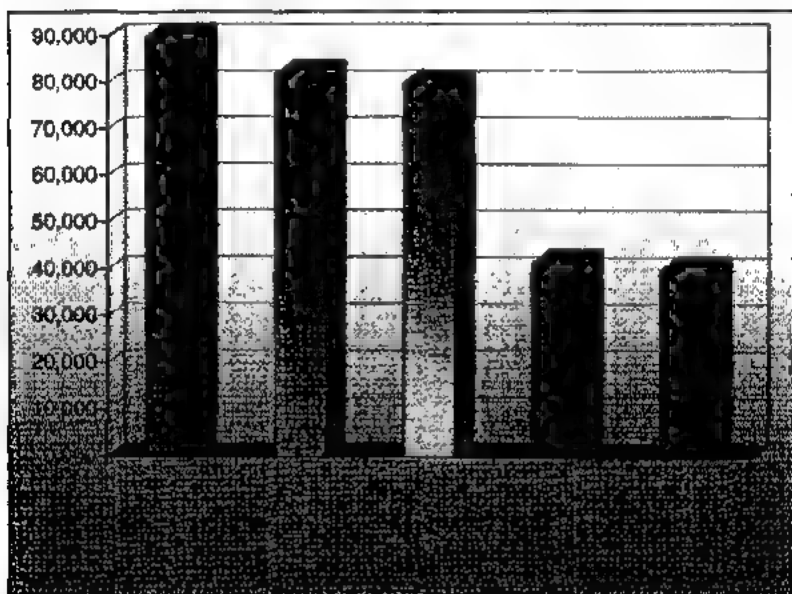
= عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الماشي، ج1، الدار التونسية للنشر، ص374. المسعودي، الباجي؛ الخلاصة البقية في أمراء إفريقية، تونس، 1323 هجري، ص127. سعي حسين ابن علي (1705-1740) بعد اعتلائه العرش إلى هدم العديد من الحانات بالحاضرة وتذهب بعض المصادر إلى أنّ عددها قد فاق العشرين حانة، لكن بالمقابل غُضّ النظر عن توريد الخمر وبيعها بالإيالة موطئاً عليها أداوات مرتفعة. وأمر علي باشا (1740-1756) بمنع «... بيع العنب لمن يمتصره خمرأ...» وأُعلِن حانة الحفصية بإبطال عملها متلالياً أشهر حانة آنذاك وهي حانة القرامد التي هدمها علي باي (1759-1782) هذا الذي كانت قراراته أكثر نصلياً من سابقيه إذ حَجَرَ «... بيع الخمر وعصره وجلبه من بلاد الكفر...» ملفياً بذلك لزمة الخمر. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر خاصة: بوجزة، حسين؛ نفس المرجع، ص29-40.

(246) ورد هذا الحديث كما جاء في سنن الترمذي كالآتي: «حدثنا عبد الله بن منير قال سمعت أبا عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمر عشرة غاصرها ومُنْتَصِرَها وشارِبَها وحَامِلَها والمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وسَاقِبَها وبَائِعَها وأَكَلُ ثَمَنِها والمُشْتَرِي لَهَا والمُشْتَرَاةُ لَهُ»، قال أبو عيسى هذا حديث عريب من حديث أس وقد رُوِيَ نحو هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. الترمذي، السنن، حديث رقم: 1216، موسوعة الحديث الشريف، قرص ليزر، الإصدار الأول، 1، صخر لبرامج الحاسب، 1991-1996.

(247) الإنخاف، ج: 3، ص93.

- اقتناع الدولة بوجوب الحصول على نصيبها منها و«أكل ثمنها»، مولية طهرها إلى «المقدس» الذي أدى اتباع تعاليمه إلى خسارتها دون ربحها، بعد أن تفضّنت إلى الفراغ الذي أحدثه إلغاء لزمة الخمر في صلب مداخيلها على النحو التالي :

رسم بياني رقم 10
مقارنة لمتوسط أسعار أهمّ اللّزم قبل إلغاء لزمة الخمر (1745 و1765)



تراوح المقدار المالي للزمة الخمر قبل إلغائها من قبيل علي باي سنة 1770 بين 27,000 ريال و50,000 ريال⁽²⁴⁸⁾، وبه عدّت هذه الّلزمة من اللّزم الهامة متصدرة المرتبة الخامسة من حيث إسهامها في مداخيل نظام الالتزام، إذ لم تفق إيراداتها في أواسط القرن الثامن عشر سوى إيرادات لزمة دار الجلد التي تراوح سعرها بين 44,000 و120,000 ريال، ولزمة بطن المشواشي بين 80,000 و100,000

(248) لم يعثر في دفاتر ملخيل الدولة خلال القرن الثامن عشر على سلسلة كاملة ومتواترة لأسماء ملترمي الحمر قبل إلغاء الّلزمة، لكن ما ثبت منهم في هذه الفترة كان المالطي باتيسته لأشكرابك والصرايى اللوتقو وحمودة قراجه. أ.بوت؛ دفر رقم: 45 و98 سبق ذكرهما.

ريال، ولزمة الجمرک بين 30,000 و100,000 ريال وأخيراً أهم لزمة ريفية وهي لزمة غابة تونس التي لم تفق أسعارها في هذه الفترة 43,000 ريال⁽²⁴⁹⁾. بما أنها على هذا القدر من الأهمية المالية فإنها قد بعثت في الدولة رغبة الحصول على غنيمتها منها، بما أنها أقرت بتراخيها في استئصال جذور الخمرة، لذلك فمن باب أولى وأحرى أن تبيحها بفتح باب تجارتها، محيطة إياها بأشكال مراقبة لضمان ما يمكن أن تدره عليها من إيرادات، عوض أن يذهب نصيبها هباء، والمستفيد منها في هذه الحالة صانعو الخمرة ومروجوها خلسة ومتهكو قراراتها.

في هذا الاتجاه، قام حمودة باشا باي بعد صعوده إلى الحكم وتركيز سلطته، ببعث لزمة الشريعة التي عوّضت في مشمولاتها لزمة الخمر⁽²⁵⁰⁾ كما أسلفنا، محطماً بذلك القيود التي أرساها والده ضدّ هذه التجارة التي دامت أكثر من عشرين سنة⁽²⁵¹⁾، سالكاً في هذا النهج طريقة ملتوية ذات مستويين:

- مستوى أول، تضمنه التغيير الذي حصل في مضمون التسمية، فالشريعة مادة أولية لإنتاج مستقطر وحيد، تخصص في استخراج اليهود المحليون وعُدّ من المشروعات الزوحيّة التقليديّة لهم، والذاكرة الشعبية تحتفظ لنا بذلك إلى الآن وتعرّف بحذقهم لصناعة هذا المستقطر واحتكارهم له إنتاجاً وترويجاً واستهلاكاً⁽²⁵²⁾، كما أشرنا إلى ذلك في تعريفه.

(249) حول هذه الأسعار انظر: أ.بوت؛ الدفاتر النالية، رقم: 45، 98، 2160 و2161، سبق ذكرها جميعاً.

(250) رغم تصدّي حمودة باشا باي في العديد من المناسبات إلى تجارة الخمر التي كانت بيد الأوروبيين، إلا أنه كان من معارفيها، وكان «... يلازم مجلسه أرباب المغاني والملاهي المطربة وأرباب رقيق الأشعار ولطيف الغزل...». الوزير السراج، الحلل السدسية... ج2، ص429. انظر كذلك:

Plantet, E; Correspondance... *op. cit.*, t. 3, p. 257-258. Herculais au Comité de Salut Public. Tunis le, 22 juin 1795.

(251) انظر على سبيل المثال: ابن عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، ح1، الدار التونسية للنشر، ص374.

(252) مع إنشاء مصنع «بوخيزة» لإنتاج الخمور سنة 1906 اتخذ مشروب الشريعة تسمية «الوحة»، وتحدّر هذه اللفظة من العبريّة وتعني المخار وفي ذلك إحالة على طريقة صنعها. انظر. الوصيف، محمد؛ مونوغرافيا مصنع بوخيزة إخوان لإنتاج الخمور، رسالة لاسناديّة =

● مستوى ثان، تضمنته الإشراف المباشر على اللزمة التي عهد بها إلى التجار اليهود، سواء كان ذلك بإيعاز ودعم من الإدارة المالية للدولة أو برغبة منهم، خاصة وأنّ اللزمة على الوجه الذي نُعِتَتْ به لا يمكن أن تطأها أقدام المنافسين بحكم انفراد بعض اليهود بالتخصّص في مادّتها⁽²⁵³⁾.

إجمالاً تمثلت هذه الطريقة في اتّخاذ اليهود تقيّة وستاراً لإحياء لزمة الخمر في ثوب جديد، فُصِّل ووقعت حياكته على مقاس مضبوط حدّد لهم، وذلك مراوغة ومدارة للسلوك الديني الذي علقت تعاليمه بذهنيّة الأغلبية، والمدعوم من قبَل مجموعة من العلماء ورجال الدين الذين سبق لهم أن تصدّوا «للمظاهرة الخمرية» عموماً تلميحاً وتصريحاً⁽²⁵⁴⁾، وهو ما من شأنه أن يعكّر صفو هذا التوجّه ويحرم الدولة من الانتفاع ببعض مداخيل احتكاراتها.

وبإرساء هذه الطريقة، التي أطرت إنتاج هذه اللزمة ووضعت بضاعتها بين يدي اليهود، تكون الدولة قد تنصّلت ممّا يحرمه الدين وما ترفضه السلطة الدينيّة، مرتكزة على احتياجاتها الماليّة تخوّل للحاكم جباية إيرادات ما يُتاجر فيه أهل الذمّة، حتى وإن كان من تجارة الخمر ذاتها.

بناء على ما تقدّم كان تواصل اليهود في لزمة الشريعة لفترة تجاوزت ثلث قرن⁽²⁵⁵⁾، وعلى امتدادها مثلت أسماؤها أهميّة لا يمكن تجاهل قيمتها في مداخيل

■ في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب القزداغلي، الجامعة التونسية، 1998-1999، ص 21-23. El Maleh, A; Nouveau dictionnaire hébreu français, 3^{ème} éd., 1954, p. 66.

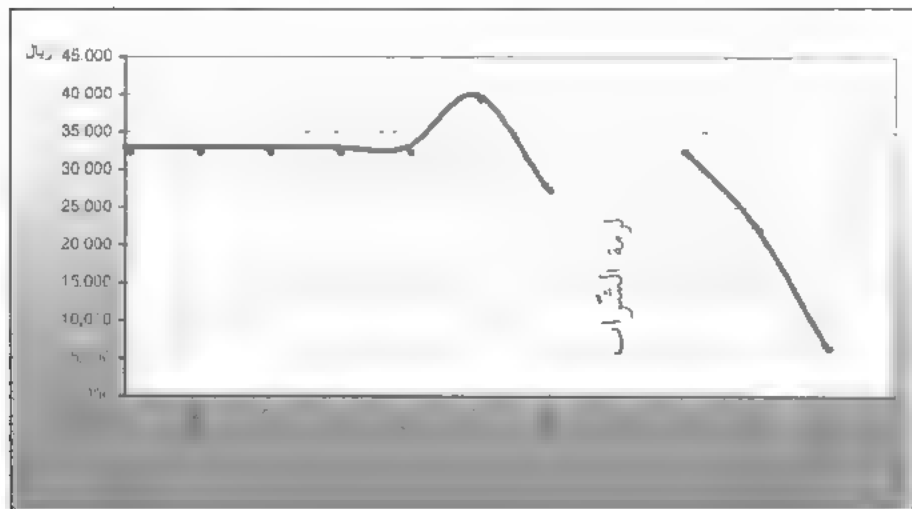
(253) عهد إلى اللّوام حمودة قراجه بلزمة الخمر في مناسبتين لمدة عامين و 20 يوماً وذلك عام 1170 و 1171 هجري (1756-1758) بمبلغ 37,000 ريال من العام الواحد، كما كانت في أغرب فترات نشاطها بيد بعض التجار الأوروبيين من أمثال باتيسنة الأشكرنان الذي ألزمها عام 1160 هجري (1747-1748) بمبلغ 30,000 أو النصراني اللونقو الذي عهدت له من عام 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) بمبلغ 150,000 ريال على امتداد هذه الفترة، أي متوسط سعر للعام الواحد بلغ 30,000 ريال، دون اليهود الذين لم يخرصوا فيها إطلاقاً على امتداد سنوات عملها إلى حدّ إلغائها. أ.وت.، دفتر رقم 45 ورقم: 98، سبق ذكرهما.

(254) Chérif, M-H; Pouvoir et société..., op. cit., t 1 p. 305. بوجرة، حسين؛ نفس المرجع، ص 32-36.

(255) أ.وت.؛ دفتر رقم: 284، سبق ذكره والدفتر رقم: 396، مداخيل الدولة من «الذوايا» -

الدولة رغم تدنيها خلال بعض السنوات، وهو ما يكشفه الرسم البياني:

رسم بياني رقم 11
تطور أسعار لزمة الشريحة بين 1795 و 1845 (256)



يبرز الرسم البياني لتطور أسعار لزمة الشريحة بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر، مرورها بثلاث مراحل، ففي مرحلة أولى شكّلت حركة الأسعار استقراراً متواصلاً، وفي مرحلة ثانية شهدت ارتفاعاً لفترة وجيزة ثم دخلت في طور من التراجع ومنه إلى الاختفاء الظرفي، ثم تعود من جديد إلى سوق الالتزام وهو ما سيتجسّم في المرحلة الثالثة.

وهي على هذه الحركة عبر مراحلها تدعونا إلى التساؤل عن مدى ارتباطها بسياسة الدولة، أو عن مدى تأثيرها بعوامل أخرى قد لا تكون على صلة بمحاربة «المدنس»؟.

= والّزم والأعشار والخطايا والجمارك، بتاريخ 1814-1824.

(256) التفتّح الوارد في حطّ الرسم البياني ناتج عن غياب أسعار لزمة الشريحة التي عوّضت بلزمة الشراب.

المرحلة الأولى

يُحيلنا أول سعر رست عليه لزمة الشريعة عام 1207 هجري (1792-1793)، على نفس سعر لزمة الخمر تقريباً قبل إبطالها، إذ حدّد بمقدار 33,000 ريال ليقى دون تغيير يذكر على امتداد أكثر من ربع قرن⁽²⁵⁷⁾. وخلال هذه الفترة سيطرت عليها ثلاث مجموعات من تجار يهود الطائفة المحليّة لا غير، وهم:

جدول رقم 9

ملتزمو لزمة الشريعة بين سنة 1792 وسنة 1816

المجموعة	الملتزمون	مدة الالتزام
الأولى	شمويل طيّب، مسعود طيّب، مرتخاي خريّف، شلومو شملة، دافيد فلوس، حاي بردعة.	من 1792 إلى 1801
الثانية	لياه القروش وشركاؤه.	من 1802 إلى 1811
الثالثة	حاي كوهين، يوسف كوهين، شالوم عتال، لياه شطبون، موشي شطبون، هارون فيتوشي.	من 1812 إلى 1816

يبدو أنّ هذه المجموعات المتكوّنة أساساً من يهود الطائفة المحليّة قد استطاعت التحكّم في سعرها بالمحافظة على استقرار مقداره، إذ إنّ تداولهم بضاعتها بقي حتّى عند انسحابهم من الإشراف عليها، ولم يتخلّل عملهم بها أي شكل من أشكال المافسة التجارية بالرغم من عرضها سنوياً أمام المزاد العلني، بالإضافة إلى قبول هؤلاء الملتزمين أو اقتناعهم بالأرباح التي تدرّها عليهم اللّزمة، والتي لا نخالها في مستوى سعرها فحسب بل تفوقه، وينطبق هذا كذلك على المجموعة الثانية من الملتزمين، ذلك أنّ تواصلهم فيها دام تسع سنوات دون انقطاع⁽²⁵⁸⁾.

(257) الثرمها النصراني اللونفو بسعر 150,000 لملّة خمس سنوات مشالية من 1172 إلى 1177 هجري (1758-1764) أي بمتوسط سعر 30,000 ريال عن العام الواحد. أ.وت.، دفتر رقم 98، سبق ذكره.

(258) أ.وت.؛ دفتر رقم: 320، مداحيل بيت خزندار من مجاب وعشر و«دوا» وخطا ولم بتاريخ 1802-1803. والدفتر رقم: 393، مماثل للدفتر السابق بتاريخ 1814-1815.

أما المجموعة الثالثة التي دام اقتناؤهم لها أربع سنوات فقط ولم تتوصل إلى العمل وفقها لمدة أطول من ذلك، فعند عرضها في السوق لتجديد عقد التزامها لم تُقدّم هذه المجموعة أكثر من 29,000 ريال مرّة أولى، ثمّ 31,000 ريال مرّة ثانية وأخيرة بعد أن وقعت الزيادة عليها بمبلغ 30,000 ريال ثمّ بمبلغ 33,000 ريال من قبل مجموعة أخرى استهوتها اللزّمة⁽²⁵⁹⁾.

وإذا رسا السعر على القدر الذي كان عليه رغم المنافسة، فذلك دليل على تراجع أرباح المجموعة الثالثة الأمر الذي أدّى بها إلى الانسحاب النهائي من الإشراف عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تداول هؤلاء التجار على امتداد كامل هذه المرحلة، قد تزامن مع فترة حكم حمودة باشا باي، وليس ذلك من قبيل الصدّف إن اختلّت موازين السيطرة على هذه اللزّمة من قبل اليهود المحليين بعد نهاية حكمه. وهذا ما يبرّر ويؤكد السند والدعم اللذين كان يحظى بهما المحليون وإن كانوا من اليهود⁽²⁶⁰⁾.

المرحلة الثانية

بانسحاب يهود الطائفة المحليّة من اللزّمة، ينتقل الإشراف عليها إلى يهود الطائفة القرنيّة لكن لم يتواصل عملهم بها إلّا أربع سنوات. وقد تخلّلت فترة التزامهم لها بعض التذبذب في أسعارها نتيجة المنافسة حول بضاعتها، فسعرها مرّ من 33,000 إلى 40,000 ريال أي بزيادة تناهز 2، 21% لينهار في السنة الموالية إلى 35,000 ريال⁽²⁶¹⁾.

ويبدو أنّ المنافسة كانت على أشدها بين تجار الطائفتين الواردة أسماؤهم في الجدول رقم (10):

(259) أ.وت؛ دوتر رقم: 396، سبق ذكره.

(260) الإنحاف، ج 3، ص 78.

Plantet, E; *Correspondance.... op. cit.*, t. 3, p. 477. Devoise au C^{te} de Champagny
Tunis le, 30 octobre 1808.

(261) أ.وت.، المصدر السابق.

جلول رقم 10

ملتزمو لزمة الشريعة بين سنة 1817 وسنة 1821

الملتزمون	الاسم واللقب	مدة الالتزام
الطائفة القرنية	رفائيل بوعظمة، زاكي قالمه، زاكي بن ميهري، مردخاي طابية، دافيد فرانكو، يعقوب ولياه حيون.	1821-1817
الطائفة المحلية	يوسف متودي، يوسف الطويل، شالوم عتال، حاي كوهين، لياه شطبون.	لم يحصلوا على اللزمة ⁽²⁶²⁾
	شالوم زروق، أبراهام سماجة، خلماني شاهول، شوعه زيتون، دافيد ماني، أبراهام ستروك، هودة غانم، لياه شمسلة، حاي كوهين، يوسف الطويل.	1827-1821

سعى الملتزمون القرنين إلى التمسك باللزمة لمدة أربع سنوات وذلك بالرفع من أسعارها لصدد منافسيهم عنها، لكن بتراجع أرباحهم تنازلوا عنها لصالح تجار الطائفة المحلية الذين عادوا إلى التزامها من جديد سنة 1821-1822 لمدة 3 سنوات متتالية حدد سعرها المحلي عند إبرام العقد نظير 78,000 ريال أي بمبلغ 26,000 ريال عن كل عام، ثم أعيد التزامها لمدة مماثلة لقاء 84,000 ريال أي بما يعادل 28,000 ريال في كل عام وهي أسعار قد تدنت بما يعادل 35% و30% عما كانت عليها سنة 1820⁽²⁶³⁾.

لا نشك أن انهيار ثمنها كان سببه الأولي تراجع أرباح ملتزميها الذي لم يأت في رأينا من تصدّي الدولة لتجارة الخمرة وهو ما لا نعر على أثره في هذه الفترة⁽²⁶⁴⁾، بل من التهرب من دفع الأداءات الموظفة على بضاعتها إنتاجاً وتجارة

(262) نافست هذه المجموعة التجار القرنين لكن بعد فشلها في اقتناء اللزمة انصم تاحران منها إلى المجموعة الفاترة وهما حاي كوهين ويوسف الطويل.

(263) أ.و.ت، المصدر السابق.

(264) يؤكد لأستاذ حسين بوجرة في دراسته للظاهرة الخمرية خلال القرن التاسع على أن لسلطة لم تنصد لصنع وبيع الخمر بل وقفت ضد تفشي تعاطيه أيام العيد في إصرار الاحتفالات التي تواصل أربعة أيام حيث تتكاثر مظاهر الشعب والعنف خاصة بين الحنود، الأمر =

واستهلاكاً⁽²⁶⁵⁾، إضافة إلى تطرّق العديد من اليهود والمسلمين إلى صنعها أو بالأحرى إلى تقطيرها في منازلهم لا لاستهلاكها فحسب بل لترويجها أيضاً⁽²⁶⁶⁾، وهو ما يساهم حتماً في ضرب مداخيل اللّزمة الأمر الذي أفضى بالدّولة إلى اتّخاذ إجراءات جديدة في شأن بضاعتها وهو ما سنكشفه المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة

ابتداء من سنة 1827 اختفت إيرادات لزمة الشّريحة من دفاتر مداخيل الدّولة، وظهرت على أنقاضها «لزمة الشّراب» من جديد⁽²⁶⁷⁾، وهذا لا يعني إلغائها تماماً، بل هو تعويض تمّ هو الآخر في حدود التسمية لا غير، إذ إنّ محتوياتها والإشراف على بضعتها ظلّا على حالهما ولم يطرأ عليهما أي تغيير⁽²⁶⁸⁾.

هذا التّحول أفرز قراراً جديداً لم يشمل ما تتضمّنه تجارة الخمر عموماً بالبلاط، بل ما تتضمّنه عقد الالتزام الذي يحدّد إيرادات الدّولة بما يعادل 60% وأرباح الملتزم بما تبقى له من جملة إيرادات هذه اللّزمة⁽²⁶⁹⁾. إنّ نوعيّة هذا العقد لم يسبق للدّولة أن تعاملت به مع الملتزمين، إذ من المألوف في هذا التّعامل أن يضبط العقد أولاً سعر اللّزمة ثمّ يتعهد الملتزم بدفعه كاملاً⁽²⁷⁰⁾، إلا أنّه هنا لم يعد للّزمة من سعر بل إنّ الدّولة قد تركت للملتزم مجالاً فسيحاً للكسب من ورائه، إذ

= الذي أدّى بالأي إلى إبطال هذه الاحتفالات. بوجرة، حسين؛ نفس المرجع، ص 40.

(265) بوجرة، حسين؛ نفس المرجع، ص 72-73.

(266) الإنحاف، ج: 3، ص 93.

(267) سنة 1827 هي السنة التي اختفت فيها إيرادات لزمة الشّريحة من وثائقنا، بالمقابل نعثّر على عقد لزمة «الشّراب» بين الملتزم والوزير حسين خوجة، دون ذكر لتاريخ الوثيقة ونرخع أنّ بداية العمل بها لم يتجاوز سنتي 1828 أو 1829. إذ في سنة 1830 الترمها لأول مرّة محمد الطريقي، أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1932، سبق ذكره.

(268) وهو ما يدكّرنا بتحوّل اسمها سابقاً من لزمة الخمر إلى لزمة الشّريحة، انظر. عقد لزمة «الشّراب»، المصدر السابق.

(269) يخضع عقد لزمة «الشّراب» الملتزم لأداء... الثلاثة أخماس من جميع المكسب الضّافي...، انظر المصدر السابق.

(270) انظر على سبيل المثال: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 34، عقد لزمة حانوت القراز والحرير بتاريخ 1743. دفتر رقم: 235، عقد لزمة دار الجلد بتاريخ 1788.

كلما كانت أرباحه أوفر زادت إيراداتها من هذه التجارة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بفرض مراقبة صارمة وشديدة على المتهربين من دفع هذه الأديات. وهذا الإجراء الجديد يدخل في إطار تفتن الدولة إلى أن بضائع هذه اللمة يمكن أن تدز عليها أكثر مما كانت توفره لها سابقاً خاصة وأن مداخيلها بدأت تقلص ابتداء من سنة 1821.

ويبدو أن هذا الإجراء قد تواصل العمل وفقه إلى حد إرساء نظام المحصولات، وفي صلبه تعود لزمة الشريحة من جديد لا كما كانت عليه، لكن في شكل آخر تميز ببداية تخصصها في الإشراف على مراقبة صناعة المقطرات دون الخمر الذي وقع ضمه إلى «الزمة الخلّ والسبيريتو» في هذه المرحلة⁽²⁷¹⁾، وقد التزمها ابتداء من سنة 1840 اليهوديان إسحاق غزلان وفريجة زرقة بسعر 32,500 ريال لكن لم يدم العمل ببضاعتها سوى ثلاث سنوات لا غير، ومنهما تحول التزامها إلى الذمي شالوم بن للأهم لكن بسعر دون السعر الذي كانت عليه، إذ التزمها لمدة 3 سنوات هو الآخر بمبلغ جملي يعادل 64,000 ريال أي بحساب 21,666 ريالاً عن العام⁽²⁷²⁾.

ويعود تدهور سعرها مع هذا الملتمزم إلى تقلص إيراداتها، فقد انشقت عنها لزمة دار الشريحة والخلّ بسوسة ودار الشريحة بالمنستير ودار الشريحة بصفاقس وتراوحت أسعار لزم هذه الجهات بين 3,500 و4,000 ريال⁽²⁷³⁾ وأشرف على إيراداتها في أغلب سنوات عملها ملتزمون من اليهود⁽²⁷⁴⁾. ومع إنشاء لزمة جمرك الخل سنة 1852⁽²⁷⁵⁾، ضمت إليه فاقدة كل امتيازاتها وذلك بانحصار نشاطها في

(271) أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(272) المصدر السابق.

(273) أ.وت.، المصدر السابق، والدفتر رقم: 1893، سبق ذكره. م.ت؛ ص: 100، م

225، و: 34، حصر للزم نسيم شامة بداية من 1846-1847.

(274) الترمها سه 1843-1844 حاي طبيانة ثم إلى موقى سنة 1850 عمل بها لياه نطاف، ثم الترمها من بعده نسيم شامة إلى سنة 1868، حسب عقود التزامه، ستعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً. نفس المصدر.

(275) أ.وت؛ م.ت؛ ص: 58، م: 636، و: 31. من أحمد باشا باي إلى قناصل الدول الأجنبية، بتاريخ حزيران/يونيو 1852.

تحصيل إيرادات «بيع العراقي المعدة لليهود»⁽²⁷⁶⁾ دون غيرها من الإيرادات. وأصبحت ابتداء من هذا التاريخ مطابقة لتسميتها ولحجمها الفعلي، وتقلّصت بذلك إيراداتها إلى أن بلغت 7,000 ريال في العام، وقد وقع ضمها بعد ذلك إلى المجلس البلدي مع نشأته لتكون من بين موارد دخله ووُظف عليها أداء قاراً حدّد بنسبة 10% كسائر المقطّرات⁽²⁷⁷⁾.

لكن رغم هذا التدهور الذي شهدته اللّزمة في خمسينيات القرن التاسع عشر، ورغم تقلّص نفوذ الملتزمين اليهود في التحكم بتجارة الخمر أو البعض من فروعها لصالح بعض الأوروبيين من أمثال باولو طابية والنصراني لمبير،⁽²⁷⁸⁾ فإنّ بعثها على أنقاض لزمة الخمر في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن ليكتب له التواصل لولا اتّخاذ الدّولة من اليهود تقيّة لتتبع إيراداتها المحظورة التي قد تتسبّب لها في بعض التصدّعات، كما أنّ اليهود لم يساهموا في ازدهارها باعتبار أنّ سعرها إجمالاً لم يرتفع، بل عملوا على إرسائها وتواصلها إذ عن طريقهم أصبحت لزمة عادية أُثبِت لها مكان هامّ بين بقية اللّزم، وحافظت على مكانتها ومردوديتها ونفس تربيها التقاضي في سلّم نظام الالتزام مثلما كانت عليه عندما أُطلق عليها لزمة الخمر⁽²⁷⁹⁾.

وعلى امتداد فترة عملها كانت أغلب مقادير إيراداتها توجّه مباشرة إلى تلبية مستحقّات آل البيت الحسيني فمن ثياب وأدوات ومؤونة لمطبخ «سيدنا» إلى مستحقّات أخرى متعدّدة⁽²⁸⁰⁾. ويدخل إيرادات هذه اللّزمة إلى القصر تمّحي علاقة

(276) انظر على سبيل المثال. أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 58، م: 636، و. 70097. من الباي إلى «فصل فرسا وغيره في إعادة ترتيب بيع المسكّرات»، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

(277) أ.وت. المصدر السابق، انظر كذلك: أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 56، م: 613، و. 43. من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر حير الدين حول الاسفسار عن «... فروع دخل لزمة تقطير الشريحة وكيفية ضبطها.»، بتاريخ 1293.

(278) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 78، م: 916، و. 13. عقد لزمة تدريج صفر 1263 هجري.

(279) انظر رسم مقارنة متوسط أسعار أهم اللّزم بين 1745 و1765 بهذه الدراسة.

(280) أ.وت؛ دفتر رقم: 290، مداخل الدولة من مجاب و«دوايا» وخطايا ولم بتاريخ 1796-1797. أ.وت؛ دفتر رقم: 307، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1799. أ.وت؛ دفتر =

الدولة بالمدنّس معوضة إياها بعلاقة أخرى ساهم في إرساء شرعيتها ملتزموها من اليهود الذين اتخذوا غطاء لترويج بضاعتها المحرّمة والاستثمار بدخلها.

6 - لزمة جزية اليهود

نتطرّق هنا إلى الجزية لا كضريبة سنّها الشرع الإسلامي، بل كأداء جبائي تمّ تصنيفه كلزمة مالية، أي من خلال علاقتها بنظام الالتزام وبالدّورة الاقتصادية للبلاد. والإشكال الذي يطرح هنا، لماذا ألحقت بهذا النظام وهي الضريبة التي لا تمت بأيّة صلة إلى الأنشطة الحرفيّة أو التجارية أو ما شابههما؟

ولا ندري بالتدقيق متى ضُمَّت لزمة الجزية إلى نظام الالتزام، لكن أغلب الظنّ أنّ ذلك كان في بدايات العمل به، وقد برزت في وثائق مداخليل الدولة باعتبارها لزمة منذ سنة 1739-1740، حيث «تَبَيَّنَتْ... على الذمّي شمويل بن نطاف والذمّي شالوم قيّاد دار الباشا بخمسة آلاف ريال يدّوها (هكذا) مشاهرة كلّ شهر 416,33 ريال...»⁽²⁸¹⁾.

تواصل التزامها من قبيل نفس الفائدين وبالسعر ذاته إلى أواسط القرن الثامن عشر (1743-1744)، ثم غابت لفظة «لزمة جزية يهود تونس» تماماً من وثائقنا، بالرّغم من تواصل تسجيل مبالغها ضمن مداخليل الدولة إلى حدود الزّيع الأوّل من القرن التاسع عشر⁽²⁸²⁾.

لكن في المقابل نجد «لزمة جزية يهود جربة» التي سغرت عام 1752-1753 بمبلغ 750 ريالاً، ثمّ بمبلغ 1,000 ريال سنة 1757-1758⁽²⁸³⁾. وفي أواسط القرن

= رقم: 320، مماثل للدفتّر السابق بتاريخ 1802-1823. أ.وت؛ دفتّر رقم: 393، مماثل للدفتّر السابق بتاريخ 1814-1815. أ.وت؛ دفتّر رقم: 1932، بتاريخ 1828-1835 سبق ذكره.

(281) أ.وت.، دفتّر رقم: 34، جزية يهود تونس تحت نظر شمويل بن ماطن وشالوم قيّاد دار الباشا بتاريخ 1743-1744. كما يحتوي الدفتّر على ما يصرف من الجزية لمرتب المعتمين والمدرسين بجامع الزيتونة بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1742، و«العوايد» التي كانت تنفق من بيت المال وعادات تنفق من الجزية لفائدة المشايخ بتاريخ كانون الثاني/يناير - شاط/فبراير 1743.

(282) انظر ما سبق.

(283) أ.وت.، دفتّر رقم: 77، استخلاص الدّولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752-1753.

التاسع عشر، يقع تصنيف هذه اللزمة من قِبَل خليفة الجهة ضمن اللزْم الرئيسية أو «اللزْم الكبار» - على حدّ وصفه - دون ذكر ملتزمها أو سعرها⁽²⁸⁴⁾، لكن تشهد وثائق أخرى لنفس هذه الفترة أنّ سعرها لم يتغيّر وبقي مستقرّاً أي في حدود 1,000 ريال سنوياً⁽²⁸⁵⁾.

وبالرغم من غياب مواصفات اللزْم من جزية اليهود، إلّا أنّها اعتُبرت كذلك وأُلحقت بنظام الالتزام، وهذا يؤدّي بنا إلى القول إنّها لزْم من نوع خاصّ، فهي غير خاضعة لا إلى عرض السوق ولا إلى طلبه شأن اللزْم الأخرى، كما أنّ سعرها لا يخضع إلى عملية المزايدات التجارية، فهو في كل الحالات يحدّد من قِبَل السلطة، سواء كان هذا المبلغ حزافياً (Forfaitaire)، أو تبعاً لعملية حسّابية خاضعة للعدد الجملي لأفراد الأقلّيّة اليهوديّة القادرين على دفع هذه الضريبة شرعاً. كما أنّ جُبايتها لم يكونوا إطلاقاً لزامة، بل أعواناً لدى المخزن وله ضلع في تعيينهم أو تكليفهم بهذه المهمة.

ويمكن أن يُعزى إدماجها في نظام الالتزام إلى مردوديتها الماليّة القارّة والفوريّة، فالمخزن وفقاً لهذا القطاع ألحق أغلب مصادر السيولة التقديّة بنظام الالتزام لحاجته المتأكّدة لها، ليتسنى له مجابهة البعض من التزاماته أو غلق أبواب بمصاريف حتّى وإن كانت قليلة.

وإذا كانت إيرادات جميع اللزْم الأخرى تصرف في مصالح الدّولة المتنوّعة، أو لتغطية نفقات مصالح الطّبقة الحاكمة، من الباي إلى آل بيته أو وزرائه، فإنّ

= والدفتّر رقم: 82، استخلاص الدّولة للضرائب من السكان بتاريخ 1753-1754. والدفتّر رقم: 93، جزية اليهود عن سنة 1756-1757.

(284) أ.و.ت؛ م.س.ب؛ ص.ن: 43، م: 487، و: 46، من عمر العيايدة خليفة حرة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الثاني 1273 (كانون الثاني/يناير 1857). انظر كذلك المريمي، محمد؛ الفئات الاجتماعيّة بجزيرة وعلاقتها بالسلطة المركزيّة، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانيّة ولاحياتيّة، تونس، 1990.

(285) أ.و.ت؛ م.س.ب؛ ص.ن: 43، م: 486، و: 63، من عمر العيايدة خليفة جرة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الأول 1272 (كانون الثاني/يناير 1856).

إجراءات الجزية تميّزت بميزة هامة جدّاً، لا بدّ من التوقف عندها، وهي تحويل مبالغها التقديرية مباشرة إلى رواتب للفقهاء والمفتين ومشائخ تدريس القرآن بالجوامع. وقد انحصرت هذه الرواتب بين 6 نواصر و45 ناصرياً يومياً في أواسط القرن الثامن عشر، ولم تتجاوز 23 ريالاً في الشهر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر⁽²⁸⁶⁾، ويتّضح لنا ذلك من خلال الجدولين التاليين.

جدول رقم 11

بيان الخارج من الجزية كل يوم لمرتب المفتين والمدرّسين بجامع الزيتونة
1156هـ / 1743-1744⁽²⁸⁷⁾

المرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ ⁽²⁸⁸⁾	المرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ
الشيخ يوسف درغوث	35	الشيخ قاسم بن عبد الملك	10
الفقيه محمد علاف	6	الشيخ حمودة الرصاع	26
الشيخ المكودي	16	الفقيه قاسم الزغواني	4
الشيخ حمودة الريكلي	40	الشيخ سي ياكير الإمام	8
الفقيه حسين جنوين	8	الشيخ محمد سمادة	45
الفقيه علي قباة	6	الفقيه محمد الحناشي	6
الشيخ محمد الأرناؤوط	26	الفقيه محمد الورغي	6
الحاج عني الناصري	6	الشيخ أحمد الطرودي الأندلي	26
الفقيه إبراهيم الحاج	6	الفقيه أحمد بن منصور	4
الشيخ عبد الله السوسي	13		

(286) علماً أنّ الزيال يساوي 52 ناصرياً.

(287) أ.وت؛ دفتر رقم: 35 مداخل مختلفة: دوايا وخطايا وتلاقط بتاريخ 1742-1744.

(288) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الناصري عن كل يوم.

جدول رقم 12
بيان مستحقي الجزية كل شهر من سنة 1242هـ / 1826-1827⁽²⁸⁹⁾

المبلغ	الرتبة/ الاسم واللقب	المبلغ ⁽²⁹⁰⁾	الرتبة/ الاسم واللقب
7,5	الشيخ نصر الكافي	15	محمد بيرم نقيب الأشراف
23	إسماعيل التميمي	3,25	الفقيه محمد برناز
2,25	الشيخ حميدة التميمي	III	الشيخ محمد الحكيم سيالة
12	الفقيه أحمد المحجوب	15	إبراهيم الرياحي
15	عبد الرحمان الكامل	7,5	الفقيه محمد الفزاري
2,25	الفقيه عبد الرحمان مالوش	12	الفقيه محمد الحداد
6,75	الشيخ محمد المناخي	16	محمد المكني وطلبت
3,5	محمد الشريف إمام الجامع الأعظم	3,25	الفقيه إمام السيد الداي
5	إمام الغرياء بالمارستان	7,5	الشيخ أحمد زروق الكافي
7,5	الفقيه محمد المازري	8,75	الشيخ المشاط
7,5	الشيخ البشير	5,75	الفقيه محمد الرصاع
3,25	الفقيه الطيب بوخريص	7,5	الفقيه الأمين قلالة
7,5	الفقيه عصمان التركي	7,5	الشيخ محمد بن ملوكة
7,5	الشيخ أحمد اللافي	3,25	الفقيه علي التبرسقي
3,25	الفقيه محمد بالرايص	4,5	الفقيه محمد بيرم الأصغر
3,25	الشيخ حليفة الكافي	7,5	الشيخ محمد بن أحمد اللافي
6,75	الشيخ محمود بن أحمد اللافي	2,25	الفقيه حسن بن الأمين
2,25	الفقيه حمودة بن الخوجة	3,25	الفقيه محمد عباس
3,25	الفقيه حسن فرشيش	6	الشيخ علي المرادي
15	الشيخ محمد الرصاع	7,5	الفقيه إمام المحلة
15	كاتب (هذا الجرد)	1	الفقيه الشريف محمد محسن

(289) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقي الجزية بتاريخ 14 محرم 1242.

(290) ورد المبلغ في هذا الجدول بحساب الزبال عن كل شهر.

عدما ندقّ في قيمة هذه المبالغ لا نخال أنّها تمثّل رواتب حقيقية، بل تبدو من قبيل الصدقات التي يقدّمها الباى لرعاياه، ذلك أنّ هذا الراتب لا يتطابق والمكاة الاجتماعية للممنوح له، كما لا يتماشى ومستواه المادى، خاصّة إذا علمنا أنّ رواتب أو أجوراً أخرى، شهرية كانت أو يومية أرفع من هذا المبلغ بكثير، فمثلاً الآخر اليومى لبناء في عشرينيات القرن التاسع عشر يناهز 104 ناصرياً يومياً، أي حوالى 60 ريالاً في الشهر⁽²⁹¹⁾، وهو أجر يفوق أربع مرّات ما يتحصّل عليه نقيب الأشراف الشيخ محمد بيرم، إضافة إلى أنّ قرب بعضهم من رجالات السّلطة سواة لمكانتهم العلمية والدينية، أو للخدمات التي يسدونّها لهؤلاء وللمجتمع تساعد ثلّة منهم على التمتع بمستوى مادي طيب مثل الشيخ إسماعيل التميمي والشيخ إبراهيم الرياحي⁽²⁹²⁾.

ولم يقتصر هذا الإجراء على لزمة جزية يهود تونس الحاضرة فحسب، بل شمل كذلك لزمة جزية يهود جربة التي تصرف لرجال الذين بالقيروان وفق نفس القاعدة أي كلّ حسب رتبته⁽²⁹³⁾، ونتوقّع أنّ نفس هذا الإجراء قد شمل الأماكن

(291) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2219، مصاريّف حضيرة البناء بقنطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832. انظر كذلك: فصل يتعلّق بالأجور في: Bachrouch, T; *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 308-314.

(292) الشيخ محمد بيرم: هو ابن شيخ الإبلاّم محمد بيرم الثاني، دّرس بالمدرسة الباشية، وجامع الزيتونة ثم بالمدرسة العنقية. تقلّم للخطبة بجامع الوزير صاحب الطّاع، ومنها إلى الفتوى وحاز المرتبة العليا - على حدّ ذكر ابن أبي الضّياف - وخلف والده في رئاسة المجلس الشرعي بعد وفاته. توفي سنة 1843. الإصحاف، ح8، ص54-55. الشيخ إسماعيل التميمي: تولّى التدريس بجامع الزيتونة، وخيّره حمودة باشا باي لشهادة على بناء دره بالفصبة، ثمّ أولاه حطّة القضاء سنة 1806، ثمّ انتقل إلى خطّة الفتوى سنة 1816، ومنها إلى رئاسته الفتوى سنة 1826. توفي سنة 1832 وله من العمر أربع وثمانون سنة. المصدر السابق، ص11-14. الشيخ إبراهيم الرياحي: دّرس بجامع الزيتونة، ربطته علاقة مودة بوزير يوسف صاحب الطّابع الذي اشترى له داراً بما يلزمها من الصّوريات والنّرم له بصفة النّزوح. اختاره حمودة باشا باي سفيراً لسلطنة المغرب سنة 1804. ولأه حسين باي رئاسته أهل الشّورى من المفتين، وأتابه مصطفى باي للحخ عمه، وقدمه أحمد باشا باي للخطبة بجامع الزيتونة، وأرسله سفيراً إلى الدّولة العثمانية. توفي في آب/أغسطس 1850 بوباء الكوليرا. المصدر السابق، ح7، ص73-82.

(293) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 63، م: 704، و: 25، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود =

الأخرى التي تواجد بها اليهود في البلاد ورفعت منهم الجزية⁽²⁹⁴⁾.

تواصل العمل بهذه الإجراءات إلى أواسط القرن التاسع عشر أو بالأحرى إلى حد إلغاء الجزية من قِبَل محمد باي (1855-1859) وتعويضها سمال الإعانة التي فرضت على كل الرعايا مسلمين ويهوداً على السواء⁽²⁹⁵⁾.

ولا ريب أن في هذا التّنين لمداخل الجزية وحصرها وتوجيهها صوب وجهة محدّدة له أبعاد اجتماعيّة ودينيّة بالغة الأثر، فالجزية لغة واصطلاحاً من الجراء، والجزاء يكون عقاباً كما يكون ثواباً⁽²⁹⁶⁾، فهو إذن جزاء على إصرار اليهود على البقاء على دينهم وعدم اعتناقهم الإسلام، فاعتبروا كفّاراً من المنظور الإسلامي، وتوجب أخذ الجزية منهم إذلالاً لهم⁽²⁹⁷⁾، وهذا الخضوع في حدّ ذاته اعتراف من اليهود بدونيّتهم أمام المسلمين حتّى ولو كان هذا الاعتراف ظاهريّاً فحسب، والعيش تحت سلطة اتخذت من الإسلام ديناً لها وتكفّلت بحمايتهم. وهو كذلك جزاء لهؤلاء الأيّمة ومدّرسي علوم الذين لرعايتهم ومحافظةهم على تعاليم الشريعة الإسلامية.

- وكيل الجزية بجزيرة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني/يناير 1835). المصدر السابق، و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 17 شوال 1271 (تموز/يوليو 1855).
(294) عثرنا في بعض الوثائق الأرشيفية على مبالغ أسندت لمشايخ سوسة والمنستير وصفافس على أنّها رواتب، وهي ذات مبالغ قليلة، لكن لا مدري إن كانت رفعت من جزية يهود هذه المناطق أم أنّها خصصت من جزية يهود الحاضرة وجزيرة؟ انظر: أ.وت؛ س.ت؛ صن: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الحرية للسادات المقهاء بتاريخ 26 ربيع الثاني 1232 (شباط/فبراير 1817).

(295) الإتحاف، ح4، ص259.

(296) ابن منظور؛ لسان العرب، مادة «جزى»، رقم 8904، مجلد 14، ص143، سبق ذكره.

(297) استنساداً إلى سورة التوبة، الآية رقم 29: ﴿... حَتَّى يَمُوتُوا الْخَرِيءَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَافِرُونَ...﴾، وحول هذه الآية جاء في تفسير ابن كثير: «... حَتَّى يَمُوتُوا الْخَرِيءَ» أي إن لم يسلموا، «عن يده» أي عن قهر لهم وغلبة، «وهم صافرون» أي دليلون حفيرون مهانون، فلهاذا لا يجوز إعزاز أهل الذمة ولا رفعهم عن المسلمين بل هم أدلاء صخرة أشقياء كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تيدؤوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاصطروه» إلى أصيقه...، ولهذا اشترط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الشروط المعروفة في إذلالهم وتصغيرهم واحتقارهم...». انظر: تفسير ابن كثير، ورد في القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3،6، 1991-1996.

III - لزم الخدمات

لم نجد من الصفات ما يمكن أن ننعت به هذه التوعية من اللزم، غير أن نطلق عليها «لزم الخدمات» لارتباط مهامها بما يشابه وظائف هذا القطاع، بالرغم من عدم رسوخه في ضروب التعامل اليومي من حياة المجتمع التونسي في أواسط القرن التاسع عشر، وقد تكونت هذه اللزم من ثلاثة أنواع لا غير⁽²⁹⁸⁾، وهي «لزمة النفقة» و«لزمة المهام» و«لزمة كساوي العسكر».

اتضح لنا من خلال بحثنا في وثائق نظام الالتزام ندرتها النوعية وتمييزها عما اشتمل عليه هذا الميدان، فهي من ناحية في جُلٍّ من جباية الأداءات التي فرضتها الدولة على احتكاراتها، وبالتالي لم تركز أسسها على المبادئ القاعدية لهذا النظام⁽²⁹⁹⁾، ومن ناحية ثانية ساهمت من خلال خصوصية مبادئ عملها في صرف جزء هام من الموارد المالية التي حصلتها اللزم الأخرى، أي إذا تعلقت مهام هذا النظام بدعم مداخل الدولة، فإن «لزم الخدمات» قد أسهمت في إنفاقها، وما سمها بلفظة «لزمة» إلا لالتزام أصحابها أمام سلطة الإشراف بتوفير بعض الخدمات، مقابل التزام مماثل من قِبل الدولة بمنحهم هذه المهام، وضمنها لكسبهم من ورائها.

يمكن اعتبار بروز هذه اللزم تحولاً في مبادئ قطاع الالتزام كما أرسى وطبق في بادئ أمره⁽³⁰⁰⁾ وذلك للتغيير الذي طرأ على شكل العقود التي أطرتها والمضامين التي احتوتها، وهذا التحول هو دون شك مرحلة من مراحل تطوره، التجأت الدولة إلى التعامل وفقه للتنصل من ربكة المصاريف التي تتطلبها متابعة هذه المهام التي لا تزيد في مبالغها إلا تضخيماً، لذلك كان توجه الدولة - كما كان دائماً - إلى «الخواص» من أصحاب الأموال علّها تجد من بينهم ذوي القدرة على مساعدتها وتحمل أوزار مصاريفها.

(298) إذا أخصبنا لزمتي قبعات الجنود (لزمة شواشي العسكر) وأحذيتهم (لزمة صباط العسكر) اللتين ستدمجان في صلب لزمة كساوي العسكر كما سنرى لاحقاً.

(299) نظرقتنا في مواضع عدة من هذه الدراسة إلى بعض أشكال العمود التي تنظم سير عمل اللزم حائثاً وإدارياً، وما توصلنا إليه هو اختلاف واضح بين لزمة النفقة وباقي اللزم الأخرى إذ لا ينطبق عليها ترتيب نظام الالتزام في تحديد أسعارها خاصة. انظر: ما سبق.

(300) انظر: الصفحات المتعلقة بالتراتب الإدارية لنظام الالتزام في هذا البحث.

بعثت هذه التوعية من اللزم مع مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر، وتوطدت مبادئها لوجود أرضية ملائمة مهدت لتواصلها وارتكزت على أسس مشاريع الحداثة التي أعلن عن إرسائها أحمد باشا باي، وما تستوجبه هذه المشاريع من مختلف ضروب الإنفاق.

وتطرقنا في هذه الدراسة إلى هذه التوعية من اللزم لأهميتها المالية من جانب، ولتاهت البعض من التجار اليهود على خدمة الدولة من جانب ثانٍ، ولكن هذا لا يعني أنَّ التزامها اقتصر عليهم، بل إنَّ البعض من أصحاب النفوذ والتجار المسلمين كان لهم نصيب من أرباحها، إلا أنَّ محاولة تمسك التجار اليهود بها أثار فينا رغبة التطرق إلى دواعي تفرّجهم من الدولة، وهي التي لا يُؤتمن جانبها ولا يستغصي عليها التنصل من التزاماتها، أي أنهم في غير مأمن على أموالهم، ولا ضامن لهم لاسترجاع ما قدّموه لها، فقد سبق لها وأن نكثت عهودها من غير اضطراب⁽³⁰¹⁾.

1 - لزمة الثقة

تتطلب قصور الحكام عامة تجنب دهاكل مالية خاصة لتوفير احتياجاتها، وفي إطار البلاد التونسية تمّ بحث لزمة الثقة التي تحدّث مهامها باحتمال مؤونة القصر والقيام بكفايته⁽³⁰²⁾، ومن هذا المنطلق ارتبطت وظيفتها بما أطلقنا عليه «لزم الخدمات»، لكنّها خدمات ذات نوعية خاصة لا تُسدى ولا تُحتمل من قبل أيّ كان بل هي مقتصرة على القصر وأربابه، ولا يمكن للمشرفين عليها تجاوز هذه الأطر إلا بأمر من سيد القصر⁽³⁰³⁾.

(301) Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 363-367.

(302) ابن منظور، لسان العرب، مادة «تقّى» رقم 6355، مجلد 10، ص 357، سس ذكره.

(303) هناك بعض الوظائف الأخرى التي تقوم بإسداء خدمات معينة ومحددة للباي وحاشيته نذكر منها على سبيل المثال مؤسسة «الغرفة» التي يشرف عليها «باش قرق» وتُعى بكلّ ما يتعلّق باللباس الذي توفّره الدولة للباي وآله إنثاءً وذكرراً والوزراء والصنّاط، ولزمة المهّمات التي ستعرض إليها لاحقاً. انظر في الضدّد: أ.وت؛ دفتر رقم: 259، مفايض سب حردار من الباي إلى «الغرفة» بتاريخ 1790. دفتر رقم: 2/2146، محاسبة المكلفين بـ «الغرفة» عن «الملف والأملس»، بتاريخ 1818 1821. دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأغطية =

تكمُن أهمية هذه اللزّمة وخصوصيّتها في المسؤوليّة التي أنيطت بعهدتها، وهي تزويد قصر الباي بكلّ متطلّبات مطبخه يوميّاً، أي أنّها في علاقة وطيدة بطون «أسباد الإيالة» وبعاداتهم الغذائيّة، وتزداد أهمّيّتها في موضوع بحثنا بعلينا أنّ الإشراف عليها لم يَزُغْ من بين أيدي اليهوديين يوسف وإسرائيل شقّامة طيلة مدّة عملها.

والإشكال الذي يطرح من خلال دراستنا لهذه اللزّمة يكمن أولاً في اتّكال الباي على البعض من التجار اليهود لتموين مطبخه بكلّ احتياجاته الغذائيّة سواء كانت ضروريّة أو كماليّة، وثانياً في اطمئنان الباي أو ائتمانه لهم على كلّ ما يؤكّل ويُستهلك يوميّاً وهم الذين تنعتهم العديد من المصادر التاريخيّة العربيّة بشتّى نعوت المكر والغدر والخيانة والدّسائس⁽³⁰⁴⁾.

بدأ تسجيل مصاريف الإنفاق على مطبخ الباي منذ شهر ذي الحجة 1268 هجري (أيلول/سبتمبر 1852) وتواصل إلى شهر رجب من عام 1276 هجري (كانون الثاني/يناير 1860) وقد التزمها خلال هذه السّنوات الأخوان إسرائيل ويوسف شقّامة⁽³⁰⁵⁾. وتحديد فترة عملها هنا يؤكّد أنّ حضورها في سوق الالتزام لم يتقدّم عن تاريخ أوّل تسجيل للمصاريف، وبهذا تعتبر من اللّزم التي ساهم في بعثها تردي الأوضاع الماليّة للإيالة بما أنّها ستغطّي بعض المصاريف الضروريّة للدولة، كما أنّ غيابها عن هذه السوق يشير إلى استغناء الدولة عن خدماتها

= «للغرفة»، بتاريخ 1838-1839. دفتر رقم: 368، تتضمن بعض صفحاته حرد «المشتري المهمّات» من قِبل محمود الجلولي للباي، بتاريخ 1811.

(304) حول دور اليهود في الفن والاضطرابات السياسيّة في قصور بعض السلاطين والموكّ، انظر على سبيل المثال: ابن قيم الجوزيّة؛ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والتصارى، تحقيق حجازي السقا، القاهرة 1978، ص 259. ابن خلدون، كتاب العر وديوان المتندأ والحبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 7، ص 497-498، دار الكتاب اللساني، بيروت، 1985.

(305) أ.و.ت، دفتر رقم: 502، محاسبة يوسف وإسرائيل شقّامة لزّامة العفة عمّا دفعاه لحند السابليث بالتذكّار من ذي القعدة 1271 إلى شوال 1272 - تموز/يوليو - حرياد/يوليو 1855، ومن ذي الحجة 1275 إلى رجب 1276 - تموز/يوليو 1859 - كانون الثاني/يناير 1860 دفتر رقم: 1894، محاسبة المكلفين تزويد الباي بالمؤونة اليوميّة، من ذي الحجة 1268 إلى ذي القعدة 1271/أيلول/سبتمبر 1852 - تموز/يوليو 1855.

لا لتحسين أوضاعها بل على ما يبدو لارتفاع تكلفتها⁽³⁰⁶⁾. وما نلاحظه هو أنَّ عملها قد تزامن مع السنوات الأخيرة لحكم أحمد باشا باي وطوال عهد محمد باي، ولم يمتدَّ إلاَّ بعض الأشهر مع صعود محمد الصادق باي. وعلى امتداد هذه السنوات لم يقع إبراز العقد الذي يوطرها ولا الأسعار التي تحددها، لكن من خلال ما ارتسم في كشف حساباتها يمكن أن نتبين هذا وذلك ونتتبع خصوصياتها وآليات عملها.

تتضمَّن وثائق اللزمة الصيغتين التاليتين:

«بيان حساب النفقة على يد المنفقين المحترمين الكولير يوسف وإسرائيل شَمَامَة عن عام واحد تمامه موفى ذي القعدة 1269 هجري».

«دفتر حساب المبحلين الكوليرين يوسف شَمَامَة وإسرائيل شَمَامَة عما دفعا منها لجانب البابليك بالثذاكر العلنية تاريخه من عام 1271 إلى عام 1276 هجري»⁽³⁰⁷⁾.

ما يهمننا هنا لتحديد عقد اللزمة وآليات عملها أنه تم تفويض الإنفاق إلى ملتزمي هذه المهمة، أي أنَّ هناك ضرورة حتمت طلب مواد معينة ومحددة خطت أصنافها «بتذاكر علنية»، وأمر بالتكفل لأداء ثمنها من اختيار لإعالة أعلى هرم في السلطة، وهي مهمة صعبة تتوجب الفطنة وحسن الإشراف والتسيير. ووفق ما تقدّم تشّضح لنا معالم السيطرة في هذا التعامل، فهذه الخدمات التي تقدّم لأولى الشخصيات في الإيالة دون أن يدفع ثمنها، لم يكن إسداؤها إلاَّ واجباً محتملاً، فالباي من وجهة نظره هو المالك للبلاد وما توقّره، ولسواعد العباد وما تقدّمه، لذلك نلاحظ في هذا المستوى أنَّ الدولة لم تر ضرورة تسعير هذه الخدمات⁽³⁰⁸⁾.

لم تُثبت دفاتر المحاسبة على هذه اللزمة تحديداً لا لأسعارها، ولا لأرباح

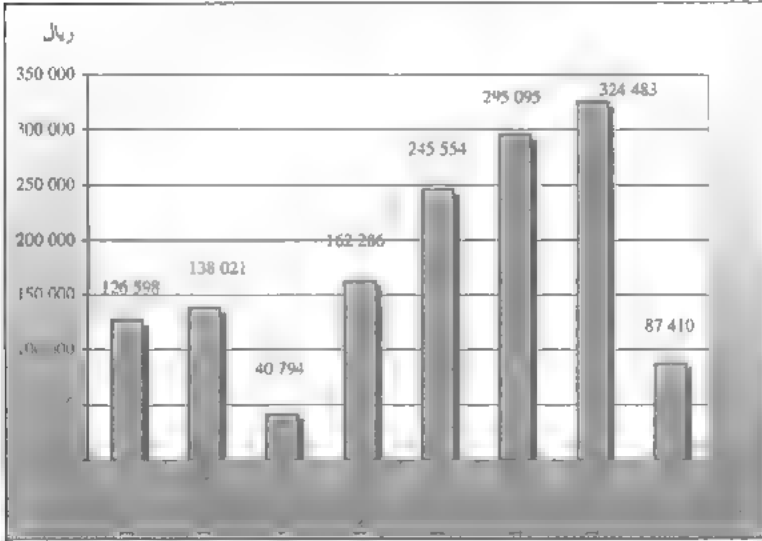
(306) لم نعثر في كشوف مصاريف الدولة على وثائق أخرى تتمم هذين الدفترين ومن الأكيد أنهما الوحيدان اللذان احتفظت بهما وزارة المال حسب التأكيد الوارد فيهما ولم تسجل مصاريف اللزمة في غيرهما من الوثائق.

(307) أ.ب.ت؛ دفتر رقم : 502 و1894، سبق ذكرهما.

(308) من خلال دراستنا لنظام الالتزام تبيّن أنَّ أغلب اللزّم التي تعرض أمام المراد العلبي يقع تسعيرها سواء عند بدء المزاد أو في نهايته عندما يتحصل عليها ملتزم ما.

ماسكيها، وهذا لا يفيد عدم تميمها أو أنها لا تمكّن أصحابها من أرباح خاصة وأن عملها لم يشمل تحصيل الأداء من احكارات الدولة، بل يفيد عدم توصل الإدارة المالية لضبط المصاريف التي يتطلّبها القصر، وهي مصاريف لا يمكن تحديدها بسقف أدنى أو أقصى ففي ذلك تعدّ على كرامة الباي وسلطانه، بل هي حاضمه لشهوات الباي وحاشيته وتسائر رعباتهم في كلّ حين. ومحاولة مدّ للتعرف - ولو نسبياً - على أسعارها توجب علينا تنعّ مصاريفها سنة بسنة، وهو ما ارتأينا إثباته في الرسم البياني أدناه⁽³⁰⁹⁾.

رسم بياني رقم 12
تطوّر حجم مصاريف لزّمة النّفقة (1860-1852)



يصبّط لنا هذا الرسم حجم مصاريف اللّزمة على متطلّبات مطبخ القصر لمدّة

(309) اعتماداً في هذا الرسم على دفري كشوف حسابات لّزمة النّفقة. انظر: المصدرين المدكّورين أعلاه. وقد أعورنا بعض الوثائق عن تنعّ مصاريف سنة 1854-1855، إذ سمّ عشر، إلّا عني ما تمة إيفاقه خلال شهرين فقط، كذلك الشأن بالنّسبة لسنة 1859-1860، فقد افترضت الوثائق عني إثبات كشف السّنة أشهر الأولى من عام 1276 هجري، لذلك نلاحظ تدني مصاريف هاتين السّنتين، ومن المؤكّد أن غياب مصاريف السنة الأولى هنا لا يدلّ عن تعطلّ الإنفاق على القصر كما لا يشير إلى توقّف عمل اللّزمة.

ثماني سنوات، ومن خلاله نلاحظ تطوراً في اتجاه الارتفاع، وتحولاً سنة عصب أخرى أدى دون ريب إلى تضخم في حجم المواد المستهلكة، ففي السنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا باي (توفي في 30 أيار/ مايو 1855)، بلغت مصاريف الإنفاق حدّها الأقصى سنة 1270 هجري (1853-1854)، إذ قدّرت مجموع طلبات «التذاكر العلوية» بـ 138,021 ريالاً أي بزيادة ناهزت 12,000 ريال عن السنة التي سقتها.

أما مع محمد باي (اعتلى العرش في غرة حزيران/ يونيو 1855) فقد توسّع في المصاريف مساهماً بذلك في زيادة حجم الإنفاق وبالتالي في ارتفاع مصاريف البلّخ. وإذا عُرف عن أحمد باشا باي تشدّده في جمع الضرائب وابتزازه لأموال الرعيّة لكثرة مصاريفه على الجيش ومشاريعه المستحدثة، فإنّ محمد باي بالرغم من بخله تجاه متطلّبات الجيش، فقد فاقه في المصاريف، ففي السنة الأولى من اعتلائه العرش الحسيني بلغت مصاريف مطبخه أكثر من 160,000 ريال لتتواصل على نسق واحد من الارتفاع فتبلغ في السنة الموالية حوالي ربع مليون ريال، ثم ترتفع لتناهز ثلث مليون ريال سنة وفاته⁽³¹⁰⁾.

هذه المبالغ التي سجّلناها وثائق اللزّمة يمكن أن نستند إليها للتعرف ولو نسبياً على حقيقة سعرها، ذلك أنّه بإضافة أرباح الملتزمين⁽³¹¹⁾ تكون هذه المبالغ قد فاقت أسعار أهمّ اللّزّم في خمسينيات القرن التاسع عشر، مثل لزّمة جمرك السلعة وتوابعه (351,000 ريال) ولزّمة الملح (200,000 ريال) ولزّمة فندق البياض (130,000 ريال)⁽³¹²⁾.

(310) توفي في 22 أيلول/ سبتمبر 1859.

(311) لا تتضمّن هذه المصاريف أرباح الملتزمين باعتبار أنّ لزّمة المهمّات هي التي أسدت إليها مهمّة تحديد أسعار ما يقنّيه الباي. أ.وت؛ دفتر رقم: 1931، تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزّام المهمّات.

(312) أ.وت؛ س.ب؛ ص: 100، م: 225، و: 34، قائمة في لزّم القائد نسيم شمامة. دفتر رقم: 1909، تحديد الأسعار التي يحاسب على أساسها لزّام الملح بتاريخ 1857-1859 دفتر رقم. 1910، محاسبة لزّام فندق البياض على ما أذاه من فحم وحطب لدبار الباي وآله بتاريخ 1856-1857 وتجدر الملاحظة في ما يتعلّق بلزّمة البياض أنّ ملزمها أشرف عليها لمدّة عامين وخمسة أشهر بسعر جمليّ عادل 314,166 ريالاً، أي ما ساوي 130,000 ريال عن كلّ عام، وإدراجنا لهذه الملاحظة لغاية التنبيه لأنّ المصدر المعتمد هو

وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن أن تعتبر لزمة التفقة من أرقى اللرم أسعاراً، ومن أرفعها قيمة بما أنها جالت بين مطبخ القصر ويطون ساكنيه، وتكشف لنا من زوايا خفية اتساع شهوات الطبقة الحاكمة وكثرة رغباتهم الغذائية التي لم تحدّد ضمن.

لا نبالغ إذا قلنا إنّ المتتبع بدقّة لوثائق اللزمة التي تُحصي فصلاً فصلاً المواد الغذائية التي طلبها أهل القصر أشبه بمن يتجول في مطبخ كالذي تصفه حكايات ألف ليلة وليلة، وهذا يمكن أن يعدّ مألوفاً في الحياة اليومية لبعض الحكام والسلاطين، لكن أن تتحوّل كمية العديد من المواد إلى «فناطير مقنطرة»⁽³¹³⁾ ووضع الإيالة قد دبّ فيه الوهن فذلك ما يدلّ على توجه سياسي غير مسؤول سلكه بعض البايات لم يزد في أزمات الإيالة إلاّ حدة وهي الناتجة عن إسراف مُبالَغ فيه دون أدنى رقابة أو تحكّم.

ما يمكن أن ندرجه هنا هو أنّ المواد الغذائية التي أمر الباي باقتنائها لم تدخل كلّها إلى مطبخ قصره، بل إنّ جزءاً هاماً منها وجّه في شكل هبات أو هدايا إلى أرباب مطابخ أخرى، وهو ما توضّحه مصاريف عام 1269 (1852-1853) التي اتخذناها عيّنة للكشف عن وجهة هذه المواد والمستفيدين منها⁽³¹⁴⁾.

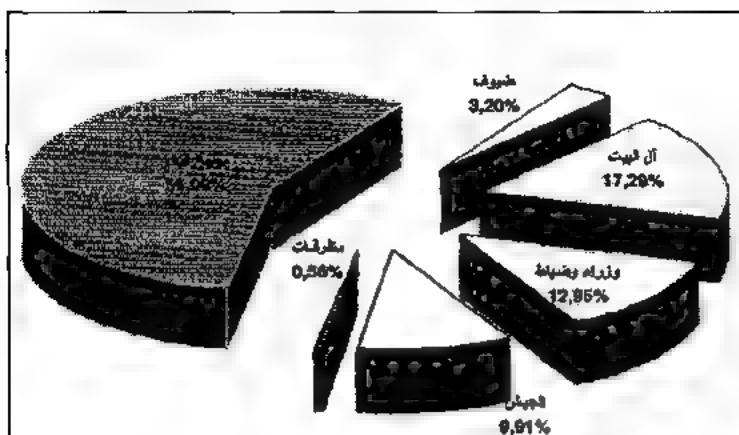
قسّمت المصاريف الجمليّة للزمة التفقة على ستّة أبواب لا وجوباً على الباي بل عن طيب خاطر منه، فلكلّ طرف مطبخه، ولكلّ مطبخ مصاريفه التي يتحمّلها صاحبه. وقد اخترنا التدرّج في وصف هذه النفقات من أدناها إلى أرفعها.

= يقصر على ذكر المبلغ الجملي لمدة الالتزام، ولا يشير إلى سعر اللزمة في العام الذي نوصّلنا إلى تحليله وفق عمليّة حسابيّة.

(313) كثيراً ما يستعمل هذا الوصف في النازجة التونسية للدلالة على كثرة الكمية وقد وردت في الإتحاف ج 4، ص 56. ونستعيرها هنا للدلالة على نفس المعنى.

(314) اختيارنا لهذه العيّنة انطلاقاً من احتوائها على العديد من الجزئيات والتفاصيل التي تساهم في تعريف باللزمة والكشف عن مضامينها، كما أنها تمثّل العام الأول من عملها إصدفة إلى أنّه العام الوحيد الذي تحضّل فيه الملتزمان بالمصاريف التي أنفقها. أ.وت؛ دفتر رقم: 1894، ص 1-10 سبق ذكره.

رسم بياني رقم 13
توزيع مصاريف لزمة الشقة لسنة 1269هـ/ 1852-1853



* المتفرقات: ونقصد بها بعض المواد الغذائية التي تسجل ضمن مصاريف مطبخ الباي بعد أمره بإعطائها إلى بعض الأشخاص إحساناً منه أو هبة لهم سواء لتعاطفه معهم أو لاعترافه لهم بجميل قَدَمِهِ، ولمزيد التوضيح نورد هذه المقتطفات:

«... نصف قنطار روز للحكيم المقرّب الكولير أبراهام لمبروزو...»،
وسعره 22,5 ريالاً⁽³¹⁵⁾.

«... روز وجبن لمصالح حلقة بيوع زيتون غابة تونس...»، وثمنها 26 ريالاً⁽³¹⁶⁾.

«... روز ولوية لرحلة الهمام أمير اللواء ابننا مصطفى آغا⁽³¹⁷⁾ عن سفره

(315) أ.وت.، المصدر السابق، ص2.

(316) أ.وت.، المصدر السابق، ص3.

(317) مصطفى آغا: عرف بلقب الآغا وهو مملوك من القرح، كانت بداية تقلّده المناصب العسكرية في عهد مصطفى باي الذي زوّجه من ابنته، وهو من خيرة المقرّبين إلى أحمد باشا باي الذي قلّده مهام وزارة الحرب، وسافر معه إلى فرنسا، واتكل عليه في بعض المهام والبعثات الدبلوماسية إلى كلّ من الباب العالي وطرابلس الغرب. توفي في إقامته بالكروم ودفن بها سنة 1867.

لساجة...»، وقيمة هذه المواد 45,25 ريالاً⁽³¹⁸⁾. إلى غير ذلك مما ماثل هذه المصاريف، وقد كوّنت جملتها مبلغ 711,25 ريالاً أي 0,56% من جملة ما اقتناه مطبخ الباي لعام 1269 هجري (1852-1853)، وهي مبالغ ضعيفة وفق هذه المقارنة وذلك نظراً إلى أنها مصاريف ظرفية وغير قارة.

* الضيوف: لإبراز كرمه، لا بدّ أن يمنّ الباي على صيوفه ببعض ما يطيب لنفسه من مأكولات، وما يشتهيهم لهم في إقامة مريحة، لكن كلّ حسب مقامه وحظوته. فقد أمر على سبيل المثال أن يصرف من حساب مذكرات مطبخه:

«... روز وتمر وعصم وغيره فرشك للفاهور العثماني»، بحوالى 1,355 ريالاً.

«... عشرة قاطر روز لمونة الضيف القادم من الدولة العثمانية وقنطارين زيدة»، بحساب 46 ريالاً قنطار الأرز و765 ريالاً قنطار الزبدة.

«... فلفل وتابل وثوم مونة ضيوف ورغة وجندوبة وشارن عن مدة إقامتهم بباردو المعمور»، وقيمتها 36,5 ريالاً⁽³¹⁹⁾.

من خلال هذه الأمثلة وغيرها، بلغت جملة المصاريف على الضيوف ما قدره 4,184 ريالاً، أي ما يعادل نسبة 3,29% من مصاريف مطبخ القصر.

* الجيش: حظي بكرم الباي جنود الآلاي الأول والخامس والسادس، وعسكر الطبعية بكلّ من حلق الوادي والفشلة وعسكر البحرية والخيالة وعسّة باردو. وقد انحصرت هذه الهبات في بعض التوابل لا غير، إذ أغدق عليهم كميات هامة من الفلفل الأحمر الجاف، أو «المرحي بالتابل والثوم»⁽³²⁰⁾ وقدرت نقداً بما قيمته 5,473 ريالاً، وكأنّ هؤلاء قد اقتصر زادهم على استهلاك هذه المادة دون غيرها من المواد الغذائية. لكن في مناسبات لا تتكرّر إلا نادراً ينعم البعض من أولئك الذين امتلأت أواني طبخهم ويطونهم فلفلاً أحمر بمفاجآت سارة، فيشملهم عطف قائدهم الأعلى، إذ يمنح مثلاً «العسكر الذار المعمورة» بمناسبة شهر رمضان

(318) أ.وت.، المصدر السابق، ص10.

(319) أ.وت.، المصدر السابق، ص2-3.

(320) تعتبر هذه المواد من أكثر التوابل استعمالاً إلى الآن في الطبخ التونسي.

وحلول عيد الفطر كميات محترمة من الفستق وقلب اللوز وغيرها لصنع الحلويات، وقدّر ثمن هذه الفواكه بحوالى 5,538 ريالاً، كما برّ بكرمه على «عسة باردو» ثاني عشر قنطاراً من العسل وخمسة قناطر من النشاء لصنع «الزلابية والمخارق» والمقلّر ثمنها بحوالى 1,600 ريال⁽³²¹⁾. وقد بلغت جملة أثمان هذه المواد حوالى 12,611 ريالاً أي ما يعادل 9,9% من جملة مصاريف الإنفاق.

* **الوزراء والضباط العسكريون:** انتفع بعض الوزراء والضباط كذلك من مقتنيات لزّمة التّفقة، فما أهدي إليهم على حساب المطبخ يتناسب ومكانتهم الاجتماعية، وقد قدرّت جملة هذه العطاءات بما ثمنه 16,485 ريالاً أي ما يعادل 13%، وانحصرت في كميات هائلة من الفواكه الجافة والعسل، وكان أكثر هؤلاء انتفاعاً أمير الأمراء محمد المرابط⁽³²²⁾ وصالح أمير لواء عساكر غار الملح وبنزرت⁽³²³⁾. وإذا كان عدد هؤلاء قليلاً ولم يتجاوز إجمالاً العشرة أفراد على امتداد سنة 1269 هجريّاً فلاّتهم كانوا من خاصّة الباي وصفوة المقرّبين إليه.

* **آل البيت:** ضبّطت وثائق اللزّمة أفراد آل البيت وحصرتها في والدة الباي

(321) أ.و.ت.، المصدر السابق. انظر: مصاريف شهر رمضان، ص5.

(322) محمد المرابط: من أعيان القيروان، حدم جدّه للآب ابني حسين بن عني وواصل أبنائه خدمتهم للدولة الحسينيّة. تولّى قيادة الآكي الحمّس عند إسنائه سنة 1842، ثمّ أمير لواء عسكر اسمحمدية، وقد لازم صهره أحمد باشا باي في سفره، وكان عند مرضه يقوم بخدمته إلى حدّ «تروصته»، وقد كلّفه هذا الباي بمهام تدلّ على ثقة كاملة كإقناع ابن عيّاد بالاستسلام عند لجوئه إلى قسليّة انكلترا، أو سفره إلى فرنسا لتهنئة سلطانها بنجاحاته إثر محولة اغتياله. بعد وفاة أحمد باشا باي جرّده محمد باي من كلّ رتبه وأملاكه ونفاه إلى لقيروان، لكن أعيد إليه الاعتبار ومنحته الدولة مرتباً سنوياً قدره 6,000 ريال.

(323) هو صالح بن عثمان شيبوب، تدرّج في الرّتب العسكريّة وأوّل من أولاه أحمد باشا باي خطّة بيناشي لتجنّبه وخفّة ظلّه وذلك بعد أن كان يستمي إلى فرقة عسكر لموسيقى بباردو، ثمّ قدّمه إلى رتبة أمير لواء على العسكر بنزرت وغار الملح وسى له بها قسلة شبيهة بالشكل الهندسي لقصر المحمدية، وبعثه الباي سفيراً بنيشان إلى ملك سرديبا، ثمّ روّجه من اسة الوزير أبي التناء محمود ابن الوزير أبي عبد الله محمد حوجة، لكن اقلّب عيه لأخطائه ونهبه، وسجنه في قصر حمام الأنف وأجرى له قوته اليومي تقديراً للصّحة التي يبيهم. لم يدم سجنه طويلاً إذ سرعان ما عفا عنه وأرجعه إلى سالف مهامه ورسته. لكن لما اعتلى محمد باي العرش جرّده من كلّ أملاكه ونفاه إلى جرّنة حيث توفي (سنة 1865) وهو يعاقر قارورة من شراب «الزّوم» المقطّر (Rhum).

وروجة والده وأخوته ذكوراً وإناثاً وأبناء عمومته ذكوراً وإناثاً كذلك⁽³²⁴⁾. وقد انقسمت عطاءات الباي في هذا الباب إلى نوعين، نوع أول تمثل في مبالغ نقدية تراوحت مقاديرها بين 17 و184 ريالاً، ومُنحت خاصّة إلى أخوته وأبناء عمومته، وهي ليست رواتب شهرية بقدر ما هي مساهمة من الباي في دعم مطبخ هؤلاء، ونوع ثا ث تكون من مواد غذائية وأصناف متعدّدة من الفواكه الجافّة التي تمتّع بها الذكور دون الإناث، وقد بلغت بانتهاء العام حوالي 21,898 ريالاً، أي بنسبة 17,29% من المصاريف الجمليّة للزّمة الثّقفة. وقد عاد التّصيب الأوفر من هذه العطاءات إلى وليّ العهد محمد باي، الذي أغدقت عليه كمّيّات مهولة من الفواكه الجافّة والعسل وغيرهما، وهي كمّيّات لم يأمر أحمد باشا باي نفسه بصرفها على ملذّاته الخاصّة، فمثلاً منحت له مرّة أولى:

9 قناطير فستق.

9 قناطير قلب اللّوز.

9 قناطير بوفريوة.

قنطاران من البندق المقشّر.

قنطاران من الزّبيب.

10 قناطير من العسل.

10 قناطير من الأرز.

15,000 قطعة من الجوز.

8,000 بيضة.

(324) جاء في وثائق الزّمة حصر لأفراد البيت الحسيني وهم كما ثبتوا في الدفتر خلال عهد أحمد باشا باي مرتّبون تفاضلاً وعمريّاً: «المنعمة والدنيا»، «دار المرحوم والدنا الثانية»، «أمير الأمراء سيدي محمد باي»، «الأسعد أخينا محمد الصادق باي»، «الأسعد أخينا حمودة باي»، «الأسعد أخينا علي باي»، «الأسعد أخينا محمد المأمون باي»، «الأسعد أخينا محمد الطيب باي»، «الأسعد أخينا محمد الأمين باي»، «أختنا الأولى»، «أختنا الثانية»، «أختنا الثالثة»، «أختنا الرابعة»، «أختنا الخامسة»، «أبنة عمّا الأولى»، «أبنة عمّا الثالثة»، «أبنة عمّا الرابعة».

بلغت حزمة أسعار هذه المواد 8,192 ريالاً. ثم منحت له مرة ثانية أكثر من نصف الكمية داتها وقدر ثمنها بحوالى 5,300 ريال⁽³²⁵⁾، وبهذا يكون نصيب محمد باي 68% من جملة الهبات الموجهة إلى آل البيت، وهي نسبة تعدل 12% من مصاريف الإنفاق عموماً، وللمقارنة نشير إلى أنه في الوقت الذي تحصل فيه على هذه الكمية لم يتمتع محمد الصادق باي سوى بثلاثة قناطير من لفستق⁽³²⁶⁾، وهذا من شأنه أن يُحيلنا إلى أنّ الشهوات المكلفة ورغبات البذخ لولي العهد كانت تخصم من «ميزانية» مطبخ القصر أو كان يتكبدّها الباي نفسه على حساب ملذاته⁽³²⁷⁾.

(325) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص 3-9.

(326) أ.و.ت.، المصدر السابق، ص 3.

(327) كما سبق وذكرنا أنّ هذه الهبات المتكوّنة خاصّة من الفواكه الجافة بشقّى أنواعها وكميّات هائلة من العسل لم يقع منحها إلّا لأقرباء الباي من الذكور (محمد ومحمد الصادق باي) أو للبعض من خاصّته (صالح أمير لواء عساكر غار الملح وبنزرت، أمير الأمراء محمد المرابط، أمير اللواء إسماعيل كاهية... إلخ)، واستناداً إلى الدّهنية الشعبيّة هنا وبعض المصادر العربيّة مثل الروض للعاطر في نزهة الخاطر، أو تحفة العروس ومتعة اللّفوس، نجدّها تصرّ على الدور الفعّال لهذه المواد في تشييط الطاقّة الجنسيّة لدى الذكور بما أنّها مواد تثير الشهوات (Aphrodisiaque)، وتدعم القدرة على الاتصال الجنسي المتواتر، وما إدراحنّا لهذه الملاحظة إلّا لاستعرايا من الكمّيات الضخمة التي وُجّهت إلى مطبخ محمد باي، فهل استهلكت لهذا الغرض؟ وهو الذي عرف عنه بشهادة أحمد بن أبي الضيّاف أنّ ولعه بحبّ النساء أدّى به إلى افتكاك العديد منهنّ وضمّهنّ إلى جلسات مجونه حتّى وإن كنّ متزوجات (...). وبالغ في الغصب... حتّى أخذ بنات الأحرار المستولدات من الإمام السّود، بن أخذ المحصّنات من تحت أزواجهنّ للخدمة بداره على حال فضيع، وبد أنّه زوج امرأة متشكّياً محتجاً برسم صدّاقه، يأمر باش حانبه بتزيينه قبل قراءته ويطرده (...). كما أشيع عنه أنّه تزوّج بأكثر من 1000 امرأة أو أنّه ضمّ إلى قصره هذا العدد من النساء وهي أراحيف مبالغ فيها دون شك، لكن إذا صدّقنا ولو سبباً ما احتفظت به لنا الذاكرة الشعبيّة إلى اليوم حول منافع استهلاك الفواكه الجافة والعسل، وإذا صدّقنا كذلك ما خطّ في بعض الآثار المكتوبة يبدو لنا أنّ جزءاً هاماً من هذه الكمّيات أو الجزء الأكبر منها كان لعرض صناعة الحلويات والمرطبات التي تتطلبها مجالس أصحاب السّلطة في مواعيدهم اليوميّة. حول ما استندنا إليه في هذه الملاحظة انظر تباعا: النّفراوي، الشيخ محمد بن أحمد، الروض العاطر في نزهة الخاطر، مكتبة المنار، تونس، د - ت، ص 84 (يعتد مزيا الفواكه الجافة وينصح باستهلاكها مستشهداً بأمثلة وحكايات وحكم طيبة). النّيجاني، محمد بن أحمد، تحفة العروس ومتعة اللّفوس، تحقيق حليل العطنة، =

* مطبخ الباي: توزعت مصاريف الإنفاق في هذا الباب على خمسة مطابخ لخمسة قصور مختلفة، ومن البديهي أن تعود إليها أكثر المقادير من هذه اللزمة، وحسب تصنيفنا نقدياً للمواد الغذائية التي استهلكها معتمرو هذه القصور تصدر مطبخ سرية حلق الوادي المرتبة الأولى من حيث الإنفاق (28%) من جملة المصاريف الموجهة لمطابخ الباي)، تلاه مطبخ قصر المحمدية (23,3%)، وقصر برردو (23,1%)، ثم «الدار المعمورة» بالقصبة (15%)، وأخيراً أنفق على مطبخ سرية حمام الأنف ما يناهز (10,6%)، وقد فُذرت جملة هذه المصاريف بحوالي 71,369 ريالاً أي بنسبة (56,08%) من جملة ما أنفقه الملتزمون من ذي الحجة 1268 هجري إلى ذي القعدة 1269 هجري، وهي مبالغ عادلت في قيمتها المالية مداخيل (20 لزمة ريفية) آنذاك.

وبالرغم من ارتفاعها على هذا الوجه من المقارنة فإنها ما انفكت ترتفع في عهد محمد باي سنة تلو أخرى، وذلك بضم بعض المبالغ إلى مطبخه خاصاً إياه مما كان يوجه إلى البعض من أفراد آل البيت وبعض الوزراء والضباط، كما شخ عطائه إلى الجيش في المناسبات الاحتفالية والأعياد مبقياً على إمدادات لم تتجاوز كميات قليلة من الفلفل الأحمر الجاف لا غير.

لقد اخترنا المنهج الوصفي في كشف مصاريف اللزمة ووجهاتها لإبراز المقادير المالية التي أشرف على إنفاقها اليهوديان يوسف وإسرائيل شامة، ويمكن أن نسأل هنا عن مدى قدرتهما على تحمّل كل هذه المصاريف؟

لا تشدّ لزمة النفقة - من خلال ما توصلنا إليه - عن قاعدة التعامل وفق الإفراض المالي، فما هي إلا تسبقة أموالٍ للباي لتغطية مصاريف مطبخه، ومن

لندن - فبرص 1992، 495 صفحة. (في عديد المواضيع يشير إلى منفع هذه المواد).
 الإنحاف، ج4، ص266، (حول ولع محمد باي بالنساء) Dunant, H., *La Régence de*
Tunis, S.T.D., 1975, p. 70-71 (حول النساء بالقصر).
 اعظر كذلك ما تضمنته «مجلة الناقد» من مقالات حول «الإيروتيكية العربية» في تعرضها إلى
 الكتانين الأولين:

المعطية، جليل، «تحفة العروس وممتع النفوس لمحمد بن أحمد التبحني» «محله الناقد»،
 تشرين الأول/أكتوبر 1992، ص17-19. جمعة، جمال؛ الروض العاطر في نزهة الخاطر
 لأبي عبد الله بن علي الفزاري، المرجع السابق، ص20-21.

المفروض أو من المتعارف عليه في هذا التعامل أن تعود هذه الأموال وأرباحها لصاحبها بعد انقضاء المدة المحددة بعام، لكن في إطار هذه اللزمة لم يتوصل الملتزمان بالمبلغ الذي أنفقاه سوى مرة واحدة، أي بعد المحاسبة التي تمت بينهما وبين سلطة الإشراف عام 1269 هجري (1852-1853)⁽³²⁸⁾، أما بقية أموالهما التي فاقت جملتها المليون وربع المليون ريال⁽³²⁹⁾ فقد تخلّلت بذقة الدولة لمدة سبع سنوات متتالية ولم يحرزا عليها إلا مع حلول سنة 1860⁽³³⁰⁾.

هذا الإنفاق المتواصل من شأنه أن يساهم في تبديد رأس المال لاعتبار وحيد وهو جمود هذه الأموال وأرباحها، وتعطل استثمارها في قطاعات أخرى بإمكانها أن تنميها، لكن في حالة هذين الملتزمين فإنّ المصاريف التي أنفقها لإعالة الباي تدلّ دون شك على امتلاكهما «لمخزون مالي» هام استطاعا به الاستجابة لكل طلبات مطبخ القصر دون كلال، ومجابهة كل مصاريفه اليومية التي تكاد لا تنتهي.

بالرغم من أنّ وثائق اللزمة لا تمنحنا في هذا المستوى معلومات حول الملتزمين يوسف وإسراييل شامة تساعدنا على تقييم نشاطهما المالي أو التجاري، فإنّ وثائق أخرى كشفت لنا عن مزاولتهما لأنشطة تجارية مماثلة في علاقة وطيدة بالدولة تمثلت في تزويد ملتزم الأزياء العسكرية بعدد الأنواع من الأقمشة⁽³³¹⁾، كما أنّ انخراطهما في هذه اللزمة اتصف بثقة ذات بُعدين، أولاً، ثقة منحت لهما من قبل الباي عندما فوّض لهما أمر إطعام وإطعام أفراد عائلته والبعص من خاصته وفق طريقة يمكن أن نطلق عليها «الأكّل بالطلق»، ولم ير الباي في ذلك معرّة أو

(328) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1894، سبق ذكره.

(329) حسبما أمّدتنا به وثائق اللزمة بلغت مصاريف النفقة بين 1853-1860 ما قدره 1,293,643، لكن في الحقيقة المبالغ التي أنفقت تجاوزت هذا المقدار، ذلك أنّ الوثائق لم تنصّصن مصاريف عشرة أشهر من عام 1271 هجري (1854-1855) بالرغم من عدم تعطل عمل اللزمة، وإذا افترضنا أنّ مصاريف هذه السنة هو متوسط ما أنفق عام 1270 هجري (1853-1854) وعام 1272 هجري (1855-1856)، فإنّ المصاريف الجمالية لسبع سنوات تصل إلى حدود 1,403,002 ريال، وترتفع أيضاً جملة ما أنفق طوال مدة عمل اللزمة (ثمان سنوات) يبلغ أكثر من مليون ونصف المليون ريال.

(330) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 502، سبق ذكره.

(331) سننصرّص إلى هذا الموضوع لاحقاً، انظر: في نفس إطار لزم الخدمات، لزمة «كساوي العسكرية».

هدراً لكرامته وهو سيد الإيالة. ثانياً، ثقة برصيدهما المالي ليقينهما من تحمّل عبء هذه المسؤولية والصمود أمام بذخ أرباب القصر.

لكن هناك جانب خفي لهذه الثقة لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّ المكنة التي تميّزت بها عائلة شمّامة في تلك الفترة ساهمت في امتداد الباي لصاحبي اللّزمة، كما يّسّرت لهما مهمّة الإشراف التي قوّلت بالرضاء التّام من لدن سلطة الإشراف، خاصّة وأنّ أحد أفراد هذه العائلة وهو نسيم شمّامة كان القابض المبتجل للدولة والمباشر الأوّل والوحيد لخزيرتها في مداخيلها ومصاريفها، وهذا من شأنه أن يدعم مكانة الملّتزمين ويزيد من حظوظهما للتمسك بهذه اللّزمة⁽³³²⁾ التي عبّرت بكلّ وضوح عن توجّه رجال الدولة إلى بعض الأثرياء من اليهود للاقتراض منهم أو الاتّكال عليهم، حتّى وإن كان هذا الاتّكال لسدّ رغبات غذائية لا تتطلّب الإمهال. وعلى هذا النّحو من التّعامل كانت إعالة الباي مبعثاً لنعت هذين الملّتزمين بالقاب لا تدلّ سوى على الاحترام والتّقدير والتّبجيل (المحترم، المبتجل والكولير)⁽³³³⁾.

2 - لزمة المهمّات

تأسست لزمة المهمّات⁽³³⁴⁾ على مبدأ فاعدي، وهو تلبية ما يحتاجه الباي. ومن خلال هذا المبدأ ضمّتها قاسم مشترك إلى لزمة التّفقّة التي وإن انحصرت وظيفتها في تسديد مصاريف مطبخ القصر واعتبرت على ضوء هذه الخدمات من اللّزم الهامّة، فإنّ لزمة المهمّات تجاوزتها من هذا الجانب وفاققتها قيمة⁽³³⁵⁾، إذ كلّفت بتغطية مصاريف جميع احتياجات القصر، من أدوات تنظيفه اليومي إلى أدوات صيانتّه، ومن مستلزمات بستانه إلى تجهيز غرفه.

ونظراً إلى التشابه القائم بين اللّزمتين نتوخّى هنا سبل المقارنة وذلك لتفادي ما تعرّضنا إليه خلال دراستنا للزّمة التّفقّة، وللتعريف أكثر بلمرمة المهمّات وإبراز خصوصيّاتها التي لن نتوصل إليها حسب اعتقادنا إلّا بالتّدقيق في البعض من

(332) بيرم الخامس، محمد؛ صفوة الاعتبار... سبق ذكره، ج2، ص488.

(333) أ.و.ت، المصدر السابق.

(334) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1931، تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبه لرأمة المهمّات

يسرائيل وحيم خياط بتاريخ 1285 هجري/ 1868-1869.

(335) انظر: ما أورده سابقاً عند تعرّضنا للزّمة التّفقّة.

جزئياتها، إذ على مستوى سير عملهما ساهم اختلاف جوهري في الفصل بينهما، أرساه تقيّد لزمة المهمّات بالأسعار التي تضبطها الدولة⁽³³⁶⁾.

لقد منحنا مخلفات وثائق هذه اللزّمة قائمة إحصائية لموادّ وأدوات متعدّدة الأصناف والأشكال⁽³³⁷⁾، وإذا كان إحصاؤها مرتبطاً بكلّ شؤون القصر، وكشفت لنا من هذه الناحية، ما يتطلّب العيش داخل قصور البايات، فإنّها من ناحية أخرى، أمّدتنا بأسعار أغلب البضائع المعروضة بأسواق الإيالة، من أرفعها ثمناً وأنواعاً إلى أقلّها⁽³³⁸⁾.

ومن هذا المنحى تبرز لنا أهميّتها، إذ تعكس مستوى عيش المجتمع آنذاك - حتى ولو كان بسيطاً -، إضافة إلى أنّ الإشراف على هذه اللزّمة لم يتعدّ يهود الطائفة المحلية، وقد التزم بتتبع شروطها الأخوان يعقوب خياط وإسراييل خياط على امتداد سنة 1285 هجري (1868-1869)، وللتعرّف أكثر على نشاط هذه اللزّمة اخترنا بسط بعض العينات من البضائع التي طلبها القصر بهذا الجدول⁽³³⁹⁾:

(336) سبق وأن التّجأت الدولة إلى تسعير العديد من البضائع التي تُقنّى للزّم، وقد بدأ العمل بهذا الإجراء حسب ما توصّلنا إليه في عهد أحمد باشا باي، انظر على سبيل المثال: لزّمة كساوي العسكر ولزّمة صبايط العسكر ولزّمة شواشي العسكر، سننظر في هذه اللزّمة لاحقاً في إطار دراستنا للزّمة الأزياء الرّسميّة للجندود. انظر كذلك: أ.وت: دفتر رقم: 1879، بيان لأسعار عدة مواد مثل الخشب والحديد والفولاذ والنحاس وأدوات للحداثة والنجارة وخدمة الجلود وأدوات من البلور والفخار والأدوية والحاصل، وحدّد الباي هذه الأسعار لمروّده نعيم بن شلومو شقّامة بتاريخ 1845-1846. دفتر رقم: 1904، تحديد أسعار 372 فصلاً من السلع والأدوات المستعملة لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855. دفتر رقم: 1909، تحديد أسعار الموادّ والأدوات من الحلفاء والحصر وغيره بحاسب على أساسها للزّام بتاريخ 1856-1860.

(337) أ.وت.، المصدر السابق، يحتوي هذا الدّفتر على 36 صفحة من حجم 37/23. وقد تضمّن حوالي 1307 أسطر قسّمت إلى عمودين، سجّل بالأول الأسعار التي حامت بحساب الزّيال، وانقسمت العمود الثاني البضاعة ووحدة كيلها أو وزنها. وتجدر الإشارة إلى أنّه الدّفتر الوحيد الذي سجّلت به هذه الأسعار لمحاسبة ملتزمي المهمّات.

(338) من حلال تتعنا لأنواع وأسعار هذه البضائع، وبالزّغم من عثورنا على موادّ مرتفعة الثّمّن، فإنّنا لاحظنا أنّ أغلبها من صنف المشتريات العادية التي تتطلّبها الحياة اليوميّة، وليس اقتناؤها مقتصرّاً على أثرياء المجتمع، لذلك أكّدتنا على أنّها بضائع وموادّ معروضة للجميع.

(339) نورد هنا هذه الأمثلة كما سجّلت بدفتر ضبط أسعار بضائع هذه اللزّمة بعباراتها اللّغويّة =

جدول رقم 13
بعض مقتنيات لربة المهنات لسنة 1868-1869

السعر	مقتنيات أخرى	السعر	أقمشة والبسة	السعر	القصور وصيانتها	السعر	المطبخ وتجهيزاته
9	ذينة مفاتيح	53	الذراع ملهيب	1,525	باب كبير	360	ق. طماطم معصورة
24	ذينة أمواس حجامه	12	الذراع ملهيب حبر	4,025	حصنة كبيرة	25	ق. بطاطا
5	مقص	9	الذراع كمخنة حبر	800	سارية كبيرة	95	ق. سكر قالب
2,25	خديج	13	وقية شريط فضة	380	سارية رخام 15 شبراً	135	ق. قهوة سوري
3	شيب	18	وقية عدس أصفر	25	100 جليز بر الفصاري	125	ق. صل
3	مراية	5	الذراع ألس	21	بلاطة رخام 5 أشرار	85	ق. مقرونة صل جوة
6	مس	6	الذراع طفلة خشية	75	برميل سيمان	410	ق. قهوة بمانج
30	ماعون حجامه	19	الذراع مونر	7,25	قراطس مسمار أصفر	135	ق. شرية
2	قالب صانون	25	الذراع ملهيب بارز فيتر	7,5	رطل مسمار	4,25	الصناع ملوخية
200	ماعون للطيب	22	الذراع منه عمل ثاني	3,25	محس حديد	7,25	الطير دجاج
9	ذينة اباري أهلباء	19	الذراع منه عمل ثالث	4,25	المسلة	17,5	100 عصم دجاج
3,25	شينة حلفاء	65	الفضلة خنبر فيتر	1,75	مربوع	16	البركوس
1,25	دبوزة حبر	49	الفضلة منه عمل ثاني	3,25	كلاب	130	الرأس مقر
3,5	مقص للأكاعد	39	الفضلة منه عمل ثالث	3,25	ملقرة	125	التمطار قابد
4,5	موس فيتر للاعلام	22	الفضلة فماش مالطي	7,5	نستري كبيرة	3,75	النضاع لوبية
2	ذينة أعلام رصاص	9,5	تقرطة	22	مشتر كبير	50	الزينة كسكي

5	وثيقة روح البايوتج	9	نزاية قطن فرنسا	32	مزل للكرطون	95	ق. جور
6	وثيقة روح الأيون	8	محرمة ألوان فينو	7,5	عود بلتر طويل	160	ق. فاكهة متنوعة
5	وثيقة روح المحارة	22	مريول صوف فينو	505	100 لوحة بنديقي	70	ق. قسطل
3	رطل مر وصر	27	مريول حبرو فينو	8,5	لوحه طرطوشية	90	ق. زيبس بلا قلوب
2	رطل خردل	95	دزينة فلاست خيط	1,5	عود للمصاحفة	70	ق. زيبب جبرجي
11	دويزة زيت خروغ	132	دزينة فلاست صوف فينو	9	قنديل كبير	220	ق. بنديقي مقشّر
2,5	دويزة سميريتو	20	دزينة فلاست حبرو	15	فار كبير	14	قالب جين أولادنة
15	دويزة مافوق	120	كنسطة مطروزة فينو	12	حلقوم مالطي كبير	32	سوييرة بغطائها
4	بوماحة دجنانة	44	كنسطة حبرو	11	ناس باليد سوري	63	دزينة أصحمة بالار
4	حراش ماركولير	12	سباط للمسكرى	4,25	مسحة باليد سوري	42,5	دزينة فراكل
23	رزمة كاهل بنديقي	45	كسوة ملف له	6,75	باله باليد سوري	42,5	دزينة سكاكين
80	رزمة كاهل ملقب	27,5	مضربة حبرو فينو	26	كرطون صغير بوصلحة	42,5	دزينة مفارف
4,25	رطل قطن قبائل	27	زوج بشكرو إسلامبولي	4	رطل نحاس اصفر	11	بورقال بالار ملذهب
80	100 ماضو مزهرى	5,5	زوج مشقة	5,25	مسن للمرمر مرمو	50	دزينة فنجال تاي فينو
3,75	لتر زيت قاز	100	زديقة فينو	165	100 بلاط مالطي	2,25	طنجرة كبيرة مالطي
5	رطل لويان	2	مشقة عمل صفاقس	2	قطار برسلانة للسليح	12	دزينة اصحاف يفس
1,5	رطل عروق سوس	36	بشكرو ديباطي	9	شبر من فريحة رخام	16	معينة إنكليز
40	رطل كروباطر	5	حديد للشباب	100	100 باجور عمل فرنسا	1,75	ملاحة
10	فضلة طلفعة لصفه	0,25	دزينة اباري	85	100 باجور عمل قرنة	5,25	طبق

يعدّ هذا الجدول جزءاً بسيطاً ممّا احتوت عليه قائمة الطلبات التي حدّدت أسعارها وأنواعها وزارة المال⁽³⁴⁰⁾، اشتملت إجمالاً على حوالي 1,300 نوع من المواد والأدوات الضرورية للعيش بالقصر، بلغت أسعارها التفصيلية ما يقارب الـ 24,000 ريال⁽³⁴¹⁾، ولتوضيحها ارتأينا تصنيفها ضمن أربعة أقسام.

● المطبخ وتجهيزاته

تضمّن هذا الباب كلّ المواد التي يتطلّبها المطبخ سواء كانت موادّ غذائية أو فواكه جافة أو أدوات لتجهيزه، أو لنقل تعويضاً عمّا تلف من أدوات وما وقع الاستغناء عن استعماله، إضافة إلى هذا الوصف تحيلنا هذه القائمة إلى أسعار البضائع المعروضة بالسوق، وتمدّنا كذلك بنوعية المواد التي يتمّ استيرادها، وكمثال على ذلك يقع توريد عجّين المقرونة من جنوة، والحبّين من هولندا، وبعض أواني الطبخ من مالطا، وما توفير هذه المواد إلّا لضرورة استهلاكها أو استعمالها، ولا نعتقد أنّ طلبها مقتصر على القصر دون سواء، ذلك أنّ هذه المواد عرضت بأسواق الإيالة وافُتني منها - كما سبق وذكرنا -، ويمكن أن نعتبر هنا أنّ لزمة المهمّات قد ضمت إليها مهمّة الإنفاق وبرزت على أنقاض اللزّمة ذاتها بعد

= ومصطلحاتها التقنية، وبالرغم من توفّلنا إلى شرح أو إيجاد بعض التفسير لها (انظر: فهرس الكلمات الصعبة بآخر هذه الدراسة)، فإنّ بعض المصطلحات لم نهتد إليها لغموضها الشديد أو لعدم وضوح معانيها (سنشير إليها في إitanها)، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأمثلة لم تخضع إلى عملية انتقائية دقيقة، بل كان اختيارنا لها لغرض الإلمام بمعطيات أكثر تساعدنا على توفيرها هذه الشواهد، علماً أنّ أسعار هذه المواد وردت بحساب الريال.

(340) حول أهمية الأسعار في الدراسات التاريخية، انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Labrousse, E., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18e siècle*, Amsterdam 1984, p. 32-39, 686 P. Mankov, A.G.; *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*, Paris, 1957, p. 12-14, 302 P.

(341) هذا المبلغ لا يشير إطلاقاً إلى جملة ما أنفق على القصر، وقد جاءت الأسعار بحساب وحدة القياس أو الوزن العردي، فمثلاً سعر القماش بحساب الدّراع الواحد، وسفرت بعض المواد لركشته أو لطزّه بحساب «الوقية»، أمّا المواد الغذائية فقد كانت وحدة ورنها أو كيلها القنطار و«الوقية» والزّطل حسب أصناف هذه المواد، لذلك لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال التعرّف إلى المبالغ الحقيقية لهذه المصاريف إلّا إذا كشفنا كمية المواد التي وقع طبها.

حوالي ثماني سنوات. وبالرغم من أن كشف مصاريف الدولة لا تكشف لنا عن الجهة التي أعالت قصر الباي ومطبخه بين تاريخ إبطال لزمة النفقة وتاريخ بعث لزمة لمهمات، فإنه يبدو أن الإشراف على طلبات القصر قد تكفلت به مداخيل قطاعات أخرى، إذ نلاحظ في جملة من الوثائق أن العديد من طلبات الباي قد وقع حصم مقديرها من مداخيل بعض اللزم مثل لزمة الصابون ولزمة الباطان⁽³⁴²⁾.

● القصر وصيانته

اهتمت هذه اللزمة كذلك بصيانة بنايات القصر ورعاية زينة بساتينه، وذلك بتوفير الأدوات التي تتطلبها اليد العاملة المسخرة للعناية به، فنجد طلباً لأدوات الحدادة والتجارة، والبناء والترميم مع عدة بضائع رقيقة احتكر الاستمتاع بها أصحاب القصور والدور الرفيعة، مثل ينبوع الماء الذي حدد سعره بمبلغ 4,025 ريالاً، و«الباب الكبير» المسعر بما قدره 1,525 ريالاً. في نفس هذا السياق تضطر الدولة في العديد من المناسبات إلى اقتناء مواد من بعض البلدان الأوروبية مثل مربعات الجليز أو الأجر من فرنسا وليفورنو، سواء لعدم تواجد صناعتها بالإيالة، أو لاستعمال ما يتناسب ورفعة القصر. وقد تم إسناد هذه المهمة في ما مضى إلى بعض الوكلاء الذين عينتهم الدولة للإشراف على مهام مراقبة «مرمات» صيانة مبانيها⁽³⁴³⁾.

● الأقمشة والألبسة

وُفرت اللزمة أنواعاً عديدة من الأقمشة «للغرفة»⁽³⁴⁴⁾، أو بالأحرى جل ما احتوت عليه خزانة ثياب الباي وآله، وكان أغلبها من الأصناف الممتازة والرفيعة وهي التي نُعتت في وثائق اللزمة بلفظة «فينو» لتمييزها عن الأقمشة الأخرى بوجودها

(342) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 555، يتضمن مواضيع مختلفة وبه بعض الصفحات تتعلق بمعدات ولوازم مطابخ القصر بتاريخ 1864.

(343) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 2223، مصاريف حظائر بناء وترميم مسار الباي بتاريخ 1842-1852.

(344) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 4018، حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1838-1839.

وردقة صنعها، كما وقّرت بعض الملابس الجاهزة مثل الجوارب الحريرية والصوفية ونمراويل والعماثم من الأصناف الممتازة كذلك. وتجاوزت اللزّمة ههنا وطيفة الخرفة» وذلك بتجهيزها لبعض بيوت القصر بالحشايا الحريرية والصوفية ونمزكشة بحبّ الرمان، أو بتزويدها لحمامه ببعض البشاكير والمناشف المستوردة منها والمصنوعة محلياً⁽³⁴⁵⁾.

● مقتنيات أخرى

تتكوّن هذه المقتنيات من موادّ مختلفة كأدوات الحلاقة (أمواس للحجامة، مقصّ، مرايا، شبّ، مغايث)...، أو أدوات طبّية تامّة (معاون الطبيب، إبر طبّية، قطعة لصقة)...، أو أدوات مكتبية (دبوزة حبر، أقلام رصاص، رزمة كاغظ بندقي)... والعديد من العقاقير والأدوية الصيدليّة أو المستخرجة من الأعشاب (بوماضة دجنانة، حراش ماركوليو⁽³⁴⁶⁾ روح البابونج، روح الأفيون)... بالالتزام بتوفير هذه البضائع، تكون لزّمة المهمّات قد استجابت لكلّ ضروريّات القصر وكماليّاته، لكن مقابل هذا لم تقرّ الدولة سعراً لهذه اللزّمة كما لم تحدّد لها أرباحاً، بل أصرت كما اتّضح لنا، على إلزام المشرفين عليها باحترام أسعار السوق عند اقتنائهما للبضائع واتباع ما فرضته من أثمان. وهذا التّعامل بين الدولة والبعض من الملتزمين له عدّة دلالات من أبرزها:

- عدم تغافل الدولة عن التزم لها بالإشراف على أحد قطاعاتها حتّى لا يتأثّر به بغبن، وبالتالي صدّ لأبواب الأرباح الطّائفة التي جناها البعض من الملتزمين من جرّاء هذا التّغافل.
- مراقبة مصاريف ما يقدّم إلى الدولة من خدمات حتّى وإن كانت في حاجة ماسّة إليها.

(345) يبدو أنّ صناعة البشاكير بالإيالة كانت مزدهرة نسبياً، ذلك أنّ العديد منها والمستعمل في القصر كان ذا صنع محليّ «عمل صفاقس»، ولم نجد ما استورد من هذا النوع غير الشكّير «الذميّاطي». انظر: معجم الألفاظ الضّعيفة بأخر هذه الدّراسة.

(346) لم نتوصّل إلى شرح هذه الكلمات أو إيجاد تفسير ومرادفات لها، لكن يبدو أنّها من الأدوية الصيدليّة المستوردة.

● تشديد المراقبة على أسعار ما يُقْتَنَى إلى الدولة من بضائع، ارتفع ثمنه أم قلّ.

وفي هذا الإطار كانت الدولة تتبع أسعار ما يستهلكه القصر ويطلبه، أو بالأحرى كانت تفرض أسعاراً معينة لا يمكن تجاوزها⁽³⁴⁷⁾، ومن هذا المنطلق ذهباً في جزء من دراستنا للزمة الثقة إلى اعتبار أنّ استغناء الدولة عن خدماتها بداية من سنة 1860 كان لارتفاع تكاليفها التي نتجت أولاً وأساساً عن عدم الوقوف على أغلب أسعار المواد التي يطلبها مطبخ القصر⁽³⁴⁸⁾.

بالرغم من قصر مدة التزامها التي حدّدت بعام، واستنجد الباي بها عندما تعوزه الحاجة، فإنّ هذه اللزمة تعبّر مرّة أخرى عن تسرّب بعض التجار اليهود بنجاح إلى الهياكل الحساسة للدولة وحضورهم المتواصل لعرض خدماتهم على أصحاب الجاه والثبوت، وبالمقابل يبدو أنّ توجه الدولة إليهم للقيام بهذه المهام كان نتيجة تأكدها من حسن إشرافهم وإذعانهم لما تطلبه منهم، إضافة إلى تأكدها من امتلاكهم لسيولة نقدية يستطيعون من خلالها مجابهة هذه المصاريف، وهذا يدلّ من جانب آخر على فراغ الساحة التجارية للإيالة من تجار مسلمين قادرين على تحمّل مثل هذه الأعباء في هذه الظرفية رغم حضورهم سابقاً في مثل هذا الميدان، إذ كلّف مثلاً محمد الجلولي⁽³⁴⁹⁾ سنة 1811 بمهمة تنقّل بموجبها إلى مالطا لاقتناء بعض الأسلحة ومتطلّباتها من البارود وغيره لمصالح البايليك⁽³⁵⁰⁾،

(347) في إطار لزمة الثقة لم يكن هناك فرض للأسعار من قبل الدولة أو تحديد لها وربما كان هذا من دراية وقصد، ذلك أنّ الأهم عند الباي هو حصوله على احتياجاته التي لا تتطلّب الإهمال، وتأجيل دفع مقاديرها المالية إلى مواعيد غَضُ الطرف عن زمن تسديدها.

(348) سبق وذكرنا في إطار دراستنا للزمة الثقة الأخطاء الحسابية الكثيرة الواردة في الدفتر، ألا يمكن اعتبارها من الأخطاء المفتعلة بما أنّها لم تكن إلاّ بالزيادة في المبالغ؟ ألم تكن من فيل التجاوزات لتضخيم حجم مصاريف اللزمة؟ نعتقد أنّ هذه التجاوزات بإمكانها أن تحدث وذلك بتواطؤ الملتزمين والمحاسب المكلف من قبل وزارة المال أو بالأحرى من قلّ رئيس القباض.

(349) محمد الجلولي: هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن يكار الجلولي، ولد سنة 1780، ونشأ في خدمة الدولة. أرسله حمودة باشا باي إلى مالطا لإنشاء سفن حربية، ويبدو أنّ مهنته في إطار هذه البعثة قد شملت كذلك اقتناءه بعض اللوازم العسكرية. توفي سنة 1849.

(350) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 368، ملاخيل بيت خزندار ومحاسبه بعض القياد ويتصنّف في =

وهي المرة الأولى والوحيدة التي تسند فيها مثل هذه «المهمات» إلى واحد من أثرى التجار المسلمين آنذاك، ولم يكن إسداء هذه المهمة إلا ليقين الدولة بأن طبائنها لن تتحقق إلا بمساهمة أصحاب الأموال الطائلة.

3 - لزمة كساوي العسكر

حرص أحمد باشا باي منذ اعتلائه العرش الحسيني على تحديث المؤسسة العسكرية بإرساء جيش نظامي على النمط الأوروبي⁽³⁵¹⁾، لكن أمام ضعف موارد الدولة وما يتطلبه هذا المشروع من مصاريف باهظة، لم ير بداً من التوجه إلى أصحاب الأموال لتحقيق مأربه وذلك بابتداع هياكل مالية اختصاصها الاعتناء بلباقة المظهر الخارجي للجند، فما كان منه إلا أن طرح سنة 1843 ثلاث لزم، تكفلت الأولى بغطاء الرأس وسميت «لزمة شواشي العسكر» ومزت أسعارها من 50,000 ريال إلى 75,000 ريال سنة 1850، والتزمها في هذه الفترة البعض من وجهاء البلاد منهم حمدة الشباب وأخوه مصطفى⁽³⁵²⁾ ثم انتقلت إلى محمد الوزير⁽³⁵³⁾، وأشرفت الثانية على نعل القدمين وأطلق عليها «لزمة صبايط العسكر» والتزمها كل من حسونة بن الحاج ومحمود بن عباد بمبلغ استقر في حدود 25,000 ريال⁽³⁵⁴⁾ وتعهدت الثالثة وهي أهمها جميعاً بكساء البدن بزّي صيفي وآخر شتوي وهي «لزمة

= الصفحتين 74-75: «بيان ما هو قبل محبتنا محمد الجلولي دراهم لمشتري المهمات لمصالح البايك من مالطا في 15 جمادى الثاني 1226 هجري» (1811).

(351) Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 509-516.

Kraïem, M., *La Tunisie precoloniale...*, op. cit., t.1. p. 219-249.

(352) مصطفى الشباب، من أبناء الحاضرة ومواليدها، برز ملتزماً في عهد أحمد باشا باي إلى جانب أخيه حمدة (سقى وأن عرفنا به)، ومن التزاماته صاع زيت تستور وربعه سنة 1840-1841، ربع صفاقس بين 1842-1844 مرة أولى، وبين 1845-1850 مرة ثانية ولزمة شواشي العسكر سنة 1847-1848.

(353) محمد الوزير، من أعيان الحاضرة احترف في يادئ أمره تجارة الشواشي، ثم تولى في عهد أحمد باشا باي مجلس التجارة والشواشية خلفاً لمحمد حسونة الحداد، ثم عمه في حطّنه أخوه أحمد، التزم بين سنة 1840-1845 لزمة البطان مع شركاء له، ثم لزمة بيع لحسن كذلك سنة 1845-1846، كما التزم معاً لزمتي شواشي العسكر والضابون بين 1848 و1850. توفي سنة 1856.

(354) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

كساوي العسكر، وحقد ثمنها على امتداد فترة عملها مع محمود بن عناد كدلت بمبلغ 100,000 ريال.

وكما هو بين في إطار هذا المشروع الضخم ستغري هذه اللزوم أصحاب الأموال بأرباح طائلة، كما ستلزمهم في الوقت ذاته بعدم التهاون في متابعة متطلباتها. وما لفت انتباهنا هنا هو كيف استطاع التجار اليهود التوصل إليها وهم الذين أبعدوا في ديار الإسلام منذ القديم عن كل ميدان يمت بصلة إلى السلك العسكري⁽³⁵⁵⁾م

بيعت لزومة كساوي العسكر، كان أول المشرفين عليها محمود بن عباد، وأسندت له مهامها لعلاقته بأحمد باشا باي من ناحية⁽³⁵⁶⁾، ولوفرة أمواله من ناحية ثانية، واعتبرت في السنة الأولى من عملها من أهم التزاماته بعد «لزومة صناع زيت الوطن القبلي» و«لزومة ريعه» و«لزومة رحبة النعمة»، التي بلغت أسعارها على التوالي، 150,000 و115,000 و110,000 ريال⁽³⁵⁷⁾.

وتمثلت آليات عمل اللزومة في هذه الفترة في دفع السعر الذي اتفق بشأنه المتعاقدان، ثم يتكفل الملتزم من جانبه بشراء كل متطلبات الأزياء الرسمية وحياتها، وفق مواصفات معينة تحددها سلطة الإشراف، وبعد أن يتم إنجازها تُباع للدولة تفصيلاً لا بحساب التكلفة، ومن هنا يتحصل الملتزم على أرباحه⁽³⁵⁸⁾.

(355) على مستوى الإيالة التونسية لم ينتم اليهود حتى بعد الإعلان عن عهد الأمان لا إلى الجيش ولا إلى الشرطة وهي طاهرة قديمة لم ترتبط بالبلاد التونسية محسب بن في كل البلدان الإسلامية التي آوت أهل الذمة ولهذا الأمر اعتبارات دينية ارتبطت بشروط العمرية. حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال: هاجر، فدم؛ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص174-184. الوقاد، م.م، اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة، 1250-1517، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص131-133. وحول الشرطة انظر دراستنا: بن وجب، وضاً: الشرطة وأمن الحاضرة...، سبق ذكرها.

(356) حول علاقة محمود بن عباد بأحمد باشا باي، انظر خاصة: الإتحاف، ج4، ص55، 80.

(357) قبل هذا التاريخ نافس حسونة بن الحاج محمود بن عباد في لزومة الدحان (بيعه وريعه) ولزومة دار الجلد واستطاع الحصول عليها بالأسعار التالية: 500,000 ريال، 285,000 ريال و700,000 ريال. انظر: أ.وت؛ دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(358) أ.وت؛ دفتر رقم 2148، أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر ناريج 1845-1846

ولا شك في أن اتباع هذه الطريقة في العمل سيمكن الملتزم من أن يغم من وراء هذا المشروع، ويمكن أن نتأكد من ذلك عند مقارنة التكلفة الحقيقية لري الجندي الواحد سنة 1846 والتي تراوحت بين 14,5 ريالاً للزّي الصفي وحوالي 23 ريالاً للزّي الشتوي، وسعر بيعه الذي حدّد بما يعادل 26 ريالاً للأول و41 ريالاً للثاني⁽³⁵⁹⁾، ونقيس طبقاً لهذه المقارنة العدد الجملي للجنود الذي فاق خلال هذه السنة 14,000 جندي⁽³⁶⁰⁾، وعلى هذا النحو يتحصّل الملتزم على أرباح صافية تفوق 400,000 ريال. إضافة إلى الأرباح المتأتية من أزياء القادة والضباط التي تراوحت أسعارها بين 150 و849 ريالاً للزّي الواحد⁽³⁶¹⁾. وبهذا يتمكن الملتزم من تغطية التكاليف الجمليّة (سعر اقتناء اللّزمة والمحدّد بمبلغ 100,000 ريال وأسعار البضائع المقتناة) وتعود عليه لزمته بأرباح لا نخال نسبتها تنحدر تحت مستوى 300%.

لقد عمل بهذا الشكل من الالتزام - كما سبق وذكرنا - محمود بن عبّاد الذي تمسك بها إلى سنة 1852، لكن سحبت منه بعد هروبه⁽³⁶²⁾ وأسندت وظائفها مباشرة إلى أحد أصحاب الأموال من اليهود الذي سيّرها هو الآخر على امتداد ما يقارب الثماني سنوات⁽³⁶³⁾.

(359) يتكوّن الزّي الشتوي من: فاكيتيه وسروال وعبا تتطلب حوالي 9 أذرع من الملف المتنوع (ملف عسكري، ملف كركسونه، كانات قطعي)، أما الزّي الصفي فيتكوّن من: كسوة بها سبعة كانات قطعية، وذراع ونصف دوّك الخيط). المصدر السابق.

(360) بلغ الجيش النظامي في عهد أحمد باشا باي الأعداد التالية: 10560 سنة 1840، 9334 سنة 1841، 14432 سنة 1842، 12221 سنة 1843، 12771 سنة 1844، 12071 سنة 1845، 14011 سنة 1846، 16071 سنة 1847، 16221 سنة 1848، 16071 سنة 1849، 16461 سنة 1850، 16981 سنة 1851، 16981 سنة 1852، 14865 سنة 1853. استندنا هنا إلى تقرير تافارن Taverne حول أعداد الجنود بالإيالة التونسية الذي يحمل عنوان:

«Coup d'œil sur les forces militaires de la Régence de Tunis», Ghar el-Melh, 9 juin 1853.

ورد في: Chater, K; Dépendance et mutations..., *op. cit.*, p. 515.

(361) تمسّر عليها تحديد تكلفتها وذلك لاحتوائها على عدّة فصول لم تتوصّل إلى صسط أسعارها.

(362) حول تفاصيل هروبه، انظر خاصّة: الإنتحاف، ج4، ص150-154.

(363) انظر على سبيل المثال: أبو ت، دفتر رقم: 1902، محاسبة لزام كساوي العسكر تدرّج 1855-1860. دفتر رقم: 2250، مماثل للدفتر السابق ويحتوي على مقتنيات اللّزمة من التجار بتاريخين (1850-1854).

ونروم في دراستنا لهذه اللزّمة التعرّيج على بعض التفاصيل المتعلقة بآليات عملها منذ بعثها، ذلك أنّ العديد من الملاحظات تستوجب لفت النظر إليها لإبراز الدور الذي أنيط بعهدتها ملتزمها الجديد الكولير شمعون ناطاف من ذلك :

● التطوّر الذي شهدته اللزّمة مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر ساهم في دعم محتواها بمهام أخرى، وبالتالي سيؤدّي هذا إلى التغيير في شكل عقدتها وقد يرافقه تغيير في قيمتها الماليّة.

● استمرار هذا الملتزم الجديد في العمل بها دفعنا إلى التساؤل عن مدى تمكّنه من تعويض سلفه وهو الرّجل الثاني في الدّولة⁽³⁶⁴⁾، أي هل كان الوزن المالي لشمعون ناطاف يضاهي القوّة الماليّة لأنرى تاجر في الإيالة؟ وهل خوّله علاقته بالسلطة شرف خدمة الدّولة والاستئثار بأموالها؟

تشابهت لزّمة كساوي العسكر في هذه الفترة بلزّمة النّفقة⁽³⁶⁵⁾، لا في تفاصيلها بل في مبادئ عملها، ووجه الشّبه يكمن هنا في دخولها إطار إسداء خدمات معيّنة للدّولة بمقابل، لكن إذا كان هذا المقابل قد وقع ضيقه في ما مضى، فإنّ الدّولة عدلت عن تحديده مع اليهودي شمعون ناطاف بالرّغم من تطوّر اللزّمة وإثقال التزامها بتوفير بضاعة لزّمتي «شواشي وصبايط العسكر»، ومن ثمّ لم تعد اللزّمة مقتصرة على توفير الأزياء فحسب بل امتدّت اختصاصها إلى كساء الجنود والضباط من أعلى الرّأس إلى أسفل القدمين صيفاً وشتاءً، أي أنّها كلّفت بتوفير زيّ رسميّ مكتمل بأنّهم تفاصيله⁽³⁶⁶⁾.

سعت الدّولة إلى ضبط مقادير مقتنيات اللزّمة وأثمانها من سلع وأدوات وألبسة جاهرة، وفرضت على الملتزم عدم تجاوز الأسعار المحدّدة، وهو ما يعكسه لنا الكشف أدناه⁽³⁶⁷⁾:

(364) Bachrouch, T., *Le saint et le prince...*, op. cit., p. 562-563.

(365) سبق وأن تعرّضنا إلى لزّمة النّفقة في هذه التّراسّة.

(366) أ.وت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(367) اعتمدنا في رسم الجدول أدناه على، أ.وت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

جلول رقم 14
مقتنيات لزمة كساوي العسكر من الأقمشة لعام 1269 هجري

المصاعة ⁽³⁶⁸⁾	الكمية/خزاع ⁽³⁶⁹⁾	السعر الجملي/ريال	سعر الذراع/ريال ⁽³⁷⁰⁾
معب باريز	27.943,50	263.309	بين 11 و 19
معب عسكر	27.181,75	180.290,25	بين 6 و 7
فضالي مالطي	13.124	113.352,75	بين 7 و 14
كنات قسي بوشين وبولانة	160.441,75	99.025	بين 0,50 و 0,75
ملف بوعشرة وبوخمسة	8.286,75	64.118,25	بين 7 و 14
طفطة	15.499,50	44.584	بين 2,5 و 3,75
عنبر قيز	2.632	44.480,00	بين 14 و 24
ملف كبابط	3.289,50	26.242,75	بين 7,5 و 9
قمراية	351,50	21.694,75	بين 60 و 70
قمماش خيط ⁽³⁷¹⁾	7019	20.864,50	بين 2,75 و 3,5
كمشة حرير	1.502,75	17.358,25	بين 4 و 7
ملف كركسونة	5.386	16.694,75	بين 2,5 و 4
كنات فطني بوخمسة	9.498,25	12.997,25	بين 1 و 1,5
قربسود	233	12.897	بين 45 و 60
دوك الخيط	6.268,75	11.632	بين 1,25 و 2,25
ملف شالي	1.882	11.530,50	بين 6,5 و 7
زافيتة	14.841,75	10.423,75	بين 0,25 و 0,75

(368) أخضعنا ترتيب البضاعة إلى أهميتها المالية امتداداً إلى سعرها الجملي، إضافة إلى أننا لم ندخل تعبيراً على مصطلحاتها وأوردناها كما جاءت في مصدرها وحاولنا قدر المستطاع البحث في شروحاتها وإيجاد تفاسير لها ضمنناها إلى فهرس الكلمات الصعبة في آخر هذه الدراسة.

(369) الذراع هو وحدة قياس أغلب الأقمشة هنا، عدا ثلاث حالات منشير إليها في أوانها (370) إدراجها لهذا العمود كان لغاية إبراز السعر الفردي لهذه الأقمشة، فهي لم تقتصر سعر موحد كما لم يتم طلبها في تاريخ واحد.

(371) وحدة قياس هذا النوع من القماش هو المتر (ميتروات، كما ورد في المصدر).

بين 0,25 و 0,75	6.207	19.562,75	بيكس
بين 55 و 62	5.557,50	93,25	صوف جزة ⁽³⁷²⁾
بين 18 و 20	5.127,50	592	كلان
بين 1,25 و 1,5	5.012,75	3.137,75	روا فرنسا
بين 3 و 5	4.887	1.230	كوسة مرانة
64.5	2.773,50	43	صوف مغزول
بين 11 و 13	2.328,25	199,25	ميرنوس
3.75	2.220,50	592	أملس
بين 10 و 14	2.081,75	176,25	موبز
بين 43 و 55	2.017	40	كمحة صوف
بين 1,25 و 1,5	1.828,25	1.277,50	كنات دامة زرقا
55	1.457,50	26,50	فضالي كرية
بين 0,5 و 0,75	1.343	2.039	كنايه
بين 5 و 7	979,25	153,25	جليكو حرير
بين 3 و 4	889	234,50	مرسليانة
بين 1,75 و 2	525,50	273,25	شمبوط
بين 20 و 21	468	23	أفرجة مذهب
بين 7 و 10	303	35	فرانجة فتول
بين 13,5 و 17	257	16	فتني مطروز
بين 9 و 12	244	23	فرانجة بلاط
بين 5 و 7	183,50	31,50	فتني عادة
بين 2,5 و 2,75	21,50	8	تلي
818.207 ريال		328.035,75 ذراع قماش 7.019 متر قماش خط 136,25 قطار صوف	الجميلة. 37 نوعاً من القماش مع إضافة لصوف
	501.612,75 ريال		ملابس جاهزة ومقتنيات أخرى
	1.319.819,75 ريال		الجملة

(372) وحدة وزن الصوف هو القنطار (صوف جزة وصوف مغزول).

خُزِرَ هذا الكشف في السنوات الأخيرة من عهد أحمد باشا ناي، ويبدو أنَّ المبدأ الذي قام عليه هو حرص الدولة على تتبُّع مصاريقها الهامة، خاصَّة وأنَّ الأمر يتعلَّق برعاية المشروع المبجل لدى الباي⁽³⁷³⁾. وقد ساعدنا هذا الكشف على بسط التكلفة الحملية لمقتنيات هذه اللزمة والنظر في أنواع بضائعها وأسعارها، وهو ما سعيينا إلى إبرازه قصد توضيح أهميتها المالية، أو بالأحرى الكشف عن المصاريف التي أنفقها الملتزم اليهودي في إطار تنمية تجارته، وهي دون شك استثمار لأمواله الخاصة.

اقتنى شمعون ناطاف في إطار مهمته حوالي 37 نوعاً من القماش، اختلفت قيمتها باختلاف أصنافها وجودتها، من الممتاز (قمراية، كمخة صوف، كرية، كتلان، عنبر قيز)... إلى المتوسط (ميرنوس، ملف باريز، مويز)... إلى العادي (ملف عسكر، طفطة، ملف شالي)...⁽³⁷⁴⁾، وكانت في مجملها أقمشة مستوردة سواء من فرنسا التي وفرت ما لا يقل عن خمسة عشر نوعاً (ملف باريز، ملف كركسونة، روا فرنسا، أنيكس، كانات قطني)... أو مالطا (فضالي مالطي، ملف كباط، قماش خيط)... إضافة إلى بعض الأنواع من ليفورنو ومن بلدان مشرقية⁽³⁷⁵⁾، ولم توفر السوق المحلية غير ملف العسكر والصوف وبعض المنسوجات الحريرية التي استوردت ماذنها الأولية⁽³⁷⁶⁾، وهنا نتأكد من الفشل الذريع لمصنع الملف بطبرية الذي أنشئ لغرض توفير أقمشة لباس الجيش⁽³⁷⁷⁾، فهو لم يساهم إلا بحوالي 27,000 ذراع من الملف أي بنسبة لم تتعدَّ 6% من جملة ما تتطلبه الأزياء العسكرية التي بلغت حاجياتها ما يناهز 350,000 ذراع من

(373) شُفِّت جميع الدراسات على أفضلية مشروع أحمد باشا باي العسكري انظر:

Chater, K., *Dépendance et mutations...*, op. cit., p. 509-516. Martel, A., «L'armée d'Ahmed Bey», C.T., 1956, p. 373-407. Ganiage, J., *Les Origines...*, op. cit., p. 112-121.

(374) اعتمدنا في تصنيف هذه الأنواع من الأقمشة وفق هذا الترتيب على مقادير مبالغها المالية. انظر: جدول مقتنيات لزمة كساوي العسكر ويحتوي على عمود مخصص للسعر الفردي للأقمشة بتاريخ 1852-1853.

(375) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2153، مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853 1854.

(376) سبق وأن تعرَّضنا إلى استيراد الحرير. انظر: لزمة سميرية الحرير.

(377) الإنحاف، ج4، ص76.

القماش⁽³⁷⁸⁾، وهي نسبة غير قادرة على توفير أكثر من 1,300 زي شتوي مكتمل⁽³⁷⁹⁾ في حين أنّ عدد الجنود النظاميين آنذاك قد تجاوز حدود 16,000 جندي⁽³⁸⁰⁾.

كان لزاماً على شمعون ناطاف - إلى جانب توفيره لهذه الأنواع من الأقمشة - أن يقتني العديد من التجهيزات الأخرى منها بعض الأنواع من الملابس الجاهزة المستوردة والمحلية كالقبعات والأحذية والسروج والجوارب وبعض الملابس الداخلية التي لا تمنح إلا لذوي المراتب العليا فقط. وقد تجاوزت هذه المعدات ما قيمته نصف مليون ريال، مساهمة في الرفع من مصاريف اللزّمة التي تعدّت تكلفتها خلال عام واحد (1269 هجري) المليون وربع المليون ريال⁽³⁸¹⁾.

تحيلنا هذه المصاريف مبدئياً على تكاليف القيام بالسلك العسكري والتي تحدّد أرباح الملتزم بنسبة 10% من جملة المصاريف، وإذا كان شمعون ناطاف قد عاد إليه ما يقارب 150,000 ريال من استثمار أمواله في اللزّمة، إلا أنّ سلفه محمود بن عبّاد قد فاقه أرباحاً بالرغم من اقتصاره على «كساوي العسكر» دون التزامه بتوفير القبعات والأحذية⁽³⁸²⁾. ومن البديهي هنا أن ترتبط المصاريف بعدد الأفراد المنضوين تحت لواء السلطة العسكرية في ارتفاعه أو في انخفاضه، أي بتعبير أدق، يتطوّر الإنفاق حسب عدد المتفعّمين من ثمار هذه اللزّمة كما يصنّفه الجدول التالي⁽³⁸³⁾:

(378) إذا أخذنا في الاعتبار «قماس الخبط» ووحدة كيّله «المترة»، وبعض الأقمشة الأخرى التي دخلت في إطار ما أطلقنا عليه «مقتنيات أخرى»، انظر: جدول بعض مقتنيات لزّمة المهمات المرافق للدراسة هذه اللزّمة.

(379) انظر: ما سبق من الملاحظات المتعلقة بما يلزم لباس الجندي من أقمشة وكفتها.

(380) انظر: تقرير تافرن Taverne، سفت الإشارة إليه.

(381) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره.

(382) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 3/2350، سبق ذكره.

(383) اعتماداً في رسم هذا الجدول على الدفاتر التالية: أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1902، محاسبة شمعون ناطاف لرّام كساوي العسكر بتاريخ 1855-1860، دفتر رقم: 1911، مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1858-1859، دفتر رقم: 1917، شبيه بما سبق بتاريخ 1859-1860، دفتر رقم: 2155، شبيه بما سبق بتاريخ 1855-1856، دفتر رقم: 2156، مُسه بما سبق بتاريخ 1856-1858، دفتر رقم: 2157، شبيه بما سبق بتاريخ 1857-1859.

جدول رقم 15
توزيع التكلفة الجمالية للزمة «كساوي العسكر» على مستحقيها

الجملة ⁽³⁸⁴⁾	1860-59	1859-58	1858-57	1857-56	السنوات
					المتفعون
1,968,913	382,912	750,324	531,375	304,302	البي وآله
308,463	111,284	87,628	22,257	87,294	المماليك
269,457	77,171	39,585	31,557	121,144	الآلاي الأول
118,012	-	21,918	31,924	28,002	الآلاي الثاني
			3,551	17,537	الآلاي الثالث
			4,471	10,609	الآلاي الرابع
443,039	118,367	53,476	84,327	186,869	الآلاي الخامس
					الآلاي السادس
66,377	-	13,103	3,923	49,351	الآلاي السابع
400,307	162,401	60,187	44,901	132,818	الطبيعية
151,926	10,314	24,736	20,491	96,385	الخيلة
387,994	160,351	119,779	58,115	49,749	البحرية
172,148	56,813	46,411	34,829	34,095	عسة وموزيكة باردو
155,110	34,384	36,362	37,429	46,935	مشاشوات
609,545	110,472	232,774	120,340	145,959	الغرفة والأمحال
531,098	135,168	162,171	156,709	57,050	هدايا
93,100	32,459	23,534	17,472	19,635	أجر التوارزة
5,675,489	1,392,096	1,691,988	1,203,671	1,387,734	الجملة

يوزع هذا الحدول الإحصائي التكلفة الجمالية للزمة «كساوي العسكر» على 17 قسماً، ومن هذا المنطلق لم تختص الزمة في متطلبات الجود من الأزياء بل تعدت ذلك إلى كساء الباي وآله والمماليك و«المشاشوات» وموظفي الغرفة وعمتها، إضافة إلى قسم الهدايا التي يأمر الباي بمنحها للموالين والمقربين إليه.

ملاحظ من خلال هذا التوزيع وفي مستوى جملة المصاريف السنوية أن تكلفة المقتنيات قد شكلها التذنب، ومن الأكيد أن هذه الصفة لم ترتبط بأسعار البضائع بقدر ما انتجرت عن عامل أول تمثل في تزايد ما يُقتنى للباي ولآله من الذكور، قابله عامل ثانٍ تمثل في انخفاض المصاريف المخصصة لأزياء الحد، وقد تأتى هذا التحول من جراء السياسة التي سلكها محمد باي عند اعتلائه العرش الحسيني. والتي ارتكزت على مبدأ التخفيض من عدد الجنود⁽³⁸⁵⁾ ليتخلص من عبء إعالتهم، لكن هذه المساعي لم تجن له الأموال التي تساعده على تحمّل كساء ما تبقى له من الجند، ذلك أن مصاريف لباسه الشخصي ولباس خاصته ما انفكت تتزايد، فخلال سنة 1858 مثلاً، ارتفعت مقادير كسائه بحوالى 250% عما كانت عليه قبل سنتين (1856)، كذلك شأن كساء حرسه الخاص وخزانة هداياه التي أنعم بما فيها على العديد من الأشخاص الذين لا ينتمون إلى السلك العسكري - حسب وجاهتهم وولائهم له -، فقد منح على سبيل المثال سنة 1858:

- «كسوة كسبات صنف أول» وتكلفتها 1077,5 ريالاً لكل من شمعون ناظاف صاحب اللزّمة والحكيم اليهودي نونسي فايس⁽³⁸⁶⁾.
- «كسوة كسبات صنف ثاني وحميلة مطروزة وصباط»، لكل من شمعون ناظاف مرّة ثانية وكوكة لمبروزو وأحمد هرماس وحمدة الغمّاد⁽³⁸⁷⁾، وسُغرت البدلة منها بما قدره 759,5 ريالاً.
- «كسوة كسبات صنف ثالث» لأمين التجارين محمد النّيال وأمين البنائين محمد بن عمر وناتان شّامة والكولير يوسف ابن شمعون ناظاف ويعقوب غزلان معلّم دار السكّة والذقي دافيد لياه، وثمن الواحدة حوالى 595 ريالاً.
- «ثلاثة كساوي كسبات صنف رابع»، للأخوة إسحاق وموشي وإسرائيل

(385) الإتحاف، ح4، ص210.

(386) نونسي فايس (Nunez Vaïs)، هو أحد أطباء محمد باي.

(387) حمدة الغمّاد، يدعى كذلك محمد وهو من آل الغمّاد بالحاضرة، وابن الحاج حميدة الغمّاد شيخ المدينة وأمين أمّانها. تولى مشيخة روض باب الجزيرة في خمسينيات القرن التاسع عشر، وشمّة مجلس التصبّيّة كان عضواً قاراً في محكمته باعتبار وظيفة المشيخة إلى جانب عثمان هاشم شيخ المدينة وعمر ثابت شيخ روض باب سوقة. توفي سنة 1868.

شَمَامَة وَقَدِّرَت جَمْلَة أَسْعَارَهَا بِحَوَالِي 1575 رِيَالاً أَيْ بِحَسَابِ 525 رِيَالاً لِلْبِدْلَةِ الْوَاحِدَةِ⁽³⁸⁸⁾.

جاءت جَمْلَة هَذِهِ الْمَصَارِيفِ عَلَى حِسَابِ مَا كَانَ يَسْنَدُ لَجُنُودِ الْآلِيَّاتِ السَّبْعَةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ وَالْخِيَالَةِ وَالْبَحْرِيَّةِ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ نَشِيرَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الضَّدَدِ هُوَ أَنَّ التَّوَجُّهَ لِتَحْفِيزِ عِدَدِ الْجُنُودِ الْمُعَالِينَ يُوَدِّي حَتَمًا إِلَى تَرَاجُعِ مَقْتِنِيَّاتِ هَذِهِ اللَّزْمَةِ، وَبِالنَّاتِلِ تَرَاجُعِ مَصَارِيفِ الْكِسَاءِ، لَكِنْ مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ قَادَنَا إِلَى مَا يَخَالِفُ هَذَا الْمَبْدَأَ، فَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عِدَدَ الْجُنُودِ الَّذِينَ أَبْقَى عَلَيْهِمْ مُحَمَّدُ بَايَ فِي الثَّكَنَاتِ سَنَةَ 1858، لَمْ يَتَجَاوَزِ الْخَمْسَةَ آلَافَ جَنْدِيٍّ⁽³⁸⁹⁾، فَإِنَّ الْمَصَارِيفَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ بِالذَّاتِ ارْتَفَعَتْ إِلَى أَقْصَاهَا بِتَجَاوُزِهَا الْمِلْيُونَ وَنِصْفَ الْمِلْيُونَ رِيَالاً، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَتَطَلِّبَاتِ الْمَالِيَّةَ لِكِسَاءِ الْجُنُودِ الَّذِينَ أَعْفَاهُمْ مِنَ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ لَمْ تَوَجَّهْ إِلَى مَصَالِحٍ أُخْرَى بَلْ بَقِيَتْ فِي كَنْفِ اللَّزْمَةِ وَوَفْقَ تَصَرُّفٍ مُلْتَزِمِهَا الَّذِي حَوَّلَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْمَبَالِغِ الْمُنْفَقَةِ إِلَى الْبَايِ، وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ لَمْ تَعُدِ اللَّزْمَةُ مُرْتَبِطَةٌ بِتَوْفِيرِ الْأَزْيَاءِ الرَّسْمِيَّةِ لآلَافِ الْجُنُودِ بِقَدْرِ مَا ارْتَبَطَتْ فِي جُزْءٍ هَامٍّ مِنْ عَمَلِهَا بِشَخْصِ الْبَايِ.

لَيْسَ مَأْرِبَتُ هُنَا اتِّهَامُ شَمْعُونِ نَاطَافٍ بِالْإِسْرَافِ أَوْ بِتَجَاوُزِ حُدُودِ التَّزَامَاتِ، بَلْ غَايَتُنَا تَوْضِيحُ تَوَرُّطِهِ أَوْ بِالْأُخْرَى مَسَاهِمَتِهِ فِي تَضَخِيمِ مَصَارِيفِ اللَّزْمَةِ، وَذَلِكَ بِتَدَخُّلِهِ فِي عَدِيدِ الْمُنَاسِبَاتِ فِيمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَنِيَ لِلْبَايِ مِنْ لِبَاسٍ أَوْ أَقْمَشَةٍ إِنْ لَمْ نَقُلْ فَرَضَهُ عَلَيْهَا، وَإِنَّا لَنَلَاظِحُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ التَّغْيِيرِ الَّذِي طَرَأَ عَلَى الْعَدِيدِ مِنَ «التَّذَاكِرِ» بِضَاعَةً وَأَثْمَانًا يَطْلُبُ مِنْهُ، وَلَمْ نَعُثِرْ فِي هَذَا السِّيَاقِ عَلَى «تَذْكِرَةٍ» وَاحِدَةٍ قَلَّتْ قِيَمَتُهَا الْمَالِيَّةُ عَنِ الَّتِي عَوَّضَتْ بِهَا.

وَيَكْشِفُ هَذَا التَّصَرُّفُ عَنِ الْمَكَانَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ الَّتِي حَظِيَ بِهَا شَمْعُونُ نَاطَافٍ فِي الْقَصْرِ، وَهُوَ مَا حَوَّلَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَى الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ لِلْبَايِ وَعَادَاتِهِ. وَفِي هَذَا كَسْبِ لَثْقَةٍ مِنَ الضَّعْبِ الْحَصُولِ عَلَيْهَا، وَقَدْ وَظَّفَهَا شَمْعُونُ نَاطَافٍ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى

(388) أ.و.ت؛ دت.ر.ق.م: 2150، سبق ذكره. ص، 17، 22، 33، 36، 71، 94.

(389) بنبلغيث، الشيباني؛ الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باشا باي 1859-

1881، شهادة التعمق في البحث، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، جامعة تونس

الأولى، 1990-1991، ص70.

مصالحة باعتباره ملتزماً ولتدعيم أرباحه المالية باعتباره تاجراً وذلك بمحاولته الرّفْع من حجم مصاريف اللزّمة، إذ من خلال جملة مبالغ الإنفاق بين 1856 و1859، عاد إليه ما يزيد عن 560,000 ريال أرباحاً صافية، جُمعت بانطلاقها من 138,000 ريال، ثم انحدرها إلى 120,000 ريال، ثمّ بارتفاعها إلى 169,000 ريال، وأخيراً إلى مستوى 139,000 ريال، وإذا كان هذا المبلغ قد انحدر عما حصله الملتزم من ربح في السنة التي سبقت، فإنّه يعدّ مرتفعاً جداً لأنّه لا يمثّل إلاّ حصيلة عمل ستة أشهر لا غير (من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس 1859)، أي من حياكة الأزياء الضيّقة فقط⁽³⁹⁰⁾، ويمكن أن نقيس بما يعادل هذا المبلغ أو يفوقه من أرباح الأزياء الشّتوية.

لكن كيف تمكّن الملتزم من الصّمود أمام مصاريف اللزّمة دون أن تنهار استثماراته الماليّة أو تختلّ موازينها؟

نجح هذا الملتزم في تسيير لزمته بإرضائه القصر وجيشه وبتوفير ما لم تقدر مداخل الدولة على توفيره، بالرّغم من عدم توصّله بالمبالغ التي أنفقها وأرباحها لمدّة أربع سنوات متتالية (1856-1859) وهي أموال تجاوزت الخمسة ملايين ونصف المليون ريال. ولا شكّ في أنّ مجابهة مثل هذه المصاريف التي لا يجوز تأجيلها لم تتسّن إلاّ بوفرة أموال الملتزم التي تدعّمت بما عاد إليه من اللزّمة ذاتها خلال الخمس سنوات الأولى حيث كانت تصرف له بانتظام التكاليف والأرباح معاً، وقد ساعدته هذه المبالغ على تعويض محمود بن عبّاد بتقلّده لأصعب مهامه نظراً إلى ارتباط اللزّمة بحرمة الدولة وسلطانها⁽³⁹¹⁾.

يبدو أنّ نجاح الملتزم في ما باشره من مسؤوليات كان مدعوماً من قبل مجموعة من التّخار اليهود الذين تآزروا معه لإعانتته، ويتّضح لنا ذلك من خلال

(390) يتمّ اقتناء الصّانح لحياكة الأزياء الضيّقة ابتداء من شهر كانون الثّاني/يناير أو شباط/فبراير من كلّ سنة لتكون جاهزة مع بداية فصل الصّيف، وهنا نلاحظ تأخّر بعض المقتنيات إلى شهر آب/أغسطس وذلك ناتج عن اقتناء الملتزم لبعض الملابس الجاهزة.

(391) تمّ هذا في عهد أحمد باشا باي خلال السّنوات الأولى من عمل اللزّمة (1850-1855) فحسب حيث كان الملتزم بمصاريفه وأرباحه كلّ عام، ولا شكّ أنّ محاسبته كانت تأمر من الباي لحرصه ومحافظة على حسن سير عمل اللزّمة.

أسماء مروديه، فعدا الحاج قدور بن هلال الذي ابتاع له كميات قليلة من الأقمشة لم تفق جملة أثمانها 4,376 ريالاً، والمركانتي جوزاف سوبارتي الذي وزد له بعض الأقمشة من مالط بمبالغ لم تتجاوز جملة ما 52,570 ريالاً، وبعض التجار الآخرين وعددهم لم يتجاوز الستة أفراد اقتصرت بضائعهم على بعض الأنواع المعينة من مستحضرات حياكة الأزياء لم تتعد تكلفتها 18,480 ريالاً، نجد مزوده الرئيسي والأول داويد عتال وهو من أفراد إحدى العائلات اليهودية الثرية التي اختصت في تجارة الأقمشة بالإيالة، وقد أمد شمعون ناطاف بما يزيد عن ثلاثة أرباع ما يستوجبه عمل اللزمة، كما أعانه من خلال وساطته في اقتناء «شواشي العسكر» وتزويده بها، وهي وساطة لا تساهم إلا في الرقع من سعر البضاعة⁽³⁹²⁾. كما نحد الأخوين يوسف وإسرائيل شمامة صاحبي لزمة الثقة اللذين اختصا في تزويده بأقمشة مستوردة من فرنسا، وقد ساهما في توفير حوالي 11% من جملة مقتنيات اللزمة. إلى جانب هؤلاء تعامل الملتزم في عديد المناسبات مع بعض التجار الآخرين وكلهم من اليهود، مثل سيمح اليسع وهودة وشمعون الجيرو وهارون مولحو⁽³⁹³⁾.

يدو أن توجه الملتزم للتعامل مع التجار اليهود ساعده على تحمّل أعباء لزمته، خاصة إذا كانت هناك تسهيلات في تسديد قيمة البضائع، وهي طريقة عمل لا يمكن إنكار تواجدها لدى اليهود الذين اشتهروا بمثل هذه المعاملات فيما بينهم لا في الإيالة التونسية فحسب بل في المغرب وليفورنو وأمستردام وفي عدة أصقاع أخرى⁽³⁹⁴⁾.

(392) وهي بضاعة تميزت حرفتها منذ القديم باحتكارها من قبل المسلمين، أما تجارتها وترويجها حرج الإيالة فقد كان لليهود نصيب فيها. انظر في هذا الصدد الدراسات التالية

Valensi, L., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVIIe et XIX e siècles», R.H.M.C., 1969, p. 376-400 Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 134-137.

(393) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 2150، سبق ذكره، ص22، 24، 30، 44، 51، 83، 89، 93، 102، 104. والدفتر رقم 2155، مقتنيات من الأقمشة المستعملة في صنع أرباء العسكر، بتاريخ 1855-1856، ص18، 24، 27.

(394) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

Desnen, S., *Les gens du Mellah: La vie juive au Maroc à l'époque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991, 268P, p. 179-202

يتوجب علينا أن نشير هنا إلى أن المكاسب التي جناها شمعون ناطاف من تمسكه بلمة «كساوي العسكر» لمدة ثماني سنوات، لم يكن ليحققها لولا تعلّقه خاصة بتلايب «سيدنا» دون غيره من الأمياد، فمحمد باي كما يصفه أحد الإخباريين، حبل طبعه على حبّ البذخ والإسراف للظهور بمظهر العظماء⁽³⁹⁵⁾ وهو ما راد في ارتفاع مصاريف اللزّمة وبالتالي ارتفاع أرباح صاحبها. فهل يذهب بنا الظنّ هنا إلى التفكير في تورّط رجال السلطة بدعم القدرة الماليّة للبعض من اليهود ومساهمتهم في تنمية استثماراتهم؟

لا شكّ أن لجوء الدّولة إلى ابتداع لزم الخدمات وإلحاقها بنظام الالتزام كان لحاجتها الشّديدة إليها، وهذا التوجّه الجديد بالرغم من اقتراحه بظرفيّة الأزمة التي تعيشها الإيالة، فإنّه لم يكن حسب اعتقادنا نتائجاً حتميّاً لها، بل هو اجتهاد من الدّولة لتطوير نظامها الماليّ مساندة منها لمشاريع الحدّثة، فالمهام التي أسندت إلى لزم الخدمات هنا تحت إشراف «الحواصّ» من أصحاب الأموال لم تتواجد مثلاً بمصر رمن محمد علي باشا التي شهدت أزمة مماثلة⁽³⁹⁶⁾، أو ببعض الولايات العثمانية الأخرى التي ارتكزت مقومات إدارتها الماليّة على محصّلات نظام الالتزام، بل أشرفت على نفس هذه المهام في نطاقها هياكل ماليّة أو دواوين سيرتها الدّولة وتابعت أعمالها.

وما التوجّه الذي توخّته السّلط بإيالة تونس، إلا محاولة منها للتخفيف من المصاريف التي كانت تتطلّبها هياكلها القديمة (إدارتها ورواتب العاملين بها وتبّع مصاريفها)⁽³⁹⁷⁾، وفي هذا توفير لأموال من شأنها أن تساعد الدّولة على تجاوز

Lévy, L, La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis, l'Harmattan, Paris, 1999, 426 P, p. 175-187.

(395) الإنحاف، ج 4، ص 266. يذكر ابن أبي الضياف: «... يحبّ الانفراد بالمجد والاستئثار بمناشئ الأشياء، وإظهار النعمة عليه بظهورها في داره. وبالغ في ذلك إلى أن تجاوز حدّ الإسراف، وأثقل ظهر المملكة بشراء ما يشتهي سيّئة...».

(396) حول لأزمة الاقتصاديّة بمصر ومشاريع الحدّثة في عهد محمد علي انظر الدّراسات الثّالية: الشربيني، أحمد؛ تاريخ التجارة المصريّة في عصر الحرّيّة الاقتصاديّة 1840-1914، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 452.

(397) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفتر رقم: 88، محاسبة بعض الوكلاء على حصاير ريتون وعشر بتاريخ 1756-1757.

محنتها، ونعتقد أنه نتيجة لهذا الأمر كان اللجوء إلى أصحاب الأموال لمساعدتها على تحقيق ما ترونو إليه، وهذه المساعدة ألزمت بها الدولة القادرين على تحمل مصاريفها. بل توصلت إلى اختيار الأنسب لهذه المهام، وكانت الاستجابة من بعض النخب اليهودية عن طوعية ورغبة منها.

نجح بعض التجار اليهود في التسرب بسرعة إلى هذه الهياكل المالية الحديثة التي لم يتأقلم مع مسؤولياتها غير المقررين من السلطة أو أصحاب النفوذ المالي. وقد عدت من أهم المنافذ التي استأثرت بها النخب اليهودية ودرت عليهم أرباحاً طائلة، وما تواصلهم فيها ونجاحهم في تقلد وظائفها إلا لخبرتهم وتجربتهم الهامة في مجال الأنشطة المالية، هذا إن لم يكن نجاحهم مقترناً أيضاً بخسن استثمارهم في قطاعات مضمونة الأرباح، وتبعاً لهذا يبدو أن بعض الأثرياء من اليهود جمعتهم بالسلطة مصلحة مشتركة، تمثلت في انتفاع اليهود من تقربهم من الدولة (مالياً ومعنوياً)، قابله انتفاع مماثل للدولة من الخدمات التي أسديت لها من قبلهم في ظرفية شخت فيها الساحة التجارية أو الاقتصادية عموماً من أصحاب الأموال المسلمين القادرين على تحمل مثل هذه الأعباء الخطيرة.

وبذلك نبؤا اليهود مكانة مشرفة ومحمودة لدى الدولة أُرستها خدماتهم التي أنست علاقة بين الطرفين ساهمت في طمس معالم انتماء هذه النخبة من اليهود إلى وضع قانوني متدنٍ أحكمت أواصره شروط عهد الذمة، فتحولوا إلى وضع مغاير تماماً لا ينم إلا عن رفعة شأنهم وتقدير مكانتهم وتبجيل مقامهم، وما تحلّى البعض منهم بأزياء عسكرية مُنحت لهم من الدولة⁽³⁹⁸⁾، إلا رمز لولائهم لها وانخراطهم في خدمتها وعنوان وجاهتهم، واعتراف من الدولة بهم.

اليهود والتجارة البحرية

ترأى لنا على ضوء ما تضمنته سجلات الجمارك التونسية من مداخيل، أن أغلب رجال المال والأعمال اليهود قد وجهوا استثماراتهم صوب الحقل التجاري بشكل عام، وهذا ليس بغريب على أقلية عرقية ودينية دائمة الترحال عرف عن أفرادها منذ القديم وفي كل مكان حلّوا به مشاركتهم القوية في هذا القطاع وتمسّكهم بموارده إلى حدّ احتكار بعضها في العديد من الفترات⁽¹⁾.

(1) تشير العديد من المصادر والمؤلفات التاريخية إلى تمسّك اليهود بالعمل في القطاع التجاري، ولم يقتصر نشاطهم هذا على فترات زمنية دون غيرها، ولا على أصقاع دون أخرى، بل إنّ جنود تعلّقهم بهذا النشاط بجميع أنواعه ضاربة في القدم إلى حدّ أن لفظة «تاجر» أصبحت مرادفة للعبارة «يهودي» خاصّة في أوروبا العصور الوسطى. كما أسبغت بعض المؤلفات على نشاط الأقلية اليهودية اصطلاح «الأقلية التجارية»، إذ هي أقلية بمعنى ديني وعرقي، و«اقتصادية» أو «تجارية» بمعنى أنّها وحدها تضطلع بوظيفة اقتصادية محدّدة داخل المجتمع، وهو طرح لا تثبت صحّته ولا موضوعيته بما أنّ العديد من أفراد المجتمعات أين تواجد اليهود سواء في أوروبا المسيحية أو في العالم الإسلامي قد اتخذوا هم كذلك من الأنشطة التجارية أعمالاً دائمة لهم، إضافة إلى العديد من الأقليات الأخرى التي تعلّق تواجدتها بالأنشطة التجارية ونخصّ بالذكر منها الأقلية الأرمنية التي تواجدت بمصر والشام وفي عدّة بلدان أخرى واضطلعت بنفس النشاط. حول ما أدرجناه من ملاحظات «نظر تبعاً: المقريري، تقي الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزءان، القاهرة، 1973، ج1، ص728. شلبي، أحمد حلمي؛ الأقليات العرقية في مصر في العرن 19، القاهرة، 1993، ص93-95.

Braudel, F; *Civilisation matérielle...*, op. cit., p. 131-133. Ben-Sasson, Menahem, «The Jewish community of Gabes in the 11th century: economic and residential patterns», in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, p. 265-284. Elbaz, Mikhael; «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», in *Les juifs et l'économie...*, op. cit., p. 344-352.

ويبدو أنّ نخصّصهم في حقل تعدّدت فروعه بتعدّد موارده قد كاد وراء أهمية حضورهم في السّاحة التجاريّة للبلاط، كما أنّ مشاركتهم في ما توفّره التجارة الكبرى أساساً قد كانت وراء نموّ أرباحهم وتثبيت استثماراتهم التي امتدّت نحو أغلب القطاعات التجاريّة.

وللتوصّل إلى تحليل هذه المعطيات، والكشف عن دورهم في الوسط التجاريّ للإيالة، عمدنا أن نستهلّ هذا الباب من الدّراسة بالنّظر في مستوى نشاطهم، ومنهجنا هنا القيام في مرحلة أولى برصدٍ لنوعيّة بضائعهم وحجم استثماراتهم فيها، ثمّ تفسير ما تقدّمه لنا من بيانات وملاحظات سواء من حيث تأثيرها في تطوّر نسق التجارة الخارجيّة للبلاط، أو من حيث مردوديتها الماليّة، وذلك للتوصّل في مرحلة موالية إلى معرفة مستوى حضورهم بالوسط التجاريّ الخارجيّ للإيالة الذي يختلف اختلافاً كليّاً عن وسط نظام الالتزام. وقد يقودنا حضورهم هذا إلى محاولة الإلمام بآليات عملهم وشبكات علاقاتهم والطّرق التي دعّمت مكانتهم وحفظوهم ورفعت من شأنهم.

فما هي أهمّ موارد أنشطتهم التجاريّة بالإيالة التّونسيّة في الفترة الحديثة؟ وبماذا ارتبطت؟ وما هي آليات تواصلها؟

الفصل الأول

استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية

سبق وأشرنا إلى تمكّن بعض التّخب اليهودية وخاصّة القرصنة منها من الولوج إلى عالم القرصنة والانتفاع بما توفّره من موارد وبضائع بمشاركتهم أساساً في ما أطلق عليه ميدان افتداء أسرى القرصنة⁽¹⁾، لكن نشاطهم في هذا القطاع لم يتعدّ حسب المعلومات المتوفّرة العشرية الأخيرة من القرن الثامن عشر، إذ لا الوثائق التونسية تقرّ به ولا المراسلات الأجنبية تثبته⁽²⁾، وبالمقابل يتأكّد لدينا تواصل نشاطهم

(1) انظر إلى لعنصر الذي خصصناه لمشاركة التجار اليهود في عمليات «افتداء» أسرى القرصنة التونسية خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر.

(2) ما نزع من تواجد جملة من الذّفاتر الأرشيفية التي تحصي بعض عمليات القرصنة بين أواخر القرن الثامن عشر والعشرية الأولى من القرن الذي يليه، فإنّها لا تتضمّن في كشوفها النشاط التجاري لليهود ولا حتّى أسماء المتفعين بمواردها بالبيع أو بالشراء، وحسب اعتقادنا فإنّ هذا الأمر يعرّى إلى تراجع النشاط القرصني وبالتالي بداية تقلّص موارده من جزاء الحملات التي أحدثت تشبّها القوى الأوروبية لصرب القرصنة البربروسكية وإنهاء تجارة الرّقيق الأبيض واستبعاد الأوروبيين، وتطابق هذه الملاحظات على ما تضمّنته كذلك المراسلات الدبلوماسية الفرنسية خاصّة نفس الفترة. انظر تباعاً المصادر الأرشيفية التالية: أ.وت، دفتر رقم: 137، ملاخيل بعض الغنائم القرصنية بتاريخ رمضان 1186 هجري (موفى سنة 1772). دفتر رقم: 221، مدحيل ومصاريف يوسف خوجة صاحب الطابع من تجهيز سفن القرصنة ومن التّجولة، كما تتضمّن بعض الصفحات منه ملاخيل من الغنائم ومن التجارة على يد يونس بن يونس وأسماء لأسرى القرصنة، بتاريخ 1804-1805. دفتر رقم: 286، شيه بالدفر السابق ويمتدّ تاريخه من 1796 إلى 1801. دفتر رقم: 2504، بيع غنائم قرصنية أعْلها من الأقمشة، بتاريخ 1810-1811. دفتر رقم: 4016 ورقم: 4041، يتضمّنان بيانات حول تجهيز سفن القرصنة وبعض العمليات القرصنية بتاريخ 1762-1817.

واستمراره في قطاعي التصدير والتوريد لا على امتداد الفترة الحديثة فحسب، بل إن أعمالهم في هذا المجال سبقت هذا العصر وتعدته كذلك⁽³⁾، لكن ما يمكن أن نلاحظه حول الظرفية التاريخية لهذه الفترة أن انفتاح الإيالة على الأسواق الأوروبية أتاح العديد من الفرص لأصحاب الأموال من محليين وأجانب للاستثمار في قطاع التجارة الحرة، كما فتح أمامهم عديد المرافق لاقتحام هذا الميدان.

فما هي البضائع التي استثمر فيها التجار اليهود بوصفهم أكثر الفئات نشاطاً في الحقول التجارية؟

وإلى أي مدى ساهم التجار اليهود بنشاطهم في قطاعي التصدير والتوريد في إدماج الإيالة التونسية في اقتصاد السوق؟

وإلى أي حد ساهمت البلاء ركب الحداثة من خلال الأنشطة التجارية لليهود التي انفتحت أكثر من غيرها على العالم المتوسطي؟

I - الاستثمار في «فدية» أسرى القرصنة أو إشكالية «الإنسان - البضاعة»

لم تنفصل القرصنة في ظاهر حركتها ونشاطها البحري عن البعد الديني في مختلف صوره وتعلقاته⁽⁴⁾، فالقرصنة الإسلامية استمدت شرعيتها من مفهوم النص الديني لكلمة «الجهاد»⁽⁵⁾، واستندت مثيلتها المسيحية إلى الحركة الصليبية

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 387, Devoize à Talleyrand, le 30/7/1799. A.N.P., Aff. Etr., B³ 204, le 26/5/1801.

حول الحملات التي شنتها القوى الأوروبية لإنهاء القرصنة وعلاقتها بالإيالة التونسية انظر خاصة: Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 213-263.

(3) انظر على سبيل المثال، الوزان، حسن؛ وصف إفريقيا، سبق ذكره، الجزء 2، ص 91.

Gourdin Philippe., «Les marchands étrangers à Tunis...», op. cit., p. 157.

(4) ورد هذا المعطى بكل تحفظ، لأن القرصنة مستجاوز الأبعاد الدينية، ستعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً من خلال دراستنا للدور الذي احتله نشاطها في قطاع التجارة الخارجية. انظر «فدية» أسرى القرصنة. وانظر كذلك: البشروش توفيق، جمهورية الديت في تونس 1591-1675، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992، ص 79-80.

(5) حول كلمة «جهاد»، ورد في الآية التاسعة من سورة (التوبة) ما نصه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

و«حروبها المقدسة»⁽⁶⁾. وطبقاً لما تقدّم يتحدّد لنا في الإطار التاريخي لدراستنا قطبان جغرافيتان، العالم الإسلامي الذي تنزّعه الإمبراطورية العثمانية والعالم المسيحي الذي تقوده قوى أوروبا الغربية، وستجمع كما ستفرّق بينهما مقولة «الثابت» و«المتحوّل». «الثابت» في إطارنا، لا يعدو أن يكون غير المتوسط كفضاء بحري محلّ نزاع قديم ومتواصل بين القوى التي تريد السيطرة على أسواقه ومراكزه التجارية. و«المتحوّل» لدينا هي القرصنة في تمزّدها على الاعتبارات الدينية - دون أن تتجاوزها - لترسي بحركتها قطعاً ذا مآرب مالية عاجلة وأرباح هائلة أغلبها يسير المكسب، مقترنة برباط وثيق بالنشاط التجاري المحلي والدولي على السواء⁽⁷⁾. وبين هذين العالمين كان للتاجر اليهودي حضور، في صفّ هذا وإلى جانب ذلك، وانكسب من هذا والغنم من ذلك في ذات الوقت، «واسطة خير»، لكن دون أن يزبغ عن تعامله ومعاملاته المالية أحد الطرفين⁽⁸⁾.

حَيْدَرُ الْكُفَّارِ وَالْمُتَنَبِّينَ وَأَقْلَطَ عَلَيْهِمْ وَمَاوَنَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّرَ الْغَيْبُ. ورد في صحيح لبحاري. «حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصدق كلمته بأن يدخله الجنة أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما مال من أجر أو غنيمة...». كتاب التوحيد، حديث رقم 6903، موسوعة الحديث الشريف، أسطوانة صوتية، صخر، 1996. وفي لسان العرب، «الجهاد» هو قتال «الكفار» وهو المبالغة واستفراغ الوسع في الحرب أو اللسان. انظر: لسان العرب، مجلد 3، جفر «جهاد»، الرقم 2170، ص 133، أسطوانة صوتية، سبق ذكرها.

(6) حول الحروب الصليبية انظر على سبيل المثال: قاسم، عبده قاسم؛ «ماهية الحروب الصليبية»، عالم المعرفة، عدد 149، الكويت، 1990، ص 241.

Mantienne, Alam., *Les croisades ou le choc de deux mondes* éd, Corlet, Cairados, 1999, 190 p. Geoffroy, Eric., *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997, 150 p.

Boubaker, S., *La Régence..*, op. cit., p. 44-45 Meyer, Jean., «Corsaires», in *E U*, t.6, p 629c, C.D Room, éd. 1995. (7)

(8) لا نقصد بإدراج هذه العبارات التهكم على اليهود أو التحامل عليهم، بل ما نورده له أبعاد نقدية لعدد من كتابات المؤرخين اليهود التي وسعت تدخل التجار من أفراد الأقلية لليهودية لافتداء أسرى القرصنة بالإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر وما تلاه بعمليات بسانية محضه يغنون من ورائها تحرير الذات الإنسانية من الرق والاستعباد، ستعرض إلى هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة.

استطاع التجار اليهود بحكم أعمالهم التي لم تخرج في أغلبها عن دائرة النشاط التجاري، أن يشاركوا «المجتمع» القرصني في ما يغنمه من بضائع، بالبيع والشراء والوساطة والإقراض المالي، وانخرطهم في القطاع القرصني شبيه إلى حد ما بالمغامرة، بل يُفضي في بعض الأحيان - طوعاً أو قسراً - إلى مغامرة مالية، من جزاء عسر مسالكه، والمخاطر التي تحفّ بالعديد من جوانبه، أبرزها بالنسبة للتجار اليهود وأهمها بحكم قعودهم عن المشاركة الفعلية في العمليات القرصنية، مخاطر تلف أموالهم المستثمرة في ما أطلق عليه «افتداء» أسرى قراصنة «الدول البربرية» (Les Etats Barbaresques)، والتي لا ضامن لاسترداد هذه الأموال سوى التفاهم والتواكل الشفوية بالرغم من وجود شبه قانون دولي يؤطرها⁽⁹⁾.

فكيف تستئ لهم المغامرة بهذه الاستثمارات، أمام ضراوة فرسان مالطا، وأخطار قراصنة الجزائر وطرابلس؟

تُحيلنا وثائق القنصلية الفرنسية إلى أنّ اشتراك يهود القرنة في هذا الحقل التجاري قد تجاوز في العديد من الأحيان مساهمة البعض منهم في أهم قطاعات التجارة البحرية آنذاك، وهو ما يبرزه الجدول أدناه.

جدول رقم 1

عمليات «فدية» أسرى القرصنة ومبالغها (1681-1705)⁽¹⁰⁾

العمليات		صيغة عمليات «فدية» الأسرى			مبالغها ⁽¹¹⁾
التخار	عدد التجار	مشاركة مع يهود ليفورنو	مشاركة مع غير اليهود بليفورنو	غير مذكور	
عائلة لمروزو	4	74	3	2	30,573
(%) ⁽¹²⁾	15,4	45,9	1,86	1,24	51,5

(9) انظر على سبيل المثال: للشروش توفيق، جمهورية الدايات...، سبق ذكره، ص 80.

(10) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على الجرد الذي قمنا به من خلال وثائق القنصلية الفرنسية

الواردة في: Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t.VIII- X.

(11) المبالغ المالية وردت بحساب الريال.

(12) نشيو بها إلى النسبة المئوية من كل مجموع على حدة.

10,141	26	3	-	23	1	فرائكو (إبراهيم)
7	16,1	1,86	-	14,3	3,8	(%)
3,439	10	2	2	6	2	عائلة درمون
5,8	6,2	1,24	1,24	3,7	7,7	(%)
940,34	4	-	-	4	1	مدبا (ج - د)
1,6	2,5	-	-	2,5	3,8	(%)
5,578	19	-	-	19	2	أسوة (موسى مديس)
9,4	11,8	-	-	11,8	7,7	(%)
8,707	23	4	-	19	16	نخدر آخرون
14,6	14,3	2,5	-	11,8	61,5	(%)
59,380	161	11	5	145	26	الحمة
100	100	6,8	3,1	90,1	100	(%)

بالرغم من تراجع الحركة القرصنية ونشاطها خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، فقد كان للتجار اليهود ثبات فيها، وتمسك بمواردها، كما تمسكوا بها في حقب اردهارها⁽¹³⁾ ولم ينجر عن هذا التراجع، تراجع يماثله في أنشطتهم، الذي ارتكر في جانب منه - حسب المعطيات المتوفرة - على عمليات استثمارية في شراء وبيع الأسرى، التي أسست لامتداد تجارتهم في فضاء زمني لم تحده حدود، وفي إطار جغرافي لم يقيدهم بقيود.

(13) حول اردهار الحركة القرصنية وتراجعها سواء في علاقتها بالإيالة انتوسية أو مابلدان المتوسطية عموماً بين القرنين السادس عشر والسابع عشر انظر على سبيل المثال :

Bachrouch, T., *Formation...*, op. cit., p. 59-92. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 43-49. Braudel, F., *La Méditerranée* ..., op. cit., t2, p. 190-211. Fontenay, M., «La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVIIe siècle», *Annales, E.S.C.*, nov-Déc. 1988, p. 1321-1347. Mathie, J., «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVIIe et XVIIIe siècles », *Annales E.S.C.*, 1954, p. 157-164. Pignon, J., «L'esclavage en Tunisie de 1590-1620», *R.T.*, 1930, p. 18-37 et 1932, p. 345-377. Sebag, P., *Tunis au XVIIe siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, Paris, 1989, p. 89-150. Wisnes, A. de., *Pirates et corsaires*, éd. France-Empire, Paris, 1999, p. 57-108.

شارك في هذا القطاع حوالي ثلاثين تاجراً، ساهموا إجمالاً في «عتق» 161 أسيراً بمبلغ جملي ناهز مقداره 59.380 ريالاً. وقد برزت في هذا الميدان نخبة منهم، خولها امتلاكها لسيولة نقدية، المشاركة بقوة في سوق «افتداء» الأسرى. وتأتي عائلة لمبروزو⁽¹⁴⁾ في مقدمة هؤلاء التجار، إذ استطاع جميع أفرادها سواء بالاشتراك فيما بينهم أو فرادى الاستثمار في «فدية» 79 أسيراً (49% من جملة عدد الأسرى)، بمبالغ مالية فاق مقدارها ثلاثين ألف ريال، أي بنسبة تزيد عن 51,5% من جملة المبالغ التي وظفها جميع التجار اليهود في هذا الحقل.

ومثل هؤلاء كان نشاط أبراهام بنيامين فرانكو (Abraham Benjamin FRANCO) المستقر بالإيالة، والذي رصد من أمواله ما تعدى العشرة آلاف ريال «لافتداء» 26 أسيراً، بالاشتراك مزة مع بعض أفراد عائلة لمبروزو، ومزات أخرى بمبادرة فردية⁽¹⁵⁾، وتجاوز في هذه الصفقات ما حققه 23 تاجراً قريناً، سواء على مستوى المبالغ المستثمرة أو على مستوى عدد الأسرى. ويبدو أن عملياته في هذا الميدان قد فاقت عملياته التجارية الأخرى التي لم تزد عن التسع على امتداد فترة نشاطه المتراوح بين 1693 و1700⁽¹⁶⁾، حسب ما أمدنا به الإحصاء.

ويمكن أن نقيس على استثمارات التجار المتقدم ذكرهم، استثمارات التجار الآخرين في نفس النشاط، لكن بمبالغ أقل مقادير. فموسى منداس أسونة (MENDES OSSUNA) وإسحاق إسرائيل مدينا (MEDINA) ومردخاي درمون (DARMON) وابنه دافيد، لم يتوصلوا إلا إلى «عتق» 33 أسيراً بمبلغ ناهز 9,958 ريالاً (17%)، وبهذا ساهموا إلى جانب عائلة لمبروزو وفرانكو في «افتداء» حوالي 139 أسيراً، بمبالغ جمالية قدرتها الإحصاءات بحوالي 50,673 ريالاً، أي بنسبة 85% من إجمالي المبالغ الموظفة من قبل جميع التجار اليهود لشراء الأسرى والمحددة كما سبق وعرضنا بما يناهز 59,380 ريالاً.

(14) سبق وأشرنا إلى أن هذه العائلة تتكوّن من دانيال ويعقوب وأبراهام ورفائيل.

(15) انظر على سبيل المثال:

Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. VIII, p. 260, du 23/11/1696. P. 331, du 21/10/1700

(16) انظر ما أثنائه في جدول «عمليات فدية أسرى الفرصة ومبالغها» (1681-1705).

ولوضع هذا المبلغ في سياقه التاريخي وإطاره الجغرافي، وعلى أساس القيمة المالية المتداولة للريال في تلك الفترة، تستوجب الإشارة إلى أنه يمثل حوالى 55,2% من إجمالي مداخيل «فدية» أسرى القرصنة التونسية بين 1681 و1705، التي رست مبالغها عند 107,534 ريالاً.

كما يخول اقتناء ما لا يقل عن 50 سفينة تجارية ذات مواصفات معينة، إذا استندنا إلى أن «سفينة المجازفة» (L'aventurière) حمولتها 1,600 قطار، و مجهزة بكرّ عتادها من مدافع وأشرعة وصواري وحبال ومرساة، ابتيعت سنة 1697 بسبع مائة ريال⁽¹⁷⁾. وأخرى حمولتها 2,000 قنطار، حدد ثمنها بتسع مائة ريال سنة 1696⁽¹⁸⁾. واشترك قبل هذا التاريخ أربعة تجار لشراء أربعة أخماس سفينة تجارية، حدد سهم كل تاجر بما قدره 322 ريالاً، طبقاً لسعرها الكامل والبالغ حوالى 1,600 ريال⁽¹⁹⁾.

لم يتحرك أغلب هؤلاء التجار من تلقاء أنفسهم، فقد استندت عملياتهم إلى طلبات موثوق بأمرها، مصدرها نظراؤهم من اليهود بليقورنو الذين جمعتهم علاقات عمل متبادل في إطار استثمار مشترك أو وساطة تجارية، لا في مجال شراء أسرى القرصنة فحسب، بل في كلّ العمليات التي أُنشِئت التجارة البحرية للإيالة. ومن أبرزهم الأخوان هودة وإمنويل كريسبينو (CRESPINO) اللذان كن لهما تعامل متميز مع أفراد عائلة لمبروزو، فالأول جاد نشاطه ثمانية وثلاثين عقداً، محققاً بذلك نسبة (60%) من جميع «اقتداءات» هذه العائلة للأسرى، وبلغت طلبات الثاني مئة وعشرين طلباً، تضمّن «عتق» ما يماثله من الأسرى. كما ارتبط الأخوان كريسبينو بعمود أخرى مع تجار من اليهود بالإيالة، لكن لم تكن في المستوى العددي الذي حققاه مع عائلة لمبروزو أو الذي أقرّزاه لها. بنفس المكان أي ليفورنو نجد الأخوة موسى وأبراهام وصموئيل مدينا، الذين لم يقصروا طلباتهم على أخيهام إسحاق إسرائيل بتونس، بل امتدّ تعاملهم مع العديد من التجار الآخرين.

Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, p. 270, du 14/6/1697.

(17)

Ibid., p. 260, du 23/11/1696

(18)

Ibidem., p. 151, du 30/11/1690

(19)

يتّضح لنا من خلال هذه المعاملات الثنائية أنّ هناك حلقة تدور في رحاها كلّ هذه العمليات، أو بالأحرى شبكة جندت قسماً هاماً من أموالها، ومن طاقاتها للتّجار في أسرى القرصنة، استمدّت طلباتها أساساً من التّجار المستقرّين بليفورنو بوصفهم المتّصلين المباشرين بالجهات التي تبغي تحرير الأسير. فكيف تتمّ هذه الاتّفاقيات؟ وعلى أيّ المناهج تبرم عقودها؟

1 - طرق تحرير الأسير

تضمّنت شهادات العتق طريقتين يقع وفقهما تحرير الأسير، الطّريقة الأولى وهي الأكثر شيوعاً، ونقدّمها استناداً إلى الوثيقة التالية :

«فرانشيسكو سيكاريلو (Francesco Cicarello) من قايتا، «افتداه» أبراهام بنيامين فرانكو من محمد خوجة داي بمبلغ 362 ريالاً و13 ناصرياً بطلب من تجّار ليفورنو لحساب المؤسسة الخيرية لبابولي. الفدية 300 ريال. المبلغ الجملي 420 ريالاً و13 ناصرياً⁽²⁰⁾. يقع دفعها إلى ساموئيل دي مدينا بعد 20 يوماً من الوصول إلى ليفورنو»⁽²¹⁾.

لفهم آليات تحرك هذه العملية من ليفورنو ووصولها إلى الموانئ التّونسية، كان لا بدّ لنا من تتبّع بعض تفاصيلها وجزئياتها، فقد انطلقت من مصدرها عبر وساطات متعدّدة ضمّت أربعة أطراف.

● طرف أول: «مؤسسة خيرية بنابولي» (Napoli)، ويمكن أن تكون كذلك عائلة الأسير، أو جهة أخرى يهتمها تحريره وعودته⁽²²⁾، وهذا الطّرف سيأخذ

(20) مستعرض إلى المشكلة التي تطرحها هذه المبالغ لاحقاً.

(21) Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 296, du 22/04/1699.

(22) نسر وثائق القنصلية الفرنسيّة بالإيالة العديد من الجهات التي تبادر بالإعلام عن الأسير والتعهد بدفع فديته، من ذلك «حاكم الفدية» بنابولي أو جنوه أو بندق مدد إيطالية أخرى، أو بعض السّلط الإداريّة «حاكم جبل الرحمة» بنابولي، أو بعض التّجار الذين يهتمهم الإفراج عن الأسير. انظر على سبيل المثال :

Ibid , p. 35, du 18/11/1683., p. 259, du 12/11/1686., p. 280, du 03/11/1697

على عاتقه كل المصاريف التي تستوجبها الفدية، أي أنه المبادر الأول للافتداء وهو أيضاً صاحب المال⁽²³⁾.

● طرف ثان: «تجار ليفورنو»، وتكمن مهمتهم في الوساطة بين الطرف الأول، وطرف لاحق يتكفل لهم بالاتصال بالمكان المتواجد به الأسير، أي بالإيالة التونسية أو بالأحرى (مالك الأسير).

● طرف ثالث: «ساموئيل دي مدينا»، المباشر لهذه العملية في ليفورنو، وهو الذي سيحولها إلى صفقة تجارية، ولا شك أنه بقبوله جلب الأسير من الإيالة يكون قد ارتبط بعقد مع الطرفين الأولين يضمن له تقاضي مبلغ من المال كأجر على وساطته، وهو الذي سيتحمل كذلك المسؤولية، أمام وسيط آخر.

● طرف رابع: «أبراهام بنيامين فرانكو»، التاجر اليهودي المتواجد بالإيالة والمستقر بها، والمؤهل لإتمام هذه الصفقة وتنفيذها باتصاله المباشر بالأسير ومالكة، والمتكفل بدفع كل مصاريف الفدية من ماله الخاص، وهو الذي سيحدد أرباحه وتاريخ استخلاص معلوم هذه الصفقة مفوضاً في ذلك الصّرف الثالث ومسنداً له وثائق العملية.

لا تمثل هنا مرحلة تنفيذ العملية، أي خروج الأسير من تحت يد مالكة (محمد خوجة داي)، مرحلة التحرّر النهائي، بقدر ما تمثل انتقال ملكية الأسير أو عودته إلى التاجر اليهودي «أبراهام بنيامين فرانكو»، الذي لا يمكنه من وثيقة عتقه، إلا بعد أن يُثبت عليه بالإشهاد أمام القنصل الفرنسي بعقد قانوني ساري المفعول خارج حدود الإيالة. يتضمن هذا العقد كل المصاريف التي أنفقت على الأسير، مع تحديد نسبة الفائض على المقدار الجملي لعملية الفدية حتى يتمكن التاجر من استرداد أمواله وأرباحه، ضابطاً إياه بفترة زمنية لإيفاد المبلغ لتاجر معين يثبت اسمه وصفته كذلك بالعقد.

وما يمكن التأكيد عليه هنا، أنّ التجار اليهود المستقرين بالإيالة لا يتخذون

(23) ستعرض إلى هذا الموضوع في معرض الحديث عن مفهوم «الفدية» سواء في اللغة العربية أو في اللغة الفرنسية وهي اللغة التي كتبت بها أغلب عقود فدية أسرى القرصنة التي وردت ضمن وثائق القنصلية الفرنسية بتونس.

في مثل هذه العمليات أي مبادرة تلقائية لعتق الأسير، إلا بعد الحصول على طلب تتوفر فيه كل الضمانات وشروط الرّبح التي تؤتي أكلها. لكن في غياب هذا الطلب المصموم، يسلك بعض التجار اليهود طريقة ثانية يؤطرها القرض المالي. وفي إحصائنا عددنا سبع عشرة حالة من هذا النوع⁽²⁴⁾، وهي طريقة أقلّ تعقيداً من الأولى، وتحتوي تقريباً على نفس الضمانات، حيث يعرض فيها صاحب المال خدماته عسى الأسير، بأن يضع على ذمته المبلغ الكافي لفك أسرهِ ومصاريف عودته أو خروجه من الإيالة، الذي يجب أن لا يكون إلا في اتجاه ليمورسو، لمزيد حرك الضمانات المشروطة بعقد مماثل للعقد الوارد في الطريقة الأولى، يرسل إلى شريك أو عميل له ليقع عن طريقه الاستخلاص أو تنبّه.

تجلبداً تتبع مراحل الطريقة الأولى، وتفاصيل الطريقة الثانية على انحراف عملية عتق الأسير عن منطلقها الأساسي المتمثل في القدية بالمفهوم الديني والأخلاقي أو الإنساني، إلى عملية تجارية صرفة، يتحدّد فيها مصير الأسير عبر سمسة مالية. هذه العملية طوّعها التسق التجاري الدولي المتوجّه نحو اقتصاد السوق والرأسمالية التجارية، وتأقلم معه سماسة أسرى القرصنة بمن فيهم التجار اليهود في كلّ الفضاءات المتوسطية، ليصل مثل هذا التعامل إلى المشرق بأدناه وأقصاه وإلى العالم الجديد بثغوره الشماليّة والجنوبيّة⁽²⁵⁾. فما هي مقادير افنداء الأسرى في القرن السابع عشر؟ وكيف تتوزّع مصاريفها؟ وما هي حدود أرباح التجار اليهود ومن خلال سمسرتهم؟

2 - المعلوم النقديّ للقدية

لا يمثل المبلغ الذي يتقاضاه مالك الأسير في كل الحالات المبلغ النهائي للعملية، بل تضاف إليه جملة من المعاليم القارة والضرورية في شكل مصاريف لإتمام الصّفقة على الوجه القانوني، وقد أفادتنا في هذا الشّأن بعض الحجج لمعلومات صافية وقيمة خولتنا التعرّف بدقّة على التّكلفة الجمليّة للمدية وتوابعها، ففي عقد جمع بين الأخوين يعقوب ورفائيل لمبروزو وأبراهام بنيامين

(24) انظر على سبيل المثال: Ibid., t. VIII, p. 23, du 18/01/1683., p. 35 du 17/11/1683

Wismes, A. de., *Pirates et corsaires...*, op. cit., p. 143-170.

(25)

فرانكو من جانب كعمولين، ومراد باي مالك الأسير من جانب ثان، والأسير جوليو دي بونات (Giulio di Bonnet) من جانب ثالث تضمّن ما يلي⁽²⁶⁾ :

جول رقم 2

مثال لمصاريف اقتلاء أسرى القرصنة (سنة 1701)

ملاحظات	مبالغها		مصاريف الفدية ونوعيتها
	ريال	ناصرى	
أصل المبلغ	260	-	أصل مبلغ الفدية
المرحلة الأولى	2	26	شهادة لعق
	10	-	أداء لكبير حراس العيد
	6	26	أداء لصاحب الطامع
	14	-	أداء جمركي
	13	28	أداء لديوان الترك
	1		أداء قصلي
	3	-	العقد وسختان منه
		17	شهادة صحة
	1	13	أداء لشاوش خلق الوادي
	-	26	كراء صيدل للصور إلى السفينة المقلّة
المجموع	312	32	المجموع بعد إضافة الأداءات والمصاريف
المرحلة الثانية	12	25	تموين 4%
	6	26	تموين «الوسط» ⁽²⁷⁾ بليفورنو 2%
المجموع	331	31	المجموع بعد إضافة مبالغ التموين
المرحلة الثالثة	53	-	«لعمولة البحرية» أو فائض العمليّة 16%
إتمام إجراءات لعقد	384	31	المبلغ المحلي لعمليّة الفدية

(26) اختيارنا لهذا العقد من بين العقود الأخرى لاشتماله على أكثر التفاصيل وأوصحها.

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. X, p. 19, du 14/6/1701.

وفي ما يتعلّق بالعقود الأخرى التي نحتوي على مثل هذه التفاصيل أو تشبهها انظر نفس المصدر:

Ibid., t. VIII, p. 203, du 31/03/1693., t. X., p. 15, du 23/5/1701., p. 38, du 31/7 1702

(27) ترد في عدّة عقود عبارة «الصدّيق» بليفورنو، وأبدلناها هنا بعبارة «وسيط» لكي لا يحيد عن المعنى المراد قصده.

يتضح أصل مبلغ الفدية في مرحلة أولى، عندما تضاف إليه جملة المصاريف المتمثلة في أدايات الترتيب الإدارية، وأغلبها معاليم قازة ومفروضة يستوجبها إتمام عملية العتق. وللتذكير هنا، لابد من الإشارة إلى أن السلطة الحاكمة قد رفعت في هذه الأدايات سنة 1689، بتوظيف 5% على كل أسير يقع اقتداؤه من الداي، كما سنت أداء جديداً سنة 1700 على شهادة العتق، مقداره 5 ريالات و25 ناصرياً⁽²⁸⁾.

يزداد حجم المبلغ تضحاً في مرحلة ثانية عند إضافته من حديد إلى ما خُصّ للمؤونة، ولا يعني إدراج هذا المبلغ هنا، هو تغطية لمصاريف أكل الأسير وهو في طريق العودة، فذلك يشار إليه بلفظ «كمونية» أو «كمانية» بطلب من الأسير نفسه، بل في هذا العقد يعود مبلغ المؤونة لحساب ممّذي العملية، سواء بليفور و بسبة مؤونته 2% من أصل مبلغ الفدية ومصاريفها، أو بتونس حيث اقتطع من دات المبلغ 4%.

تصل جملة المصاريف إلى مرحلتها الأخيرة، فيوظف عليها ما أقر من فائض، وقد بلغ في هذا العقد 16%. ووفق عملية حسابية، نلاحظ أن الفارق بالزيادة يصل إلى حدود 48% بين أصل مبلغ الفدية، وما رما عليه مبلغ كامل العملية، وهي سب قابلة للزيادة أو للتقصان بحكم مسايرتها أساساً للمبلغ الرئيسي للفدية. وفي إحصائنا حاولنا التوصل إلى ضبط حدود دنيا وقصى لهذه الزيادة⁽²⁹⁾، فلم يتدن مؤشر الأولى عن 24%، ولم يتجاوز الثاني 65,32%⁽³⁰⁾.

يبقى أن نشير إلى أن الفائض الموظف على كامل العملية، أو ما عبرت عنه العقود «بالعمولة البحرية»، لم تكن قاعدة حسابية قازة ومنصوصاً عليها يتعامل وفقها كل التجار، بل هي نسب تتغير من تاجر إلى آخر، وتراوحت في مجملها

(28) Ibid , t. VIII, p. 144, du 22/12/1689., p. 332, du 28/10/1700.

(29) للتسببه لا بد من الإشارة إلى أننا اعتمدنا لضبط هذه النسب ما أورده عقود الجرد لإحصائي الذي قمن به، والمتروحة مدته بين 1681 و1705، لذلك قد تفتت من حسنا بعض النسب الأخرى سواء بزيادة المبلغ أو نقصانه.

(30) Ibid , t. VIII, p. 160, du 5/9/1691., t. X, p. 19, du 14/6/1701.

بين 13 و20%⁽³¹⁾، يقع تسليدها في أغلب الحالات على أساس أحل يصبطه العقد لا يتجاوز العشرين يوماً بعد الوصول إلى ليفورنو. ووفق نسق حسابي، كلما ارتفع مبلغ الفدية زادت أرباح الصفقة سواءً للتجار بالإيالة أو للوسطاء بموانئ الإرساء.

يخضع مبلغ الفدية في أصله إلى صفات الأسير وانتمائه وكذلك «نوعيته» - إن جازت العبارة -، إذ قد يصل هذا المبلغ في بعض الحالات حداً من الارتفاع لم تبلغ مستواه أي عملية اقتداء، نظراً لارتباطه بعوامل الاستغلال المالي الذي لا محيد عنها في بعض الأحيان، مثل المبلغ الذي تكبدت مجمله الجالية القرنية بالإيالة سنة 1706 ومقداره 3,250 ريالاً، لاقتداء ربي يهودي وقع في قبضة فرسان مالطا⁽³²⁾. ولنا أن نتساءل هل لارتفاع المبلغ من دلائل؟ قطعاً له في مضامينه من الأسباب والإيحاءات ما يدل على رغبة القراصنة في اقتناص مثل هذه الفرص الثمينة، ذلك أن شخصية هذا الأسير بوصفه رجل دين معروفاً من جهة، وتلطف التجار اليهود لاقتدائه من جهة ثانية، حوّل مالكة الضغط على أفراد الجالية القرنية، وتوجيه المبلغ كيفما يريد للتوصل إلى أكبر المقادير التي يمكن ابتزازها منهم، وهو على يقين من الكسب من وراء ثرائهم. كما يختلف مبلغ الفدية كذلك بين الشيخ المسن والشاب اليافع، فليس «نمن» الأول، «كسمر» الثاني، وعلى الصفات البدنية والجمالية تقاس الأسيرات. وتتسع فوارق المبلغ بين ما يفرض لعنق قائد سفينة مثلاً، أو ما يُحدد لتحرير مسافر أو تاجر عادي⁽³³⁾.

(31) نثر في إحصائنا على حالتين فقط حيث حُدّت فوائضها بنسبة 4%، ولا يمكن هنا اتّحدهما كمعيار، ذلك أن الأسيرين اعتُقا بطلب من التجار الفرنسيين بطريقة، ولم يغادرا الإيالة بحكم نشاطهما بهذه المنطقة، ويبدو أن «العمولة البحرية» و«بعد المسافة» أو قُربها، وفترة انتظار استخلاص ما استثمر في العملية لها دور هام في تحديد نسب فوائض أرباح العملية.

Ibid., t. VIII, p. 129 du 29/10/1688., p. 131, du 22/12/1688.

Avrahami, I, *Le mémorial...*, op. cit., p. 20.

(32) Bachrouch, T., «Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIe siècle», *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43; 1975, p. 121-162. Mansouri, M.T., «Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIe-XVe s)», in *Tunis citée de la mer...*, op. cit., p. 155. Mathiex, J., «Trafic et prix de l'homme...», op. cit., p. 159.

3 - الانحدارات الجغرافية لأسرى القرصنة

إذا كانت المبالغ المتأتية من «فدية» أسرى القرصنة في مجملها محترمة⁽³⁴⁾، ومكاسبها مضمونة، فإنّ فوائدها لا تساوي ما تدرّه من أرباح على تاجر واحد، بحكم الاقسام المشروط عند انطلاق العملية بين تاجرين أو أكثر، ذلك أن المبالغ المستثمرة في هذا الميدان قد عادت إلى التجار اليهود بالإيالة عبر شركائهم أو نظرائهم بليفورنو، الذين ارتبطت وساطتهم بقضاءات معينة، وهو ما نتبينه من خلال الانحدارات الجغرافية لأسرى القرصنة التونسية التي اختصّ في مجال سمسرتها تجار الجالية القرنية بالإيالة.

جدول رقم 3

التوزيع الجغرافي لأسرى القرصنة (1681-1705)

الجملة	كورسيكا	كالابري	فايتا	البندقية	جنوه	نابولي	المناطق	مدن وجزر وموانئ إيطالية
63	13	4	6	4	7	29	عدد الأسرى	
-	إشيبا	بورتو	سان ريمو	بورتوفيو	شيفاري	بروسيدا	المناطق	
40	5	4	5	6	5	14	عدد الأسرى	
-	مناطق أخرى	سياستري ليفنتي	بيانو ديسورتي	أكراسانتا بريرا	فيكو دوتروتو	اورتيلا دوتروتو	المناطق	
24	3	4	4	3	4	5	عدد الأسرى	
-		غير مذكور	البرتغال	اليونان	فلامنغ	هولندا	المناطق	بلدان أوروبية
34	-	3	3	17	5	6	عدد الأسرى	
161	21	15	18	31	21	55	المجموع	

المصدر: الجرد الإحصائي لوثائق القنصلية الفرنسية بتونس بين 1681 و1705، انظر أعلاه.

إذا غم القراصنة الأتراك من وراء فدية الأسرى الإيطاليين، فإنّ الأرباح التي حصلها تجار الحالية القرنية لا تخلو مقاديرها من أهمية، بحكم فوائد السمسرة وتوجيه استثماراتهم صوب العديد من المدن الإيطالية، انطلاقاً من الإيالة وفي تواصل وثيق بطلبات ليفرونو، فمن بين 161 أسيراً، كان انتماء 127 منهم (79%) إلى مدن إيطالية، برزت في مقدمتها مملكة نابولي (18%) من جملة الأسرى الإيطاليين). ثم جزيرة بروسيدا 9,3% (Ile de Procida)، وتليها كورسيكا (8%)، وانحدر باقي الأسرى (44%) من العديد من المدن والجزر والموانئ الإيطالية فاقت جملتها الشيع عشرة منطقة، بينما لم يتجاوز عدد الأسرى المنحدرين من بلدان أوروبية أخرى 34 أسيراً (21% من العدد الجملي)، أغلبهم يونانيون (50% من جملة أسرى البلدان الأوروبية)، وفي مرتبة دونهم الهولنديون (17,5%) والفلامنغ (14,7%).

ولاشك أن القرصنة التونسية ضمنت إلى غنائمها أسرى ذوي انحدارات أخرى، لم يطلها إحصاؤنا هنا، نظراً لأنّ عنقهم - وفق نفس الأساليب كما تقدّم - كان على أيدي التجار الأوروبيين المتواجدين بالإيالة، كالفرنسيين والإنكليز أو ممثلي الجاليات التجارية من القناصل، وهم عادة من نفس الانحدارات، فالفرنسيون احتكروا فك أسراهم، سواء عن طريق الفدية، أو في إطار تبادل ثنائي أسيراً بأسير بحكم ارتباط الإيالة مع فرنسا بامتيازات معاهدات السلم والتجارة⁽³⁵⁾.

لا يخرج تركيز القرصنة التونسية للغنم من السواحل الإيطالية عن إطار قرب المسافة الفاصلة بين الفضاءين، والتي انحصرت في رواق متوسطي يربط تونس

(35) أكدت معاهدة التي أبرمت بين الإيالة التونسية وفرنسا سنة 1665 على النود التالية:

- * الإفراج على المعتقلين في تونس مقابل الإنكشاريين المعتقلين بفرنسا دون غيرهم من أبناء البلاد.
- * منع أسر رعايا البلدين مهما كانت الزاية، باستثناء المحاربين والتوننة المنضويين تحت راية معادية، فقدتهم حدت بمبلغ 175 ريالاً.
- * منع استبعاد التونسيين في فرنسا والفرنسيين بتونس.
- * تادل الأسرى المحتجزين واحداً بواحد والفارق مدينه 175 ريالاً.

وردت هذه المعاهدة في:

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t.1, p. 182-190. Traité du 25/11/1665

وتحدّد نفس المعاهدة سنة 1672. مع الملاحظة أنّما استعتم بالترجمة الواردة في،

بشروش، ت، جمهورية الدايات...، سبق ذكره، ص98-99

بالمدين الإيطالية القرية منها خاصة، الأمر الذي يسهل للقراصنة الأتراك التحرك في هذا الزواق بوطاة شديدة. ويتدغم هذا الغنم بتواجد وسطاء وتجّار من اليهود بكلا الفضاءين على استعداد متواصل لبناء استثماراتهم المالية على ضمانات متأكدة، تثبتّها العقود وشهادات العتق، التي لا تعدو أن تكون تقنياً دليلاً للقرصة عموماً، ولتقرّ مع قرائن أخرى بمشروعيتها، وإجازة «الاتجار» في أسراها، وهو ما أتاح الفرصة أمام التجّار اليهود للولوج في صلب مكانتها عبر قنواتها الحساسة، كسماسرة حاذقين ومختصين في عمليات العتق والتحرير.

ومن مفارقات القول إن مشاركة التجّار اليهود في تجارة أسرى القرصنة وقع وسمها بالمبادرة الإنسانية أو العمل الإنساني الذي ينبغي التّهوض بالإسار كذات إنسانية⁽³⁶⁾، وهي في الحقيقة في منأى مطلق عن هذه الصفات، ولا تمتّ لها بأي صلة، فعملهم في هذا القطاع كان مغزاه تجارياً بدرجة أولى، ونتائجه أو ما يترتب عليه من أرباح لا تتجاوز حدود شراء وبيع البضائع المطلوبة، وإذا كان لنا أن نطلق لتوضيح هذه المسألة، فسوف لن نجد عمّا يتضمّنه وصف هذا النشاط سواء من حلال التسمية باللغة العربية أو باللغات الأوروبية، أو من خلال عملية «العتق» في حدّ ذاتها، «الفقدية» لا يُراد بها الرّبح المالي، وإذا وظّف مبلغ مالي في ذلك لا نعتقد أنه يتجاوز إطار الهدية أو الهبة التي تمنح لإنقاذ مصير شخص ما⁽³⁷⁾.

(36) ميّدت بعض الكتابات التاريخية للمؤرخين اليهود مساهمة التجّار اليهود في هذه لعمليات التجارية تلميحاً وتصريحاً والدور الذي قاموا به من خلال نشاطهم الذي لم يحدهما نوعت أشكاله عن المبادرات الإنسانية، انظر على سبيل المثال:

Attal, Robert, «La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16e siècle au début du 18e siècle à la lumière des archives du Consulat de France», *Jérusalem International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Instituts, s.d. (1974), 13 p. [ronép.], p. 5-9. Avraham, I., *Le mémorial...*, op. cit., p. 19-21. Rozen, Minna; «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIIIe-XXe siècles*, Actes du Colloque... Paris, 1984, p. 51-59.

(37) حول الفدية ما يمكن تضمينه هنا، أنه يقال: «فديته بمالي وبنفسي» و«فديته بأبي وأمي»، و«أعصى فداءه وأنتدّه»، وفعل أعطى لا يدل على «الشراء» وورد في القرآن: ﴿وَقَدَّيْتُمْ بِبَنِيكُمْ عَظِيمًا﴾ [الصافات: 107]، أي خلّصناه بهذا الفبح (الهدية) من الدبح، لسان العرب...، سبق ذكره، موسوعة الحديث الشريف...، سبق ذكرها.

وفي إطار ما اصطُلح عليه من «افتداء» التجار اليهود لأسرى القرصنة التونسية، لا تتعدى عملية اشتراء البضائع الخاضعة للمساومات، وإعادة بيعها من حديد بأرباح تفوق فوائضها خمس المبلغ المشتري به كما ثبت في وثائق القرن السابع عشر⁽³⁸⁾، وهو فائض هام يدعم رأس المال الموظف في هذه العملية بعد أيام معدودات لا تتعدى في أقصاها العشرين يوماً⁽³⁹⁾، إضافة إلى أنّ هذه «البضاعة» (أي الأسير) لا يحوم بها الكساد إطلاقاً، إن هي طلبت، وهو ما يقع في أغلب الحالات، إذا لم نقل في كلها. ومن هذا المنطلق فعملهم في هذا الفرع التجاري الذي فرضته ظروف العصر لا يمكن بأي حال أن تُضفى عليه صفة العمل الإنساني أو الحضاري، فالتجار اليهود الذين شدّتهم الأرباح المتأنية من وراء أسرى القرصنة مثل سابيههم وحابسيهم وناقليهم وبناعيههم وآكلي أثمانهم من القراصنة والمغامرين وغزاة البحر، لهذه الأسباب تحاشينا منذ البدء الانسياق وراء العديد من الكتابات التي أشادت تعظيماً بهذه التجارة التي أجازتها الدول وشرعتها، وتلافينا إدراج معطى «الفدية» أو «العتق» أو «تحرير الأسرى»، لكي لا ننته وراء التعتوت وبهرجها من تمجيد وإكبار وعمل جليل.

ومهما اتّخذ هذا الفرع التجاري من أبعاد فإن حركته أبرزت على الضعيف الاقتصادي عموماً، إحدى أهم الطرق لتحويل الأموال وإعادة استثمارها في قطاعات أخرى، وهو منطق يُبنى على توسيع حجم الأملاك المنقولة. ومن الملاحظات التي يمكن إدراجها ضمن تنقل الأموال من فضاء إلى فضاء مغاير دون تنقل أصحابها، إنّ عبور قسط منها، هو عبور للسوق التونسية أيضاً في ذلك العصر والذي خولها أن تخضع وتجذب إلى حقلها أسواقاً متوسطة أخرى في

= ويشير نفس المصطلح في الفرنسية إلى :

Action de ramener qqn au bien. Le statut apporté par Jésus Christ à l'humanité pécheresse. Le rédempteur: Ce qui rachète qqn au sens moral ou religieux, -Le Christ considéré en tant qu'il a racheté sauvé le genre humain par sa mort, - L'amour, «le rédempteur de toutes les races humaines» Michelet.

(38) انظر ما أورده سابقاً عند تعرّضنا لمصاريف افتداء أسرى القرصنة.

(39) مراوح أحل استرجاع المبلغ الذي وقع دفعه لمالك الأسير مع المصاريف والفوائض بين 4 أيام و20 يوماً، ونعثر على حالة يتيمة تنحّول استرجاع المبلغ بعد أربعين يوماً. انظر:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., p. 63, le 8/7/1686.

حاجة أكيدة إلى بضائع قد لا تؤتي ثمارها حتى على الأمد البعيد، كما حال أسرى القرصنة الذين يتخذون كغلمانٍ وحريمٍ وخدمٍ و«مشاشوات»، وقلة قليلة منهم تُدمج في الدورة الاقتصادية، لذلك فتصريفها أجدى من الإبقاء عليها، حتى وإن صنت مقاديرها في غير المنافسة التجارية للإيالة، إلا أنها ساهمت في تواصل علاقاتها الفضاءات التجارية الأوروبية مهدة لانفتاحها على اقتصاد السوق وعلى المركبيلية التجارية.

II - الاستثمار في قطاع التصدير

أفادتنا وثائق القنصلية الفرنسية بالإيالة التونسية منذ القرن السابع عشر أن البضائع التي عمرت الموانئ التونسية وقام بتصديرها التجار اليهود وخاصة القرنين منهم كانت متنوعة وارتبطت نسبة هامة منها بالمنتجات الزراعية⁽⁴⁰⁾، ولا يقصد من وراء هذا الطرح إثبات امتياز هؤلاء المصدرين ولا تميزهم عن بقية الفئات التجارية الأخرى، فضائعهم تشابهت مع ما صدره المسلمون والأوروبيون على السواء، لكن الاختلاف يكمن في قوة حجم الاستثمارات من جهة، ويسر تصريف هذه البضائع في الأسواق الأجنبية من جهة أخرى. فما هي أهم أنواع البضائع التي شارك في تصديرها التجار اليهود؟

1 - المنتجات الفلاحية

ارتبطت هذه المنتجات أساساً بالمواد الغذائية التي كان لها رواج سواء داخل الأسواق المحلية أو في الأسواق الأوروبية، أو بالأحرى تلك البضائع التي لا يُحيط بها الكساد، ونشير أساساً إلى زيت الزيتون والقمح والشعير و«الخشاخش» أو

(40) ساعدت الوثائق على ضبط قوائم إحصائية مسترسلة ودقيقة للبضائع التونسية التي شارك في تصديرها التجار اليهود خلال القرن السابع عشر انطلاقاً من موانئ الإيالة، ويقصد أساساً الوثائق المشورة في:

Grandchamp, P., *La France .., op. cit. Plantet, E., Correspondances...*, op. cit., t I.

لذلك سوف نسعى إلى التعرض إلى أنواع هذه البضائع بصفة عرضية دون التدقيق في حمولتها وقيمتها المالية وسنركز على ما وفرته لنا وثائق المتجر والحمارك التونسية في فترات لاحقة من أرقام ومعلومات وقوائم بأنواع البضائع وحمولتها وحجمها.

الحبوب بصفة عامة، وإذا كان ازدهار تصدير هذه البضائع قد خضع من حين لآخر إلى طلبات ملحة زمن الفحط والأزمات الغذائية، فإن له اتصالاً عميقاً بالاستهلاك المحلي، لذلك كان دأب الدولة في العديد من الفترات التحكم في تصريفه إلى الخارج بإخضاعه إلى ترخيص مسبق أطلقت عليها وثائق العصر «تذاكر السراح» أو «تذاكر الوسق»⁽⁴¹⁾، نظراً للمردود المالي الذي يمكن أن تجنيه الدولة منه خاصة بالسعي إلى الرفع من أسعاره، ويفرض أداءات مجحفة على تجاره الذين يعود إليهم هم كذلك من الأرباح ما يغطي إجمالي التكلفة ويفوقها بمبالغ ذات بال⁽⁴²⁾.

لم تمثل مراقبة السلطة وتتبع عائداتها من تصدير هذه المواد عائقاً أمام المصدّرين اليهود نثى عزمهم عن المشاركة أو حال دونهم والانتفاع بأرباحه، بل أنّ إسهامهم إلى جانب أهميته أبرز بعض الخصوصيات في تعاملهم ومعاملاتهم داخل الساحة التجارية للإيالة في علاقتها بالمراكز التجارية المتوسطية، وهو ما سنحاول تقصي أثره من خلال ما وفرته لنا سجلات المتجر من قوائم إحصائية لأبرز أنواع هذه المواد التي شارك في تصديرها اليهود بمختلف انتماءاتهم⁽⁴³⁾، وقد ارتأينا في هذا الإطار أن نعرضها بحسب أهميتها في حركة التجارة الخارجية وبالتالي وزنها في مداخل الدولة.

أ - الحبوب

منذ قرون خلت مثل إنتاج الحبوب بشتى أنواعه ركيزة هامة اعتمدت عليها السلط السياسية بالبلاد التونسية لتدعيم مداخلها، وإذا اعتُبر القمح المحرّك

(41) انظر على سبيل المثال: أ.ب.ت.، دفتر رقم: 400، دفتر دو محتويات مختلفة وتنصص محاسبات على بضائع «السراحت» بتاريخ 1817-1823. دفتر رقم: 403، شبيه بالدفتر السابق ويتضمن مداخل الدولة من بيع الزيت والقمح وفق «تذاكر السراح»، تاريخ 1815-1817. دفتر رقم: 635، دفتر متنوع المحتويات كذلك وبه صفحات لبعض «سراحت» سنة 1831. دفتر رقم: 2847، يتضمن العديد من الأوامر العلية صادرة بين 1723 و 1833

(42) Masson, P., Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle, Paris, 1911, p 458-459

(43) انظر أعلاه ما تضمنته جدول «المصدرون بالإيالة التونسية (1813-1814).

الأساسي لتجارة الإيالة الخارجية باعتباره أكثر المنتجات الفلاحية تصديراً خاصة في الفترة الحديثة، فإن أنواع أخرى من هذه الحبوب أبرزها الشعير و«الحشاخش» ساهمت في العديد من الفترات في تنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد.

عند التعرض بالدرس إلى القمح وأهميته في اقتصاد الإيالة التونسية على امتداد الفترة الحديثة لا يمكن تلافى احتداد التنافس على تجارته خلال القرن السابع عشر بين أبرز الجاليات التجارية الأوروبية المرتكزة بالإيالة والمكونة من الفرنسيين والإنكليز والجنوئين في مرحلة أولى، كما لا يمكن تلافى سيطرة الفرنسيين على تصدير كميات كبيرة منه في مرحلة موالية، وفرتها لهم الامتيازات الخاصة التي حظيت بها شركة الرأس الأسود (*La Compagnie du Cap-Nègre*) والشركة الملكية لإفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) منذ سنة 1685 إلى أواخر القرن الثامن عشر⁽⁴⁴⁾. وبالرغم من سطوة التجار الفرنسيين على تجارة القمح، تمكن بعض المصدرين اليهود في تسعينيات القرن السابع عشر من شحن كميات هامة في اتجاه توسكانيا⁽⁴⁵⁾، كما نوصلوا في فترات لاحقة على امتداد القرن الثامن عشر، خاصة بين سنة 1700 وسنة 1710 من تزويد ميناء ليفورنو بما عادل نسبته 38,4% من إجمالي استيراد كميات القمح، كذلك فاق تصديرهم لنفس الإنتاج من الإيالة التونسية بين سنة 1795 وسنة 1800 ما قيمته 56,25%⁽⁴⁶⁾، وقد

(44) Stanley, E., *Observations on the city...*, op. cit., p. 11. Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t II, p. 675. Déclaration remise par le bey de Tunis au consul de France, le 12/2/1770. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 187-195

(45) انظر على سبيل المثال،

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. VIII, p. 493, le 8/6/1694., t. IX, p. 7, le 22/11/1692.

(46) لم نستطع إدراج أرقام أخرى غير هذه النسب ذلك أن المرجع الذي استندنا إليه هنا لا يسمح إلا بإثباتها، وهي نسب متوية مستخرجة من مجموع ما صدر من القمح فقط من البلاد التونسية، وقد اعتمد الباحث في دراسته التي سنشير إليها أدناه على وثائق الحمارك بأرشيمايت ليفورنو. وفي دراسة أخرى له التجأ إلى نفس هذه الوثائق لكر دعمها بقوائم أثبتتها الفصل الفرنسي بتونس بين 1782 و1792، ومنها لا يتعرض إلى ما صدره التخابر اليهود بالبلاد التونسية من بضائع ويقتصر فقط على عرض أصناف وكميات هذه البضائع وأورد أعنها حساب النسب المئوية كذلك، حول هذه الملاحظة انظر:

تجاوزوا في كلتا الحقتين وما بينهما من سنوات ما أمتنه التجار الفرنسيون والإنكليز والجنويون لنفس الميناء والذين شاركوا في ما تبقى من السب⁽⁴⁷⁾.

لكن رغم هذه الحركة فإن إحصاءات الجمارك التونسية لبداية القرن التاسع عشر تعطينا بتدني استثماراتهم في هذه المادة بالرغم من أن العديد من معطيات تلك الفترة تحفز على الاشتراك في تصديرها، فباب الإيالة فتح على مصراعيه للتجار في الحبوب، بقرار سياسي دعمته سنوات ذات محاصيل طيبة، والمراكز التجارية المتوسطة وخاصة منها الأوروبية رغبت في تزويد أسواقها بهذه المادة وسد حاجياتها منها خاصة زمن الحروب الأوروبية حيث اشتد الطلب وتسابقت كل من فرنسا وبريطانيا أساساً لاقتنائها، وهذا يعني أن أسواق تصريف هذه المادة موجودة، وأرباحها مضمونة، فهل يمكن الحديث عن تراجع استثماراتهم في هذا الحقل خاصة بعد تحول الإنتاج الزراعي من «دورة القمح» إلى «دورة الزيت» كما تذكر بعض الدراسات؟ لا يمكننا البت في هذا الإشكال إلا بعرض بعض القوائم الإحصائية لتصدير القمح لفترة التراجع هذه ومقارنتها بفترات لاحقة، وهذا ما سنسعى إليه من خلال ما سجلته وثائق المتجر من كميات شارك في تصديرها العديد من التجار المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة.

Filippini, J P , «Livourne et l'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 129-134. =

وحول ما سبق من ملاحظات انظر لنفس الباحث:

Filippini, J.P., *Le port de Livourne*, *op. cit.*, p. 184-186.

Ibid., p 188.

(47)

جدول رقم 4

كميات القمح المصدرة من الإيالة التونسية والأداءات عليها (1813-1814)⁽⁴⁸⁾

البضاعة / التجار	الكمية ⁽⁴⁹⁾	الأداء ⁽⁵⁰⁾	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	4,675	156,039	90	61
النسب المئوية ⁽⁵¹⁾	%60,7	%55,5	%81	%79,2
تجار أوروبيون	2,810	115,740	16	11
النسب المئوية	%36,5	%41,2	%60,7	%14,3
تجار يهود	217	9,091	5	5
النسب المئوية	%2,8	%3,3	%60,7	%6,5
المجموع	7,702	280,870	111	77
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100

عبرت هذه الإحصائيات حقيقة عن تدني مشاركة التجار اليهود في تصدير القمح خارج الإيالة، فعمليات شحنهم الخمس التي قاموا بها لم تنتج سوى تصدير كمية محدودة جداً من هذه البضاعة بلغت قيمة تذاكر سراحها حوالي 3,3 بالمئة من مجموع الأداءات على رخص التصدير، ولم تتجاوز في حمولتها الجمليّة 217 قفيزاً أي 2,8 بالمئة من مجموع الكميات التي عبرت موانئ الإيالة.

ونعود أسباب تدهور مشاركتهم إلى بعض الاعتبارات الواضحة من خلال استقراءنا لهذه القائمة الإحصائية، فتجارة القمح انقسم تصديرها بمقادير وكميات متفاوتة نسبياً في هذه الفترة التجار المسلمون بما يعادل وزنه 4,675 قفيزاً (7,60% من المجموع العام) بلغت قيمة رخصتها 156,039 ريالاً (5,55% من مجموع مداخيل الدولة من هذه البضاعة)، أما التجار الأوروبيون فقد كانت مشاركتهم

(48) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(49) الكمية وردت بحساب «القفيز» كوحدة كيل للقمح.

(50) الأداء بحساب الريال، وهو الثمن الجملي «لتذاكر السراح».

(51) النسب المئوية مستخرجة من مجموع كل عمود.

بتصدير 2,810 قفيز (36,5%) عاد للدولة من ورائها 115,740 ريالاً (41,2%)، تصممتها 16 عملية شحن.

ومن خلال تتبعنا لهذه النسب بدا لنا وكأنّ التجار اليهود قد أزيحوا من تجارة القمح أو ركذ نشاطهم في الأسواق الأوروبية، فالمصدرون الأوروبيون وخاصة منهم الجنويون والفرنسيون وفي مرتبة دونهما التجار الإنكليز قد تسابقوا فيما بينهم لتحصيل ما يمكن إيفاده إلى موانئ بلدانهم من جزاء الطلبات الملحة على هذه البضاعة في تلك الفترة، أي أنّ هناك عروضاً للاقتناء موثوق بأرباحها.

على نفس هذا النسق من ارتفاع كميات تصدير هذه البضاعة نجد المصدّرين المسلمين، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ لفظ مصدّر لا ينطبق لغةً واصطلاحاً على كلّ الأفراد المسجّلة أسماؤهم بسجلّ المتجر من الذين اقتنوا القمح وفق «تذاكر السراح»، بل إنّ أغلب هؤلاء هم تجار عادّيون أو من مزوّدي بعض المناطق الداخلية بالبلاد، فالكميات التي عبرت ميناء قليبية وحلق الوادي وفي بعض المناسبات ميناء سوسة توجهت كلّها إلى ميناءي قابس وجربة، إضافة إلى أنّ كميات من نفس هذه البضاعة وقع شحنها لتكون مؤونة للملاحين زمن إبحارهم، لهذا عندما نُحصي عمليّات شحنهم نجدها تساوي تقريباً عدد هؤلاء الأفراد، كما أنّ الكميات التي اقتنوها تراوح مكياها بين ربع قفيز و10 أقفزة في أحسن الحالات وكوّنت في مجملها وعلى امتداد زمن الإحصاء 785 قفيزاً وظّف عليها مبلغ 16,134 ريالاً لعبورها الموانئ.

إدراجنا لهذه الملاحظة للتأكيد على أنّ المصدّرين الحقيقيين والذين تنطبق عليهم هذه الصّفة لم يتجاوز عددهم الأربعة ويبدو أنهم المساهمون الفعليون في إبعاد التجار عن سوق بيع القمح باقتنائهم لأغلب رخص تصدير هذه البضاعة من الدولة مباشرة⁽⁵²⁾، وهم على التوالي الحاج يونس بن يونس والقائد سليمان بن الحاج وبتحفّظ نذكر ماريانو ستيكا وأخيراً حمودة الأصرم، وقد كانت كميات تصديرهم للقمح على هذا النحو:

(52) سبق وأشرنا إلى أغلب هؤلاء التجار عند تعرّضنا إلى تدعيم حضور التجار المسلمين أو المحليين بصفه عامة بالساحة التجارية للإيالة في بداية القرن التاسع عشر.

جدول رقم 5
أهم مصدري القمح (1813-1814)⁽⁵³⁾

النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	كمية القمح	البضاعة التاجر
40,06	62,505	44,92	2,100	الحاج بوس بن يوس
28,26	4,410	22,46	1,050	القائد سليمان بن الحاج
18,46	28,800	13,69	640	ماريانو ستينكا
3,22	4,500	2,14	100	حمودة الأصرم
89,66	139,905	83,21	3,890	المجموع
10,34	16,134	16,79	785	آخرون
100	156,039	100	4,675	المجموع العام

من خلال أسماء هؤلاء التجار يتضح لنا سطوة الدولة على تصدير القمح، فهؤلاء المصدرون بالرغم من شهرتهم في الوسط التجاري للإيالة نتيجة ثرائهم، فإن أغلب الكميات التي صدروها كانت لحساب حمودة باشا بي ووزيره يوسف صاحب الطابع⁽⁵⁴⁾، فيونس بن يونس الذي اعتلى قائمة هذا النشاط شارفت كميات القمح التي اقتناها نصف ما اقتناه جميع التجار المسلمين (44,92%) بتذاكر سراح قدرّت بحوالى 62,505 ريالاً (40,06%)، ومثله سليمان بن الحاج الذي تكفل بتصدير نصف الكمية التي اقتناها الحاج يونس.

في نفس هذا الإطار شحنت كمية من نفس البضاعة قدر مكيالها بما يعادل 640 قفيزاً، وأصدرت لها أربع رخص تصدير بلغت قيمتها الجمليّة 28,800 ريال تحمل اسم ماريانو ستينكا، ونُدّرجه هنا ضمن قائمة التجار المسلمين لاعتبارين اثنين:

- أولهما أنّه في خدمة باي العصر وهو بمثابة مستشاره في علاقات الإيالة التجارية خاصّة مع البلدان الأوروبية⁽⁵⁵⁾، ويبدو أنّه قام بسدّ الفراغ الذي تركه

(53) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على جملة الإحصاءات التي قمنا بها والمستخرجة من النشاط التصديري التي تتضمنها: أ.وت.، دفتر رقم: 368 ورقم: 395. سبق ذكرها.

(54) هذه الملاحظة يقرّ بها العديد من مصادر الفترة، كما يشهدها العديد من الدراسات.

(55) الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 137-139.

ابن الحاج وابن يونس في شهر رمضان 1229 هجري، ذلك أن عمليات الشحن التي قام بها تمت في هذا الشهر فحسب⁽⁵⁶⁾.

- ثاني الاعتبارين وهو الأهم حسب اعتقادنا أن مداخيل هذه «التذاكر» ستعود مباشرة إلى مصالح «الغرفة» وهي المؤسسة التي تُعنى بكساء الباي وآله وهو المشرف الأول عليها في تلك الفترة باعتباره قد حظي برتبة «باش قزق»⁽⁵⁷⁾. وفي مرتبة بعد هؤلاء تأتي شخصية أخرى من أصحاب الجاه والنفوذ في القصر وهو حمودة الأصرم وكيل الجمر⁽⁵⁸⁾ آنذاك لكن لم تصدر له سوى تذكرة واحدة لتصدير القمح بلغت قيمتها 4,500 ريال لا تخوله إلا تصدير 100 فبير من القمح.

إلى جانب هذه المعطيات التي ساهمت في تدني مشاركة التجار اليهود في تصدير القمح يمكن إبراز معطى آخر يكاد يكون خفياً لكنه هام، وهو المتعلق بأسعار القمح والأداءات الموظفة عليه.

جول رقم 6

أسعار القمح بالإيالة التونسية وثمان رخص تصديره (1813-1814)⁽⁵⁹⁾

التاريخ	سعر القفيز	سعر التذكرة	النسبة المئوية ⁽⁶⁰⁾
محرم 1228	58 ريالاً	18 ريالاً	31,30%
محرم 1229	66 ريالاً	45 ريالاً	68,18%
محرم 1230	66 ريالاً	45 ريالاً	68,18%

(56) أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص 22.

(57) أ.و.ت.، م.ت.؛ ص: 81، م: 984، كشوفات حسابية لمريانو ستيكا بتاريخ 1806-1813. ويدو أنه تحصل على هذه الوظيفة بين 1803 و1805. انظر: مراسلاته بنفس المصدر، ملف: 978.

(58) أ.و.ت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره، ص 18.

(59) الأرقام والنسب المئوية يشتملها كذلك الأستاذ خليفة شاطر راجع:

Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., 183.

(60) النسب المئوية الواردة في هذا العمود هي قيمة «تذكرة السراح» مقارنة بسعر القفيز الواحد.

عَدَّ القمح من أكثر البضائع التي خضعت إلى أداءات ثقيلة جداً، وهو بمثابة العملة النادرة التي تُخضعها الدولة من حينٍ لآخر إلى المضاريات لتزيد في حجم مداخيل وأرباح أصحاب القرار. وكما تشير هذه الأرقام فإن رخصة تصدير القفيز الواحد من القمح تُقَتَّى بما يفوق 68% من سعر هذه الكمية، وقد طَبَّقَ هذا الأداء على جميع مشتري القمح من مسلمين وأوروبيين ويهود على السواء⁽⁶¹⁾، وتبعاً لثمن «التدكرة» فإن كلمة القفيز عند الاقتناء تحدّد بمبلغ 76 ريالاً في أدنى الحالات و111 ريالاً في أقصاها، هذا دون احتساب مصاريف الشحن والتقل وأداءات ميناء الإرساء التي ستزيد في تضخيم التكلفة العجمية.

ويبدو أن ارتفاع الأسعار بالقدر الذي عرضناه قد ساهم في إحجام التجار عن المشاركة في اقتناء هذه البضاعة وتصديرها، أو بالأحرى الإحجام عن الاستثمار في البضائع ذات التكاليف المرتفعة مثل الشعير الذي سَعَّرَ القفيز الواحد منه بمبلغ 32 ريالاً، وسعرت رخصة تصديره بمبلغ 22 ريالاً، أي بأداء يفوق 75، 68% من سعر البضاعة⁽⁶²⁾، لذلك نلاحظ أن استثماراتهم قد وجّهت صوب بضائع أخرى مثل «الخشاخش» وزيت الزيتون والصابون، وهي بضائع أقل ثمناً لكن لها هي أيضاً مكاسب مالية هامة⁽⁶³⁾.

(61) يعترضنا العديد من الإشارات سواء في المصادر أو الدراسات تذكر أن المصدرين لمسلمين غير خاضعين إلى دفع مبالغ «تذاكر السراح»، أي أنه تم إعماؤهم من هذا الأداء عند اقتنائهم لمثل هذه البضائع لتصديرها، لكن في هذه الفترة لا تثبت سجلات المتجر ذلك، بل ما أثبتته هو أن جميع التجار بس فيهم الموالون للسلطة أو المتاجرون بأموال رجالاتها مثل الحاج يونس س يونس وحمودة الأصرم والقائد سليمان بن الحاج قد خصصوا لخلاص مبالغ هذه «التدكرة»، زيادة على ذلك فإن هذه البضائع حتى في انطلاقها من ميناء محلي إلى آخر أو في نقلها بين المناطق الداخلية للإيالة أخضعت بدورها إلى هذا الأداء، ويبدو أن إجراء إعفاء التجار المسلمين قد وقع العمل به في فترات محدودة بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. حول هذه الملاحظة انظر: أ.وت.، دفتر رقم: 276، متعدّد المحتويات وتنصّ بعض صفحاته مداخل ومصاريف صاحب الطابع من التجارة بتاريخ 1795-1805 دفتر رقم: 286، متعدّد المحتويات ويتضمّن مداخل الدولة من التجارة عن طريق يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801 الإنحاف، ح73، ص96. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي... سبق ذكره، ص279-280.

Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., 183.

(62)

(63) سننصر إلى استثمارات التجار اليهود في تصدير هذه البضائع في مواضع لاحقة من هذه الدراسة.

لكن غياب مشاركتهم في هذه البضائع خلال هذه الفترة لن تكون السمة المميّزة لاستثماراتهم في هذا الميدان، بل بالتغيرات التي طرأت على ساحة الإيدلة وعلى اقتصاد البلاد عموماً خاصة في أواسط القرن التاسع عشر ستؤول للمصدرين اليهود السيطرة المطلقة على تصدير هذه البضائع، وهو ما يمكن تتبعه من خلال الإحصاءات التالية⁽⁶⁴⁾.

جدول رقم 7

تصدير القمح من الإيالة التونسية بين ستي 1856 و 1858

عدد التجار	عدد العمليات	الأداء	الكمية	البضاعة ⁽⁶⁵⁾
				التجار
0	0	0	0	تجار مسلمون
%0	%0	%0	%0	النسب المئوية
16	96	295,960	14,798	تجار أوروبيون
%47	%55	%39	%39 ⁽⁶⁶⁾	النسب المئوية
18	78	462,898	23,173	تجار يهود
%53	%45	%61	%61	النسب المئوية
34	174	758,860	37,943	المجموع
%100	%100	%100	%100	النسب المئوية

أولى الملاحظات التي يمكن إدراجها ونحن نستقري إحصاءات سجلات المتجر في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، أنّ تجارة القمح ما زالت تشكّل عصب الصادرات التونسية، فجملة هذه الأرقام تنضّم دلائل تشير إلى ازدهار تصديره حتى بعد الفترات التي وسمت بدورة القمح⁽⁶⁷⁾، ذلك أنّ الكميات التي

(64) اعتماداً في رسم هذا الجدول أناءه على أ.ب.ت.، دفتر رقم: 1936، سبى ذكره.

(65) حول «الكمية» و«الأداء» و«النسب المئوية» انظر: الملاحظات التي أوردها جدول «كميات القمح المصدرة من الإيالة التونسية وأداءاتها» (كانون الثاني/ سابر 1813 - كانون الأول/ ديسمبر 1814).

(66) نشاه لنسب المئوية في عمودي «الكمية» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كل كميات القمح خضعت إلى أداء موحد والمقرّر بمبلغ 20 ريالاً عن «القفيز» الواحد، وتطبق هذه الملاحظة كذلك على السطر الموالي من الجدول.

عبرت الموانئ التونسية في اتجاه الأسواق الأوروبية بين سنتي 1856 و 1858 والمقدر مكيالها بحوالي 37,943 قفيزاً لا يمكن مقارنتها مع ما صدر من قمح بين سنتي 1814 و 1815، كذلك قيمة «تذاكر السراح» التي أشتجت ما عادل مبلعه 758,860 ريالاً، بالرغم من أنّ ثمن رخص تصدير هذه البضاعة قد تدنّت إلى 20 ريالاً أي إلى أقلّ من نصف الثمن الذي كان متداولاً سنة 1814⁽⁶⁸⁾.

وما يشدّ الانتباه في الإحصاء هو انشطار تصدير هذه البضاعة بين التجار اليهود والتجار الأوروبيين لكن بنسب وكميات متفاوتة، فالتجار اليهود اعتلوا صرح الساحة التجارية بتسويقهم لحوالي 23,175 قفيزاً من القمح، وهي كمية عادلّت نسبتها المئوية 61% من جملة الكميات التي شحنت إلى خارج الإيالة، وقد عادت إلى خزانة الدولة من «تذاكر الوسق» ما قدر بمبلغ 462,898 ريالاً. أمّا التجار الأوروبيون على اختلاف جنسياتهم من فرنسيين وإنكليز وإيطاليين ويونانيين⁽⁶⁹⁾ فقد توصلوا أمام قوّة استثمارات التجار اليهود من تصدير ما ناهزت كميّته 14,798 قفيزاً (39%) وظفّروا عليها حوالي 295,960 ريالاً كأداءات، لكن مع اختلاف واضح في مبالغ الاستثمار وكميات القمح المصدّرة نظراً لتعدد جنسيات هؤلاء التجار واختلاف وجهات بضائعهم المنطلقة من موانئ البلاد. وما أمدّتنا به إحصاءات الجمارك التونسية لهذه الفترة عن تصدير القمح ينطق تماماً على ما صدر من شعير⁽⁷⁰⁾.

Valensi, L., *Les fellahs...*, op. cit., p. 330-333

(67)

(68) انظر أعلاه.

(69) انظر قائمة هذه الجنسيات بجدول: «المصدّرون بالإيالة التونسية بين 1814-1815».

(70) اعتمدت في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

جدول رقم 8

تصدير الشعير من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858

عدد المصدّرين	عدد العمليات	الأداء	الكمية	البضاعة (71)	التجارة
0	0	0	0		تجار مسلمون
%0	%0	%0	%0		النسب المئوية
14	39	87,550	8,755		تجار أوروبيون
%40	%39,8	%37,9	(72)%37,9		النسب المئوية
21	59	143,600	14,360		تجار يهود
%60	%60,2	%62,1	%62,1		النسب المئوية
35	98	231,150	23,115		المجموع
%100	%100	%100	%100		النسب المئوية

وبالرغم من أنّ هذه البضاعة تأتي في مرتبة دون القمح فقد أكدت جملة الكميات المصدّرة منها مرّة أخرى على نوعّل المصدّرين اليهود في عمق السّاحة التجارية للإيالة بمنافستهم لأكبر المصدّرين الأوروبيين وذلك بتوظيفهم لأكبر مقادير الاستثمار، وتوحي لنا هذه الكميات المصدّرة ورأس المال الذي سخر لترويجها باتساع فضاءات أنشطتهم التجارية خاصّة في أواسط القرن التاسع عشر ومزيد انفتاح الأسواق الأوروبية على استثماراتهم، وتعويل نفس هذه الأسواق على ما يمكن أن يساهموا به إلى جانب التجار الأوروبيين لسدّ طلباتها واحتياجاتها.

ولم تتركز استثماراتهم في اتجاه الموانئ الأوروبية على هذين الصّنفين من

(71) تنطبق هوامش الجدول السابق على هذا الجدول وذلك فيما يتعلّق بـ«الكميّة» و«الأداء».

(72) تشابه النسب المئوية في عمودي «الكميّة» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كلّ كميات الشعير خضعت إلى أداء موّحد والمقرّر بمبلغ 10 ريالات عن «القفيز» الواحد، وتنطبق هذه الملاحظة كذلك على السطر الموالي من نفس الجدول.

الحبوب فحسب، بل شاركوا في تصدير بضائع أخرى أطلق عليها اسم «الحشاخش»⁽⁷³⁾.

ب - «الحشاخش»

انضوت تحت هذه البضاعة العديد من المنتجات الفلاحية، وجمعت تسميتها أغلب أصناف البقول الجافة مثل الحمص والبقول باختلاف أحجامها والعدس والفاصولياء والجلبانة والقرفالة وبعض النشويات من أهمها «القطنية»⁽⁷⁴⁾. وإذا كانت كل هذه البضائع مجتمعة أو متفرقة دون القمح والشعير قيمة وأسعاراً باعتبارهما البضاعتين اللتين احتلتا صدارة النشاط التجاري الخارجي للإيالة، فإنها كانت هامة بتنوعها من ناحية وقيمته المالية من ناحية ثانية، فالمراكز التجارية المتوسطية ترغب في اقتنائها، والدولة أخضعتها «لتذاكر السراح» لما لها من مردودية تدعّم بها مداخيلها.

جدول رقم 9

تصدير «الحشاخش» من الإيالة التونسية (1813-1814)⁽⁷⁵⁾

الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة ⁽⁷⁶⁾	
				التجار	النسب المئوية
3,224	29,016	87	67	تجار مسلمون	%27,9
%27,9	%27,9	%48,6	%60,9	النسب المئوية	
1,354	12,186	18	9	تجار أوروبيون	

(73) للتنبيه على معنى هذه اللفظة والبضائع التي تحتوي عليها يتوجب علينا أن نشير إلى أنها تختلف عن لفظة خشخاش التي توردها قواميس اللغة العربية، لمزيد من التثبت انظر: فهرس الكلمات في آخر هذه الدراسة.

(74) أ.و.ت.، دفتر رقم: 416، يتضمن نسخة من أمر عليّ في كيفية بيع الزيت و«الحشاخش» والصابون والنشأف و«القرنيط» بتاريخ 15 شباط/فبراير 1820. دفتر رقم: 435، مداخيل الباي من بيع الزيت و«الحشاخش» والقمح والشعير والصابون والنشأف والرمود، بتاريخ 1825-1828.

(75) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهم.

(76) نفس الملاحظات التي أوردناها بهوامش الجدول رقم (8) تنطبق على الجدول (10).

النسب المئوية	11,7% ⁽⁷⁷⁾	11,7%	10%	8,2%
تجار يهود	6,966	62,694	74	34
النسب المئوية	60,3%	60,3%	41%	30,9%
المجموع	11,644	103,897	179	110
النسب المئوية	100%	100%	100%	100%

جول رقم 10

تصدير «الحشاش» من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858⁽⁷⁸⁾

البضاعة	التجارة	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون	0	0	0	0	0
النسب المئوية	0%	0%	0%	0%	0%
تجار أوروبيون	115	1,035	3	3	3
النسب المئوية	4%	4%	12%	25%	25%
تجار يهود	2,760	24,840	22	9	9
النسب المئوية	96%	96%	88%	75%	75%
المجموع	2,875	25,875	25	12	12
النسب المئوية	100%	100%	100%	100%	100%

تضبط هذه العيّنات الإحصائية ما كنّا قد أكدناه سابقاً من أنّ التجار اليهود قد عوّضوا بتصديرهم «للحشاش» إحتجائهم عن المشاركة في تصدير القمح والشعير⁽⁷⁹⁾، فالمبالغ التي اقتنوا بها رخص تصدير هذه البضاعة (62,694 ريالاً) نظير 9 ريالات عن القفيز الواحد والكميات التي صدرت منها (6,966 ففراً) قد

(77) تشبه النسب المئوية في عمودي «الكمية» و«الأداء» يعود إلى أنّ تصدير كل كميات «الحشاش» خضعت إلى أداء موحد والمقرّر ببلغ 9 ريالات عن «لقفير» الواحد.

(78) اعتمدت في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(79) انظر ما أورده من ملاحظات عند تعرضنا بالتحليل لكميات القمح التي صدرها التجار المسلمون.

تجاورت بكثير ما اقتناه المصدرون المسلمون والأوروبيون مجتمعين، ويدعم توجّهما هذا أنّ نسبة هامة من التجار اليهود زمن الإحصاء الأول قد ركّزت استثماراتها في هذه البضائع، حيث استأثرت هذه المادة وحدها بما عادل 37% من جملة مبالغ رخص تصديرهم⁽⁸⁰⁾.

تواصل التجار اليهود تصديرهم «للخشاخش» زمن الإحصاء الثاني، وبالرغم من أنّ الكميات المصدّرة من أصناف هذه البضائع قد تذبّدت بشكل عام، وتذبّدت تبعاً لها مبالغ الاستثمارات، فإنّ جملة الكميات التي صدرت تكاد تكون عن طريق التجار اليهود دون سواهم، فقد توّصل 9 تجار يهود من تصدير ما نسبته 96% احتوت عليها 22 عملية شحن قدرّت حمولتها الجمالية بحوالي 2,760 قفيزاً لقاء 24,840 ريالاً لمن رخص التصدير، أي بحساب 9 ريالات عن شحن قفيز واحد. وعلى عكس هذا النشاط تماماً لم تتجاوز الكميات المصدّرة من قبيل التجار الأوروبيين من ذات البضاعة ما نسبته 4% من مجموع الكميات التي تمّ تصريفها، ومن مجموع مبالغ «تذاكر الوشق»، مع تسحيلنا لغياب كلّي للتجار المسلمين على امتداد هذه الفترة سواء بالنسبة لهذه البضاعة أو بالنسبة لبضائع أخرى⁽⁸¹⁾.

لم يقتصر النشاط التصديري للتجار اليهود على هذه الأنواع من الحبوب بالرغم من تعدّدها داخل الصنف الواحد، فقوائم البضائع طويلة، ولا يمكن حصرها أو ضبطها بصفة نهائية، فنفس سجلات المتجر التي اعتمدنا للتطرّق إلى أهمّ البضائع التي عبرت الموانئ التونسية، تضمّنت استثمارهم فيما توفّره المحاصيل الزراعية من بضائع أخرى مثل «الزوال» والجلجلان والذرة والذرع والفلول والحمص و«القطنية» كلّ بضاعة على حدة، إضافة إلى بعض الأصناف من المواد الغذائية المشتقة من الحبوب وأهمّها «الكسكسي» و«المحمّص»، ويمكن

(80) السليخ الحملي الذي استثمره التجار في قطاع التصدير بين شهر كانون الثاني/يناير 1813 وشهر كانون الأول/ديسمبر 1814 ناهز 169,703 ريالات، تضمّنتها 219 عملية شحن وشارك فيها 74 تاجراً. لمزيد من التفاصيل راجع جدول «المصدرون اليهود بالإبلة التونسية وعند عملياتهم 1813-1814» بهذه الدراسة.

(81) سنتطرّق إلى موضوع غياب التجار المسلمين من الساحة التجارية الإيبالية خلال هذه الفترة في موضع لاحق.

القول إنّ استثمارات التجار اليهود في التجارة الخارجية للإيالة قد وطأت كلّ البضائع التي تنتجها البلاد وأخضعتها الدولة للتصدير ولأدائها.

ج - الزيت

يُعتبر زيت الزيتون بعد القمح من المنتجات الفلاحية الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة في تجارتها الخارجية وفي علاقتها مع أهم المراكز التجارية بالمتوسط، سواء منها الشرقية مثل أزمير والإسكندرية، أو الأوروبية مثل مرسيليا وليفورنو وجنوة ومالطا⁽⁸²⁾، وتعدّ هذه البضاعة إلى جانب ما اشتقّ منها كـ«الصابون الحجري» أو «الصابون الطري» أو ما يخلفه اعتصارها من موادّ مثل «رماد الغاسول» و«الفيتورة» من أبرز صادرات البلاد التونسية في القرن التاسع عشر وخاصة في النصف الثاني منه، ويأتي تصنيفه من حيث الأهمية بعد تجارة القمح مباشرة، وقد أخضعت الدولة كسائر البضائع المطلوبة إلى «تذاكر السراح». ولم تكن علاقة المصدّرين اليهود بهذه البضاعة ولادة فترات ازدهارها، بل كان لهم حضور تأسّس حتّى قبل «دورة الزيوت»⁽⁸³⁾ لكن ما تميّزوا به خلال فترة إقلاع تجارة تصدير الزيت ومشتقاته حضورهم المتواتر والمكثف في المراكز الحساسة لإنتاج هذه البضاعة، ونُشير بهذا إلى تمركزهم خاصة بمختلف موانئ منطقة الساحل التي استطاعوا أن يصدّروا منها القسط الوفير ممّا نتججه⁽⁸⁴⁾ إلى جانب

(82) Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 118.

(83) نذكر الأستاذة لوسيت فالنسي أنّ بداية فترة ازدهار تجارة زيت الزيتون وتصديره والتي أطلقت عليها «دورة الزيوت» تزامنت مع مطلع القرن الثامن عشر، في حين أنّ الأستاذ الضادق بوبكر استناداً إلى إحصائيات للكميّات المصدّرة من هذه البضاعة إلى كلّ من ميناء ليفورنو وميناء مرسيليا بين 1692 و1703 يشير إلى أنّ «دورة الزيوت» بدأت تشهد الإيالة التونسية منذ الرّبع الأخير من القرن السابع عشر. حول هذه الملاحظة انظر تباعاً ما أورده الباحثان في دراستيهما:

Valensi, L., *Les fellahs...*, op. cit., p. 337-344. Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 116-118

(84) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1937، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحيات» من مرسى صفاقس، بتاريخ 1859 1861. دفتر رقم: 1939، شبيه بالدفتر السابق ويتعلّق بميناء المهدية ويعود لنفس التاريخ. دفتر رقم: 1940، «تذاكر السراح» من عدّة موانئ بالإيالة (غير مكتمل =

حضورهم كذلك في موانئ أخرى للغرض ذاته⁽⁸⁵⁾.

جدول رقم 11

تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813 و 1814⁽⁸⁶⁾

التجارة	البضاعة	الكمية ⁽⁸⁷⁾	الأداء ⁽⁸⁸⁾	عدد العمليات	عدد التجارة
تجارة مسلمون	25,000	75,000	85	21	
النسب المئوية	%45,1	%45,1	%46	%42	
تجارة أوروبيون	7,620	22,860	17	8	
النسب المئوية	%13,8	%13,8	%13,5	%16	
تجارة يهود	22,750	68,250	51	21	
النسب المئوية	%41,1	%41,1	%40,5	%42	
المجموع	55,370	116,110	126	50	
النسب المئوية	%100	%100	%100	%100	

= (الصفحات) بتاريخ 1855-1860. دفتر رقم: 1941، شبه بالدفتر الأول لميناء صفاقس ويمتد تاريخه إلى سنة 1862. دفتر رقم: 1945 ورقم: 1946، مداحيل جمرلك المنستير من «السراحت» بتاريخ 1859-1862. دفتر رقم: 1948 ورقم: 1949، شبه بالدفترين السابقين ويتعلق بجمرلك سوسة، ويمتد تاريخ الدفتر الثاني إلى 1872.

(85) أ.وت.، دفتر رقم: 1938، صادرات البضائع الخاضعة «للسراحت» من مرسى قليبة بتاريخ 1859-1860. دفتر رقم: 1943، شبه بالدفتر السابق ويتعلق بميناء بررت. دفتر رقم: 1944، شبه بالدفتر السابق ويتعلق بميناء جربة ويمتد تاريخه إلى سنة 1862.

(86) اعتمادا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهم. (87) الكمية وردت بحساب «المطر» كوحدة كيل للزيت، وسعة المطر من الزيت تختلف من منطقة إلى أخرى.

(88) الأداء بحساب الريال، وهو الثمن الجملي «لذاكر سراح» الزيت، وقد وُصف 3 ريالات على تصدير فقير واحد.

جدول رقم 12

تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858⁽⁸⁹⁾

عدد التجار	عدد المعاملات	الأداء	الكمية	البضاعة التجار
0	0	0	0	تجار مسلمون
%0	%0	%0	%0	النسب المئوية
12	55	791,098	212,210	تجار أوروبيون
%52,2	%14,5	%24,6	%24,2	النسب المئوية
11	323	2,423,619	665,185	تجار يهود
%47,8	%85,5	%75,4	%75,8	النسب المئوية
23	378	3,214,717	877,395	المجموع
%100	%100	%100	%100	النسب المئوية

تستحيل علينا المقارنة بين ما صدر من زبوت في بدايات القرن التاسع عشر وما صدر من نفس البضاعة بعد أربعة عقود، فالفوارق الهائلة بين مجموع كميات كلتا الفترتين لا يشير إلا إلى تطور في المحاصيل ناتج عن عاملين أساسيين، أولاً اختلاف مردودية الإنتاج حسب السنوات، سواء كانت سنوات ذات مردودية حسنة أو متوسطة أو ضعيفة. ثانياً امتداد زراعة الزيتون وتوسع غاباتها بمنطقة الساحل خاصة⁽⁹⁰⁾.

(89) اعتماداً في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره، ونطبق ملاحظات الجدول السابق على هذا الجدول أيضاً.

(90) Chénif, M H, «Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVIIe à ceux du XIXe siècles», in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C E R E S, 1979, L2., p. 209-237.

رفيعة، مراد؛ ملكية الزيتون بغاية مدينة سوسة لسنة 1840 من خلال دفتر القانون رقم 1653، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ توفيق البشروش، الجامعة التونسية، 1981، ص 19-32.

ففي فترة الإحصاء الأول التي يمكن أن ندرجها ضمن الفترات ذات المحاصيل المتوسطة⁽⁹¹⁾، كما في فترة الإحصاء الثاني التي لا توحى إلا بارتفاع هام في المحاصيل⁽⁹²⁾، يتأكد لنا انفتاح الأسواق المتوسطة لاستقطاب هذه البصاعة، وفي الوقت ذاته يتأكد لنا كذلك سعي الدولة إلى تشييط تجارتها الخارجية وأساساً تدعيم مداخيلها مما يعود إليها من هذا القطاع الذي استثمر فيه تقريباً جميع المصدّرين المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة، لكن بمقادير مالية متفاوتة كشفت لنا عن أبرزهم أموالاً وأعمالاً.

إذا انطلقنا من كميات الزيت المصدّرة بين سنتي 1813 و1814 نلاحظ أنّ التنافس كان على أشده بين التجار المسلمين الذين وظّفوا ما قيمته 75,000 ريال لاقتناء رخص «لوسق» 25,000 مطر من الزيت (45,1% من الكمية الجمليّة) من خلال 21 عملية شحن قام بها 21 تاجراً، وبين التجار اليهود الذين مائل عددهم عدد التجار المسلمين وتوصلوا إلى تصدير 22,750 مطر زيت بمبلغ جملي «لتذاكر السراح» بلغ 68,250 ريالاً (41,1%) احتوت عليها 51 عملية شحن، في حين أنّ التجار الأوروبيين وعددهم لم يتمدّ الثمانية لم تسمح لهم رخص «سراح» الزيت من تصدير سوى كمية متواضعة لم تتجاوز 7620 مطراً (13,8%) بقيمة 22,860 ريالاً أي بحساب 3 ريالات عن المطر الواحد لم تطبق عليهم فحسب بل أذاها كلّ المصدّرين على السواء.

فيما يتعلّق بالنشاط التجاري للمسلمين يجب التذكير بأنّ نفس المصدّرين

(91) حكما على هذه الفترة بأنّها من السنوات ذات المحاصيل المتوسطة انطلاقاً من الأرقام التي أحصاها الأستاذ الصادق بوبكر والمتعلّقة بسنة 1700 حيث عدّ ما وزنه 480,000 كلف من الزيت صدّرت إلى مرسيليا دون الموانئ الأخرى.

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 117.

وإذا حولنا إلى وحدة الكلف مجموع الكميات التي صدّرت في فترة الإحصاء الأول وهي 55,370 مطراً من الزيت نجدها تناهز 989,738 كلف، علماً أنّنا استعملنا في عملية التحويل متوسط وزن المطر بالكلف خلال القرن التاسع عشر بالنسبة لمطر زيت تونس وسوسة والمهدية وصفافس (حول وزن المطر بهذه المناطق انظر فهرس الكلمات في آخر هذه الدراسة)، كما أنّ أغلب هذه الكمية تمّ تصديرها خلال سنة 1229 هجري/ كنون الأول/ ديسمبر 1813 - تشرين الثاني/نوفمبر 1814.

(92) حسب مقارنة لبعض أرقام تصدير كميات الزيت اتضح لنا أنّ البلاد التونسية لم يسبق =

الذين سيطروا على تجارة القمح في هذه الفترة وهم يونس بن يونس وسليمان بن الحاج وحمودة الأصرم وانضافت إليهم شخصية مخزنية أخرى وهو محمد الحلولي، كان لهم نصيب هام في تجارة الزيت عادلته نسبته حوالي 66,5% من جملة ما سجلته الجمارك التونسية من هذه البضاعة على التجار المسلمين سواء لتصديره خارج الإيالة أو لنقله عبر الموانئ الداخلية.

ويبدو أنّ استثمارات التجار اليهود في هذه البضاعة والتي قاربت في مجملها انكميات التي افتناها جميع التجار المسلمين وفاقته في الوقت ذاته ما صدره رجال المخزن الآف ذكرهم، قد تداركوا بها ما لم يستثمروه في تجارة القمح أساساً والتي خضت بها الدولة الموالين لها بدرجة أولى⁽⁹³⁾، فإذا قارنّا الإحصاءات الكمية لاقتناء «تذاكر وسق» الزيت من قبل المسلمين نلاحظ أنّ نسبة هامة منها لم تكن موجهة لتعبير موانئ الإيالة ذلك أنّنا لا نخال أنّ كميات محدودة تراوح مكيالها بين 0,5 و 12,75 ماطر زيت تغري أصحابها بتصديرها إضافة إلى أنّ نشاطهم غير متواتر واقتصر في أحسن الحالات على ثلاث عمليات⁽⁹⁴⁾، بالمقابل نلاحظ أنّ الكميات التي اقتناها لتجار اليهود لم ينحدر مكيالها عن 100 ماطر باستثناء 4 عمليات شحن تراوحت بين 10 و 70 ماطر⁽⁹⁵⁾. وهنا يتأكد لدينا مرة أخرى وفي نفس الفترة تراجع استثماراتهم في البضائع ذات الأداءات الثقيلة، وتسخير أموالهم نحو بضائع لم تطأ أقدام المافسين بشدة والذين بإمكانهم أن يشكّلوا عائقاً أمامهم لتسويق بضائعهم.

في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر تغيّرت تماماً موازين تصدير الرّيوت⁽⁹⁶⁾، ففي هذه الفترة كذلك هناك فوارق جمّة، لكن بين الكميات التي صدرها التجار الأوروبيون وبين ما صدره التجار اليهود ذلك أنّ الساحة التجارية قد

= لها وأن صُنّرت مثل هذه الكميّة. انظر: تصدير الزيت بين 1271 و 1274 هجري، أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(93) انظر: ما أوردها عند تعرّضنا لاستثمارات اليهود في الحبوب.

(94) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب وكفني أن نشير إلى الصفحات 3، 4، 5، 7، 9، 10، 13، 16، 17، 18، 19، 20... إلخ، من أ.وت.، دفتر رقم: 395، سبق ذكره.

(95) أ.وت.، المصدر السابق، ص 8، 17، 21، 23.

(96) راجع أعلاه جدول: «تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858»

شُحّت من أصحاب أموال محليّين مسلمين قادرين على خدمة رجال السّلطة كما خدموهم في أحقاب سابقة. وقد استطاعت في هذه الفترة نخبة من المصدّرين اليهود اختلّفت انتماءاتهم من «توانسة» و«قرانة» و«حماية»، كما اختلعت مقادير استثماراتهم، وارتبطت بالعديد من المؤسسات والشركات التجارية الأجنبيّة، من تصدير ما تجاوزت كميّته 665,185 مطر زيت احتوت عليها 323 عمليّة شحن أشرف عليها 11 تاجراً لا غير، وقد عاد لخزينة الدّولة من «تذاكر السّراح» فحسب ما شارف مبلغه مليونين ونصف مليون ريال (2,423,619 ريالاً)، أي بنسبة 75,5% من جملة مداخيل هذه البضاعة، . أمّا النّسبة المتبقّيّة والتي لم تتعدّ عتبة 25% من الكمّيّات المصدّرة (212,210 مطر زيت) ومن قيمة «تذاكر الوسق» (791,098 ريالاً) فقد كانت من نصيب 12 تاجراً أوروبياً أغلبهم من الفرنسيّين ودونهم عدداً الإيطاليّون ثمّ المالطيّون واليونانيّون المستثمرون لحساب بعض الشركات الإنكليزيّة.

وحسب هذا الإحصاء فإنّ جملة كمّيّات زيت الزّيتون الّتي عبرت الموانئ التّونسيّة في اتّجاه أوروبا بلغت 877,395 مطراً لا تنمّ إلاّ عن تعويل الدّولة على إيرادات هذه البضاعة الّتي أنتجت لها ما بلغ 3,214,717 ريالاً، وهو مقدار ماليّ هامّ يساهم حتماً في التّقليل من حدّة الأزمة الماليّة الّتي حلّت بها في هذه الفترة. وقد وجدت في نشاط المصدّرين اليهود وحرّكيّتهم وعلاقاتهم بالموانئ المتوسّطيّة وبكبرى شركات الاستيراد في عدّة بلدان أوروبيّة ما ساعدها ويسرّ لها تصريف أهمّ إنتاجها الفلاحيّ.

2 - منتجات فلاحية أخرى

إذا راهنت الدّولة على امتداد الفترة الحديثة على تصدير أهمّ إنتاجها الفلاحيّ مثل القمح والشّعير و«الخشاخش» بمختلف أنواعها وكذلك زيت الزّيتون، وأخضعت بيعها قصراً إلى «تذاكر السّراح» فإنّه تواجدت منتجات أخرى متعدّدة الأصناف بموانئ التّصدير أعِدّت لتسوّق خارج أسواق الإيالة لكن أخرجتها الدّولة من دائرة أدائها الثّقيلة ووظّفت عليها رسوماً جمركيّة عاديّة، ورغم طول قائمة هذه المتّحاح الّتي تراوحت أنواعها بين 13 و15 صنفاً فإنّها تقتصر على تلك الّتي ساهمت في تنشيط جزء من قطاع التّجارة الخارجيّة، ذلك أنّ التّدقيق في تنبّع

تفاصيلها لا نخاله ذا فائدة تدعم هذه الدراسة سواء بالنسبة لبضائع التصدير عامة أو بالنسبة لاستثمارات التجار اليهود فيها.

أ - تصدير الثمور

من أهم المنتجات الفلاحية بجنوب البلاد التونسية، وقد أرسى تصديره منافسة شديدة بين اليهود المحليين والتجار الفرنسيين الذين تهافتوا على اقتناؤه منذ القرن السابع عشر، وقد كانت أسبقية المبادرة في تسويقه خارج حدود الإيالة⁽⁹⁷⁾، والتفطن إلى ما يمكن أن يدره تصديره من أرباح، إلى التجار اليهود بحكم معرفتهم لمنتجات البلاد، وبحكم تفاليدهم الخاصة في تحويله إلى مشروبات روحية مثله مثل سائر المقطرات أو «العراقي» المستخرجة من «الشريحة» أو الزبيب⁽⁹⁸⁾.

ورغم ندرة الإحصاءات، وقلة المعلومات حول هذه البضاعة وتجارها فإن ما سجلته إدارة الجمارك بكشوف الأداءات في أربعينيات القرن التاسع عشر كفيلاً بأن يبسط لنا عينة عن تصدير هذه البضاعة وتجارها ومسالك رواجها، وهو ما تضمنه إحصاء تصدير الثمور لسنة 1814. (انظر: الجدول رقم 13)⁽⁹⁹⁾.

عبرت الموانئ التونسية بين بداية سنة 1844 ونهايتها ما قدر وزنه بحوالي 3,271 قنطاراً من الثمور، أدى عليها أصحابها ما تساوى وهذا الرقم رسوماً جمركية انطلاقاً من توظيف الدولة على كل قنطار عُذ للتصدير ريالاً واحداً.

ولا يمكننا في هذا الإطار أن نُصدر أحكاماً حول تقدير حجم هذه الكميات المصدرة لانعدام وسائل المقارنة، أو بالأحرى غياب إحصاءات لكميات هذه البضاعة ولما وظف عليها من أداءات. لكن ما تضمنته هذه العينة كفيلاً بأن يكشف لنا إلى حدٍ نسبٍ توزع هذه الكميات بين المصدرين، والتي كانت الأولوية فيها

A.E.P., A.C.F.T., 597 a du 19/6/1688, in Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 115. (97)

(98) انظر: لزمة الشريحة بهذه الدراسة.

(99) اعتمداً في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1955، تسجيل يومي لمداخل الدولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي، بتاريخ 1259-1261 هجري (1843-1846)

إلى 18 تاجراً يهودياً خولّتهم مبالغ الاستثمار التي رصدوها لهذه البضاعة (2,472 ريالاً) من تصدير ثلاثة أرباع الكمّيات المصدّرة (2,472 قطاراً) حوتها 35 عمليّة شحن، في حين أنّ التّجار الأوروبيّين رغم معرفتهم بأسواقهم وبطلباتها من هذه البضاعة فإنّ استثماراتهم لم تحظ إلاّ بالنّزر القليل منها، إذ لم تتجاوز الكمّيات المقتناة من قبل 13 تاجراً لتسويقها ببلدانهم الخمس من إجماليّ الكمّية التي صدرت (648 قطاراً).

جدول رقم 13
تصدير التّمور من الإيالة التّونسية سنة 1844

البضاعة / التّجار	الكمّية (100)	الأداء (101)	عدد العمليات	عدد التّجار
تّجار مسلمون	151	151	4	4
النّسب المئويّة	%4,6	%4,6	%6,6	%11,5
تّجار أوروبيون	648	648	21	13
النّسب المئويّة	%19,8	%19,8	%35	%37,1
تّجار يهود	2,472	2,472	35	18
النّسب المئويّة	%75,6	%75,6	%58,4	%51,4
المجموع	3,271	3,271	60	35
النّسب المئويّة	%100	%100	%100	%100

وتُوحى لنا ضعف استثمارات التّجار الأوروبيّين في هذه البضاعة بقوّة معرفتهم بعروض الأسواق المحليّة البعيدة عن المراكز التجاريّة الأولى للإيالة، وبما يمكن أن توفره هذه الأسواق المرتكزة بمشارف الصّحراء من بضائع ذات أرباح هامة خاصّة وأنّ الرّسوم الجمركيّة التي حدّدت لتصديرها غير مرتفعة (ريال واحد

(100) الكمّية وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للتّمور وبعض الضّائع الأخرى ويعادل وزنها القطار، كما ثبت بنسب المصدر.
(101) الأداء بحساب الرّيال.

على كل قنطار). وتنطبق ضعف هذه الاستثمارات على التجار المسلمين لكن بصفة مغايرة، إذ لم يتوصلوا إلى وسق سوى 151 قنطاراً أي ما يعادل ستة مثوية ضعيفة جداً لم تتجاوز 4,6% من جملة الكميات المصدرة عادت مكاسها على أربعة تجار لا غير. ويمكن أن يُعزى هذا الضعف إلى عدم تأقلم أغلب التجار المسلمين مع فضاءات تجارية غير الفضاءات التي اعتادوها، خاصة وأن الأسواق المشرقية المحببة لديهم في غنى عن هذه البضاعة بما أنها متوفرة هناك⁽¹⁰²⁾، ذلك أن جملة الكميات المصدرة كما أثبتتها سجلات جمرك حلق الوادي صبت في عدة موانئ أوروبية وخاصة منها الموانئ الفرنسية.

ب - تصدير الحناء

إذا كانت أغلب المنتجات الفلاحية التي صدرت من الإيالة هي من صنف المواد الغذائية، فإن الحناء تكاد تكون البضاعة الوحيدة التي تدخل في إطار تصدير مواد الزينة، إذ تتخذ منها النساء خضاباً للشعر ومادة لصيغ الأظافر، كما يوظف مسحوقها كذلك في تحضير بعض العقاقير والأدوية⁽¹⁰³⁾.

وعلى غرار التمر كان المصدر الأساسي لإنتاج الحناء بعض المناطق بجنوب البلاد بما أن المزود الرئيسي للمصدرين من هذه المادة هي منطقة قابس كما أثبت ذلك سجلات المتجر في العديد من صفحاتها⁽¹⁰⁴⁾. وبالرغم من أن هذه المادة لا تعد من المواد الأساسية في قوائم البضائع التي تصدرها الإيالة، فإن

Ali, Robert. . *Le palmier - dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée*, Edisud, (102) 1995, 45P. p. 16-18.

(103) حسب عدات تربيين النساء بالبلاد التونسية يتخذ من الحناء خضاباً للشعر واليدين ولرؤسهن، أما في بعض البلدان الأوروبية وخاصة منها فرنسا وبعض المدن بحوب إيطاليا فإن استعمالها يقتصر على صبغ الشعر والأظافر. وقديماً لم يكن استعمالها حكراً على النساء، فكثيراً ما كان الرجال يستعملونها لتخفيف لحاهم.

Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné: Plante du paradis*, Casablanca, 1993, 192P., p. 5, 21

(104) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1955، سق ذكره، ص4، 7، 8، 12.

عرفت منطقة قابس بإنتاجها الغزير للحناء، وإلى الآن مازالت شهرة «حنة قاس» ذائعة الصيت محلياً ومغارياً إنتاجاً وجوداً.

بعض التجار وخاصة اليهود قد سخروا جزءاً من استثماراتهم للتجار بها بإيفادها أساساً إلى الموانئ الأوروبية. وقد توزعت هذه الكميات على النحو التالي⁽¹⁰⁵⁾:

جدول رقم 14
تصدير الحناء من الإيالة التونسية سنة 1844

الكمية ⁽¹⁰⁶⁾	الأداء ⁽¹⁰⁷⁾	عدد العمليات	عدد التجار	البضاعة / التجار
8	10	3	3	تجار مسلمون
%1,3	%1,3	%10	%17,6	النسب المئوية ⁽¹⁰⁸⁾
138	172	4	3	تجار أوروبيون
%22,3	%22,3	%13,3	%17,6	النسب المئوية
473	591,75	23	11	تجار يهود
%76,4	%76,4	%76,6	%64,7	النسب المئوية
619	773,75	30	17	المجموع
%100	%100	%100	%100	النسب المئوية

يبدو أن قرب اليهود من مناطق إنتاج الحناء وخاصة يهود قابس قد يسر لهم اقتناء أغلب الكميات من هذه البضاعة، حيث سجلت وثائق المتجر 11 تاجراً، 6 منهم أصيلو قابس بحكم الألقاب التي وسّموا بها، بلغت قيمة أداءاتهم على تصدير 473 «حصيرة حنا» 75، 591 ريالاً، أي بحساب ريال وربع الريال على «الحصيرة» الواحدة⁽¹⁰⁹⁾،

(105) «عتمدنا في رسم هذا الجدول على: أ.وت.، المصدر السابق.

(106) الكمية وردت بحساب «الحصيرة» كوحدة وزن للحناء.

(107) الأداء بحساب الريال.

(108) النسب المئوية مستخرجة من مجموع كل عمود.

(109) في الحقيقة لا يشير سجل المتجر الذي استخرجنا منه هذا الإحصاء إلى مبلغ الأداء الموظف على كمية هذه البضاعة، لكن انطلاقاً من عملية حسابية تأكدنا من أن القيمة المالية لهذا الأداء قد حددت بمبلغ ريال وربع الريال عن «الحصيرة» الواحدة، وقد تساوى دفع هذا الأداء على جميع المصدّرين بمختلف انتماءاتهم. ومن أجل التدقيق في هذه المسألة اتّبعنا العديد من الشواهد نورد البعض منها: * 106 ريال وربع 85 «حصيرة» =

والتي عادل وزنها وزن القنطار⁽¹¹⁰⁾، شحنت عبر 23 عملية.

وتشير أوزان هذه الكميات إلى ارتفاعها كماً وثمناً وأداءً على ما وقع تصديره من قبل التجار الأوروبيين الذين كانت مشاركتهم في حدود 22,3% من حملة الكمية المصدرة ويمثل هذا العدد كانت أداءاتهم، وكذلك الحال مع التجار المسلمين الذين لم يتوصلوا إلا إلى شحن كمية محدودة جداً لم تتعد رسومها الجمركية 10 ريالات لعدم تجاوز وزنها 8 «حصرة»، الأمر الذي يجعلنا نشك في وجهتها أو بالأحرى في تصديرها فعلاً، ذلك أن هذه الكمية القليلة وقع شحنها من ميناء قابس، في حين أن الكميات الأخرى التي سجلت بأسماء التجار اليهود والتجار الأوروبيين تم شحنها من ميناءي حلق الوادي والبحيرة وهما الميناءان المؤهلان أكثر من بقية موانئ الإيالة لاستقبال سفن التجارة الدولية.

ما يمكن أن نشير إليه حول مكانة المنتجات الفلاحية جنوب البلاد كالثمور والحناء في التجارة الخارجية للإيالة، أنه خلافاً للتجار المسلمين العارفين بقيمة هذه البضاعة وتجارها على الأقل في الأسواق المحلية، وعلى عكس التجار الأوروبيين المطلعين هم كذلك على طلبات أسواق بلدانهم، كان السبق والتفوق للتجار اليهود وخاصة المحليين منهم في إيفاد أهم هذه المنتجات من جنوب الإيالة إلى أسواق أوروبا، وبعبارة أخرى كان لهم إسهام في وصل الصحراء بشمال المتوسط.

= حنا لشالوم القاسي. * 51 ريالاً وربع 41 «حصيرة حنا» للقائد نسيم. * 66 ريالاً وربع 53 «حصيرة حنا» للصراني بونانو. * 61 ريالاً وربع 49 «حصيرة حنا» لأندرية. * 3 ريال وثلاث أرباع 3 «حصيرة حنا» لسليمان بن أحمد الجريبي. * 2 ريال ونصف 2 «حصيرة حنا» لمحمد الأرناؤوط. المصدر السابق، ص 4، 8-9، 13، 15، 21.

(110) لا تشير الوثائق إلى أن وزن «حصيرة» الحناء يعادل القنطار، لكن في مناسبات فقط بالمصدر المعتمد تسجل كمية الحناء المصدرة بحساب القنطار ويوظف على الورن داته نفس قيمة الأداء الذي وظف على «الحصيرة»، وللتوضيح نثبت هذين المثالين: 28 ريالاً وثلاثة أرباع 23 قنطاراً حنا لأندرية. 10 ريالات 8 «قناطر حنا» لتونين. ونستعد أن كتب السجل قد وقع في خطأ ذلك أن هذه الكميات المشحونة بحساب القنطار دات وزن مرتفع تحمله يتفطن أن كان هناك اختلاف بين وزن القنطار ووزن «الحصيرة»، وبدو أن وحدة الورن هذه أي «الحصيرة» التي استعملت في موانئ الإيالة قد عادت القنطار في الموارد الفرنسية، ذلك أنه إذا تأملنا جيداً في هذين المثالين نجد أن مصدري هذه الكميات هم تاحران فرسيان. المصدر السابق، ص 17، 23.

3 - المواد الأولية والمواد المصنعة

ارتبطت المواد الأولية والمواد المصنعة التي صدرتها الإيالة التونسية في الفترة الحديثة بأنشطة القطاع الفلاحي وإنتاجه، وبالرغم من عدم تنوعها فقد ساهمت في بعض البضائع منها في تنشيط حركة التجارة الخارجية، وقد كان وراء ازدهار تصديرها في العديد من الفترات الاستثمارات المالية للتجار اليهود الذين كانت لهم سيطرة واضحة على الاتجار في بعض هذه المواد والتي سنقتصر على أهمها هنا وهي الحلد والصابون بنوعيه «الحجري» و«الطري».

أ - الجلود

لا تتضمن سجلات دار الجلد ووثائق حساباتها شواهد مرقمة لكميات البضائع التي صدرتها من جلد أو شمع أو عسل، وما يعترضنا في غيرها من المصادر بعض الشذرات من الأرقام كذكر أن البلاد التونسية تصدر في السنة الواحدة بين 50,000 و60,000 قطعة من الجلد⁽¹¹¹⁾، وهي أرقام لا تؤسس لمعرفة تامة بحجم هذه التجارة أو الأرباح التي تأتت لتجارها، لكن بإمكاننا أن نتجاوز هذا العائق بالنظر في أسعار لزمة دار الجلد باعتبار أن الجزء الكبير من بضاعتها عُذ للتصدير⁽¹¹²⁾، وبالتطرق إلى آليات سيطرتهم على هذه التجارة من نهاية القرن السابع عشر إلى العشرة الأولى من القرن التاسع عشر.

لقد اعترضتنا، ونحن نتصفح وثائق مؤسسة دار الجلد لأواسط القرن الثامن عشر بعض المصطلحات التي تثير الانتباه مثل «يهود دار الجلد»، «قرانة دار الجلد» و«تجار دار الجلد»⁽¹¹³⁾، وإذ تشير هذه المصطلحات صراحة إلى المكانة التي اكتسبها اليهود في صلب هذه المؤسسة، إلا أنها من جانب آخر تعبر عن اعتراف

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., Mémoire de Jean-Batiste Michel sur le commerce de Tunis, le 28/8/1686, p. 388-391.

(112) وهو ما نصمته الجزء الذي خصصناه للزمة دار الجلد في هذه الدراسة.

(113) لئن كان مصطلح «تجار دار الجلد» لا يعبر عن تواجد اليهود بهذه المؤسسة، فإنه نست لديا بعد مقارنة الوثائق ومطابقتها لنفس الفترة ولنفس السنوات أن المقصود بذلك هم النجار اليهود دون سواهم. للتدقيق انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ دفر رقم 2162، ورقم: 2163، سبق ذكرهما.

الدولة، سلطة وتجاراً، بثباتهم فيها وتأصلهم بها، الأمر الذي قاد كتلة هذه الوثائق إلى نعتهم باسمها واعتبارهم متمين إليها.

توحي لنا هذه الملاحظات الأولية بتداولهم تجارة الجلد بصفة مستمرة ومتواصلة، أثبتت تواجدهم بها، كما توحي لنا بالشهرة التي اكتسبوه، سواء لدى السلطة أو لدى المجتمع من خلال تمسكهم بها، وهذا من شأنه أن يقودنا إلى البحث عن دواليب عملهم فيها، وتتبع جذور مكتسباتهم بها.

لم يكن جذق دواليب الاتجار في الجلد والعمل بمادته امركز أساساً على تسويقه داخل البلاد وخارجها، مقتصرأ على التجار اليهود، كما لم يكن إطلاقاً حكراً عليهم، فقد تداول أمره المورسكيون بحلولهم بالبلاد وسيطرتهم على مادته وأسواقه. ومن باب الاحتمال أن يكون الإطار الذي جمع المورسكيين باليهود المهجرين من الجزيرة الإيبيرية قد يسر لهم انضمامهم إلى هذا الفرع التجاري، إذ أن بروز اليهود في ميدان الجلد - حسب ما تشير إليه بعض الوثائق - قد تزامن وأواخر القرن السادس عشر⁽¹¹⁴⁾، وتدعم أكثر في أواسط القرن الذي تلاه، بعد أن تركه المورسكيون دون رجعة خلال العشرية الثانية منه⁽¹¹⁵⁾.

ويبدو أن الفجوة التي تركها المورسكيون في هذا النشاط قد شغلها بعض التجار اليهود، وأحكموا استغلالها، داحرين بذلك التجار الفرنسيين المنافس الأول والدائم لهم لعدم تكافؤ القوة المالية للطرفين، ذلك أنه في ستينيات القرن السابع عشر خضع جمرك الجلد للتجار اليهود بقطع الجلود الجيدة والكبيرة حجماً، بينما منع أو بالأحرى فرض على التجار الفرنسيين اقتناء القطع الصغيرة التي يتقاسمونها فيما بينهم⁽¹¹⁶⁾. فهل يمكن أن يكون هذا التعامل ناتجاً عن نواطؤ قيادة الجمرك مع اليهود على حساب الفرنسيين الذين كان لهم باع أيضاً في هذا النشاط وغيره، وفي تجارة البلاد الخارجية عموماً؟

لا يمكن التعلق بصحة هذا الافتراض، ولا التأكيد على صيغ هذا التواطؤ ذلك أن المعاملات التجارية قد فرضتهم، إذ من المبادئ القانونية لسوق كثر على

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 123.

(114)

(115) المرجع السابق.

(116) المرجع السابق.

بصاعتها الطلب أن ينحاز العارض لمن يدفع أكثر. وفي هذه الفترة كان التقدم في هذا النشاط لصالح اليهود باعتبارهم الأقوى مالياً⁽¹¹⁷⁾. وحسب اعتقادنا لم تكن هذه القوة المالية التي كانت بين يدي ثلثة من التجار اليهود هي المقياس، ولا العامل الوحيد الذي أدى إلى إقصاء التجار الفرنسيين من جودة هذه البضاعة، والإشراف عليها، بل تواجدت عوامل أخرى أطاحت بهذه المنافسة، منها الشبكة التي أحكم حياتها التجار اليهود الأوائل، سواء تلك التي تتعلق بتجميع مادة الجلد أو تلك التي تروجه داخل البلاد وتصدره إلى خارجها.

على المستوى الأول أي جمع البضاعة لتحويلها، لم يصطدم هؤلاء التجار بعوائق من شأنها أن تصدهم عن هذا النشاط، أو تحول دونهم والوصول إلى مادته بعسر، إذ مهد لهم المورسكيون من قبل، أرضية خصبة أينعت ثماراً استفادوا هم من قطفها. ونستنتج ذلك بتتبع مناطق إنتاج الجلود التي كانت مراكز استقرار المورسكيين سابقاً والتي مثلت المجمع الأول لمصادر الجلد⁽¹¹⁸⁾ بشتى أنواعه وأصنافه وأحجامه. ويمكن أن يتجلى دورهم هنا في إيجاد أسواق مضمونة يُصرف فيها كل إنتاج هذه المادة، وهو دور يمكن أن يتوصلوا إلى القيام به دون عناء، فالسوق المحلية بالرغم من محدودية آفاقها تتأني ضمانتها من حاجتها الملحة لهذه البضاعة، إذ لا تكاد حرفة من الحرف تستغني عنها سواء في المدن أو في الأرياف⁽¹¹⁹⁾. أما الأسواق الخارجية، فقد فتحت أبوابها لاستقبال هذه البضاعة، وتوجيه النصيب الأوفر من حيث الكمية والتوعية الجيدة نحو ليفورنو⁽¹²⁰⁾، بحكم العلاقات التجارية التي كانت تربط هؤلاء بنظرائهم من اليهود في هذا الميناء الذي اكتسحت البضائع الواردة عليه عموماً البلدان الشمالية لأوروبا⁽¹²¹⁾. هذا بالإضافة إلى الكميات التي كانت تصل إلى ميناء مرسيليا والمساهمة في مزيد ترويج هذه

Grandchamp, P; *La France...*, op. cit., t. IX, p. XXVII. (117)

Mazouz - Ben Achour, H; «Implantation andalouse et structuration du Dar al (118)
Gild. Hypothèse sur les origines de cette ferme», *Sharq Al - Andalus*, n° 7, 1990,
p. 13.

(119) انظر لاحقاً: ما سيذكر حول تعدد الأسواق والحرف التي تستعمل مادة الجلد.

Boubaker, S; *La Régence de Tunis...*, op. cit., p. 124. (120)

Philppm, J.P; *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 51-53. (121)

البضاعة عن طريق التجار الفرنسيين الذين أخضعتهم الحاجة إلى شراء الحلود الجيدة من اليهود⁽¹²²⁾، وكأن دور الفرنسيين في هذه الفترة لم يرد عن الوساطة التي تقلل من نسبة أرباحهم لإبلاغ ما يفتنونه لميناء مرسيليا، الذي لا يقل نشاطه أهمية عن نشاط ميناء ليفورنو.

ويمكن هنا إدراج المعطى الأهم الذي مكن التجار اليهود من الضمود أمام أي شكل من أشكال المنافسة، إذ بعد تخليهم عن ممارسة العمل وفق هذه البضاعة لفترة تزامنت والحرب الأهلية (1675-1685)، توصلوا من جديد إلى افتتاح لزمة جمرك الجلد سنة 1687⁽¹²³⁾ وإحاطتها بطريقة عمل محكمة جيداً في صلب ما أطلق عليه اسم «شركة الجيورناطة» التي مكنتهم من التحكم في تصدير جلود الإيالة لأكثر من قرن وربع القرن.

ب - الصّابون

على نقيض تجارة الزيت تماماً لم تتماش تجارة تصدير الصّابون بنوعيه «الحجري» و«الطري» على نفس النسق من التطور مع تصدير زيوت الإيالة، فإذا ما قارنا سنتي 1813 و1814 وسنتي 1856 و1858، يمكن أن نلاحظ أنه كلما ارتفعت كميات الزيت أو محاصيل زيت الزيتون بشكل عام، تدت صادرات الصّابون والعكس أجازته كذلك هذه الإحصاءات بالرغم من ارتباط صناعة هذه المادة وتطور تجارتها بصابات الزيتون في ازدهارها كما في ركودها⁽¹²⁴⁾. وهو ما ثبت لدينا من خلال الجدولين التاليين.

Boubaker, S., *La Régence*. ., op. cit., p. 123.

(122)

A.E.P., A C.F T., 597 a, du 12 septembre 1688., cité in: Boubaker, S; *Ibid*.

(123)

(124) راجع جدولي تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813-1814 وسنتي 1856 و1858.

جدول رقم 15

تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813 و 1814⁽¹²⁵⁾

التجارة	البضاعة	الكمية ⁽¹²⁶⁾	الأداء ⁽¹²⁷⁾	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون		2,309	6,927	14	7
النسب المئوية		%28,5	%28,5	%19,4	%18,4
تجار أوروبيون		875	2,625	9	8
النسب المئوية		%10,8	%10,8	%12,5	%21
تجار يهود		4,916	14,748	49	23
النسب المئوية		%60,7	%60,7	%68,1	%60,5
المجموع		8,100	24,300	72	38
النسب المئوية		%100	%100	%100	%100

جدول رقم 16

تصدير الصابون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858⁽¹²⁸⁾

التجارة	البضاعة ⁽¹²⁹⁾	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجار
تجار مسلمون		25	187,5	1	1
النسب المئوية		%1	%1	%5	%9,1
تجار أوروبيون		100	750	1	1

(125) اعتمادا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 368، ورقم: 395، سبق ذكرهما.

(126) الكمية وردت بحساب «القطار» كوحدة وزن للصابون.

(127) الأداء بحسب الزيال، وهو الثمن الجملي «لتذاكر سراج» الزيت، وقد حدد ثمن «التذكرة» للقطار الواحد بمبلغ 3 ريال.

(128) اعتمادا في رسم هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(129) ملاحظات الجدول السابق تنطبق على هذا الجدول كذلك، إلا أن ثمن «تذكرة السراج» ارتفعت قيمتها زمن هذا الإحصاء فأصبحت 7,5 ريال بالنسبة للقطار الواحد.

التجارة	البضاعة	الكمية	الأداء	عدد العمليات	عدد التجارة
النسب المئوية	3,7%	3,7%	3,7%	5%	9,1%
تجار يهود	2549	19,121	18	9	
النسب المئوية	95,3%	95,3%	90%	81,9%	
المجموع	2,674	20,058	20	11	
النسب المئوية	100%	100%	100%	100%	100%

ما أُلّف بين هذين الإحصاءين وجمع بينهما دون تدقيق في مجموع الكميات مبدئياً هو السيطرة الواضحة لليهود على تصدير هذه البضاعة، ففي الحقبة الأولى رغم مشاركة 7 تجار مسلمين في تصدير 2,309 قناطير من الصابون، ومساهمة 8 تجار أوروبيين من تصدير 875 قنطاراً فإنّ هؤلاء لم يتوصلوا بمبالغ هذه الكميات مجتمعة (3,184 قنطار صابون) إلى تحقيق استثمارات عادلت أو قاربت قيمتها استثمارات 23 تاجراً يهودياً فاقت الكميات التي صدّروها نسبة 60% (4,916 قنطاراً) عاد للدولة ما مائلها من مبالغ (14,748 ريالاً)، أي بحساب 3 ريالات «لتذكرة سراح» قنطار واحد فرضت على كل المصدرين.

أما خلال الحقبة الثانية فقد تمكن 18 تاجراً يهودياً من تصدير 2549 قنطاراً احتوتها 18 عملية شحن، وقد مثلت هذه الكمية تقريباً كلّ ما صدر من الإيالة، ذلك أنّ الكميات التي شحنها التاجران ماسي بن خليفة من ميناء قابس (25 قنطاراً)، والإيطالي «بيلافو» (Pelafo) من ميناء سوسة لم تتعدّ نسبتها 4,7%، ولم يتجاوز ثمن رخصتي تصديرهما 937 ريالاً ونصف الريال أي بتوظيف 7 ريالات ونصف على القنطار الواحد.

قلّة الكميات المصدرة وتراجعها يعودان أساساً إلى قلّة طلبات الأسواق الأوروبية التي لم يصل إليها في أقصى الحالات - حسب تعدادنا - إلا 1,050 قنطاراً بين سني 1813 و1814، و380 قنطاراً بين سني 1856 و1858، أي بما نسبته على التوالي 12,9% و14,2% من جملة الكميات المصدرة⁽¹³⁰⁾.

(130) هذه الأرقام هي تقريبية وقد أدرجنا هنا ما اتضحت لنا وجهته فحسب، ففي التعداد -

ولا يمكن أن تكون محدودية تصدير هذه البضاعة من الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر أو ما قبله بمنأى عما تتعرض إليه صناعته من منافسة شديدة نتيجة تطور صناعة الصابون وازدهارها وجودة مادتها ببعض الأقطار الأوروبية، ونخص بالذكر هنا ما حظيت به المصانع المرسلية من شهرة واسعة في هذه الصناعة اكتسحت بها الأسواق المتوسطية⁽¹³¹⁾، لذلك كانت وجهة هذه البضاعة مشرقية أساساً إذ انحصرت بين مقر السلطنة العثمانية وميناء الإسكندرية، وهي الأسواق التي تواصلت معها تجارة الإيالة بهذه البضاعة، كما تواصل معها التجار اليهود وخصّة المحليين منهم الذين كانت لهم الأسبقية في تصدير أغلب الكمّيات، في فترة تفلّصت فيها طلبات المصانع الأوروبية لاحتياجها فقط إلى المادة الأولية لصناعة الصابون أي الزيت وهو ما استطاع توفيره المصدرون المسلمون واليهود بالتساوي تقريباً في مرحلة أولى، وما قره اليهود لوحدهم في مرحلة ثانية⁽¹³²⁾.

لا يمكن النّظر من زاوية المواد التي عرضناها إلى أنّ استثمارات التجار اليهود في قطاع التصدير قد اقتصرت على هذه البضائع دون غيرها، أو أنّ نشاطهم في ميدان التجارة البحرية قد حُدّد بهذه القائمة التي اخترنا أن نتطرّق فيها لأمر هذه البضائع قيمة في اقتصاد البلاد عموماً، وأهميتها في تنشيط الحركة التجارية. ويكفي أن نشير إلى أنهم استثمروا في أغلب ما قرته السّاحة التجاريّة للإيالة أو ما عدّ للتصدير حسب طلبات الأسواق الأجنبية، مثل الشّاشية التونسية التي كادت تكون حكرًا على التجار المسلمين صناعة وترويجاً، إلّا أنّ أحد أبرز التجار اليهود

= الأول صُدّرت كما أشرنا أعلاه 1050 قنطاراً توزّعت بين هؤلاء التجار كالاتي: ورنل الإكلبر 400 قنطار تصمّنتها عمليتا شحن، ميكل سبنيول 200 قنطار، النصراني لبيّر 125 قنطاراً، النصرانيّة سينا 100 قنطار، ثمّ محمد الجلولي 225 قنطاراً على يد رهر المالطي. أمّا في التعداد الثاني فقد توزّعت الكمّيات التي توجّهت إلى موانئ إيالة على النحو التالي. قرياط 200 قنطار، بيلافو 100 قنطار، نسيم انجلو 80 قنطاراً. مع الملاحظة أنّ راعسا في نقل هذه الأسماء ما أورثته سجلّات الجمرک، انظر: أ.ب.ت، دفر رقم: 395، سبق ذكره، ص9، 15، 24، 26، 29، 34، 41. والدفر رقم: 1936، ص13، 18، 33.

(131) حول صابون مرسلية (صناعته وشهرته وعدّ مصانعه وازدهاره عبر العصور) انظر:

Boulanger, Patrick., *Le savon de Marseille*, Equinox, Barbentane 1999, p 11-13

(132) راجع الكمّيات التي صدرها هؤلاء التجار والتي يتضمّنها جدولاً «تصدير ريت الزيتون من الإيالة التونسية...» لسنتي 1813-1814 وسنتي 1856 و1858.

خلال القرن السابع عشر اقتحم هذا الميدان وسخر لها من استثمارات ما أقام أربعة مصانع حرفية لصناعتها وجهت أغلب الكميات التي تنتجها إلى الأسواق المشرقية، وتبعاً لها أصبح من أكبر الموردين للمصوف الإسباني ولأنواع عديدة من الأصاغ أهمها لهذه الصناعة القرمز و«البرازيل» و«القوة» و«الملك».

ومثل الشاشية كان تصديرهم لعدة بضائع أخرى بمقادير استثمارات مختلفة لكنها هامة كنفخار نابل وجربة ومنسوجات باجة والقيروان والجريد، وفي هذا الإطار لا بد من ذكر أن أحد أنواع هذه المنسوجات والمسماة «الثالث» والتي تتم صناعتها بأيد يهودية في مصانع حرفية بالحاضرة وجربة قد وصلت شهرتها إلى شمال أوروبا حيث كانت تصدر بكميات كبيرة نظراً لتهافت اليهود الأشكنازيم⁽¹³³⁾ على طلبها خاصة من بولونيا. وفي ظل تركيز استثماراتهم المالية بالقطاع التجاري أساساً كان لليهود إسهام في تنشيط تجارة العبور بإعادة تصدير ما استحوذ عليه القراصنة أو ما حملته السفن الأوروبية أو ما أتت به القوافل الصحراوية، وهنا نعوّزنا بالكشوف الإحصائية لإثبات كميات هذه البضائع أو حجم هذه التجارة، لكن ما نؤكد أنه حصل استثماراتهم قد شمل تقريباً كل البضائع المتوفرة بالساحة التجارية أو التي ترسي بها، ونشير هنا إلى تجارة التوريد.

II - الاستثمار في بضائع التوريد

إذا انحصرت أغلب البضائع التي صنّرها التجار اليهود أو النجار المتواجدون بالساحة التجارية للإيالة بمختلف انتماءاتهم في المنتجات الفلاحية، فإن البضائع التي وزدت قد تعددت أنواعها وأشكالها وأحجامها. وقد عبّر تنوعها عن افتقار الساحة التجارية إليها، كما عبّر عن استجابة الموردين لطلبها، لكن كل على قدر مبالغ استثماراته وحسب شبكات علاقاته التي يسهل جلب هذه البضائع، ويبدو أن التجار اليهود قد تميزوا عن غيرهم من التجار بميزتين ساهمتا بقدر هام في تلبية احتياجات السوق التونسية. فما هي أهم البضائع التي وردوها؟ وماذا امتازت؟ وهل ساهمت في فتح السوق المحلية أمام الأسواق الأجنبية؟

مكننا أطلاعنا على سجلات الأداءات الجمركية لبعض سنوات القرن الثامن عشر

(133) سبق وأن عرفنا بهذا المصطلح، انظر سابقاً مصطلح سفارديم.

والقرن الذي تلاه⁽¹³⁴⁾ إلى حد ما من ضبط البضائع التي وزدها التجار اليهود، وهي التي رتبنا تضميمها لقائمة كما وردت في مصادرها لمحاولة تصنيفها وإحصاء أنواعها⁽¹³⁵⁾.

جدول رقم 17

أنواع البضائع الموردة إلى الإيالة التونسية عام 1195 و 1260 هجري⁽¹³⁶⁾

الصفة	نوعية البضاعة
أقمشة وأصباغ وحرير	بالات عنبر قفيز، بالات كتان، بتاتي صبغة، برازيل، حرير، حرير بالطابع، حرير خشين، حرير كستون، حرير مانية، صنادق عقيق، صنادق محارم، صوف شاشية، صوف صابانيا، صوف مطبوع، عنبر قفيز، فضالي فتلي، فضالي مالطي، فوه، قراطس تقارط، قمرز، قماش أملس بالفضة، قماش سراول، قماش كمخة بالفضة، قماش مصر، كتلان، لك، ملف، ملف باريز، ملف جرمانى، ملف كركسونة، ملف مالطي، نيلة.

(134) أ.ت.، دفتر رقم: 1951، مداخل يومية الجمرى بتونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع الموردة، بتاريخ 1177-1178 هجري (1763-1765). والدفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956: تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري (1844-1845). والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(135) حاولنا قدر الإمكان أن ندرج كل أنواع البضائع التي وزدها التجار اليهود حتى تلك التي لم يتضح لنا محتواها، وإن صادف ولم نذكر بعضها وهذا أمر غير مستبعد إطلاقاً وذلك يعود بدرجة أولى إلى عدم وضوح كتابتها في السجل رغم ما قمنا به من محاولات متعددة لتفكيك رسمها، ولحسن الحظ فإن أمثلة هذه البضائع لم تتكرر كثيراً فهي لم تتجاوز أربعة أنواع بلغت إيراداتها الحملية 11,75 ريالاً، لذلك أسقطناها من القائمة كما أسقطنا رسومها الجمرية لقائتها.

(136) اعتمدنا في ضبط أنواع هذه البضائع على أ.ت.، دفتر رقم: 1952، والدفتر رقم 1956، والدفتر رقم: 1957، سبق ذكرها جميعاً. ولم نراع في ترتيب هذه البضائع أنواعها وأهميتها المالية بل أحضناها إلى ترتيب أبجدي حسب ما تضمنته صنف كل عمود بالجدول ليتيسر تتبعها، مع الإشارة إلى أننا نعملنا عدم إدراج ما يكمل هذه القائمة التي سرجناها إلى موضع لاحق من هذه الدراسة منها أسماء التجار وقيمة الأداءات التي وظفت عليها لتشعبها من ناحية ولاختلافها حسب كمية البضاعة الواحدة من ناحية ثانية، إضافة إلى أن غاية بسط هذه القائمة لا يتعدى في هذه المرحلة محاولة ضبط البضائع التي وزدها اليهود للتعرف على أنواعها دون التدقيق في تفاصيلها. أما فيما يتعلق بشروح هذه الكلمات فقد عرفنا بأغلبها، وأهمنا ما لم نتوصل إليه. انظر: **كشاف المصطلحات** في آخر هذه الدراسة.

مواد غذائية وتوابل	بتاتي زعفران، بتاتي سكنجبير، بتاتي شراب، بتاتي قرفة، بتاتي قصطل، بتاتي كركم، برامل سمن بالطابع، برامل معجون طماطم، تاي، تفاح، جبن مسيليان، جور، حلك لوبية، حوت مالح، خل، حميرة، دويذة، رنقة، روز سكر مرسليليا، شكاير بوفريوة مسفدات، شكاير روز مسفدات، شوش ورد، صنادق جبن، فلفل أكحل، قهوة، كستروات بشكوطو، لوز، مقرونة عمل جنوة، مكرونة عمل القرنة، نشوة.
أدوات منزلية	أطباق بلار، ثريات، سبت مغارف فضة، سرة حديد، طارات غرابل، قنابل فخار، قنابل قزدير، قنابل نحاس، كراسي، كتابي، كوادروات، ماعون متاع مكرونة، مرايات، مغارف أبنوس، مناقل.
خردوات ومواد أولية للبناء	أعواد كرسية، بلاط، بلاط مطبوع، تل حديد، نل نحاس، جليز، حلاقم، خردة، ذكير، رخام مادات صغار، رخام مادات كبار، صفايح حديد، صنادق نجارة، قضبان حديد، لوح بلنز، لوح بندقى حي، لوح جوز، لوح طرطوشي، لوح طرطوشي طويل، ماصوات حديد، صنادق مسمار، مھارس رخام، نحاس أحمر، ياجور عمل القرنة، ياجور عمل مرسليليا.
أسلحة وبارود	برامل بارود، برامل صاشم، برميل رمح، صنادق خدامي، صنادق سلاح، صنادق طبنجات، صنادق فرد طابنجة، صنادق قرييلة، صنادق مكاحل، قوالب ثقيل، قوالب رصاص.
بضائع ثمينة	ذهب، ريش نعام، فضة.
بضائع أخرى	أبطشة فارغة، أفيون، بالات كاغد، بتاتي فارغة متاع زيت، برميل شب، برميل قزدير، بوتيليات فارغة، حبال، جاوي، خزيمة، دخان مقصوص سيقارو، شكاير فارغة، صباط، صنادق فارغة، طرونة، طفل، طماقات، فواشك فارغة، عفص، كاغد بالطابع، كاغد بندقى، كاغظ قراطسي، كاغد من غير طابع، كافور، ورق سيقارو، وشق.

لا تكمن طرافة هذا الجدول في إثباته للمواد التي استوردها التجار اليهود فحسب، بل في ما كشف عنه من بضائع تعددت أنواعها حتى داخل المادة الواحدة، حيث أحصينا ما فاق عدده 140 نوعاً، وفي الحقيقة لم يقتصر توريد ما تضمنته محتويات هذه القائمة على التجار اليهود، ذلك أن بقية التجار الآخرين من مسلمين وأوروبيين الذين انخرطوا في هذا القطاع كان لهم إسهام في توريدها ومشاركة في توفير طلبات السوق المحلية، لكن بنسب وكميات تفاوتت قيمتها

وأهميتها كما سبق وأشرنا. وأمام هذا الزخم الهائل من البضائع الذي قد يحول دوننا وتتبع خصوصياتها أو دواعي جلب بعضها، لم نر بداً من تصنيفها وتبويبها بشكل قد لا يتطابق في بعض الأحيان مع الشكل المدرج في الجدول.

1 - بضائع الصناعات الحرفية

نجد في مقدمة هذه البضائع الصوف والحرير وفي مرتبة دونهما من حيث الكمية وخاصة من حيث مبالغ الاستثمار مواد مختلفة من الأصباغ وأنواعاً عديدة من الأقمشة.

أ - الصوف

لم تكن علاقة التجارة التونسية بهذه المادة مقتصرة على التوريد فحسب، بل كانت تصدر كميات هامة منها انحصرت في الصوف الممشط أو الصوف الذي لم يخضع إلى التنظيف أو تخليصه من الأدران العالقة به، وبالمقابل كنت الإيالة تجلب أصوافاً ذات جودة عالية خصّصت لصناعة الشاشية وردت في وثائقنا بتسميات مختلفة منها «صوف شاشية» و«صوف إسبانيا» و«صوف مطبوع»⁽¹³⁷⁾.

وتذكر لنا بعض مصادر القرن السابع عشر أنّ الأرباح التي تأتت من هذه البضاعة كانت وراء ثروات طائلة كونها بعض التجار اليهود، وأبرز مثال لما أوردته التاجر القرني يعقوب لمبروزو الذي عُذ في أواخر القرن السابع عشر أول تاجر للصوف بالإيالة، ونُعت بأثرى أثريائها نظراً لسيطرته على توريد هذه البضاعة، فقد كان يعتمد إلى توفير كميات هامة من هذه البضاعة عن طريق علاقاته العائلية والمهنية بليفورنو خاصة⁽¹³⁸⁾، ويتحكّم في رواجها إما ببيعها بالحاضر ويتأتى له من الأرباح ما يعادل نسبته بين 80% و120% في أدنى الحالات من السعر الذي اشترى به هذه البضاعة، أو ببيعها بالدفع المؤجل ويعود له من الأرباح بفوائدها ما تصل

(137) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: 18، 25، 26، 29، من أوت.، دفتر رقم 1952، سبق ذكره.

(138) حول النشاط التجاري ليعقوب لمبروزو وعلاقاته المهنية، انظر: أعلاه.

نسبته في بعض الأحيان إلى 300%⁽¹³⁹⁾.

وقد مكّنته أرباح هذه التجارة بالذات من امتلاك أربعة مصانع حرفية للشاشية زاحم بها الحرفيين في الأسواق المحلية، كما زاحم بها مصدريها إلى الأسواق المشرقية. بحكم أنّ أغلب إنتاجه أعدّه للتصدير وأخضعه إلى مواصفات البضائع المتقنة⁽¹⁴⁰⁾.

ارتبط إذن طلب الصوف بكميات كبيرة بازدهار صناعة الشاشية وقد تواصل احتياج الحرفيين لهذه المادة إلى حدود القرن الثامن عشر حيث تمنحنا الإحصائيات إمكانية التعرف على حجمها وبالتالي الأداءات التي وظفت على أوزانها وأهم مورديها.

جدول رقم 18

توريد الصوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781⁽¹⁴¹⁾

الموزدون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار ⁽¹⁴²⁾	العدد	16	5	21	42
	(%)	38,1	11,9	50	100
عدد العمليات	العدد	273	98	409	780
	(%)	35	12,6	52,4	100

Boubaker, S., *La Régence...*, op. cit., p. 135.

(139)

(140) انظر على سبيل المثال ما تضمنته بعض مراسلات التاجر الفرنسي بيولا بيرانجييه (Nicolas Béranger) إلى نظرائه من التجار الفرنسيين والواردة في:

Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t.IX, p. XXVII, p. 28-29, à Mr Payen, par P. Fustier, le 1/2, 1693., p., 41-42, par le vaisseau St-Ignace, le 13/3/1693., p. 120-121, à Mr Louis Boyer, le 13/1/1694.

(141) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(142) اقتصرنا هنا على التجار الذين وزّدوا الصوف فقط، وأخضعنا النسبة المئوية إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة، وللتعرف على العدد الجملي للموزدين في هذه الفترة انظر أعلاه جدول: «الموزدون بالإيالة التونسية عام 1195 هجري».

2,786	1,357	934	495	الورن	الكميات ⁽¹⁴³⁾
100	48,7	33,5	17,8	(%)	
69,727	47,155	6,230	16,342	الملغ	الأداءات على الصوف ⁽¹⁴⁴⁾
100	67,6	9	23,4	(%)	

بلغت الأداءات التي وظفتها الدولة على توريد 2,786 «بالة» صوف خلال سنة واحدة ما قيمته 69,727 ريالاً، وهو مبلغ عادل ثلث مداخل الجمرک (33,3%) من تجارة التوريد، وبه عدت هذه البضاعة من بين البضائع الأساسية التي ارتكزت عليها إيرادات المتجر⁽¹⁴⁵⁾.

وقد مثلت الرسوم الجمركية الموظفة على نشاط اليهود في هذه المادة ما عادلته سبته 6، 67% من خلال توريدهم لحوالي 1,357 طرداً عبر 409 عمليات استثمر فيها 21 تاجراً. أما الكمية المتبقية من هذه البضاعة فقد استوردها 5 تجار أوروبيين و16 تاجراً مسلماً بإشرافهم تباعاً على 98 عملية تضمنت 934 طرداً (35,5%)، و273 عملية احتوت على 495 طرداً (17,8%)، ناهز مجموع رسومها الجمركية ما قدره 22,572 ريالاً، أذى الموردون الأوروبيون منها 6,230 ريالاً (9%) من جملة الأداءات الموظفة على الصوف)، وعاد للدولة من المورد المسلمين 16,342 ريالاً (23,4%).

(143) ورد ورن كميات الصوف الموزدة إلى الإيالة التونسية بحساب «المالة»، وبالرغم من تنوع إحصاءات الجمرک فإننا لم نتوصل إلى معرفة وزنها أو تحليدها بنسبة للقطار الذي استعمل كذلك وحدة وزن للأصواف في القرن السابع عشر، وبالمقابل تمكنا من صط مبلغ الأداء الذي وظف على الوحدة من وزنها فأدناها استقر في حدود 28 ريالاً وقصاها سم يتجاوز 36,5 ريالاً، ويبدو أن الفارق بين المبلغين يعود أساساً إلى الوزن وإلى حودة البضاعة.

(144) احتلص الأداءات الموظفة على «بالة» الصوف بين الموردين الأوروبيين (3%) من جهة وبين الموردين المسلمين والموزدين اليهود من جهة ثانية الذين خضعوا لنفس قيمة الأداءات في هذه الفترة والمحددة بنسبة 11% من القيمة المالية للبضائع الموزدة.

(145) بلغت مداخل الجمرک لسنة 1780-1781 حوالي 209,274 ريالاً. لمزيد من لتشت انظر جدول «الموردون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية»، الحدود رقم 1 من الفصل الثاني

وفي توريد هذه البضاعة بالذات تحدّدت لدينا المبالغ الماليّة التي استثمرها جميع هؤلاء الموردين، ذلك أنّ مجموعة التجار الأوروبيين تكوّنت من 3 تجار فرسيّين وناحريّن بريطانيّين لا غير، وطبقاً لامتيازات المعاهدات التجاريّة التي منحت لهم بالإيالة خضعت البضائع التي يستوردونها إلى ما نسبته 3% من قيمتها، في حين أنّ البضائع التي يوردها التجار المسلمون والتجار اليهود (قرانة و«تواسة») قد حدّدت أداؤها بما نسبته 11%، وهو ما يوضّحه بصفة تقريبية الجدول أدناه.

جدول رقم 19

المبالغ الماليّة المستثمرة في توريد الصّوف إلى الإيالة التونسيّة سنة 1781⁽¹⁴⁶⁾

الكميات	الوزن	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
	(%)				
100	17,8	33,5	48,7	1,357	2,786
الأداءات	المبلغ	16,342	6,230	47,155	69,727
(%)	23,4	9	67,6	100	
مبالغ الاستثمار ⁽¹⁴⁷⁾	المبلغ	148,564	207,667	428,682	784,913
(%)	18,9	26,5	54,6	100	

تُبرز لنا هذه المقاربة إجحاف الأداءات التي وُظفت على بضائع الموردين اليهود والمسلمين على السواء، مقارنة بما يحظى به بعض التجار الأوروبيين من امتيازات جمركيّة، وتضارب الأرقام يوضّح ذلك، إذ بالرّغم من ارتفاع كمّيات الصّوف التي وردها هؤلاء التجار وتوازت معها في نفس النّسق المبالغ التي سخرت لاقتنائها والبالغة حوالي 207,667 ريالاً، فإنّ الدّولة لم تستفد من استثماراتهم إلّا بنسبة ضئيلة سبق وأن تعرّضنا لها. لكن عاد لها من استثمارات التجار المسلمين التي ناهزت 148,564 ريالاً، ومن استثمارات التجار اليهود خاضة

(146) أ.وت.، المصدر السابق.

(147) حصّعت هذه المبالغ إلى عمليّات حسابيّة استندت إلى قيمة الرموم الحمركيّة التي وُظفت على الصّانع المورّد (يهود ومسلمون 11%، وأوروبيون من أصحاب الامتيازات التجاريّة 3%) وأوردنا المبالغ بحساب الريّال التونسيّ.

والمحددة بحوالي 428,682 ريالاً ما يمكنها من تعويض النقص الذي قد يحيط بإيراداتها من جراء سياستها التجارية التي نوّختها وميّزت بها فئة تجارية عن أخرى.

وما كشفت لنا عنه هذه الأرقام من جانب مغاير المقدرة المالية للتجار اليهود وقوة استثماراتهم التي فاقت استثمارات بقية الفئات التجارية الأخرى حتى وإن توخّدت مبالغها أو جُمعت وذلك ببلوغها 54,6% من جملة أسعار الصوف الذي وُزِدَ إلى الإيالة، وهذا التفوق يحيلنا إلى اهتمامهم بهذه التجارة التي لم تقتصر سيطرتهم عليها في الفترات التي ازدهرت فيها صناعة الشاشية فحسب، بل امتدّت حتى إلى الفترات التي تراجع فيها توريد هذه البضاعة وبرز ذلك خاصّة في أربعينيات القرن التاسع عشر.

جدول رقم 20
توريد الصوف إلى الإيالة التونسية (1844-1845)⁽¹⁴⁸⁾

الجملة	اليهود	الأوروبيون	المسلمون	الموردون	
				العدد	عدد التّجار ⁽¹⁴⁹⁾
9	6	2	1	(%)	
100	66,7	22,2	11,1	(%)	
78	73	2	3	العدد	عدد العمليّات
100	93,6	2,6	3,8	(%)	
221	198	16	7	الوزن	الكميّات
100	89,6	7,2	3,2	(%)	
12,623	11,420	738	465	المبلغ	الأداءات على الصوف
100	90,5	5,8	3,7	(%)	

أثر تراجع صناعة الشاشية بالإيالة التونسية تأثيراً بالغ الأهمية في تحاره توريد الأصواف واستثمارات مورديها، كما أثر في رواج بعض البضائع الأخرى التي

(148) أ.ب.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(149) اقتصر هنا على التجار الذين وزّدوا الصوف فقط، وأخضعنا النسبة المئوية إلى مجموع المشاركين في جلب هذه البضاعة. وللتعرّف على العدد الجملي للموردين في هذه لفترة انظر أعلاه جدول: «الموردون بالإيالة التونسية عام 1260 هجري».

ارتبطت بهذه الصناعة الحرفية. ويمكن الإقرار بأن هذا التراجع ناتى من المنافسة القوية التي أرستها بعض المصانع الأوروبية المعتمدة على تقنيات متطورة سّرت توفير إنتاج هذه الصناعة بكميات هائلة وساعدتها على ترويج بصاعتها بأسعار في المتناول⁽¹⁵⁰⁾.

وقد لا تصح في هذا الجانب من الدراسة مقارنة كميات الصوف التي استوعبتها أسواق الإيالة في نهاية القرن الثامن عشر، وتلك التي وُردت في أربعينيات القرن الذي عقبه، لكن إدراجنا لأرقام عام 1260 هجري (1844-1845) وبالتالي كمياتها يؤكد على خلق السّاحة التجارية من موزدي الصوف، إذ لم يبق منهم غير التجار اليهود تقريباً لتلبية احتياجات السوق المحلية حتى بكميات قليلة نسبياً بالمقارنة مع الكميات التي كانت تجلب في فترات ازدهار توريد هذه البضاعة، ذلك أنّ الموزدين من غير اليهود وعددهم ثلاثة من بينهم تاجر مسلم لم يستجيبوا لطلبات السوق المحلية إلا بعشر الكمية (10,4%) التي رست بموانئ البلاد، في حين أنّ التجار اليهود كانت مساهمتهم لتغطية الطلب على هذه البضاعة بحوالى 198 طرداً (89,6%)، ناهزت رسومها الجمركية 11,420 ريالاً (90,5% من جملة الأداءات التي وُفّقت على الصوف).

وهذا الحضور في زمن كادت تتعطل فيه تجارة هذه البضاعة يشير إلى الاستعداد المتواصل للتجار اليهود إلى اقتفاء أثر كل البضائع المربحة، أو البضائع التي تنعدم فيها المنافسة حتى وإن كانت مبالغ الاستثمار فيها متدنية ولا تنتج من الأرباح إلا القليل، لكن القليل مع القليل كثير، كما أوضحت بذلك بعض المراسلات التجارية الفرنسية في إطار تعرضها إلى آليات عمل المصدّرين والموزدين اليهود الذين عتجت بهم السّاحة التجارية للإيالة في الفترة الحديثة⁽¹⁵¹⁾.

ب - الأقمشة والحريز ومواد الصباغة

تعددت الأنواع المستوردة من هذه البضائع إلى السوق التونسية، ففي الحريز

(150) الحشاشي، محمد بن عثمان؛ الهدية...، مصدر سبق ذكره، ص 379.

(151) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t.III, p. 486-487, de Saulause à Machault, (151) Tunis le, 19 6 1755

تُطلعنا وثائق المتجر على وجود حرير «بوراسين» وحرير «كستون» وحرير «حشيش» وحرير «مائية»، وهي أنواع تتدرج من الرّاقى إلى المتوسط إلى العادي⁽¹⁵²⁾. أمّا الأقمشة، فقد أُطلق على البعض منها أسماء مراكز توريدها مثل «الملف الحرمني» أو «الملف المالطي» أو «ملف كركسونة» أو قماش مصر، ونعت البعض الآخر بقيمتها وحوادثها وزركشتها ببعض المعادن الثمينة كالذهب والفضة⁽¹⁵³⁾.

وتؤكد المذكرات التجارية والسجلات الجمركية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر على حضور التجار اليهود في تجارتي الأقمشة والحرير والمشاركة في استيراد العديد من أنواعها⁽¹⁵⁴⁾، وقد يَسُرّ نشاطهم في هذا المجال العلاقات التي ربطتهم بنظرائهم من اليهود خاصة، وبغيرهم في بعض الأحيان، سواءً بمراكز ترويج هذه البضائع في البلدان الإسلامية كطرابلس والإسكندرية وأزمير، أو في المراكز التجارية الأوروبية انطلاقاً من ليفورنو مروراً بمرسيليا ووصولاً إلى أمستردام وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى بوسط وشمال أوروبا⁽¹⁵⁵⁾. ولا يخفى على مطلع في هذا المجال علاقة التجار اليهود، بالحرير أو بالأقمشة، ويكفي أن نذكر السوق التي أنشأها لهم حمودة باشا باي⁽¹⁵⁶⁾، وتحديدده لما يتاجرون فيه من الأقمشة⁽¹⁵⁷⁾. فما هي مقادير استثمار التجار اليهود في هذه البضائع؟ وبماذا اتّسمت تجارتهم فيها؟

* الأقمشة

تشير الكمّيات الموردة بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ارتفاع نسق

(152) صُنّفت هذه الأنواع من الحرير استناداً إلى ما وُفِّدَ عليها من رسوم حمركية.

(153) أ.و.ت، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص 18، 21. والدفتر رقم: 1956، سبق ذكره، ص 11، 14، 33.

(154) Grandchamp, P., *La France...*, op. cit., t. XVIII, p. 262, le 29/11/1696, p. 294, le 24 3 1699., t. IX, p. 7, le 22/11/1692., p. 65, le 10/6/1693., p. 241, fin juillet 1696.

Fukasawa, Katsumi, *Toilerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, (155) Paris 1987, p. 175-188.

(156) مخلوف، محمد؛ شجرة التور...، سبق ذكره، ج 2، ص 168 العشايشي، محمد بن عثمان؛ الهدية...، مصدر سبق ذكره، ص 380. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 278.

(157) أوردنا أعلاه هذا الأمر العلّيّ الذي أصدره حمودة باشا باي. أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 1، م 3، ر 1، أمر علي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203 (كانون الأول/ديسمبر 1788).

استعمال هذه البضاعة في الصناعات الحرفية المحلية، وقد ارتبط هذا التطور نظريّات معيّنة وبطلبات ملحّة خاصّة على الأصناف الرّاقية منها. وأحالتنا الأداءات الموظّفة على هذه البضاعة إلى ارتفاع كمّيّتها والمقادير التي حصّتها الدّولة من تجارتها وعلى المكانة التي احتلّتها في النشاط التجاري الخارجي، ويبدو أنّها مثل أهمّ بضائع التّوريد تميّز اليهود في تجارتها.

جدول رقم 21
توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية سنة 1781

عدد التّجار	العدد	الموردون			الحملة
		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	
عدد التّجار	6	4	11	21	
(%)	19,4	12,9	67,7	100	
عدد العمليّات	14	87	292	393	
(%)	3,6	22,1	74,3	100	
لأداءات	766	4,138	27,151	32,055	
(%)	2,4	12,9	84,9	100	

نبتت أعداد التّجار الذين شاركوا في توريد الأقمشة في نهاية القرن الثّامن عشر إلى التّواجد المكثّف للتّجار اليهود في سوق الأقمشة، سواء الأجنبيّة منها أو المحليّة، فعددهم قد مثل 67,7% من جملة مورّدي هذه البضاعة، أمام التّجار المسلمين الذين لم يتجاوز عددهم الستة تّجار (19,4%)، وهم الحائرون دعماً هاماً من السّلطة، وأمام التّجار الأوروبيّين البالغ عددهم الأربعة (12,9%) رغم ما تميّزوا به من نشاط وما كسبوه من امتيازات.

كما أنّ عمليّات الاستيراد التي وُظف فيها التّجار اليهود استثماراتهم قد ناهزت ثلاثة أرباع العمليّات التي حوت هذه البضاعة بميناءي حلق الوادي والبحيرة، سواء القادمة من مراكز التّجارة في الحوض الغربي للمتوسط، أو من مثيلاتها في الحوض الشرقي منه⁽¹⁵⁸⁾، في حين أنّ الرّبع الأخير من مجموع

(158) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، بيان محصول جمرك السّلع القادمة من برّ الإسلام مدوّه 6 محرم الحرام 1260 هجري في قبص النّقي أبراهم بن موسى شقّامة، ص 155-181.

عمليات توريد هذه البضاعة، قد توزّع بين الموردين المسلمين بما سته 3,6%، والموردين الأوروبيين بحوالي 22,1%، من جملة العمليات التي حبلت هذه البضاعة.

ومن المؤسف أنّ هذه الإحصاءات لا تثبت الكميات الموردة من هذه البضاعة، ذلك أنّ الجُزْم التي تحويها يُوردها كتبة سجلات الجمارك بما احتوت عليه «شكارة» أو صندوق ما، أو بما حُدّد طولُه وعرضه بكلمة «فضلة» أو «قَصّة» أو «قطعة»⁽¹⁵⁹⁾، وهي أدوات ومفاهيم تقنية تحيل إلى وزن هذه البضاعة أو قياسها، لكن لا تضبطها.

ولتلافي هذا العائق الإحصائي يجب الانتباه إلى جملة الأداءات التي يمكن لها أن تتطابق مع عدد عمليات التوريد⁽¹⁶⁰⁾، فمن خلال 292 عملية أمنها التجار اليهود للسوق المحلية، عاد لمصالح الجمارك منها ما نسبته 84,9% من مجموع الرسوم التي وُظفت على هذه البضاعة، وهي سبة تتساوى ومبلغ 27,151 ريالاً، مقابل 4,138 ريالاً (12,9%) أذاها التجار الأوروبيون لتسوية بضائعهم، ومقابل 766 ريالاً (2,4%) استخلصتها مصلحة الجمارك من التجار المسلمين لنفس الغرض. يمكن القياس على هذه الأداءات، المبالغ التي اقتنيت بها هذه البضائع، إذا طبّقنا ما فرض على البضائع الموردة من رسوم جمركية خاصة بالنسبة للمسلمين واليهود. ونبرز لنا في هذا المجال مرّة أخرى ارتفاع المبالغ المالية التي سخرها اليهود للتجار في هذا النوع من البضائع، التي ارتبطت أكثر من غيرها بحاجيات الدولة ومؤسساتها، وبطلبات الشرائح الميسورة من المجتمع، وهو ما يمكن أن نلاحظه مع تطوّر نسق توريدها في أربعينيات القرن التاسع عشر.

(159) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: 4، 5، 9، من أ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والصفحات: 1، 2، 4، من أ.وت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(160) يؤكد على أنّ هذا التطابق يشمل «عدد العمليات» و«مبلغ الأداءات» سواء في الارتفاع أو الانخفاض دون النسبة المئوية التي قد تحيل إلى عكس هذا التطابق حاضّة في ما يتعلّق بالتجار المسلمين.

جدول رقم 22
توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

عدد التخار	العدد	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الحملة
عدد التخار	11	7	28	46	
(%)	23,9	15,2	60,9	100	
عدد العمليات	52	311	563	926	
(%)	5,6	33,6	60,8	100	
الأداءات	1,813	27,572	46,720	76,720	
(%)	2,4	36,2	61,4	100	

إذا كان عدد الموردين اليهود المتواجدين بالساحة التجارية للإيالة قد حددته إحصاءات سنة 1845 بحوالي 58 تاجراً⁽¹⁶¹⁾، فإن 60% قد شاركوا في توريد مختلف أنواع الأقمشة التي عرضتها الأسواق الأوروبية والأسواق المشرقية. وهذا العدد يمكن أن نعتبره مؤشراً دالاً على ارتفاع عملياتهم التجارية واستثمارهم المالية، والكميات التي استوردت من هذه البضاعة. فهل يمكن اعتبار أن أغلب التجار اليهود هم مورّدو أقمشة وتجار في هذه البضاعة بدرجة أولى؟

لا نستطيع حصر النشاط التجاري لليهود، أو مشاركتهم في توريد وتصدير البضائع بالشكل الذي يمكن من تحديد نشاطهم في مجال معين، أو اقتصر استثماراتهم على بضائع دون أخرى.

لكن يبدو أن نسبة هامة من نشاطهم ومن مبالغ استثماراتهم قد وُجّهت للتجار في هذه البضاعة، وليس هذا التوجّه نتيجة إرغام على التقيّد بهذا الحقل أو ما شابه ذلك⁽¹⁶²⁾، بل نتيجة لطبيعة هذه البضاعة ويسر تصريفها، فسوقها قادرة على استيعاب ما يجلب لها من كميات تطلبها. وما يمكن إثباته حول تجارة الأقمشة أن سوق استهلاكها قد راد اتساعاً كما ازداد حجماً، فكميات الأقمشة التي

(161) انظر: جدول «المورّدون بالإيالة التونسية سنة 1844-1845».

(162) وشير بهذا إلى قرار حمودة باشا باي الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يحدّد فيه نوعية الأقمشة التي يجب على اليهود الاتجار فيها دفعاً إليهم إلى التخصص.

وردت عليها من الخارج سنة 1844-1845 بلغت جملة الأداءات التي وُظفت على عبورها إلى داخل البلاد بما قدره 76,720 ريالاً.

وقد كان لراماً على الموزدين اليهود مثلهم مثل بقية التجار أمام الأداءات التي عليهم للدولة، أن يؤدوا ما نسبته 61,4% من جملة الرسوم الجمركية التي وُظفت على هذه البضاعة، وهي نسبة تعادل مبلغ 46,720 ريالاً، بحكم أنهم أكثر التجار توريداً لها، رغم بعض مؤشرات المنافسة التي اعترت استثماراتهم أحياناً خاصة فيما يجلب من أقمشة فرنسية وإنكليزية من قبل التجار الأوروبيين، الذين لم تتجاوز أداءاتهم للجمارك التونسية نصف ما استخلص من التجار اليهود.

أما التجار المسلمون الذين تجاوز عددهم العشرة موزدين فلم يعد للدولة من مبالغ استثمارهم في الأقمشة التي وُردوها سوى 1,813 ريالاً، أي ما نسبته 4, 2%، وهو مبلغ قليل جداً مقارنة بما أذاه نظراؤهم، أو بما حققوه من استثمارات وأرباح.

ويبدو أنّ ضعف استثمارات التجار المسلمين في هذه البضاعة يعود أساساً إلى أنّ توريدها تمّ أساساً من البلدان الأوروبية التي ازدهرت فيها صناعة الأقمشة وركزت على تصريف فائض إنتاجها وفق ما تفرضه مبادئ الرأسمالية التجارية مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا⁽¹⁶³⁾. إضافة إلى أنّ أغلب التجار المسلمين تعوزهم الخبرة في النشاط المركتيلي⁽¹⁶⁴⁾، وهو ما انخرط فيه التجار اليهود، كما تعوزهم المقدرة على نسج شبكة علاقات بهذه البلدان لتيسير أنشطتهم التجارية، ويمكن أن نوّكد نسبياً عدم تأقلمهم مع الفضاءات المركزية للتجارة الأوروبية عندما نلاحظ أنّ تجارتهم واستثماراتهم قد وُجّهت صوب البلدان المشرقية، أين توصّلوا إلى منافسة أبرز التجار ليهود والأوروبيين، وتكشف لنا تقدّمهم في هذه الفضاءات تجارة توريد الحرير.

Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985, 512 P., p. 121-13.

Nyahoho, Emmanuel & Proulx Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'Univ. du Québec, Canada, 1977, 781 P., p. 35-40.

(164) رغم ترنّع بعض التجار المسلمين على عرش التجارة بالإيالة في هذه الفترة من أمثال محمود بن عباد ومحمد بن الحاج وعائلة الجلولي، إلا أنّ أغلب استثماراتهم المالية قد وُجّهت إلى ميدان الالتزام.

* الحرير

كان لهذه البضاعة اتصال وثيق بحرفة من أبرز الحرف التي ازدهر نشاطها وإنتاجها، وهي حرفة «الحريرية» التي ذاع صيتها بالإيالة كما ذاع صيت محترفيها من الوجهاء، كما تحكمت في تجارة هذه البضاعة ووجهتها لزمة تواصل عملها في جباية الأداءات من محترفي الحرير وتجاره خلال قرون الفترة الحديثة، وتنوعت تسميتها على امتداد هذا الزمن، فتحوّلت من «لزمة حانوت القزاز باردو»⁽¹⁶⁵⁾ أو «لزمة القزازين»⁽¹⁶⁶⁾ إلى «لزمة الحرير والقرمز»⁽¹⁶⁷⁾ ثم إلى «سمسرية الحرير»⁽¹⁶⁸⁾ وأخيراً في أواسط القرن التاسع عشر أصبحت «لزمة سراحات الحرير»⁽¹⁶⁹⁾ بما أن إنتاجها لاقى إقبالاً في الأسواق المتوسطية، ورواج بضاعتها في الأسواق المحلية خاصة، واهتمام الدولة بها بحكم ضمها إلى احتكاراتها دليل على ازدهار تجارة توريدها بما أن البلاد تفتقر إلى أصنافها المتعددة⁽¹⁷⁰⁾.

فما هو المستوى الذي بلغه الموردون اليهود في حقل توريدها، خاصة وأنها كانت محل اهتمام التجار والحرفيين المسلمين، إضافة إلى مشاركة التجار الأوروبيين في توريدها إلى الأسواق التونسية؟ تطلعنا القوائم الإحصائية لتوريد هذه البضاعة على بيانات تتعلق بنشاط التجار ومبالغ استثماراتهم، وهي ما نوردتها في الكشف أدناه.

(165) أ.وت.، دفتر رقم: 21، مداخل الدولة من لزم 1743-1745. والدفتر رقم: 34، محاسبة الوكلاء على أملاك البابليك من لزم وخضارة بتاريخ 1742-1743.

(166) أ.وت.، دفتر رقم: 45، مداخل ومصاريف مختلفة بتاريخ 1745-1754. والدفتر رقم: 320، مداخل بيت خزندار بتاريخ 1802-1803.

(167) أ.وت.، دفتر رقم: 396، مداخل الدولة من «الدوايا» والخطايا واللم بتاريخ 1814-1824.

(168) أ.وت.، دفتر رقم: 1870، تسجيل اللزم المبرمة بين 1839 و1857. والدفتر رقم: 3/2250، كشف للزوم ومحصول الباقي منها بتاريخ 1839-1851.

أ.وت.؛ س.ت.؛ صن.؛ م.؛ 95، 126، و: 82، بتاريخ 1861.

(169) أ.وت.؛ س.ت.؛ صن.؛ م.؛ 95، 126، و: 44 و45، بتاريخ 1869.

(170) Marty, P., «La corporation tunisienne des soyeux (heraïria)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamiques*, n°2, 1934, p. 223-24.

جدول رقم 23
توريد الحرير إلى الإيالة التونسية سنة 1781

عدد التّجار	الموردون				الحملة
	العدد	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	
	(%)	46,2	23,1	30,8	100
	6	3	4	13	
عدد العمليّات					
	العدد	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	
	(%)	55,8	16,3	27,9	100
	24	7	12	43	
الأداءات					
	المبلغ	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	
	(%)	3,624	1,052	4,379	9,055
	40	11,6	48,4	100	

إذا تقاربت استثمارات التّجار اليهود والمسلمين في توريد الحرير نسبياً فقد حافظ اليهود على قدر من التفوّق، حيث تمكّن أربعة تّجار منهم من استثمار ما قيمته 39,809 ريالاً، أدّوا عليها مبلغاً ناهز 4,379 ريالاً، قدّرت نسبته بحوالي 48,4% من حملة مبالغ الرسوم الجمركية التي حصّلتها الدّولة من توريد الحرير، مقاس 32,945 ريالاً سحّرها التّجار المسلمون لنفس الغرض، وحدّدت الأداءات عليها بمبلغ 3,624 ريالاً، أي ما عادل نسبته 40% من محصول أدائها على هذه البضاعة⁽¹⁷¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دفاتر المتجر قد عيّرت وحدة وزن أو «حساب» كمّيات الحرير بأداة أطلق عليها اسم «شدة» أو «شدايد» إذا كانت الكمّيات كثيرة، ونادراً ما أوردت في قوائمها وحدة وزنها الأصليّة وهي «الوقية» إذا كانت الكمّية قليلة، أو الرّطل إذا كان وزن الكمّية مرتفعاً نسبياً، لذلك تحاشينا ذكر أو تسجيل أوران هذه الكمّيات خشية الوقوع في الخطأ⁽¹⁷²⁾.

وينطبق ما أوردناه على ما ورّده التّجار الأوروبيون من هذه البضاعة، إذ لم

(171) المبالغ التي أوردناها بخصوص استثمارات التّجار المسلمين واليهود طنّف عليها قاعدة 11%، وهي نسبة الرسوم الجمركية التي وُظّفت على البضائع التي يورّدونها وقد أشرنا إليها في عديد المواضع بهذه الدراسة.

(172) أ.وت.د. دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص 12-16.

تزد قيمة أداؤهم على 1,052 ريالاً، أي بما نسبته 11,6% من حملة الأداوات الموظفة على توريد الحرير، أي بمبلغ استثمار ضعيف خصص لتأمين سبع عمليات على ذمة ثلاثة تجار، مع إثباتنا هنا أنّ هؤلاء التجار لم يكن من بينهم حسب علمنا تاجر واحد من تجار الجاليات الأجنبية التي تمتعت في هذه الفترة بامتيازات تجارية مثل الفرنسيين أو الإنكليز، بل تكونت هذه المجموعة من تاجرين يونانيين وثالث مالطي. ويبدو أنّ تجار الحرير في أواسط القرن التاسع عشر والذين ينتمون إلى نفس هذه الانحدارات قد تدعّم تعاملهم مع الأسواق المحلية في توريد هذه البضاعة، وهو ما نلاحظه من خلال حضورهم بالساحة التجارية للإيالة.

جدول رقم 24

توريد الحرير إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

الموردون		المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	13	8	6	27
	(%)	48,2	29,6	22,2	100
عدد العمليات	العدد	36	21	8	65
	(%)	55,4	32,3	12,3	100
الأداوات	المبلغ	5,344	4,352	4,905	14,610
	(%)	36,6	29,8	33,6	100

بلغت مداخيل الجمرّك من توريد الحرير سنة 1845 مبلغ 14,610 ريالات استُخلص من جميع التجار بنسب لا تتضمن فوارق كبيرة، فقد تراوحت بين 29,8% بالنسبة للتجار الأوروبيين، و33,6% على ما جلبه اليهود من ذات البضاعة، وأخيراً 36,6% أداها التجار المسلمون.

وقد عبّرت العمليات المتعددة التي قام بها التجار المسلمون عن نشاط كثيف في هذه التجارة، والتي استقرت في حدود 36 عملية توريد، مقابل 21 عملية أشرف عليها التجار الأوروبيون، و8 عمليات فحسب ضمت استثمارات التجار اليهود، وهو ما تكشف عنه هذه المحاولة لبسط متوسط أداء كلّ عملية توريد أمّنها مجموع هؤلاء التجار.

جدول رقم 25

(173) متوسط الأداء عن توريد التحرير بالنسبة للعملية الواحدة (1844-1845)

الموردون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود
متوسط الأداء	184,8 ريال	207,2 ريال	613,12 ريال

يبدو لنا من خلال هذه العمليات الحسابية، التميز الواضح للتجار اليهود عن بقية الفئات التجارية الأخرى، إذ من خلال عدد قليل من العمليات فاق متوسط العملية الواحدة 613 ريالاً، تمكنوا من توريد ثلث كميات التحرير التي رُوِّجت للأسواق المحلية⁽¹⁷⁴⁾.

وإدراجنا لهذه المحاولة للتأكيد على قوة استثمارات اليهود في الحقل التجاري، وهو ما لم يتوصل إلى تنفيذه التجار الآخرون فرادى. وما تقدم التجار المسلمين خلال هذا التاريخ وفي هذه البضاعة بالذات، إلا لأن نسبة مرتفعة من الكميات التي وُرِّدت كان مصدرها الأسواق الشرقية التي جذبت كذلك تجاراً من مالطا ومن الحزر اليونانية استطاعوا منافسة تجار الإيالة من مسلمين ويهود، وكانت لهم مساهمة قيمة في تنشيط هذه التجارة.

لكن ما ينبغي أن نشير إليه هو أن كميات التحرير التي وُرِّدت إلى أسواق الإيالة لم تتطور كثيراً، بين نهاية القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر والتي عبرت عنها أدائها الجمركية، فإذا حُدد ما استخلصته الدولة من التجارة سنة 1195 هجري بحوالي 9,055 ريالاً، ففي سنة 1260 هجري لم تتجاوز هذه الأداءات مبلغ 14,610 ريالات أي بزيادة تقدر بحوالي 38%، وعلى هذه الأرقام يمكن اعتبار أن نسق تطور توريد التحرير لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً رغم انخفاض قيمة العملة، وفي نفس المستوى ارتفاع الأسعار عموماً، سواء بالإيالة أو بمراكز التجارة الدولية، إضافة إلى اتساع السوق الاستهلاكية في تلبية هذه البضاعة خاصة لطلبات

(173) هي محاولة تقريبية أخضعنا فيها قسمة مبالغ الأداء على عدد العمليات التي أُنمت هذه البضاعة لكل فئة من التجار. انظر جدول: «توريد التحرير إلى الإيالة التونسية 1844-1845».

(174) بلغت أقصى الأداءات التي وُظِّفت على كميات التحرير التي وُرِّدها التجار اليهود 1,650 ريالاً، سيما لم تقل أدائها عن 215,75 ريالاً. أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره، ص 4، 33.

الشرائح الميسورة. ويبدو أنّ هذا الركود النسبي لهذه التجارة قد تأتى من غزو المنسوجات الأوروبية من قطنية وصوفية وكتّانية وحريرية لأسواق الإيالة ومزاحمتها للمنسوجات المحلية.

* مواد الصباغة

تنوّعت مواد الصباغة الواردة على الإيالة من البلدان الأجنبية، فمنها ما كان ممتازاً مثل «الملك» و«البرازيل» و«القرمز»⁽¹⁷⁵⁾ وهي أنواع كثيراً ما تستخدم في الصناعات الحرفية الراقية أهمّها صناعة الشاشية وبعض المنسوجات الحريرية، إضافة إلى توريد أصناف أخرى أقل جودة مثل «الفوّ» و«دم لخرق» و«المغرة»⁽¹⁷⁶⁾. وتبعاً لما توصلنا إليه من إحصاءات، ارتبط توريد مثل هذه المواد بمختلف درجات جودتها في ارتفاع كمياتها كما في تدنيها بازدهار بعض الصناعات الحرفية وبعض المواد الأولية الموردة التي يستلزم تحويلها إلى بضائع استهلاكية لمثل هذه الأصباغ. فكيف كانت إذن مشاركة التجار اليهود في توريد مختلف هذه المواد أمام تقلّب سوق تجارتها؟

جدول رقم 26

توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية سنة 1781

الموزنون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	العدد	8	2	4
	(%)	57,1	14,3	28,6
عدد العمليات	العدد	11	3	5
	(%)	57,9	15,8	26,3
الاداءات	المبلغ	6,793	1,701	8,008
	(%)	41,2	10,3	48,5

يتّضح لنا من خلال هذه البيانات أنّ نشاط التجار اليهود في توريد المواد

(175) أ.وت.، دفتر رقم: 1952، ص13، 27، 31.

(176) أ.وت.، دفتر رقم: 1957، ص18-20.

الضبيعية قد تماشى في نفس النسق من التوازي أو من التطور مع ما استوردوه من أصواف وحرير وبعض أنواع الأقمشة مثلهم مثل أغلب الموردين الذين استثمروا في هذه البضائع.

وإذا تقاربت أداءات بضائع الموردين اليهود والمحددة بحوالى 8,008 ريالات (48,5%) سنة 1780-1781، مع المبالغ المالية التي وظفت على بضائع التجار المسلمين والمقررة بحوالى 6,793 ريالاً (41,2%)، فإنها أرست فجوة كبيرة بينهم وبين التجار الأوروبيين في حقل الأداءات على الأقل. فكميات الأصباغ التي وردها التجار الأوروبيون لم تنتج لمصالح الجمارك سوى (10,3%)، من جملة الأداءات. وإجمالاً لا يمكن الحكم بارتفاع هذه الكميات المتنوعة من الأصباغ ورسومها الجمركية إلا بمطابقة أرقامها مع ما خلفته سجلات المتجر من أرقام أخرى لنفس البضاعة.

جدول رقم 27
توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية (1844-1845)

الموردون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
عدد التجار	7	6	3	16
(%)	43,8	37,5	18,8	100
عدد العمليات	28	22	7	57
(%)	49,1	38,6	12,3	100
المبلغ	3,835	3,614	5,328	12,777
(%)	30	28,3	41,7	100

أول ما يمكن تسجيله أن مداخيل الدولة من توريد هذه البضاعة قد تدنت عما كانت عليه سنة 1780-1781 بنسبة 22,5%، وقد لحق هذا التدني مستوى استثمارات الموردين اليهود والمسلمين على السواء، باستثناء التجار الأوروبيين الذين شهدت استثماراتهم بعضاً من الارتفاع، حذت الأداءات عليها بحوالى 3,614 ريالاً (28,3%)، لكن ما عثر عنه تطابق أرقام الإحصائيين هو تقدم الموردين اليهود، ففي فترة الإحصاء الثاني كانت مساهمتهم في مداخيل الجمرک بحوالى

41,7% أي ما يعادل 5,328 ريالاً، تلاهم الموزدون المسلمون بسبة 30% من جملة الأداءات على الأصباغ (3,835 ريالاً)، كما أن عمليات التجار اليهود في توريد هذه البضاعة اتسمت بارتفاع المبالغ التي سُخِّرت لها مثل عمليات توريد الحرير، إذ هي لم تزد عن 1,601 ريال لمتوسط العملية الواحدة سنة 1780، ولم تنحدر عن 761 ريالاً سنة 1845 وهو متوسط عمليات مرتفع إذا قارناه بالعمليات التي استثمرت فيها بقية الفئات التجارية الأخرى.

لكن رغم تقدم اليهود في توريد المواد الصبغية، فإن تجارنها قد شهدت تراجعاً هاماً حسب تقدير هذه الإحصاءات، فالأنواع الموزدة في الفترة الثانية شمل أغلبها أصباغاً من فصيلة «دم لخرق»، و«المغرة» أو ما أطلق عليه دون توضيح «بتاتي صبغة»، ونادراً ما أمنت هذه العمليات أنواعاً أخرى، وقد أنت سجلات المتجر على ذكر القرمز كأهم نوع وُزِدَ إلى الإيالة سنة 1845⁽¹⁷⁷⁾.

ويبدو أن الاستثمار في مواد الصباغة قد تأثر هو الآخر بتراجع مستوى الاستثمار في البضائع القائمة بترويجها على هذه المواد، فالحاجة إليها لم تعد أكيدة خاصة بالنسبة إلى أنواع عديدة من الأقمشة إذ إن تطوّر صناعة المنسوجات الأوروبية عموماً جعل من هذه البضاعة تستورد جاهزة الصباغة، ولا تفتقر إلا لترويجها بالأسواق الداخلية، دون الاضطرار إلى صبغها في المصانع الحرفية المحلية.

2 - البضائع الاستهلاكية

تدخل في إطار هذه النوعية من السلع المستوردة بضائع يمكن أن ننعتها ببضائع «الوحاهة»، ونقصد بها تلك التي يتم استيرادها لتلبية حاجيات شرائح معينة من المجتمع، سواء للملبس، أو لتجهيز الدور بالأثاث الرقيق والتأدير أو حتى للاكل. كما تتضمن هذه البضائع البعض مما تطلبه الدولة لتنشيط الحركة التجارية بالداخل أو لتوفير ما تستحقه مؤسساتها من البضائع الزاكية أو التي لا تتواجد في الأسواق. ومجموع هذه السلع بأصنافها المتعددة كان محلّ رغبة للاستثمار فيها من قبل جميع الفئات التجارية لما تدرّه من أرباح، لكن لم يصمد أمام تداول تجاريتها

(177) أ.ب.ت.، المصدر السابق، ص34، 37، 41.

غير أصحاب القفود المالي، وبالتالي يمكن التأكيد انطلاقاً من إحصاءات ثابتة أنه سم يستمر في تجارتها غير الموردين اليهود، بحضور يكاد يكون دائماً لخدمة الدولة وتلبية حاجيات مخزنها.

فما هي الوسائل التي جابه بها التجار اليهود هذه الطلبات؟ وبأي الطرق تمكّنوا من تلبية للاستمرار في تجارتها؟ وهل خولتهم لهم هذه الخدمات إرساء علاقات وطيدة برجال الدولة وأصحاب القفود فيها؟

أ - بضائع الثرف

اقتصر اقتناء هذه النوعية من البضائع على أصحاب الإمكانيات المالية من محليين وأجانب، خولهم وضعهم الاجتماعي التمتع بها باعتبارها من قبيل الكماليات والبضائع الفاخرة. وفي هذا الإطار أبرزت قوائم استيراد المنسوجات عدة أنواع من أقمشة وألبسة رجالية ونسائية باهظة الأثمان. وبالأسعار التي افتتيت بها من مصادر جلبها أو مسالك توزيعها، ساهمت في الرفع من القيمة المالية لاستثمارات التجار وخاصة منهم اليهود⁽¹⁷⁸⁾.

تعرضنا بضائع أخرى أكثر أهمية من الأقمشة وإن كانت دونها في تنشيط الحركة التجارية، وفي المبالغ المالية التي تأتت للدولة منها، باعتبارها تُستورد بكميات قليلة، وتمثل في بعض ما توفره تجارة العبور من تبر وفضة وريش نعام. وكما كان تصديرها أو عبورها من الموانئ التونسية متواتراً خلال الفترة الحديثة، كانت نسبة منها تُقتنى لتلبية رغبات من يقدر على دفع أسعارها.

ونظراً لقلة المعلومات وندرة الإحصاءات حول هذه البضائع الثمينة سواء في اقتنائها أو في مكاسبها، فقد تعذر علينا بسط رسم لتطور الكميات الموردة منها أو تتبع مبالغ الاستثمار في تجارتها بصفة متواترة. وما منحتنا إياه سجلات الجمرک من أداءات لم يتعدّ بعض المئات من الريالات، وظفت على «شداید» من ريش النعام، وكمية لم تقع الإشارة إلى مثقالها من الذهب، ويضع عشرات من أروطال الفضة.

(178) انظر قيمة الرسوم الجمركية التي أداها التجار اليهود لتسوية البضائع التي استوردوها بحدول «توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)»، ورد أعلاه.

بلغت جملتها سنة 1780 حوالي 439 ريالاً، وتجاوزت هذا المقدار لتصل سنة 1845 إلى حدود 1241 ريالاً.

جدول رقم 28

الأداءات الجمركية الموقفة على توريد بعض البضائع الثمينة
(1195 هجري و1260 هجري)

البضاعة/الموردون		مسلمون		أوروبيون		يهود		الجملة	
التاريخ (هجري)		1195	1260	1195	1260	1195	1260	1195	1260
ريش نعام	المبلغ	م.ع	م.ع	م.ع	م.ع	201	409	201	409
	(%)	-	-	-	-	100	100	100	100
ذهب	المبلغ	34	م.ع	م.ع	م.ع	57	112	91	112
	(%)	37,4	-	-	-	62,6	100	100	100
فضة	المبلغ	11	29	21	52	115	639	147	720
	(%)	7,5	4	14,3	7,2	78,2	88,8	100	100
المجموع	المبلغ	45	29	21	52	373	1160	439	1,241
	(%)	10,2	2,3	4,8	4,2	85	93,5	100	100

لا تعكس هذه الأرقام حقيقة وأهمية هذا النشاط، ولا الأموال التي رصدت لهذه النوعية من البضائع، سواء بالنسبة للموردين اليهود، أو بالنسبة لغيرهم من التجار الذين كان لهم إسهام في هذه التجارة كما سجلت ذاك الوثائق التجارية الفرنسية، عكس هذه الإحصاءات التي أثبتت غياب التجار المسلمين والأوروبيين في توريد هذه البضائع أو ما شابهها، وخلق الساحة التجارية أمام الموردين اليهود.

ولا نعتقد أن هذا الغياب يعبر عن شكل من أشكال احتكار اليهود لهذه التجارة، بل يشير إلى قلة الكميات الموردة من ناحية، وانفرادهم بتوريدها في هذين التاريخين فحسب، وهو ما لا يمكن إثباته عليهم على امتداد الفترة الحديثة، رغم ما اشتهروا به من حذق وإتقان وخبرة في صناعة وتجارة المجوهرات والمعادن الثمينة قديماً وحديثاً، ذلك أن المسالك التي تمر بها هذه التجارة وخاصة ريش النعام والذهب والفضة والعاج، هي غير المسالك التي تعبرها السلع

الأخرى، فسجلات المتحرر قد دوّنت أغلب البضائع التي تعبر البحر إلى الإيالة، لكن البضائع التي يُؤمّن بها عبر الصحراء لا نجد لها ذكراً في التجارة البحرية، باستثناء ما يصدر منها بعد أن تحطّ قوافل التجارة الصحراوية رحالها بالإيالة، أو الكميات القليلة التي تجلب من الموانئ المشرقية.

وإذا كانت هذه البضائع تُورّد بكميات قليلة وبصفة غير دائمة، وهو ما يجعل من الاستثمار فيها غير منتظم، وأرباحها غير قازية، فإن الاستثمار في العديد من المواد الأخرى من نفس فصيلة بضائع الوجهة، كان مكسبها متأكّداً ومضموناً بحكم أنّها بضائع استهلاكية، وما إدراجنا لها ضمن بضائع الترف إلا لأن طلبها متوفر والرغبة في اقتنائها متأكّدة، ويحتّمها الوضع الاجتماعي للمستهلكين الذين تاقوا إلى ما تستهلكه المجتمعات الغريبة في ترتيب منازلهم وتجهيزها.

جدول رقم 29

أداءات توريد بعض التجهيزات المنزلية إلى الإيالة التونسية (1780-1845)⁽¹⁷⁹⁾

التاريخ/الموردون	يهود	أوروبيون	مسلمون	المجموع
العمليات	81	36	11	128
سنة 1195 هجري	(%)	63,3	28,1	8,6
الأداء	5,315	1,189	143	6,647
(%)	80	17,9	2,2	100
العمليات	101	44	17	162
سنة 1260 هجري	(%)	62,3	27,2	10,5
الأداء	9,252	2,673	473	12,398
(%)	74,6	21,6	3,8	100

(179) عتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.ب.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والدفتر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

تتكوّن حملة هذه البضائع من أدوات تتعلق بالتجهيزات المنزلية وتأثيثها، وهي بضائع من صنف الكماليات مثل «الثريات» والملاعق الفضية والمرابيا والكراسي الفاحرة والأرائك والساعات الحائطية والبراويز التي قد يتضمن بعضها لوحات زيتية. وساهمت جملة هذه البضائع في مداخيل الجمرک بما يناهز 6,647 ريالاً زم الإحصاء الأول، و12,398 ريالاً خلال الإحصاء الموالي، وقد كان أكثر الأدوات الموردين اليهود بما أنهم أكثر التجار استثماراً في هذه البضائع، إذ حدّدت رسومهم الجمركية على التّوالي بمبلغ 5,315 ريالاً، ثم بحوالي 9,252 ريالاً، أي بنسبة مئوية تراوحت بين (80%) و(74,6%) من جملة الأدوات على هذه النوعية من البضائع.

كما أنّ العمليات التي أمّنها التجار اليهود وهي الذّالة على نشاطهم وحركتهم بموانئ الإيالة، حدّدت أداها بحوالي 81 عملية توريد سنة 1780-1781، وارتفعت سنة 1844-1845 لتفوق المائة عملية، قام بها ما لا يقلّ عن 54 تاجراً يهودياً خلال الفترتين. وتكرّر هذه العمليات بهذا العدد المرتفع نسبياً مقارنة بالتجار الآخرين يوحي لنا بالأرباح الهامة التي عادت على مورديها.

ونظراً للفروق الكبيرة التي أرستها هذه المبالغ المستثمرة في هذه الأصناف من السلع، فإنّ المقاربة لا تجوز بين ما ورّده التجار اليهود، وبين ما ورّده الفئات التجارية الأخرى. فتميّز اليهود وتفوقهم كان واضحاً، وهو نتيجة استعدادهم المتواصل لتزويد زبائنهم بما يرغبون في اقتنائه بانتظام، أو فلنقل نتيجة فطنتهم وتفطّنهم إلى ما يمكن أن تنتجه هذه التجارة من أرباح.

وإدراجنا لهذه البضائع ضمن بضائع الوجهة لاقتناعنا بأنّ الحصول عليها ليس يسيراً على كلّ بيت وفي متناول كلّ يد، بل هي بضائع فاخرة لم يتمنّع بها إلا أصحاب الدور الفخمة والقصور من رجال الدولة وأثرياء البلاد.

ب - المواد الغذائية

توّعت المواد الغذائية المستوردة إلى البلاد التونسية في الفترة الحديثة، فمهما العادية كبعض الأصناف من التوابل التي لم تتواجد زراعتها بالبلاد وتعدّ تجارتها قديمة وتقليدية، ومنها ما هو حديث العهد بتجارة البلاد ودخيل في الآن ذاته على التقاليد الغذائية للمجتمع المحلي، ومنها ما بدأت ترسخ تجارتها واستهلاكها بين

أوساط اجتماعية متعدّدة. ولا نعتقد أننا سنلّم بجملة هذه البضائع إذا تعرّضنا إلى كلّ أنواعها بالتفصيل، لذلك نختار التطرّق إلى أهمّها أو تلك التي أثارت فينا رغبة التعرف على خصائصها وعلى مقادير استهلاكها في مجتمع لا نتصوّر أنّ أغلب أفرادها تسوّّل لهم شهواتهم اقتناء ما يتجاوز الضروريات الغذائية لفئة دات اليد.

في مقدّمة هذه البضائع الاستهلاكية التي ورّدها اليهود نذكر القهوة بنوعها «السّوري» و«اليمني»، رغم احتداد التنافس على أسواقها بينهم وبين التجّار الفرنسيين.

جدول رقم 30

توريد البُنّ إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية

(180) (1780 1781 و 1844 1845)

التاريخ/المورّدون	تجّار يهود	تجّار فرنسيون	تجّار آخرون	المجموع
الكمية	111,5	139	11,5	262
سنة 1195 هجري	(%)	53	4,4	100
الأداء	529,5	173,25	54,5	757,25
(%)	69,9	22,9	7,2	100
الكمية	2,987	366	482	3,835
سنة 1260 هجري	(%)	77,9	12,6	100
الأداء	5,028	740,5	893,5	6,662
(%)	75,5	11,1	13,4	100

توضّل المورّدون الفرنسيون في نهاية القرن الثامن عشر إلى توريد أكثر من نصف إجمالي كمّيات البُنّ⁽¹⁸¹⁾ التي رست بموانئ الإيالة (53%)، أمام التّحار

(180) اعتمدنا في رسم هذا الجدول على أ.ب.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والذّفر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي ونوع السّلع التي تحملها وأسماء التجّار والبلد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والدفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(181) وردت كمّيات القهوة المورّدة في مصادرها الإحصائية بوحدات وزن مختلفة منها «لشكارة» و«الرميل» و«البتيّة»، ولتوحيدها استنجدنا بالطريقة التي توخّتها الأستاذة دلندة الأرقش في دراستها المذكورة أعلاه، حيث أثبتت أنّ «الشكارة» من البُنّ تساوي 3، 1 قطار، =

اليهود الذين تمكنوا هم أيضاً من توريد حوالي 42,6%، ويفارق كميات كبيرة بينهم وبين بقية التجار الآخرين⁽¹⁸²⁾ يمن فيهم التجار المسلمون (4,4%)، نتيجة سيطرة الفرنسيين على توريد القهوة «السوري» من الجزر التابعة للإمبراطورية⁽¹⁸³⁾.

لكن هذا التقدم في توريد هذه البضاعة لم يرس قُرووق متباعدة بينهم وبين التجار اليهود خاصة، ذلك أنّ هذه القُرووق برزت في أواسط القرن التاسع عشر، لكن لحساب الموردين اليهود باستيرادهم لأكثر من ثلاثة أرباع الكميات (77,9%)، وظُفّت عليها الدولة ما قيمته 5,028 ريالاً⁽¹⁸⁴⁾، وكأنهم في هذه الفترة قد أزاحوا كلّ منافسيهم، وسيطروا سيطرة تامة على توريد القهوة سواء القادمة من البلدان المشرقية أو تلك التي جلبت من الجزر الفرنسية عبر ميناء مرسيليا⁽¹⁸⁵⁾.

في مرتبة موازية لتوريد القهوة من حيث محاصيل الجمر من الأداءات، شاركت جميع الفئات التجارية في جلب أنواع كثيرة من التوابل، مذكر منها «الزعفران» و«السكنجبير» و«القرفة» و«شوش الورد» و«الكركم» و«الفلفل الأخضر»، سواء لتطيب الطعام أو حفظه أو لاستعمالها في صنع بعض العقاقير والأدوية.

= و«ابتيّة» يعادل وزنها 6، 2 قنطار وسعة البرميل وزن 8، 5 قنطار. المرجع السابق، هامش رقم: 49، ص 192.

(182) نقصد بلفظة «تجار آخرون» التجار المسلمين والتجار الأوروبيين من غير الفرنسيين الذين شاركوا في توريد القهوة ولم تظهر لنا بينهم وبين التجار اليهود أو الفرنسيين أي شكل من أشكال المنافسة على توريد هذه البضاعة نظراً للكميات الضئيلة التي وُردوها، ومن هذا المنطلق اخترنا أن نجمع مساهمتهم (الأداءات والكمية) في نفس العمود وركز فقط على التنافس بين الموردين اليهود والموردين الفرنسيين.

(183) Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art.cit.*, p 197-198.

(184) الأداء بحساب الريال وهي المبالغ التي سجّلت بالدفتري وقد تحاشينا التطرق إلى ضغط المبلغ الموظف على القنطار من القهوة نظراً لأنّ الأسعار خضعت إلى الجودة والتنوع، فليس أسعار القهوة «اليماي» كأسعار القهوة «السوري»، أو أسعار ما تدلّي عن هذين النوعين.

(185) تقارب إحصائياً لكميات القهوة المستوردة مع ما أحصته الأسنادة دليدة الأرقش في دراستها لمس البضاعة سواء بالنسبة للمجموع العام للكمية أو بالنسبة لما وُردته كلّ فئة من التجار، والاحتلافات الطفيفة بين الأرقام تكمن في ضبطنا للكميات الموردة خلال 13 شهراً عوضاً عن 12 شهراً، وقد اخترنا عدم تعديل هذه الأرقام، أو حذف ما أحصيناه بزيادة شهر لأنّ محصل هذه الكميات مقاربة جداً ونتيجتها واحدة. في هذا الصدد انظر:

Larguèche, D., «Le commerce du café...», *art.cit.*, p. 198.

جداول رقم 31

توريد التوابل إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1844-1845)⁽¹⁸⁶⁾

التاريخ/ الأداء	تجار يهود	تجار أوروبيون	تجار مسلمون	المجموع
1195 هجري	1,964	2,048	2,465	6,477
(%)	30,3	31,6	38,1	100

لم يكن للتجار اليهود تميز عن غيرهم من التجار في توريد هذه السلع، بل إن مساهمتهم كانت دون الموردين المسلمين، وتقاربت مع الأداءات التي استخلصت على التوابل التي روجها التجار الأوروبيون بالأسواق المحلية. وما ارتفع قيمة أداءات المسلمين في هذه البضائع إلا لاختلاطها في العديد من العمليات بكميات من الحشائش مثل «الخزامة» وبعض الكميات من البخور من قبيل «الوشق» و«الجاوي».

إلى جانب توريد القهوة والتوابل شد انتباهنا جلب بعض السلع الأخرى لها من الطرافة ما حثنا على تعقب الأداءات التي وظفت على الكميات الموردة منها والتي تم أغلبها على يد التجار اليهود.

جداول رقم 32

توريد بعض المواد الغذائية إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية سنة 1260 هجري

البضاعة/ الموردين	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
«مأكرونة» ومشتقاتها	م.غ	96	1,129	1,225
	(%)	-	92,2	100
معجون طماطم	م.غ	65	714	779
	(%)	-	91,7	100

(186) اعتمدا في رسم هذا الجدول على آ.وت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره. والذفر رقم: 1956، تسجيل يومي للسفن التي ترسو بحلق الوادي ونوع السلع التي تحملها وأسماء التجار والبدد القادمة منه ومعلوم أداء الإرساء بتاريخ 1260 هجري / 1844-1845. والذفر رقم: 1957، سبق ذكره.

أحبان	المبلغ	غ.م	311	449	760
	(%)	-	40,9	59,1	100
مواد غذائية أخرى ⁽¹⁸⁷⁾	المبلغ	67	917	1,418	2,402
	(%)	2,8	38,2	59,0	100
المجموع	المبلغ	67	1,389	3,710	5,166
	(%)	1,3	26,9	71,8	100

لم يقتصر توريد «المعكرونة» ومعلبات الطماطم والأجبان على أواسط القرن التاسع عشر، بل سجلت في مصادرنا قبل هذه الفترة، لكن كمياتها كانت محدودة جداً، إلا أنه سنة 1845 لاحظنا من خلال ما وظّف على هذه المواد من رسوم جمركية ارتفاع نسق توريدها وبالتالي ارتفاع كمياتها، وهو ما دعانا إلى التساؤل ما إذا بدأت تطرأ تغييرات على التقاليد الغذائية للمجتمع التونسي آنذاك؟ بمعنى أدق هل عوضت أكلة «المعكرونة» المستوردة الأكلات الرئيسية من «كسكسي» و«محمنص»؟ وهل عوض معجون الطماطم ما كانت تدخره العائلات التونسية من شرائح الطماطم المجففة بعد موسم «العولة» لاستهلاكه على مدار السنة؟

لم يتأكد لدينا أن كل هذه المواد الغذائية قد تمّ ترويجها في الأسواق المحلية لتكون محلّ إقبال المستهلكين كافة. لكن يبدو أن هذه الكميات كانت موجهة لتلبية طلبات البعض ممن اعتادوا استهلاكها بدرجة أولى، إذ لا يمكن التغافل مثلاً عما يقتنيه أفراد الجاليات الأجنبية من هذه المواد وخاصة الإيطاليين ويهود القرن، بما أن «المعكرونة» هي الأكلة التقليدية عندهم. وتواجد أفراد هذه الجاليات بالإيالة، سواء عند عبورهم لها أو باستقرارهم فيها، يجبرهم على طلب ما لا توفره الأسواق المحلية من هذه المواد الغذائية.

كما لا يمكن إقصاء ما يستهلكه ميسورو الحال من المحليين، إذ ثبت لدينا أن مطبخ القصر مثلاً قد زوّد بكميات هامة من معجون الطماطم وبمختلف أصناف «المعكرونة» و«الدودة» الموزدة من جنوه وليفورنو، وبعدة أنواع من الأجبان الفرنسية والإيطالية. هذا بالإضافة إلى اقتناء «معاون للمعكرونة»، وهي ليست أواني

(187) لم نحسب في هذه المواد الغذائية الأديبات التي وظّفت على القهوة والتوابل.

للطهي بقدر ما هي آلات لتحويل العجين إلى هذه الأكلة، ونستشف ذلك من خلال ما وُفِّ علىها من رسوم جمركية، وهي ذات مبالغ مرتفعة نسبياً، أذاها ثلاثة موزدين من يهود الطائفة القرنية، في ثلاث مناسبات وانحصرت قيمتها بين 89 ريالاً و105 ريالاً.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن عامة المجتمع بشرائحه الضعيفة وحتى المتوسطة، كانت بمنأى عن استهلاك مثل هذه المواد الغذائية المستوردة التي تتجاوز أسعارها مستوى ما بمقدورهم إنفاقه على غذائهم اليومي.

لم تتحدد قائمة المواد الغذائية التي وردها اليهود، أو التي شاركوا في جلبها إلى السوق التونسية بهذه البضائع فحسب، بل إن نسبة هامة من استثماراتهم سخروها لاستيراد أصناف أخرى من البضائع أهمها الخمر والخل وبعض الأنواع من السمك المصير مثل «الرنقة» و«النشوة»، إضافة إلى الشاي والسكر والحلويات والفواكه الجافة والأرز و«اللوية» المحفوظة في معلبات على الطريقة الأوروبية.

ومن مميزات هذه البضائع إجمالاً أنها سريعة التلف، أي أن الطلب عليها تتجدد في كل مرة، وهو ما أشرنا إليه بتعقبنا لعدد العمليات التي أتمتها والمبالغ المالية التي سُخِّرَت لافتنائها، ولا شك أن توفر الطلب ساهم بقسط كبير في دعم حجم استثمارات التجار اليهود وأرباحهم التي زادت ارتفاعاً بالعديد من طلبات الدولة.

3 - طلبات الدولة

لا بد من الإشارة إلى أن محتويات هذه السلع التي تشملها هذه القائمة، لم تقتننها الدولة بتمامها، بل إن كميات منها وزعت على الأسواق المحلية لاحتياج المستهلكين لها. وما التأكيد على إدراجها ضمن هذه القائمة، إلا لأن الدولة كانت المستفيدة الأولى منها، خاصة عندما تكثف جلب هذه البضائع مع أربعينيات القرن التاسع عشر، في إطار ما بدأت تشهده البلاد من تطور مساندة لبرنامج سياسي من أولوياته إنشاء مؤسسات على النمط الأوروبي⁽¹⁸⁸⁾.

(188) سبق وأن تعرّضنا إلى بعض المشاريع المستحدثة في عهد أحمد باشا باي. انظر أعلاه.

جول رقم 33
توريد بعض البضائع لطلبات الدولة (1195 هجري - 1260 هجري)

التاريخ	البضاعة / الموردون	المسلمون	الأوروبيون	اليهود	الجملة
1195 هجري 1781-1780 للميلاد	أسلحة	المبلغ	612	814	1,146
		(%)	23,8	31,6	44,6
	ورق	المبلغ	75	377	900
		(%)	5,5	27,9	6,66
	مواد بناء	المبلغ	179	817	3,396
		(%)	4,1	18,6	77,3
	خردوات	المبلغ	463	1,736	5,268
		(%)	6,2	23,2	70,6
	المجموع	المبلغ	1,329	3,744	10,710
		(%)	8,4	23,7	67,9
1260 هجري 1845-1844 للميلاد	أسلحة	المبلغ	975	2,216	1,810
		(%)	19,5	44,3	36,2
	ورق	المبلغ	814	2,253	3,815
		(%)	11,8	32,7	55,4
	مواد بناء	المبلغ	1,321	3,101	13,376
		(%)	7,4	17,4	75,2
	خردوات	المبلغ	735	1,007	9,125
		(%)	6,8	9,3	84
	المجموع	المبلغ	3,871	8,636	28,341
		(%)	9,5	21,1	69,4

تحليل قراءة هذا الجدول إلى عدم تنوع طلبات الدولة على امتداد أكثر من نصف قرن، لكن ما يؤرّده جرد سجلات المتجر يشير إلى تغيير مواصفات هذه السلع وتطورها، إضافة إلى أنها تزخر بأنواع وأشكال من كلّ الأصناف، فالخردوات ومواد البناء لا حصر لأنواعها، وقد وجهت أغلب الاستثمارات المالية

لجلب الخشب والرخام والأجر. وفي قائمة الأسلحة، نجد الأسلحة النارية (الطبنجات، القربيلة، المكاحل) والأسلحة البيضاء (خدامي، سبولة، سيوف) والبارود (صاشم، رهج، قوالب ثقيل، قوالب رصاص)، وبالرغم من أن كميات هذه البضاعة تبدو قليلة في كلتا الفترتين إلا أنها لا تمثل كل اقتناءات الدولة لتسليح طاقمها العسكري، بقدر ما هي مشتريات ظرفية لتعزيز احتياجاتها⁽¹⁸⁹⁾. وتضمنت قائمة الورق، أنواعاً خصّصت للكتابة (كاغد بالطابع⁽¹⁹⁰⁾)، كاغد بندقية، كاغد من غير طابع) وأخرى للّف والمسمّاة «كاغد قراطسي»، منه الجيد ويستعمل في لّف الشاشية والحبر ومنه العادي، وقد تدعّمت حركة توريد هذه البضائع نظراً لازدياد طلبات الدولة وتطوّر حاجيات مؤسساتها⁽¹⁹¹⁾ من هذه المادة ومكملاتها التي تعدّ من لمواد الأساسية في التعامل اليومي والرسمي⁽¹⁹²⁾.

(189) لم تكن مشتريات الدولة من الأسلحة مقتصرة على مثل هذه الكميات وأنواعها، كما لم تعزل الدولة كثيراً على التجار لجلب الأسلحة، إذ كثيراً ما تكلف بهذا الأمر البعض من رجالها

أ.و.ت.، دفتر رقم: 317، متعدّد المواضيع وتضمّن بعض صفحاته كميات من الأسلحة لموزدة لحساب الدولة، بتاريخ 1801-1803. دفتر رقم: 368، شبيه بالدفتر لسابق ويتضمّن شراء أسلحة من مالطا عن طريق محمود الجلولي، بتاريخ 1811 (190) استعمل هذا النوع من الورق خاصة في مؤسسات الدولة، وقد تضمّن الأرشيف الوطني التونسي في وثائق السلسلة التاريخية كمية هامة منه، خاصة الذي استعمل بعد أربعينيات القرن التاسع عشر، وتعرّف على هذا النوع من الورق من خلال النشر لّدي صغ هي إحدى زاويتي العلويتين والمتضمّن لعبارة (Bath) أي ممتاز.

(191) لاحظ ذلك من خلال ما احتفظ لنا به مخزون الأرشيف الوطني التونسي من وثائق، فالدفاتر الحائبة والإدارية ووثائق السلسلة التاريخية من مراسلات وحسابات الدولة ووثائق مؤسساتها بذات تكاثف من عهد أحمد باشا باي، وحتى نوعية الورق المستعمل أصبحت ذات حوده عالية وهي «المسلّك» أو «المخطّط» (Vergé)، وغالباً ما يصدر عن الباي أو الوزراء. حول إحصاء هذه الوثائق انظر: الفخفاخ، منصف؛ موحز الدفاتر الإدارية والحائبة بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت.، تونس، 1990، ص 526 أ.و.ت؛ كشف مواضيع السلسلة التاريخية، د.ت.

(192) حول صناعة الورق وأهميتها انظر على سبيل المثال: حليان، ربحي؛ «صناعة الورق وحركة الوراقين في الحضارة العربية الإسلامية»، المجلّة المغاربية للتوثيق والمعلومات، عدد 11، ص 85-104.

وإذا تشابهت نوعية كل هذه السلع الموردة بين تاريخي الإحصاء، فإن كمياتها ارتفعت إبان التاريخ الثاني، وبالتالي ساهمت في الرفع من إجمالي مداخيل الجمرك من 15,783 ريالاً إلى 40,548 ريالاً، أي بما يعادل نسبة ارتفاع تقدر بحوالي (157%)، كانت مساهمة الموردين اليهود فيها بأكثر من ثلثي جملة المداخيل في كل مرة. (67,9% و 69,4%).

وهذا الارتفاع في محاصيل الجمرك كان أساسه أنواع السلع التي تتضمنها الخردوات ومواد البناء التي تمّ تواريخها خاصة في عهد أحمد باشا باي، وقد وجدت الدولة في ساحتها التجارية من الموردين من خولهم قدراتهم المالية اقتناء ما عجزت صنائع البلاد وحرفها عن توفيره، وكان استنادها خاصة إلى الموردين اليهود الذين بلغت قيمة الرسوم التي سوّوا بها مواد البناء والخردوات قرابة 8,664 ريالاً سنة 1780-1781، و 22,501 ريال سنة 1844-1845، أي بنسبة مئوية تراوحت بين (73%) و (87,1%) من جملة الأداءات على هذين الصنفين من البضائع، وعلى هذه النسب في ارتفاعها كانت كذلك استثماراتهم، تبعاً لنشاطهم التجاري في هذه السلع خاصة التي اختص بعضهم في تواريخها⁽¹⁹³⁾.

ولا نستطيع فهم مغزى طلب هذه الكميات المهولة من الخشب والزخام والأجر، إلا بربطها بأحد أهم المشاريع بالنسبة لأحمد الباي التي استنزفت أموالاً طائلة أطلقت عليها الوثائق الرسمية عبارة «مرمة المحمدية»⁽¹⁹⁴⁾، وهي بناء قصر له بهذه الضاحية بدأ العمل لإنجازه قبل تاريخ هذا الإحصاء بسنة، وأراد بينائه أن يتميز عن سلفه ويحاكي بشييده قصر فرساي بباريس⁽¹⁹⁵⁾، فقطع الزخام المستوردة من إيطاليا وأجر ليفورنو مرسيليا وخشب البندقية وقضبان الحديد والمزاريب وغيرها، لم يسق للدولة أن

(193) كانت تجارة الخردوات وتواريخها وواء الثروات الطائلة التي حققتها العديد من العائلات اليهودية لا في الإيالة التونسية فحسب بل وفي بلدان أخرى، وعلى سبيل المثال تذكر عائلة الكري وهي من أثرى العائلات اليهودية بحاضرة الجزائر والتي وجهت أغلب استثمارات لتوريد الخردوات. سعد الله، فوزي؛ يهود الجزائر... سبق ذكره، ص 193-196.

(194) أ.و.ت.، دفتر رقم: 2225، مصاريف حظيرة بناء المحمدية 1845-1855.

Revault, J., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIXe siècle*, (195) C.N.R.S, Paris, 1974, p. 141.

استوردت منها بمثل هذه الكميات، كما لم يسبق لبعض الموردين أن استثمروا في مثل هذه السلع مبالغ بالمقادير التي استثمروها خلال هذه الفترة⁽¹⁹⁶⁾.

وإذا كانت استثمارات التجار اليهود في مواد البناء والخردوات والورق وغيره تعدّ عادةً بحكم أنّ هذه البضائع لم تفرض الدولة عليها قيوداً، فإنّ ما يشير الانتباه توصّلهم إلى الاتجار بالأسلحة بشتّى أنواعها بالرغم من الحظر المضروب عليهم تبعاً لميثاق عهد الذمة الذي منعهم من حملها اتقاءً شراً فتنه يمكن أن تحدث. ولا يعني لنا الاتجار فيها حتّى ولو بكميات محدودة سوى تجاوز حملها إلى التصرف فيها بالبيع والشراء أو بالتملّك الذي قد يؤدّي إلى إمكانية استعمالها إن اقتضت الضرورة، باعتبارها ملكية لهم وبما أنّ الدولة أجازت لهم توريدها، كما سمحت لهم بتجاوز الموروث الديني الذي يحذّر من بعض تصرفاتهم. وقد حاولنا تتبّع تجار الأسلحة في الوثائق الفرنسية والمذكرات التجارية وبعض الدفاتر الأرشفية قبل هذه الفترة⁽¹⁹⁷⁾، لكن لم نعثر من بين هؤلاء على تاجر أسلحة يهودي بالرغم من الاحتياجات الملحة للدولة في بعض الفترات لتدعيم وسائلها الدفاعية، ويبدو أنّ توصّل التجار اليهود وإسهامهم في توريد بعض الكميات من الأسلحة والبارود قد تزامن مع فترة حكم علي باي وابنه حمودة باشا باي. ويعدّ هذا في نظرنا مؤشراً من المؤشرات الدالة على بعض الامتيازات التي بدأ يحظى بها عدد من التجار اليهود في نهاية القرن الثامن عشر سواءً في هذا الميدان أو في العديد من الميادين الأخرى.

(196) نظراً لأهمية المواد الموجودة بقصر المحمدية وارتفاع أسعارها فقد وقع الاستيلاء عليها بعد وفاة أحمد باشا باي مباشرة، إذ وقع قلع الرخام والجبليز والبلاط ونقلت إلى قصر لناي الحديد بالمرسى، كما نقل أهمّ الأثاث المتواجد به من «مناقل» و«فرائد» و«كنسات» وكراس وأرائك وخزائن إلى نفس المكان وقوت في أثاث آخر إلى بعض المقرّبين ورجال السلطة. أ.و.ت؛ م.ت؛ ص.ن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الذي حمله «بورطة» تابع محمد باي من المحمدية إلى المرسى، ومشتريات حيدر حزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانيسكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.

(197) Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. I, p. 27, Claude Servet aux consuls et gouverneurs de Marseille, Tunis le, 16/4/1618., p. 433, Auger Sorhainde au M. De Seignelay, Tunis le 18/10/1690.

أ.و.ت.، دفتر رقم: 2975، تسجيل للأسلحة التي تسلّم إلى الخزنة بباردو، بتاريخ 1756-

فهل يعني هذا أنّ المستثمرين اليهود كانوا أقرب التجار للدولة؟ وهل تراجعت السلطة عن مصادرة أموالهم عندما تحوجها الضرورة؟ أي هل تعيّرت معاملة السلطة للتجار اليهود من خلال اتكالها عليهم في أغلب المجالات التي تتعلق بالمال والتجارة والاستثمار؟ كلّ هذه الأسئلة قابلة للتأكيد أكثر من النفي، خاصة إذا أفرزت الظروف الداخلية للإيالة بوادر أزمات اجتماعية واقتصادية ومالية، وأثر تحوّل الطّرفيّة العالمية وبالتحديد المتوسّطيّة في الهياكل الاقتصادية للبلاد، ولم تجد الدولة من يلتي احتياجاتها بالقدر الذي ترضاه، ومن يغطّي لها مصاريفها أو عجزها المالي بالقدر الذي تطلبه غير التجار اليهود.

كشفت جملة هذه البصائع سواء منها المصدّرة أو المورّدة عن طبيعة اقتصاد البلاد الذي ظلّ يتأرجح بين بنيتي التقليديّة وبين الاندماج في نسق الاقتصاد المركنتيلي الذي ساهم في استنزاف موارد البلاد بإيعاز كبير من الدولة التي انساق وراءه بحكم طلباتها والتجائنها إلى البحث عن السيولة التقديّة لتغطية نفقاتها ومصاريف مؤسساتها، كما يشرّت انسياب البضائع الأوروبيّة حتى طفحت بها الأسواق المحليّة، وانعكس تدفق هذه السلع على العديد من المنتجات الحرفيّة التي ركّدت بعضها وكاد البعض الآخر أن يضمحلّ، وقد وجدت الدولة في المستثمرين اليهود خير مُعين لها لجلب هذه البضائع، وفي تسويق ما فرضت تصديره وفق «تذاكر السّراح»، بحكم ملازمتهم العمل في هذا القطاع. ومن التجنّي أو بالأحرى الحياء عن الموضوعيّة إن أكّدا على أنّ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة أو الوضع المتردّي عموماً الذي آلت إليه الإيالة في أواسط القرن التاسع عشر، كان نتيجة تمكّن اليهود من حقول الاستثمارات الماليّة بمختلف أنواعها، إذ إنّ صعودهم وارتقاءهم أو سيطرتهم على أهمّ الهياكل الاقتصاديّة بالبلاد كان من صنع الدولة وبيدها، فما هم إلّا تجار مثلهم مثل التجار المسلمين والأوروبيين هدفهم المباشر تدعيم استثماراتهم والأرباح التي تنتجها أموالهم، وقد تأتت رفعة المستثمرين اليهود في هذا الميدان من حسن تأقلمهم مع حاجيات الدولة وانفتاحها على اقتصاد السوق، كما تأتت من إحكام استغلالهم لما تفرّزه الطّرفيّات من أزمات، وهذا ما سنلاحظه من خلال انحراطهم في نظام الالتزام الذي ارتبط بموارد الدولة بالداخل سواء منها الماليّة أو التجاريّة أو حتّى الحرفيّة.

الفصل الثاني

السُّلْطَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَتَنْشِيطُ التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ خِلَالِ الْقَرْنَيْنِ الثَّامِنِ وَعَشَرَ وَالتَّاسِعِ عَشَرَ

لم يكن النُّشَاطُ التِّجَارِيُّ الْخَارِجِيُّ لِلإِيَالَةِ التُّونِسِيَّةِ عَلَى امْتِدَادِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ ثَابِتاً عَلَى نَسَقٍ مَعْيَنٍ مِنَ التَّنْظُورِ، فَحَرَكَتُهُ تَقَلَّبَتْ بَيْنَ النَّمُوِّ حِيناً وَالشَّرَاجِعِ أحياناً أُخْرَى. وَإِذَا كَانَ تَدَهُّورُ هَذَا النُّشَاطِ فِي فُتْرَاتٍ مَعْيَنَةٍ وَكَذَلِكَ الْقَطَاعَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ نَتِيجَةً الْأَزْمَاتِ الَّتِي عَاشَتْهَا الْبِلَادُ مِنْ فُتْنٍ وَحُرُوبٍ أَهْلِيَّةٍ وَكُورَاثٍ طَبِيعِيَّةٍ، فَإِنَّ نَمُوَّهُ قَدْ وَاكَبَ اسْتِقْرَارَ الْوَضْعِ السِّيَاسِيِّ بُدَايَةِ مِنْ سَنَيْنَاتِ هَذَا الْقَرْنِ، بِرَجُوعِ أَبْنَاءِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ إِلَى الْحُكْمِ [1756]، وَهُوَ مَا خَوَّلَ السُّلْطَةَ الْحَاكِمَةَ، زِيَادَةً عَلَى بَسْطِ نَفُوذِهَا عَلَى كَامِلِ الْإِيَالَةِ وَالتَّحَكُّمِ فِي مَوَارِدِهَا، التَّنَطُّعَ إِلَى رَسْمِ مَخْطُطَاتٍ لِتِجَارَةِ خَارِجِيَّةٍ وَاعِيَةٍ ذَاتِ سِيَادَةٍ.

فَكَيْفَ سَتُوجَّاهُ هَذِهِ السِّيَاسَةُ مِنْ جَانِبِ الْقُوَى الْأُورُوبِيَّةِ؟ وَإِلَى أَيِّ مَدَى سَتُحَدِّدُ السُّلْطَةُ الْمَحَلِّيَّةُ تِلْكَ الْمُوَاجَهَةَ؟

I - الْقَرَارَاتُ السِّيَاسِيَّةُ وَتَأْثِيرُهَا فِي النُّشَاطِ التِّجَارِيِّ لِلْيَهُودِ

نُدْرَجُ مَعْطَى الْقَرَارِ السِّيَاسِيِّ فِي تَوْجِيهِ مَسَارِ التِّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ لِلإِيَالَةِ خَاصَّةً بَيْنَ الرُّبْعِ الْآخِرِ مِنَ الْقُرُونِ الثَّامِنِ وَعَشَرَ وَبُدَايَةِ الْقَرْنِ الَّذِي سَيَعْقِبُهُ، لَاعْتِقَادَنَا أَنَّ إِصْدَارَهُ فِي مَرَحَلَةٍ أُولَى، وَصَرَامَةِ تَطْبِيقِهِ فِي مَوَاحِلٍ مُوَالِيَةٍ، لَمْ تَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ نَتَائِجٌ هَامَّةٌ وَخَطِيرَةٌ إِلَّا فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ دُونَ الْفُتْرَاتِ السَّابِقَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا سَيَبْشُرُ عَنْهُ مِنْ تَوَخُّهِ سَيَكُونُ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي التِّجَارِ الْمُتَعَامِلِينَ مَعَ الْأَسْوَاقِ الْخَارِجِيَّةِ انْطِلَاقاً مِنْ مَوَائِ الْإِيَالَةِ، وَخَاصَّةً مِنْهُمْ الْفُتَاتِ التِّجَارِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَحَّرَتْ أَشْطَقَهَا لِهَذَا الْقَطَاعِ وَوُظِّفَتْ بِهِ أَغْلَبُ رَسَامِيلِهَا.

في هذا السياق يمكن تقصي مغزى القرارات السياسية في ارتباطها خاصة بالنشاط التجاري الخارجي. فعلى ماذا نصّت؟ وما مدى تأثيرها في تطوّر نسق هذا القطاع؟ وهل تأتّى من وراء تثبيتها نفع أو دعم للفتات التجارية النشطة بالإيالة؟ وما مدى نصيب التجار اليهود منها؟.

1 - موروث المعاهدات اللامتكافئة

إذا أمكن لنا أن نتعرّض إلى هذا الجانب، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّ لكلّ باي سياسة تجارية سار على نهجها وتشبّت بفرضها، بما أنّ مداخل هذا النشاط تعدّ مورداً هاماً يأتي في مقدّمة موارده الاحتكارية. ولا يمكن أن يكون أيّ إسهام أو أيّ توجيه لهذا القطاع دون تأثير سواء على الصعيد الداخلي للإيالة أو في نطاق علاقاتها مع الدّول المتعاملة معها، ذلك أنّ أغلب الأنشطة الاقتصادية بالبلاط من فلاحية والتزام وتجارة وحرف، لم تكن موازها ومواردها منفصلة عن الحركة التجارية الخارجية، بل هي متصلة بها فيما تجلبه أو فيما تخرجه من بضائع. وفي نفس هذا السياق الذي أحكم ربط الموارد الداخلية للبلاط بالخرج وخاصة بالبلدان الأوروبية القريبة، لم يقتصر توجه السلطة الحاكمة على ما يمكن تحصيله من جباية وضرائب فرضت على الأهالي لدعم خزيتها، بل كان توجيهها منصّباً على ما يمكن جنيّه من وراء الحركة التجارية الخارجية.

إذا نظرنا إلى ما أقرّته السياسة التجارية لبايات القرن الثامن عشر منذ احتلاء حسين بن علي السلطة سنة 1705، نلاحظ جنوحهم إلى السلم مع القوى التجارية الأوروبية، بمصادفتهم من جديد على المعاهدات التجارية التي اتفق بشأنها الدّيات وأُبرمت منذ القرن السابع عشر، ويدلّ هذا التوجّه على اعتراف هؤلاء البايات بموروث المعاهدات اللامتكافئة بين الإيالة وهذه البلدان، كما يشير كذلك إلى عجزهم عن القيام بأيّ تحويل لهذه الامتيازات سوى ما يخدم مصالحهم ونمودهم⁽¹⁾.

ساهمت الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب بالبلاط في تركيز نفوذ تجاري أحسن، برزت معالمه خاصة في ميدان الأداءات الجمركية، وامتدّت آثاره إلى احتكار بعض البضائع الهامة، فالرسوم الجمركية التي فرضت مثلاً على النشاط

التجاري للفرنسيين، كادت تكون رسوماً رمزية، إذ لم تتعدّ نسبتها 3% من قيمة البضائع الموزدة والمصدرة على السواء، طبقاً لمعاهدة 1685 التي وإن حدّدت دوام الاتفاقية بمائة سنة⁽²⁾، فإنّ الامتيازات التي حظي بها تجار الجالية الفرنسية قد بقيت سارية المفعول إلى ما بعد انقضاء هذه المدة، تبعاً للتجديد الآلي الذي خضعت إليه هذه المعاهدة، وسار وفقه بايات القرن الثامن عشر⁽³⁾.

صادق على هذه المعاهدة حسين بن علي في ثلاث مناسبات خلال فترة حكمه وكان ذلك سنة 1710 و1720 و1728⁽⁴⁾. كما اعترف بها علي باشا [1735-1756]، إثر تمكّنه من السلطة، وأضاف إلى بنودها بنداً اتفق بشأنه اتفاقاً سرياً خضع بمقتضاه القنصل الفرنسي إلى تقبيل يد الباي في كلّ زيارة. ووفق هذا التعديل كان علي الباي أن يزيد في دعم امتيازات الفرنسيين، فمنح مرسى طبرقة إلى الشركة الملكية لأفريقيا (*La Compagnie Royale d'Afrique*) مقابل 8,000 ريال سنوياً⁽⁵⁾، بعد أن أجلى منها التجار الجنوبيين.

حظي كذلك تجار الجاليات الأوروبية الأخرى المتواجدون بالساحة التجارية التونسية بنصيب من هذه الامتيازات التي أقرتها السياسة التجارية للبايات، مثل تجار الجالية البريطانية. ورغم قلّة عددهم بالإيالة ونشاطهم المحدود بأسواقها، فإنّ أداءاتهم تساوت مع أداءات التجار الفرنسيين⁽⁶⁾، الذين بقي تقدّمهم واضحاً في الساحة التجارية للإيالة، ففي سنة 1738 ناهز رقم معاملاتهم 40% من جملة ما وُرد إلى البلاد التونسية من موانئ شرقية وأوروبية⁽⁷⁾. جرى الانتفاع بهذه الامتيازات

(2) راجع خاصة البند 15 من هذه المعاهدة التي وردت في:

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 484.

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 83. (3)

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 57. Traité du 16/12/1710., p. 125. (4)

Traité du 20/2/1720., p. 220. Traité du 1/7/1728.

Ibid., p. 362. Traité du 9/11/1742. p. 265. Convention secrète, s.d p. 366. (5)

Convention relative au Cap-Nègre le, 13/11/1742.

(6) أ.وت؛ م.ت؛ ص: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا الكبرى بتاريخ 1751

A.N P., *Aff. Etr.*, B¹: 1134, fol.15, lettre de J.L. Gautier consul de France à Tunis. (7)

Le 2, 12, 1738. Voir aussi Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. II, p. 311 Etat de commerce en 1738.

خاصة على التجار الفرنسيين بفعل العلاقات التقليدية التي ربطت الإيالة بفرسا، ودفعت القرار السياسي أن يمنح بعض الشركات الإعفاء التام من الأداءات الموظفة على تصدير بعض البضائع الهامة مثل الجلد والشمع منذ أواسط القرن السابع عشر، كما مكنت أخرى من بسط نفوذها على بعض القطاعات مثل تصدير الحبوب أو التمرد بصيد المرجان بطريقة طبقاً لمعاهدات إضافية⁽⁸⁾.

وإذا كانت الغاية الأساسية لهذه القرارات تهدف إلى دفع حركة التجارة الخارجية للإيالة وتنشيطها، ومن ورائها دعم أرباح البايات، فإنها كانت على حساب التنازل المحليين من مسلمين ويهود دون استثناء، ذلك أن النشاط التجاري الخارجي لهؤلاء قد فُرض عليه نسبة 11% من قيمة البضائع عند استيرادها على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر. وخضع وسقهم لبضائع الإيالة خلال نفس الفترة وما بعدها بسنوات إلى ما نسبته 5% من القيمة الجمالية للبضائع المصدرة⁽⁹⁾. ويبدو أن إجحاف هذه الأداءات وارتفاع قيمتها كانا من ضمن العوائق الأساسية التي لم تعث لدى العديد من التجار المحليين رغبة المشاركة في قطاع التجارة البحرية، وعلى نقض وضعية هؤلاء تمكن التجار اليهود من تحوز هذا العائق ونقص أساساً ها التجار القرنين الذين تميزوا عن غيرهم بحضور متواصل وقوي في الوسط التجاري الخارجي.

يفضي بنا التطرق إلى مسألة المعاهدات التجارية اللامتكافئة بين إيالة تونس والقوى التجارية الأوروبية وخاصة منها الفرنسية، إلى النظر في سلوكيات السلطة الحاكمة نحوه وعيائها والتابعة من قرارات سياسية عمقت الهوة بين الأنشطة التجارية للأجانب والأنشطة التجارية للمحليين، وخاصة المسلمين الذين لم يحطوا بأي نصيب من هذا الدعم أو ما يماثله، باستثناء أقلية والت السلطة أو تفادت شرائح تأثير القرار السياسي في أنشطتها التجارية. وينضاف إلى ما أفرزه التوجه

(8) انظر على سبيل المثال:

Ibid., t I, p. 232. Mémoire pour l'établissement d'une compagnie à Tunis et Cap-Nègre 1666, t. II, p. 366. Convention relative au Cap-Nègre, 13/12, 1742., t. II, Blés (Traite des), Index. p. 771

Ibid., t III, p 477, Devoise au C^{te} de Champagny le 30/10/1708.

(9)

التجاري للبيات من تدعيم للحضور الأجنبي ضعف رؤوس الأموال المحلية الذي حدّ من حضور أغلبية ساحقة من التجار المحليين في الوسط التجاري الخارجي، وحال دونهم والارتفاع إلى المراتب التي اعتلاها التجار الأجانب أو حتى مراتب شبيهة بها، أو المكانة التي ارتقى إليها التجار اليهود وخاصة القرنين منهم. لكن لن يستمرّ تدهور مشاركة التجار المحليين أو غيابهم عن الوسط التجاري الدولي، فالقرار السياسي كما غبنهم من قبل سيتولّى أمر إقحامهم في ساحة التجارة الخارجية للإيالة، بالأخذ بيدهم في حقب أولى، وبدعمهم في حقب ثانية.

2 - التوجه التجاري الجديد لعلي باي (1759-1782)

تتأكد لنا قلّة حضور التجار المحليين من مسلمين ويهود بالقطاع التجاري الخارجي للإيالة من خلال ما كشفت عنه المذكرات التجارية الأجنبية، خاصة تلك التي واكبت تطوّرات الساحة التجارية للإيالة واطلعت عليها عن قرب منذ القرن السابع عشر على الأقل، إذ هي تؤكد على تدني مساهمة التجار المسلمين، وتُطْلِعنا في الوقت ذاته على أنّ الانخراط في القطاع التجاري الخارجي خاصة، كان محللاً ومباركاً على الباي وآله وصحبه من الذين اتخذهم حاشية له، ومحزماً على عامة رعياءه إلا من اصطفاهم برحمته لولائهم أو لوجاهتهم وراثتهم⁽¹⁰⁾.

أ - الاهتمام بالفتحات التجارية المحلية

التزم علي باي [1759-1782] عند اعتلائه العرش الحسيني بما التزم به سلفه في بنود المعاهدات اللامتكافئة بإقراره الامتيازات التي يحب أن يحظى بها التجار الأجانب وبأحقيّتهم في الانتفاع بها، كما سار على نهج ما حطّطه وزيره مصطفى خوجة لتمتين العلاقات الفرنسية التونسية بتدعيم الحضور الفرنسي بالساحة التجارية

(10) أشارت العديد من المصادر إلى احتكار العديد من البايات ومن والاهم قطاع التجارة الخارجية، واعتبرت الوثائق التجارية الفرنسية خاصة أنّ تفرد الباي بهذا القطاع كان عائقاً أمام تطوّر التجارة وأمام المستثمرين فيها من تجار محليين وأجانب. انظر على سبيل المثال.

للإيالة، فمكّنهم تبعاً لهذه السياسة من بعث وكالة تجارية ببنزرت، ومسحهم أولوية صيد مرجان بطريقة والتفرد بالتجارة فيه⁽¹¹⁾.

وقد توارى تطبيق هذه الالتزامات من قبل السلطة مع ما صدر من قرارات لصالح المحليين وهو ما أبرز اهتمام علي باي بتنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد، فيبطاله للمشتري مثلاً وتصديبه لعمال الجهات لمبالغتهم في استنزاف أموال الرعية عن طريق الجباية، وعدة قرارات أخرى، لا تبتعد عن هذا التوجه. ولا يهملنا هنا في أمر هذا السلوك إن كانت غايته استمالة قلوب الرعية وجلبها لحظيرته، لكن ما يعيننا بدرجة أولى هو محاولة هذا الباي بعث حوافز لتدعيم أنشطة المحليين في الفلاحة كما في التجارة، بل انتهجه خاصة لمبادئ من شأنها أن تغرس تقاليد تجارية لدى رعيته، فقد بادر وأعطى دون البايات الذين سبقوه: «... ما يفضل عنده من الأموال للتجارة يتجرون به، برّاً وبحراً، ولا يسترجع منهم إلا رأس المال، ولهم الزبح بتمامه، إعانة لدوران المتجر...»⁽¹²⁾، ولا نعتقد «إعانة دوران المتجر» فحسب، بل أبلغ من ذلك، لخلق روح المبادرة الفردية والمغامرة التجارية التي كانت تُعوّز رعيته وحالت دونهم والرفق إلى مصاف التجار الأجانب.

في نفس هذا السياق، عندما توترت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ردحاً من الزمن⁽¹³⁾، لم يتراجع علي باي عن إصدار قرارات حاسمة أفضت مباشرة إلى نقض

(11) مصطفى خوجة، يعود أصله كما تناقلته المصادر إلى بلاد القرح (جورخيا)، جاء مملوكاً صغيراً إلى الإيالة، اشتغل بتفسير الكتب. أعجب علي باي بنباهته فضمه إلى حاشيته، وسرعان ما أولاه خطة خزندار، وزوجه من ابنته الأولى ثم بعد وفاتها تزوج ابنته الثانية. احتفظ بمس الوظيفة كذلك في عهد حمودة باشا باي الذي لم يستغن عن خدماته ولا عن استشارته في أغلب القرارات السياسية. ربطته علاقات متطورة بالقناصل والتجار الفرنسيين تونس، والشواهد عديدة عن موالاته لفرنسا وعن الخدمات التي قدمها لها. انظر في هذا الصدد:

Ibid, t. III, p. 122, Rocher au M^{re} De Castries., le 25/6/1781., p. 136, Mustapha Khodja au M^{re} De Castries, le 8/3/1784.

(12) الإنحاف...، سبق ذكره، ج3، ص161.

(13) تعود أسباب توتر هذه العلاقات إلى عدم اعتراف السلط التونسية بصم فرنسا جزيرة كورسيكا إلى أراضيها. حول هذه المسألة انظر خاصة، المصدر السابق، ص166

معاهدة الصلح، ومنع التجار الفرنسيين من الاستثمار في مرجان طبرقة صيداً وتجارة، وإزالة الأعلام الفرنسية وعلاماتها من الحاضرة، ومغادرة التجار الفرنسيين البلاد⁽¹⁴⁾، ولا يعبر ما أقره علي باي في هذه الظرفية، إلا عن تصديده لعنجهية السلط السياسية والتجارية الفرنسية، بل إن هذا التصدي لإحدى أكبر القوى التجارية بالمتوسط، وأبرز المتعاملين تحارياً مع الإيالة على امتداد الفترة الحديثة، لا يسم إلا عن توجهه سياسي ارتكزت مبادئه على التعويل على من هم داخل الساحة التجارية للبلاد من ذوي الأموال وأصحاب الاستثمارات التجارية من مسلمين ويهود.

لم يدم تشدد علي باي مع فرنسا طويلاً، فموالاة وزيره مصطفى خوجة للتجار الفرنسيين بالإيالة، ومحاباته لهم، ثننا الباي عما عزم فرضه من قرارات، ومكتاتهم من كسب مزيد الامتيازات الإضافية التي قوت حضورهم بمحهم جزيرة مالط والسماح لهم بإنشاء العديد من الوكالات التجارية. وعلى غرار ما تقدّم يمكن أن يتّسم التوجه السياسي لعلي باي بالمراوحة بين الاستسلام إلى ما فرضته فرنسا لتدعيم نشاطها بالإيالة في إطار توسعها المركنتيلي بالمتوسط، وبين سعيه لدعم قدرات رعيته من التجار، لكن ما يتضح لنا أنه لم يسبق لسلطة سياسية أن ساهمت في إنهاض همم التجار المحليين قبل هذه الفترة وقبل زمن هذا الباي الذي مهد لتوجهه تجاري حتى وإن عجزت فيه الإيالة عن مواجهة القوى التجارية الأوروبية والاندماج في السوق العالمية، فإنه رفع بقراراته بعض العوائق التي كانت تعترض نشاط التجار المحليين وبرزت نتائجها خاصة على صعيد مشاركتهم في قطاع التجارة الخارجية.

وتوفّر لنا سجلات المتجر في هذا المجال إمكانيات هامة لتتبع مدى تأثير قرارات علي باي في الوسط التجاري البحري، من خلال رسوم الجمارك التونسية الموظفة على البضائع التي رست بمينائي حلق الوادي والبحيرة بين سنوات 1763-1765 و1780-1783⁽¹⁵⁾.

(14) المصدر السابق، ص 169-170.

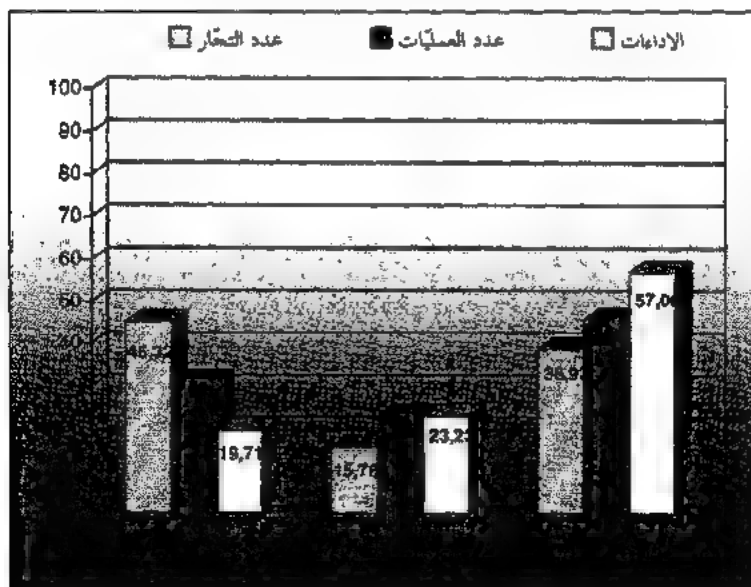
(15) نشر في مخزون الأرشيف الوطني التونسي على دفترين يتعلّقان بتوريد البضائع للإيالة التونسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهما الدفتر رقم 1951 بتاريخ 1763-1765، والدفتر رقم 1952 الذي امتدّ تسجيله بين 1780 و1783. وقد اخترنا استعمال =

جداول رقم 34

الموردون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1780-1781)⁽¹⁶⁾

العمليات		عدد التجار		العمليات		الفئات التجارية
المبلغ/ريال	%	العدد	%	المبلغ/ريال	%	
41,254	19,71	962	30,99	45,32	92	تجار مسلمون
48,605	23,23	717	23,10	15,76	32	تجار أوروبيون
100,740	48,14	1,027	33,09	27,59	56	تجار
18,675	8,92	398	12,82	11,33	23	يهود محليين
209,274	100	3,104	100	100	203	المجموع العام

رسم بياني رقم 1

الموردون بالإيالة التونسية بين سنتي 1780 و1781
(أعدادهم وعملياتهم والأداءات الموظفة على بضائعهم)

لدفتر الثاني لاشتغاله على معلومات أكثر وتغطيته لفترة تاريخية هامة أصبحت فيها السياسة التجارية لعلي باي. ويمقتضى الضرورة أحياناً توجب علينا الرجوع إلى دفتر الأول. (16) اعتمدنا في بسط هذا الجدول على أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره.

لا يمكن أن تكون الكثرة العددية للموزدين بالوسط التجاري البحري في أواخر هذا القرن، إلا نتيجة من نتائج الظرفية التاريخية للبلاد. فمقارنة بالقرن السابع عشر ومحدودية وثائقه وإحصاءاته، نلاحظ استقطاب الساحة التجارية لأكثر من مائتي مُورِد، وتواجد هذا العدد من التجار في ميساء حلق الوادي والبحيرة خلال فترة وحيزة لم تتعدّ السنتين، قاموا خلالها بما يزيد عن ثلاثة آلاف عملية توريد. وليست غايتنا في هذا الجانب من الدراسة البحث عن المستقرين منهم، أو الذين دعموا أكثر من غيرهم التبادل التجاري بالإيالة، كما أنه ليس غايتنا تتبع نشاط العابرين منهم لأسواقها، بقدر ما يكمن مقصدنا في التركيز على النتائج التي ترتبت على قرارات علي باي التي برزت آثارها في آخر سنوات حكمه، ومدى انتفاع التجار المحليين منها.

مثل التجار المسلمون حوالي 45,3% من العدد الجملي للتجار بالساحة التجارية للإيالة، بتجاوز عددهم التسعين فرداً، لكن ما نلاحظه أن انتماءات بعضهم تعود إلى فضاءات غير الفضاء المحلي، أي أن هذه المجموعة لم تتكوّن من تجار مسلمين تونسيين فقط، بل انضم إليها عدد لا يمكن أن نتجاهله من المغاربة والجزائريين والطرابلسيين وكذلك من الأتراك العثمانيين وبعدد ضعيف جداً من تجار الإسكندرية⁽¹⁷⁾.

وإذا كانت مشاركة التجار المسلمين عموماً بعدد هام في عمليات استيراد بلغت حوالي 962 عملية (30,99% من جملة العمليات)، نتيجة دعم السلطة

(17) حاولنا قدر الإمكان إحصاء أعدادهم لمزيد التدقيق في هذه المسألة لكن لم نتوصل إلى ذلك نظراً لل صعوبة الشديدة التي تحفّ بكتابة أسماء هؤلاء التجار، فمثلاً الحاج عمر بن عثمان الطرابلسي عندما يظهر بهذه الصيغة الواضحة لا يمثل أدنى إشكال، لكن عندما يظهر مرّة أخرى باسم الحاج عمر بن عثمان أو الحاج عمر الطرابلسي أو عمر بن عثمان فقط، فهذا يكمن الإشكال من منطلق أن هذه الأسماء، هل تشير إلى شخص واحد أم تشير إلى عدة أشخاص؟ وتفاقم هذه الضعوبة عندما تتواتر هذه الأسماء بكثرة مثل الحاج أحمد بن عبد الرحمن الوهراني، أو عبد الله بن عبد العزيز الإسكندراني، أو الحاج عبد لطيف بن أحمد المراكشي. لهذه الأسباب وتغادياً للخلط أو الخطأ أحرنا أن ندمج كل هذه الأسماء وما مثّلها في مجموع التجار المسلمين التشيطين بميساء الإيالة.

السياسية لها⁽¹⁸⁾، ونتيجة لنشاطهم بين الموانئ الداخلية للبلاد⁽¹⁹⁾، فإنها لم تمكن مداخيل «الجمرك» إلا من 41,254 ريالاً (19,7% من المحاصيل الجميلية للأداءات)، أي بحجم استثمارات مالية يقتدر مبلغها بحوالى 453,793 ريالاً⁽²⁰⁾. وقد كان أكثر التّخار نشاطاً واستثماراً في هذه المجموعة التّاجر عمر الرقدان والحاج عبد القادر القصري وأحمد بن ربانة ومحمد اللّوز.

وخلافاً للتّجار المسلمين تماماً، لم يكن حضور التّجار الأوروبيين ذا ثقل بارز على المستوى العددي، بل إنّه لم يكن ليصل إلى 32 تاجراً (15% من العدد الجملي للتّجار)، لولا النشاط التجاري لقناصل بعض الدّول الأوروبية المتواجدين بالحاضرة ونوّبهم، وفي مقدّمهم القنصل الفرنسي دي روشيه (Du Rocher)⁽²¹⁾، والقنصل الإنكليزي وقنصل الدّانمارك وغيرهم⁽²²⁾. وتعدّد هؤلاء، تنوّعت انحدارات التّجار الأوروبيين كذلك، فوالى جانب الجاليات التي مثلها هؤلاء القناصل، نجد تجاراً من صقلية وجنوه ومالطا والجزر اليونانية، وإذا كان عددهم إجمالاً قليلاً كما سبق وأشرنا، إلا أنّه أخفى وراء هذه القلّة مفاجآت ذات بال على مستوى عدد عمليّاتهم وحجم البضائع التي وزدوها، إذ حقّقوا 717 عمليّة

(18) الإتحاف... سبق ذكره، ج3، ص160-162.

(19) سُجّن بهذا الدفتر انطلاق العديد من العمليات التجارية لتّجار مسلمين من ميهة جرنّة أو الموانئ لتأحية لترسي بمياه حلق الوادي أو الحيرة، وخضعت بضائمتها لأداءات الجمرك. وتغادياً للتطرّق إلى بعض الجزئيات التي بإمكانها أن تحيد بنا عن موضوع الدراسة تلافياً طرحها للنقاش، مع احتسابنا لعدد هذه العمليات والرسوم التي وُظّفت عليها بما أنّها تمثّل جزءاً من مداخيل الجمرك، وتكشف عن حجم استثمارات التّجار في البضائع الموزّدة.

(20) لا تذكر سجلّات «الجمرك» مبالغ هذه الاستثمارات أو القيمة الحملية للبضائع الموزّدة، وهذا كان لا بدّ لنا إلا أن نتطرّق إلى هذه المسألة لإبراز حجم استثمارات كلّ فئة من التّجار ومستويات نشاطها، وذلك بإخضاع هذه المبالغ المذكورة إلى عمليّة ضرب تسد إلى نسبة الأداءات الموقّفة على البضائع الموزّدة من قبل التّجار المسلمين والتّجار اليهود (قرانة وتواسة) والذين فرض عليهم 11% رسوماً جمركية على السّواء.

(21) جون باتيست دي روشيه (Jean-Baptiste du Rocher)، عيّن قنصلاً عاماً لفرنسا بانبلاط التّونسية في كانون الثاني/يناير 1779، وتواصل في هذه الخطة إلى موفى سنة 1786.

(22) أ.وت، دفتر رقم: 1952 سبق ذكره.

(23,10%) مساهمين في ما حصله «الجمرك» من رسوم ما قيمته 48,605 ريالات (23,23% من جملة مبالغ الأداءات).

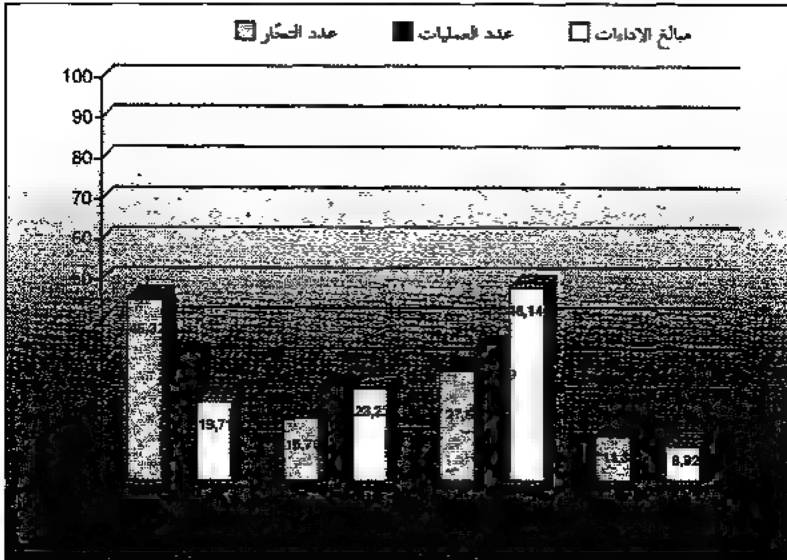
ب - تدعيم حفظ التجار القرنين

اعتلى صرح الساحة التجارية للإيالة زمن هذا الإحصاء التخار اليهود عموماً سواء من حيث عدد العمليات التي نفذوها أو من حيث المبالغ التي استثمروها وحصلت من ورائها الجمارك التونسية أكثر من نصف المداخل الجمليّة.

يثبت هذا الإحصاء العديد من الفروق في صلب المجموعة اليهودية ذاتها، فالتباعد جلي بين ما حققته المجموعة القرنية من استثمارات وما حققته المجموعة المحليّة، بل إنّ النشاط التجاري ليهود القرنة قد اختلف عن باقي أنشطة الفئات التجارية الأخرى وتقدّم عليها، إذ دأبوا منذ حلولهم بالبلاد على حضور أسم بالاستمرار داخل النقاط التجارية النشطة بالإيالة، وإن كان عددهم في ميناءي حلق الوادي والبحيرة قد مثل حوالى ربع مجموع التجار ببلوغه 56 تاجراً، إلا أنه لا يعبر عن تدهور، مقارنة بعدد تجار القرن السابع عشر، بل يمكن أن يكون هذا العدد في ارتفاع متواصل، ذلك أنه بُعِثَ استقرارهم بالحاضرة خاصّة في بداية القرن السابع عشر، وتأقلمهم مع الأجواء التجارية للإيالة عموماً، كان للبعض منهم خيار التوجه صوب موانئ الساحل والإقامة في مدنها، فتواجههم بسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس، وبنزرت شمالاً⁽²³⁾، لم يكن إلا لرغبة منهم في تركيز أعمالهم الماليّة وأنشطتهم التجارية بهذه المناطق، فهل يمكن اعتبار هذا التوجه من قبيل البحث عن حقول تجارية خصبة؟ أم هو من قبيل تفادي المنافسة التي قد تعترى تجارتهم بالمركز التجاري الأول بالبلاد. يفضي هذا الطرح إلى إجابة لا يمكن أن تكون بمنأى عن حركيتهم وتبعهم لفرص تزيد في تدعيم تجارتهم.

(23) سنعرّض إلى نشاطهم بهذه المدن في مواضع لاحقة.

رسم بياني رقم 2
مقارنة للأنشطة التجارية للموردين بالإيالة التونسية بين سنتي 1780 و 1781



تؤكد لنا سجلات المتجر في هذه الفترة المكانة الهامة التي احتلها يهود القرية ضمن الفئات المهمة بقطاع التجارة الخارجية للبلاد من خلال عدد العمليات التجارية التي أشرفوا عليها، ومن خلال محاصيل الأداءات الموظفة على البضائع التي وزدوها. فجملة عملياتهم (1,027 عملية) مثلت ثلث مجموع العمليات التي رست بمينائي حلق الوادي والبحيرة، وتجاوزت أداؤهم نسبة 48% (100,740 ريالاً) من مداخيل «الجمرك» بنفس المينائين، أي أنهم وزدوا من البضائع ما تحوزت قيمتها المالية مليون ومائة ريال، متقدمين على جميع الصُّعد على كل التجار الذين احتضنت أنشطتهم الساحة التجارية للإيالة، والفارق هنا واضح بين المبالغ التي استثمروها في هذا القطاع والمبالغ المستثمرة من قبل لتجار المسلمين، أو من قبل تجار الجاليات الأوروبية المستند أغلبهم إلى الامتيازات التجارية⁽²⁴⁾. وقد أكدت وثائق المتجر هنا على تواصل الحضور المتميز لهؤلاء

(24) عدلنا في هذا المجال عن ضبط حجم المبالغ التي استثمرها تجار الجاليات الأوروبية

اليهود، في صلب عائلات أبرزها عائلة بوكارة Boccara (أبرهام، مانويل، يوسف)، الحايك Haïque (أبراهام، دافيد، رفائيل، يوسف)، كوشطة Costa (بنيامين، دافيد، شمويل)، لمبروزو Lambroso (حاي، شوعة، يوسف).

فهل يعني حضور يهود القرنة ونشاطهم امتداداً لسيطرة على الوسط التجاري البحري بما فيه من بضائع، وعلى من نشط فيه من تجار؟ وهل أدت بهم طرق عملهم ومنافستهم إلى دحر تجار الطائفة اليهودية المحلية والاعتلاء عليهم كذلك؟

ج - تدني مشاركة تجار الطائفة اليهودية المحلية

لم يكن حضور تجار الطائفة اليهودية المحلية أو «اليهود التوانسة» في الوسط التجاري البحري للحاضرة التونسية، بالمستوى الذي قد يتصوره البعض، مقارنة بحضور الفئات التجارية الأخرى، فعددهم الذي زاد بقليل عن 11% لعدم تجاوزه 23 تاجراً يفاجئنا بتدني، رغم قديم تواجدهم بالبلاد، وما عرف عنهم من اختصاص في الميدان التجاري بشتى فروع، كما أن عملياتهم التجارية جعلتهم يقعون في أسفل درجات سلم التجارة البحرية لعدم تعدّيها عتبة 12,82% (398 عملية)، وقد واكبها في هذا التدني ما خصمه «الجمرك» من أداءات على القيمة المالية لبضائعهم، والتي حدّدت بما قدره 8,92% (18,675 ريالاً) من جملة ما وظّف على البضائع الموردة، أي أنهم لم يتمكنوا من استثمار غير 205,425 ريالاً، أي بنسبة مئوية لم تضاه في مقاديرها المبالغ التي استثمرها يهود القرنة أو التجار المسلمون في نفس القطع.

وقد اعتلى صرح هذه الفئة من التجار اليهود شمعون اللحمي الذي أذى 13,915 ريالاً على استثماراته البالغة حوالى 126,500 ريال (75,5% من جملة أداءات الطائفة اليهودية المحلية). فهل يمكن أن نتخذ تواضع مشاركة تجار هذه الطائفة إجمالاً معياراً لتدني مستوى حضورهم بالتجارة الخارجية للإيالة؟

= تعادياً لدفع في الخطأ، نظراً لاختلاف نسب الاداءات الموظفة على البضائع التي تسنورها كل فئة من هؤلاء التجار، والعملية في حد ذاتها ليست من السهولة بمكان إذ للتوصل إلى صيط هذه المبالغ يجب تصنيف التجار حسب انتماءاتهم للتعرف على المستعبرين بالامتيازات التجارية، ومسألة هذه المبالغ تبدو في المتناول سبباً في ما تتعلق باستثمارات التجار الفرنسيين فقط، لكن دونهم لا نخال أننا سنوقّ.

لا يمكن أن تكون الإجابة إلا بالنفي، فنشاط عدد هام منهم وراء ميناءي الحاضرة مباشرة كموردين ومصدرين، أو سماسرة ووسطاء، أو ممثلين لتجار آخرين ونواب لهم، إضافة إلى توزعهم بين أغلب موانئ البلاد من شمالها إلى جنوبها فائمين بنفس النشاط أو كمستثمرين⁽²⁵⁾، لا يدل إلا على انخراطهم في صلب هذا القطاع والاهتمام به. لكن المقياس الوحيد الذي يمكن أن نتخذه لتقييم حجم أعمالهم، هو عدم تمكنهم إلى حدود القرن الثامن عشر من الرقي باستثماراتهم إلى مستوى الاستثمارات التي حققها نظراؤهم من اليهود المنحدرين من ليفورنو والذين تمرسوا على الوسط التجاري الدولي للإيالة.

تشد انتباهنا تبعاً لتأثير القرار السياسي في توجيه مسار التجارة الخارجية وكذلك نشاط المستثمرين بها ملاحظة تكمن في تغير بعض الموازين على الساحة التجارية للإيالة، عبّرت عنه بوضوح الفئات التجارية المسلمة بارتفاع عدد تجارها والذي انسقت معه في نفس المستوى عدد عملياتهم الاستثمارية، سواء عبر الموانئ الداخلية للإيالة أو خارجها، كما عبّرت عنه كذلك قلّة عدد التجار الأوروبيين، وتراجع نشاطهم أمام يهود القرنه، الذين لم يتأثر نشاطهم بهذه القرارات، بل حافظوا على مواقعهم ودعموا مكانتهم بتوظيف مبالغ مالية هامة حولتهم اكتساح الساحة التجارية للإيالة. فهل اعتبرهم القرار السياسي من بين التجار الذين أرادت السلطة التعويل عليهم بما أنّ تواجدهم بالبلاد اتخذ شكل استقرار دائم؟ وهل سيمكنهم التوجه التجاري الذي ورثه حمودة باشا باي عن والده من المحافظة على مكانتهم؟

3 - قرارات حمودة باشا باي وتأثيرها في الأنشطة التجارية لليهود

واصل السياسة التجارية التي توخاها علي باي بالرغم من تنازلاته إلى الفرنسيين ابه حمودة باشا باي [1782-1814] ، وإذا تجنّب هذا الساي في بداية عهده بالحكم⁽²⁶⁾ التصادم مع القوى الأوروبية بإبرام المعاهدات معها، متوخياً

(25) انظر أنشطة بعض تجار هذه الطائفة خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر

Grandchamp, P., *La France..., op. cit.*, t. VIII, p. 105, le 9/4/1687., p. 244, le 16/8/1695.

(26) يحب التذكير هنا أنّ علي باي أسدى مقاليد السلطة إلى ابنه قبل وفاته، بمعنى أنّ حمودة -

الحياد تحه الصراعات القائمة في المتوسط خاصة بين فرنسا وبريطانيا⁽²⁷⁾، فإن سياسته هذه لم تكن سوى تمهيد لما سيعقبها من مواقف في تسيير شؤون البلاد وما سيصدره من قرارات تهم الوضع الاقتصادي للإيالة على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. وقد أفصحت هذه القرارات الطاهرة منها والمحبة عن صرامة وجدية، مكنته من قلب موازين الساحة التجارية، حتى عذ عهده «العصر الذهبي» للحكم الحسيني بالإيالة⁽²⁸⁾. فقيم تمثلت قراراته؟ وما هي الوجهة التي اتخذتها؟ وهل كان لها تأثير في النشاط التجاري لليهود بالبلاد؟

اقتنع حمودة باشا باي بأن النهوض باقتصاد البلاد يجب أن يكون بالتعويل على المحليين وسعى إلى تطبيق هذا المبدأ بتدعيمه والإصرار على ترسيخه، وقد كانت انطلاقته بمراعاة مصلحته الذاتية باعتباره أول تاجر في الإيالة التي جسمها في مصلحة البلاد عموماً أمام المذ المركتيلي للدول الأوروبية. وقد أحكم حمودة باشا باي استغلال هذه الظرفية، فكانت قراراته على صعيد الوضع الاقتصادي الداخلي أو الخارجي مواكبة لنتائج الصراع بين القوى التجارية الأوروبية ومتماشية مع تغير موازين هذه القوى في المتوسط.

= باشا باي باشر تطبيق ما أفزه والده منذ سنة 1777، لكن دون أن ينفرد بالحكم، فالرجوع إلى أخذ موافقة والده في إصدار القرارات أو استشارة وزيره مصطفى خوجة، كان أمراً حتمته هذه البيعة المبكرة بحكم أن علي باي مازال على قيد الحياة. انظر في هذا الصدد، الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره، ص 65-66.

(27) حول هذا الموضوع انظر:

Ben Taher, J., «Les strategies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Egypte», in *Egypte -monde Arabe: l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, p. 161-169.

(28) ابن سلامة، محمد بن الطيب؛ المقد...، مخطوط سبق ذكره. ص 35. المسعودي، الباجي؛ الخلاصة...، سبق ذكره، ص 134.

اتفق العديد من الدراسات والبحوث التاريخية التي درست عهد حمودة باشا باي أو تعرضت إليه إلى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال هذه الفترة، وهو ازدهار لم تشهده الإيالة من قبل. في هذا المجال انظر: الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي...، سبق ذكره.

Chérif M.H., «Expansion européenne...», *art. cit.*, p. 719.

Chater, K., *Dépendance...*, *op. cit.*, p. 29-39.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, *op. cit.*, p. 367.

ففي الداخل لم يكن توجهه لتشجيع محترفي الفلاحة والصنائع بمختلف أنواعها إلا دعماً للحركة التجارية التي يجب أن يتولّى أمر تنشيطها التجار المحليون، ويكفي أن نستدلّ بمبدأ من مبادئ سياسته التجارية هو لحرص على إبقاء السيولة النقدية داخل البلاد، وفي حوزة تجارها نظراً للثمن الذي يتأتى من تبادلها للذرة الاقتصادية، عوض أن يحولها التجار الأجانب إلى الخارج تبعاً لسلطانهم بالإيالة⁽²⁹⁾. هذا المبدأ قام على أساس إدراكه لوزن امتلاك السيولة النقدية التي أضحت قوام اقتصاد السوق وركيزته في ذلك العصر.

رافقت محاولة حمودة باشا بإي إرساء سياسة مالية للبلاد⁽³⁰⁾، قرارات هي من قبيل «الإصلاحات» رمت إلى تقويم القطاع التجاري وفرض تنظيمه، استفاد من نتائجها التجار المحليون من مسلمين ويهود على السواء، بل إنّ هذه القرارات أبرزت اهتمام السلطة برعاياها من اليهود، أو بالدين اعتبرتهم من رعاياها ضمن هذه الأقلية، ونقصد بذلك تجار الطائفة اليهودية القرنية سواء أولئك الذين انحدروا من ليفورنو، أو الذين قدموا من بلدان أوروبية أخرى.

أ - تخفيض الرسوم الجمركية

ومن أبرز هذه القرارات التي أحدثت تغييراً جذرياً في القوانين التجارية انخفاض الرسوم الجمركية على البضائع التي يوردها التجار المحليون (يهود ومسلمون) من أوروبا بنسبة 50% عما كانت عليه من قبل، أي أنّ هذه البضائع أصبحت خاضعة لأداء نسبه 5,5% من قيمتها عوضاً عن 11%⁽³¹⁾. وقد استفاد من هذا التخفيض التجار المسلمون وخاصة التجار اليهود أو القرنيين أساساً بحكم تعاملهم المتطور مع الموانئ الأوروبية.

(29) الإتحاف، ح3، ص78. في سياق ما استشهدنا به يجب الاحتفاظ بمعطى امتلاك التجار اليهود لسيولة نقدية هامة أو بالأحرى ما عرف عنهم من تخزين للأموال واكتسارها. ستطرق إلى هذا المعطى في إيتانه.

(30) سعى حمودة باشا بإي في إطار هذه السياسة إلى اعتماد الريال الإسباني والمرك الفرنسي العملتين الوحيدتين في التعامل التجاري مع الدول الأوروبية. الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا بإي... سبق ذكره، 286.

(31) Plantet, E, *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 477, Devoise au C^{de} de Champagne (31) le, 30/10/1808 Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...* op. cit., p. 104.

ما ينبغي التنبيه إليه فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات، أن العديد من الذين اهتموا بتاريخ المجتمع اليهودي بالبلاد التونسية في الفترة الحديثة، وخاصة المؤرخين اليهود منهم قد ضخموا قيمة هذه الأداءات بالتركيز فقط على ما كان يوظف على البضائع التي يوردها التجار اليهود من رسوم جمركية، دون ذكر قيمة أداءات البضائع المصدرة التي تساوت نسبها المئوية مع ما فرض على أغلبية التجار باستثناء التجار الفرنسيين والإنكليز كما سبق وذكرنا، ودون التعرض إلى مسألة هامة تعدل من هذه الادعاءات بالإشارة إلى أن بضائع التجار المسلمين قد خضعت بدورها لنفس قيمة الأداءات التي خضعت إليها بضائع التجار اليهود في التصدير أو في التوريد. ولرفع هذا اللبس الذي من شأنه أن يعمق الخطأ ويؤكد إن بقي دون تصحيح، استوجب منا هذا الإطار أن ندرج بعض الأمثلة للتأكيد على ما أشرنا إليه من خلال مصادر الفترة التي ندرس.

يذكر القنصل الفرنسي بتونس فرانسوا فور⁽³²⁾ (François Fort) سنة 1750 أن الأرباح المتأتية للباي من الرسوم الجمركية قيمتها 3% من جملة ما يورده التجار الفرنسيون، و11% من قيمة البضائع الموردة من قبل التجار التونسيين وبعض التجار الأجانب⁽³³⁾. كما يطلعنا القنصل جاك ديفواز⁽³⁴⁾ (Jacques Devoise) في بداية القرن التاسع عشر على أن الأداء المفروض على التجار التونسيين قبل 1808 كان يقدر بما نسبته 11% من قيمة البضائع التي يوردها من الموانئ الفرنسية⁽³⁵⁾. وعندما تصدر مثل هذه المعلومات من قنصل واكب الساحة التجارية التونسية أكثر

(32) فرانسوا فور (François Fort) عين قنصلاً عاماً لفرنسا بتونس في نيسان/أبريل 1743 ودام عمله بها إلى أواسط سنة 1752.

(33) A.N P., Aff. Etr., B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tunis, le 12/6/ 1750

عثر على رسالة أخرى لنفس القنصل ونفس التاريخ لكن لا تتضمن الخطاب ذاته انظر Plantet, E., *Correspondance...., op. cit.*, t. II, p. 424-425, Fort à Rouillé le, 12/6/1750.

(34) جاك ديفواز (Jacques Devoise): انطلق عمله بالبلاد التونسية سنة 1791 في حطة مدوب للملك الفرنسي مكلف بمهام، ثم قنصل عام مرة أولى بين 1792 و1796، ثم مرة ثانية في نفس الوظيفة بين أواسط 1797 إلى موقى 1819. وبهذا يكون قد قصى في وظيفته أكثر من 27 سنة.

Ibid., t. III, p. 477, Devoise au C^{te} de Champagny le 30/10/1808. (35)

من ربع قرد أو حتى من غيره، لا نخاله بضخم قيمة الأداءات التي فرصت على تجارة التوريد، ولا نعتقد أن حال التجار التونسيين ووضعهم قد آلمه.

تضمنت كذلك الوثائق الأرشيفية التونسية أمثلة حية في هذا الجانب، ويكفي أن نستدل ببعض الشواهد المسجلة بدفاتر الرسوم الجمركية التي تدعمها القيمة المالية الموظفة على بضائع التجار المسلمين واليهود على السواء، والتاجر القري روعة لمبرورو⁽³⁶⁾ استورد أحد عشر طرداً من الصوف وزنها الصافي 23 قنطاراً وثلاثة أرباع، وحدد الأداء الجمركي لهذه البضاعة بمبلغ 387,75 ريالاً، أي بحساب 16 ريالاً و32 ناصرياً عن القنطار الواحد. نفس نوعية هذه البضاعة يوزد منها التاجر الحاج حسونة القصري طرداً واحداً يزن قنطارين ويؤذي عليه 33 ريالاً وربعاً، أي بنفس مقدار المبلغ عن القنطار الواحد⁽³⁷⁾. كذلك ليس هنالك اختلاف بين أداءات اليهود «التوانسة» وأداءات نظرائهم من المسلمين، فعلى سبيل المثال وظفت 79 ريالاً على أربعة صناديق «لك» تزن عشرة قناطير للتاجر شمعون اللحمي من الطائفة اليهودية المحلية، نفس المبلغ يحصله الجمرك من أحد وجهاء البلاد سي أحمد الوزير على ذات البضاعة ووزنها⁽³⁸⁾.

ب - دفع التجار اليهود إلى التخصّص

أصدر حمودة باشا باي في نهاية سنة 1788 أمراً علياً موجّهاً إلى تجار

(36) تسجل وثائق الجمرك في عديد من الحالات اسم هذا التاجر كالتالي «روعة بن بروزوا»، لكن اسمه الحقيقي هو روعة بن حاي لمبروزو، ويدلّ أن تحريف هذا الاسم أو إحصاعه إلى هذا الشكل تأتي من قديم هذه العائلة بالبلاد التونسية، إذ تعد عائلة لمبروزو من أول العائلات اليهودية القريّة التي استقرت بالإيالة في بداية القرن السابع عشر.

(37) أ.و.ت. دفتر رقم: 1952، سبق ذكره، ص143. للثبوت من صحة هذه العمليات الحسابية يجب تحويل الزبال إلى ما يعادل قيمته بحساب الناصري (1 ريال = 52 ناصرياً)

(38) أ.و.ت. المصنوع السابق، ص16.

أحمد بن الحاج محمود الوزير، من أبناء الحاضرة مولداً ونشأه، بعد من أسر التجار التونسيين الذين شذّهم هذا القطاع وبرعوا فيه، غادر البلاد بسبب بعض الخلافات التي وقعت بينه وبين أحد أعيان الحاضرة، وانتهى به الأمر إلى تركيز تجارته في بلاد السودان. توفي غرقاً بعد أن تحطمت سفينته في عرض البحر، حوالي سنة 1827.

الأقمشة من اليهود يحدّد مقتنياتهم ومبيعاتهم في «... جميع ما يكال بالذراع ويوزن بالميزان من حرير وغيره ولا يتجاوزون لبيع غيره ممّا هو مخيطة...»⁽³⁹⁾.

يجب وضع هذا القرار في إطاره التاريخي لفهم أبعاده المتصلة بتنظيم العمل التجاري بالإيالة عموماً وفق التوجّه الذي يريد إرساءه حمودة بشا باي، كما يجب النظر إليه من خلال النشاط التجاري لليهود بالداخل، فتحديد البضائع التي سمح لليهود بالانتجار فيها، لا يشير إلى أي شكل من أشكال التضييق على نشاطهم أو التمييز ضدهم، فهذا الأمر العليّ لم يشمل كلّ التجار اليهود، بل أصدر لفئة معيّنة منهم، وهي الفئة التي ركزت تجارتها على بيع وشراء الأقمشة والحرير مثل «الحواشي» و«البرنسك» و«الطفطة»، وهو ميدان شاسع، وتجاوزته إلى احتكار توابعه المتصلة خاصة باللبسة الجاهزة، بما احتوت عليه من أنواع وأصناف متعدّدة مثل «القمجة» و«القويّة» و«البدعيّة»⁽⁴⁰⁾، وفي هذا الاحتكار مزاحمة لأنشطة وأرزاق تجار هذه البضائع، وتعطيل «لدوران المتجر»⁽⁴¹⁾.

ولا تخلو أبعاد هذا القرار من فتح آفاق أمام تجار آخرين لحثهم على ممارسة هذا النشاط، كما لا تخلو من دفع بعض الفئات إلى التخصص في ميدان معيّن بحكم أنّ نشاطهم التجاري لم يكن مهيكلاً لاثصاله بكلّ ما يوجد في الأسواق من بضائع خاضعة للبيع والشراء، وهذا نسق كلّ اقتصاد حرفي تقليدي يخضع لقوانين عرفيّة تفرض التخصص في نوع من الإنتاج والتسويق وحتى في المجال الحضري مثلما هو الشأن داخل الطوائف الحرفيّة⁽⁴²⁾. وفي هذه الطّرفية أنشأ حمودة باشا باي سوق الباي الذي خصّ لبيع جميع أنواع الأقمشة المحليّة والأجنبيّة دون سواها من البضائع، وعهد به إلى تجار الأقمشة من اليهود لتوظيف

(39) أ.و.ت. س.ت. ص.ن: 1، م: 3، و: 21 أمر عليّ بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (كانون الأول/ديسمبر 1788).

(40) أ.و.ت.، المصدر السابق.

(41) العايزه مستعارة من الإتحاف، ج3، ص161.

(42) Pennec, P, *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964, 574P., p. 219.

نشاطهم في دكاكينه⁽⁴³⁾. ويحيلنا اسم السوق ذاته المتصل بصفة أعلى هرم في السلطة، والذي يعدّ من أحسن الأسواق معماراً بالبلاد، كما أنّ موقعه الجغرافي في الفضاء المدني والمحاذاي لأهم المؤسسات المخزنية، على أنّ قرار حمودة باشا باي دليل إضافي على تشجيعه للتجارة اليهود باعتباره أول المستفيدين من تجارتهم.

ج - حماية التجار اليهود

شملت حماية حمودة باشا باي التجار اليهود «الثوانسة» و«القرانة» على السواء، فإصداره لقرارات تحمي أرواحهم وأموالهم باعتبارهم من رعاياه، هو اعتراف منه بدورهم الهام في تنشيط الدورة الاقتصادية للإيالة.

كان النشاط التجاري لبعض الباعة المتجولين نساء ورجالاً يحثّم عليهم الدخول إلى المنازل لعرض بضائعهم، لكن في كثير من الأحيان يكون دخول دون خروج إذ يقع اغتيالهم، فتندثر البضاعة، ويندثر معها صاحبها «كأمس الغابر». وتفادياً لهذه المآسي التي تكرّرت مرّات دون العثور على الجنة، أجبرت هذه الفئة من التجار على الترافق ضمن مجموعات تضمّ كل مجموعة تاجرّين، واحد يعرض البضاعة بالداخل والآخر يترقبه بالخارج. ويعلّق لويس فرانك (Louis Frank) طبيب حمودة باشا باي على هذا القرار بأنّه إجراء بسيط لكنّه رشيد، بما أنّه وضع حداً للجرائم التي يتعرّض إليها هؤلاء الباعة⁽⁴⁴⁾، وحثّم على الاستمرار في هذا القطاع الذي لا تخفى أهميته في تنشيط الدورة التجارية خاصّة بإيفاد البضائع إلى مراكز تصريفها أو أماكن استهلاكها.

تصنّفت العديد من وثائق الدبلوماسية الفرنسية جملة من المعطيات تشير إلى استند تجار الطائفة القرنية بحماية حمودة باشا باي، التابعة خاصّة من قرارات تصديّه لنشاط التجار الفرنسيين بالإيالة، ففي كثير من الحالات يتدخل لصالحهم

(43) مخلوف، محمد؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، جزءان، القاهرة، 1929، ح2، ص168. ريبس، سليمان؛ آثار النّولة الحسينية بالقطر التونسي، تونس، 1955، ص38. الإمام، رشاد؛ المرجع السابق، ص278.

Frank, L., *Histoire de Tunis...*, op. cit., p. 96.

(44)

لرفع بعض العوائق التي تعتري نشاطهم التجاري في ميناء مرسيليا، وتتعلق هذه العراقيل خاصة بالرسوم الحمركية المجحفة التي فرضتها القوانين التجارية الفرنسية على اليهود عموماً، مهما كانت انحداراتهم أو انتماءاتهم بتطبيقها لقانون الحد الأقصى من الأداءات (Loi du maximum) على بضائعهم، بل إنه ذهب بتدخله في بعض الأحيان إلى التهديد المباشر بإخضاع بضائع التجار الفرنسيين إلى نفس القانون الذي طبق على رعاياه من اليهود بالموائى الفرنسية⁽⁴⁵⁾. أي أن حمودة باشا باي راهن على نقض المعاهدة التونسية الفرنسية في سبيل تجاره من اليهود، إن لم ترفع عنهم هذه الضغوطات بما أنهم جزء من رعاياه وفي ذمته حمايتهم. فهل سيدوم تعاطف حمودة باشا باي مع اليهود القرنين؟

4 - قطاع التجارة البحرية في بداية القرن التاسع عشر

تأكدت لدينا من خلال تتبعنا لحملة القرارات التي اتخذها حمودة باشا باي محاولات جادة لإرساء سياسة اقتصادية ضمنت له وللبلاد قُدرًا من الازدهار، وبالرغم مما اعترى هذه القرارات من تراجع أو تنازلات في بعض الفترات لصالح القوى التجارية الأوروبية، فإنها ساهمت في تغيير ملامح الساحة التجارية الخارجية وهيكلتها بآضاح نتائجها في بداية القرن التاسع عشر وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم هذا الباى.

Planiet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 225, Devoise à Deforgues, le 21/1/ (45)
1794., p. 417-418, Devoise à Telleyrand, le 7/12/1800.

جدول رقم 35
المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814)⁽⁴⁶⁾

العمليات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		مبالغ الاستثمارات	
الفئات التجارية		العدد	%	العدد	%	المبلغ	%
تجار مسلمون		186	64,58	396	58,58	277,134	47,38
تجار أوروبيون	مالطيون	1	0,35	2	0,30	900	0,15
	يونانيون	4	1,39	11	1,63	14,355	2,45
	إيطاليون	8	2,78	22	3,25	73,323	12,54
	فرنسيون	6	2,08	13	1,92	24,495	4,19
	إنكليزيون	3	1,04	4	0,59	16,350	2,80
	إسبانيون	2	0,69	2	0,30	1,212	0,21
	ألمانيون	1	0,35	3	0,44	6,162	1,05
	آخرون	3	1,04	4	0,59	1,279	22,0
مجموع التجار الأوروبيين		28	9,72	61	9,02	138,076	23,61
تجار يهود	قراة	19	6,60	71	10,50	51,056	8,73
	محليون	53	18,40	129	19,08	107,273	18,34
	محميون	2	0,70	19	2,81	11,374	1,94
مجموع التجار اليهود		74	25,69	219	32,40	169,703	29,01
المجموع العام للمصدرين		288	100	676	100	584,913	100

وتكشف سجلات المتجر في الفترة الممتدة بين شهر محرم 1228 هجري ونفس الشهر من سنة 1230 هجري (كانون الثاني/يناير 1813 وكانون الأول/ديسمبر 1814) عن تواجد ما لا يقل عن 288 مصدرًا من مختلف الانحدارات والامتعاءات:

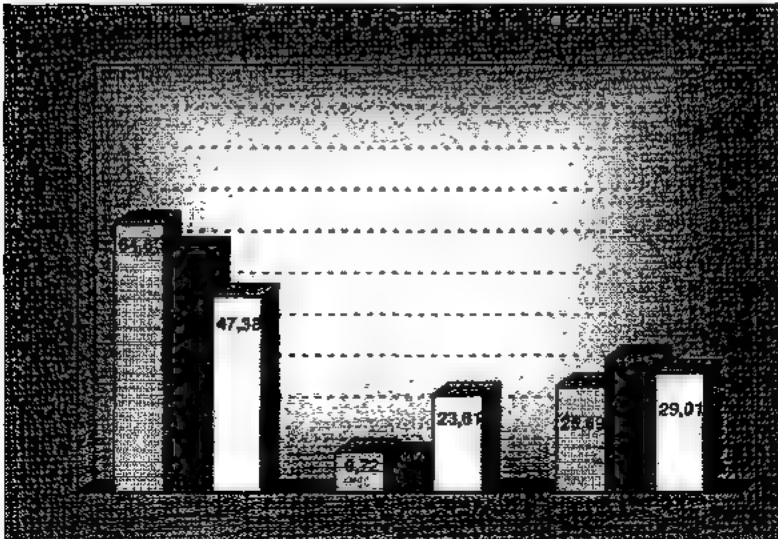
(46) اعتمد في بسط هذا الجدول على أ.وت.، دفتر رقم: 368 مداخل ميت خزندار من «السراحت» بتاريخ 1809-1815. والدفتر رقم: 385 مداخل متنوعة بتاريخ 1813-1814. سبق وأن وقع استغلال هذين السجلين من قبل الأستاذ خليفة شاطر في دراسته: Chater, K., *Dépendance...*, op. cit.

مسلمون: تونسيون، جزائريون، طرابلسية، مغاربة، مصريون، أتراك.
أوروبيون: مالطيون، يونانيون، إيطاليون، فرنسيون، ألمان، إنكليز، إسان...
يهود: «توانسة» أو محليّون، قرانة ومحميون.
وقد توزّعوا على أغلب موانئ الإيالة من سواحلها الشمالية إلى سواحلها الجنوبية.

أ - حاشية الباي واستثمارهم بموارد التجارة البحرية

أبرز نشاط جميع الفئات التجارية أكثر من 676 عملية شحن لبضائع متنوعة أهمها القمح والشعير و«الخشاخش» والزيت، ساهمت في مداخل الدولة وفق «تذاكر السراح» بأكثر من نصف مليون ريال (584,913 ريالاً)، أنتج نسبة هامة من هذا المبلغ النشاط التصديري للتجار المسلمون وهو ما يتضح في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 3
المصدرون بالإيالة التونسية (1813-1814)
(أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم)



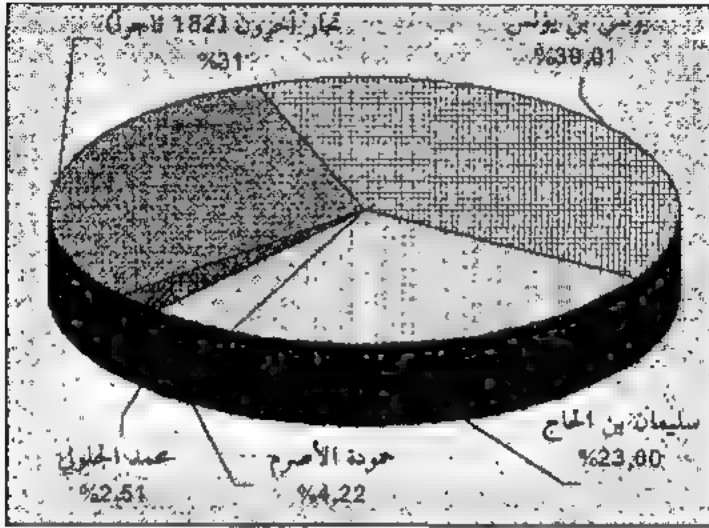
إذا بدا لنا تقدّم التجّار المسلمين على جميع المستويات أمام نظرائهم من اليهود ومن الأوروبيين، بعدد من التجّار قد فاق 186 تاجراً (5,64%)، وحوالي 396 عملية شحن (5,58%) حصلت الدّولة منها ما بلغ مقداره 277,134 ريالاً (3,47%) من جملة مداخيل هذا القطاع، فإنّ هذا التقدّم لم يشارك فيه كلّ التجّار بصفة متوالية أو حتى متقاربة، فالفرّوق بين مقادير الاستثمارات كانت متباعدة جدّاً، جعلت حضورهم يتسم أساساً بتناقض واضح بين ما حقّقه قلة من التجّار لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وبين ما ساهمت به الأغلبية الساحقة.

أنتجت 88 عملية شحن لأربعة تجّار فقط، 192,165 ريالاً، أي بما يعادل 2,22% من مجموع العمليات التي قام بها جميع التجّار المسلمين، وحوالي 70% من جملة مبالغ «تذاكر السّراح» على البضائع التي صدّروها. وتكوّنت هذه النّخبة التي ارتبط نشاطها بالمصالح المباشرة للباي بوصفه مستثمراً في هذه العمليات، من التاجر يونس بن يونس الذي فاقت استثماراته استثمارات جميع المصدّرين من خلال 40 عملية أنتجت لمداخيل الدّولة 108,090 ريالاً، ثم القائد سليمان بن الحاج (65,400 ريال استثمارها في 23 عملية شحن)، ثم في مرتبة دونهما نجد حمودة الأصرم خوجة زاوية ووكيل الجمرك (6 عمليات شحن بلغت قيمة «تذاكرها» 11,700 ريالاً)، يليه القائد محمد الجلولي (19 عملية شحن سخر لها حوالي 6,975 ريال وهو مبلغ يعادل نسبة 2,5% من المبالغ التي استثمارها جميع التجّار المسلمين في هذا القطاع).

أما بقية التجّار المسلمين الذين بلغ عددهم 182 تاجراً (8,97%) من مجموع المصدّرين المسلمين) فقد تراوحت المبالغ الماليّة التي حصلها الجمرك من بضائعهم وفق «تذاكر السوق» بين 11 ريالاً و2,843 ريالاً من خلال 308 عمليات شحن (7,77% من العمليات التصديرية للمسلمين) أدّى عليها أصحابها إجمالاً 84,969 ريالاً أي ما يعادل 30,6% من المبلغ الجملي لاستثمارات التجّار المسلمين فقط، و14,5% من محاصيل الدّولة في هذا القطاع وخلال هذه الفترة. هذا إذا لم بلغ مبالغ «تذاكر سراح» مؤونة العديد من البحارة من صفاقس وقرقنة وجربة «على عادتهم» والتي تستهلك خلال فترة إبحارهم المحددة بنصف قطار شعير وربيع

قنطار من قمح بلغت مقاديرها حوالي 6,735 ريالاً احتوتها تسع عمليات شحن⁽⁴⁷⁾ يسطها الرسم التالي⁽⁴⁸⁾.

رسم بياني رقم 4
مداخيل الدولة من «تذاكر سراج» المصنرين المسلمين (1813-1814)



تشير هذه الإحصاءات رغم تضاربها إلى انفتاح النشاط التجاري البحري أمام كل الراغبين في تعاطيه، ونتبين ذلك من خلال الحضور المكثف للتجار المسلمين بحكم التشجيع الذي حظوا به. ورغم ارتفاع عدد المشاركين فإن أغلبهم بقي على هامش هذا القطاع تبعاً لضعف استثماراتهم⁽⁴⁹⁾، أما المشاركة الفعلية والمركزة فقد

(47) أ.و.ت، دفتر رقم: 368، سق ذكره. انظر على سبيل المثال الصفحات 11، 16، 25.

(48) تُعادل مجموع السب المثوية التي تضمّنها هذا الرسم البياني (100%) المبلغ الحملي لاستثمارات التجار المسلمين فحسب والمقدّرة بحوالي 277,134 ريالاً أي بنسبة مئوية نسائي 47.38% من حملة مبالغ «تذاكر سراج» البصائع المصنّرة من 1813 و1814 من جميع الفئات التجارية. لمزيد من التثبت راجع جدول: «المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملاتهم التجارية 1813-1814».

(49) يمكن ستفاء ضعف هذه الاستثمارات من خلال مبالغ «تذاكر السراج» التي اتحدت في العديد من عمليات الشحن إلى أقل من 10 ريالات على العملية الواحدة.

انحصرت في نشاط ثلثة من العائلات المخزنية التي استغلت إلى جانب نفوذها المالي، علاقتها بالدولة والخدمة في حظوتها بدرجة أولى للسيطرة على جزء هام من تجارة التصدير⁽⁵⁰⁾، أي أنّ مفاتيح الاعتلاء والارتقاء في سلم هذا الوسط التجاري مازالت بيد رجال السلطة متمسكين بها لمنحها إلى من أرادوا من الموالين لهم. فهل كان لتوجّه السلطة تأثير في نشاط التجار الأوروبيين واليهود، خاصة وأن سياسة الدولة الاقتصادية المنبثقة عن قرارات الباي قد دعمت حضور رعاياه في ساحة التجارة الخارجية، وقدمت البعض من خاصته للاستفراد بجزء هام من موارد هذا القطاع؟

ب - تصدي حمودة باشا باي للتجار الفرنسيين

لا شك أنّ تدخل الدولة ترك تأثيره على النشاط التصديري لبعض التجار الأوروبيين، ويتضح هذا من خلال جملة استثماراتهم التي عادت نسبتها المئوية 26,1% من جملة مبالغ «تذاكر سراح» البضائع التونسية، أي ما قدره 138,076 ريالاً تضمّنتها 61 عملية تصدير قام بشحنها 28 تاجراً أوروبياً (9,7% من العدد الجملي للمصدرين) من جنسيات مختلفة (مالطيين، يونانيين، إيطاليين، فرنسيين، إنكليز، إسبان، ألمان...)، وقد حقّق التصيب الأوفر من هذا النشاط ثمانية تجار إيطاليين من جنوة وسردينيا وصقلية ونابولي، توصلوا إلى شحن 22 عملية (3,25%) حدّدت أسعار بضائعها بمبلغ 73,323 ريالاً (12,54%).

أما الفرنسيون وعددهم ستة تجار (2%) فإنّ المبالغ المالية التي سخّرت لبضائعهم لم تتجاوز 24,495 ريالاً (4,2%) احتوت عليها 13 عملية شحن (1,9%). هذا إذا لم نُقص من بين هذه العمليات كمّيات هامة من «البشماط» لم معادر المياه التونسية ووجهت إلى صاندي مرجان طبرقة والمقدّرة «تذاكر سراحها» بحوالي 14,445 ريالاً. في حين أنّ التجار الإنكليز رغم تلتّي عددهم الذي لم

A.N.P., Aff. Etr., B³ 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30, 12/ 1800 (50)

يشير لفنصل جاك ديفواز في رسالته إلى الأرباح التي تأتت ليوسف صاحب الطابع من وراء تجارته، وحول تجارة الباي انظر:

Maggill, T, *Nouveau voyage à Tunis...*, op. cit., p. 140-141, 180-181

يتجاوز ثلاثة تجار (1,04%)⁽⁵¹⁾، فقد حصل الجمرك من بضائعهم 350، 16 ريالاً (2,8%) تضمنتها أربع عمليات فحسب (0,59%).

يبقى أن نشير إلى أنه باستثناء تجار الجزر اليونانية الذين كان لهم حضور مستمر في الساحة التجارية البحرية للإيالة خلال هذه الفترة⁽⁵²⁾، فإن استثمارات باقي تجار المجموعة الأوروبية ونقصد أساساً تجار مالطا وإسبانيا و«الدويرة» وغيرهم لم يكن هائلاً سواء من حيث المبالغ التي وظفوها في هذا القطاع والتي عادت جملتها 9,553 ريالاً (1,63%)، أو من حيث نشاطهم الذي لم يتواصل على امتداد كامل فترة هذا الإحصاء ولم يفرز سوى 7 عمليات شحس أي ما عادت سبته 1,03%، وأبرز مثال نسوقه نشاط قنصل «الدويرة» الذي شحس ثلاث عمليات فحسب بلغت «تذاكر سراحها» 6,162 ريالاً في أقل من نصف شهر، ثم غاب اسمه من سجلات الجمارك واطمحل معه نشاطه نهائياً.

أكد هذا الإحصاء على تراجع النشاط التجاري للفرنسيين رغم سيطرتهم على الساحة التجارية للإيالة في فترات سابقة وحضورهم المكثف بها لأحقاب طويلة، ولا يمكن أن يكون هذا التراجع إلا نتيجة الحملات التي كان يشنها حمودة باشا باي من حين لآخر ضد التجار الفرنسيين على امتداد فترة حكمه لمحاولة صدّهم عن العنم من منافع التجارة الخارجية⁽⁵³⁾ وتحويل وجهة مواردها ليستأثر بها التجار المحليون وليكون له نصيب من ورائهم.

وإذا عجز حمودة باشا باي في العديد من الأحيان عن مواجهته نموذ التجار الفرنسيين، فهو لم يتوان في إبرام العديد من المعاهدات السلمية والتجارية مع العديد من الدول الأجنبية⁽⁵⁴⁾، أو استقدام بعض الفئات التجارية لمنافستهم وإرباك

(51) صعب عدد التجار الإنكليز وبالتالي حضورهم في الساحة التجارية التونسية تحده الرحلة ستانلي (Stanley) منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، إذ يشير إلى أن النشاط التجاري للبريطانيين لم يكن هائلاً لغياب مؤسسات تجارية بريطانية.

Stanley, E., *Observations on the city of Tunis...*, op. cit., p. 15-16.

(52) ستعرض إلى نشاط هؤلاء التجار في الصفحات اللاحقة.

(53) A.A.E.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811. t. 41, du 6/10/1813.

(54) أوت؛ س.ت؛ ص.ن؛ م. 254، م. 705، معاهدة الإيالة التونسية مع إسبانيا بتاريخ 1791. ص. 252، م. 685 معاهدة الإيالة التونسية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.

نشاطهم، فحضور التجار اليونانيين (1,39%) الذين شملتهم الامتيازات البريطانية⁽⁵⁵⁾، رغم تواجدهم من قبل على الساحة التجارية للإيالة، ومشاركتهم حسب هذا الإحصاء في 11 عملية تصدير (1,63%) وباستثمارات مالية (2,45%) كادت تكون في مستوى ما استثمره الإنكليز، مبعثه أساساً محاولة حمودة باشا باي تغليب بريطانيا وتدعيم حضور تجارها على الحضور الفرنسي⁽⁵⁶⁾، إثر تغيير موازين القوى بالمتوسط بتراجع نفوذ فرنسا وفقدانها لبعض مراكزها التجارية به من جزاء الحصار الاقتصادي الذي ضربته عليها بريطانيا.

لكن لماذا التجأ حمودة باشا باي إلى التجار الأجانب لتعزيز توجهه وهو الذي أقام سياسته التجارية على تدعيم تجاره داخل البلاد؟ وهل يشير هذا التوجه الجديد إلى تغيير موازين القوى بالساحة التجارية للإيالة؟ وهل يعني أنه نفص يديه من التحويل على التجار المحليين أو التجار بداخل البلاد وخاصة منهم تجار الطائفة اليهودية القرنية الذين طالما شكّلوا بنشاطهم خطراً واضحاً على الجاليات التجارية الأجنبية بمن فيهم التجار الفرنسيون؟

ج - ازدهار النشاط التجاري لليهود الطائفة المحلية

احتلّ النشاط التجاري لليهود مرتبة وسطى بين الدعم الذي حظي به التجار المسلمون والتراجع الذي لحق نشاط الجاليات الأوروبية، فعلى مستوى الحضور تمكن 74 تاجراً يهودياً من ذوي انتماءات وانحدارات مختلفة «توانسة» وقرانة وذوي الحماية الأوروبية من استثمار 169,703 ريالاً في 219 عملية شحن توزعت بينهم كالتالي⁽⁵⁷⁾:

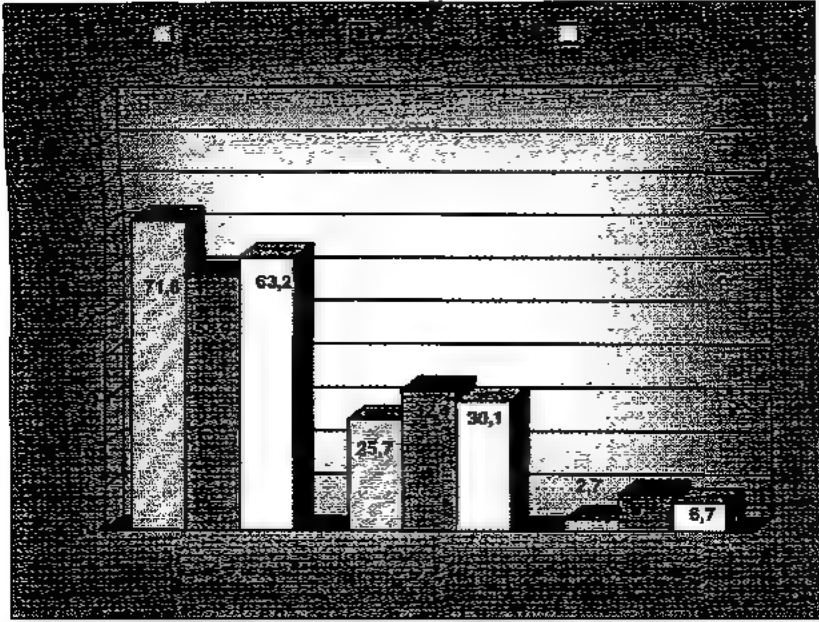
(55) استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية الواردة في الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا باي... سبق ذكره، ص 296. طلب حمودة باشا باي من القنصل البريطاني في تونس توجيه دعوة إلى التجار اليونانيين لتركيز أنشطتهم التجارية بالبلاد تحت حمايته في حالة عدم رغبة التجار الإنكليز في الاستثمار في التجارة الخارجية للإيالة. لذلك وطّقت على بضائع التجار اليونانيين الذين استقدمتهم السلطات البريطانية نفس قيمة الرسوم الجمركية التي وطّقت على بضائع التجار الإنكليز.

Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis...*, op. cit., p. 164.

(56)

(57) الأرقام الوارد في هذا الرسم البياني أخضعناها إلى النسب المئوية من النشاط التجاري =

رسم بياني رقم 5
النشاط التصديري لليهود بين سنتي 1813 و1814
(أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم)



في صلب هذا النشاط عموماً كان لتجار الطائفة المحلية أو اليهود «التوانسة» حضور وشاط متميزان، لم يسبق لهم تحقيقهما قبل هذه الفترة، فقد قربت استثماراتهم من ثلثي ما استثمره جميع المصدرين اليهود ببلوغ مقادير بضائعهم 107,273 ريالاً (63,2% من جملة الاستثمارات اليهودية) أفرزتها 129 عملية وسق (58,9% من مجموع العمليات التجارية لليهود) شارك فيها 51 تاجراً (71,6% من حملة التجار اليهود)، أمام يهود الطائفة القرنية التي لم يشارك منها سوى 19 تاجراً (25,7%) سبيل استثماراتهم لم يتعدّ 51,056 ريالاً (30,1%) من خلال 71 عملية تصدير (32,4%)، وأمام فئة أخرى من اليهود أطلقت عليها وثائق العصر تسمية

للتجار اليهود إجمالاً وذلك لكي تستنى لنا المقارنات بين الفئات التجارية للمجموعة اليهودية عامة، وتطبق هذه الملاحظة كذلك على الهامش الموالي.

«اليهود المحميين» لانتفاء أفرادها قانونياً إلى حماية القنصليات الأوروبية، والذين لم يزد عددهم عن تاجرين (2,7%) بلغت مبالغ استثماراتها 11,374 ريالاً (6,7%) احتوت عليها 19 عملية شحن (8,7% من جملة ما حققه التجار اليهود)⁽⁵⁸⁾.

لا يمكن النظر إلى التطور الذي شهده النشاط التجاري ليهود الطائفة المحلية دون اعتبار تأثير القرارات السياسية التي كانت في الآن ذاته وراء الحضور المكثف للتجار المحليين عموماً، ووراء تراجع نشاط القرنين، رغم تدعيم عدد أفراد هذه الطائفة بأعداد من اليهود القادمين من أوروبا الذين استقطبتهم الساحة التجارية للإيالة. وإذا أشارت سجلات الجمارك التونسية إلى تقدم النشاط التجاري لليهود المحليين بالموانئ وتعويض نشاط نظرائهم من يهود الطائفة القرنية بنفس الأماكن، فإن ذلك لا يعني فقدان هؤلاء التجار إمكانياتهم المالية أو أعوزتهم الاستثمارات التي بمقدرتهم توظيفها في قطاع التجارة البحرية، بل إن تراجعهم بهذا الشكل قد يحيل إلى فنور علاقتهم بالسلطة، فإذا تنبعا مبالغ استثماراتهم وأرقام معاملاتهم ونسق حضورهم نلاحظ أن هذه العلاقة قد تعقبت مرحلتين خلال فترة حكم حمودة باشا باي.

امتد تاريخ المرحلة الأولى إلى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وخلالها لم تشب العلاقة التي جمعت اليهود القرنين بالسلطة أية شائبة، بل يمكن القول إنهم حظوا بما حظي به التجار المحليون من دعم وتشجيع أثبت حضورهم القوي على الساحة التجارية ونشاطهم المتواصل بها، وكشفت عنه سجلات الجمارك التونسية إلى جانب ما تضمنته جملة من الوثائق الأجنبية⁽⁵⁹⁾ مؤكدة على تقدم يهود هذه الطائفة وتفوقهم على جميع التجار الأجانب داخل محور تونس

(58) لنسب المئوية التي أدرجناها خلال عرضنا للنشاط التجاري لليهود في هذه الفترة حصصت إلى مجموع ما حققه كل التجار اليهود (قرانة، توانسة ومحميون)، وحول النسب المئوية لحضور تجار الطائفة اليهودية المحلية (التوانسة) ونشاطهم في صلب المجموع العام (تجار مسلمون وأوروبيون ويهود) انظر أعلاه جدول: «المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملاتهم التجارية (1813-1814)».

(59) Filippini, J P, «Livourne et l'Afrique du Nord...», *op. cit.*, p. 125-149
وقد اعتمد الباحث في دراسته على وثائق إيطالية. وفيما يتعلق بالوثائق التونسية انظر على سبيل امثال: أ.وت، دفتر رقم: 1951 و1952، سبق ذكرهما.

ليفورنو، واحتكارهم النشاط المراكبي وما تبعه داخل هذا المحور، حركيتهم وعلاقاتهم وبامتلاكهم لسيولة نقدية يَسَّرت استثماراتهم، متجاوزين العوائق التي واحقتها تجارتهم وأهمها الكوارث الطبيعية من أوبئة وجفاف شهدتها البلاد في ثمانينيات القرن الثامن عشر⁽⁶⁰⁾. كما ساهموا بقدر هام في إرساء علاقات تجارية متطورة مع توسكانيا⁽⁶¹⁾ وغيرها كان انفتاح السوق التونسية على عديد المراكز التجارية الأوروبية من خلال المكانة التي احتلها ميناء ليفورنو كمحزن للبضائع ومحطة أو قاعدة لتجارة العبور⁽⁶²⁾.

أما المرحلة الثانية فقد تميزت ببداية بروز بعض الشروخ في جوانب العلاقة التي جمعت يهود القرنة بالسلطة أدت إلى توتر هذه العلاقة وتصدها في بعض الأحيان، فخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، تحول تعامل حمودة باشا باي مع التجار القرتيين من اليهود، من حماية وتشجيع لهم نبعا من قرارات مواجهة التجار الفرنسيين خاصة، إلى التصدي لهم وصدّهم عن الخروج من حمايتهم⁽⁶³⁾. ولا يمكن التعبير عن هذه العلاقة التي أخذت شكل مشاحنات في بعض الأحيان إلا لرغبة كلا الطرفين في التمسك بمصالحة. فحمودة باشا باي إن أصرّ على عدم تمكين مجموعة منهم مما يصبون إليه بانتسابهم قانونياً إلى قنصليات القوى الأوروبية المتواجدة بالإيالة، إلا ليحافظ على الإيرادات المتأتية له وللدولة من نشاطهم التجاري وخاصة المتعلق بالتوريد⁽⁶⁴⁾.

Sebag, P., «La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles», (60)
I.B.L.A., n°109, 1965, p. 35-48.

(61) نلاحظ في هذا الصدد أنّ السلطة التونسية لم ترتبط بمعاهدات سلمية أو تجارية لتدعيم العلاقات الثنائية بينها وبين توسكانيا كما حدث مع عديد القوى التجارية في المتوسط خلال تلك الفترة، ويبدو أنّ كلا البلدين لم يكن في حاجة إلى مثل هذه المعاهدات بحكم أنّ علاقتهما تسير على نسق عادي أو طبيعي ولم تحوجهما الضرورة لتغيير هذا التعامل، لذلك يرى أنّ المعاهدات بين البلدين قد تأخرت إلى سنة 1816 عندما شهدت العلاقة بينهما بعض التردّي. Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 548.

Filippini, J.P., *Le port de Livourne...*, op. cit., p. 39. (62)

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 485, Billon au C^{de} de Champagny. (63)
le, 18 12. 1809.

Larguèche, A., *Les ombres de la ville...*, op. cit., p. 367-368. (64)

أما يهود القرنة فإن إفلاتهم من ذمته كفيل بأن يضمن لهم مريداً من الأرباح في تجارتهم. خاصة وأنه في هذه الفترة لم يصدر قراره في شأن تحفيص الرسوم الجمركية بعد. لذلك إذا غضّ حمودة باشا باي النظر عنهم، أو تعامل ولم يبال بمآربهم سيتدغم الحضور الأوروبي وخاصة منه الفرنسي بالساحة التجارية، وسيفقد ما بدأ يجنيه من منافع سياسته الاقتصادية التي أشارت أبعادها إلى محاولة التخلص بجدية من هيمنة بعض القوى الأوروبية المسيطرة في المتوسط، وإرساء معالم دولة مركبيلية تستند إلى دورة اقتصادية وتجارية مستقلة نسبياً عن نفوذ هذه القوى. لذلك كان رفضه قطعاً انتماء أي يهودي من الطائفة القرنية إلى حماية عبر حمايته، وأصرّ على عدم الاعتراف باليهود القادمين من أوروبا الذين رادوا الفئيل التهاباً، تكبير تواجدهم بالإيالة باختيارين، إما الانضمام إلى الطائفة القرنية وفق ما أرسنه القوانين اليهودية وما جرت به العادة⁽⁶⁵⁾ وبالتالي البقاء في ذمته، أو الرحيل عن البلاد، بل سعى حتى إلى سحب الحماية القنصلية من بعض الذين طالت إقامتهم⁽⁶⁶⁾.

وإذا عبرت مواجهة السلطة لليهود القرنين إجمالاً عن قلقه إزاء ما من شأنه أن يعرقل سياستها التجارية، عبرت كذلك عن محاولة هؤلاء تغيير وجهة أعمالهم واستثماراتهم من الفضاء الليفورني الذي دخل مرحلة تدهور بفقدانه لمركزه في المتوسط واكتساحه من قبل جيوش نابليون، إلى الفضاء الفرنسي عبر مرسيليا مع بداية رفع الحصار على الأنشطة التجارية لليهود قاطبة بمينائها، وهو ما يتعارض مع سياسة حمودة باشا باي تجاه التخار الفرنسيين ويقوّي نفوذهم.

ويبدو أنه من هذا المنطلق نظر حمودة باشا باي إلى محاولة نتماء العديد من يهود الطائفة القرنية إلى القنصلية الفرنسية خاصة، من منظار التطلع أو التطول على حمايته، لكن لم يواجههم بالقمع والعنف رغم تصديه لهم، بل بحلق منافسين أشداء لهم لإضعاف نفوذهم، فقد سعى إلى خلخلة حضورهم القديم والقوي بأهم مؤسسة تصدير واستيراد بالإيالة، وهي مؤسسة دار العجلد التي كان لبعض تجار

(65) انظر أعلاه.

(66) Plantet, E., *Correspondance*., op. cit., t. III, p. 505, Billon au Duc de Bassano Le, 2/1 1813

الطائفة القرنية سيطرة مطلقة عليها، بدفع التجار المحليين من مسلمين ويهود إلى المشاركة في رأسمالها في مرحلة أولى، ثم بتغليب الحضور اليهودي المحلي بها، على مستوى عدد الأفراد وعلى مستوى المساهمة المالية في مرحلة ثانية⁽⁶⁷⁾.

وإذا أمكن لنا القول إن هذا التوجه الذي سلكه حمودة باشا باي يعد بمثابة المراهنة على يهود الطائفة المحلية خاصة بعد فشل التجار المسلمين في تجربة دار الحلد بين سنة 1785 وسنة 1797، فإن هذه المراهنة قد أبرزت عائلات مخزنية يهودية بدأت تكتسح قطاع التجارة البحرية مستندة إلى السلطة التي قدّمتها لتعوض باستثماراتها الثغرة الهائلة التي ستركها تراجع نشاط اليهود القرنين.

ففي دار الجلد كانت عائلة بسيس وشمام من أولى العائلات اليهودية التي تعلّقت تجارتها بالمخزن وتواصلت معه. وقد كان لنشاط عائلة شمام (حاي، شالوم، لياهو ويوسف) في فترة الإحصاء المرسوم أعلاه، وكذلك عائلة ناطاف (أبراهام، شالوم، شوعة ويوسف) التي التحقت بصفوف العائلات المخزنية مع بداية القرن التاسع عشر، إسهام لم تقل نسبة مقاديره عن 41% من جملة ما استثمره اليهود «الثوانسة»، والمحدد بمبلغ مالي فاق 44,000 ريال احتوت عليها 50 عملية شحن (75، 38% من جملة العمليات التي حقّقها اليهود المحليون). أما النشاط التصديري لعائلة بسيس (مخلوف، شالوم ونسيم) لئن اتّسم بالتواضع، فلأن استثماراتهم قد احتضنتها عمليات استيراد مختلف أنواع الأقمشة سيطروا من خلالها على الأسواق الداخلية للإيالة.

شكل صعود هذه العائلات اليهودية المخزنية منافسة ليهود القرنة وخطراً على تجارتهم، وإذا تمكّن حمودة باشا باي من التأثير في نشاطهم التجاري الذي أصابه بعض التراجع، إلا أنه لم يستطع إقصاءهم من الساحة التجارية للإيالة، فالحضور اليهودي الغربي تواصل إلى السنوات الأخيرة من حكمه وتعدّاه، بقيادة بعض العائلات القديمة التي والت السلطة مثل الأخوين دانيال ويوسف غورتي (Daniel & Youssef Forti) اللذين استثمرا 16,380 ريالاً في 20 عملية شحن، أو منحيم

(67) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر الجزء المتعلق بملتزمي دار الجند بين 1786 و1809 من هذه الدراسة.

وموشي سيزانة (Menahim & Moshé Cesana) وأبرهام وحاييم درمون (Abraham & Haïm Darmon)، الذين قدّرت بضائعهم بحوالي 12,622 ريالاً من حلال شراكتهم في 23 عملية تصدير⁽⁶⁸⁾.

ثبت من خلال ما تقدّم أنّ التوجه الاقتصادي الذي توخّاه حمودة باشا ماي والمنبثق عن قراراته السياسية قد ساهم في تغيير ملامح ساحة التجارة الخارجية للإيالة بمحاولة قلب موازين القوى داخلها، استفادت منها الفئات التجارية المحلية المسلمة واليهودية على السواء، ببروز وصعود بعض العائلات المخزنية التي أشرفت على قطاعي التصدير والتوريد وتمكّنت منهما.

لكن هذا الوضع لن يستمرّ على الحال ذاته، فملاح الساحة التجارية سيطراً عليها العديد من التغيرات وفق معطيات جديدة لم تفرضها القرارات السياسية لخلفاء هذا الباي بقدر ما أفرزتها الظرفية التاريخية للبلاد وللمتوسط عموماً في أواسط القرن التاسع عشر والتمثّلة خاصة في النتائج التي ترتبت على حركة التوسع الأوروبي في إطار أنشطتها الماركنتيلية، والتي ستستفيد منها النخب التجارية اليهودية بمختلف انتماءاتها وخاصة أولئك الذين دعمتهم الحماية القنصلية.

II - الحماية القنصلية للتجار اليهود وتأثيرها في أنشطتهم⁽⁶⁹⁾

حتمّ مطلق اقتصاد السوق والحرية التجارية دوافع اقتصادية كانت وراء التّرة التوسعية للقوى الأوروبية مع بدايات القرن التاسع عشر، فما إن فرغت هذه القوى

(68) تتحرّف بعض الألقاب اليهودية القرنية عن أصل كتابتها أو نطقها بتأثّلها مع المحيط الذي عاشت فيه مدة طويلة، فلقب «سيزانة» يسجّل بالوثائق التونسية «حبرانة» أو «ريانة»، ولقب «درمون» يصبح «درمول»، وكتابة هذه الألقاب على هذا الشكل يحيل براءة إلى قدم استقرار هذه العائلات في البلاد التونسية واندهاجها في نسيجها الاجتماعي.

(69) ندرج مصطلح «الحماية» بصيغة الجمع لتيقّنا أنّ التجار اليهود بإيالة تونس لم ينصّوا تحت حماية دبلوماسية واحدة، أو تحت حماية قنصلية واحدة، بل إنّ العديد من ممثلي الدّول العربية سموا بكلّ حرص إلى منح حماية دولهم إلى بعض التجار اليهود، وحصر بالذكر هنا فرنسا وبريطانيا وبعض الجمهوريات الإيطالية وهولندا وإسبانيا والسويد والعلامع وبروسيا... إلخ.

من حروبها حتى انطلقت لترويج الأفكار الليبرالية وفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على المجتمعات التقليدية وإلحاقها تبعاً بالمركز الأوروبي⁽⁷⁰⁾.

ولاعرو أن يتزامن هذا المدّ مع تدهور الأوضاع بالعديد من الإيالات العثمانية بما فيها إيالة تونس التي اختلّ توازنها السياسي والاقتصادي عقب وفاة حمودة باشا باي، إذ يكاد يُجمع العديد من الدراسات أن أوضاع الإيالة مرّت من عصر « السيادة إلى عصر الأزمات والتدخل الأوروبي »⁽⁷¹⁾ الذي « هللت » لقدمه الفئات التجارية لارتباط مصالحها باقتصاد السوق⁽⁷²⁾.

فما مدى استفادة النخب التجارية اليهودية من الهيمنة الأوروبية على الإيالة بوصفهم من أبرز الفئات التجارية زمن حمودة باشا باي وقبله؟ وكيف ساعدتهم هذه الهيمنة على مزيد تدعيم قدراتهم؟

1 - اليهود بين ميثاق عهد الذمة وحماية القنصليات الأجنبية: الدوافع والغايات

يُشير مصطلح الحماية⁽⁷³⁾ في مستواه القانوني حسب ما استخلصنا من عديد

(70) ضاهر، مسعود؛ «الهضة العربية والهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 283-287.

(71) العبارة مستعارة من. المحجوبي، علي؛ الهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، سراس للنشر، تونس، 1999، ص 79، وندرجها في هذا التقديم للتركيز على احتلال أوضاع الإيالة عقب وفاة حمودة باشا باي سنة 1814، وحول هذه المسألة انظر على سبيل المثال ما تضمنته الدراسات التالية:

Chérif, M-H., «Expansion européenne...», *op. cit.*, Chater, K., *Dépendance... op. cit.*, p 278-295. Valensi, L., «La conjoncture agraire en Tunisie au XVIII^e et XIX^e siècle», *Revue Historique*, 1970, p. 321-33.

(72) لا نورد هذه العبارات من منطلق تضخيم هذا الحدث، أو التركيز على الجواب السلبية للمدّ الأوروبي فحسب، لكن سنرى لاحقاً أنّ بعض الفئات التجارية احتارت أن تقرّ مصالحها بأصحاب التقوّد الفعلي والقوي. في هذا الصدد انظر على سبيل المثال:

Rodny, Walter, *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974, p. 14-16

(73) لمزيد التوضيح ولتفادي خلط المفاهيم لا نقصد بمصطلح «الحماية» النظام الذي يسمح لدولة قوية أن تحمي دولة ضعيفة وهو المفهوم المتداول أكثر لهذا اللفظ والذي يرادف كلمة (Protectorat) باللغة الفرنسية، بل نقصد به حماية بعض الأمراء من الأهالي، وسنستوضحه أكثر في محاولة تعريفنا له.

الوثائق الأرشفية إلى احتواء بعض الأفراد بسلطة تمنحهم الضمان والأمان وتدافع عنهم وعن مصالحهم⁽⁷⁴⁾.

وفي هذا المستوى فإن مصطلح «حماية» يعبر عن تغير يطرأ على الوصية القانونية والاجتماعية لبعض من الأهالي، بفعل انتقالهم من حماية السلطة المحلية إلى حماية سلطة أجنبية، وفق شهادة⁽⁷⁵⁾ هي بمثابة «الرابطة القانونية» التي تربط الفرد بهذه السلطة الجديدة⁽⁷⁶⁾. وهذا التغير يشير في بعض مستوياته إلى شكل من أشكال «التجنس»، لكن ليس بالمعنى الفني الدقيق لهذا الاصطلاح، وهو دون ركائزه القانونية ومقوماته التشريعية إبان ظهوره في القرن التاسع عشر، واعتباره كمحدد للانتماء أو التبعية⁽⁷⁷⁾.

ويتطابق مفهوم «الحماية» في جانبه اللغوي والقانوني مع ما تضمنه نفس المصطلح بلغات أوروبية سجلتها المراسلات الدبلوماسية والوثائق الرسمية خلال القرن التاسع عشر، مثل «نسيون»⁽⁷⁸⁾ و«سوديتو»⁽⁷⁹⁾ و«Protégé» التي تحيل كلها

(74) انظر على سبيل المثال: أ.وت.، س.ت.، ص: 204، م: 58/9، و: 20، تعريب رسالة من القنصل الفرنسي إلى أحمد باشا باي، تاريخ 27 آب/أغسطس 1851.

(75) تشير بعض الدراسات الأجنبية إلى هذه «الشهادة» بالمصطلح الفرنسي (Patente de protection)، انظر،

Sebag, P., *Histoire des juifs..*, op. cit., p. 128-129. Nunez, J., *Sujets et protégés de la France dans la Régence de Tunis (1846-1881)*, Thèse pour le diplôme d'archiviste-paléographe, Ecole Nationale des Chartes, Paris, 1987, p. 126-127.

(76) المعني، حسن، الجنسية في القانون التونسي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971، ص: 14.

(77) ورد مصطلح «الجنسية» في التشريع التونسي لأول مرة مع دستور 1861، حيث نص لند 106 على أن: «جميع رعايا الدول الأحياب لا يقع لهم التعرض في أحوال أديانهم وواجباتها ولا يحبر أحدهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقله لغير دينه لا يخرج من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها». لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر: المرجع السابق، ص: 52.

(78) أ.وت.، س.ت.، ص: 206، م: 91، و: 43، من قنصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 9 تموز/يوليو 1851.

(79) المصدر السابق، ص: 204، م: 57/8، و: 18، من قنصل توسكانيا إلى محمد بي بتاريخ 8 أيار/مايو 1856.

إلى مفهوم «الرعية»، وتقرّ بخروج بعض الأفراد من الأهالي من حماية السلطة المحلية والتنصل منها، والانتماء عن طوعية وبرغبة إلى السلطات القصلية التي تمثل الحضور الأجنبي على تراب الإيالة⁽⁸⁰⁾.

وإذا كانت دلالات هذا المصطلح تصبّ في مَعين واحد وهو «احتماء ضعيف بقوي»، فإنّ احتماء بعض يهود إيالة تونس بغير حماية الباي، تثير إشكالية طريفة تحوم حول تأرجح وضعهم القانوني بين ميثاق عهد الذمة الذي منحهم هو الآخر الضمان والأمان والحماية⁽⁸¹⁾، وقانون الحمایات القصلية الذي انضوى تحته العديد⁽⁸²⁾، فهل يمكن اعتبار تطبيق هذا القانون وتكريسه انتقالاً من ذمة إلى ذمة أخرى؟

لا يمكن أن ندحض القواسم المشتركة التي تجمع القانونين، فالمقاربة تجوز بينهما ولو نظرياً، رغم تباعد الفاصل الزمني لإقرارهما وبروزهما، فعهد الذمة اقترن بنشر الإسلام والتوسع الترابي ومحاصرة اليهود والتحصن والتضييق عليهم لدعم المسلمين سواءً بشرياً من خلال اعتناق الدين الجديد، أو مادياً من خلال إرغامهم على أداء جملة من الضرائب مقابل السماح لهم بالبقاء على دينهم. كما اقترن قانون الحماية في شكله الأوروبي بالترعة التوسعية للقوى الأوروبية التي أصبحت مع مطلع القرن التاسع عشر في حاجة ماسة إلى أسواق استهلاكية جديدة لترويج فائض إنتاجها الذي وفّره ثورتها الصناعية⁽⁸³⁾. ويمكن أن نستخلص هنا أنّ لكل القانونين مرجعيات اقتصادية لا تدحر بالرغم من تواجد ثوابت دينية وسياسية قامت مقام هذه المرجعيات وغدتها.

أما ضروب الاختلاف بين القانونين فهي عديدة نظراً لاختلاف البيئة التي انبثق فيها كلّ قانون، واختلاف مبررات ونتائج كلّ منهما، لكن ما تميزت به

(80) المصدر السابق، ص: 203، م: 3/57، و: 42، حجة من أحبار اليهود بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1258.

(81) حول عهد الذمة وحمايت لليهود، انظر ما أورده في القسم الأول من هذه الدراسة.

(82) يمكن اعتبار تطبيق «الحماية» القصلية قانوناً من منطلق إقراره في بنود المعاهدات السلمية والتجارية والموافقة عليه من قبل حكام إيالة تونس وممثلي بعض الدول الغربية، سنتطرق إلى هذه المسألة لاحقاً.

(83) في هذا الصدد انظر على سبيل المثال: Rodny, Waite., *How Europe...*, op. cit., p. 21-25.

سياسة القنصليات الأجنبية بشأن حماية غير رعاياها، هو المقارنة بين فتح الباب أمام جميع الأهالي من مسلمين ويهود للانضمام تحت رايها وقوانينها من جهة⁽⁸⁴⁾، واعتمادها على سياسة انتقائية من جهة ثانية، تخولها اختيار بعض العناصر، ترى فيهم تأهيلاً ليكونوا من أتباعها لتدعم بهم نفوذها الدبلوماسي بالإيالة، وتجندهم ليرعوا مصالحها ومصالح رعاياها.

من هذا المنطلق لا يمكن الإقرار بأن القوانين التي قامت عليها سياسة الاحتماء هي اقتباس من ميثاق عهد الذمة، أو تطويع أحد بنوده، بل إن مصامين هذه السياسة عبّرت عن إرادة التجاوز، حرّكتها إرادة استقطاب بعض العناصر اليهودية الفاعلة والموثوق بولائها، وهو ما ننبئته من خلال المراحل التي تعقبها ظاهرة الحماية، فكيف تطوّرت؟ وكيف تحولت من ظاهرة احتماء إلى ظاهرة احتواء؟

أ - التجار اليهود من الامتيازات الأجنبية إلى الحماية القنصلية

بأطلاعا على العديد من المعاهدات اللامتكافئة التي أطرت العلاقات الدبلوماسية بين إيالة تونس والقوى الأوروبية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر⁽⁸⁵⁾، نلاحظ أنّ ظاهرة الحماية القنصلية هي ولادة هذه المعاهدات، فالامتيازات التي حظي بها التجار الأجانب أو بالأحرى رعايا هذه القوى لجقّ نصيب منها بعض العناصر المحلية، للحاجة المأكدة للخدمات التي كلّفوا بها أو تلك التي يسدونّها. فممن تألّفت هذه العناصر؟ وبم تمثّلت الامتيازات التي انتفعوا بها؟

نصّت المعاهدات سواء بين الباب العالي والقوى الأوروبية، أو بين إيالة تونس وبعض من هذه القوى على وجوب الاستعانة بالمحلّيين الذين لهم بعض الكفاءات لتيسير العمل الدبلوماسي، ومن بين هذه العناصر نخصّ بالذكر حسب روزهم في بنود المعاهدات:

(84) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ صن: 1، م: 12، و: 493 من أحمد ماشا باي إلى قنصل النمسا بتاريخ أواخر جمادى الأولى 1257 هجري.

(85) مستعرض إلى بعض هذه المعاهدات لاحقاً.

* المترجمون أو الترجمات

افترض الحضور الأوروبي بالإيالة ضرورة انتداب مترجمين من المحليين نظراً لغياب عناصر أجنبية كافية بسدّ شغور هذه المهمة في صلب الوظائف القنصلية⁽⁸⁶⁾. وقد اعتمد هذا الانتداب على انتقاء من تتوفر فيهم كفاءة الترجمة إلى حاسب الإخلاص والسرية المهنية⁽⁸⁷⁾.

ولصمان ولاء هذه العناصر المتدبة، كان قناصل الدول الأجنبية يلتزمون لهم «إذناً» من لدن الجهات الرسمية تعفيهم من أداء الضرائب المحلية، وتخولهم التمتع بالعض مما أقرّه نظام الامتيازات لرعايا هذه الدول، أي أنّه بحيازة هذا «الإذن» أو بحوز أمر عليّ في الغرض يتغيّر الوضع القانوني لصاحب هذه الوظيفة نوعاً ما، ويصبح في حلّ من تبعية السلطات المحلية في ميدان جباية الضرائب فحسب⁽⁸⁸⁾.

لكن هذه المكاسب بالرغم من محدوديتها فهي لم تكن بصفة دائمة، ذلك أنّ انتماء أصحاب هذه الوظيفة إلى قنصلية أجنبية رهين برضا القنصل عن ولائهم وكفاءتهم المهنية، إذ يحقّ له تنحيهم وإعفاؤهم من مهامهم في أيّ وقت بدا له⁽⁸⁹⁾، وبالتالي حرمانهم من الحماية القنصلية.

إلى جانب هذا نصّت بعض المعاهدات وخاصّة تلك التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجوب تغيير

(86) انظر على سبيل المثال: البند العشرون من المعاهدة المبرمة بين إيالة تونس وفرنسا بتاريخ 30 آب/أغسطس 1685، والبند الرابع عشر من المعاهدة التونسية الدنمركية بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1751. والبند الثاني من المعاهدة البريطانية التونسية المبرمة في 22 حزيران/يونيو 1762. Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 437, 459, 485.

(87) نظراً لاحتياج القنصليات الفرنسية الشديدة لهذه الوظيفة، سعى الوزير الفرنسي كولبار (Colbert) سنة 1669 إلى تكوين مجموعات من الشبان أطلق عليهم (Jeunes de langue)، قصد تأهيلهم للقيام بمهام الترجمة لدى القنصليات الفرنسية سواء بلدان شمال إفريقيا أو بالشرق العربي، لكن لم يحالفه التوفيق في تركيز هذا السلك.

Rey, F., *La protection diplomatique et consulaire au Levant et Barbarie*, Paris, 1898, p. 255.

Nunez, J., *Sujets et protégés...*, op. cit., p. 67.

(88)

Rey, F., *La protection...*, op. cit., p. 253

(89)

المرحمين كن ثلاثة أشهر، لكن هذا الإجراء نَقَح خلال القرن التاسع عشر وأصبح سلك المترشحين وظيفة دائمة⁽⁹⁰⁾، أي الاعتراف بتبعية المترشح قانونياً إلى دولة أجنبية والانتماء إليها رسمياً.

ونجدر الإشارة إلى أنّ نخبة من اليهود بإيالة تونس استأثروا بهذه الوظيفة لحذقهم لبعض اللغات الأوروبية⁽⁹¹⁾ الأمر الذي مكّنهم من توثيق عرى العلاقات بالسلك الدبلوماسي، ولا غرو أن تكون مثل هذه الوظيفة بوابة هامة لسير بعضهم نحو العرب، بعد أن أظهروا إخلاصهم لممثلي الدول الأجنبية ونفانيهم في خدمتهم.

* السماسرة والوكلاء التجاريون

سبق وأشرنا إلى أنّ العديد من المذكرات التجارية والتقارير الدبلوماسية وخاصة الفرنسية منها، قد تبّعت إلى وجوب الاستعانة بالتجار اليهود المتواحدين بأسواق الإيالة، نظراً لمعرفةهم بدواليبها ومقدرتهم على عقد الصفقات التجارية اريحة⁽⁹²⁾. وقد كان مسعى الجهات القنصلية والتجار الأوروبيين حديثاً لاستقطاب عدد محدود من هؤلاء واتخاذهم وكلاء لأعمالهم أو سماسرة أو ممثلين تحاريين للإشراف على أعمالهم التجارية التي يعوزها بعض العارفين بالميدان وبالساحة التجارية المحلية.

وبالرغم من أنّ هذا الحقل كان مفتوحاً أمام جميع المتواجدين على الساحة التجارية للإيالة من محليين وأجانب، إلا أنّ الانخراط في خدمة التجار الأوروبيين

Ibid , p. 276-280.

(90)

(91) عرف عن اليهود منذ القديم إجادتهم لغات مختلفة نتيجة تَقْلُهم المستمر وعملهم المتواصل بالتجارة الذي حوّلهم الاحتكاك بأجناس مختلفة، فقد ثبت أنّ اليهود أدبروا عشرًا بأوروبا قبل الفترة الحديثة كانوا يتقنون عدة لغات منها العربية والفارسية والأدلسية والصفلية وغيرها من اللغات، أما يهود البلدان العربية والإسلامية فقد اتخذوا من اللغات الأوروبية وسيلة للعمل كترجمين، وهو ما أقبلهم للانخراط في خدمة العديد من السلاطين. قاسم، عبده قاسم؛ أهل الدقة في مصر العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، 1977، ص86.

(92) انظر ما سبق.

كد يكون حكراً على بعض العناصر اليهودية، واختصاصاً من اختصاصاتهم. ولا يعدو أن يكون هذا الكسب إلا نتيجة حتمية للمهارات التجارية التي اشتهروا بها وأتقنوها، وحثت على طلبهم والرغبة في التعامل معهم.

ولم تخل هذه العلاقة التي جمعت التجار الأوروبيين بالسلمسة والوكلاء اليهود من استئثار جاد بمحاسنه على الجانبين، لكن كل حسب ما يترقبه من نجاح هذه العلاقة وتواصلها. فلئن لم تنأ استفادة التجار الأوروبيين عن تدعيم مواقعهم بأسواق الإيالة وتركيز أنشطتهم بها، فإن مكاسب المنخرطين من اليهود في خدمة رعايا القوى الأوروبية كانت مغرية، إذ ساهمت خاصة في النهوض بالوضع القانونية المتدنية لبعضهم من خلال حصولهم على بعض الامتيازات وهي :

إعفاؤهم من ضريبة الجزية طالما تواصلت خدمتهم لرعايا الدول الأوروبية⁽⁹³⁾.

إعفاؤهم من طائلة المغارم التي كانت تسلط على جميع الرعية من اليهود⁽⁹⁴⁾.

إعفاؤهم من أعمال السخرة التي كانت تفرض عليهم بين الحين والآخر⁽⁹⁵⁾.

إعفاؤهم من الرسوم الجمركية المقررة على بضائع التجار المحليين من مسلمين ويهود والمحددة بنسبة 11% على التصدير والتوريد، وتساوهم في ذات الوقت مع رعايا الدول الأوروبية في نفس الرسوم الجمركية التي أقرتها المعاهدات، وهي أداءات تكاد تكون رمزية لعدم تخطيها عتبة 3% على البضائع الموزدة والمصدرة⁽⁹⁶⁾.

وقد فتحت لهم هذه الامتيازات مكاسب أخرى جعلتهم يتشبثون بخدمة رعايا

(93) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن. 13، م: 122، و: 9798، من محمد ناي إلى المكلف بالمهدية بتاريخ 19 رمضان 1273 هجري.

(94) سبق وتعرضنا إلى بعض مظاهر هذه المغارم التي تفرض على اليهود.

(95) الإتحاف، ج3، ص133. وحول أعمال السخرة بإيالة تونس ومصادرها الوثائقية الرسمية انظر أ.و.ت، دفتر رقم: 83، متعبد المواضيع ويتضمن الصفحة 138 قراراً يفرض السخرة على عدة مناطق بالإيالة، بتاريخ 1756. دفتر رقم 290، متعبد المواضيع كذلك وتحوي الصفحة 273 على أمر علي صادر عن أحمد باشا باي بتاريخ 17 آب/أغسطس 1839 يعني سكان جزيرة قرقنة من الأداء الموظف عليهم وقيمه 5566 ريالاً مقابل تسحر 300 نفر مهم للعمل في ميناء حلق الوادي بضمة مؤتلة ومن يتوفى منهم يعوض.

(96) انظر ما سبق.

الدول الأجنبية ويسعون إليها جاهدين، من ذلك ربطهم لعلاقات تجارية هامة مع الدول الأوروبية خوّلتهم توسيع نطاق نشاطهم التجاري، وبالتالي فتحت أمامهم آفاقاً جديدة ومتطورة ارتكزت مبادئها على الحرية التجارية التي هي ديدنهم، بعد أن كان الحصار مضروباً عليهم في بعض الموانئ الأوروبية الهامة⁽⁹⁷⁾.

لكن الانخراط في خدمة ممثلي الدول الأجنبية ورعاياها لم يكن بصفة دائمة أو متواصلة، على الأقل نظرياً أو طبقاً لما أقرته بعض بنود المعاهدات، لذلك فإنّ التمتع بهذه المكاسب في هذا المستوى كان رهين الرضا بالخدمات التي يقدمها المنخرطون، إذ يحدث أن يعوّض البعض من التجار سماسرتهم أو وكلاء أعمالهم أو ممثليهم في الساحة التجارية للإيالة، فيفقدون ذلك حظوة التمتع بهذه الامتيازات ويعود وضعهم القانوني إلى سالف عهده⁽⁹⁸⁾. أمّا على مستوى الممارسة فلا نكاد نعثر على ما يشير إلى عكس ذلك.

لم تنفك المكاسب التي حظي بها عدد قليل ومحدود جداً من السماسرة اليهود تتطور، خاصة بعد أن عبرت بعض الدول الغربية بطرق مبطة من خلال بنود بعض المعاهدات عن رغبتها في احتواء بعض العناصر المحلية الهامة، وذلك بطرح مسألة الحماية بما يتضمنه المفهوم من مقاصد سياسية وقانونية.

وقد أدرج هذا المصطلح لأول مرة مع بداية القرن التاسع عشر ضمن المعاهدة التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا في 23 شباط/فبراير 1802 حيث نصّ السند السابع منها على أن يكون السماسرة اليهود الذين انخرطوا في خدمة التجار الفرنسيين تحت حماية الجمهورية الفرنسية⁽⁹⁹⁾. وتبعاً لهذه الحماية التي خُصّوا بها تدعّمت امتيازاتهم الجبائية بحصانات قضائية تشملهم لأول مرة وتتمثل في

(97) تصدّت الغرفة التجارية بمرسيليا إلى التجار اليهود العاملين بمينائها وطالبت لورير كولبار (Colbert) الذي استجاب لهذا الطلب بتجهيزهم وفق مرسوم ملكي صادر عن لويس الرابع عشر بتاريخ 2 أيار/مايو 1682.

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 268.

(98) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 206، م: 92، و: 4. من قصص فرنسا إلى محمد باي بتاريخ 12 آب/أغسطس 1856.

(99) Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, p. 428-430, traité du 23/2/1802.

خروجهم عن السلط القضائية المحلية وخضوعهم إلى نظام القضاء الفصلي⁽¹⁰⁰⁾، الذي لا يتوانى في دعم مصالح رعاياه سواء تبرئتهم أو بتخليصهم من التبعات القانونية وهي حالات كثيراً ما تواترت خلال القرن التاسع عشر⁽¹⁰¹⁾. وسجلتها العديد من الوثائق الرسمية، فقد طالب القنصل الفرنسي في خطاب له شديد اللهجة موخه إلى الوزير حسين خوجة بعدم خضوع السامرة اليهود المنتمين إلى قنصليته إلى القضاء الربوي على إثر قضية سمسار في خدمة تاجر فرنسي تعرض إلى العقاب بالجلد، بل طالب هذا القنصل بالقصاص من الربّي شوعة بسيس الذي أصدر هذا الحكم... فالحق على الربّي لأنه ما تأخر في تصريف حكمه متى ما سمع أن السمسار تحت حماية الفرنضيص... وبناء على ذلك، الانتقام المطلوب لنا من الربّي المذكور هو أن يعملوا معه مثل ما عمل هو مع السمسار الذي تحت حمايتنا. ويكون القصاص فيه بحضرتنا ومن غير ذلك يكون معزول من منصبه. فإن يكون انتقام من غير ما ذكرنا لا نقبله... وأتينا نسافر متوجّهاً بذاتنا إلى حصرة ملك فرنسا بإخباره عن هذه القضية المكثرة ونعرض عليه أن محنته ما لها قيمة عندكم وعمل برستو على جميع الضرر والخسارة الناتجة من سفر...»⁽¹⁰²⁾.

وإذا عبر فرض هذه الامتيازات والإقرار بها عن هيمنة أوروبية واضحة، فإنها عبرت من جانب آخر عن تفتّن هذه القوى إلى الاستفادة التي يمكن أن تحصل من وراء انضمام اليهود إلى رعاياها، لذلك كان التنافس على أشده بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا بدرجة أولى، وهولندا وبعض الجمهوريات الإيطالية وإسبانيا وغيرها من الدول بدرجة أقل، لا لكسب ود التجار اليهود بل لإغرائهم ليصبحوا ممثلين وعملاء تجاريتين ووكلاء لبيوتات تجارية أوروبية تدعم تواجد هذه القوى بالبلاد كما تدعم حظوظ رعاياها من التجار⁽¹⁰³⁾.

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 510.

(100)

(101) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 204، م: 9/57، و: 15، من أحمد بشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ غرة ذي القعدة 1268.

(102) أ.وت؛ س.ت؛ ص.ن: 204، م: 3/57، و: 5، من القنصل الفرنسي إلى حبيب خوجة باش مملوك بتاريخ 5 شوال 1242.

Weyl, J., «Les juifs protégés...», op. cit., p. 268-269.

(103)

لذلك تواصل منح هذه الامتيازات وإثباتها في بنود المعاهدات التي أبرمتها إيالة تونس مع القوى الأوروبية على امتداد القرن التاسع عشر⁽¹⁰⁴⁾، بل أخذت منعرجاً آخر من التطور عندما لم يعد منحها مقتصراً على اليهود الذين احترطوا في خدمة السلك الدبلوماسي الأجنبي والتجار من رعاياهم، وامتدت لتشمل النخب التجارية اليهودية سواءً القرنية أو المحلية التي لم تكن لها علاقة مباشرة بخدمة القنصليات الأجنبية. وأصبحت الحماية بذلك شكلاً من أشكال التحريض على الابتعاد من سلطة الباي بصورة قانونية شرعتها بنود المعاهدات وفرصتها القوى الأوروبية التي تعاضم نفوذ ممثليها واعتلى على نفوذ السلط المحلية، خاصةً غداة الهيمنة العسكرية المباشرة، بدءاً بحملة اللورد اكسموث سنة 1816 لوضع حدّ للنشاط القرصي ومنع استرقاق المسيحيين⁽¹⁰⁵⁾، ثم مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 الذي شرع الأبواب أمام مجموعات محلية بأكملها للانتماء إلى السلط الأجنبية.

وقد برزت الكاف أهم منطقة حدودية طلب البعض من سكانها وخاصةً اليهود منهم الانضمام إلى حماية القنصلية الفرنسية، متذرعين بانتماهم البعيد أو القريب إلى التراب الجزائري، سواءً بحكم الجذور العائلية أو بحكم المولد أو المنشأ، وهي أسباب بالرغم من عدم صحتها في العديد من الحالات، إلا أنها خوّلت البعض منهم أن يصبحوا من عداد رعايا فرنسا طبقاً للمنشور الصادر عن حكومة الاحتلال بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 1834⁽¹⁰⁶⁾.

وتفسّر لنا بعض الوثائق قلق السلط المحلية وتخوفها من الأساليب التي يتوخّاها بعض المحليين من اليهود والمسلمين سواءً بالكاف أو بمنطقة الحريد التي اساق البعض من سكانها هي الأخرى وراء الرغبة الملحة لكسب الحماية الفرنسية وقد جاء فيها ما نصّه:

Chalom, J., *Les israélites...*, op. cit., p. 47.

(104)

(105) وحول مراحل حملته على إيالة تونس انظر:

Chater, K., *Dépendance...*, op. cit., p. 247-254.

Nunez, J., *Sujets et protégés.*, op. cit., p. 93.

(106)

«إن عندنا بعض أناس جريدية وغيرهم من رعية مولانا وميدنا أدام عره وولاه مدعين أنهم نسيون من رعية الدولة الفرنصوية وكذلك اليهود الذي بالكاف كلهم مدعين أنهم نسيون فأما الجريدية منهم بعض أناس سوفية حقاً وبعض أناس رعية الدولة العلية . . . وادّعوا نسيون وهم قديمين العهد بالكاف منهم من له ثلاثين وأربعين سنة بالكاف ونحن ليس عندنا تحقيق ومعرفة بالنسيون من غيره من الجملة عندنا نفر يقال له أحمد بن نصيب الفوراري أبوه وحده بالكاف وأقاربه قديمين العهد لهم منينا عديدة وادّعى الآن أنه نسيون والحال أنه له ثلاثة أخوة أحدهم عدلا الآن يسكن بالمحروسة والثاني عسكري بالطبجية بالكاف والثالث أوضه باشي زواوة وأما اليهود لما أردنا تقييد عدد رقابهم امتنعوا وادّعوا أنهم نسيون وجلّهم توانسة لأن يهود الكاف القدم لم يبق منهم أحد والموجودين الآن منهم من له عشرين أو ثلاثين سنة بالكاف وأقلهم له ثمانية سنين وامتنعوا من التقييد وأما سبب دخول هاؤلاء النسيون للحماية الفرنصوية وهو أن الذي يريد ذلك يتوجه لسوق هراس ويشهد بعض أناس أن أبوه وجده غربي ويوجه تلك الحجة للجزائر ومنها إلى فرانصا ويثبت أنه نسيون»⁽¹⁰⁷⁾.

لم يقتصر التعلّق بطلب الحماية على سكّان المناطق المتاخمة للأراضي الجزائرية، بل تفاقمت هذه الظاهرة بالمناطق التي تركّزت بها نيابات للقنصليات الأجنبية حاصّة على الشريط الساحلي للإيالة، وإذا تتبّعنا هذه النيابات نلاحظ

(107) لا تحمل هذه الوثيقة أيّ دلالات على تاريخ صدورها، كما غاب منها اسم مرسلها واسم المرسل إليه، لكن ممّا لا شكّ فيه أنّها موجهة من عامل الكاف كما هو ثبت إلى أحد البايات، وحسب معرفتنا المتواضعة بنوعية الخطّ الذي كتبت به وأسلوب كتابتها مقارنة بوثائق رسمية أخرى، يجعلنا نرجّح أنّها وجهت إلى أحمد باشا باي، إضافة إلى أنّ ظاهرة الحماية والتّشبيّه إلى خطورتها من قبل السّلط المحليّة قد تزامنت وفترة حكم هذا الباي. ودلّ رغّه من التّوافيق التي تضمّنتها خاصّة فيما يتعلّق بتاريخها فإنّ اتّخاذها للاستشهاد بها لما تنصّه من دقّة وشموليّة نسبية تصف بها تفاقم ظاهرة الحماية في المسطّق القريبة من إيالة الجزائر والتعلّلات التي يخلّتها بعض الأهالي للتّصلّ من حماية السّطة المركزية.

استقطابها لعدد من المحليين أغلبهم دون أدنى ريب من كبار التجار اليهود الذين اتخذوا كممثلين تحاريين أو سماسرة أو وكلاء أعمال للتجار الأجانب أو لقتصل الدول الأجنبية.

لم يعب تسجيل الشواهد على هذه الظاهرة بالوثائق الرسمية للسلط المحلية ابتداء من عهد أحمد باشا باي⁽¹⁰⁸⁾، فاليابات القنصلية الإنكليزية جلبت إليها بكل من سوسة وصفاقس والمهدية عدداً محدوداً من التجار اليهود ومثت عليهم بحمايتهم، لكن محدودية عددهم أخفت وراءها كثرة الأنشطة التجارية وقوة الاستثمارات إلى جانب الحضور الدائم والمتواصل بالمراكز التجارية الكبرى للبلاد. كما سعت نيابات هذه القنصلية إلى احتواء بعض العناصر اليهودية الذين ادعوا الانحدار من جبل طارق أو أنّ أصولهم تعود إلى هذه المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا⁽¹⁰⁹⁾.

وتميّزت عائلة ليفي (Lévy) في هذا المجال بشهرة واسعة نتيجة ثرائها، كما تفرّدت بعلاقة وطيدة جمعتها بأعضاء السلك الدبلوماسي البريطاني الذين تعاقبوا على القنصلية الإنكليزية بالإيالة. ومن أبرز أفرادها في أواسط القرن التاسع عشر، هودة ليفي الأب والابن يوسف وموسى الذين اتخذوا من سوسة مقراً دائماً لإقامتهم، ومن مينائهم مركزاً لنشاطهم التجاري مع مالطا أساساً، أو مع التجار الإنكليز عبر موانئ الساحل وميناءي البحيرة وحلق الوادي بالحاضرة. وقد خولهم مركزهم بالساحل وبالإيالة عموماً أن يتخذوا مجموعة من السماسرة والوكلاء اليهود لمتابعة أعمالهم بأغلب الموانئ⁽¹¹⁰⁾. وما امتلاك هذه العائلة لمركب تجاري أطلقت عليه وثائق الجمرك اسم «مركب هودة الليفي» إلاّ دليل على تمتعها بثروة هائلة تأتت لها من نجاح أنشطتها التجارية والمالية وازدهارها⁽¹¹¹⁾.

(108) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 204، م: 9/57، و: 42، تعريب رسالة من قنصل فرنسا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1851.

(109) Vance, W, *Cap sur Gibraltar, Lombard, Paris, 1985, p. 17.*

(110) أ.و.ت؛ س.ب؛ ص.ن: 204، م: 9/57، و: 31، تعريب رسالة من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1846.

(111) أ.و.ت، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

أما النيابات القنصلية للجمهوريات الإيطالية وأساساً توسكانيا فبالرغم من أنها لا تحظى بوزن سياسي كبير بالبلاد⁽¹¹²⁾، فقد ضمت إليها العديد من العناصر اليهودية القرنية بحكم العلاقة القديمة التي ربطت يهود ليفورنو بالساحة التجارية للإيالة، لكن البعض من هؤلاء لم يكتسبوا شرعية الحماية التوسكانية إلا بعد 1846 بحكم حدانة تركّزهم بالبلاد، وبحكم الاتفاقية التي قيدت المتنافعين بالحماية بعدد السنوات التي يقضونها بالبلاد⁽¹¹³⁾. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أغلب اليهود الأثرياء الذين تواجدوا بالبلاد خلال القرن التاسع عشر وخلقوا ديناميكية تجارية بين موانئ الإيالة والموانئ الإيطالية قد ورثوا انتسابهم إلى المدن الإيطالية، ثم شملتهم حماية واحدة إثر توحد الجمهوريات الإيطالية⁽¹¹⁴⁾.

وتميّزت نيابات القنصلية الفرنسية بكثرة استقطابها لعدد يعتبر هاماً نسبياً من اليهود المحليين، ويعود ذلك إلى التفوذ القوي للقناصل الفرنسيين وعلاقتهم بالسلطة المركزية، وإلى انتشار العديد من النيابات القنصلية بأهم المراكز التجارية بالبلاد حيث سجّلت مصادر معلوماتنا بحث ما لا يقلّ عن عشر نيابات قبل 1860، بل إنّ بعض هذه النيابات قديمة النشأة بداخل الإيالة، إذ تشير إحدى الوثائق الدبلوماسية الصادرة في نهاية القرن السابع عشر إلى تعيين نواب للقنصل الفرنسي بكلّ من سوسة والمنستير وصفافس وجربة⁽¹¹⁵⁾.

وتكشف بعض الكتابات عن مرسوم قنصلي صادر بتاريخ 23 آب/أغسطس 1768 يقضي بتكليف وكيل الشركة الملكية لإفريقيا غارسين (Garsin) بمهمة نائب قنصل ببزرت⁽¹¹⁶⁾، كما تتضمن بعض المذكرات التجارية أسماء لنواب القنصل الفرنسي بحلق الوادي وبزرت وسوسة والمنستير والمهدية وصفافس وجربة⁽¹¹⁷⁾.

(112) انظر ما سبق.

(113) سندّق في هذه المسألة لاحقاً.

(114) Avrahami, I; *le Mémorial de la communauté israélite ...*, op. cit., p. 47

Grandchamps, P., «Désignation d'un vice-consul de France pour Sousse, (115) Monastir, Sfax et Djerba en février 1687», *R.T.*, janvier 1918, n°125, p. 44-46

Debbash, Yvan, *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd. Sirey, Paris, 1957, (116) p. 455

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. III, p. 615-616 du 7/6/1825, p. 624 du 1/6/ (117) 1826.

وذلك قبل إبرام معاهدة 8 آب/أغسطس 1830 التي أوصت في بندها الرابع ببعث
 بيابات قنصلية في كل المناطق بالإيالة، مع ضمان عدم تدخل السلطات المحلية
 في ذلك⁽¹¹⁸⁾، الأمر الذي شجع أحد التجار الفرنسيين جون هري ماتاي (Jean
 Henri Mattei) على السعي بدافع شخصي طالباً إنشاء نيابة قنصلية بقابس سنة
 1851 إن أراد تركيز نشاطه التجاري معزلاً طلبه بالوضع المزري الذي يعيشه يهود
 الحزائر بالمنزل وجارة وشنتي لافتقادهم لسند يحميهم ويرعى مصالحهم⁽¹¹⁹⁾.

وإذا نجحت العديد من البيابات القنصلية المتواجدة بمختلف الجهات بالإيالة
 في استقطاب أثرياء التجار اليهود، فإن الأمر يختلف تماماً بالنسبة ليهود الحارة
 الكبيرة والحارة الصغيرة بجزيرة، فالوثائق المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة
 والمتعلقة بيهود جزيرة لا تمنحنا أدنى الدلالات على طلب البعض منهم حماية
 القنصليات الأجنبية⁽¹²⁰⁾، أو الانخراط في خدمة التجار الأوروبيين، وهو أمر لافت
 للانتباه خاصة وأن جزيرة تعدّ المركز الثاني بالإيالة من حيث عدد السكان اليهود،
 ويعود ذلك حسب ما نرى إلى سببين أولهما الانكماش الشديد الذي تتميز به هذه
 الطائفة والذي يعبر عن انغلاقها على نفسها ورفضها لكل ما هو أجنبي⁽¹²¹⁾،
 ويكمن السبب الثاني في الفقر المدقع الذي تعيشه الأغلبية الساحقة منهم، وهو من
 الأسباب التي تنفر السلطات القنصلية من احتوائهم، بما أن العناصر الثرية والنشطة
 تجارياً ومالياً هي الغاية والمسمى.

لا شك أن هذه الشبكة من البيابات التي أنشأها النفوذ القنصلي بالمناطق
 الحساسة بالإيالة، قد حثت التجار اليهود من الذين يتحلون بوزن تحاري ومالي
 هام في حهااتهم على الانخراط في خدمة التجار الفرنسيين، وبالتالي كسب
 الامتيازات التي تمنح بها عليهم السلط القنصلية، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى

Ibid, p. 706, traité du 8/6/1830. (118)

A N P., Correspondance consulaires, t. 56, p. 80-81, rapport de J H. Mattei sur (119)
 Gabès du 2/5/1851

(120) اطر على سبيل المثال: مراسلات قياد جزيرة خلال الفترة الممتدة بين 1840-1850،
 أ.و.ت؛ م.ت؛ ص.ن: 97، م: 155، و: 35.

Hagège, C., *Les Juifs de Tunisie...*, op. cit., p. 59. (121)

احتلاق أصول أجنبية لتمويه السلطات المحلية⁽¹²²⁾، والأمثلة على هذه الظاهرة تواترت لدى التجار من أبناء الطوائف المحلية خاصة في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، حتى أصبحت شهادات الحماية تباع وتشترى سواء في الحاضرة أو في داخل البلاد⁽¹²³⁾.

ويتماقم هذه الظاهرة اتخذت بعض قنصليات الدولة الأجنبية وخاصة الفرنسية إجراءات لمحاصرة المندسين في حمايتها لإقصائهم منها، وذلك بفرض جوازات سفر على اليهود القادمين من المدن الجزائرية والذين يريدون الاستقرار بالبلاد التونسية أو العمل بها في مرحلة أولى⁽¹²⁴⁾، ثم بالمحاولات المتكررة لإحصائهم في مرحلة موابية لسحب شهادات الحماية من الأفراد الذين لا يُجدون نفعاً لها⁽¹²⁵⁾. لكن إلى أي مدى جابه حكام الإيالة هذه الظاهرة؟ وبأي الطرق تصدوا إلى ما يمكن اعتباره تمرّداً على السلطة المحلية بانتساب هؤلاء إلى سلط أجنبية تحميهم وتسندهم؟

ب - موقف حكام الإيالة من ظاهرة الحماية: من التشدد إلى المرونة

لم تحدّد السلطة المركزية إجراءات واضحة المعالم لمنع البعض من رعاياها من الاحتماء بغير حمايتها، ويبدو أنّ المعاهدة التي أبرمت بين إيالة تونس وفرنسا سنة 1802، ومنحت نصيباً من الامتيازات لبعض السماسرة اليهود، قد شرّعت الحماية، ووضعت في ذات الوقت حاجزاً قانونياً أمام السلطات المحلية يلزمها بعدم التدخل في الوضع القانوني للمتبعين إليها إلى أن ترفع عنهم حمايتها⁽¹²⁶⁾.

ونفس هذه المعاهدة أغرت البعض الآخر من التجار اليهود بالسعي لتحصيل

(122) مظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ ص: 204، م: 9/57، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.

(123) أ.وت؛ س.ت؛ ص: 15، م: 142، و: 118، من أحمد باشا باي إلى قائد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1271 هجري.

(124) A.N P...Correspondance consulaire, t. 50, p. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/ 1832.

Rey, F., *La protection...*, op. cit., p. 241. (125)

(126) سبق وأشرنا إلى أنّ تواصل الاحتماء بالقنصليات الأجنبية هو رهين موافقة القنصل.

الامتيازات التي يتمتع بها التجار الأجانب. وبالرغم من أن البند الزاع من هذه المعاهدة يحد من سلطة الباي على البعض من رعاياه، إلا أنه حظي بموافقة حمودة باشا باي لاحتصاره في بادئ الأمر في عدد قليل ومحدود من التماسرة اليهود، يحتم النشاط التجاري تواجدهم في خدمة التجار الأجانب. لكن الترامه بهذه المعاهدة لم يمنعه من الوقوف ضد البعض من يهود القرنة الذين حاولوا الاحتماء بقنصليات أجنبية، كما لم يمنعه من السعي إلى فرض حمايته على بعض اليهود الأجانب الذي يخولهم وضعهم القانوني الانتماء آلياً إلى قنصليات البلدان التي انحدروا منها⁽¹²⁷⁾.

وإذا كانت مواقف حمودة باشا باي صارمة تجاه بعض التجار اليهود الذين تطلّعوا إلى الاحتماء، فإنه لم يستطع بتشده قطع دابر هذه الظاهرة أو الحد منها، ذلك أنه لم يعد لليهود من خيار سوى التثبث بها درءاً للتجنّي الذي لحقهم من السلط المحلية خاصة زمن الأزمات التي شهدتها البلاد⁽¹²⁸⁾، والأمثلة على ذلك تقرّ بها أدبيات العصر وتستنكرها، ففي أواخر سنة 1818 فرض محمود باي [1814-1824] على تجار الطائفة القرنية تجميع مبلغ مالي لا يقل مقداره عن 180,000 ريال مساهمة قسرية منهم لتغطية مصاريف القصر الذي عجزت مداخيل المخزون على كفايته، وقد ألزم بأداء هذا المبلغ 75 تاجراً تراوحت مساهماتهم بين 50 و2000 ريال⁽¹²⁹⁾.

(127) هم اليهود الذين انحدروا من بعض البلدان الأوروبية وعدّوا من رعاياها بحكم انتمائهم إليها.

(128) توالى على إيالة تونس العديد من الأزمات في الفترة التي اعتلى فيها محمود باي [1814-1824] العرش الحسيني نخس بالذكر منها استفحال الحفاف بين 1815 و1818 وتفشي الأوبئة كالكوليرا والطاعون بين 1818 و1819، وقد ساعدت هذه الأزمات على انتشار المجاعة والموت بين السكان.

(129) وردت هذه المعلومات في: Avraham, I, *le Mémorial de la communauté israélite* ..., *op. cit.*, p 27. استناداً إلى مصادر عبرية، وقد ذهب في اعتقاد أغلبية المؤرخين اليهود أن هذا المبلغ هو قيمة ضريبة الجزية، لكن أثبتت لنا الوثائق المحلية استحالة بلوغ الحرية هذا القدر، بل إن هذا المبلغ الذي قدرته البعض من الدراسات على أنه يمثل ربع مداخيل بيت خزندار على امتداد سنة كاملة، لم يكن إلا مبلغاً فرضه الباي عنوة على العنص من يهود الطائفة القرنية لمجابهة بعض المصاريف، وهي طريقة كثيراً ما كان يلجأ إليها العديد =

وأعقاب السنة ذاتها أي سنة 1819 سخر جميع اليهود بالحاضرة⁽¹³⁰⁾ لتطهير «فسقة الملابس»، وألزمهم الخدمة فيها بأنفسهم، وجيهم وخاملهم، والعاجز في بدنه يدفع عوضاً للقادر منهم... ودام العمل فيها مدة واليهود في شدة، لتخصيصهم في مباشرة العمل...»⁽¹³¹⁾.

لم تقتصر هذه المضايقات على اليهود المحليين فحسب، بل تعرّض لها بعض اليهود الأجانب المتمتعين بحصانة قنصليات الدول التي انحدروا منها، فبسر سنة 1822 وسنة 1823، أثرت على الساحة السياسية في مناسبتين متتابعتين القضية المعروفة «بقضية القبعات»، وملخصها أنّ محمود باي [1814-1824] أحبر كلّ اليهود المتواجدين بالإيالة دون استثناء على لبس القبعة المخصصة لليهود والتي تميزهم عن غيرهم من مسلمين ومسيحيين.

ففي المناسبة الأولى وقع التعرّض إلى تاجر يهودي من رعايا بريطانيا بحكم انحدره من جبل طارق، وإجباره قسراً عن التخلّي عن لباسه الأوروبي مسaire لتقاليد السلا والالتزام بها. وفي المناسبة الثانية استهدف يهوديين من رعايا توسكانيا، وسبقا إلى الجلد والتعذيب بتهمة التبجح بالاحتماء بدولة أجنبية ومغالطة السلطات.

لكن هذا التصدي العنيف لمجابهة المتبجحين بالحماية - إن صحّت التهمة

- من البياض ومن الأزمات، لتأكلهم من امتلاك البعض من أفراد هذه الطائفة لمحزون فذي هام. حول المبالغ التقليدية لضريبة الجزية المجبة من يهود الطائفة المحلية أو يهود القرن. انظر ما أوردناه في القسم الأول من هذه الدراسة، وانظر ما تضمنته «لرمة الحرية» في الفصل المخصص للزيم اليهود. وفيما يتعلّق بالأخطاء التي تضمنتها بعض الدراسات حول هذا المبلغ انظر خاصة:

Sebag, P., *Histoire des juifs...*, op. cit., p. 91. Nunez, J., *Sujets et protégés*, op. cit., p. 54.

(130) إذا عمّم ابن أبي الضياف فرض السخرة على جميع اليهود المتواجدين بالحاضرة فإنه يمكن استثناء اليهود المحميين واليهود الأجانب الذين لا يخضعون إلى مثل هذه الأعمال بعسارهم من عداد رعايا الدول الأجنبية، وإضافة إلى هذا يمكن استثناء المعص من يهود الطائفة القرنية بحكم أنه سبق لهم تأدية مبلغ مالي هام إلى المحزون كما يتّ ذلك. حول المصدر انظر أدناه.

(131) الإتحاف، ج3، ص166.

الموَحَّهة إليهم - لم يشن عزائم بعض اليهود عن التَنَصُّل من تبعية الباي بقدر ما حثَّهم على التَثَبُّث الشديد بالانتماء إلى الدَّول الأوروبية، إضافة إلى أنَّ سياسة القمع قد أتاحَت الفرصة أمام السِّلْك الدبلوماسية الأجنبيَّة للتَّدخُّل شَدَّة لَجَر الأضرار الَّتِي تستهدف رعاياه من اليهود، فالقنصل الإنكليزي أجبر محمود باي في أعقاب الحادثة الأولى على الاعتراف بخطئه وألزمه بالتراجع عن قراره وبعدم التَّدخُّل في شؤون رعايا بريطانيا بمن فيهم اليهود. وفي الحادثة الثانية كان تحرك قنصل توسكانيا حثيثاً لإتمام المعاهدة التَّونسيَّة التوسكانيَّة الَّتِي وقع الاتفاق بشأنها منذ تشرين الأول/أكتوبر 1822 وتأخَّرت المصادقة عليها.

لكن إذا كانت إحدى غايات إبرام هذه المعاهدة وضع حدٍّ للتجاوزات الَّتِي يتعرَّض لها رعايا توسكانيا من اليهود أساساً، فقد أبرزت جانباً آخر من تحديد الوضع القانوني ليهود الطائفة القرنيَّة وأوجه التعامل معهم، فالفقرة الثالثة من البند الثاني⁽¹³²⁾ تنصُّ على اعتبار رعايا الباي كلَّ يهودي قدم من ليفورنو واستقرَّ بالبلاط التَّونسيَّة منذ زمن بعيد أو لعدَّة سنوات، وهذا الاستقرار يلزمه بدفع نفس الأداءات الَّتِي يخضع إليها الأهالي. أمَّا اليهود الَّذين سيحلُّون بالبلاط بعد إبرام المعاهدة فيقع اعتبارهم من رعايا توسكانيا شريطة أن يكونوا حاملين لجوازات سفر توسكانيَّة ولا تتعدى إقامتهم بالإيالة سنتين، وإذا تجاوزوا هذه المدة فإنَّ الحماية التوسكانيَّة تسحب منهم ويصبحون من عداد رعايا الباي⁽¹³³⁾.

قد تحيلنا هذه الفقرة إلى سياسة مرنة في حلٍّ من العنف توخاها الجانبان المتعاهدان لتأطير الوضع القانوني ليهود القرنة ومحاصرته، إلَّا أنَّه لم تراع إلَّا مصالح عدد محدود منهم، أي أنَّها خدمت مصالح التَّحار العابرين دون الأغلبية الَّذين قدموا من ليفورنو إلى الإيالة، وعبَّرت إقامتهم الطويلة عن استقرارهم

(132) تضمَّ المعاهدة ديباجة و12 بند، وقد احتوى البند الثاني أربع فقرات، تتعرَّض الأولى إلى حرية التَّبادل التجاري بين البلدين، والثانية نصَّت على الامتيازات الممنوحة للتَّحار للتوسكانين بإيالة تونس، وخَصَّصَت الفقرة الثالثة إلى الوضع القانوني ليهود القرنة، أمَّا لفقرة الرَّابعة والأخيرة فقد تعرَّضت من جانب آخر إلى الامتيازات الممنوحة للتَّحار التَّونسين توسكانيا. انظر:

Rousseau, A., *Les annales...*, op. cit., p. 552-555.

(133) المصدر السابق، ص 553.

التهائي بها. فالتّمعن في خفايا هذا البند من المعاهدة يؤكّد تجاهل السلطات التوسكانية توق هؤلاء لحمايتها، وحرصهم الشديد على أن يكونوا من صمر رعاياها. بل وكأنّ هذا البند إجمالاً يؤكّد على اتفاق حول اقتسام غيمة - إن جازت العبارة - أو بالأحرى اقتسام المكاسب التي تُجنى من أنشطة التجارة العالمية للعديد منهم. فالسلطات التونسية إذا وافقت على هذا البند فلاّته يضمن لها عدم خروج يهود القرنة عن رايّتها وطوعها. وإن صادف وأراد أحد أفراد هذه الطائفة مغادرة البلاد نهائياً إلى بلد آخر فهو مجبر على أداء مبلغ مالي مقابل السماح له بالخروج، كما حدث للذّمّي إسحاق ولد القائد شموئيل الذي «... سزحه المعظم سيدنا رّوح لبلاد القرنة هو واخوته وأعياله...»، نظير 5,000 ريال تكفل بدفعهم القائد شوعة بعد السّفر⁽¹³⁴⁾. وكأنّ أفراد هذه الطائفة محكوم عليهم بالإقامة المؤبّدة بالإيالة، فمن وجهة نظر السّلط المحليّة فإنّ الاحتفاظ بالمستقرّين منهم على أراضيها، هو احتفاظ بأقلّيّة ذات عناصر لها وزن اقتصادي هام على مستوى السّوق المتوسّطة.

لا شكّ أنّ معاهدة 1822 تمثّل ضربة قاسية ليهود الطائفة القرنيّة أدت إلى انقسامها إلى مجموعتين واحدة قديمة وأخرى جديدة، إضافة إلى أنّها قطعت أمام العناصر التي استقرّت بالبلاد أمل الانتماء نهائياً إلى بلد أوروبي، وحتى بعد موافقة أحمد باشا باي [1837-1855] على إحداث تعديل على البند الثاني من المعاهدة تحت إلحاح القنصل الإنكليزي توماس ريد (Thomas Reed)⁽¹³⁵⁾، والمسامحي الحثيثة لقنصل توسكانيا هنري نيسن (Henri Nyssen)، فإنّ هذا التعديل الذي نصّ أساساً على إلغاء تحديد الإقامة بحدّة زمنية مضبوطة، لم يشمل إلاّ الذين استقروا بالبلاد بعد سنة 1822، واستثنى المستقرّين منهم قبل هذا التاريخ⁽¹³⁶⁾.

(134) أ.وت.، دفتر رقم: 102، يتضمّن البعض من مداخل الباي من حطّان و«دوبا» وضيافة، بتاريخ 1757-1759.

(135) أ.وت.، م.ت.؛ ص.ن: 64، م: 778، و: 7، من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 16 أيار/مايو 1845.

Masi, C, «Fixation...», *op. cit.*, p. 341.

(136)

يتضمّن المرحع أعلاه مراسلة من أحمد باشا باي إلى دوق توسكانيا الأكبر بتاريخ 13 ذو القعدة 1262 الموافق ليوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1846، وفيها يوافق على تعديل الفقرة الثالثة من البند الثاني من معاهدة 1822.

لم يكن «تفويت» أحمد باشا باي في بعض اليهود من رعاياه تنازلاً نتيجة ضغوطات قاصلة الدول الأوروبية، بل إن مراجعته للمعاملة هي من قبيل مسايرة الظرف التاريخي الذي انتشرت فيه الأفكار الإصلاحية، وتمخضت عنه العديد من القيم الإنسانية التي تنادي بحرية الفرد وحرية الأقليات في تحديد مصيرها. وأبرز الأمثلة على هذا التوجه قرار السماح للمسيحيين بتوسيع كنيستهم ومسحهم أرضاً لذلك مع إعفائهم إعفاء تاماً من أداء معلوم كراء هذا القضاء الديني⁽¹³⁷⁾، ثم قراره المشهود الذي أمر فيه بعتق العبيد السود عتقاً شاملاً وتاماً⁽¹³⁸⁾. وقد جاء الإعلان عن هذين القرارين مباشرة قبيل المصادقة على تعديل المعاهدة وتثبيت انقسام الأقلية اليهودية القرنية والسماح بانتفاء جزء من أفرادها قانونياً إلى توسكاني.

لا تنم موافقة أحمد باشا باي عن انقسام الطائفة القرنية على انتهاجه لسياسة أحادية الجانب تجاه ظاهرة الحماية، بل إن سياسته عموماً اتسمت بالمراوحة بين التشدد حيناً والمرونة أحياناً، فقد سبق له أن أوقف أنشطة بعض البيوتات التجارية الفرنسية لانتدائها عدداً كبيراً من السماسرة اليهود الذين سيصبحون من عداد رعايا الدولة الفرنسية، وحدد عدد المنتدبين بسمسارين اثنين لكل مؤسسة تجارية لها استثمار مالي وتجارية بالإيالة، دون أن يعدل عن قراره أو تلبين عريكته تجاه إلحاح السلطات الفرنسية⁽¹³⁹⁾.

خلافاً لهذا التشدد الذي لا ينبى إلا عن رفضه الصريح لاحتماء بعض العناصر اليهودية بحماية دولة أجنبية، كان تعامله مع أولئك الذين حصلوا على

(137) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 64، م: 755، و: 33، أمر علي صادر عن أحمد باشا باي في منح الصاري أرضاً لتوسيع كنيستهم، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / شباط/فبراير 1845. انظر كذلك: الإتحاف، ج4، ص79.

(138) لم يصدر أحمد باشا باي قراره النهائي بعتق العبيد السود إلا بعد أن تدرج في ذلك، ففي سنة 1841 أمر بمنع بيعهم في سوق البركة وألغى لزمته التي تقدر بحوالي 30,000 ريال في السنة، كما أمر في نفس التاريخ بهدم الذكاكين المخصصة لعرضهم للبيع، ثم مع تصديرهم للتجارة بهم كالبضائع. وفي سنة 1842 أصدر أمراً علياً يقضي بأن المولود من سلع العبيد بالإيالة حر لا يباع ولا يشتري. في هذا الصدد انظر: الإتحاف، ج4، ص86-87.

انظر كذلك: Larguèche, A., *L'abolition de l'esclavage...*, op. cit., p. 6-10.

ANP, *Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.

(139)

الحماية وحسم في وضعهم القانوني بدخولهم تحت لواء القنصليات الأوروبية، في غاية من السلاسة والمطاوعة، ويتضح لنا هذا السلوك من خلال الأوامر العلية التي أصدرها لفضّ العديد من قضايا التّداين، إذ بمجرد مراسلة من قنصل دولة ما بأمر بإحبار المدين على خلاص ما تخلّد بذمته من دين، وعالماً ما يكون هذا المدين من رعاياه المسلمين الذين كبلتهم ديون التماسرة والتجارة والمرايين اليهود من المحتمين بدول أجنبية⁽¹⁴⁰⁾، كما لا يتوانى في مناسبات عدّة في إصدار أوامره بـ: «تعريض» أملاك المدين ووضعها على ذمة الدائن⁽¹⁴¹⁾، أو وضع المدينين تحت طائلة التعذيب لإرغامهم على أداء ديونهم، ففي دعوى المراكنتي شولال مثلاً - وهو يهودي مُحتم بالقنصلية الفرنسية - صدّ ثلاثة تجّار مسلمين من صفاقس نماطلوا في إرجاع الدّين الذي عليهم، وتحصّنوا بزاوية هروياً من التّبعتات القنونيّة، أمر أحمد باشا باي، قائد الجهة «بتثقيهم بالحديد تضييقاً عليهم»⁽¹⁴²⁾.

ولا نبالغ إذا اعتبرنا أنّ هذه المرونة في التّعامل مع الأجانب وبعض اليهود المحميين قادت إلى حدّ الإذعان إلى قرارات السّلط الأجنبية، ففي مراسلة له إلى القنصل الفرنسي ورد ما نصّه: «... أنا بعد فقد بلغنا كتابكم في 2 اشتهبر وما ذكرتم لنا أنّ رعيّة الفرنسييس لا تنالهم يد غير يد نائبهم ولا يقع فيهم حكم إلّا

(140) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ س.ت؛ صن: 1، م: 12، و: 493، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جمادى الأول 1262 هجري. صن: 208، م: 130، و: 45، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.

(141) نفس هذه الظاهرة نجدها في المغرب الأقصى في ثمانينيات القرن انتسع عشر، حيث تغافم الاحماء بالدول الأوروبية الأمر الذي أدّى إلى اتساع نفوذ اليهود المحميين بوريط العديد من الأهالي في سلسلة من الدّيون اللامتهية وضغطهم على المخور لاسترجاع ما تخلّد بذمة رعاياه. وقد تحوّل العديد من التجّار اليهود من خلال عمليات الزّهر وما يشعها من مصادرات لأملاك الدّائنين إلى مالكي عقارين لمساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية في هذا الضّدد راجع:

Kebib, M., *Juifs et musulmans au Maroc (1859-1948)*, Univ. Mohammed V, Rabat, 1994, p. 253-256.

(142) المصدر السابق، صن: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باشا باي إلى محمد س الشيخ قائد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1271 هجري.

محضره وموافقة وطلبتهم أن نأمر العمال بصفاقس أن لا يقع مثل هذا والجواب أن ذكرته معلوم محقق مسلم لا خلاف فيه ونازلة اليهودي سبب وقوعها الغلط والاختلاف في الفهم كما عرفناكم قبل هذا وأمرنا قائد صفاقس مشفهة برّد البال من عدم وقوع هذه النازلة وكلّ ما يثبت أنّه فرانسيس لازم يسلم إلى نائبكم⁽¹⁴³⁾.

هذه السياسة التي توخاها أحمد باشا باي ذهبت بظن البعض أنها موالاة لغير رعاياه، ومناصرتهم على من هم في ذمته، إلى حدّ نعتنه بـ: «باي اليهود والنصارى»⁽¹⁴⁴⁾. ويبدو أنّ توجهه هذا لا يخلو من اعتبارات مصلحة تخدم مشاريعه الإصلاحية التي تتطلب مصاريف ذات بال، فالقرن التاسع عشر هو قرن الحرية التجارية كما هو قرن امتلاك السيولة النقدية، وهي المتوفرة دون أدنى ريب لدى نخبة من التجار اليهود والأجانب، وبمنح اليهود أساساً ما يتوقون إليه من حرية وما يطالبون به من عدل لكفّ المظالم عنهم، كسب له وضمان لهم أيضاً للتعامل معه، بما ألهم أصبحوا في مأمن من تجاوزات «الحاكم الظالم» التي قد تلتف أرواقهم، كما حصل لبعضهم في مناسبات عديدة.

فماذا اتّسمت الأنشطة التجارية للتّخب اليهودية المحمية؟ وما هو وزنهم على السّاحة التجارية للإيالة؟ وهل ساهموا في دعم مشاريع الحداثة التي أراد أحمد باشا باي تأسيسها؟

2 - الأنشطة التجارية لليهود المحمّتين واليهود الأوروبيين بالإيالة

لا يمكن أن نرسل انتشار ظاهرة الاحتماء وتوسّع نطاقها في غير هذا الإطار التاريخي الذي جمع بين مصالح المخزن ومصالح نخب المال والتجارة من اليهود، فقد انتهى الأمر بأحمد باشا باي إلى قبول حرية الانتماء، خاصة بعد أن أفتى الشيخ إبراهيم الرياحي بجواز احتماء المسلمين بدول أجنبية، عندما عرضت عليه

(143) أ.ت.؛ م.ت.؛ ص.ن.؛ م. 204، 9/57، و. 16، من أحمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.

(144) الإنعاف، ج4، ص172.

نازلة الشيخ محمد العنابي قاضي رأس الجبل الذي لجأ إلى الفصلية الإنكليزية أثناء جور أحد خاصته⁽¹⁴⁵⁾.

ولا تعد هذه الحادثة فريدة من نوعها زمن أحمد باشا باي، فقد سبق أن التجأت أبرز الوحوش المخزنية إلى مثل هذا الحل، فالأخوان فرحات وحسونة الجلولي فرّوا إلى مالطا، وإلى نفس المكان كانت وجهة حسونة بن الحاج⁽¹⁴⁶⁾، في حين احتار محمود بن عياد الهروب إلى فرنسا والاستقرار بها نهائياً⁽¹⁴⁷⁾.

ولا نستبعد أن يكون أحمد باشا باي قد تفتّن إلى أنه لم يعد للحاكم حقّ الولاء الذاتي على رعاياه، وإذا أجاز هذا الاحتماء للمسلمين على وجه شرعي مستنداً إلى أبرز رجال الدين في ذلك العصر، فكيف لا يجيزه لرعاياه من اليهود وهو الذي بدرت منه محاولات لاستقطاب نخبهم واستمالتهم خدمةً لمشاريعه الإصلاحية⁽¹⁴⁸⁾.

وقد احتفظت لنا الوثائق الصادرة عن إدارة الجمارك زمن أحمد باشا باي خاصّة بعدد العيّات التي تشير إلى تأقلم النخب التجارية اليهودية مع هذه الظرفية، التي وفّرت لهم فرصاً لا تُحصى لتنمية حقول استثماراتهم.

(145) يتعرّض ابن أبي الضياف إلى هذه التازلة مبرزاً الحوار الذي جمعه الشيخ إبراهيم الريحاني في الغرض. وفحوى القضية تلخص في أنّ صالح شيبوب أمير لواء عسكر غار الملح وبنزرت أجبر ابن الشيخ محمد العنابي على العمل بسراية غار الملح، وبالزعم من افتدائهما بالمال لإعفائهما من هذا العمل القسري، فإنّ صالح شيبوب أصرّ على عدم الإفراج عنهما، لما كان من الشيخ إلاّ الالتجاء إلى الفصل الإنكليزي طالباً حمايته وتدخّله في القضية، وقد أدّت وساطة هذا القنصل إلى الحصول على أمر من أحمد باشا باي يعفي الابنين من هذا العمل ويضمن لهما ولأبهما الأمن والسلامة. وفي إطار هذه القضية صدرت فتوى الشيخ إبراهيم الريحاني في جواز احتماء المسلمين بدولة أجنبية بعد الاستفسار الذي قدّمه ابن أبي الضياف بطلب من الباي نفسه. الإتحاف، ج4، ص117-118.

(146) لم تذكر المصادر الإخبارية طلب هؤلاء حماية هذه السلطات مباشرة، لكن لجوءهم إلى هذا الحل كان لغاية الاحتماء بسلطات أجنبية. المصدر السابق، ص48، 81.

(147) المصدر نفسه، ص150-155.

(148) الأمثلة متعدّدة في هذا الجانب، انظر على سبيل المثال: قيمة المبالغ التي وطّنها اليهود للإشراف على «لزمة الثقة» و«لزمة كساوي العسكر» اللتين تعرّضنا إليهما في الباب الثاني من هذه الدراسة.

جدول رقم 36

الموردون بإيالة تونس من بلدان أوروبية (1844-1845)

(عددهم وعملياتهم التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم)⁽¹⁴⁹⁾

الفئات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المبلغ (بحساب الزبال)	النسبة المئوية
3	2,34	16	0,40	1,114	0,47	تجار مسلمون	
27	21,09	789	19,57	13,544	5,65	تجار أوروبيون	
21	16,41	506	12,55	10,206	4,26		
11	8,59	363	9,00	22,357	9,33		
9	7,03	403	10,00	39,245	16,38		
4	3,13	239	5,93	18,642	7,78		
7	5,47	96	2,38	6,424	2,68		
79	61,72	2,396	59,42	110,418	46,10	الجملة	
18	14,06	818	20,29	49,561	20,69	تجار يهود	
14	10,94	402	9,97	24,511	10,23		
10	7,81	263	6,52	36,418	15,20		
4	3,13	137	3,40	17,509	7,31		
46	35,94	1,610	40,18	127,999	53,44	الجملة	
128	100	4,032	100	239,531	100	المجموع العام	

لا ينبغي من وراء بسط هذه الإحصاءات القيام بتحليل دقيق لحركة التوريد بالإيالة، بل يروم التركيز على الفئات التجارية الجديدة التي لم نتعرض إليها سابقاً، ومقارنتها كلما دعت الضرورة بالفئات التجارية الأخرى على مستوى الحضور

(149) اعتمدنا لسط هذه الإحصاءات على: أ.وت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(150) يتكوّن هؤلاء التجار من: الصارو والسيديان والنابوليتان والجنوئين.

والنشاط أو على مستوى الأداءات الموظفة على بضائعهم والتي تعكس حجم استثماراتهم⁽¹⁵¹⁾. ومن بين هذه الفئات الجديدة على مستوى هذا الإحصاء نجد اليهود المحميين واليهود الأوروبيين.

أ - النشاط التجاري لليهود المحميين

ليس بوسعنا أن نقرّ بحدائث عهد هذه الفئة من التجار بالساحة التجارية للإيالة، فحضورهم بها وإن كان يعود إلى فترات سابقة، إلا أنه اتسم بضعف عددهم ومكانتهم المالية، على خلاف هذه الفترة التي أنبأت إحصاءاتها عن مزاحمتهم القوية لبقية الفئات التجارية الأخرى سواء اليهودية أو الأجنبية، خاصة على مستوى الأموال المرصودة لجلب البضائع الأوروبية.

وقد تشكلت هذه المجموعة من حوالي عشرة تجار⁽¹⁵²⁾، انتمى أربعة منهم إلى حماية القنصلية الفرنسية وهم، دافيد معطي وهودة الزبر وموشي بن أراهم فلاح وشوعة قندوز. واستقطبت القنصلية الإنكليزية كلاً من يعقوب ليفي وشالوم سيس. في حين انضوت بقية المجموعة كل على حدة تحت حماية القنصلية الهولندية والسويدية والإسبانية وهم على التوالي، رفائيل سمارية وهودة قونة ودانيال كرتوزو.

وبنتبت لألقاب هذه المجموعة ونسبهم العائلي، نلاحظ أنّ أغلبهم من المحليين، فمعطي والزبر وفلاح وقندوز وبسيس وقنونة هم من اليهود الذين

(151) الطريقة التي مستوحاها للنظر في بيانات هذا الجدول ألجأنا إليها ضرورة تفادي تكرار بعض المصطلحات والمفاهيم.

(152) من المحتمل أن يكون قد تسرب خطأ في إحصائنا ذلك أننا لم نهتد إلى تحديد انتماء تاجر واحد من هذه المجموعة، هل هو من اليهود المحليين أي من رعايا الباي، أم من اليهود المحميين الحاصعين إلى إحدى السلطات القنصلية؟ فقد عثرنا في وثيقة يتيمة على ادعائه بأنه «حماية»، لكن لم تثبت هذه الوثيقة صحة هذا الادعاء من عدمه، إضافة إلى أنّ الاسم في حد ذاته يجعلنا نشكّ أنه لنفس الشخص، ففي وثائق الجمرك ورد الاسم الثاني فقط، أمّا في وثيقة الادعاء فقد ورد الاسم الثلاثي، وهذا الشك جعلنا نحيد على تصبّسه إلى قائمة اليهود المحميين خاصة وأنّ نشاطه المالي في هذا القطاع يكاد لا يعبر عن شيء ولا يضيف الكثير إلى أنشطة المجموعة ككل.

أطلقت عليهم العديد من الوثائق تسمية «التوانسة»، نظراً لأن جدورهم المحلية ضاربة في القدم⁽¹⁵³⁾. أما ليفي وسمارية وكرتوزو فهم دون أدنى ريب من أبناء الطائفة القرنية التي يعدّ جزء من أفرادها بمثابة المحليين، لكن تمسك أغلب البايات بحمايتهم صدهم عن اكتساب جنسيات البلدان التي انحدروا منها⁽¹⁵⁴⁾، استناداً إلى الأعراف اليهودية التي انبنى عليها انقسام اليهود إلى طائفتين⁽¹⁵⁵⁾. واستناداً كذلك إلى قيود الوضع القانوني الذي أطر تواجد اليهود بإيالة تونس وبأرض الإسلام عامة، وحرمتهم من حق الانتماء الجغرافي طمساً لمعالم هويتهم⁽¹⁵⁶⁾.

ولا يمكن أن نأخذ الأعداد التي قدّمتنا في ارتفاعها أو في تدنيها مؤشراً دالاً على أنّ اليهود «التوانسة» هم أكثر سعياً من يهود القرنة إلى حماية القنصليات الأجنبية وتشبّها بها، وإن انطبق هذا على فترات لاحقة، فإنه لا ينطبق على فترة هذا الإحصاء أو الفترات السابقة له، فظاهرة الحماية غدت موضحة العصر - إن جازت العبارة - خاصة خلال العشرة الأولى من حكم صاحب المشيرية، إذ تاق إليها كلّ اليهود «التوانسة» والقرانة على السواء⁽¹⁵⁷⁾، باعتبارها امتيازاً يخلصهم من قيود المجتمع الإسلامي وحكامه، ويقربهم في الوقت ذاته من المجتمعات الغربية التي باتت نهضتها الشاملة المحرك الرئيس لنشاط التجارة العالمية بتوجيهها وتحديد فضاءاتها.

أما أعقاب هذه الفترة وخاصة مع مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر تقلص نوعاً ما طلب القرانة للحمايات الأجنبية نظر لأن نسبة منهم انضوت كيناً تحت

(153) أ.بوت؛ س.ت؛ ص: 64، م: 778، و: 6، قائمة تشتمل على كلّ ألقاب اليهود رعايا الباي، بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1282 هجري.

(154) سبق وأن تعرّضنا إلى هذه المسألة، انظر سابقاً.

(155) انظر: ما تضمنه الفصل الأول من هذه الدراسة حول انشقاق الطائفتين اليهوديتين بإيالة تونس.

(156) لا يقصد بهذه العبارة طمس معالم هويتهم الدينية، بل يقصد بها هوية انتمائهم إلى بلد غير البلد الذي يقيمون فيه.

(157) م عدا أفراد الطائفة اليهودية المحلية المستقرة بجزيرة كما سبق وذكرنا.

الحماية التوسكانية⁽¹⁵⁸⁾، بالمقابل عبّرت جملة من الوثائق عن ارتفاع عدد «التوانسة» من اليهود الذين منحوا حماية القنصليات الأجنبية⁽¹⁵⁹⁾، خاصة منهم كبار التجار اقتياداً بتحوّل وضع القرانة وانتمائهم قانونياً إلى قضاء أروبي.

على مستوى حضورهم بالسّاحة التجارية للإيالة مثلت المجموعة اليهودية المحميّة نسبة 7,8% من إجمالي عدد التجار النشيطين بميناءي حلق الوادي والبحيرة. وإن عدّت هذه النسبة قليلة مقارنة بحضور بعض التجار الآخرين مثل المالطيين واليونانيين، أو مقارنة بحضور بعض الفئات التجارية في صلب المجموعة اليهودية ككلّ مثل القرانة أو اليهود المحليين، فإنّ هذه القلّة لم تنعكس سلباً على مستوى نشاطهم، خاصة إذا نظرنا إلى قيمة المبالغ التي تأتت للجمرك من البضائع التي ورّدها، أو تلك التي ورّدت بأسمائهم، إذ وظّف عليها 36,418 ريالاً وربع الريال أي بنسبة (15,20%) من جملة مداخيله زمن هذا الإحصاء.

وتبعاً لقيمة هذا المبلغ احتلّ اليهود المحميون المرتبة الثالثة في السّلم التفاضلي لهذا القطاع، بالرّغم من أنّ أداءاتهم كادت تتساوى وأداءات التجار الفرنسيين ذوي الخبرة والتّجربة القديمة بالوسط التجاري للإيالة، وبمقارنة المبلغين لا يمكن أن تكون حصيلة الفارق بينهما ذات مستوى هامّ، بل هو فارق ضئيل لا تنبني عليه مزاحمة فعلية أو أسبقية هامة.

وعلى نقبض المستوى التجاري للفرنسيين لم يفق اليهود المحميّين سوى الدّرجات التي اعتلتها النخب التجارية القرنية المعتادة على تصدّر المناصب الأولى، سواء من خلال عدد العمليات أو من خلال الأداءات التي بلغت 49,561 ريالاً، وهو مبلغ يفوق خمس ما استخلص من جميع التّجار، ورافقه في نفس المستوى من الارتفاع عدد العمليات التي أمّنها والمحدّدة بحوالي 818 عملية.

(158) مجموعة هامة من يهود القرنة شملهم تعديل البند الثاني من المعاهدة التوسكانية التونسية لسنة 1846. سبق وأن تعرّضنا إلى هذه المسألة بالتّفصيل.

(159) في هذا الإطار سعت السلطات المحلية إلى ضبط قائمة رسمية بألقاب اليهود «التوانسة»، لتشديد لحصار على المندسّين إلى حمايات القنصليّة أو المتحلّين لهذه الصّفة. انظر: أ.وت؛ م.ت؛ ص: 64، م: 778، و: 6، سبق ذكرها.

وإن كنا اتخذنا من عدد العمليات التجارية بشكل عام في قطاعي التصدير والتوريد مؤشراً من المؤشرات الدالة على مستوى حضور الفئات التجارية بموانئ الإيالة وبشاطهم المستمر بها، فإن هذا المؤشر لا يكاد ينطبق على شط اليهود المحميين بما أن عملياتهم لم تتجاوز نسبتها (6,25%) من المجموع العام، وهو عدد متدنٍ بالمقارنة مع عدد العمليات التي أشرفت عليها أغلب الفئات التجارية الأخرى. لكن إذا نظرنا إلى هذا النشاط من زاوية مغايرة، نلاحظ أنه من أرفع المستويات، فمتوسط الأداء على العملية الواحدة وصل إلى 138,5 ريالاً، في حين تراوح لدى الفئات التجارية الأخرى بين 17,25 ريالاً كحد أدنى و128 ريالاً كحد أقصى⁽¹⁶⁰⁾. وغالباً ما يشير ارتفاع متوسط الأداء على العملية الواحدة إلى ارتفاع قيمة البضاعة والعكس جائز كذلك، وأبرز الأمثلة التي يمكن أن نتخذها لتوضيح هذا الجانب النشاط التجاري للمالطيين واليونانيين، إذ بالرغم من ارتفاع عدد العمليات التي آمنوها، فإن أدائها تعد متواضعة جداً، بل هي من أقل الأداءات، ودون شك لا ينتج هذا الضعف إلا ضعفاً مماثلاً.

وفي نفس هذا الإطار من المقارنة، يبدو أن البضائع التي وزدها اليهود المحميون، قد انطلقت من عمليات مدروسة بناءً على طلبات مسبقة، وهي طريقة تيسر لهم تصريفها في زمن محدود مع ضمانه أرباحاً متأكدة.

ولم تكن هذه الطريقة نابعة من تعاملهم مع البلدان الأوروبية فحسب، بل واكبت أعمالهم في البلدان الإسلامية، طبقاً لما حصلنا عليه من بيانات إحصائية.

(160) انطلاقاً من البيانات الإحصائية التي احتوى عليها جدول «الموزدون بإيالة تونس من بندا أوروييه (1844-1845) كان متوسط الأداء على العملية التجارية الواحدة بالنسبة لجميع الفئات التجارية على النحو التالي: المسلمون 69,5 ريالاً، المالطيون 17,25 ريالاً، اليونانيون 20,25 ريالاً، الإيطاليون 61,5 ريالاً، الفرنسيون 97,5 ريالاً، الإنكليز 78 ريالاً، القرانة 60,5 ريالاً، اليهود المحليون 61 ريالاً، اليهود المحميون 138,5 ريالاً، اليهود الأحانب 128 ريالاً.

جدول رقم 37

الموردون بإيالة تونس من بلدان إسلامية (1844-1845)
(عددهم وعملياتهم التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم)⁽¹⁶¹⁾

الأداءات		عدد العمليات		عدد التجار		الفئات التجارية
النسبة المئوية	المبلغ (بحساب الزيال)	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
57,03	29,684	70,32	803	70,50	98	تجار مسلمون
1,57	817	1,84	21	5,76	8	تجار أوروبيون
1,53	795	0,79	9	3,60	5	
1,84	958	0,79	9	1,44	2	
2,08	1,083	0,88	10	1,44	2	
0,32	168	0,53	6	2,88	4	
7,35	3,821	4,82	55	15,11	21	الجملة
12,18	6,341	8,41	96	2,88	4	تجار يهود
8,96	4,663	10,16	116	5,76	8	
11,73	6,105	4,64	53	4,32	6	
2,75	1,429	1,66	19	1,44	2	
35,62	18,538	24,87	284	14,39	20	الجملة
100	52,043	100	1142	100	139	المجموع العام

ما يمكن أن نشير إليه بدءاً، أنّ نفس الفئات التجارية التي تعاملت مع «بزّ التّصاري» تعاملت كذلك مع «بزّ الإسلام»⁽¹⁶³⁾، مع تغيير طفيف في أسماء بعض التّجار واختلاف أكيد في نوعية البضائع الموردة حجماً وأداء. لكن أولى

(161) اعتمدنا لسط هذا الإحصاء على أ.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(162) قد تتضمّن هذه الفئة بعض التجار الإنكليز الذين لم يهتد إليهم في قوائم الدّفاتر.

(163) عارنان منقولتان عن عنواني الدّفاتر المعتمد لاستخراج البيانات الإحصائية لهذا الجزء من الدّراسة.

الملاحظات التي شذت انتباهنا ولا بدّ من الوقوف عندها هي الاستثمارات المالية المتميزة للتجار المسلمين من خلال أنشطتهم التي تحوّلت من أدنى المستويات قيمة إلى أرفعها بمجرد أن تغيّر الفضاء التجاري.⁽¹⁶⁴⁾

وإذا كان تعامل التجار المسلمين مع البلدان الأوروبية قد أبرر ثلاثة تجار لا غير، وهم محمود بن عبّاد ومحمد المهبولي والحاج قدّور⁽¹⁶⁵⁾، وانعكست قلّة عددهم على استثماراتهم بصفة عامة⁽¹⁶⁶⁾، فإنّ تعاملهم مع البلدان الإسلامية قد أبرز ما لا يقلّ عن 98 تاجراً أي بنسبة حضور تجاوزت (70,50%) من المجموع العام للتجار بأنهم المكانة الأولى سواء من خلال عدد عملياتهم التجارية، أو من خلال محضّل الأداءات عليها⁽¹⁶⁷⁾.

ولا يمكن تفسير هذا التميّز بغير تخيير التعامل مع هذه الفضاءات التجارية، بحكم القواصل اللغوي والثقافي والذني، وبحكم العادات والتقاليد التي تفرض جلب أنواع معينة من البضائع لها رواج بالأسواق المحلية، ولا شك أنّهم بهذا النشاط قد تداركوا أمر غيابهم من الأسواق الأوروبية.

ولم يشكّل تفوّق التجار المسلمين في هذا الميدان حاجزاً أمام التّخبط التجارية اليهودية لصّد أفرادها عن المحافظة على مكانتهم بالوسط التجاري للإيالة،

(164) باعتبار أنّنا نسعى من خلال إحصاءات الجمرك إلى التعرّض بصفة شامة إلى النشاط التجاري بموانئ الإيالة، ولم نقصر دراستنا هذه على تناول النشاط الاقتصادي للتّخبط اليهودية فحسب، كما يضبطه موضوع البحث، بل نوجب علينا مقارنة أنشطة هذه التّخبط بأنشطة نخب أخرى لها مكانتها بالوسط التجاري للإيالة.

(165) إذا كان الاسم الأوّل لشخصية مشهورة حدّاً بالوسط التجاري، والاسم الثّاني لتاجر من تخار صفاقس الذين تعاملوا مع بعض المراكز التجارية بأوروبا، فإنّ الحاج قدور ثالثهما لا يحيلنا اسمه على معلومات تعرّفنا بشخصه.

(166) حول العمليات التجارية لهؤلاء التجار والأداءات التي وظّفها الجمرك على بضائعهم، انظر حدول: «الموزّردون بإيالة تونس من البلدان الأوروبية (1844-1845)».

(167) تحدر الإشارة إلى أنّ هذا الرّقم لا يشير إلى أنّ كلّ هؤلاء التجار قد ورّدوا بضائع من البلدان الإسلامية، بل إنّ عدداً منهم لم يضبطه قد انتقلت بضائعهم بين لموانئ لداخلية للإيالة، دون أن تكون لهم علاقة بالبضائع الموردة من الخارج، وهذا من شأنه أن يحيلنا على أنّ مرور البضائع من ميناء داخلي إلى آخر مثله كان حاضماً إلى رسوم حمركية، ونورد هذا المعطى كاحتمال بدا لنا إلى أن نتبين ما يخالفه.

فتعاملهم مع المراكز التجارية للبلدان الإسلامية لم يكن وليد هذه النظرية، بل له تقاليده القديمة، وتبعاً لهذه العلاقة توصل التجار اليهود إلى تحقيق رقم معاملات هام نتجته من خلال أداءاتهم التي تجاوزت ثلث مداخيل الجمر من توريد بضائع هذه الأقاليم فحسب⁽¹⁶⁸⁾.

في حين لم تتمكن الفئات التجارية الأوروبية رغم تعدد جنسياتها من التواصل مع هذه الفضاءات انطلاقاً من موانئ الإيالة، فنشاطهم التجاري لا يمكن أن نُسبغ عليه سوى صفات الضعف بضائع وأداءات. ويبدو أن ثلثه من هؤلاء قد سخرُوا بعض عملائهم من اليهود المحمّتين للقيام بهذا النشاط بدلاً عنهم، بحكم أن استثمارات أغلب التجار الأوروبيين قد تركّزت لجلب بضائع بلدانهم لأسواق الإيالة⁽¹⁶⁹⁾.

ومن الحائز أن يكون نشاط التّخب التجارية المحمّية قد حظي بدعم من بعض التّجار الأوروبيين تمكّنوا على إثره من التّقدم على المجموعة الأوروبية ككل، وعلى المجموعة اليهودية المحلية، التي باشر أفرادها حوالي 53 عملية توريد خلّفت لمداخيل الجمر 6,105 ريالاً ونصف الرّيال، وهو مبلغ تساوى تقريباً مع ما وُظّف من أداءات على بضائع التّخب التجارية القرنية ذوي الحضور المتواصل والاستثمارات الهامة بالأسواق المحلية والأسواق المتوسطية عموماً.

وقد تكوّنت المجموعة اليهودية المحمّية في تعاملها مع «برّ الإسلام» من خمسة تجار. تبين لنا انتماء ثلاثة منهم إلى الحماية الفرنسية، تبعاً للعلاقة التجارية التي جمعت بين التجار الفرنسيين رينال وفيليب وقسطنطين وبين دافيد معطي وموشي فلاح ودافيد بن أبرهام كوهين من اليهود المحليين، وقد أشرف هؤلاء على 29 عملية، أدوا عليها 3,414 ريالاً رسوماً جمركية.

كما اتضح لنا نشاط هودة الليفي الذي سبق وأثبتنا انتماءه إلى الحماية الإنكليزية.

(168) لم نوصّل إلى إحصاءات قبل هذا التاريخ حتّى نسطها للمقارنة.

(169) من المحتمل أن تعدّ هذه الفئات التجارية أكثر من ستّ جنسيات، فإلى جانب التّجار الذين أنشأهم بالحدول، نجد تاجراً هولندياً وآخر بروسياً ولم نهتد إلى جسيّة التّاجرين الآخرين. انظر: أ.وت.، دفتر رقم: 1957، ص 18-20، سبق ذكره، انظر كذلك جدول «الموردون بإيالة تونس من البلدان الإسلامية (1844-1845)».

لكن لا تشير الوثائق هنا إلى ارتباطه مباشرة بالتجارة الإنكليزية، ذلك أنّ البضائع التي تضمّنتها عملياته السبع عشرة سجّل قسم منها باسمه واستقبل القسم الآخر مساعدته من اليهود مشيرين إلى أنّها على ذمّته، وقد بلغت أداؤها حوالي 2,276 ريالاً.

أمّا التاجر الأخير وهو لياه شيلبة فلم نهتد إلى معرفة أيّ الحمايات استقطبته، إضافة إلى أنّ تسجيل ما ورده من بضائع من خلال سبع عمليات أدّى عليها 415 ريالاً ونصف الريال، لم تذكر أدنى المعلومات بشأن انتمائه⁽¹⁷⁰⁾.

فما هي المهامّ التي أنيطت بعهدة هؤلاء في مثل هذه العلاقات؟ وما هي حدود صلاحيّاتهم؟.

ما من شكّ أنّ العلاقة التي جمعت بعض التجار الأوروبيين باليهود المحمّيين هي علاقة ذات مصلحة مشتركة تقاسم مكاسبها كلا الطرفين، لكن إذا كانت الاستفادة للتجار الأوروبيين استفادة ماديّة من خلال الخدمات التي تُقدّم إليهم وتيسّر عملهم كتجار غير مستقرّين بالبلاد، فإنّ الاستفادة لليهود المحمّيين من الذين انخرطوا في هذه الخدمة كانت استفادتهم مضاعفة، فأدنى المقادير التي يمكن أن يتحصّل عليها هؤلاء من خلال وساطتهم في عقد الصفقات التجارية نسبة (2%) من حجم الاستثمار يؤذيها بالتساوي الطرفان المتعاقدان.

ولا تمنحنا وثائق المتجر غير معلومات قليلة توحى بأنّ هناك أجراً أو عمولة يؤذيها التاجر الأوروبي إلى التسمّسار أو العميل عند استقباله البضائع بموانئ الإرساء أو شحنها أو متابعتها لترويجها، وهذه العمولة غالباً ما تخصم من الفوائد التي تنتجها البضائع بعد تصريفها. إضافة إلى أنّ هذا النشاط كثيراً ما يتيح الفرصة أمام الوسطاء لعقد صفقات تجارية بتمويل ذاتي، مثل التسمّسار شالوم سبيس الذي لم تكن خدمته لمركنتي إنكليزي عائقاً يحول دونه والاهتمام بأعماله الخاصّة. أو التاجر دافيد معطي الذي تقاسم خبرة عمله في ذات الوقت مع الفرنسي رينال ليستقبل بضائعه ويشرف على خزنها أو تسويقها دون أن يعرف سير تجارته الخاصّة باتّخاذها هو الآخر مساعدين له من اليهود المحليين وهما يعقوب حرّاز ولياه ناطاف.

(170) ترد أمام اسمه عبارة «حماية» دون توضيح أو إثبات هذا الانتماء.

وتسوقنا هذه الأمثلة إلى التأكيد من أنَّ الأموال التي تعامل بها اليهود المحميون وبرزت أدائها في دفاتر المتجر، لم تكن كلها أموال مستخدمهم من التجار الأوروبيين، بل إنَّ نسبة منها هي استثمارات شخصية لهؤلاء المحميين. وقد أكسبهم هذا التعامل والارتباط بالتجار الأجانب خطوة ورفعة هؤلاء داخل الساحة التجارية للإيالة بحكم السند الذي أصبح يحميهم ويرعى مصالحهم.

وما ينبغي أن نشير إليه في هذا الإطار أنَّ التخب التجارية اليهودية قد حافظت على مكانتها بالوسط التجاري للإيالة نتيجة نشاطها وحيويتها والخبرة التي تحلّى بها أفرادها، سواء في نسجهم للعلاقات التجارية أو عقدتهم للصفقات المالية، بل إنَّ مكانتهم في اقتصاد الإيالة تدعمت مرّة أولى بعلاقات العناصر المحمية وأنشطتهم خاصة في أربعينيات القرن التاسع عشر، وتدعمت مرّة ثانية بحضور بعض العناصر اليهودية الجديدة وهم الأجانب⁽¹⁷¹⁾. فمن هم هؤلاء اليهود؟ وبماذا تميّز نشاطهم التجاري؟

ب - النشاط التجاري لليهود الأجانب

أطلقنا على هذه التخب من التجار اليهود صفة الأجانب أو الأوروبيين لانتسابهم رسمياً إلى الدول التي انحدروا منها، بحكم صفة المواطنة التي أكسبتهم جنسية هذه البلدان. وقد خلّصهم وضعهم هذا من إجبارهم على الانتماء إلى الطائفة اليهودية القرينة، وبالتالي فإنَّ تواجدهم بالإيالة لم تقيد ضوابط الوضع القانوني لليهود حسماً سنته الأعراف اليهودية القديمة منذ القرن الثامن عشر⁽¹⁷²⁾، لذلك فهم في نظر السلطة المركزية ليسوا إلا «رعابا أحببنا من الدُول الأجانب»⁽¹⁷³⁾، تتوجب مراعاتهم وتبجيلهم احتراماً للحضور الأجنبي الذي شملهم بقوانينه القصلية والامتيازات الأوروبية.

(171) أخرنا التعرض إلى هذه العناصر في تحليلنا للإحصاءات السابقة حتّى نبرر على حدة دور يهود المحميين في علاقتهم بالتجار الأجانب وفي ارتباطهم بالوسط التجاري للإيالة.

(172) في هذا الجانب تشابهت نسبياً وضعيّة اليهود الأجانب ووضعيّة اليهود المحميين، إذا نظرنا إلى ما أقرته الاتفاقية التي جمعت بين الطائفة المحلية والطائفة القرينة منذ سنة 1710، انظر سابقاً.

(173) أ.و.ت؛ من.ت؛ ص 204؛ م 57/3؛ و: 5، سبق ذكرها.

لم تبرز هذه الفئة الجديدة في الوسط التجاري للإيالة إلا مع أواسط القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني غيابهم كلياً قبل هذه الفترة، فقد سبق وأشربا إلى حضورهم زمن حمودة باشا باي [1782-1814] الذي رفض انتماءهم إلى البلدان الأوروبية إذا أرادوا ممارسة أي نشاط بالبلاد، بل سعى إلى إقصائهم ما لم ينضموا إلى رعاياه ويضموها تحت حمايته، لكن بروزهم بحضور رسمي وولاء قانوني مع اعتراف السلطة المركزية بانتمائهم، قد تزامن وفترة حكم أحمد باشا باي الذي أرسى مع ممثلي بعض الدول الأوروبية علاقات دبلوماسية متميزة، حفزت محترفي التجارة خاصة من اليهود والأوروبيين على استثمار أموالهم في متطلبات مشاريعه الإصلاحية. فما هو المستوى الذي بلغه النشاط التجاري لهذه الفئة من اليهود؟

انطلاقاً من البيانات الإحصائية لعام 1260 هجري (1844-1845)، نلاحظ أن نشاطهم احتل مرتبة وسطى بين تقدم أنشطة بعض الفئات وتراجع أخرى. فعلى مستوى تعاملهم مع البلدان الإسلامية من موانئ الإيالة كان تقدمهم واضحاً على التخابر الأوروبيين من مالطيين ويونانيين وحتى على التخابر التجارية الفرنسية والإيطالية، بإشراف تاجرين لا غير على 19 عملية توريد أنتجت للجمرك نسبة ضعيفة من مداخيله لم تتجاوز 1,429 ريالاً وثلاثة أرباع الريال.

لكن تطوّرت مساهمتهم من خلال تعاملهم مع مراكز التجارة بأوروبا، حيث ناهز عدد عملياتهم 134 عملية احتوت على بضائع استهلاكية عصرية لا توفرها غير هذه الفضاءات نظراً لغياب توريدها من الأسواق المشرقية⁽¹⁷⁴⁾. وتسعى للرسوم الحمركية الموظفة عليها، تمكنت هذه الفئة التي ضمت أربعة تجّار من تحقيق رقم معاملات عجزت فئات تجارية أخرى عن التوصل إليه⁽¹⁷⁵⁾، ببلوغ أداؤهم 17,509 ريالات، وهو مبلغ وازي تقريباً ما آذاه التجّار الإنكليز على بضائعهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة تكوّنت إجمالاً من ثلاث جنسيات مثلت أبرد البلدان الأوروبية التي تعاملت مع أسواق الإيالة، فقد حمل الجنسية الإنكليزية

(174) نعرضنا إلى هذه البضائع في فصل مستقل. انظر: الفصل المتعلق باستثمارات التجّار اليهود في قطاع التجارة الحرة.

(175) ونقصد بالتحديد 27 تاجراً مالطياً و21 تاجراً يونانياً.

التاجر موشي أروليس، وحمل الجنسية التوسكانية التاجر بينحاس إيريرة، في حين اُسمي التاجر قرياط وكركتونة وإسحاق البوني إلى فرنسا. فهل من تفسير لغلبة هذا الانتماء؟

لا يمكن أن ندرج حضور هؤلاء بالوسط التجاري المحلي في غير إطار العلاقات المتميزة بين الإيالة وفرنسا خلال فترة حكم أحمد باشا باي، فقد سمحت هذه العلاقة للتفوذ الفرنسي من إرساء قواعده بالبلاد وتثبيت أعوان له لمباشرة مصالحه بها، وذلك في اتجاه استراتيجية واضحة المعالم تهدف على مداها القريب إلى إقصاء كل مزاحمة للقوى الأوروبية الأخرى، والتفرد في الوقت ذاته بالتصيب الأوفر من الأنشطة التجارية، وفي مداها البعيد هناك سعي إلى احتواء الإيالة بإحكام القبضة عليها من خلال السيطرة الاقتصادية والسياسية.

وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حظي به اليهود الأجانب سواء من البيوتات التجارية الأوروبية التي يعملون لصالحها، أو من لدن السلطات القنصلية التي تمثلهم، فإن استثماراتهم في قطاع التوريد لم يتسم بغير التواضع، خاصة إذا قارناه بالمستوى الذي بلغت أنشطة النخب اليهودية الأخرى، ويعود ذلك حسب بيانات إحصائية أخرى إلى توجيه استثماراتهم صوب التصدير.

جلول رقم 38

المصدرون من إيالة تونس إلى بلدان أوروبية (1856-1858)
(عندهم وعملياتهم التجارية ومعلوم رخص «السراح»)⁽¹⁷⁶⁾

الفئات التجارية		عدد التجار		عدد العمليات		الأداءات	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المبلغ (بحساب الريال)	النسبة المئوية
تجار مسلمون		10	12,99	12	3,54	7,867	0,20
تجار أوروبيون	مالطيون	4	5,19	6	1,77	15,900	0,40
	يونانيون	6	7,79	6	1,77	11,725	0,30
	إيطاليون	8	10,39	25	7,37	453,850	11,52
	فرنسيون	8	10,39	54	15,93	912,076	23,15
	إنكليز	1	1,30	10	2,95	50,425	1,28
	آخرون ⁽¹⁷⁷⁾	3	3,90	7	0,57	9,850	0,25
الجملة		30	38,96	108	30,36	1,453,826	36,90
تجار يهود	قراة	10	12,99	34	10,03	554,467	14,07
	محلّيون	15	19,48	67	19,76	272,794	6,92
	محمّيون	6	7,79	35	10,32	449,975	11,42
	أحباب	6	7,79	83	24,48	1,200,695	30,48
	الجملة	37	48,05	219	64,60	2,477,931	62,90
المجموع العام		77	100	339	100	3,939,624	100

(176) اعتمدت لبسط هذه الإحصاءات على أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره. وقد وقع استعمال نفس هذه الإحصائيات في مداخلة لنا تتعلق بالنشاط التجاري لموانئ الساحل في أواسط القرن التاسع عشر، انظر:

Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs dans les ports du Sahel au milieu du XIXème siècle à la lumière d'un registre de la douane», in *La Méditerranée · L'Homme et la mer*, Cahiers du C.E.R.E.S, n°21, Tunis, 1999, p. 195-218.

(177) لم يهتد إلى جنسية هؤلاء التجار علناً واحداً منهم فقط ويتعي إلى بروسيا.

برزت الفئات التجارية اليهودية عامة في فترة هذا الإحصاء على رأس قائمة المصدّرين، وفي الحقيقة لم يكن تميّزهم في هذا الحقل التجاري مقتصرًا على سنتي 1856 و1858 فحسب⁽¹⁷⁸⁾، بل إنّ نفس البيانات الإحصائية تشير إلى سيطرتهم الواضحة على الميدان قبل هذا التاريخ وتواصلت معه إلى حدود سنة 1860⁽¹⁷⁹⁾.

وتبدو الفوارق في قيمة المبالغ متباعدة بين ما استثمره 37 تاجرًا يهوديًا، وبين ما استثمره حوالي 40 من نظرائهم⁽¹⁸⁰⁾. لكن هذا التقدّم العددي لم يدعم هؤلاء بالنقد الذي سمح للتجار اليهود إجمالاً من اقتناء 219 رخصة تصدير بلغت قيمتها الجمالية حوالي 2,477,931.

وقد ساهم في ارتفاع هذا المبلغ استثمارات ستة تجار من اليهود الأجانب بلغت قيمتها 1,200,695 ريالاً ونصف الريال من خلال اقتنائهم 83 رخصة، وهو مبلغ وضع حدّاً أمام الفئات التجارية الأخرى لاقتفاء أثرهم أو منافستهم، غداً المبلغ الذي سخّره ثمانية من تجار الجالية الفرنسية لاقتناء 54 رخصة تصدير حدّدت أثمانها بما يعادل 901,076 ريالاً (23,15%).

ولا غرابة أن تتقارب نسبياً استثمارات هاتين الفئتين، أو أن يكون التجار الفرنسيون من أكثر الفئات التجارية مزاحمة لليهود الأوروبيين، فالعديد من القواسم المشتركة جمعتهم أهمّها أنّ أغلب تجار هذه المجموعة اليهودية هم من حاملي الجنسية الفرنسية، كما أنّ انحيازهم يعود إلى نفس الفضاء الجغرافي، وتبعاً لهذا لا شك أن تكون لهم نوعاً ما نفس أساليب العمل التجاري بنقاليده وممارساته، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار أنّ شركات فرنسية تقف وراء قوّة استثماراتهم على السواء، وتوخّاه اقتناءاتهم من البضائع حسب طلباتها التي تعقّبت أساساً المنتجات الفلاحية من زيوت ومشتقاتها وحبوب بمختلف أنواعها⁽¹⁸¹⁾.

(178) احتباراً لهاتين السنتين له دواعيه منها ربط أنشطة هذه الفئات التجارية بالظرفية التاريخية، وفاة أحمد باشا باي واعتلاء محمد باي العرش الحسيني وإعلانه عهد الأمان

(179) يمثل هذا التاريخ فترة انتهاء الإحصاء وليس فترة فقدان النخب اليهودية السيطرة على التجارة الخارجية.

(180) ضمن هذه المجموعة أدرجنا التجار المسلمين وعددهم 10 تجار.

(181) حول البضائع التي أعدت للتصدير إلى الموانئ الأوروبية خلال هذه الفترة انظر قسم: «استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية» بهذه الدراسة.

وانطلاقاً من أرقام هذه المعاملات يمكن التأكد من أن تفوق المجموعة اليهودية ككل خلال هذه الفترة قد أرسته التّخبط اليهودية الأجنبية الموالية للقوى الأوروبية، أبرزهم دانيوس وقرباط وجاكومو قوتيريس. لكن تقدّم اليهود الأحابب بهذا المستوى الرّقيع لم يشكّل أدنى خطر على أنشطة بقية التّخبط اليهودية الأخرى. كما لم يمثل منافسة لهم من شأنها أن تُفقد مكاثهم في الوسط التّجاري للإيالة، بل إنّ نشاطهم تواصل على نفس التّسق من الأهمية، فالتّجار القرنينون رغم تقلّص عددهم في هذا الإحصاء إلا أنّ حجم استثماراتهم غالباً ما بواهم المراتب الأولى من السّلم التفاضلي للسّاحة التّجارية، وتقارب معهم في نفس المستوى من الأهمية أنشطة التّخبط اليهودية المحمية بالرّغم من أنّ أغلبهم أشرفوا زمن هذا الإحصاء على استثمارات التّجار الأوروبيين فحسب. أمّا التّجار المحليون أي «التّوانسة» من اليهود، فقد ثبتوا مكاثهم باستمرار أنشطتهم دون انقطاع أو تراجع، وهي مؤشرات دالة على أنّ نخبهم غدت ذات وزن هام في الوسط التّجاري الدّولي انطلاقاً من موانئ الإيالة.

على ضوء ما قدّمنا من أرقام، لا يمكن إنكار دور التّخبط اليهودية في تنشيط قطاع التّجارة الخارجيّة، والسّيطرة على أهمّ مواردها، كما لا يمكن اعتبار أنّ هذه السّيطرة التي تحقّقت لهم هي من إفرازات الواقع السّياسي لهذه الفترة التي تميّزت بالإعلان عن «عهد الأمان».

صحيح أنّ بعض بنود هذا الميثاق قد منحهم جملة من الضّمانات على مستوى الحياة اليوميّة ووضعهم القانوني وكذلك علاقتهم بالمجتمع المسلم⁽¹⁸²⁾، لكن على مستوى أنشطتهم الاقتصادية لم يقرّر هذا الإعلان بنقلة نوعيّة تميّزت على إثرها أعمالهم التّجارية والماليّة، وتدعّمت بالشّكل الذي أثبتته البيانات الإحصائيّة لما بعد سنة 1857، فحتّى مبدأ الحرّية التّجاريّة الذي أدرج ضمن بنود «عهد الأمان» لا يعدّ من المكاسب الجديدة التي بإمكانها أن تحفز اليهود على مزيد تعاطي العمل التّجاري، وما إدراجه في هذا الإطار إلاّ للتّأكيد على استمراره من جهة، والترام الدّولة نهائياً بعدم احتكار الأنشطة التّجاريّة من جهة ثانية⁽¹⁸³⁾.

(182) انظر حاضّة السند الأوّل والثالث والرّابع والثامن من قانون «عهد الأمان».

(183) السند التاسع من «عهد الأمان»: «تسريح المتجر من اختصاص أحد به بل يكون ساحاً

وحالفا لهذا الطرح، يبدو أن التفوق الذي لازم الأنشطة التجارية للنخب اليهودية قد نأتى من إحكام استغلالهم تردّي الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، ذلك أن المشاريع الطموحة التي خطّط لها أحمد باشا باي ولم يتراجع عن إرسائها، قد أنهكت قوى الدولة وأفرغت خزينتها لتكاليفها الباهظة وتجاوزها إمكانيات البلاد. ولتغطية هذا العجز المالي لم يكن أمام محمد باي [1855-1859] إلا أن وضع أغلب الموارد المخزنية على ذمة التجار لتصديرها حتى يتسنى له هو الآخر مجابهة مصاريف سلطانه، وبالتالي انفتح في هذه الظرفية المتأزمة أمام التجار حقل جديد من حقول الاستثمارات المالية الربحية، لم يستغلها التجار المسلمون بقدر ما استغلته النخب التجارية اليهودية، خاصة بعد الفراغ الذي شهدته الساحة التجارية للإيالة باسحاب أهم التجار المحليين القادرين سواء بأموالهم أو بخبرتهم أو بعلاقتهم بالمخزن على منافسة التجار اليهود وأخذ نصيبهم من حقول هذه الاستثمارات الحديدية⁽¹⁸⁴⁾. وقد هيأ هذا الفراغ لنخب المال والأعمال من اليهود أرضية ساحة لمزيد تركيز نفوذهم الاقتصادي الذي سبق وساهم في بروز عائلات يهودية ما فتئت مكائنها تتدغم وعلاقتها تتطوّر سواء بالمخزن أو بالسلطات الأجنبية بالبلاد.

III - الحراك الاجتماعي وبروز العائلات اليهودية خلال النصف الأول

من القرن التاسع عشر

من الطبيعي أن تقودنا دراسة النشاط التجاري للنخب اليهودية إلى محاولة التعرّض ولو جزئياً إلى مسيرة البعض من عناصرها، خاصة أولئك الذين كوّنوا عائلات تجارية وأثبتت المصادر التاريخية أهمية الدور الذي قاموا به في تنشيط أُرز القطاعات الاقتصادية للإيالة.

لكلّ أحد ولا تاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية برعاية عموم المتجر ومه أساس تعطيله»

(184) بقصد بهؤلاء أبرز الوجوه المخزنية التي أفلست أعمالها وتجارها أو التي عادت لبلاد وهم من الذين احتكروا لفترات معينة الأنشطة الاقتصادية بالبلاد ونحصر بالذكر هنا عائلة الحلولي وعائلة بن الحاج وعائلة بن عياد.

ولا نروم من وراء طرق هذا الموضوع القيام بدراسة على المستوى المجهرى تنقضى من خلالها مسيرة هذه التّخب حالة بحالة، فذلك أمر متشعب تشعب معاملاتهم اليومية وطرق تعاملهم في الفضاءات التجارية⁽¹⁸⁵⁾. لكن سنحاول انطلاقاً مما وفرته لنا بعض المصادر الوثائقية تتبّع آليات اندماجهم في أهم القطاعات الاقتصادية وسبل ارتقائهم إلى مصافّ العائلات المخزنية التي جمعتها بالسلطة المركزية علاقات وطيدة خاصة في أواسط القرن التاسع عشر، سواء منها القرنية التي كان تقدّمها واضحاً في مجال التجارة البحرية، أو المحلية التي أخذت آفاقها تتوسّع باكتساح هذا الميدان.

1 - العائلات القرنية

كنا قد أشرنا في فصل سابق إلى أهمّ العائلات اليهودية القرنية التي برزت خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، واتخذ أفرادها من موانئ إيالة تونس منطلقاً لأعمالهم مع أبرز المراكز التجارية بحوضي البحر الأبيض المتوسط، ونخصّ بالذكر هنا عائلة لمبروزو ومدينا ولوزادا ودرمون وفلسي وغيرها من التي أثبتت تواجدها الفعلي في هذه الفضاءات نتيجة تواصل استثماراتها في أغلب موارد التجارة البحرية آنذاك، من تصدير وتوريد واستثمار في الغنائم القرصنية إلى الإقراض المالي والتعامل مع الأسواق الداخلية⁽¹⁸⁶⁾.

وبالرغم من انتماء هذه العائلات في الأصل إلى فضاء غير فضاء الإيالة، إلّا أنّ بعضها أصبح مع مرور الزمن من العائلات القرنية المحلية، نتيجة تأقلمها مع الوسط التجاري ونجاح أعمالها به، الأمر الذي جرّها إلى الاندماج في صلب المجتمع من خلال احتكاكها اليومي بأفراد من مسلمين ويهود، إلى حدّ أنّ ألقاب البعض منها قد اصطبغت بصبغة محلية، فعائلة لمبروزو مثلاً لُقّب أفرادها في بعض الأحيان بين بروزو⁽¹⁸⁷⁾، وكذلك الشأن بالنسبة لعائلة درمون التي تحوّلت إلى

(185) من العسر بمكان أن توفر وثائق مداخل الدولة جملة من المعلومات الضاربة لتتبع مسيرة بعض العائلات اليهودية وتحوّلنا بسط ترجمة فاتية لأفرادها.

(186) انظر جدول: «أهمّ العائلات القرنية بإيالة تونس خلال القرن السابع عشر» الذي أتبناه في القسم الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة.

(187) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1952، سبق ذكره.

درمول وفلنسي إلى البلنسي وسيزانة إلى جيزانة تطويماً للتطابق المحلي⁽¹⁸⁸⁾.

لكن إذا اشتهرت مثل هذه العائلات براثتها نتيجة ازدهار أعمالها التجارية وتركزها بالأسواق المحلية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن نجم بعضها قد أفل بعد ذلك، سواءً بتراجع استثمارات أفرادها وهي حالات لا تكاد تذكر، كهودة كبير عائلة كريسينو الذي أعلن إفلاسه وقطع علاقاته التجارية مع أسواق الإيالة⁽¹⁸⁹⁾، وأثرت هذه الوضعية على عملائه من اليهود بالإيالة، أو عائلتي لوزادا ومدينا اللتين استقطبتا أغلب أفرادها فضاءات تجارية أخرى ووجهوا أعمالهم صوبها⁽¹⁹⁰⁾. وبالتالي توقفت أنشطتهم بالأسواق المحلية عدا مناسبات نادرة حيث نعثر على البعض منهم يقومون عرضاً ببعض العمليات التجارية⁽¹⁹¹⁾.

وإذا لم تواجه عائلات أخرى نفس هذا المصير مثل عائلة شالوم ودرمون ولمبروزو، فإن أعمالها قد تواصلت بالإيالة بحكم استقرارها النهائي بها، لكن لم يستمر نشاطها في موانئها على النسق الذي كان عليه خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر⁽¹⁹²⁾، بل بدأ في التعثر مع التوجه التجاري الحديد لعللي باي.

(188) أ.وت.، دفتر رقم: 1956، سبق ذكره.

(189) Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.X, p. 49, le 22/1/1703.

(190) Avrahmi, I., *Le mémorial ...*, op. cit., p. 44. Lévy, L., *La nation...*, op. cit., p. 152.

(191) أ.وت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(192) راجع: الحدود الإحصائية التي تضمنها الباب الأول من هذه الدراسة، وانظر كذلك: فهرس الأعلام الذي يحيل إلى عقودهم التجارية وأنشطتهم بالإيالة والمثبت بالمرء الثامن والتاسع والمعاصر من:

Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.VIII, IX et X (Table des noms cités).

جدول رقم 39
النشاط التجاري لبعض العائلات القرنية (1780-1858)⁽¹⁹³⁾

النشاط	العائلة	دومول	شالوم	لمبروزو
توريد 1781-1780	الأفراد	موشي (الأب) لياه بن موشي (الابن)	يوسف ويعقوب ابنا حاي (أخوان)	يوسف (الأب)، حاي وشووعة بن يوسف (الابنان)
	عملياتهم	12	8	45
	أدائهم	185 ريالاً	216 ريالاً	1,279 ريالاً
تصدير 1815-1814	الأفراد	أبرهام (الأب)، حاييم ودافيد (الابنان)	لم نحص لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحص لهم نشاط أي في هذا التاريخ
	عملياتهم	10	--	--
	أدائهم	3,796 ريالاً	--	--
توريد 1845-1844	الأفراد	زاكي	هودة (الأب)، رفائيل ودافيد (الابنان)	يعقوب
	عملياتهم	5	32	9
	أدائهم	78 ريالاً	812 ريالاً	112 ريالاً
تصدير 1858-1857	الأفراد	لم نحص لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحص لهم أي نشاط في هذا التاريخ	لم نحص لهم نشاط أي في هذا التاريخ
	عملياتهم	--	--	--
	أدائهم	--	--	--

لا يُعزى تراجع استثمارات هذه العائلات حسب اعتقادنا إلى السياسة التجارية الجديدة التي أرسها علي باي، واقتضى أثرها ابنه حمودة فحسب، بل هناك جملة من الأسباب ساهمت في إبعاد هذه العائلات نسبياً من ميدان التجارة البحرية، من بينها فقدان أفرادها شبكات علاقاتهم التجارية التي كانت تؤمن أعمالهم خارج موانئ الإيالة، خاصة بعد تدهور ميناء ليفورنو الذي تزامن والمزاحمة التي بدأت تعترى عالم تجارتهم مع بداية القرن التاسع عشر من قبل تجار المخرن، لكن أهم

(193) اعتمدنا لسط هذا الجدول على الإحصاءات المستخرجة من: أ.ب.ت.، دفتر رقم 368، 385، 1936، 1952، 1955، 1957، سبق ذكرها.

هذه الأسباب كما بدت لنا تعود إلى عدم التحام هذه العائلات بسلط تحميها، سواء السلط المخزنية أو ممثلو القوى الأوروبية، فقد طغت على أعمالهم الضبعة الفردية ضمن بيوتات تجارية عائلية كانت في منأى عن أصحاب النفوذ السياسي.

وقد استطاعت هذه العائلات بعد تفهقر وضعها في قطاع التجارة البحرية أن توجه أسشطتها صوب الأسواق الداخلية من خلال استثماراتها في تجارة الحملة ونحارة التخرنة، وأعمال أفرادها في الوساطة والوكالة إلى جانب نشاطهم في ميدان الإقراض المالي. وهي حقول استثمارية ثرية بدأت تأخذ حظها من الازدهار خاصة مع افتتاح أسواق الإيالة على السلع الأوروبية، وتراجع الموارد المحربية، والتجاء أغلب الشرائح الاجتماعية إلى طرق باب التدين، الذي ساهم في تكاثر المحزون التقدي لدى المرابين اليهود، وتكوين ثروات تبعاً لممارستهم هذا النشاط⁽¹⁹⁴⁾.

- المسيرة التجارية لعائلة لمبروزو

تعود بداية نشاط هذه العائلة بالوسط التجاري المحلي إلى الربع الثاني من القرن السابع عشر، بحلول مؤسسها أبرهام لمبروزو إلى البلاد التونسية بين سنتي 1625 و 1626، قادماً من البندقية عبر ليفورنو التي استقر فيها مدة من الزمن، وأرسى خلالها شبكة من العلاقات مع تجار يهود أساساً، ساهموا من مواقعهم في تيسير أعماله والإشراف عليها بعد مغادرته لهذه المدينة واستقراره بالإيالة⁽¹⁹⁵⁾.

وقد تمكن أبراهام من بعث عائلة تجارية، وتثبيت سلالة من رجال الأعمال ورثوا منه الخبرة في الميدان وسبل المحافظة على الأموال التي خلفها. وقد عُدّ ابنه رفائيل ويعقوب من أهم التجار وأعلامهم شأنًا بالوسط التجاري الخارجي للإيالة، الأمر الذي مكّنها على امتداد عديد السنوات من احتكار تحارة الصوف المعد لصناعة الشاشية، ومسيطرتهما على تصدير جميع أنواع الحبوب إلى حدّ

(194) انظر على سبيل المثال: أوت، من.ت؛ صن: 3، م: 33، و: 2657، رسم دين على أبي العباس محمد اللوز، بتاريخ 1221 هجري.

(195) Rozen, Minna., «The Leghorn Merchants in Tunis. », *op cit*, p. 54.

توصلهما سنة 1697 إلى شراء أغلب محصول الإيالة من هذه البضعة التي أعدها للتصدير، وهي عملية نوّه بمكاسبها التجّار الفرنسيون وأثارت حقهم على التجّار اليهود (196).

تواصل نجاح أفراد عائلة لمبروزو إلى حدود سبعينيات القرن الثامن عشر، حيث بدأت وطأة أموالهم واستثماراتهم تنخفّ نسبياً على مرافق التجارة الحارحية. لكن رغم النّجاح الذي توصل إليه أفراد هذه العائلة نتيجة حبّهم التجّاري وخبرتهم في الميدان، فإنّ العائلة لم تسترجع مجدها القديم، والمكانة التي كانت تتمتع بها لدى الأوساط التجارية المحليّة والدّولية، إلّا بعد انخراط البعض من أفرادها في خدمة أصحاب القفوذ بالإيالة، من سلط مخزنية وممثلين للقوى الأوروبية.

وقد تزامن تألّق هذه العائلة مع صعود أحمد باشا باي إلى الحكم بانخذه أبراهام (أو أبرامينو) طبيباً خاصاً له، بعد أن توسّط في هذا الانتداب قنصل نابولي الذي تربطه بالأب علاقات تجارية وطيدة نظراً للخدمات التي كان يقمّمها من سمسة ووكالة أعمال إلى إشراف مباشر على الاستثمارات التجارية لهذا القنصل (197).

تمكّن أبرامينو من كسب ثقة أحمد باشا باي فعينه رئيساً على أطباء القصر، وزادت هذه الثقة تدعماً بنجاحه في مهمته كطبيب للفيالق التّونسية التي أرسلها الباي لإعانة الدّولة العثمانية في حرب القرم (198). ولم يكتف أبرامينو لمبروزو

(196) حول الأنشطة التجارية لهذه العائلة وخاصة تلك التي نوّهت بها المراسلات التجارية الفرنسيّة، انظر:

A.N.P., *Aff. Etr.*, B¹ 1126, fol. 86a, 86b, 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b.

A.C.C.M., Série J., 1587, Lebreux aux maire de Marseille et aux Echevins, le 22 /1/ 1693

Ibid., Requête des Echevins de Marseille et des députés du commerce à Lebreux, le 22 /2/ 1693 Lettre d'Estelle datée 18/9/1697. Lettre d'Estelle du 23/9/1697 Lettre de Pierre Cardin Lebreux d'Aix en Provence du 18/12/1697.

Grandchamp, P., *La France en Tunisie...*, op. cit., t.IX, p. 42, 43, 70, 241, 246, 301, 302.

Ganiage, J., *Les origines...*, op.cit., p. 141-142, 590. (197)

(198) حول الاستعدادات لهذه الحرب وما قرّره أحمد باشا باي من عتاد لإعانة الباب العالي، انظر: الإنعاف، ح 5، ص 156-164.

بممارسة نشاطه الطبي فحسب بل جمع بينه وبين أنشطة أخرى، فهو تاجر وسمسار ومُراب، متقدماً بعلاقاته على جميع الأطباء أبرزهم اليهودي جياكومو كستلنوفو الذي امتدت خدمته بالقصر من 1851 إلى سنة 1858، ثم حوّل وحيته إلى مصر ليمارس اختصاصه في البلاط، ومنها إلى إيطاليا حيث وجد غاياته بارتقائه إلى طبيب خاص لفكتور إيمانويل الثاني⁽¹⁹⁹⁾.

وقد حوّلت الخطوة التي تمتع بها أبرامينو لمبروزو داخل البلاط الحسيني من الاحتفاظ بمصه ومواصلته أنشطته التجارية في ظلّ حكم محمد باي [1855-1859] ومحمد الصادق باي [1859-1882]، كما حوّله قبل ذلك إلحاق أخيه دافيد بالقصر ليكون في خدمة مباشر لأحمد باشا باي، من خلال توكيله لأكثر من عشر سنوات على شراء كلّ مقتنيات القصر من أحجار كريمة ومجوهرات ومصوغ لصنع اللّياشين وللهدايا ولآل البيت من النساء، سواء من الأسواق المحلية أو من الأسواق الأجنبية، وقد بلغت جملة هذه المقتنيات بين 1847 و1852 أكثر من سبعة ملايين ونصف مليون ريال⁽²⁰⁰⁾.

وتعدّ هذه المهمة من الخدمات الدّقيقة والخطرة في ذات الوقت، نظراً لما يمكن أن يترتب عليها من تلاعب وغشّ وتحايل خاصّة إذا طالت مدّة محاسبة الوكيل على المصاريف التي أنفقها، وهو ما لم تقرّه حسابات دافيد لمبروزو، لذلك تمكّن هو الآخر من المحافظة على منصبه كخبير في المجوهرات باخراطه في خدمة مصطفى خزندار بعد وفاة أحمد باشا باي⁽²⁰¹⁾.

نفس هذا التّوجه سلكه أفراد من عائلتي درمون وشالوم عقب تراجع تجارتهم الحرة في بداية القرن التاسع عشر، لكن لم يرتبط مصيرهم وحظوتهم بالمخزن بل ارتبط بعلاقات مع بعض ممثلي الدّول الأوروبية، وتعوزنا المعلومات هنا لتتبع

Lumbroso, Bruno., «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur, (199) diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hebraïque*, n°. 102, juin 1973, p. 51-52.

(200) أ.وت.، دفتر رقم: 473، محاسبة الكولير دافيد لمبروزو على مشريات من لّياشمنت للنواشن وغيرها ومن مصوغ للهدايا، بتاريخ 1846-1853.

(201) أ.وت.، المصدر السابق.

سيرتهم وآليات عملهم في هذا الجانب، لكن من الواضح أنهم وُظفوا كسماسرة ووكلاء وعملاء لبعض القناصل والتجار الأجانب.

ورغم علاقات المصاهرة التي جمعت بين العديد من العائلات مثل عائلة سيرانة وعائتي اريرة وفرانشتي، وعائلة درمون التي ارتبطت بعائلة فلسي ويونان وانريقز، وعائلة لمبروزو التي صاهرت هي الأخرى عائلة فرانشتي وفرانكو وكوستا⁽²⁰²⁾، فإن أغلب أنشطتها التجارية طغت عليها الصبغة الأسرية، أي أن استثماراتها وأعمالها المشتركة لم تتجاوز نطاق الأسرة الواحدة في أغلب الأحيان، باستثناء حالات قليلة جداً عكس ما كانت عليه أنشطة التخب القرنية خلال القرن السابع عشر.

ومن باب الإيضاح حول ما قدّمنا لا بدّ من الإشارة إلى أن تراجع أنشطة بعض العائلات القرنية على المستوى الخارجي، لم يؤثر سلباً في مكانة طائفتهم ككلّ في الوسط التجاري للإيالة، بل أنّ الفراغ الذي خلفه هذا التراجع قد عوّضته استثمارات نخب أخرى، برزت ضمن تكتلات عائلية، مثل عائلة بوكارة التي تألفت في أربعينيات القرن التاسع عشر من الأب أبرهام والابنين دافيد ولياه، وعائلة سيرانة التي لم يبرز منها في ميدان التجارة البحرية رغم تعدّد فروعها غير الأخوين مناحيم وموشي، وعائلة فورتني التي مثلها كلّ من الأخوة دافيد ودانيال ويوسف، وعائلة ليفي التي سبق وأشرنا إلى أفرادها.

من خلال ما قدّمنا يلوح لنا صراع واضح المعالم بين ممثلي القوى الأوروبية وبين السلطة المركزية، حول استقطاب التخب اليهودية أساساً، وإذا ساهم ممثلو هذه القوى في بروز بعض العائلات التجارية وتركيزها في الوسط التجاري حفاظاً على مصالحها بالإيالة، فإنّ المخزن قد تعدّى ذلك وفتح لبعض التخب منهم باب الارتقاء إلى مصاف أبرز العائلات المقربة إليه، وقد استفاد من هذه الرعاية ومن هذا الاحتضان العائلات اليهودية التونسية أساساً. فما مدى استمادة السلطة من هذه التخب بحكم أنّ العلاقة انبنت على المصالح المتبادلة؟ وهل هذا التوجه هو

Attal, R., & Avivi, J., *Registres matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Institut Ben-Zvi, Jérusalem, 1989, p 17, 18, 90, 91, 116-119, 135-139.

اختيار من السلطة لدعم رعاياها من اليهود أم هو توجه فرضته الظرفية الاقتصادية للبلاد؟

2 - حظوة العائلات اليهودية التونسية

اقترن ظهور أغلب العائلات اليهودية التونسية ونخبها بنجاح حمودة باشا باي في إحكام قبضته على الإيالة التي كان يهددها استفحال نفوذ الأتراك العثمانيين⁽²⁰³⁾. وقد اعتمد لتوطيد سلطته على توجه سياسي إقصائي تمكن على إثره تدريجياً من إزاحة العناصر التركية من أهم الوظائف المخزنية⁽²⁰⁴⁾، وتعويضهم بعناصر محلية، لكن لم تكن هي الأخرى في المستوى الذي كان يأمله الباي منهم على حد قول مقديش الصفاقسي بأن «... تسليم الحكم والسلطة لسكان البلاد لا يعود بخير عليهم ولا على الدولة...»⁽²⁰⁵⁾.

من منطلق فشل هذه التجربة التي تروم تركيز أهداف إصلاحية تنهض بالمؤسسات الإدارية والاقتصادية، سعى حمودة باشا باي إلى انتداب ثلثة من المماليك والأوروبيين ليشرفوا على دوايب الإدارة، وعهد بالوظائف المالية إلى نخب يهودية من رعيته. كما سعى من خلال المنهج التجاري الذي أراد به إصلاح هذا القطاع ودعمه، إلى دفع الفئات التجارية المحلية لتأخذ مكاناً لها في الوسط التجاري الدولي، انطلاقاً من موانئ الإيالة وبضائعها، ليجابه بها سيطرة التجار الأوروبيين على هذا القطاع⁽²⁰⁶⁾. ومن بين الذين استأثروا بهذا الدعم بعض

(203) حول النموذج الذي كانت تتمتع به العناصر التركية بالإيالة وسيطرتهم على أغلب الوظائف المخزنية، انظر على ميلل المنال:

Canard, M., «une description de la côte barbaresque au XVIIIe siècle, par un officier de la marine russe», *R.A.*, vol. 95, 1951, p. 148.

(204) أبرز مثال على هذه السياسة اضطراب الوزير إسماعيل كاهية إلى مغادرة البلاد هرباً بعد احتلاله مقادير مالية هامة للدولة. مقديش، *نزهة الأنظار*...، ج 1، ص 242-243 الإتحاف، ج 3، ص 14.

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., p. 129-130, du Rocher au Mis Castries, le 30 12 / 1782

(205) مقديش، *المصدر السابق*...، ج 1، ص 241.

(206) سبق وتعرضنا لهذا الموضوع، انظر: القسم الأول من هذا الباب.

العائلات اليهودية التي أخذت في إرساء علاقات وطيدة مع أصحاب النفوذ السياسي أهلتها لأن تكون من عداد العائلات المخزنية، التي ارتبط رقي أفرادها باختكاكهم بالبلاط الحسيني ومعاشرتهم لأصحابه.

ومن أبرز هذه العائلات كما كشفت عنها الوثائق الرسمية للدولة وتحديث عن ارتقائها المصادر الإخبارية⁽²⁰⁷⁾، عائلة شامة وعثال ونظاف وبسيسر والصباغ وحياط وغزلان، والقائمة تطول لكن كل حسب حظوته ومقامه لدى رجال السلطة، وستقتصر اهتمامنا في هذا الجزء من الدراسة على عائلة عثال وعائلة شامة نظراً لتمييزهما.

أ - المسيرة التجارية لعائلة عثال

لم تبرز هذه العائلة في بدايتها كعائلة تجارية يجمع بين أفرادها رأس مال واحد، وحقل تجاري معين تحت إشراف كبيرهم أو المؤهل منهم، ليكون المسؤول الأول عن توجيه استثمارات العائلة، كما هو معروف لدى أغلب العائلات التجارية لا في الإيالة فحسب بل في العديد من الأقاليم الأخرى شرقاً وغرباً⁽²⁰⁸⁾. بل إن نشاطهم كما كشفت لنا عنه العديد من الوثائق كان نشاطاً فردياً، ولم يتجاوز حقول التجارة الداخلية. فشالوم استثمر في الحرير والقرمر، ولياه تاجر في الأسماك، لكن ليس تاجراً بسيطاً، بل هو ملتزم حلقات بيع السمك وموزع وتاجر جملة. هذا دون أن تتعرض إلى النشاط الربوي الذي مارسه العديد منهم⁽²⁰⁹⁾.

ويكفي أن نذكر هذين الحقلين لتتعرّف على الإمكانيات المالية لأفراد هذه العائلة. فتجارة الحرير وحرفتها تعدّ تجارة راقية ونبيلة، خاصة إذا اقترنت بتجارة الجملة، وارتبطت باقتناءات الشرائح الميسورة، وهي مجال هام استثمر فيه العديد من أثرياء الإيالة ووجهائها⁽²¹⁰⁾. وكذلك الحظوظ التي يوقرها الاتجار في السمك، إذ

(207) ستعرض تباعاً لهذه المصادر، انظر أدناه.

(208) حنا، نللي؛ تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طائفة شامدر النجار، ترجمة وتقديم رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص 116-121.

(209) أ.وت، دفتر رقم: 21، 45، 52 سبق ذكرها.

(210) انظر ما أوردناه بشأن لزمة الحرير في الباب الذي خصصناه لدراسة دور الحب اليهودية في نظام الالتزام.

سبق وأشرف عليه أحد أفراد عائلة ابن عياد، التي تعدّ أكثر العائلات المحلية ثراءً بالبلاد، وتميّز أفرادها بخبرة تجارية عالية على الصعيدين المحلي والدولي، مكّنتهم من السيطرة على العديد من المرافق التجارية إلى أواسط القرن التاسع عشر⁽²¹¹⁾.

وتُشير هذه الأنشطة إلى أنّ عائلة عتال رغم تشتت استثمارات أفرادها على العديد من الحقول، فإنّ لها من الإمكانيات المادية ما حوّلها تثبيت أقدامها بالسّاحة التجارية للإيالة، باحتفاظها أولاً بأنشطتها على مستوى الأسواق الداخليّة، واقتحامها ثانياً مرافق التجارة البحريّة ومراكزها بالمتوسط.

وقد تمكّن شعلتها إيلي عتال من الالتحاق بصفوف التجار المقربين للمخزن لارتباطه بعلاقة متينة مع الوزير يوسف صاحب الطابع التاجر الأول في البلاد والذي عرف بخبرته الواسعة في الميدان، سواء من خلال استثماراته الكبيرة في قطاعي التصدير والتوريد، أو من خلال تجهيزه للسفن الفرسية.

ومن بين العوامل التي ساهمت في ازدهار تجارته، تسخير العديد من التجار المحليين لمتابعة استثماراته، وقد مكّنتهم هذه الخدمة من جني ثروات هائلة، كالحاج يونس بن يونس ومحمد اللوز⁽²¹²⁾.

كما اشتهر هذا الوزير لدى الأوساط التجارية ببحث المحليين على العمل التجاري، ويذكر صاحب الإنعاف في هذا الشأن أنّ «... له عند الكثير من أعيان المملكة والحاضرة أموال لها بال على وجه القراض، يتجرون بها معتمدين على جاهه، حتّى أنّ الفقير القادر على عمل التجارة إذا استقرضه رأس مال بهش لذلك، ولا يتوقّف، ولا يأخذ إلّا ثلث الفائدة من أموال قراضه، ترغيباً للناس في العمل، وفي الأخذ من عنده...»⁽²¹³⁾.

ولا شك أنّ علاقة الصداقة التي سعى إليها إيلي عتال قد حوّلتها أن يستأثر نصيب من «كرم» يوسف صاحب الطابع، سواء بالخدمة المباشرة في حقول

(211) أ.وت.، دفتر رقم: 45، سبق ذكره. وحول المسيرة التجارية لعائلة ابن عياد انظر الدراسة التي قام بها الأساذ السعداوي، إبراهيم؛ تطوّر عائلة مخزنية...، سبق ذكرها.

(212) الإنعاف، ج7، ص96.

(213) المصدر السابق، نفس الصفحة.

استثماراته كأبرز تجار الإيالة آنذاك، أو بالحصول على سلفات مالية لدفع مشاريعه التجارية.

وتبعاً لهذه العلاقة تمكن إيلي عتال أن يكون مصدر ومورد ومجهز سفن كذلك⁽²¹⁴⁾، وتحول ندرة المعلومات في هذا الصدد دوننا ومعرفة طبيعة هذا التجهيز إن كانت أهدافه شن غارات قرصنية، بما أن أولويات صاحب الطابع كانت موجهة إلى «الغزو في البحر»⁽²¹⁵⁾، أم أن غايته تجارية خالصة لنقل بضائع الإيالة من صوف وقمح وزيت إلى مراكز بيعها بالمتوسط، لتعود محملة إلى الموانئ المحلية بسلع أجنبية.

وأغلب الظن أن تجهيز عتال للسفن لم يكن مرتبطاً بالقرصنة، فجل هذا القطاع أشرف عليه رجالات المخزن، إضافة إلى أن وضعيته المالية وحدائه عهده بالتجارة البحرية مقارنة بصاحب الطابع أو بأبرز تجار الإيالة آنذاك، لا تخولانه المغامرة برأس ماله والاستثمار في قطاع تحفّ به المخاطر، كأغلب التجار اليهود الذين لا يستثمرون إلا في مجالات مضمونة الأرباح، لهذا نرجح أن هذا التجهيز يتعلق بسبع أعدّها للتصدير، ومرجعنا في ذلك العلاقات التجارية التي حبكها مع تجار بميناوي ليفورنو ومرسيليا في إطار تبادل سلمي أو تمثيل تجاري.

ومن بين الأساليب التي توخاها إيلي عتال لدعم نشاطه التجاري على المستوى الخارجي طرق كشفت مراسلات الدبلوماسية الفرنسية على عدم شرعيتها، وتمثل في انتحاله لصفة التجار الأجانب (Prête-nom)⁽²¹⁶⁾ الذين يتمتعون بتخفيض في المكوس

Plantet, E., *Correspondance...*, op. cit., t. 3, p. 279-280, de Heraculais à Delacroix, (214) le 31/1 1796, p. 291-292, de Heraculais à Delacroix, le 9 /4/1796, p. 295, de Devoise à Delacroix, le 10/5/1796.

(215) لمريد من تتبع الأنشطة التجارية ليوسف صاحب الطابع وسيرته الذاتية انظر م ذكر عمه ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 89-100.

(216) الترحمة الحرفية لهذا المصطلح الفرنسي الذي تداولته الوثائق الدبلوماسية ولمدكرات لتجارة الفرنسية هي لفظة «مسخر»، وهو الشخص الذي يضطلع بنتج عمل أو عقد بدلاً من صاحبه الحقيقي، وقد اخترنا هنا إدراج عبارة «انتحال صفة» لملامتها أكثر لوصفة التجار اليهود الذين مارسوا هذه الطريقة بكثرة خاصة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، ذلك أن لفظة «مسخر» كما ترجمها القواميس العربية لا تنطبق على مثل هذه الحالة، والتاجر اليهودي هو الذي «استعار» اسم التاجر الفرنسي إن جاز لنا تبسيط هذا =

الجمركية، مستغلاً في ذلك منصب القنصل الفرنسي جاك ديفواز وعلاقته به وبعض تجار الجالية الفرنسية، حتى يتسنى له تمرير بضائعه بأقل التكاليف الممكنة.

ويدو أن إقدامه على سلك هذه الطريقة التي يحجرها القانون التجاري المحلي والدولي⁽²¹⁷⁾، ليقينه من أن قربه من السلطة يحمي تجارته من المصادرات، ويجعله في مأمن من كل تتبع قانوني. والطريف في شخصية هذا التاجر هو توصله في آن واحد إلى ربط علاقة متينة مع خصمين لهما وزن هام في الوسط السياسي للإيالة، ذلك أن علاقة يوسف صاحب الطابع بالقنصل جاك ديفواز علاقة شديدة التوتر، نتيجة «الحقد والبغضاء التي يكنّها هذا الوزير لفرنسا وتجارها»، كما عبّرت عن ذلك بعض المراسلات الدبلوماسية⁽²¹⁸⁾.

وقد استطاع عتال التوفيق والمحافظة على علاقته مع الطرفين بكسب ودهما، لكن علاقته بالقنصل الفرنسي تُثير بعض الشكوك، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار سعي صاحب الطابع إلى ضرب المصالح الفرنسية بالإيالة، فليس من المستبعد أن يعرض جاك ديفواز خدماته على عتال مقابل أن يكون له عيناً لنقل ما يجري في أجهزة السلطة، لذلك كانت العلاقة بينهما سرية للغاية ولم يعلم بها صاحب الطابع إطلاقاً⁽²¹⁹⁾.

خلال هذه الفترة، وفي إطار دعم أنشطة التجار المحليين توصل مستثمران من نفس العائلة وهما سليمان وابنه نسيم من الدخول إلى دار الجلد شريكين في رأس مالها، وهي المؤسسة الأولى من نوعها التي عُهد إلى المشرفين عليها مهمة تصدير الجلود وما تابعها، وتوريد العديد من مستحقات الدولة⁽²²⁰⁾، وقد تواصلت

اللفظ لنسخل الضاعة ماسمه، ويحفّ بذلك ثقل الأداءات الجمركية عن التاجر اليهودي.

(217) حثرت هذه الطرق في أغلب الموانئ بالمتوسط شرقاً وغرباً انظر:

Weyl, J., «Les juifs protégés...», *op. cit.*, p. 267-269.

Plantet, E., *Correspondance...*, *op. cit.*, t.3, p. 252-254, de Devoise au Comité de (218) Salut Public, le 14/5/1795, p. 279, de Heraculais à Delacroix, le 31/1/1796, note 3 p 400-401, de Devoise à Tellyrand, le 7/12/1796.

Ibid, p. 279-280.

(219)

(220) راجع ما أوردناه خلال تعرضنا للزمة دار الجلد. انظر كذلك: الغزيري، م. ح، وطائف مؤسسة دار الحلد... نفس المرجع.

استثمارات الأب وابنه في هذا الميدان زهاء ربع قرن من سنة 1785 إلى سنة 1809⁽²²¹⁾، وهي السنة التي آلت فيها المؤسسة إلى سليمان بن الحاح، حيث أحبر نسيم عتال إلى التوجه نحو تصدير الزيوت والحبوب⁽²²²⁾.

وإذا كان تعدّد أنشطة أفراد هذه العائلة وتوزّع استثماراتهم على عدّة حقول تجارية قد ساهم في بروزهم كتجار كبار، فإنّ تخصصهم في تجارة الأقمشة المستوردة قد أنتج لهم أرباحاً هامة، أكسبتهم ثروات طائلة ساهمت في مريد علو شأنهم لدى أصحاب التقوّد السياسي.

ولا شك أنّ هذا الثراء الذي كسبه من وراء تجارتهم قادهم إلى التكتّل في صلب بيت تجاري للمحافظة على رأس مالهم، ففي أربعينيات القرن التاسع عشر تكوّنت هذه العائلة من حاي ونسيم ودافيد الذي عاد إليه الإشراف على استثمارات العائلة، وقد عُدّ حسب الوثائق الرسميّة أكبر تاجر مورّد للأقمشة ومجمع لها بالإبالة⁽²²³⁾.

وبتسّعنا لمقتنياته من الأنواع المتعدّدة لهذه البضاعة وقيمتها الماليّة، نلاحظ أنّ إقدامه على الاستثمار فيها قد ارتكز على طلبات مسبقة. وهنا يلعب عاملان لهما نفس الدّرجة من الأهميّة دوراً في توفير جملة هذه السّلع، أولهما الخبرة في الميدان التي تقوّد في أغلب الأحيان إلى الاستثمار في المرافق الراححة، أو في أنواع معيّنة من البضائع يكثر عليها الطلب، وثاني هذين العاملين يتمثّل في توفّر السيولة النقديّة لتوريد أو اقتناء كميات ضخمة من البضائع.

لكنّ هذين العاملين لا يكفيان لجني أرباح، لو لم يكن وراء هذا النشاط شبكة من العلاقات يَسّرَت سُبُل الاستثمار⁽²²⁴⁾، كما يَسّرَت تصريف البضائع، والبضاعة قبل أن تصل إلى مؤسسات الدّولة تمرّ عبر وساطات متعدّدة مثل فيها دافيد عتال حلقة الرّحى، فإلى جانب توريده المباشر لبضائعه، تجبره كثرة الطلبات

(221) أ.وت.، دفتر رقم: 2163، 2164، سبق ذكرهما.

(222) أ.وت.، دفتر رقم: 368، 385، سبق ذكرهما.

(223) أ.وت.، دفتر رقم: 1902، سبق ذكره.

(224) حول دور شبكة العلاقات في إنجاح الأنشطة التجاريّة انظر: حنا، نللي، تجار القاهرة...، سبق ذكره، ص116-121.

في بعض الأحيان على الاقتناء من موردين آخرين لتغطية احتياجاته من هذه السلع، دون حسابان الحرء الذي يوزع على محلات العائلة بسوق الباي لباع تفصيلاً⁽²²⁵⁾، ولم تسجله لنا الوثائق المعتمدة في هذا الإطار.

وتُحيكت هذه القنوات على شبكة العلاقات التي تُسجّت حول نشاط دافيد عتال، فهي متكوّنة خاصّة من موردين يهود، مثل الثّمي سلمون من رعايا الباي، وسيمح اليسع وهارون مولحو ذوي الحماية الإيطاليّة⁽²²⁶⁾، والآخرين هودة وشمعون الجبرو المحتمين بالقنصلية الفرنسيّة⁽²²⁷⁾، والآخرين إسرائيل ويوسف شّامة من صفوة الباي ورعاياه⁽²²⁸⁾.

ولا شك أنّ هذه العلاقة قد يّسّرت لدافيد عتال نشاطه التجاري، خاصّة إذا تعلق الأمر بتسديد قيمة البضائع المقتناة، إذ من المحتمل أن يكون جزء منها على الأقل قد خضع إلى البيع بالآجال، أو تمّ الاتفاق على أداء جزء من قيمتها في انتظار تصفية الحسابات والتسوية التامة للمبلغ الجملي. لكن من الأكيد أنّ هناك مرونة في التعامل بين جميع الأطراف غايتها ضمان استمرارية نشاط هذه «المقاول» الرابعة بينهم.

يتمّ تسديد المبالغ الماليّة للبضائع في اتجاه معاكس لسيّرها، ولا ندري على وجه الدقّة المدة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية حتّى يتوصّل المزودين بأموالهم وأرباحهم، لكن يبدو أنّ بعض الأطراف تتدخّل للإسراع بإتمام الإجراءات الإدارية، فبعد «أمر الدفع» الذي يتلقاه قابض الدولة من الباي، يصدر نسيم شّامة «تذاكر الخلاص»، ولا نخاله هنا «بماطل» في إعطاء الإذن بصرف هذه التذاكر

Gonzalez Garcia, F., «Réseaux familiaux, réseaux sociaux: richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d'Alcaraz aux XVIII^e siècle», in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, p. 89-110

(225) الإتحاف، ج5، ص61.

(226) أ.و.ت؛ دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(227) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246.

(228) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 100، م: 222، و: 28، إعلام القائد نسيم بسفر إسرائيل شّامة، تاريخ 22 محرّم 1282.

كما هو حاله دائماً⁽²²⁹⁾، بحكم منصبه وبحكم العلاقة العائلية التي تجمعهم بيوسف وإسرائيل شامة خاصة، وشمعون ناطاف صاحب لزمة كساوي العسكر⁽²³⁰⁾، وعر طريق هؤلاء يتوصل دافيد عتال بضمن بضائعه ليسد ما عليه من أموال إلى مزوديه، إن كان قد ابتاع منهم بالآجال.

وتميط هذه الطريقة في التعامل اللثام عن آليات العمل داخل هذه الشبكة واقتسام الأدوار بين المشتركين في دواليها الذين استفادوا كلهم، على حساب الدولة التي تكبدت تضخم التكلفة من جزاء الوسايطات، لكن يبقى المستفيد الأول من هذا التعامل المزود المباشر بجنيه لجزء من أرباح استثمارات غيره.

كما يوضح هذا التعامل الذي سعى إليه رجال السلطة لعجزهم عن مباشرته، عن دور السيولة النقدية في إنجاح وتواصل مثل هذه المشاريع المكلفة، فلا شك أن دافيد عتال له من هذه السيولة ما يكفي للإقدام على مثل هذه الاستثمارات، خاصة إذا افترن اقتناء البضائع بالتوريد المباشر. وقد كشفت لنا بعض الوثائق عن جزء صغير من المخزون التقليدي لعائلة عتال، ففي سنة 1272 هجري (1855-1856) تاريخ قرار الدولة «تبديل السكة»⁽²³¹⁾، توصلت الإدارة المالية في غضون يومين فقط⁽²³²⁾ بحوالي 1449 قطعة ذهبية من أفراد هذه العائلة لتحويلها نقداً إلى قطع من النحاس، وهي مبالغ ذات بال لا تقل قيمة عما في حوزة عائلة شامة من هذه القطع في نفس التاريخ⁽²³³⁾، وهي العائلة التي أشرف أغلب أفرادها على الصرف

(229) عرف نسيم شامة ببطئه في أداء مرتبات موظفي الدولة أو في تسديد أموال التجار الذين تعاملوا معها، وقد تسببت له هذه المماطلة في العديد من المشاكل خاصة من المشرفين على المؤسسات المخزنية وعلى رأسهم الجنرال حسين الذي كثيراً ما رفع شكايات إلى الباي في الغرض ليمتنع من هذه التصرفات، وهو ما أثبتته لنا وثائق المجلس البلدي بإن تأسيسه. انظر على سبيل المثال بعض وثائق الأرشيف الوطني التونسي المشورة في عبد السلام، أحمد، رسائل حسين إلى خير الدين، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991

(230) ارتبط هذا الملتزم مع عائلة شامة بعلاقة مصاهرة.

(231) أ.و.ت، س.ت، ص: 98، م: 179، وصولات مالية فيما دفعه أصحابها لتبديل السكة سنة 1272 هجري (1855-1856).

(232) و ذلك حسب ما أملتنا به التواريخ المسجلة بالوصولات.

(233) أ.و.ت، المصدر السابق.

والذئع. فما هي السُّبُل التي سلكتها هذه العائلة لتدعيم مكانتها بالبلاد وارتقاها إلى جانب النخب المحظوظة؟

ب - عائلة نسيم شَمَامَة رمز الارتقاء الاجتماعي ليهود تونس

ظهرت عائلة شَمَامَة تحديداً في أواسط القرن التاسع عشر، وعُدَّت في تلك الفترة وما بعدها من أبرز العائلات اليهودية على الإطلاق نتيجة شهرتها التي تجاوزت النطاق المحلي، وأكسبتها مكانة مرموقة لم تضاهها إلا مكانة بعض العائلات الوجيهة. وإذا كان رقي بعض العائلات اليهودية قد ارتبط بثرواتهم التي تأسست على موروث مالي ومخزون نقدي، فإنَّ عائلة شَمَامَة لم يكن لها ماضٍ مهَّد لها الطريق لبلوغ ما بلغته من ثراء، ونقصد بالماضي هنا العراقة بالوسط التجاري المحلي التي ساهمت غالباً في ازدهار العائلات المخزنية ورقيتها سواء اليهودية أو المسلمة. بل إنَّ بروز هذه العائلة كان بمحض الصدفة، والمجد الذي عاشت في ظلّه عديد السنوات لم تهيئه ثروتها وحظوتها اللتان تحققتا لها إلا بعد علوّ شأنها. فكيف تمَّ لها ذلك؟ ومن كان وراء رقيها.

ما يمكن إدراجه بدءاً أن وراء مجد هذه العائلة شخصاً واحداً لا غير، هو نسيم شَمَامَة المعروف بقابض الدولة التونسية وقائد اليهود. ولا نعتقد أنَّ الكشف عن هذا المعطى الهام، هو سبق لتطوُّر الأحداث التاريخية، إذ لا يمكننا الحديث عن هذه العائلة دون أن نتعرَّض في مقام أول إلى هذه الشخصية. فمسيرته الذاتية أسبغت على مسيرة العائلة بهرج الزفعة والرفي، حتّى غدا ثراؤها مضرباً للأمثال، وتناقل الحديث عن ازدهارها جيل بعد جيل⁽²³⁴⁾. لكن يبقى نسيم مؤسسها، وناحت كيانها، ومن نجاحه أرسى أركانها.

وُلد نسيم في بداية القرن التاسع عشر بصفاقس، وتحديداً سنة 1805. من أسرة يهودية تونسية تتكون من الأب سلمون أو شلومو بيشي شَمَامَة والأم عزيزة بنت خريف. ولا تحيلنا المصادر الوثائقية على موارد رزق العائلة، أو نوعية نشاطها بمسقط رأسها.

ورغم ادعاء نسيم بأنه ينحدر من سلالة توارثت خدمة المخزن أباً عن جدّ لمدة تزيد عن قرن ونصف القرن⁽²³⁵⁾، فإنّ ذلك لم يثبت لدينا، إذ بتتبّعنا لسجّلات مداخل المخزن ومصاريفه لم نعثّر على اسم هذه العائلة قبل أربعينيات القرن التاسع عشر⁽²³⁶⁾.

وإذا كان قد حمل نفس لقب هذه العائلة بعض التجّار مثل ليّاه ويوسف شّامة اللذين عملا في قطاع التجّارة البحريّة كمصنّرين للحبوب والزيت بين سنتي 1813 و1815، فإنّهما لا يمتّان بصلّة قريى مباشرة إلى عائلة نسيم⁽²³⁷⁾.

عدّا هذه الإشارات يعدّ تاريخ العائلة قبل القرن التاسع عشر إلى حدود العقد الثالث منه غامضاً، وما توفّر لدينا من معلومات يُشير إلى أنّ نسيم كان تاجراً بسيطاً للأقمشة قبل التحاقه بخدمة أحد أفراد عائلة ابن عبّاد⁽²³⁸⁾، وإذا كان فعلاً تاجراً بسيطاً على الصّعيد المالي أو الاستثمار في الحقل التجاري، إلّا أنّه لم يكن كذلك على مستوى الفطنة والثّباة وبناء العلاقات المشمرة، ويكفي أن ينتدبه تاجر من أثرى تجّار الإيالة ويلحقه بأتباعه حتّى نتحقّق من مقدرة الرّجل في الميدان.

ويبدو أنّ العمل في السّمسرة ووكالة الأعمال لدى محمود بن عبّاد⁽²³⁹⁾ قد أبرز المواهب التجاريّة لنسيم، فحظي بثقة مؤجره الذي عهد إليه بمسك حساباته الخاصّة، بإيراداتها ومصروفاتها، ومتابعة أمواله المرصودة في حقول استثماريّة

Heusseïn, Général., *Lettre du Général Heusseïn aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127. (235)

أ.و.ت.، دفتر رقم: 1782، محاسبة القايف يعقوب بيشي شّامة بتاريخ 1841-1851. (236) دفتر رقم: 1897، مداخل يومية للدولة عن طريق وكلائها مثل فريجة بيشي شّامة وحسوة اللّونقو من محصولات صفاقس ومنطقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853. دفتر رقم. 2642، حساب لدار السّكة على الفضة والذهب الذي يصل إليها وما يصنع منه من عملة نوسية والمصاريف في ذلك الشّأن وأرباح المتسوّعين لدار السّكة حميدة بن عبّاد والقائد لاه شّامة وحسن بتاريخ 1871-1885.

(237) أ.و.ت.، دفتر رقم: 368 و385 سبق ذكرهما .

Attal, R., *Le caïd Nessim Samama de Tunis mécène du livre hébraïque*, Jérusalem, 1995, p. 27-31. Larguèche, A., «Nasim Shammâma: Un Caïd face à lui même et face aux autres», in *Les relations judéo-musulmane en Ifriqya du moyen - âge à nos jours*, Paris, 2003.

(239) سبق وتعرّضنا لهذه الشّخصية في عدّة مواضع من هذه الدّراسة. انظر: فهرس الأعلام.

متعددة. ولا بدّ من الإيضاح هنا أنّ محمود بن عبّاد في هذه الفترة بالذات، أي في أربعينيات القرن التاسع عشر كان في عهده نسبة هامة من الإيرادات المخزنية باحتكاره لأغلب موارد نظام الالتزام⁽²⁴⁰⁾، وبالتالي كانت تمرّ بين يدي نسيم أموال ضخمة، ويمكن القول في هذا الإطار إنّ نسيم باشر وظيفة «قابض الدولة» وتدرّب عليها قبل أن يقع تعيينه رسمياً في هذا المنصب الذي اشتهر به.

والى جانب عمله كأجير لدى محمود بن عبّاد، دخل سنة 1845 الميدان التجاري بتمويل ذاتي، إذ تكشف بعض الوثائق أنّ له «خلطة» تجارية مع موردين فرنسيين، دون ذكر للبضائع التي استثمر فيها⁽²⁴¹⁾، ولا شك أنّ إثباته في الوثائق الرسمية من خلال هذا النشاط يشير إلى أنّ استثماراته كانت هامة نسبياً، ولو لم تكن كذلك لما تدخلت السلطة لفضّ بعض نزاعاته التجارية⁽²⁴²⁾.

لم يكسبه العمل في دائرة محمود بن عبّاد الخبرة في إدارة الأموال والأعمال فحسب، بل أطلعه على مزايا خدمة أصحاب التفوذ وما يمكن أن يجنيه من ورائهم. كما حفز لديه هذا العمل طموح الارتقاء متأثراً بشخصية مؤخره وراثه ونفوذه. وقد تولّد عن امتزاج هذا الطموح بهذا التأثير رغبة شديدة في التقرّب إلى السلطة إذ نسج على منوال سيده الذي لا يميز يوم إلاّ وتندغم مكانته لدى أحمد باشا باي ووزيره مصطفى خزندار.

وفعلاً بدأت تنحقّق لنسيم رفعة الشأن والحقوة بتعيينه سنة 1265 هجري

(240) يذكر تقرير نائب الكومسيون المال بتاريخ شهر أيار/مايو 1872، أنّ محمود بن عبّاد أشرف على موارد «سبعين نوع من المحصولات»، لكن سجلات نظام الالتزام المعتمدة في هذه لدراسة لا تثبت هذا العدد، وإن كان حقاً قد وصلت لزمه إلى هذا العدد، فهو لم يجمع بينها في عام واحد، حول لزم محمود بن عبّاد. انظر: أ.وت.، دفتر رقم. 3/3250 سبق ذكره. وللتنبية يجب التعامل مع المعلومات التي يقدمها التقرير بكلّ حذر، وقد وردت ترجمه في: السنوي، محمد؛ الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشوفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981، ص 475-505. وحول التعريف بشخصية فيكتور فيلي، انظر. أدناه.

(241) أ.وت.؛ س.ت.؛ صن: 205، م: 89، و: 24، من نسيم شمّامة إلى أحمد باشا باي في 23 شوال 1264 هجري.

(242) أ.وت.؛ س.ت.؛ صن: 208، م: 128، و: 18، من أحمد باشا باي إلى فنصل فرنسا تونس في 26 شوال 1264 هجري.

(1849) قابض أموال الدولة⁽²⁴³⁾، خلافاً لما ذهبت إليه العديد من الدراسات بأن تعيينه في هذا المنصب كان سنة 1859⁽²⁴⁴⁾، بل إن هذه السنة هي تاريخ تعيينه رئيساً على القباض ومديراً للمالية برتبة أمير لواء، بعد أن نُصّب «رئيساً على سائر اليهود في جميع ما يخصهم»⁽²⁴⁵⁾.

وهناك جملة من الوثائق تجعلنا نميل إلى إثبات التاريخ الأول، منها وثيقة تعود إلى سنة 1854 يشير فيها مرسلها فريجة بيشي وكيل محمد بن الشيخ قائد صفاقس إلى حرص القائد نسيم على متابعة «دفع دراهم القباضة» وتذكيره بوجوب إتمام بعض الأقساط من أموال الدولة التي تخلّدت بدمّة قائد المكان وتعدّى أجل المحاسبة عليها⁽²⁴⁶⁾.

ووثيقة أخرى تعود إلى تاريخ متأخر نسبياً، تتضمن استفسار الوزارة الكبرى تحديداً عن السنة التي تولّى فيه القائد ناتان شامة مهمة قابض الأعراض، فكانت إجابة أمير الأمراء رشيد كاهية الأمحال بأن المهمة أسندت له عام 1265 هجري (1849) «... بعد أن انتقل أخوه القائد نسيم إلى منصب قابض الدولة...»⁽²⁴⁷⁾.

وكانت الانطلاقة الفعلية لنسيم في عالم المال وتوطيد علاقته بأصحاب السلطة والتفوذ بعد تقلّده لهذا المنصب، الذي استطاع أن يجمع بينه وبين خدمته لابن عياد من جهة، ويتابع أنشطته التجارية الخاصة من جهة أخرى⁽²⁴⁸⁾، وهي أعمال ذات مسؤوليات جسام، تتطلب منه قدرة ذهنية وبدنية عالية حتى يتمكن من إنجازها والتفوق فيها بما يرضي رؤساءه. ولا شك أن نسيم قد أثبت مقدرة عالية في الإشراف على المهام التي أسندت إليه، إذ لولا حسن أدائه لما ركّز بها.

(243) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 100، م: 228، و: 13، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.

(244) Ganiage, J., «La crise des finances tunisiennes...», *op. cit.*, p. 169-173.

اعتمدت هذه الدراسة كذلك على تقرير فيكتور فلي الذي سبق وأشرنا إليه.

(245) أ.و.ت، دفتر رقم: 558، سبق ذكره. الإتحاف، ج5، ص16.

(246) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص.ن: 39، م: 450، و: 49995، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).

(247) أ.و.ت؛ المصنر السابق.

(248) أ.و.ت، دفتر رقم: 1955 ورقم 1957، سبق ذكرهما.

أمكن لنسيم تبعاً لهذه المكانة التي نزلته مرتبة عليا، أن يمتنع البعض من أفراد عائلته بحظوة خدمة الدولة، فبعد تعيين ناتان شمامة قايضاً لمجايي منطقة الأعراض كما سبق وأشرنا⁽²⁴⁹⁾، وقع تنصيب ابنه شلومو⁽²⁵⁰⁾ «قائد الفضة» ليشرف على مداخل هذه المؤسسة الحديثة التي أطلق عليها اسم «دار الفضة»⁽²⁵¹⁾، ويتابع ما تستلزمه متطلبات الدولة من هذه المادة لصنع الأوسمة والنياشين وتحية الأرباب الرسمية للباي والوزراء وآل البيت وأعوان المخزن⁽²⁵²⁾.

وكما هو بين من خلال هذه الخدمات، اختص أفراد عائلة شمامة بالإشراف على أهم الوظائف المالية للمخزن، لكن دون أن يكون لهذا الإشراف تأثير في أنشطتهم الخاصة في الحقلين التجاري والمالي⁽²⁵³⁾، بل إن حفظهم تدغمت واستثماراتهم توسعت بإشراف إسرائيل بن شلومو رغم حداثة سنه⁽²⁵⁴⁾ على مصاريف القصر، مع عمه يوسف بن ناتان، وهو ميدان صعب ودقيق لارتباطه مباشرة بالعذاء اليومي للباي وآل بيته وحاشيته، ولا يقدر على التكفل به إلا من توفرت لديه سيولة نقدية هامة لمجابهة كثرة الطلبات وارتفاع أثمانها، ومن تأكد قبل التزامه بهذه المهمة من استرجاع مصاريفه وضمان أرباحه⁽²⁵⁵⁾.

وفي وضع إسرائيل ويوسف شمامة توفرت هذه الشروط، إذ لا شك أن

(249) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 100، م: 228، و: 13، سبق ذكرها.

(250) عرف في أغلب الوثائق التابعة لقضية نسيم شمامة باسم «مومو بن ناتان شمامة» أو «القائد مومو».

(251) أ.وت.، دفتر رقم: 2582، كشف لمصاريف تخص بناء «دار الفضة» «بدار السكنة» باردو، بتاريخ 1854 1855. وتحصل شلومو شمامة على قيادة هذه المؤسسة خلال فترة تهيئتها.

(252) أ.وت.، دفتر رقم: 1899، محاسبة شلومو شمامة قائد الفضة (المكلف بالعصبة) على تصرفه في الفضة المستعملة في مصالح الباي (حروج وأرباب وأوسمة وغيرها)، مع محاسبة الضابطين لهذه الأشياء، بتاريخ 1854-1856.

(253) أ.وت؛ س.ت؛ صن: 206، م: 91، و: 43، من قصل فرنسا بتونس إلى أحمد دشا باي في 9 محوز/ يوليو 1851. أ.وت؛ س.ت؛ صن: 208، م: 129، و: 45، من أحمد دشا باي إلى قصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.

(254) أ.وت، المصدر السابق.

(255) انظر ما أوردها حول لزمة الثقة في باب الثاني من هذه الدراسة «اليهود ونظام الائتلاف».

المصبب الذي يشغله كبير العائلة نسيم يساهم بقسط كبير في دعم هذه الخدمة وإنجاحها⁽²⁵⁶⁾، ولا يستبعد أن يكون جزء من رأس المال الموظف في هذا النشاط على الأقل هو دعم منه، سواء كان من أملاكه الشخصية، أو من إيرادات الموارد المخزنية، إذ في هذه الحالة بإمكان نسيم أن يقرضهما البعض من هذه الأموال دون أن يترك آثاراً على ذلك، خاصة وأنه المشرف المباشر على الخزينة، وإذا أخذنا في الاعتبار أن جزءاً هاماً من مداخيل الدولة التي قبضها خلال هذه الفترة لم يحاسب عليها إلا بعد سنوات طويلة⁽²⁵⁷⁾. كما لا نستبعد أن هذا النشاط الاستثماري الهام كان بتوجيه منه وتحت رعايته ليحصل منه نصيباً من الأرباح⁽²⁵⁸⁾.

كما توصل يوسف بن ناتان في نفس الفترة من توجيه جزء من استثماراته صوب التجارة الخارجية، وأصبح بمعية بعض أفراد عائلته، صهره لياه ومرتخاي ابن أخيه شلومو ودافيد من أبرز تجار هذا الوسط، فقد تمكنوا بين 1272 و1276 هجري (1853-1859) من استثمار أكثر من ثلث مليون ريال، لتصدير القمح

(256) نظر: دراستنا للزمة التقفة بالقسم الذي أفردناه للزم التي انخرط فيها التجار اليهود.
(257) أ.و.ت، دفتر رقم: 1900، محاسبة نسيم شامة لزام اللوح والحديد على ما أذاه للدولة فحسب وليس على المداخل، ووقعت هذه المحاسبة على ما يبدو سنة 1856 أي بعد ثلاث سنوات من آخر محاسبة. دفتر رقم: 1906، مماثل للدفتري السابق وتمت محاسبته بعد أربع سنوات. وقد أحصينا إجمالاً 13 دفترًا سجل فيها نسيم شامة البعض من الموارد المخزنية، لكن غدا الدفتريين 1900 و1906 لم نعث على دفاتر أخرى تتعلق بمحاسبته على لزمه أو على مداخيل الدولة، أما بقية الدفاتر الأخرى فأغلبها يتعلق بما ورد على دار السكة من أموال أو معادن ثمينة وقام نسيم بمحاسبة المسؤولين عن هذه المؤسسة. وهذا يدعم الرأي القائل بأنه هرب مع الدفاتر المالية التي تكشف عن سرقاته. حول محاسبة المسؤولين على دار السكة انظر الدفاتر التالية: دفتر رقم: 520، بتاريخ 1860-1862. دفتر رقم: 558، بتاريخ 1860-1861. دفتر رقم: 1861-1862. دفتر رقم: 2577، بتاريخ 1854-1855. دفتر رقم: 2584، بتاريخ 1855-1858.

(258) نورد هذا المعطيات كاحتمال لعدم توفر البيانات على ذلك، فهذا التلاعب بجور إذا غابت مراقبة قاض الدولة أو تأخرت محاسبهم على الإيرادات والمصروفات كما هو الحال في وصية نسيم شامة، فالأموال تسجل ضمن المداخل، ثم تخرج لتستثمر في مشاريع شخصية دون تسجيلها في دفاتر المصاريف، هذا مع ضمان إرجاعها حتى لا تترك بعض الثغرات.

والشعير والخشاخش ورؤوس البقر والزيت بكميات هامة، إضافة إلى جملة من البصائع الأخرى لكن بكميات أقل، مثل الصابون ورماد الغاسول والشمع والسمن والجلد⁽²⁵⁹⁾.

ويبدو أن التجار الذي توصل إليه من خلال مسكه للحسابات المالية خاصة قد أعرى مصطفى خزندار بأن يتخذة عوناً من أعوانه ويقربه إليه. وهنا اقترنت المصالح الذاتية لهذين الشخصيتين لتفرز علاقة قامت في بدايتها على ولاء المرؤوس لرئيسه⁽²⁶⁰⁾، ثم أسست لتحالف متين بينهما.

ففي سياق قضية اختلاس محمود بن عباد لقسط كبير من أموال الدولة وهروبه إلى فرنسا⁽²⁶¹⁾، بدأ يتضح أمر هذا التحالف، فخزندار ساقته إلى هذه العلاقة إرادة كسب نسيم لصالحه ليكون متراً عليه، ومحاولة استغلال الخبرة الهامة لحليفه في ميدان المحاسبات المالية ليدعم بها مكاسبه، خاصة وأن هذا الحليف هو الشخص الوحيد القادر على مده بخفايا ابن عباد والأسرار التي لم يقاسمها الوزير تغطية لتجاوزاته. أما نسيم فقد قاده طموحه وما تقتضيه مصلحته إلى المحافظة على منصبه ومكانته، مستغلاً هو الآخر مواكبته عن قرب مظالم ابن عباد واختلاساته، ومعرفته بأن سياسة التهرب التي ضحمت ثروات مؤجره كنت دشتريك مع الوزير ويدفع منه.

انبنى هذا التحالف إذن على انهيار مكانة محمود بن عباد، فوجهت كل التهم إليه، وحُمل وحده مسؤولية انتهاك أموال الدولة، وتبعاً لهذا تسنى لخزندار إبعاد الشبهات عنه بإعانة نسيم شامة، الذي سخر خبرته وطاعته لقضاء مآرب سيده الجديد، وتسنى له هو الآخر أن «يرث» جزءاً من وظائف ابن عباد التجارية، وهو ما تُحبل إليه بعض الوثائق⁽²⁶²⁾.

(259) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(260) باعتبار أن خزندار هو المشرف الأول على مالية الدولة.

(261) نقصد أساساً تقرير قللي ولم نحتمله بلرجة أولى هنا إلا في ما يتماشى ومسيرة نسيم قبل هروبه هو الآخر.

(262) انظر: جدول إحصاء لزم نسيم شامة وقد اعتمدنا في بسطه على: أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 100، م: 225، و: 34، سبق ذكرها.

وسواء «ورث» بعض الموارد المخزنية من مؤخره القديم، وُ أحييت إليه، فلا يعدّ هذا إشكالاً حسب اعتقادنا، بما أنّ نسيم هو المؤهل الوحيد لمتابعة هذه الموارد بحكم إشرافه عليها سابقاً، لكن الإشكال يكمن في كيفية الاحتفاظ بها لسنوات عديدة إلى حدّ احتكارها. فهل هذا الاحتكار ناتى من فراغ السّاحة التجاريّة للإيالة من ممولين كبار؟ أم هو نتيجة نفوذ نسيم وسلطته في هذا الوسط؟

في الحقيقة تجتمع كلّ هذه الأسباب مع علاقته بأصحاب القرار النهائي في الميدان لتركّز سطوته على هذه الموارد وهيمته عليها. وإذا تمعنا في نوعيّة هذه اللّزم نلاحظ أنّ نشاطها يرتبط بقطاع التجارة الخارجيّة إلى جانب ارتباطه ببضائع استهلاكية، وفي هذا التّوجه اختيار حدّته خبرته في الميدان، وإلّا لما عزف عن توجيه استثماراته صوب اللّزم الرّيفيّة العديدة التي خلفها محمود بن عيّاد⁽²⁶³⁾.

وقد تماشت سلطة الإشراف مع اختياره هذا وقبلته بتجديدها لعقود التزاماته المرّة تلو المرّة، حتّى أصبح محتكراً جبايةً مكوسها على وجه شرعي. فلزّمة الخشب والحديد والدّهن والأدوية⁽²⁶⁴⁾ التي افتتح بها نشاطه سنة 1846، مُنحت له مرّة أولى ثمّ جُددت له بعد ذلك لمدّة عامين ومرّة ثانية لمدّة أربع سنوات ثمّ مرّة ثالثة لمدّة عشر سنوات بنفس السّعر الذي انطلقت منه في السنة الأولى من التزامها والمحدّد بمبلغ 50,000 ريال عن العام الواحد، وقد ضمن في أداء هذا المبلغ مؤخره محمود بن عيّاد آنذاك. وتحيل هذه التفاصيل على بعض الجزئيات الدّقيقة المتعلّقة بمسيرة نسيم التجاريّة وهي:

- * عدم امتلاكه مبلغاً مالياً يوازي قيمة اللّزمة في بداية نشاطه التجاري.
- * انخراطه لأوّل مرّة في عالم الالتزام كان بتشجيع من ابن عيّاد ودفع منه.
- * علاقته بابن عيّاد علاقة متطوّرة وأدنى ما يقال بشأنها إنّها مبنية على وُدّ وتبجيل، وإلّا لما أخذ المؤخّر بيد أجيره وتعهّد بتسوية مستحقّات هذا النّشاط في صورة الإخلال به.

(263) أ.وت.، دفتر رقم: 3/2250، سبق ذكره.

(264) يبدو أنّ هذه البضاعة لا تتعلّق بالأدوية كمواّد طبيّة أو بضاعة صيدليّة، لكن على الأرجح يرد بها بعض العقاقير التي تستعمل في مواّد البناء والدّهن مثل الصّبغة والشّب وغيرهما.

جدول رقم 40
إحصاء لزوم نسيم شمامة

الجملة	ثمن/ عام	مدتها	انتهائها	بدايتها	الذمة
	م.غ	م.غ	م.ع	م.غ	الجبر والياباجور والملح وفندق المحم
	م.غ	م.ع	جمادى الثاني 1276	م.ع	البحر والمسكوت (الحاصرة)
24,000	4,800	5 سنوات	محرم 1275	محرم 1270	دور الشريعة المستنير
48,000	4,800	10 سنوات	محرم 1285	محرم 1275	دور الشريعة المستنير
20,000	4,000	5 سنوات	محرم 1275	محرم 1270	دور الشريعة سوسة
40,000	4,000	10 سنوات	محرم 1285	محرم 1275	دور الشريعة سوسة
3,510,000	351,000	10 سنوات	جمادى الثاني 1284	جمادى الثاني 1274	حمرك السلعة وتوابه
1,755,000	351,000	5 سنوات	ربيع الثاني 1274	ربيع الثاني 1269	حمرك السلعة وتوابه
1,404,000	351,000	4 سنوات	صفر 1269	صفر 1265	حمرك السلعة وتوابه
1,200,000	120,000	10 سنوات	محرم 1285	محرم 1275	حمرك موصة
600,000	120,000	5 سنوات	محرم 1275	محرم 1270	حمرك موصة
135,000	45,000	3 سنوات	محرم 1272	محرم 1269	حمرك صفاقس
270,000	45,000	6 سنوات	محرم 1278	محرم 1272	حمرك صفاقس
450,000	45,000	10 سنوات	محرم 1285	محرم 1275	حمرك صفاقس
150,000	50,000	3 سنوات	جمادى الأول 1266	جمادى الأول 1263	النوح والحديد والأدعان والأدوية
200,000	50,000	4 سنوات	جمادى الأول 1270	جمادى الثاني 1266	النوح والحديد والأدعان والأدوية
500,000	50,000	10 سنوات	جمادى الأول 1280	جمادى الثاني 1270	النوح والحديد والأدعان والأدوية
8,686,000	1,379,600		الجملة		

* مكنه هذا النشاط من الدخول في ميدان التجارة البحرية بتوريده لأهم بضائع لزمته⁽²⁶⁵⁾.

* علاقته بدوائر السلطة جعلت منه المؤهل الوحيد لمتابعة أنشطة هذه اللمزة وذلك من خلال تجديد عقدها له لمدة سنوات متتالية، دون أن يقع طرحها في السوق للمزايدة العلنية، ودون أن يطرأ على سعرها أي تغيير، وينسحب هذا الإجراء على جميع اللزم التي استثمر فيها بلا استثناء. وهنا تكمن بعض المؤشرات الدالة على خبرته في المساومة التجارية.

* نجاحه في متابعة أنشطة هذه اللمزة مكنه من الحصول على رصيد مالي هام يسر له السبل للاستثمار في مجالات أوسع، خاصة بعد أن توفرت له العديد من الفرص بعد مغادرة محمود بن عباد الساحة التجارية للإيالة.

قادته هذه الخبرة إلى أن يُضيف إلى لزمة الخشب وتوابعها مواد أولية أخرى من نفس النوعية وتتماشى معها، وهي الإشراف على لزمة الجير والياحور⁽²⁶⁶⁾، وبالتالي أصبح تبعاً لهذا النشاط أول مزود للدولة وللمقاولي البناء بهذه البضائع التي لها من الزواج السهل ما يساهم في إعادة طلبها من جديد، فسوقها في أوج ازدهاره خاصة وأن وجهتها معينة، ولم يخرج إطار استعمالها عن مشاريع أحمد باشا باي⁽²⁶⁷⁾.

وفي نفس «مجاله الاحتكاري» توصل إلى متابعة مكوس التجارة الخارجية بأكبر موانئ الإيالة، بتمكّنه من لزمة جمرك السلعة وتوابعه، أي تحصيل الأداءات على المضاع العابرة لمينائي حلق الوادي والبحيرة تصديراً وتوريداً، لمدة تسع عشرة سنة على التوالي، ولنفس المدة عَهدت له المهمة ذاتها في مياء صفقس، ولمدة خمس عشرة سنة بميناء سوسة⁽²⁶⁸⁾.

(265) أ.و.ت.، دفتر رقم: 1957، سبق ذكره.

(266) لم نطلع على الوثائق على عدد السنوات التي التزم فيها نسيم لزمة الجير والياحور ولمرة الملح ولمرة فندق الفحم، علماً بأن كل لزمة مستقلة عن الأخرى.

(267) انظر طلبات الدولة من هذه البضائع في القسم المخصص لاستثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحرية.

(268) لا بد من الإشارة هنا أن نسيم شمامة غادر البلاد ولم يستكمل مدة التزامه وبالتالي =

أُتاح له هذا الإشراف الطويل حرية التشاؤ داخل هذه الموانئ، وتكثيف استثماراته بها دون أدنى مراقبة، بما أنه المأمور الأول عليها ومن حقه أن يحظى بامتيازات هذا القطاع حتى ولو كانت بطرق «لم تجر بها العادة»، فمسؤولياته ومركزه لدى السلطة يسمحان له بأن يشرع لنفسه ما لا يشرعه لغيره من التجار. فقد ناضل في غضون بعض الأشهر من سنة 1271 هجري - وليس على مدار كامل السنة - من تصدير كل كميات الزيت التي أُعدت للغرض، وفق ستة أوامر سراح تضمنت 321 ألف ماطر من الزيت تجاوزت قيمتها المليون ريال (1,056,000 ريال). وتسعى لهذه الكمية المرتفعة ومبالغها الضخمة عند المصدر الأول بالساحة التجارية للإيالة.

ويذكر نائب رئيس الكومسيون المالي فيكتور فيلله (Victor Villet)⁽²⁶⁹⁾ حول أرباح نسيم من هذا القطاع أنه «... كان يستغل الإذن بسراح تصدير الريبوت والحبوب⁽²⁷⁰⁾ إلى الخارج فيتسلم من الوزارة أمراً بإخراج 10,000 برميل زيت وإصدارها من ميناء سوسة مثلاً ثم بعد مضي بضعة أيام يعلن أن سوسة ليس بها زيت ولكن غيرها من المدن كصفافس والمهدية والمنستير وتونس بها مذكرات من الزيت ويطلب إذاك أوامر الإذن بسراح التصدير من تلك المدن فيلبي طلبه ولا تسأله مصالح الوزارة أن يرجع الأوامر الأولى فيستعمل جميع الأوامر وهكذا بدلاً من أن يصدر 10,000 برميل يصدر 20,000 برميل ويقبض عليها كلها مكوسها ولا يثبت بسجل الحكومة إلا مكوس 10,000 ماطر فقط. فهذه الوسيلة في توفير الربح سرقة الدولة لم تكن لتنجح لو لم يكن الوزير الأكبر مشاركاً في العملية. »⁽²⁷¹⁾.

= فهو لم يحاسب على المداخل النقدية التي تأتت منها ولا على ما آذاه للدولة من بضائع. ومن هنا ثبتت عليه نهم اختلاس أموال الدولة.

(269) هو المتفقد العام للمالية بفرنسا، وقع إلحاقه بالبلاد التونسية وكلف بمهمة نائب رئيس اللجنة المالية الدولية بين 1869 و1874، وحلال مهمته قدم تقريرين حول الاضطرابات المالية بالإيالة الأول بتاريخ أيار/مايو 1872، والثاني بتاريخ كانون الثاني/يناير 1874

(270) حسب سجلات المتجر لم يصدر نسيم شقمة بين 1271 و1276 هجري سوى 1,000 ففيز من القمح، بلغت قيمة تذاكر سراحها 20,000 ريال، وهو مبلغ قليل مقارنة بتذاكر سراح الزيت. انظر أ.وت.، دفتر رقم: 1936، سبق ذكره.

(271) هذا النص مقول عن تقرير فيلله حول أسباب الاضطرابات المالية بإيالة تونس بتاريخ أيار/مايو 1872، ترجمة الأستاذ علي الشثوفي وورد في: السنوسي، محمد، الرحلة -

كما حصل نسيم في نفس التاريخ على لزم الخل والمسكرات والشريحة بأهم حواضر البلاد (الحاضرة، سوسة، المنستير) لمدة لم تقل عن خمس عشرة سنة، محافظاً على نفس الأسعار التي اقتناها بها أول مرة⁽²⁷²⁾. ولم تقتصر مرافق استثماراته على هذه الأنشطة فحسب، بل أضاف إليها سلعاً استهلاكية أخرى لها قيمتها في أسواق الإيالة مثل الملح والفحم والصابون الطري بالحاضرة.

وسواء كانت كل هذه الاستثمارات له أو لحزنذار أو لهما بالاشتراك معاً⁽²⁷³⁾، فإن حجمها ومدة العمل بها يوحيان بأن لنسيم سلطة ونفوذاً مارسهما في هذه الحقول التجارية وغنم منها، واستطاع خلال سنوات قليلة تحميم ثروة طائلة أقرض منها الدولة 19 مليون ريال لمجابهة عجزها المالي⁽²⁷⁴⁾، وهو ما زاد في علو مرتبته لدى السلطة.

ويكشف إقدامه على هذا الإقراض عن معطى تاريخي هام وهو حرية التصرف في أمواله واستقلاله بها، ولا ينطبق هذا على نسيم فحسب بل على أصحاب الأموال من التجار اليهود ككل، فأموالهم لم تعد على ذمة الباي وسلطته، بما أن المخزن ذاته أحاطهم بالرعاية والحماية من جميع الانتهاكات بقانون إلغاء عهد الذمة. وتبعاً لهذا الإجراء تغير موقف اليهود من الدولة كما تغير موقفها منهم، فانفشت عنهم غيوم الخوف من مصادرة أموالهم وثوراتهم التي كانت تتعقبهم بين الحين والآخر⁽²⁷⁵⁾.

كما يوحى لنا منح هذا القرض بتحدّي نسيم لمن هم في مكانته لدى المخزن، بل أراد الاستعلاء عليهم جميعاً، فهو أول من بادر بسط يديه لأصحاب السلطة والملك وخلصهم من براثن الاحتياج. وهو استعلاء أيضاً على جميع أثرياء

= الحجازية، تحقيق علي الشؤفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981، ص 494-495 (272) راجع الحدود السابق.

Ben Rejeb, R., «Exportations et exportateurs...», *op. cit.*, p. 209-210. (273)

(274) أ.و.ت.، دفتر رقم: 558، الدبون التي على الدولة وبيان التذاكر الصادرة من الباي والتذاكر التي كانت بيد أربابها والتي وقع استخلاصها من الدراهم المقرصة. وبرام الدولة عقد مع القائد نسيم مدير المال ورئيس القباض بتاريخ صفر 1277 هجري .

Larguèche, A., «Nasim Shammâma...», *op. cit.* (275)

اليهود قرانة وتوانسة على السواء كعائلة لمبروزو ويوكارة وليفي وعثال أو عائلة ناطاف التي أصبحت هي الأخرى من العائلات المخزنية بثرائها ورفعة شأنها. ففي هذه الفترة بالذات أرسل طلبية لمتجر موريس ماير (Maurice Mayer) وهو من أبرز متاجر الحلبي والمجوهرات بباريس بعتة قطع من الذهب الخالص موشاة بمختلف المعادن الثمينة تصنع له خصيصاً حسب مواصفات محددة، قدمها قرباناً إلى المعبد اليهودي بالحاضرة، ترخماً على روح زوجته عزيزة وإحياء لذكراها⁽²⁷⁶⁾. وليست هذه القطع بالمجوهرات العادية فضخامتها مُبالغ فيها، ولا تدلّ إلا على ثراء فاحش، فإلى جانب كثرتها العددية فإنّ أصغرهما تجاوز طوله الخمسين سنتيمتراً، وأكبرها بلغ طول قطره المتر، ومن فرط ما شدد إعجاب الذين شاهدوها سواء من ناحية الذوق الفني لصانعها أو من ناحية قيمتها المالية، علّقت على بهرجها الصّحف الفرنسية بباريس، وأشادت بجود صاحبها وسخائه، وحبر وصفها أربع صفحات من الحجم الكبير⁽²⁷⁷⁾.

سمحت له كثرة أمواله كذلك من اقتناء العديد من الدور الفخمة ذات المساحات الكبيرة خاصة بعد قرار السماح لليهود والأجانب بكسب أملاك عقارية، وظّف البعض منها للكرء والبعض الآخر استغلّها لإقامته واستجمامه. وقد بلغ عدد هذه العقارات 65 عقاراً، توزعت بين الحاضرة وحلق الوادي والمرسى وأريانة ومثوبة والمحمدية⁽²⁷⁸⁾.

لم يتمتع نسيم طويلاً بالمجد الذي بلغه، والعز الذي حقّقه، فقد ساوره خوف مرعب على شخصه وماله بانتفاضة علي بن غداهم التي أدت إلى إفشال

(276) توفيت على ما يبدو بين سنتي 1857 و1858. وقد ارتبطت بحياة نسيم ثلاث نساء لهن نفس الاسم، فأته تدعى عزيزة كما سبق وأشرنا، وزوجته التي خلّد ذكرها تحمل الاسم ذاته، وحميدة أخيه ناتان التي متعها بالجزء الأكبر من ثروته سميت كذلك بنفس الاسم. واسم عزيزة في حدّ ذاته يحيل في بعض مضامينه إلى العز والمجد. فهل كان لهته النسوة تأثير في حياة نسيم ومسيرته اللّاتية؟ قد نتعرّض إلى بعض هذه التفاصيل في دراسة كذا قد بدأنا حوار «أسماء وألقاب اليهود بالبلاد التونسية» وشدّت انتباهنا لما وحدها فيها من أبعاد عميقة ودلالات ذات مغزى.

(277) A.A.I.U., A.I.F., «Munificence pieuse à Tunis», n° 9, septembre 1860, p. 518-521.

(278) أ.و.ت؛ م.س.ت؛ ص.ت؛ ص: 101، م 231، و: 335-350، إحصاء أملاك نسيم شامة.

التجربة الإصلاحية وتعليق العمل بالقوانين الدستورية سنة 1864. وقد طالب المستفوضون بعزل الوزير مصطفى خزندار لتسببه في الاضطرابات المالية والاحطاط الذي آلت إليه البلاد جراء سرقاته وسطوته على الموارد المخزنية. كما أشير بأصابع الاتهام إلى تورط نسيم في إفلاس الخزينة وتحريضه للباي على مصاعفة مبلغ مال الإعانة من 36 إلى 72 ريالاً، وهو السبب المباشر لاندلاع فتيل الانتفاضة⁽²⁷⁹⁾.

ويصف ابن أبي الضياف بألم واضح ما وقع لتسليم في هذه الفترة مصوراً إحباطه النفسي وانهيار معنوياته، ومبرزاً ساحته من كل دنس، ومشيداً في ذات الوقت بنصح عمله للدولة، يقول: «... وفي محرم 1281 هجري (حزيران/يونيو 1864) وقع لرئيس اليهود وكبير قباض الدولة القائد نسيم يشي خوف عظيم، حتى كاد أن يخرج من ربة العقل. وذلك أن الرجل من خدام الدولة خلفاً عن سلف⁽²⁸⁰⁾، وله في خدمتها اليد البيضاء... وشهرته بالغنى ووجود الناص بداره حديث أهل البطالة والحساد... وشاع في العام والخاص أنه أول من أشار بالزيادة في مال الإعانة، وسمعت منه استحسان تضعيفها وأنه لا ضرر في ذلك، وللقباض فائدة تخصهم في أمثال هذه الأمور⁽²⁸¹⁾. وبلغه أن بعض الزعاع من أخلاط زواوة يتوغدون الهجوم على داره لقتله، وأخذ ما يجدونه من ماله، فصار يختفي في مواضع مبيتة، ولا يكاد ينام إلا بين طائفة من أتباعه بسلاحهم. وساء حاله، فأتى الباي وقال له: «أنا خديمك وخديم آبائك وابن خدامك، وأخلاط العاقبة يتعذر الاحتفاظ بهم، وإني أخشى الموت من الجزع. اطلب أن تبقي على رمقي

(279) الإتحاف، ج5، ص114.

(280) لم نشأت الوثائق الإدارية والعجائبة المعتمدة في هذه الدراسة توارث عائلة شمامة خدمة المخزن أباً عن جد، وقد سبق وأشرنا إلى هذا المعطى في معرض حديثنا عن انحراط نسيم في خدمة الدولة.

(281) يستدرك أحمد ابن أبي الضياف ليؤكد أن الإشاعات التي راحت ما هي إلا الحقيقة التي أسر بها نسيم في مجلس الباي، حيث يقول في موضع آخر من مؤلفه «ولم يرل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الأمر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشر إليه في المجلس، وكان كمن سكك ألفاً ونطق خلفاً: «إن الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزداد عليه مثله، ويكون عاماً في سائر بلدان المملكة، ومن غير استثناء ولا اعتبار لحال الذافع... وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقباض نسيم يشي ٩٠. الإتحاف، ج5، ص114.

تسريحه للسفر». وأتى بأزمته وطلب الحساب، فرق الباي لحاله وأمر بمحاسناته⁽²⁸²⁾ وسرحه للسفر... نقي العرض من دنس الخيانة على أن يرجع لمسقط رأسه الذي هو أعزّ البقاع عنده⁽²⁸³⁾، لكنه خرج ولم يعد... خوفاً على نفسه. وله العذر الذي لا ينكره منصف، لأنّ الرجل منعم عليه بالرزق، وكلّ ذي نعمة محسود. والمجلس متوقّف والأمن غير محقّق، بل المحقّق الخوف... ومن وجه ملاماً على هذا الرجل، الذي أدين الله بأنّه من الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُقَاتِلْ يُؤْذِيهِ وَإِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يَدِيّنَاوْ لَا يُؤْذِيهِ إِيْلَيْكَ﴾⁽²⁸⁴⁾، بدعوى الزهد في حبّ الوطن فقد ظلمه...⁽²⁸⁵⁾.

سافر نسيم إلى فرنسا حاملاً معه كلّ أمواله وأمتعته ما عدا الذي لا ينقل، واستقرّ بباريس في حيّ من أحيائها الفخمة⁽²⁸⁶⁾، مستقداً معه عشرة من أقربائه، زوجته الثانية استير وتدعى نورة، وعزيزة حفيده أخيه وأفراد عائلتها، وموشي شمامة وابنه نسيم، كما التحق به سكرتيره الأول يعقوب بن أبرهام شمامة، وسكرتيره الثاني يوسف بن ناتان بسيس، واحتضنهم جميعاً بمقرّ إقامته⁽²⁸⁷⁾.

رأت الدّولة في مدّة غياب نسيم أنّ من مصلحتها إسناد منصب رئيس القباض ومدير المالية إلى شلومو بدلاً من عمه. لكن فشلت في اختيارها هذا، ذلك أنّ شلومو لم ير بدأ من استغلال منصبه وعلاقته بالسلطة وبأعوان عمه ووكلائه ليحوّل لحسابه الخاصّ بين 1864 و1866 مبلغاً مالياً قدر بأكثر من عشرة ملايين ريال من أموال الدّولة، وفرّ إلى جزيرة كورفو حيث استقرّ بها نهائياً⁽²⁸⁸⁾.

(282) لم تثن دفاتر مداخل الدولة ومصاريفها هذه المحاسبة كما سبق وذكرنا.

(283) يقصد هنا لمسقط رأسه البلاد التونسية.

(284) قرآن، سورة آل عمران، الآية 75.

(285) الإتحاف، ج 5، ص 166.

(286) فطن هو وأرارد عائلته الذين التحقوا به بعمارة كاتبة بنهج القويور سانت هونوري عدد 47،

كما جاء ذكر ذلك في وصيته التي كتبها بمقرّ إقامته في 22 أيلول/سبتمبر 1868.

(287) ذكرت هذه المعلومات كذلك في وصيته.

(288) أ.و.ت؛ س.ت؛ ص: 226، م 104، و: 87-92، نسخ من تقارير القنصلية الإيطالية

بتاريخ 3 محرم 1290 هجري.

لم يُعرف عن نسيم على امتداد فترة إقامته بباريس التي تواصلت إلى سنة 1870 استثماراً في المجال التجاري أو المالي، ويبدو أنه عزف عن العمل واحتار التقاعد محافطاً على ثروته وأملاكه هناك. وقد حفزه هذا العزوف عن الأنشطة التجارية إلى نسج علاقات على مستوى مغاير، حيث ركّز أعماله التطوعية في نشر الكتب العبرية ودعمها بأمواله الخاصة، كما تمكّن من إقامة علاقات مع رحل الدّين اليهود بباريس وبالقدس.

وقد تميّزت السنوات الأخيرة من حياته بحديثين هامين، الحدث الأول هو طلاقه من زوجته الثانية استير قبيل تحريره لوصيته وهو الحدث الثاني والأهم. كتب هذه الوصية في 22 أيلول/سبتمبر 1868، بخطّ يده وباللغة العبرية - عربية، مركزاً على أنّه في أنتم مداركه العقلية، وقد تضمّنت تقسيمه لثروته إلى ثلاثة أجزاء أوصى بها إلى من جمعه بهم حبّ كبير:

الجزء الأول لعزيزة حفيدة ناتان شّامة، وابنها نسيم بدرجة أولى، إذ عاد لهما النّصيب الأوفر من الإرث. والجزء الثاني من ثروته منّ به على أقربائه وبعض مساعديه ونخبة من رجال الدّين اليهود بتونس وباريس والقدس.

أما الجزء الأخير فقد أوصى به لإقامة مشاريع خيرية، ووزّعه على مدن احتفظت بذاكرة الشّتات اليهودي وهي القدس والخليل وصفد وطبرية. وكأنّه أراد بعلاقاته ووصيته أن يبلغ العالمية⁽²⁸⁹⁾.

تحضّل على الجنسية الإيطالية بعد استقراره بليفورنو حيث توفي في 24 كانون الثاني/يناير 1873 عن سنّ ناهز 68 عاماً، ونقش على قبره عبارات تمجّد رفعة ومكانته وتشيد بكرمه وسخائه وأعماله الخيرية⁽²⁹⁰⁾. وكشفت وصيته عن الحجم الحقيقي لثروته التي أغرت أصحاب السّلطة بالإيالة، فرفعت قضية للمطالبة باسترداد الأموال التي كان قد اختلسها، وفي الحقيقة ليست قضية في هذا الغرض، بقدر ما هي قضية للحصول على نصيب من الميراث.

(289) استقيا هذه المعلومات حول نسيم شّامة من وصيته. أ.وت؛ س.ت؛ صن؛ 246، م 104، و؛ 15، نسخة معربة من وصية نسيم بتاريخ 24 شوال 1292 هجري.

(290) وردت هذه العبارات باللغة الإيطالية، وقد جاء فيها ما يلي نصّه:

ورغم كثرة المصاريف التي أنفقها الوكلاء في القضية وعلى رأسهم الفريق حسين، ورغم المحاولات المتكررة من السلطة لإيجاد صيغ من التفاهم والحلول المشتركة مع الورثة للتنازل عن حقهم في الميراث⁽²⁹¹⁾، فإن القضية قد طالت، ولم تحسم نهائياً إلا بعد انتصاب الحماية، حيث وجد حلّ توفيقيّ على يد القضاء الفرنسي استمد منه خاصّة الورثة الشرعيّون. ولم تحطّ هذه القضية من شخصيّة نسيم شامة بل دعمتها وأصبحت مسيرته بمثابة الأسطورة، وبحقّ مكنته من أن يكون ذاك اليهودي العالمي.

إن أبرز ما تميّزت به مسيرة هذه العائلات التي ارتقت إلى مصافّ التخب النصافها بدوائر الحكم والقوذ، خاصّة في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. وهذا طبيعي إذا انطلقنا من الوضع القانوني لأفرادها باعتبارهم محميّين، سواء كدّمين في حماية الذّابات ثمّ البايات الحسينيّين، أو عندما تعلّق مصير بعضهم بحماية قاصل القوى الأوروبيّة المتواجدة بالبلاد.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصّد أنّ هذه التخب كانت أساساً أجنبيّة الأصول، ثمّ شملت عناصر محلية تمكّنت بفضل نشاطها التجاري والمالي أن تُثبّت مكانتها في السّاحة الاقتصادية للإيالة، وتبعاً لازدهارها تحدّد موقعها من السلطة وأصحابها. غير أنّها عندما «تونست» بدأت تتطلّع أكثر فأكثر إلى التوجه نحو العرب، سواء في تحالفاتها المصلحيّة أو السياسيّة أو حتّى الثقافيّة. لكن هذا التحوّل إذ خدم مصالح نخب المال والجاه من اليهود، فإنّه عمّق الهوة بينها وبين أغليّة الطائفة المحليّة التي ظلّت تزح تحت نير الفقر والجهل والإقصاء.

Nissim Samama distinto per I natali illustre per le opere dotto nelle sacre carta fu insignito del titolo di rabbino nelle finanze esperto sali a tesoriere nella Reggenza di Tunisi fu operoso infaticabile onesto acquisto' onori e dignita' fu Caid e Generale per torbidi della patria muto' cielo riscosse ovunque stima e affetto fu Conte Italiano generoso benefico' largamente I poveri a Tunis a Parigi a Livorno ahmento' intere famiglie visse sessantotto anni mori' il di' 24 gennaio 1873 lasciando monumenti imperituri della sua illuminata carita' splendidi e numerosi legati ora egli riposa nel soggiorno dei beati.

Attal, R., *Le caid Nessim Samama*, op. cit., p. 21.

وردت في:

(291) انظر على سبيل المثال: أ.وت؛ م.ت؛ ص 258؛ م: 105، و: 35، تقرير حول رث نسيم شامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 هجري .

ويُحيلنا هذا الطرح إلى أنّ النّخب الاقتصاديّة اليهوديّة أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر بمثابة «الجماعات الضّاغطة» (*Groupe de pression*) في البلاد، ذلك أنّ مفهوم هذا المصطلح يشير إلى بعض الممارسات الخفيّة والعلنيّة، التي تفرضها فئات اجتماعيّة معيّنة على السّلطة لتكون قراراتها وأفكارها وتوجّوها السياسي في مصلحة هذه الجماعات وفي خدمتها، وتستعمل لتحقيق مآربها من وراء هذا الضّغط بدرجة أولى نفوذها المالي وسيطرتها على القطاعات الاقتصاديّة أساساً⁽²⁹²⁾. ونطرح هذا المعطى بحكم أنّ النفوذ الاقتصادي لبعض كبار النّخار من اليهود قد جلب إليهم الأنظار، وأصبحوا قطب جذب ومحلّ صراع بين ممثلي الدّول الأوروبيّة التي رأت من خلال ضمّهم إلى حظيرتها تواصلاً لمصالحها بالإيالة، وبين السّلطة السياسيّة المحليّة التي تريد المحافظة عليهم ضمن دائرة سيادتها ونفوذها لما يقدّمونه من خدمات.

(292) حول دور هذه «الجماعات الضّاغطة» في تحديد وتوجيه سياسة بعض الدّول، انظر:

Rouvier, C., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998, p. 155-213. Ouzan, F., *Les juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996, 192 p. Meynaud, J., *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971, 74 p.

الخاتمة

انضح من خلال هذه الدراسة التي أفردناها للمبحث في الأدوار الاقتصادية لنخب الأقلية اليهودية بإيالة تونس في الفترة الحديثة، أنّ هذه الأقلية التي عدّت من أقدم الأقليات تركّزاً بالبلاد كان لها نشاط متميّز بواها مكانة هامة في الوسط الاقتصادي للإيالة، ومكّنها من تجاوز وضعها العددي كأقلية، وتجاوز وضعها القانوني الذي طوّقته جملة من القيود الدينية والاجتماعية في صلب مجتمع الأغلبية. لكن لم يبرز الوزن الحقيقي لأنشطة هذه الأقلية بالثقل الذي لاحظناه، وبالمستوى الذي خول بعض أفرادها التّفاذ بعمق في أغلب المرافق الاقتصادية والمالية للإيالة، إلّا في الفترة التي امتدّت من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر.

وقد اتّحدت الإحصاءات الرسمية لهذه الفترة اعتلاء السّاحة التجارية للإيالة نخب من التجار اليهود، كما أثبت العديد من البيانات أنّ النشاط الدّؤوب والمنتوّع لهؤلاء التجار، حفزهم على منافسة نظرائهم من أفراد الجاليات الأخرى والتّقدّم عليهم في كثير من الأحيان. وكشف الانخراط في مرافق نظام الالتزام من ناحية، والاستثمار في قطاع التجارة البحرية من ناحية ثانية عن هذا التّفوّق الذي لم يكن ظرفياً أو مقترباً ببعض الفترات كفترات الأزمات، بل كان متواصلاً ومستمرّاً دون أن يتراجع نسقه أو يتعثّر مساره.

وقد بدا لنا على ضوء هذه الأنشطة الهامة وكأنّ هناك توزيع أدوار أو اقتسامها بين النّخب التجارية اليهودية عامّة للاستثمار في هذين الموردين اللّذين يعدّان من أهمّ الموارد المالية للمخزن. فبينما اهتمّت النّخب اليهودية المحليّة أو اليهود «الثّوانسة» ببعض حقول نظام الالتزام والإشراف على إيرادات المخزن منها، وجهت النّخب القرنيّة وبعض العناصر الأخرى من اليهود الأوروبيّين استثماراتهم صوب مرافق التجارة البحرية.

ولا بحال حسب ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة أنّ توزيع هذه الأدوار كان مفتعلاً أو مخطّطاً له، بقدر ما كان عفويًا ومستمدًا من طبيعة كلّ طائفة وتقاليدها.

فإذا انطلقنا من اعتبار أنّ اليهود «التوانسة» هم من أقدم المجموعات اليهودية تركّزاً بالبلاد، ومن أكثر العناصر تأقلماً مع المجتمع المحليّ واندماجاً في صلبه، فمن البديهي أن تستهويهم الأسواق المحليّة ويشدّهم العمل ببضائعها والاستثمار فيها. لكن هذا النشاط الذي تماشى مع وضعهم كمحلّين لم يقطع أمامهم الطريق نهائياً للولوج في عالم التجارة البحرية. وتركّز ثقل مشاركتهم في هذا القطاع بصفة شدّت الانتباه مع بداية القرن التاسع عشر، في إطار توجه سياسي وتجاري سيّره حمودة باشا باي وقاده مع الصفوة من حاشيته للنهوض بالاقتصاد، ودعم قدرات النخب المحليّة إجمالاً.

أمّا النخب التجاريّة القرنيّة أو من انتمى إلى هذه الطائفة من اليهود الأجانب، فقد كان توجيههم واضحاً منذ بداية علاقتهم بالساحة التجارية للإيالة، أي مع مطلع القرن السابع عشر على أدنى تقدير، ذلك أنّ أغلب استثماراتهم بأحجامها المختلفة ركّزت بقطاع التجارة البحرية انطلاقاً من الموانئ المحليّة التي أمنت لهم استثماراتهم في الميدان الذي أطلقت عليه بعض الكتابات «فدية» أسرى القرصنة أو «تحريرهم»، ويسّرت لهم نفس هذه الموانئ نشاطهم في التبادل السّلعي مع البلدان الأوروبية بحكم مواقعها القريبة من أهمّ المراكز التجاريّة بالمتوسط.

وإذا كان تقلّد مجموعة قليلة العدد من نخب هذه الطائفة بعض وظائف نظام الالتزام فإنّ ذلك لم يتعدّ اختصاصهم في مرافق التجارة البحرية، خاصّة بانتمائهم إلى مؤسسة دار الجلد وهي المؤسسة المخزنيّة الوحيدة في تلك الفترة التي كانت علاقتها وطيدة بقطاعي التصدير والتوريد، واستمرّ عمل هذه النخب بهذه اللزّمة ما يناهز القرن، إلى حين انقلاب موازين القوى داخل الساحة التجارية للإيالة مع بداية القرن التاسع عشر، حيث آلت خطوة هذا الإشراف إلى النخب اليهوديّة المحليّة.

وقد مثلت الأنشطة العديدة التي أفرزها كلّ من نظام الالتزام وقطاع التجارة البحرية، المجالين الواضحين اللّذين تمكّنا عبرهما من تتّبع وضعيّة أصحاب الأموال والأعمال من اليهود داخل الأقلّيّة اليهوديّة وداخل مجتمع الإيالة ككلّ. ولاحظنا أنّ مسار هذه النخب تدرّج نحو مدّة تصاعدي أهلها للقيام بدور رياديّ في

ميدان الاستثمارات التجارية، وتساهم بقسط هام إلى جانب نخب الحليّات الأخرى في توسيع المجال البحري لإيالة تونس في اتجاه مراكز التجارة العالمية بحوضي المتوسط.

وخولنا الرصد الدقيق والموضوعي لمختلف أنشطة النخب اليهودية التمرّ في حقيقة تطبيق قانون عهد اللّمة ووضع الدّقيّين داخل المجتمع الإسلامي، كما مكّنا من إعادة النّظر بصفة جفّرية في الصّورة السّليّبة الّتي علقت بمسارهم، وجعلت منهم عناصر دويّة ومهمّشة وغير فاعلة. وإذا انطبقت هذه الصّفات على الفئات الدّنيا وحّدّت وضعهم في عالم الأقليّات داخل المجتمعات الإسلاميّة والمسيحيّة على السّواء، فإنّها لم تنطبق على النّخب من التّجار اليهود، الّذين استطاعوا بثرانهم وجاههم فكّ قيود عهد الدّمة، والتمتّع بمكانة متميّزة بين مجمل النّخب الّتي كانت تدور في فلك السّلطة السّياسيّة.

ويحيلنا هذا المعطى الأساسي على النظام الاجتماعي السّياسي الّذي ربط السّلطة بالمجتمع في تلك الفترة، وعبر عن نمطه بوضوح تامّ نظام الالتزام كنظام ماليّ أدرجه المخزون ضمن نُظْمه لدعم إيراداته النّقديّة، وقد لعبت فيه النّخب المحليّة المسلمة واليهوديّة دوراً هاماً خاصّة بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكشف هذا النظام القائم على جباية الأموال عن قدرة النظام السّياسي على التّكيف مع مقتضيات القاعدة الاقتصاديّة، ذلك أنّ المقياس الرّئيس لتوزيع اللّزم أو منحها كان اقتصاديّاً بالأساس، وهو ما خوّّل النّخب اليهوديّة أن تتراكم لديها السيولة النّقديّة الّتي كانت قوام المعاملات والمبادلات التجاريّة في فترة انفتاح الأسواق المحليّة على الاقتصاد المركّبلي، كما ساعدها هذا المخزون النّقدي على أن تتبوأ مكانة متميّزة على السّاحة التجاريّة للإيالة.

ويعكس هذا النمط المبني على تقريب السّلطة لنخب المال وبناء علاقات تعاقدية معهم، النمط الاجتماعي السّياسي الّذي كان رائجاً داخل الإمبراطوريّة العثمانيّة والمقام على أساس الملل، فنظام الملّة لم يكن تمييزيّاً إلّا على مدى ولاء الملّة للسيادة الإسلاميّة، وهو ما مكّن الأقليّات الدينيّة في الإيالات العثمانيّة من مجالات واسعة للاستقلال بتسيير شؤونهم الخاصّة حسبما تقتضيه أعرافهم وتمثليّة قيمهم الدّينيّة ونواميسها.

ومقابل هذا الاستقلال استفادت السلطة أيما استفادة من هذا الولاء المعلن، ونأتت استفادتها من جباية الأموال، ومن العائدات عن الاستثمارات التجارية لئلا يهتد اليهود التي توزعت أنشطتها على أغلب الحقول الاقتصادية الراححة.

وإذا قبلنا بالمعطيات التي ركزت على أن إيالة تونس قد اندمجت خلال الحقبة العثمانية في اقتصاد السوق ونمطه المراكنتيلي، فينبغي أن نشير إلى أن الأنشطة التجارية لئخب المال من اليهود على التطاق الخارجي، ولا سيما أنشطة اللئخب القرنية، كان لها دور كبير في هذا الاندماج، وبالتالي كان إسهامها متقدماً عن إسهامات بعض اللئخب الأخرى التي نشطت في نفس المجالات وخلال نفس الطرفة في انفتاح أسواق الإيالة على حركة التبادل السلمي بالمتوسط أكثر من ذي قبل.

ومثلما كان للعثمانيين دور هام في إدخال التقنيات الحديثة في مجال الأسلحة واللظم الإدارية ومؤسساتها، فإن اللئخب القرنية أساساً قد أتاح لها نشاطها اللكثيف والمتواصل بمراكز التجارة العالمية، أن تواكب عن قرب تطور التقنيات الحديثة في شتى الحقول التجارية وميادين المحاسبات المالية، الأمر الذي حولها أن تكون من أكثر اللئخب تعاملأ بها في الأسواق المحلية. ولا نروم في هذا الإطار التأكيد على أن هذه اللئخب قد تمزدت لوحدها بإدخال هذه التقنيات إلى أسواق الإيالة، بقدر ما نؤكد على حذق عناصرها للمهارات التجارية، وسرعة تأقلمها مع المستحداث التي تفرض نمطها الأسواق العالمية.

وتبعأ لهذا اتصفت الأنشطة الاقتصادية للئخب اليهودية وخاصة التجارية منها بحرية الحركة وسرعة دوران رأس المال، اللذين توصلت من خلالهما إلى تحقيق نجاحات متتالية ومستمرة انطلاقاً من استثمارات مضمونة الأرباح. وتوظيف لعلاقات مثمرة، توجهها شبكات تجارية من اللأخل وفي اللأرج تربد في دعم مكاسب المنخرطين فيها.

ولا شك أن نجاح كبار التجار اليهود في تحقيق مكاسب هامة كان أساسه القوي حرتهم المتميزة في الميادين التي استثمروا فيها أموالهم، وقد نأت لهم هذه الخبرة نتيجة تعايشهم بين العالمين الإسلامي والأوروبي واندماجهم في مجتمعاتهما، إلى حد أن شخصيتهم وُسمت بازواجية حضارية جعلتهم في إمام

يكاد يكون نادماً بالكيّات التعامل التجاري، وأدقّ المعاملات الماليّة في كبريات المراكز التجاريّة بحوضي المتوسط.

كما تتّضح هذه الخبرة من خلال مروتهم في التعامل المالي والتجاري، أخذاً بمقاعدي التّخفيض في أسعار البضائع مقابل بيعها بكميّات كبيرة، أو التيسير في السداد والدفع المؤجل، إضافة إلى محافظتهم على رأس المال المتأتّي من توافر السيولة التّقدية، أو الذي يوفره غالباً المخزون التّقدي المكتنز.

ولم تكن المكاسب الماديّة التي تحقّقت لكبار تجار اليهود وأصحاب الأموال منهم في إيالة تونس خلال الفترة الحديثة لتستمرّ، لولا وجود مناخ لاءم تجارتهم وتماشي مع استثماراتهم ودعّمها. وهو مناخ لم يتوفّر لهم في أغلب الفضاءات التجاريّة الأوروبيّة، حيث كان إقصاؤهم منها متواتراً إلى حدود السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر.

وسواءً في ظلّ سلطة الدّايّات، أو في ظلّ سلطة البايات الحسينيين كانت التّخب التجاريّة اليهوديّة في قلب الحركة التبادليّة للإيالة، وفي صميم دورتها التجاريّة، وقد مهّدت لها هذه المكانة سبيل إنجاح مشاريعها الماليّة، ويسّرت لها طرق ارتقائها إلى نفس مرتبة العائلات المخزيّة وحضوتها لدى أصحاب السّلطة والنفوذ.

وفي إطار هذه الخطوة ذهبت إحدى الدّراسات التاريخيّة إلى أن «صعود» التّخب اليهوديّة قد افترن باستئثارها بالأزمة الماليّة التي شهدتها الإيالة في أواسط القرن التاسع عشر واستغلالها للنتائج التي ترتبت عليه. ومن وجهة نظرنا يصحّ هذا المنحى إذا توافرت إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى، إذا كانت التّخب اليهوديّة بعيدة عن السّاحة التجاريّة واستفادت مباشرة أو بدرجة أولى من هذه الأزمة.

الحالة الثانية، إذا كانت ضروب هذا الاستغلال مقتصرة على التّخب اليهوديّة فحسب، أي أنها استغلّت لوحدها ظروف هذه الأزمة، واستأثرت بما ترتب عليها من نتائج دون غيرها من التّخب التجاريّة الأخرى.

الحالة الثالثة، إذا كانت التّخب اليهوديّة هي المتسبّبة المباشرة في إحداث الأزمة الماليّة.

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة العمل التجاري تخوّل المستثمرين فيه استغلال كلّ الفرص التي تعترضهم لتدعيم مكاسبهم وتنمية رؤوس أموالهم، وهو توجه مشروع باعتبار أن الأزمة في حدّ ذاتها فتحت أبواباً لمشاريع استثمارية عدّة أمام كلّ التجار المتواجدين بالساحة التجارية والمالية للإيالة، لكن لم يتمكن من اقتحام هذه المشاريع إلا من ساعدتهم قوّة رساميلهم على مواجهة متطلّباتها المادية الكبيرة، وكانت التّخب اليهودية من ضمن التّخب التجارية الأخرى المحلية أو الأجنبية التي شاركت في هذه المشاريع سواء بالإقراض المالي أو بالاستثمار التجاري أو بقضاء الحاجيات المادية لأصحاب السّلطة.

وإذا كانت استفادة هذه التّخب من هذه المشاريع كبيرة وأثارت انتباه الملاحظين فلأنّ استثماراتهم هي الأخرى ذات حجم هام، وهنا أيضاً يتضح دور الخبرة والحسّ التجاري اللّذين يحوّلان الزّهان إلى ضمان. ورغم هذا لا يمكن اعتبار أن التّخب اليهودية كانت لها استفادة مباشرة، بل أنّ المستفيد الأوّل والمباشر هو المخزن، بما أنّ استثمارات التجار عاتية قد دارت في فلكه، وساهمت جزئياً ولفترة محدّدة في تغطية عجزه المالي، وحتى إن عادت على هؤلاء التجار وخاصّة كبار التجار من اليهود أرباح هامة فيما بعد، فهي لم تكن في مستوى حجم الأرباح التي حصلها بعض أصحاب النفوذ الفعلي في المخزن سواء قبل الأزمة أو خلالها أو بعد استفعالها، وهؤلاء حسب اعتقادنا هم المتسبّبون المباشرون والأوائل في تعميق حدة الأزمة المالية.

ودون ذكر للتفاصيل والجزئيات نكتفي بالإشارة إلى أخطر هذه الأسباب وهي الاختلاسات التي قام بها مصطفى خزندار بمساعدة أعوان له من السّلطة، وسيطرته المطلقة على كلّ الموارد المالية للمخزن متصرّفاً فيها تصرّفه في أمواله، بالرّغم من أن أمواله الشخصية لم يعث بها عبثه بأموال الخزينة، وقد استمّد مشروعية هذا التصرف من علاقته بأحمد باشا باي ومحمد باي ثم بمحمد الصّادق باي، ومن منصبه على رأس الوزارة الكبرى الذي دام ما يربو على سبع وثلاثين سنة. هذا على مستوى الأزمة المالية، أما على مستوى «صعود» التّخب اليهودية فإنّ البيانات الإحصائية الرّسمية المعتمدة في هذه الدّراسة قد أشارت إلى أنّ ارتفاع هذه التّخب تزامن وازدهار اقتصاد الإيالة مع بداية القرن التاسع عشر، أي خلال فترة حكم حمودة باشا باي الذي حفز كلّ التّخب المحلية بتعدّد انتماءاتها على

التصدي للتجار الأوروبيين واستنزافهم لأموال البلاد، وهو ما عبّر عنه أحمد بن أبي الضياف في إخباره عن مسيرة هذا الباي، ونلاحظ نفس الصدى كذلك في جملة من الدراسات التي اعتبرت أنّ عصره هو العصر الذهبي للدولة الحسينية.

كما أنّ حظوة النخب اليهودية ورفعة شأنها قد بُيّنت وتأكّدت مع تولّي أحمد باشا باي الحكم، وحرصه الشديد على الرفع من حجم المحاصيل المخزنية وإيراداتها، وهو ما نعتبره ازدهاراً حتّى ولو كان على كاهل الرعية، إذ تبعاً لهذه السياسة توصلت الخزينة المالية بمداخل هامة سمحت لهذا الباي بالشروع في تحقيق مشاريعه الطموحة، وهو باب من أكثر الأبواب التي بذدت أموال المخزن إلى حدّ العجز التام عن مجابهة البعض من المصاريف.

وأمام فراغ الساحة التجارية من رؤوس أموال محلية، خاصّة بعد انهيار صرح أهمّ العائلات المخزنية الثرية، لم يكن أمام أحمد باشا باي إلاّ استقطاب بعض النخب اليهودية لخدمة مشاريعه المكلفة، بالرغم من أنّ مبادئ الحكم بالإيالة تخوّله مصادرة أموالهم في وقت العوز والحاجة كما كان يفعل سلفه تجاه اليهود خاصّة، لكن المحافظة على صورته التي أراد أن يظهر بها بمظهر الحاكم العادل صدّته عن هذا التصدي، بل سعى إلى تفريغهم أكثر والرفع من مكانتهم ليجعل منهم عناصر تنفيذية لمشاريع الحدّثة التي أراد إقامتها.

ويجب التأكيد هنا على أنّ مشاركة نخبة من التجار اليهود في هذه المشاريع لا تؤدّي حتماً إلى مساهمتهم في إرساء معالم الحدّثة التي تنّاها أحمد باشا باي، بل إنّ دخولهم في هذه المشاريع لم يكن بدافع الحماس لإنجاحها بقدر ما كان عملاً عادياً من ضمن أعمالهم التجارية للكسب منها وتدعيم استثماراتهم والتقرّب أكثر من دوائر السّلطة.

على ضوء ما طرحنا هنا، شكّل أصحاب الأموال من اليهود الذين انخرطوا في خدمة الحكّام، أو الذين انتدبوا للإشراف على المؤسسات المالية قفّة الهرم الاجتماعي. وقد أتاح لهم مناصبهم والالتزامات التي تقلّدوها فرصاً عديدة لتنويع أنشطتهم وتكثيف استثماراتهم في الحقول التجارية وما يرتبط بمحالاتها، ومكّنّتهم من تحقيق ثروات هامة قرّبتهم من دوائر السّلطة، لكن دون أن تجعل منهم أصحاب قرار أو نفوذ سياسيين، إذ من خلال تتبّع مسارهم التجاري لفترة ثلاثة

قرون على وجه التحديد نلاحظ أنهم كانوا في بُعد مطلق عن المشاركة في الحياة السياسية.

وهذا المسار الذي اكتفى بالاهتمام بالجانب التجاري والمالي وتدعيمه بنمي مقولة أن النخب اليهودية وخاصة القرنية كانت تمثل «دولة داخل الدولة»، أي كان لها دور هام يماثل تقريباً دور الدولة في صنع القرار السياسي. وهذه المقولة إن انطبقت فهي تنطبق على نفوذ بعض قناصل القوى الأوروبية وخاصة النفوذ القنصلي الفرنسي الذي اتخذ من بعض العناصر اليهودية أعواناً له لخدمة مصالحه.

وحتى بعد أن طرحت قضية الأقلية القرنية كقضية سياسية دولية سنة 1846 عقب اتفاق إيالة تونس وتوسكانيا على احتفاظ القرنين بجنسيتهما الإيطالية لم يكن لهؤلاء حضور بالوسط السياسي. لكن بصدور عهد الأمان وإلغاء وضع الذمة قانونياً، تطور مسار النخب اليهودية المحلية والأجنبية على السواء بالانخراط أكثر في شبكة العلاقات التجارية والسياسية مع الأوساط الأوروبية، وبالتالي تحولت وضعيتها من وضع التابع للمخزن والمتحالف معه إلى وضع التابع للمصالح الأوروبية والمتحالف مع دوائر نفوذها، وغدا الغرب نموذج المستقبل بالنسبة لأغلب عناصر الأقلية اليهودية.

ونجد صدى مختلف هذه العوامل في تقبلهم الإيجابي للحماية الفرنسية أملاً في الارتقاء بوضعهم العام والتحرز التام، وبالفعل فإن حالتهم الاجتماعية شهدت ازدهاراً كبيراً في المرحلة الاستعمارية بتعميم التعليم العصري الذي شمل الفئات الوسطى وحتى الفقيرة بعد أن كان مقتصرأ على أبناء النخب. خاصة بعد أن تدغم مسارها بالدور الثقافي والتربوي والسياسي للرابطة الإسرائيلية العالمية التي عملت على نشر الثقافة الغربية في الأوساط اليهودية.

ولا بد من الإشارة في الختام إلى أن تاريخ الجالية اليهودية في إيالة تونس العثمانية، سواء من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى السياسي، بدأ يتجاوز القراءات الأيديولوجية التي تنطلق من الأفكار المسبقة والتصورات العقائدية. كما أن هذه الأقلية لم تكن متجانسة اقتصادياً واجتماعياً، ذلك أن وضع أفرادها اتسم بالتباين الواضح الذي يصل في أغلب الأحيان إلى حد التفاوت الشديد، بين قمة ثرية ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعدمة، وكذلك سلوكها فقد

كانت تحكمه عناصر التباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة أو التآزر، حتى وإن وُحِدت بين أفرادها المبادئ الدينية. وقد توصلت نخب هذه الأقلية إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلي على الرأسمال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وتناقل مع الطرقات السياسية بصفة خولتها حماية نفسها من التقلبات المحلية، وربط مصيرها بالقوى الصاعدة فصعدت معها.

الفهارس العامة

كشاف المصطلحات

ركّزنا في هذا الكشاف على المصطلحات باللغة العربية، وقد استخرجنا أغلبها من الوثائق المستعملة في هذه الدراسة. ولا يعدو أن يكون هذا العمل إلا محاولة لجمع بعض المصطلحات التي تتضمنها وثائق الأرشيف الوطني التونسي وتفسيرها، حتى وإن كان بعضها بسيطاً أو مألوفاً. أما المصطلحات التي وردت باللغة العبرية فقد اخترنا تضمينها إلى هوامش النص لتكون قريبة من القارئ. وتجدر الملاحظة أننا استقينا مفاهيم هذه المصطلحات وشروحها من مصادر ومراجع متنوعة أدرجناها بالقائمة البيبليوغرافية، إضافة إلى استنادنا إلى ما احتفظ لنا به التراث الشفوي حول التعريف بها.



أطاباشي : أو أرضه باشي، لفظة تركية تعني المكلف بالحجارة.
آخه أو آها : لفظة تركية تشير إلى رتبة عسكرية معينة وهي القائد أو رئيس مجموعة، وقد استعملت في عديد المستويات فنجد آخه الصبايحية، آخه زواوة، آخه العسس... إلخ.

الآلاي : اللواء.
الآلايات السبعة : وهو الجيش النظامي الذي بعثه أحمد باشا باي، وكان مقرّ الآلاي الأول تونس، والثاني بسوسة والثالث بالمنستير والرابع بالقیروان والسابع بغار الملح، أما جنود الآلاي الخامس والسادس فهم يرفقة الباي.

أملس : نوع من الأقمشة الرطبة الملمس.
أمين : خبير مهنة أو حرفة يختار من بين أربابها لمراقبة المهنة وضمانها.
أباري : جمع إبرة، وتطلق على إبر الحياكة أو الإبر الطبية.
اشتمبر : تصحيف لمصطلح أيلول/سبتمبر.

الأمشاك : ج. مشك أو مسك، وهو كيس مربع الشكل يصنع من جلود الإبل أو البقر معدّ لحمل الماء على أسنمة الجمال أو ظهور البغال حيث يوضع مشك من كل جانب.

انيكس : من الفرنسية Onyx، وتعني العقيق، وفي هذه الدراسة هو قماش مطرز بالعقيق.
باب البحر : باب من أبواب الحاضرة تونس، كان قائماً ومعروفاً بهذا الاسم في القرن السادس للهجرة، يقع في الجزء السفلي من المدينة من جانبها الشرقي، ويفتح على «حارة الإفرتج» التي عرفت بإقامة الأجانب الوافدين على الإيالة.
الباب العالي : مقر حكومة السلطنة العثمانية، وقد تطلق على كامل السلطنة.

- باب سوقة
رض من أرباض الحاضرة، وباب من أبوابها، عُرف منذ القرن الرابع للهجرة.
والسوقة هي تصغير للفظ سوق، كان يباع فيه التبن، وبه مصانع حرفية لصنع
البرادع للبالغ والحميز.
- البابونج
: نبات له أغصان طولها ذراع، به بعض الأشواك والأوراق الصغيرة، يست في
الأماكن الخشنة بالقرب من حافة الطريق، يقع جمعه في فصل الربيع ويستعمل
كإواء.
- ماردو
: تحريف لفظ Prado الإسباني، ويعني المروج، ومنه القصر الإسباني الشهير،
وهو من الضواحي القريبة من الحاضرة من محدثات بني حفص، بساتين
ومتمزهات للحكماء، أصبح في العهد الحسيني مقراً للحكم.
- باش قرق
: رتبة أسندت للمسؤول الأول عن «الغرفة». انظر: الغرفة.
- باطان الشواشي
: مؤسسة ارتبطت بصناعة الشاشية.
- بايليك
: تُطلق اللفظة على الأملاك التابعة للبايات وآلهم.
- بتاتي
: ح. بنية، وهي البراميل من الخشب.
- البحيرة
: بحيرة تونس وتقع في الجهة الشرقية للحاضرة، وتُنطق بسكون الباء وكسر
الحاء.
- بدعية
: ستره تغشي الظهر والجنين، فيما لا تغشي الصدر لكونها دون أررار ولا تقفل
من الأمام، تكون مبطنّة من الداخل ببطان خاص، وموشاة من الخارج بزخرف
بديع. وصغيت بالبدعية لأنها مبتدعة من قبل أهل المدن الذين قاموا بقصّ أكمام
الستره لاستعمالها بديلاً عنها في فصل الصيف، كما أنها تستعمل أحياناً بديلاً
عن الفرملة.
- بز
: يشير إلى أرض أو بلد، والعبارة المستعملة في هذه الدراسة هي «بز الإسلام».
ويُقصد بها البلدان الإسلامية، أما «بز النصارى» فيشير إلى البلدان المسيحية.
- برستو
: من الإيطالية Protesto ويُراد بها عريضة الاحتجاج.
- برسلانة
: من الفرنسية Porcelaine وتعني إناء خزفياً.
- بركوس
: الضأن.
- برنشك
: نوع من الأقمشة المطرزة.
- البرنوس
: البرنس، يصنع غالباً من الصوف، وهو رداء فضفاض واسع الأطراف يصل
طول انسداله إلى الكاحلين أو العقب، ومنه يكون غطاء الرأس الذي لا
يستعمل إلا نادراً حيث ينسدل على الظهر باستمرار، ويكون مفتوحاً من الأمام
دون أكمام أو أزرار، ويتم ضبطه على الجسد بواسطة شريط ثابت على الصدر.
- برار
: كلمة تركية ويقصد بها المغازاة الكبرى العصرية.
- بشامقية
: جمع بشامقي، وهو صانع البشعق، وهو لفظ محترّف عن بشماق في اللعبة
التركية، أي حذاء المرأة، كما انتعله في العهد التركي أهل العلم.
- بشكير
: منديل كبير يستعمل لتجفيف الجسد من الماء، يبلغ طوله بين أربع وخمس
أذرع وعرضه بين ذراعين وثلاث أذرع.
- البشماط
: دارجة تونسية، تُطلق على الخبز البات أو القديم وتُستهلك بعد إعادة تسحيبه.

- بلاط** : تنطق في العربية الفصحى بفتح الباء وفي الدارجة التونسية بالسكون، وهو نوع من الحجارة الجيدة تُقَرَشُ بها الأرض وتُسَوَّى بها الحائط.
- بلنز** : نوع راقٍ من الخشب، وهو المسمى بالأبنوس.
- بندقي** : نسبة إلى البندقية، وهي مدينة تجارية بليطاليا، وفي هذه الدراسة أشارت هذه اللفظة إلى البضائع الموردة من هذه المدينة، مثل «الكاغط البندقي» و«لُوح اسديفي».
- بوتيليا** : تجمع على بوتيليات، ويبدو أنَّ الكلمة تنحدر من الإنكليزية (Bottle) وهي قوارير زجاجية كبيرة الحجم تُستورد لخزن بعض السوائل، ومن المحتمل أن تكون قد عُوْضَت جرار الزيت لخزن هذه البضاعة خلال القرن التاسع عشر، وهي من قبيل «الفاشكات» لكن أكبر حجماً وسعة. انظر: «فاشكة».
- بوفريوة** : نوع من الفواكه الجافة وهو البندق الأحمر الزمادي.
- بوقال** : من الفرنسية Bocal، وهو وعاء زجاجي لا عروة له، تحفظ فيه السوائل وأصناف الأطعمة وسواها.
- بوماضة** : تعريب لكلمة Pomata الإيطالية وهي المرهم، مركَّب دهي طبّي مختلف العناصر والألوان.
- البوني** : نسبة إلى سكّان مدينة غنابة بالجزائر (Bône).
- البياض** : مصطلح تونسي يُطلق على الفحم تقاؤلاً.
- بيت حزنदार** : المؤسسة الإدارية التي تُعنى بحسابات الدولة.
- تابل** : نوع من أنواع التوابل المستعملة بكثرة في الطبخ التونسي.
- تجّار السلطان** : خطّة مُحت إلى بعض أعيان اليهود بالمغرب في القرن التاسع عشر لتمثيل المخزن العلوي لدى الدول الأوروبية.
- تذاكر السراح** : رحى تصدير.
- تذكرة** : يشير هذا اللفظ بصفة عامة إلى سندات تصدرها الدولة للإذن بصرفها سواء كانت قيمتها نقداً أم عيناً.
- ترياست** : مدينة إيطالية تقع على البحر الأدرياتيكي (Trieste).
- تستري** : منشار.
- تشبيب** : عملية كيميائية يستعملها صائغو الفضة لإزالة بعض السواد الذي اعترى هذه المادة لتصير في مقام الفضة الجديدة.
- تمريقل** : مصادرة الأموال أو الأملاك العقارية.
- تقربطة** : دارجة تونسية، وهي المنديل الذي تلف به المرأة رأسها وغالباً ما يكون من الحرير.
- تلاقط** : دارجة تونسية وبمعنى المصترقات.
- تنظيمات خيرية** : جملة من الإصلاحات اعتمدها السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر تحت ضغط الدول الأوروبية وكانت على مراحل ثلاث: حط شريف كلحاة سنة 1839، خط همايون سنة 1856 وقانون أساسي سنة 1876.
- نوارزية** : ح. تارزي، لفظ حرف من فعل «طرز»، أي لبس الثياب الحديدية والتأنيق في لبسها، وفي الدارجة التونسية تشير اللفظة إلى الخياط.

- ثريات : ج. ثرياً، وهي كلمة محدثة تعني مارة بها عدة مصايح.
ثقل : يقصد به الرصاص، وقالب ثقل أي قالب رصاص.
جثة : جمع جباب، ثوب فضفاض مفتوح من أعلى الصدر ومن اليدين، يليسه الرجال.
- جراية : نسمة إلى سكان جزيرة جربة.
الجليز : مرتعات من الخزف المطلي تُستعمل في تغطية الأرضية والجدران، ويُست إدخالها في البناء إلى تونس إلى سيدي قاسم الجليزي المتوفى في سنة 1496، وهو أندلسي الأصل.
- جليكو : قماش حريري.
حائبه : حرس الباي وأهله.
حانوت : دكان.
- حجامة : دارجة تونسية وتعني الحلاقة.
حديد الثياب : آلة حديدية يوضع في وسطها الفحم المتقد لكي الثياب، وهي شبيهة في شكلها بالمكواة التي تُستعمل اليوم.
- الحرام : إزار من الحرير أو الصوف يستعمله الرجال والنساء.
حرب القرم : دارت بين روسيا من جانب والدولة العثمانية المتحالفة مع إنكلترا وفرنسا وسردينيا من جانب آخر ودامت سنتين (1854-1855) وأسفرت عن هزيمة روسيا وقد أهان أحمد باشا باي السلطان العثماني في هذه الحرب.
- حرج : م. حروجات وهي اللوازم والمعدات الخاصة بالسروج.
حرير بوراسين : نوع من الحرير المتوسط الجودة، تتضمن لفيفته خيطاناً.
- حصيرة : أي الحصير، وهو بساط منسوج من بعض النباتات الطويلة الساق، وفي سياق هذه الدراسة تشير «الحصيرة» إلى وحدة وزن للحذاء وهي تعادل القنطار. انظر: لفظة «حذاء».
- حصيرة : تشير في هذه الدراسة إلى وحدة وزن الحذاء وهي تعادل تقريباً القنطار.
- حكك : ج. حكّ، وهي العلبة.
- حلقة الثعال : اسمها الأصلي حلقة النخال، قُلبت الحاء عيناً لاعتقاد أن كلمة الثعال هي المناسبة لذلك، لوجود سوق صنع الأحذية المجاور لها.
- حلقوم : دارجة تونسية، وتعني المزراب، ويستعمل في الساء لوصل عباء المنزل المستعملة بالمجاوير العامة.
- حنام الأنث : من صواحي الحاصرة الجنوبية تقع في سفح جبل بوقرتين، وأُطلق عليها هذا الاسم لوجود حنّام معدني بها وكانت مشنى البايات.
- حنا : توردها سجلات المتجر بهذه الأحرف، وصوابها «الحناء» وهي سات للصبّاغ، تنشر زراعتها في الهند والجزيرة العربية وبلدان شمال إفريقيا، ويُتخذ مسحوقها للحضاب.
- الحواشي : ج. حاشية، وتعني شريطاً من القماش المزركش.
- خلمي : نوع من أنواع الأسلحة البيضاء، وهو سلاح قصير كالسكين حاد وقطع يُطعن به.

- خردة** : كلمة فارسية الأصل تعني كل ما صغر وتفرّق من الأشياء، ونشير بها وثائق المتجر إلى الخردوات.
- خردل** : جنس من النباتات العشبية البرية والزراعية من فصيلة الصليبيات، ننت مع الزرع في حواشي الطرق. تُستعمل بذوره في صناعة بعض لأدوية، كما يُستعمل في تطيب نكهة الطعام مسحوقاً بعد أن تنضاف إليه كمية من الزيت والخل.
- خروبة الأكرية** : أداء وظّف على الأبنية المكترة وقد فرضه أحمد باشا باي سنة 1840 وشمل أهم المدن التونسية الحاضرة وسوسة والمنستير وصفاقس والقيروان.
- خزوبة** : عملة نحاسية تساوي 16 جزءاً من الريال، ويبدو أنّها ضُربت سنة 1739.
- خشاش** : تطلق على البقول الجافة مثل الحمص والعدس والفلول والقطاوية والجلدانة والفاصولياء والقرفالة.
- حضة** : ينوع الماء.
- خضابر** : مفرداً خضارة وتعني شراء متوجات زراعية مثل الغلال والزيتون قبل جيبها.
- الحلة** : الحاجة والفقر.
- خلخال** : مفرد خلخال، وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.
- خلطة** : يُراد بها اشتراك شخصين أو أكثر في حرفة أو تجارة أو نشاط ما.
- الخليفة** : م. خلفاوات، وهو موظف على الجهات تأتي رتبته بعد القائد (أو العامل) والكاهية.
- خوجة** : م. خوجات وهي كلمة تركية تعني القارئ.
- الخيالة** : الجنود الفرسان. بعثت هذه الفرقة العسكرية سنة 1839 على يد أحمد باشا بي، وهي تتكوّن من ألف فارس (حواشب ترك، ممالك وعرب)، وكان مقرهم البرج الكبير بمتونة.
- دار الباشا** : مؤسسة مالية انحسرت وظيفتها في تسديد المرتبات العسكرية ومصاريف الأمحال، تأسست سنة 1574 وقد أبطل عملها محمد باي سنة 1856 عندما حوّل أبناء الجنود الأتراك إلى ديوان الجند النظامي.
- دار الباي** : مقر إقامة الباي وتُطلق خاصّة على المقر بالقصبة.
- دار الجلد** : مؤسسة تُعنى بتجميع الجلود وبيعها، والدار موجودة بتهنح يحمل اسمها إلى اليوم. لمزيد من التفاصيل، انظر: لزمة دار الجلد بهذه التّراسة.
- دار الصناعة** : مؤسسة مخزنية لصنع البارود.
- دار الفضة** : هي فرع من بناية دار السكة بارود ومن مهامها صنع البشاشين والأوسمة والحروج للباي وموظفي الدولة، وإحصاء الكميات الواردة عليها من الفضة ومسالك خروجها.
- دامة** : قماش خشن يصنع منه الحشايا.
- دبوزة** : فارورة.
- الدرع** : دقيق القصب، يستعمل في عدّة أصناف من الحلويات التونسية كما يُستهلك غالباً في الأكالات الصلاحية بعد طهيها في الماء أو الحليب.

- دَرْزِيَّة** : تعريب للكلمة الإيطالية Dozzina، وتدلّ على العدد 12، وتستعمل كوحدة لقياس كمية بعض البضائع كالصّحون والكؤوس... إلح.
- دم لخرق** : نوع من الصبغ الأحمر.
- دمياط** : نسبة إلى مدينة دمياط بمصر.
- الدوبرة** : مقاطعة تقع بشرق ألمانيا بين مدينتي «برلين» و«دراسد» Dresde.
- الدول البربرسكية** : أطلقها الجغرافيون الإغريق على البلدان التي يتكوّن سكانها من البربر، ويشيرون بذلك إلى بلدان شمال إفريقيا قاطبة. وقد أعاد استعمالها الأوروبيون منذ نهاية المصور الوسطى إلى القرن التاسع عشر مشيرين إلى نفس البلدان. ويتضمّن هذا المصطلح في مفهومه الأوروبي صيغ الاحتقار والازدراء خاصة عند إطلاقه على حكام هذه البلدان وقراصنتها. وشمل بعد ذلك الأهالي، ومعتنقي الإسلام من المسيحيين.
- دويبة** : نوع من المعجن، وهو من فصيلة المعكرونة.
- ديوان** : في المصطلح مقر الإدارة والحكم.
- ذراع** : وحدة قياس تساوي نصف متر تقريباً.
- ذراية** : نوع من المناديل الكبيرة ذات لون واحد ونسج رقيق شفاف، وهي من الأقمشة الخفيفة تغطّي بها المرأة رأسها فتستدل إلى مستوى كنفها.
- ذكير** : نوع من الحديد الصلب.
- الرائد التونسي** : جريدة رسمية أنشأها الحكومة سنة 1860 وتشتمل على قسم رسمي تدرج فيه الأوامر والقوانين والتسميات، وقسم غير رسمي - كما نعت - تُنشر فيه الأخبار الداخلية للإيالة.
- الزبابة** : إدارة مطامير خزن الحبوب للدولة وهي خارج باب سعدون، بقي اسمها إلى الآن حيث المستشفى المعروف بهذا الاسم اليوم.
- بني** : تنطق بكسر الزاء والياء، وتشير إلى خبز اليهود.
- رحبة** : مضاعف مسطح أهدّ لبيع العديد من المواد الغذائية أهمها الفصح والشعير، وعلى ما يبدو تواجدت ثلاث رحاب بالحاضرة التونسية خلال الفترة الحديثة، وهي رحبة المراكز وتسمى بالرحبة الكبيرة، والثانية رحبة برص باب سوقة والثالثة رحبة البحيرة.
- رهج** : يُقصد به مسحوق البارود.
- روح** : مستخلص أو مستغفر بعض النباتات. انظر: بابونج وخردل.
- رَوْخ** : دارجة وتعني رجوع إلى منزله أو بلده.
- روز** : دارجة تونسية وتعني الأرض.
- زائنة** : أقمشة خفيفة لصناعة الأزياء الضيقة.
- الزرايع** : يُقصد بها العديد من أصناف البقول الجافة مثل الحمص والعدس والفول والبقوليات التقليدية التونسية مازالت صابعتها متواحدة إلى رالوية والعدس وينذر البطيخ والدلاع، ولها سوق يسمى سوق الزراعية ويقع خارج باب بحر.
- زلابية** : صنف من أصناف الحلويات التقليدية التونسية مازالت صابعتها متواحدة إلى

اليوم، ويكاد يكون استهلاكها مقتصرًا على شهر رمضان، وهي حلويات مشككة تتكوّن من طحين النّفيق أو السّمد أو النّشاء، يقع قلبها في الزيت ثم تُنقع في العسل أو في سائل السكر الذائب.

: نوع من التوابل، ويُعرض في الأسواق على صورتين، إمّا أخضر وإمّا مخلوطاً بالسكر، ويدخل في صناعة العقاقير الطّبية والطهي وحفظ وتحضير الحمير. يُستعمل كمشروب كذلك حيث يجلو البرد والرطوبة من الحلق ويشهي برد المعدة والكبد.

: صنف من الجنود النظاميين جلّهم من أصل بربري.

: راعي الدّواب.

: حذاء.

: نوع من السيوف القصيرة، وسُمّيت كذلك لتشابه حجمها وحذتها بسبلة الشعير.

: كحول.

: صانعو السروج، ولهم سوق مخصصة بالحاضرة، وقد عُرفوا بتمنّهم في التزيين والزخرفة والتصوير.

: ما يدفع من أداء على السلع المصدّرة.

: من الفرنسية *Soupière*، وهي الحسائية أو صحفة الحساء.

: من الإيطالية *Sudetto*، وتعني الرعية.

: نسبة إلى سكان وادي سوف بالجزائر.

: نسبة إلى سكان جزيرة صقلية.

: تعريب لكلمة إسمت الفرنسية *Ciment*.

: طاقة للرأس تُصنع من الصّوف.

: مجتف.

: ملح معدني بلوري التركيب، أبيض اللون حامض الطعم، يتكوّن في الطبيعة من كبريتات الألومنيوم واليوتاسيوم، يُستعمل في صناعات عدّة منها الصبغة وحفظ الجلود من الانحلال، ويستعمله الرجال بعد الحلاقة لأنّ تركيبته تساعد على وقاية البشرة من التجاعيد.

: ويُقصد به في هذه الدراسة الشمع الاصطناعي الذي يستعمل لتزيين الآلات الحديدية لتيسير استخدامها والمحافظة عليها من الصدأ.

: دارجة تونسية، تجمع على «شدايد»، ويقابل مفهومها اللّيفة، وهي معيار لورن الحرير خاصّة. ولا تمنحنا المصادر المذكورة بها قيمة وزنها الحقيقي، ويسو أنّها تُطلق على كلّ حزمة ملفوفة.

: الحساء أو الثريد.

: دارجة تونسية ومفردها شقف، وتعني السفن، ولعلّها تعريب للمف *Esquif*.

: كيس صغير، يُستعمل لتعبئة البضائع أو المنقولات ذات الأحجام الصغيرة، ورقعته من مادة القماش الخشن.

السكنجبير

زواوة

سارح

سياط

سبولة

سبيريتو

السراجين

السراحت

سوييرة

سوديتو

سوفية

التيسليلان

سيمان

شاشية

شايع

شب

شحم

شدة

شرية

الشقوف

الشكارة

- شملة : حزام من القماش المزركش يستعمله الزجل مع لباسه.
- شيتة حلفاء : مكتسة صغيرة تُصنع من مادة الحلفاء.
- صابون حجري : صابون ذو شكل مستطيل يُصنع وفق قالب، وهو الأكثر استعمالاً في الحيات اليومية.
- صابون طري : الصابون الرخو أو السائل، ويستعمل خاصة لغسل الصوف..
- صاحب الطابع : من الخطط السياسية والعسكرية، وهي وظيفة مهمتها حفظ حتم الباي، وحتم المراسلات ومباشرة الموظفين فيما لم يباشره الباي ويكون الوسيط بينهما.
- الضارود : نسبة إلى مكان مردينيا الإيطالية.
- صاشم : صنف من أصناف البارود ويستعمل في المفرقات.
- الضائمة : إطلاق البارود وهو إعلان عن بدء حظر التجول بالحاضرة.
- صاع : من الموازين التونسية وتساوي تقريباً لترين ونصف اللتر.
- صباط : انظر : صباط.
- صدرة : سترة تغطي الصدر والظهر مشقوفة من ناحية الرأس وأحد الكتفين، وتكون مقفلة من الأمام بأزرار من الخرج يزين به أطرافها.
- صرمة : أو صارمة، وهي تسمية لمعدن الفضة الخام قبل تذييره وسكبه في قوالب على شكل صبانك .
- الضبطية : الشرطة، وقع بحث هذا الجهاز الأمني بالإيالة التونسية سنة 1860.
- طابع : علامة مميزة تطع على الحيوانات التابعة للبايليك وخاصة الخيل والإبل.
- طبارن : مردها طبرنة وهي تحريف للكلمة الفرنسية Taverne أي الحانة أو الخمارة.
- طبحية : المدفعية.
- طبحية : م. طبنجات، وهي لفظة تركية تعني المسدس.
- طرطوشي : نوع من الخشب الذي يستعمل في البناء خاصة.
- طفطة لصقة : هي اللصقة المشتمة، وتقابلها بالفرنسية Sparadrap.
- طفطة : فرنسية الأصل، وهي قماش خفيف من الحرير أو من الخيوط التركيبية (Fibre synthétique).
- طُفل : مادة طينية تستعمل لغسل الشعر خاصة.
- طماقات : م. طماق، نوع من الأحذية النسائية.
- طنجرة : دارجة تونسية، ويراد بها القدر من النحاس أو نحوه.
- عندس : نوع من النواتر الصغيرة البراقة، تُطَرَّر بها الثياب النسائية.
- عربية - عبرية : بعد دحول الإسلام إلى البلاد العربية في القرن السابع للميلاد استخدم اليهود اللغة العربية المعطمة ببعض الكلمات العبرية، وكانوا يكتبونها بالحروف العبرية وينحذرون بها فيما بينهم، وقد شاعت بصفة خاصة بين يهود العراق ويهود اليمن.
- عسة (أمير لواء) : هو كبير حرس الباي.
- عسة : دارجة تونسية تعني الحراسة.
- عشر : أداء على الحبوب.

- عضم : دارجة تونسية تعني البيض، وسُميت كذلك لتشابه غلاف البيضة باعظم.
- عظم الحوت : بيض السمك، بعد تجفيفه وتشميعه وفق طريقة خاصة، يقع استهلاكه خاصة مع المقطرات من المشروبات الكحولية.
- العصص : هو حمل شجر البلوط وهو مادة سوداء. يصنع منه نوع الحبر، كما تستعمله النساء في زيتهن.
- عمالة : الولاية، وتُستعمل كذلك لفظة إيالة، وكلتا اللَّفْظَتَيْن مرتبطتان بالسلطة العثمانية.
- عمل أول : صنف أول من بضاعة ما، واصطُلح على تسميته بالفرنسية Le premier choix، ومثله لفظة عمل ثان وعمل ثالث. Deuxième et troisième choix.
- عمل القرنة : بضاعة أو مادة ما صنعت بالقرنة (ليفورنو)، ومثلها عمل فرنسا وعمل مرسلها... إلخ.
- هبر قيز : نوع من القماش المُستعمل بكثرة في الألبسة التونسية خلال الفترة الحديثة.
- هود القرنفل : من الأفاويه التي تستعمل في تنبيل اللحوم وحفظ الأطعمة، كما استخدم في أغراض طبية.
- هود القرنفل : من النباتات المحففة، يقع استيراده من البلدان الحارة، يستعمل لطيبب الطعام أو للزينة.
- العولة : من العادات التونسية لخزن المواد الغذائية وادخارها.
- غاسول : هو نبات الأشتان يحرق بعد أن يقع تجفيفه ثم يُستعمل رماده في صناعة الصابون.
- غربي : تطلق على كل قادم من غرب البلاد التونسية وخاصة من المغرب.
- غرفة : مؤسسة تُعنى بكل ما يتعلّق بلباس الباي وآله والوزراء والضباط العسكريين.
- فابور : تعريب للكلمة الفرنسية Vapeur وهي السفينة البخارية.
- فاشكة : قارورة منتفخة من الأسفل وطويلة العنق، تستعمل لوضع ماء الزهر وتخلف بالسَّعف، وهي لفظ وصناعة تنحدر من إيطاليا Fiasca.
- فراكط : ج. فركطة وهي لفظة تنحدر من الإيطالية وتعني شوكة الأكس.
- فرانجة : نوع من القماش المزركش بالسَّجف.
- فرسان مالطا : بعد غزوها من قِبَل المسلمين، أصبحت مالطا وكرّاً للقرصنة ومركزاً عالمياً لتجارة الرقيق وقد حافظت على هذه المكانة إلى بداية القرن التاسع عشر.
- فرسان القديس جان : وتُحدر تسمية قراصنتها بفرسان مالطا أصلاً من جماعة «فرسان القديس جان» (Saint Jean) التي تأسست ببيت المقدس سنة 1050 ميلادي لهدف الدفع عن الكنيسة وحماية الحجيج المتوجهين إلى فلسطين. استقرّوا بقرص سنة 1291 ثمّ برودس سنة 1308 ثمّ بمالطا في بداية القرن السادس عشر وانخرطت في صلها طبقة الأسياد التي قادت وتزعمت القرصنة بها.
- فرشك : طارح.
- فرملة : صدار مشقوق الصدر دون يدين يُليس بين الصدرية والمنتان.
- فضلة قماش : قطعة من القماش غير محلّدة القياس وهي عادةً ما يتبقّى من قطعة أكبر.
- فندق الغلة : سوق للنخضر والخلال بتونس الحاضرة ويقع قرب باب البحر.

- الفوطه : كلمة تركية الأصل تعني المئزر، استعماله الدارجة التونسية، وهي خرقه من انقماش القطني أو الحريري أو من أنسجة القطن المفري، استعمالت في أغراض متعددة: لباس تميّزت به نساء الحضر، وظف كأفرشة للطعم ولتحفيف ماء الاستحمام ولحفظ الملابس كذلك.
- فوه : نبات عروقه دقاق حمر يُصبغ بها.
- الفتيرة : النفل الذي يحصل عندما يسحق الزيتون بالمعصرة.
- فينو : تحدر هذه اللفظة من اللغة الإيطالية *Fino*، وتشير إلى مضاعفة ممتازة ومتقنة الصنع، وتشابهها في المعنى كلمة *Fin*، الفرنسية.
- قنّاء : الخيار.
- قليد : اللحم المجفّف، ويدخل في إطار التقاليد التونسية لخير الأكل وحفظه..
- قزّا : الأشخاص الذين يقرؤون القرآن بالجماع.
- قربيلة : حُرّفت من اللفظة الفرنسية *Carabine*، ويُرَاد بها البندقية.
- قوداش : وهي آلة يدوية مصنوعة من الخشب والتلال الحديدية الرقيقة وتُستعمل لنفش الصوف الملبّد ليرقّ ولتخليصه ممّا علق به من أدران.
- القرلة : عُرفت عند العرب كمادّة طيبة تُستخدم في صناعة العقاقير وفي حفظ الأطعمة والتبليذ، وعرف باسم حشب الضين نسبةً إلى أصلها القديم، وشجرة القرلة تشبه شجرة الصفصاف، ويُستخرج من ثمرنها زيت يستعمل مرهماً للجروح والحروق.
- القرماسود : نوع رفيع من القماش، يستعمل في المشرق العربي «الموري» *Moiré*، ويشخذ نسجه شكلاً متموّجاً.
- قرمود : نوع من الأجر العريض، تسفّف به البيوت خاصّة في الأماكن الباردة.
- قربيط : الأخطبوط.
- القريني : نسبةً تعني الإغريقي *Grec*.
- القزاز : الحرير. انظر: لزمة سميرية الحرير بهذه الدراسة.
- القسطل : هو المستعمل العربي لمادّة «القسط» المأخوذة من جذور نبات «الركنديل قسط» *L'Anckfandia Costus Falc*. وقد عُرف بأن له خصائص علاجية قويّة.
- قشلة : ثكنة عسكرية.
- قصة قماش : قطعة من القماش يحدّد قياسها بما يكفي لخياطة ثوب امرأة أو رجل.
- قطانية : الذرة الصفراء.
- القفيز : يُجمع على «أقفزة» وهو من الموازين التونسية ويتكوّن من ست عشرة «وينة» ويساوي تقريباً خمسمائة لير. انظر: «وينة».
- قلاست أو قلاسط الجوارب سواء كانت صوفية أو حريرية أو مصنوعة من الخيط.
- القلوب : حوب عباد الشمس.
- قماش خيط : نوع من الأقمشة يُصنع منها أشربة السفن.
- القمجة : يبدو أنّ هذا اللفظ يتحدّر من أصل لاتيني (*Camicia*)، وتشير إلى قميص عريض الأكمام واسع المناكب ويخاط من الحرير المختلف الألوان المررّش

- بأسلاك من النعَب أو الفضة، وعادة ما ترتديه المرأة في مناسبات الأعراس وتحوها.
- قمراية : نوع من الأقمشة الرقيقة.
- جمرك : لفظة تركية وهي المؤسسة التي تراقب الأداءات الموطعة على البضائع المصدرة والموردة.
- قهوة سوري : قهوة تنتجها المستعمرات الفرنسية وتوزد إلى الإيالة التونسية عبر فرنسا.
- قهوة يمانى : نوع من القهوة الراقية تُستورد من اليمن، ومنها كانت التسمية.
- القوازين : قبائل موطنها جنوب الأعراض، وتوجد فروع من القوازين في مناطق أخرى وفي ورغمة.
- القوفية : غالباً ما تكون منديلاً مربع الشكل يطوى بصورة منحرفة ويوضع فوق الطاقية، وفي مناسبات الأعراس يتم تحضير القوفية التي تلبسها العروس فقط من الفضة المخالصة، حيث يتم تفصيل شكلها العام على هيئة رأس البرنس في حجم صغير لضم الشعر إلى الخلف، ويشدها سيران من الفضة لتثبيتها على الرأس تمهيداً لوضع الحلي والجواهر عليها.
- قياس : عملية ضبط المساحات المزروعة لأداء الضرائب.
- كاغد بندقى : أوراق للكتابة تُستورد من البندقية.
- كاغد قراطسى : أوراق تُستخدم للفت البضائع.
- كاغد : ترد كذلك على الشكل التالي «كاعد» أو «كاغط» وهو الورق.
- كاغط بالطابع : صنف من أصناف الورق الجيد.
- كانات : نوع من الأقمشة القطنية.
- كاهية : لفظة تركية تعني الوكيل. أما في اللهجة التونسية فتشير إلى المساعد والنايب.
- كبوط : انحدر من اللفظ الإسباني: Capote، وهو معطف واسع فضفاض كان يلبسه الخيالة العسكريون، ومن ثم استعمله بعض الأفراد المدنيين، كمعطف بقي من لبرد.
- كتان : نوع من القماش القطني.
- كتلان : نوع من الأقمشة المستوردة من إسبانيا.
- كذال : نوع من الحجارة الشبيهة بالزخام وإن كانت دونه قيمة وسعراً، وهي حمارة رخوة قابلة للتقش قام عليها تزيين البنايات.
- كربونات : ثاني الكربونات ويستخدم في طهي اللحوم أو بعض البقول الحادة.
- كرستة : نوع من الخشب.
- كرطون : هي العربة التي تجرها الجياد.
- كرك : كلمة من أصل تركي تعني الرِّداء ذا الفرو وأكثر ما يكون من فرو السمور، وهو حيوان برّي يتخذ من جلده فراء ثميّة.
- كركسونة : منطقة بجنوب فرنسا ومنها كان انحدار بعض العائلات اليهودية إلى الإيالة التونسية اشتهرت هذه المنطقة بصناعة الأقمشة.
- كرزوسة : من الإيطالية Carossa وهي عربة للركوب تجرها الخيل أو البغال.

- كسيات** : لباس مطرز خاص ببعض مراتب الجند.
- كسكي** : أكلة شعبية معروفة جداً في أقطار المغرب العربي، وتتكوّن من دقيق القمح الممزوج بالماء، يُنضج بواسطة البخار، ثم يسقى بالمرق وتُضاف إليه القبول واللحم أو السمك.
- كسيون** : نسبة إلى منطقة «كسينه» الإيطالية، تبعد عن ليفوردو شرقاً حوالي 20 كلم، ومنها كان يُستورد بعض أصناف الحرير.
- كشطة** : نوع من العمام.
- كشمير** : نسبة إلى الإقليم الهندي Cachemire، وهو صنف من القماش الممتاز.
- كعك** : نوع من الحلويات يكون غالباً في شكل دائرة، وهو إما من السميد أو الحمص.
- كلاب** : تحريف للفظه كلابية، وهي الأداة التي تُقلع بها المسامير من الخشب.
- كمخة** : منسوجات حريرية ناعمة الملمس كالمخمل.
- كناهي** : وقع تعريبها في بعض المعاجم العربية بلفظ «كنبة» أي الأريكة، وهي مقعد لعدة أشخاص.
- كنسترات** : ج. كنسترو. وهي سلال كبيرة ذات عردين، وتُصنع عادةً من بعض أنواع الخشب الرقيق.
- كوادرات** : البرايز، أو إطار اللوحة.
- كوشة** : مخبزة، فرن.
- كولير** : أصل هذه اللفظة إيطالي (Cabaléro) وتقابلها في اللغة الفرنسية لفظة (Chevalier) وهو من عناوين النبيل بأوروبا في القرون الوسطى. أما في إطار البلاد التونسية وخاصة في أواسط القرن التاسع عشر فهو لقب تهجيلي يطلق أساساً على بعض اليهود المقربين للسلطة.
- الكومسيون** : من الفرنسية (Commission)، وتعني اللجنة، ونقصد بها في هذه الدراسة اللجنة المالية التي انتصبت سنة 1869 لتصمية الديون التونسية.
- لك** : حُرّفت هذه اللفظة في كتابتها ويقصد بها «الملك» وهو صيغ أحمر تفرزه بعض الحشرات، على بعض الأشجار في جزر الهند الشرقية، استعمل في البلاد التونسية خاصة لصيغ الشاشية والجلود، كما استعمل في دهن الخشب بعد مزجه بمقدار من الكحول.
- لومية** : دارجة تونسية وتعني الفاصولياء.
- لوحة** : قطعة من الخشب.
- الليفورنية** : نسبة إلى مدينة ليفورنو الإيطالية، ويُراد بها الميثاق الذي أصدره فردينان الأول [1587-1609] لاستقطاب التجار، وقد منح بصمة خاصة لليهود العديد من الامتيازات. يمكن تقسيمها إلى أربعة أبواب، وهي: امتيازات شخصية وامتيازات دينية وامتيازات تجارية وامتيازات قضائية وإدارية.
- ما فرق** : دارجة تونسية، وتعني حامض الكلوريدريك (Acide chlorhydrique).
- ماشبة** : وحدة قياس الأراضي الزراعية وهي المساحة التي يمكن حرثها بروح من البقر في الموسم الزراعي، وتقارب العشرة هكتارات.

- ماضو : يُقصد به ظرف الرسالة أو بضاعة مخلفة بخطاء.
- ماعون : أدوات.
- مثقال : وزن مقداره درهم وثلاثة أسباع الترهيم، يكثر استعماله في وزن الذهب والفضة والأحجار الكريمة.
- المجبى : صرية شخصية أقرها محمد باي 1856، تُسلط على كل السكان الذكور البالغين ويُعفى منها أصيلو الحاضرة والمدن الكبرى: القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، كما يُعفى منها كذلك الجنود والطلبة ورجال الدين وأعوان الساي والعجز. وقد أثار تضعيف هذه الضريبة سنة 1864 انتفاضة علي بن غداهم.
- محرمة : استعارت اللغة التركية لفظة «المَحْرَمَة» أو «المَكْرَمَة» من أصلها العربي، وهي قطعة كبيرة من القماش أو من الحرير، غالباً ما تكون مربّعة الشكل تُستعمل كغطاء لرأس المرأة.
- مخارق : انظر: لفظة «زلاية».
- مدبّانة : نوع من الأقمشة.
- مذهب : موشى بخيوط أو ألوان ذهبية.
- مرّ وصبر : مادة صمغية طعمها مرّ توضع على ثدي المرضعة لتنفّر الرضيع من الرضاعة، ولفظة «صبر» تعني الصبر على تحمّل هذا المذاق.
- مراية : مرآة.
- مربوع : هو الإزميل، أداة حديدية يُقر بها الخشب أو الحجر.
- مركانتى : أصل الكلمة كما وردت في القواميس الفرنسية Mercanti، وتعني التاجر الغشاش، لكن في إطار البلاد التونسية وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يتخذ هذا النعت المبتذل وأُسند كُنت للتجار والأغنياء الأجانب، وهو ما زال متداولاً إلى اليوم وينعت به كل شخص ثري.
- مرمة : دارجة تونسية، تُجمع على مرّمات وتعني حظيرة البناء.
- مربول : هو عبارة عن سترة داخلية، بأكمام قصيرة من القماش القطني أو الحريري، تلبسه المرأة تحت «القميصة» بشكل لا يظهر منه سوى زوائد رقبته.
- مسفّدات : دارجة تونسية، ويُقصد بها الأكياس المقفلة إقفالاً محكماً عن طريق حياكتها.
- مسنّ : نوع من الحجارة يُستعمل لحدّ السكاكين وصقلها.
- مشاشوات : حُدْم خاص بالقصر ولدى العائلات الثرية.
- المشيرية : أوحم الألعاب في الجيش العثماني، وأوّل من تلقّب بها أحمد باشا باي.
- مصلّحه : دارجة تونسية ويُشار بها إلى المكسنة الطويلة.
- مطر : مكيا للزيت، تختلف سعته حسب الجهات: الحاضرة 16 كلع سوسة والمنستير 18 كلع. المهديّة 18,5 كلع. صفاقس 19 كلع. جربة 32 كلع.
- مظربة : دارجة تونسية ويُقصد بها حشايا النوم.
- مغارف : دارجة تونسية، مُفردها مغرفة وتعني الملحقة.
- مغايث : أدوات تقليدية شبه طبية، تكون في شكل كأس من معدن الفضلير أو السور وتُستعمل لاستخراج الدّم من الرأس في مستوى أعلى العنق، وكثيراً ما يقع

استعمالها عند الحلاقين، لذلك أطلق عليها في القواميس العربية لفظة محجم أو محجمة.	
: نوع من الصبغ الأحمر.	مغرة
. عامية من القلفة وتشير اللفظة إلى صانع حرفة ما تجاوز مرحلة التدرب	مقلوفين
. نوع من القماش وقد أنشأ له أحمد باشا باي مصنعاً سنة 1844 بمنطقة صرية.	الملف
يقال يروع لطبخ ورقه بعد تجفيفه ودقه، وهي أكلة شهيرة بالبلاد التونسية وتختلف في طريقة طبخها عن بعض البلدان العربية وخاصة مصر.	ملوخية
. هي المصوالة، أداة خشبية بها صفيحة حادة من المعدن تُستعمل لصقل الحشب.	مملسة
: دارجة تونسية وتعني صدريّة من نوع خاص. انظر: صدريّة وفرملة.	متنان
: الهاون.	مهراس
: قماش ناعم الملمس كالمخمل.	موبر
: المؤونة	مونة
: نوع من أنواع الصوف.	ميرنوس
: البيّة، الحجّة، الدليل.	النائرة
. أو المال الناض، مصطلح استعمله ابن أبي الضياف في عدّة مواضع من الإتحاف، ويقصد به السيولة النقدية.	الناض
: نسبة إلى سكان مملكة نابولي.	النوليّتان
: نوع من أنواع الصباغة تعطي لوناً أزرق داكناً.	التيلة
. من الهمايون أي السلطان، أصدر هذا الخطّ في جمادى الآخرة سنة 1272 هجري الموافق لشباط/فبراير سنة 1856، وقد اعترف هذا المرسوم بالمساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين وأطلق الحرية الدينية للجميع وبقي نادراً حتى صدور دستور مدحت باشا سنة 1876.	الهمايوني
. هي المصطلح التونسي يعني الضيعة أو الأرض الفلاحية الشاسعة.	هنشير
: حبل ودواب الجيش.	الهوير
: تعبئة السلع وتصديرها إلى الخارج.	وستي
: دارجة تونسية وصوابها أوقية، وهي وزن من الأوزان يختلف مقدارها من بلد إلى آخر، وتمثّل جزءاً من أجزاء الزطل الاثني عشر.	وقية
: من الموازين التونسية وتتكوّن من اثني عشر صاعاً. انظر. صاع.	الوية
: أي اليهود الذين يقطنون الأرياف.	يهود البر

فهرس الأعلام (*)

جوفري ، أنطوان 101	آءاء، مصطفى 276
أولاء شءام 161	باء، أبراهام بن شوءة 205
أولاء شالوم (القائد) 162، 237	أبراهام، بشموط 162
إءريس الأكبر 38	أبرهاف، الشلى 169
إسءاق ولد القائد شمونىل 447	أبرهاف، كرى 79
إسءاق، غزلان 165	ابن أبى الضىاف، أءمء 29، 95، 207، 215،
إسرائىل 104، 164، 171	267، 29، 90، 132، 176، 180-181،
إسرائىل شءامة 271-272، 281-282، 301،	210، 216، 280، 304، 445، 451،
482، 303	478، 496، 507
إسرائىل، أبراهام 59، 104، 169	باءى، أءمء باشا 6، 27، 84، 90، 131-132،
إسرائىل، إسءاق 104	134، 136، 138، 173، 175-177،
إسرائىل، ءافىء (الءونسى) 113	193، 196، 227، 230، 239، 247،
إسرائىل، موسى 104	261، 267، 270، 272، 274، 276،
إسرائىل، يعقوب 104، 113	278-279، 284، 291-293، 297، 302،
إىرىرة، بىنءاس 463	388، 390-392، 430، 435، 439-440،
إىمانوىل، فءءور (الءانى) 473	447، 472، 481، 485، 487
ابن أبراهام، لىاء (ابن القائد ءاوء) 138	أرفاس 54
ابن أبرهاف كوهىن، ءافىء 459	أرىرة 474
المنصور، الءاصر ابن أبى يوسف بعقوب 44	أزولاي 164
ابن الأمىن، ءسن 266	أزولىس، موسى 463
ابن اءمء اللافى، مءمء 266	أسونة 104
ابن اءمء اللافى، مءموء 266	أسونة، موسى مءءاس 314
ابن باءىس، المءز 44	الأشكرىان، باءىسة 122، 142، 253، 255
ابن بروكة، رءب 137، 141	الأصرم، مءمء 176، 331-333، 345، 418
ابن ءمىم، ءوباش 40	أعسفىن 34-35

(*) وقع رربب الأسماء الواءءة فى الفهرس بءسب التسلسل الأبءىءى ءو اعءار لألف لام التعرىف.

- ابن تومرت، محمد 43
 بن الحاج 176، 214، 217، 333
 من الحاج عثمان، محمد (الحشاشي) 242
 ابن الحاج، حسونة 138، 213، 291، 451
 ابن الحاج، سليمان 192، 213، 332-331، 345، 418، 480
 بن الحاج، محمد 154، 215، 372
 ابن حوشيل، حنايل 41
 ابن حوقة بيسي، موصو 169، 178
 بن الخطاب، عمر 39، 55
 ابن جلدون 38، 45-47
 ابن خلف، محرز 31، 43
 ابن خليفة، سامي 357
 ابن الخوجة، حمودة 266
 ابن داود 163
 ابن الذمي مخلوف بيسي، شالوم 206
 ابن ذياب، سالم (الحاج) 206، 208
 ابن ريانة، أحمد 404
 ابن الرخال 137
 ابن سليمان، إسحاق 40
 ابن شالوم، يوسف 164، 166-167، 169-171
 ابن شاهين، يعقوب بن نسيم 40
 ابن شلومو، إسرائيل 487
 ابن شموله، يعقوب 169
 ابن الشيخ، أحمد 174، 228
 ابن الشيخ، محمد 486
 ابن طاووس، داود 122، 227
 ابن عبد العزيز، حمودة 29
 ابن عبد العزيز، عمر 39
 ابن عبد الملك، قاسم 265
 ابن عبدالله المملوك، حسن 142
 ابن عروس، أحمد 46
 ابن عطا، إبراهيم 41، 44
 ابن علي، حسين 182، 184، 187، 202، 213، 397-395
 ابن عمر، محمد 164، 300
 ابن عباد 97، 116، 130، 142، 176، 194، 214-215، 238، 477، 484، 486، 490-489
 ابن عباد، علي 130، 141
 ابن عباد، قاسم 130، 141
 ابن عباد، محمود 131، 174، 214-216، 228، 241، 291-293، 298، 302، 451، 458، 484-485، 489-490، 492
 ابن غدام، علي 21، 495
 ابن القائد إبراهيم 237
 ابن القائد داود، إبراهيم 237-238، 97، 163
 ابن القاسم، إسماعيل 40
 ابن قانصة 220
 ابن ققي، دافيد 79
 ابن الكاتب، أحمد 128-129، 141، 161، 204
 ابن للأهم، شالوم 165، 261
 ابن لياه، إبراهيم 167
 ابن مامي، إبراهيم 128
 ابن مامي، رجب 142
 ابن ملوكة، محمد 266
 ابن ممي 166
 ابن منصور، أحمد 265
 ابن منظور 55
 ابن موسى الهارون شوعه 162
 ابن موشي، لياه 470
 ابن ميلاد، بوكر 206، 208
 ابن ميهير الضباغ، لياه 175
 ابن ميهير، زاكي 259
 ابن ميهير، لياه 166-167، 170-171
 ابن ناتان، يوسف 487-488، 497
 ابن ناطان 161
 ابن نافع، عقبة 37-38
 ابن نطاف، شموي 263
 ابن هلال، قدور 303
 ابن اليسع، يوسف 164، 208

- اس يعقوب عتال، شلومو 122
 ابن يعقوب، موشي 165
 اس يونس، يونس 309، 331-332، 334، 345، 418، 477
 ارقاس، إسحاق 53
 الأرئوط، محمد 265، 351
 استير 497-498
 الأعور، محمد 125
 اكسموث، (اللود) 438
 انريقز 474
 بروخ، إسحاق 104
 باروخ، دافيد 218
 باروخ، يعقوب 104
 باريتي، هودة 50
 باشا، علي 94، 187، 213، 236، 397
 باشوال، علي 206، 208
 باص، الذمي 204
 باص، يوسف 207
 بالرايص، محمد 266
 بالمة، زاكي 218
 بالنور، عمر 207-208
 باولو، بوقيلة 171
 باي، حسين 68، 236
 باي، حمودة باشا 6، 27، 130، 216، 254، 290، 332، 429، 444، 462، 475، 502، 506
 باي، علي 26، 392، 399-401، 403، 408، 469
 باي، محمد 85، 89، 268، 272، 274، 280-281، 300-301، 304، 467، 473، 506
 باي، محمد الصادق 272، 280، 473، 506
 باي، محمود 88، 243، 444-446
 باي، مراد 319
 البجاوي، محمد 141-142
 البراملي، يوسف بن حليم 170، 241
- برامي 166
 برامي، شموئيل 247
 البرانصي 170
 بردعة، حاي 257
 برناز، محمد 266
 بروزو 468
 بيسس، شالوم 166، 205، 427، 453، 460، 476
 بيسس، شوعة 437
 بشموط، عائلة 142
 بشموط، موشي 97، 137، 235
 بشموط، يوسف 138
 بشننو، يوسف بن شالوم 170
 بعلول، قابلة 168
 بلعش، دافيد 165، 227
 البلنسي 469
 البلسي، دافيد 207
 بلنسية، يوسف 208
 بنيامين، يعقوب 105
 بنت خريف، عزيزة 483
 بنجمن 82
 البترتي، هودة 59
 بنوط 170
 بنيامين (الطرابلسي) 218
 بنيامين فرانكو، أبراهام 54، 68، 202، 314، 317-318، 319
 بواي، جون 222
 بولي، دافيد 240
 بولي، موشي 218
 بوخفيرة، هارون 218
 بوخريص، الطيب 266
 بورقي، غاسبار 57
 بوظمة 163-165
 بوظمة، حاي 224
 بوظمة، رفايل 259
 بوغزلة، محمد 217-218

- بوكارة فريثيل 80، 407، 474، 495
 بوكارة، مسموم 68، 204
 بوكارة، مويل 205-206
 بوناد 474
 بيده، ولد 164
 بيرص، داوود 169
 بيرص، هودة 207
 بيرص، يوسف 169
 بريم، محمد 266-267
 ميشي، شامة 6، 166-171، 283، 476، 482-483، 487
 بشي، فريحة 486
 التاهرتي 40
 الترسيقي، علي 266
 ترثوليان 35
 اسركي، عصمان 266
 التميمي، إسماعيل 266-267
 التميمي، حميدة 266
 حاوي، حاي 164-166، 169، 240-241
 الحرو، شمعون 303، 481
 الجطللاوي، يوسف 227
 حمفر 128
 الحلولي 116، 214
 الحلولي، حسونة 451
 الجلولي، محمد 290-291، 345، 358، 418
 حوين، حسين 265
 حورو 170
 حورف، ديان 80
 جوستنيك 36
 جريح 166-167
 جيرانة 165، 469
 الحايك، حاي 205، 207
 الحايك، راكي 68
 حايم 170، 171، 470
 حايم، الربّي 67
 حايم، قتي 79
 الحجاج، ابراهيم 265
 حداد 168-170
 حداد، سعيد 168، 170
 الحداد، محمد 266
 حرّاز، يعقوب 460
 الحناشي، محمد 265
 حونة، مازلتوب 79
 حنين، أبراهم 218
 الحوري 168
 حيرح 167
 حيون، لياه 259
 حيم 171
 خريق، مرتخاي 257
 خزندار، مصطفى 131، 473، 485، 489، 496، 506
 خلفون 168
 خلفون، كلمتي 139
 خوجة، أحمد (الذي) 126
 خوجة، حسين 437
 خوجة، محمد 316
 خوجة، مصطفى 192، 399-401، 409
 الخياشي 164
 الخياشي، محمد 206-208
 خياط 165، 171، 476
 خياط، أبراهام 227
 خياط، إسرائيل 284
 خياط، يعقوب 227، 246، 284
 دافيد 104-105، 163، 165، 168، 470
 دافيد، ازولاي 79-80
 دافيد، درمون 218
 دافيد، شلال 79-80
 الدالي، محمد 169
 داني، بينحاس 169
 دانيال 427
 دانيوس 466
 داود، محمد 122

- داوود، بيرص 169
 داي، يوسف 125
 درغوث، يوسف 265
 درمول 428، 470-469
 درمون 105، 168، 468-469، 474
 درمون، حبيب 428
 درمون، شمويل 68
 درمون، عائلة 105
 درمون، مردخاي 314
 دي ابرهام، دانيال 104-105
 دي بونات، جوليو 319
 دي دانيال، رفايل 104
 دي دانيال، يعقوب 104
 دي رفايل، جاكوب 105
 دي روشي 404
 دي زيني، اسرائيل 79
 دي صاموئيل، رفايل 105
 دي سان جوفي، بواي 66
 دي فكتوريا، غبريال 102
 دي لسييس، ماتيو 214
 دي مدينا، صاموئيل 57، 115
 دي موسى، إسحاق 104
 دي موسى، هارون 104
 دي مولأ، جوزاف 80
 دي ميهر، يعقوب 104
 دي يعقوب، أبراهام 104
 ديفواز، جاك 411، 479
 رحمين 169
 رحمين، بدري 80
 رحمين، ديان 80
 رحمين، عطون 168
 رحمين، فتا 79
 رشيد 486
 الرصاع، محمد 265-266
 رفايل 165
 لوقدن، عمر 404
- الركاح، النعمي إسرائيل 164، 227، 244-245
 رو، جاك 58
 الريحاني، إبراهيم 266-267، 450-451
 ريد، توماس 447
 ريكنس 164-165
 الريكنس، زاكي 205، 207
 الريكنس، سلمون 68
 الريكلي، حمودة 265
 رينال 459-460
 زاكاي 162، 164-165
 زايد 168
 الزير، هودة 453
 زبولون 168-170
 زراقة 165
 زراقة، ميمح 246
 زرقه، فريجة 165، 261
 زروق 164-165
 زروق، شالوم 227، 259
 الزغواني، قاسم 265
 زيادة الله الثالث 40
 زيتون، شوعة 259
 ساكوتو، حاي 207
 سالومون، تريومفي 80
 صاموئيل 104
 صاموئيل دي مدينا 316-317
 سبان، لويس 221
 ستانلي 208
 ستروك، أبراهام 259
 ستروك، مردخاي 238
 سنيمانا، نحمياس 79
 ستيكا، ماريانو 192، 331-332
 السواج (الوزير) 126
 سعادة، محمد 265
 سعدية 59
 سفز 169
 سلامة 167

- سلفادور 102
سلمون، الذقي 481
سليمان القانوني 124
سماحة، أبراهام 259
سماحة، شوعة 227
سماحة 165
سمارية، رفايل 453
التسهلي، أحمد 129-128
سواراز، يعقوب 58
سوارني، حوزيف 303
السوسي، عبد الله 265
سيالة، أحمد 129-128
سيانة، محمد 108
سيانة، محمد الحكيم 266
سيزانة 469، 474
سيرانة، موسى 428
سيكاريلو، فرانيسكو 316
سيمح 165، 169
شالوم 105، 164-166، 168، 427، 469-473
شالوم، بيرص 169
شالوم، الذقي 263
شالوم، عنال 162، 163، 169، 477-476
شاهول، حلفاني 259
لشباب، حمدة 176، 291
لشباب، مصطفى 291
الشريف، محمد 266
شطون 164، 167
شطون، رفايل 207
شطون، شموئيل 218
شطون، لياه 257، 259
شطون، موسى 257
شلومو، نطاف 162، 163، 166، 168، 476
شلي 166
الشلي، أبراهام 178
شمام (القائد) 237
شمام، صالح 217-218
شمام، أبراهام 205
شمام، دافيد 136
شمام، شلومو 229
شمام، شلومو ييشي 483
شمام، لياه 241، 484
شمام، موسى 497
شمام، ناتان 300، 486-487، 498
شمام، نسيم 131، 175، 283، 481، 483، 489، 491، 499
شمام، هودة 218
شمام، يعقوب 218، 497
شمام، يوسف 271-272، 481، 487
شمام، يوسف 484
شمعون 168
شملة 169
شملة، أبراهام 227
شملة، شلومو 257
شملة، لياه 259
شموئيل 166
شمولة 168
شمويل 164
شمويل، الجزيري 162
شوشان، الربى 167-168
شوعة (القائد) 447
شوعة 165، 169
شيلة، لياه 460
الصباغ 166-167، 169، 171، 178، 476
الصباغ، مردخاي 227
الصطمبولي، يعقوب 218
الصغير، لياه 207
الصفاقسي، مقديش 475
صوريا، مردخاي 53
صوريا، موسى 54
صورية 162-163، 190، 207، 220
صورية، الذقي 204-205

- صويده، يوسف 97
 طابية، أبراهام 205
 طابية، ناولو 262
 طابية، مردخاي 259
 طيبانة 165
 الطرابلسي 168، 170-171
 الطرودي، أحمد (الأفندي) 265
 الطويل، يوسف 259
 طيار، فروبين 101
 طيب 164
 طيب، أبراهام 65
 طيب، شمويل 257
 طيب، مسعود 257
 عائلة أنياس 115
 عائلة بن الحاج 193
 عائلة صوريا 116
 عائلة لمبروزو 105، 113
 عائلة منديس أسونة 105
 عائلة المديسي 116
 عائلة مدينا 105
 عائلة نطاف 175
 عباس، محمد 266
 عتال، إيلي 477-478
 عتال، دافيد 303، 480-482
 عتال، سليمان 205
 عتال، شالوم 257، 259
 عتال، سيم 480
 عزرية 167
 عزيزة 495، 497
 علاف، محمد 265
 العنابي، إبراهيم 246
 العنابي، محمد 451
 عانم، هودة 259
 الغزاوي، علي 266
 غرلان 476
 غرلان، إسحاق 261
 غرلان، يعقوب 300
 القنادر، حمدة 300
 القاسي، أبو عمران 44
 القاطمي، عبيد الله 40
 فايس 79-80
 فايس، نونس 300
 فراتي 169
 فراجي، شمعوني 170
 فرانستي 474
 فرانكو، أبراهام 105، 313، 474
 فرانكو، دافيد 259
 فرانكو، دانيال 112
 فرانكو، زافي 204، 218
 فرانكو، موسى 53
 فرائي، دافيد 58
 فرتونة 79
 فردينان الثاني 53
 فرشيش، حسن 266
 فرنك، لوي 414
 الفزاري، محمد 266
 فكرون 171
 فكرون، يوسف 241
 فلاح، موشي 453، 453
 فلنسي 105، 468-469، 474
 الفلنسي، شمويل 68
 فلوس، دافيد 257
 فور، فرنسوا 411
 فوري 474
 فوري، يوسف 427
 فيتوشي، باروخ 218
 فيتوشي، هارون 257
 فيلي، فيكتور 493
 فيليب 459
 فيليبي 82
 القائم، محمد 40
 قاطان، أبراهام 205

- قلعة، زاكي 259
 قباية، علي 265
 قدور (الحاج) 458
 قراجة، حمودة 141
 فرسين 441
 القروش 164
 القروش، لياه 257
 قسطنطين 459
 قسطنطين الأكبر 35
 القصري، عبد القادر 404
 القصري، حسونة (الحاج) 412
 قلالة، الأمين 266
 قندوز، شوعة 453
 قنونة، هودة 453
 قوتبيرس، جاكومو 466
 قيران، فيكتور 82
 كاييجو، هودة 32، 162، 220
 كارفاليو، مرتضي 68
 الكافي، أحمد زروق 266
 الكافي، خليفة 266
 لكافي، نصر 266
 الكامل، عبد الرحمان 266
 الكاهنة 38
 كاهية، رجب 204
 كاهية، سليمان (الحاج) 194، 213
 كاهية، علي بن مامي 213
 كرتوزو، دانيال 453
 كركسونة 463
 كريسيو 469
 كريسينو، إيمانويل 113
 كريسيو، مانويل 315
 كريسينو، هودة 112-113، 315
 كستلوفو، جياكومو 473
 اكسراوي، هودة 207
 كسيبة 37
 كصوررة، شوم 218
 كليمتي، خلقون 168
 كوستا 474
 كوهين، فرتونة 80
 كوهين، أبراهام 58، 207، 239
 كوهين، حاي 257، 259
 كوهين، مسعود 97
 كوهين، يوسف 257
 لالمان، شارل 243
 اللحمي، شمعون 407، 412
 اللخمي، موشي 79
 لمبروزو، 6، 80، 104، 162، 314-315، 407، 468-470، 472، 474، 495
 لمبروزو، أبرامينو 472-473
 لمبروزو، أبراهام دي دانيال 101، 104
 لمبروزو، إسحاق 65
 لمبروزو، دافيد 473
 لمبروزو، رفائيل 318
 لمبروزو، روعة 412
 لمبروزو، زاكي رفائيل 68
 لمبروزو، كوكة 300
 لمبروزو، مايير 204
 لمبروزو، يعقوب 202، 204، 362
 لمبير، النصراني 262
 اللوز، محمد 404، 477
 لوزادا، 104، 468-469
 اللونقو، النصراني 142
 لياه، 163-164، 166-168
 لياه، باص 218
 لياه، دافيد 300
 لياه، طيب 79
 لياه، لمبروزو 79
 لياهو 169
 الليفي 164
 ليفي، إسحاق 104
 ليفي، زاكي 205
 ليفي، هودة 440، 459

- ليفي، يعقوب 453
 الليفي، يوسف 138، 238
 ليون، سرييس 79
 ماتاني، 'حون هنري 442
 ماجيل، توماس 206
 مادار 168-169
 مارلي، سيمون 58
 المازري، محمد 266
 مالوش، عبد الرحمان 266
 مامي، محمد 138
 ماني، دافيد 259
 ماير، موريس 495
 متودي، يوسف 259
 المحجوب، احمد 266
 محرز، ميدي 91
 محسن، محمد 266
 محمد علي، بشا 304
 مخلوف، الذقي 236
 مدينا، إسحاق إسرائيل 314
 مدينا، صموئيل 315
 مدينة، زاكي 204
 المرابط، محمد 278
 المراكشي، عبد الواحد 43، 45
 مرتخيل، بيحي 171
 مردخاي 163، 166-167، 169-171
 مردوخي 104-105
 مريم، نحمياس 79
 المستنصر 46
 مسعود، كوهين 162-163، 170
 معارك، لياه 207
 معطي، دافيد 453، 459-460
 معطي، يوسف 218
 معيتي 168
 المكبي، محمد 266
 متي، يعقوب 227، 247
 المنعي، محمد 266
 المنستيري، محمد 214
 المنصور 43-44
 المنصور، أبو يوسف يعقوب 43
 المهيولي، محمد 458
 مورينو، موسى 101
 الموش 169
 موشي 168-170، 470
 موشي، إبراهيم 169
 موشي، بشموط 162
 موشي، بوجناح 79
 موشي، روحا 79
 موشي، سفورنو 79
 مولحو، هارون 303، 481
 مومو (القائد) 170-171
 ميخائيل 168، 170
 ميعتي 169
 ميناهيم 165
 مبنوس، محمد 141-142
 نابليون 426
 ناتان (القائد) 171
 الناصري، علي 265
 ناطاف 427، 495
 ناطاف، أبراهام 427
 ناطاف، شمعون 294، 297-298، 300-301،
 303-304، 482
 ناطاف، شوعه 207
 ناطاف، لياه 460
 ناهون، أبراهام 59
 نحمياس 80
 نسيم 166-168
 نسيم، براخا 80
 نطاف، شلومو 236
 نقاش، حاي 227
 نورة 497
 النبال، محمد 300
 نيسن، هنري 447

- هارون 163-164
 هارون، قراري 79
 هارون، موسى 104
 هرماس، أحمد 300
 هلال، الرتي 67
 هويده 171
 الهويدي، أحمد 128-129، 141
 واتوري 168
 الورغي، محمد 265
 وزاب، ميخائيل 218
 الوزير، أحمد 412
 الوزير، محمد 291
 ولد عتال، شالوم 227
 يستير، حنونة 79
 البسع، ميمح 303، 481
 يعقوب 165، 169
 يعقوب، بونفيل 79
 يعقوب، سينة 162
 يعقوب، كاسترو 80
 يعقوب، ممي 166، 169
 اليقرا، قرياط 79-80، 463، 466
 يوسف صاحب الطابع 332، 477، 479
 يوسف، بشموط 162
 يوسف، بوخريص 169
 يوسف، صرفاتي 169

فهرس الأماكن(*)

باب سوقة 43، 91	الاسك 222
الباب العالي 125، 432	أريانة 72، 495
باب قرطاجنة 43	أرمير 101، 104، 108، 111، 114، 116،
باجة 74، 82، 85، 96، 127، 147، 152،	368، 341
154، 183، 218، 277، 359	الأعراض 168
باردو 224، 277	أمستردام 114، 116، 303، 368
باريس 391، 495، 498-497	الأندلس 39-40، 42، 47
باليرمو 109	أوتك 35
البحيرة 83، 199، 351، 369، 401، 403،	أوروبا 5، 42، 48، 59، 61، 63، 87،
405-406، 440، 455، 492	106، 116، 181، 191، 209، 217،
البرتغال 61، 80، 322	222، 311، 346، 351، 354، 359،
الركة 144	368، 410، 424، 426، 462
بروسيدا 322	أولاد بومالم 218
بريطانيا 329، 368، 372، 409، 422، 437،	أولاد عون 171
440، 445-446	إسبانيا 61، 80، 106، 362، 421، 428، 437،
بغداد 41	الإسكندرية 40، 42، 104-105، 108، 111،
البنديقية 104-105، 111-112، 114، 116،	114، 116، 341، 358، 368، 403،
209، 322، 391، 471	إشيا 322
بنزوت 82، 84-85، 96، 101، 107، 127،	إفريقية 39، 37-40-41، 44-45، 46-48،
131، 152، 168-170، 171، 177،	125، 182، 252
183، 218، 278، 400، 405، 441	الإمبراطورية العثمانية 124
بنوقزان 38	إيطاليا 6، 199، 227، 391، 473
بهاولة 38	‘ورتيل دوترونو 322
بورتو 322	باب البحر 43، 67، 137، 149

(*) وقع ترتيب الكلمات بحسب تسلسلها الأبجدي دون اعتبار لألف لام التعريف. كما لم يتضمن أسماء الأماكن التي تواتر استعمالها بكثرة في هذه الدراسة مثل إيالة تونس أو البلاد التونسية، وقد أشرنا إلى تونس بلفظة الحاضرة للدلالة على عاصمة البلاد.

- بوروفيو 322
 وردو 116
 بولوبيا 359
 بياو ديسورتي 322
 سرا 50، 78
 نرسق 127
 مركي 177
 ترياست 78
 تستور 71، 82، 85، 96، 127، 147، 218
 تشين 85
 تمررت 85
 نورز 82، 85
 نوسكانيا 52-53، 89، 116، 328، 425
 441، 448-449، 508
 حارة 442
 حال الأوراس 38
 حل طارق 88، 440، 445
 جراوة 37
 جرسة 42، 47، 74، 82-85، 92، 94، 97، 107، 116، 130-131، 137، 144، 147-149، 156، 162، 168-169، 171-172، 175، 178، 263، 267، 331، 359، 441-442، 418
 جرحيس 84
 لحريد 359، 438
 الحرائر 42، 62، 104، 111، 114، 116، 129، 312، 442
 حزر البليار 48
 الحجر اليونانية 42، 376، 404، 421
 الجزيرة الأيبيرية 48، 55، 59، 72، 353
 جزيرة بروصيدا 323
 جزيرة العرب 55
 الجزيرة العربية 39
 حدود 154، 277
 جوة 78، 105، 209، 285، 287، 322، 341، 361، 387، 404، 420
 الجنية 40
 الحارة 43، 72، 88، 91-92
 حارة الإفرنج 67
 الحارة الصغيرة 83-84، 442
 الحارة الكبيرة 83-84، 442
 الحاضرة 50، 52، 61، 73-76، 78، 82-85، 91-92، 94-95، 97، 112، 116، 132، 149، 151، 168، 171، 176، 180، 184، 199، 217، 228، 237، 267، 359، 401، 404-405، 408، 440، 443، 445، 477، 491، 494-495
 الحامة 42
 الحجاز 226
 حلب 48، 116
 حلق الوادي 72، 83، 102، 107، 116، 168-169، 173، 199، 277، 281، 319، 331، 349، 351، 369، 401، 403، 406-409، 441-440، 455، 492، 495
 حلقة النعال 180
 الخليل 498
 الذانمارك 404
 دجة 131
 درية زرقون 67
 درية القراة 67
 الدورية 421
 رأس الجبل 131، 146، 451
 رأس التيقرو 209
 الرقة 177
 زغوان 71، 82، 129، 218
 الساحل 78، 152، 341، 343، 405، 440
 سان ريمو 322
 سانتا بريرا 322
 سبتة 42
 سجلمامة 42
 سردينيا 420

- السعال 226
السودان 226
سوسة 42، 47، 74، 78، 82، 84-85، 96،
101-102، 107، 116، 128-130، 145،
147-151، 156، 165-167، 169، 171،
173-175، 178، 222، 261، 331،
357، 405، 440-441، 491-494
سوق الأحد 150، 220
سوق الباي 92، 413، 481
سوق الحرابة 147، 154
سوق الحمعة 177
سوق الصّاعة 92
سوق اقراة 60، 67، 92
سوق اللّمة 169
سوق هراس 439
سياستري ليفتي 322
سيان 199
سيريا 222
شارن 277
الشّام 38، 116، 226
شمال إفريقيا 17، 31، 34، 36-38، 53،
56، 106، 219
شني 442
شيفاري 322
صفاقس 47، 74، 78، 82، 84-85، 107-
108، 116، 128-129، 147، 149،
156، 166-167، 170-171، 175، 177-
178، 229، 243، 261، 286، 405،
418، 440-441، 449-450، 483، 486،
491-493
صعد 498
صفليّة 404، 420
طبرة 129، 137
طبرقة 103، 131، 148، 171، 177، 209،
397-398، 400-401، 420
طبرية 168، 498
طرابلس 42، 59، 104، 111، 114، 312،
368
الغالية 128
عناية 104، 114
غار الملح 82، 107-108، 116، 131، 168،
218، 278
الغربية 92
غياة 38
فاس 42
فرساي 391
فرنسا 210، 227، 286، 288، 296-297،
303، 323، 329، 372، 398، 400-
401، 409، 422، 433، 436-438،
443، 451، 463، 479، 489، 497
فلامتي 322
فلورانس 199
فندق الغلة 149، 156، 158، 177
فيكو اكنزا 322
فابيس 41-42، 47، 74، 82، 84-85، 149-
150، 171، 175، 331، 349-351،
357، 442
القاهرة 40
قايتا 316، 322
القدس 498
قرطاج 35
فرقة 171، 177، 418
القرم 472
القرنة 22، 25، 27، 59، 79، 89، 94،
202، 204-205، 211، 312، 361،
387، 405-408، 425-427، 444، 446-
447، 447، 454
قشتالة 48
القصبية 144
قفصة 42، 82، 85، 170
قليية 84-85، 331
قندلاوة 38

- المشرق العربي 5
مصر 39، 44، 116، 129، 226، 246، 249، 304، 360، 368، 473
المغرب 5، 39، 42، 44-45، 48، 303
المغرب الأقصى 38، 42، 45، 48
المغرب الأوسط 46
مكناس 42
الملاسين 42-43، 445
ممس 37
المنزل 442
منزل بوزلفة 177
المنستير 82، 84-85، 96، 130، 145، 149، 151، 167، 171، 175، 216، 405، 441، 491، 493-494
منوبة 495
المهدية 41-42، 47، 74، 78، 82، 84-85، 146، 149، 171، 175، 405، 440، 441، 493
نابل 74، 82، 84-85، 96، 217-218، 359
نابولي 109، 316، 322-323، 420، 472
نفطة 74، 82، 85
نعوسة 148
نيابليس 35
نيانو 217-218
نيس 111، 114
هادروميوم 35
هشبر الدوامس 35
الحوارية 154
هولندا 287، 322، 372، 437
ورقة 277
الوطن القبلي 127، 130-131، 152، 292
وهران 114
يثرب 39
اليونان 322
- القبرون 35، 37-41، 151، 267، 359
كاريرة 78
الكاف 82، 85، 96، 183، 218، 438-439
كلاري 322
كتونيا 48
كرسونة 295، 297، 360، 368
كسرى 128
كندا 222
كورسيكا 322
كورفو 497
لسد 116
ليغورنو 19، 22، 25، 29، 49-50، 52-54، 56-57، 58-61، 63، 65، 78، 81، 99-100، 102، 104-106، 109-117، 209، 211، 212، 288، 297، 303، 312، 315-323، 328، 341، 354-355، 362، 368، 387، 391، 408، 410، 425، 441، 446، 470-471، 478
ماطر 82، 127، 152، 154، 217-218
مالطة 42، 102، 109، 287، 290، 297، 303، 312، 321، 341، 376، 404، 421، 440، 451
المثايب 128، 131، 148
محار الباب 218
المحمدية 281، 391، 495
المدينة 43
مديونة 38
مراكش 42
المرسى 150، 495
مرسيليا 102، 111، 114، 209، 221، 341، 354-355، 361، 368، 385، 391، 415، 426، 478
مزاب 116
المشرق 108

فهرس الجداول

الباب الأول

75	عدد اليهود الخاضعين لضريبة الجزية (1758-1759)	جدول رقم 1
76	عدد محلات سكنى اليهود بالحارة (1849-1850)	جدول رقم 2
79	المهاجرون من ميناء القرنة في اتجاه البلاد التونسية بين سنوات 1811-1813	جدول رقم 3
82	التوزيع الجغرافي لليهود بمدن الإيالة التونسية من خلال بعض المصادر الأوروبية للقرن التاسع عشر	جدول رقم 4
94	مبالغ جزية اليهود في أواسط القرن الثامن عشر	جدول رقم 5
95	تطور جزية يهود الحاضرة (1739-1827)	جدول رقم 6
96	جزية الطوائف اليهودية بداخل البلاد (1817-1828)	جدول رقم 7
100	التجار القرنيون يمانى الإيالة التونسية (1681-1705)	جدول رقم 8
104	أهم العائلات اليهودية القرنية بالإيالة التونسية خلال القرن السابع عشر	جدول رقم 9
109	التجار القرنيون بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)	جدول رقم 10
111	صبة العمليات التجارية لليهود بين موانئ الإيالة وميناء ليفورنو (1681-1705)	جدول رقم 11
114	شاط التجار اليهود خارج محور تونس - ليفورنو (1681-1705)	جدول رقم 12

الباب الثاني

128	الفائدة الزمة 1744-1751	جدول رقم 1
133	بعض أداءات قانون المحصولات	جدول رقم 2
141	الفئات الملتزمة	جدول رقم 3
143	عدد الزم وأنواعها بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر	جدول رقم 4
161	تعداد لزم اليهود خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر	جدول رقم 5
188	تطور أسعار ومؤشر لزمة دار الجلد وانهايار قيمة الريال التوسى	جدول رقم 6
218	نيلبات دار الجلد ونوابها	جدول رقم 7
241	تطور أسعار الفضة الخام وأسعار لزمة خيط الفضة (1806-1832)	جدول رقم 8
257	ملتزمو لزمة الشريحة بين سنة 1792 وسنة 1816	جدول رقم 9

جدول رقم 10	ملتزمو لزمة الشريعة بين سنة 1817 وسنة 1821	259
جدول رقم 11	بيان الخارج من الجزية كل يوم لمرتب المفتين والمدرسين	
جدول رقم 12	بيانات مستحقّي الجزية كل شهر من سنة 1242هـ/ 1826-1827	266
جدول رقم 13	بعض مقتنيات لزمة المهّمات لسنة 1868-1869	285
جدول رقم 14	مقتنيات لزمة كساوي العسكر من الأقمشة لعام 1269 هجري	295
جدول رقم 15	توزيع التكلفة الجمليّة للزّمة «كساوي العسكر» على مستحقّيها	299

الباب الثالث

جدول رقم 1	عمليّات «فدية» أسرى القرصنة ومبالغها (1681-1705)	312
جدول رقم 2	مثال لمصاريف اقتداء أسرى القرصنة (سنة 1701)	319
جدول رقم 3	التوزيع الجغرافي لأسرى القرصنة (1681-1705)	322
جدول رقم 4	كميّات القمح المصدّرة من الإيالة التونسية والأداءات عليها (1813-1814)	330
جدول رقم 5	أهمّ مصدّري القمح (1813-1814)	332
جدول رقم 6	أسعار القمح بالإيالة التونسية وثمن رخص تصديره (1813-1814)	333
جدول رقم 7	تصدير القمح من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858	335
جدول رقم 8	تصدير الشعير من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858	337
جدول رقم 9	تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية (1813-1814)	338
جدول رقم 10	تصدير «الخشاخش» من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858	339
جدول رقم 11	تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813 و 1814	342
جدول رقم 12	تصدير زيت الزيتون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858	343
جدول رقم 13	تصدير التمور من الإيالة التونسية سنة 1844	348
جدول رقم 14	تصدير الحنّاء من الإيالة التونسية سنة 1844	350
جدول رقم 15	تصدير الصّابون من الإيالة التونسية بين سنتي 1813 و 1814	356
جدول رقم 16	تصدير الصّابون من الإيالة التونسية بين سنتي 1856 و 1858	356
جدول رقم 17	أنواع البضائع الموزدة إلى الإيالة التونسية عام 1195 و 1260 هجري	360
جدول رقم 18	توريد الصّوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781	363
جدول رقم 19	المبالغ الماليّة المستثمرة في توريد الصّوف إلى الإيالة التونسية سنة 1781	365
جدول رقم 20	توريد الصّوف إلى الإيالة التونسية (1844-1845)	366
جدول رقم 21	توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية سنة 1781	369
جدول رقم 22	توريد الأقمشة إلى الإيالة التونسية (1844-1845)	371
جدول رقم 23	توريد الحرير إلى الإيالة التونسية سنة 1781	374
جدول رقم 24	توريد الحرير إلى الإيالة التونسية (1844-1845)	375
جدول رقم 25	متوسّط الأداء عن توريد الحرير بالنسبة للعمليّة الواحدة (1844-1845)	376

- 377 جدول رقم 26 توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية سنة 1781
- 378 جدول رقم 27 توريد الأصباغ إلى الإيالة التونسية (1844-1845)
- 381 جدول رقم 28 الأداءات الجمركية الموظفة على توريد بعض البضائع الثمينة (1195 هجري و 1260 هجري)
- 382 جدول رقم 29 أداءات توريد بعض التجهيزات المنزلية إلى الإيالة التونسية (1780-1845)
- 384 جدول رقم 30 توريد القهوة إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1781-1844 و 1845)
- 386 جدول رقم 31 توريد التوابل إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية (1844-1845)
- 386 جدول رقم 32 توريد بعض المواد الغذائية إلى الإيالة التونسية ورسومها الجمركية سنة 1260 هجري
- 389 جدول رقم 33 توريد بعض البضائع لطلبات الدولة (1195 هجري - 1260 هجري)
- 402 جدول رقم 34 الموزدون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1780-1781)
- 416 جدول رقم 35 المصدرون بالإيالة التونسية وعدد عملياتهم التجارية (1813-1814)
- 452 جدول رقم 36 الموزدون بإيالة تونس من بلدان أوروبية (1844-1845) (عددهم وعملياتهم التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم)
- 457 جدول رقم 37 الموزدون بإيالة تونس من بلدان إسلامية (1844-1845) (عددهم وعملياتهم التجارية والأداءات الموظفة على بضائعهم)
- 464 جدول رقم 38 المصدرون من إيالة تونس إلى بلدان أوروبية (1856-1858) (عددهم وعملياتهم التجارية ومعلوم رخص «السراح»)
- 470 جدول رقم 39 النشاط التجاري لبعض العائلات القرنية (1780-1858)
- 491 جدول رقم 40 إحصاء لزوم نسيم شامة

فهرس الرسوم البيانية

الباب الأول

- رسم بياني رقم 1 متوسط أسعار اللّزم الحضريّة (1850-1840) 157
- رسم بياني رقم 2 مقارنة بين نسب مداخيل اللّزم الحضريّة واللّزم الريفيّة 1850-1840... 159
- رسم بياني رقم 3 تطوّر أسعار لزّمة دار الجلد بين 1721 و1850 185
- رسم بياني رقم 4 مقارنة تطوّر أسعار لزّمة دار الجلد بأسعار لزّمة البطان وجمرك تونس والدحان (1850-1840) 194
- رسم بياني رقم 5 مقارنة بين مداخيل لزّمة دار الجلد ومداخيل بيت خزندار بين 1797 و1810 195
- رسم بياني رقم 6 مقارنة بين مداخيل لزّمة دار الجلد ومداخيل اللّزم الحضريّة والريفيّة بين 1840 و1850 196
- رسم بياني رقم 7 تطوّر أسعار لزّمة جلد الدّثب (1758-1818) 220
- رسم بياني رقم 8 تطوّر أسعار لزّمة خيط الفضة (1745-1850) 235
- رسم بياني رقم 9 تطوّر أسعار لزّمة الصّرافيّة بين سنوات 1840 و1850 245
- رسم بياني رقم 10 مقارنة لمتوسط أسعار أهمّ اللّزم قبل إلغاء لزّمة الخمر (1745 و1765) .. 253
- رسم بياني رقم 11 تطوّر أسعار لزّمة الشّريحة بين 1795 و1845 256
- رسم بياني رقم 12 تطوّر حجم مصاريف لزّمة التّفقة (1852-1860) 273
- رسم بياني رقم 13 توزيع مصاريف لزّمة النفقة لسنة 1269هـ/ 1852-1853 276

الباب الثاني

- رسم بياني رقم 1 الموزّدون بالإيالة التّونسيّة بين سنتي 1780 و 1781 (أعدادهم وعملياتهم والأداءات الموقّفة على بضائعهم) 402
- رسم بياني رقم 2 مقارنة للأنشطة التجاريّة للموزّدين بالإيالة التّونسيّة بين سنتي 1780 و1781 406
- رسم بياني رقم 3 المصدّرون بالإيالة التّونسيّة (1813-1814) (أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم) 417
- رسم بياني رقم 4 مداخيل الدّولة من «تذاكر سراح» المصدّرين المسلمين (1813-1814) 419
- رسم بياني رقم 5 النشاط التصديري لليهود بين سنتي 1813 و1814 (أعدادهم وعملياتهم ومبالغ استثماراتهم) 423

الخُرَاط

- 51 هجرة اليهود إلى البلاد التّونسيّة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر
- 394 فضاءات التجارة البحريّة لليهود بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر

ثبت بالمصادر والمراجع

I - المصادر الأرشيفية

1 - الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت.)

أ - سجلات الالتزام والمتجر

رُتبت هذه السجلات حسب تسلسلها العددي، ووقع الاعتماد لضبط عناوينها بدرجة أولى على ما أورده الأستاذ: الفخفاخ، المنصف؛ موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.و.ت، تونس 1990.

- | | |
|---------------|---|
| دفتر رقم: 1 | استخلاص الدولة للضرائب من السكان سنة 1676. |
| دفتر رقم: 10 | محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1725-1726. |
| دفتر رقم: 11 | محاسبة وكلاء أملاك البايليك بتاريخ 1730-1731. |
| دفتر رقم: 18 | محاسبة علي ورديان باشا على محصوله من الحديد والثقل 1736-1737. |
| دفتر رقم: 20 | محاسبة الوكلاء على عائدات هاشر البايليك بتاريخ 1737-1740. |
| دفتر رقم: 21 | متعدد المواضيع ويحتوي بعض صفحاته على جزية يهود تونس. |
| دفتر رقم: 29 | محاسبة الخياط على لزمة غابة تونس سنة 1746-1747 وسنة 1750. |
| دفتر رقم: 34 | متعدد المواضيع ويحتوي على جزية اليهود وبيان ما يصرف من الجزية لمرتب المفتين والمدرسين بجامع الزيتونة. |
| دفتر رقم: 35 | مداخل مختلفة للدولة بين 1739 و1742. |
| دفتر رقم: 45 | مداخل الدولة ومصاريفها بين سنتي 1745 و1754. |
| دفتر رقم: 58 | محاسبة الوكلاء على الثقل 1748-1763. |
| دفتر رقم: 59 | محاسبة مصطفى ورديان باشا على كراء "الطبارن" من 1749 إلى 1751. |
| دفتر رقم: 69 | لزمة زيتون تستور بتاريخ 1755-1757. |
| دفتر رقم: 77 | استخلاص الدولة للضرائب من السكان بتاريخ 1752-1753. |
| دفتر رقم: 82 | استخلاص الضرائب من سكان إفريقية والقيروان والساحل وجرية. |
| دفتر رقم: 83 | لزمة هاشر من أملاك البايليك بالوطن القبلي بتاريخ 1756-1757. |
| دفتر رقم: 88 | محاسبة بعض الوكلاء على خضائر زيتون وعشر بتاريخ 1756-1757. |
| دفتر رقم: 91 | مداخل أملاك البايليك بتونس والوطن القبلي بتاريخ 1764-1765. |
| دفتر رقم: 93 | متعدد المواضيع ويحتوي على جزية يهود الحاضرة. |
| دفتر رقم: 98 | حصر ملخص لكل مداخل الدولة ومصاريفها بتاريخ 1757-1768. |
| دفتر رقم: 100 | حساب "الملخول والمخرج" من البارود تحت نظر حسن صبيول أوده باشا المماليك 1757-1773. |
| دفتر رقم: 102 | خطايا ودوايا وضيافة الباي. |
| دفتر رقم: 102 | يتضمن البعض من مداخل الباي من خطايا و"دوايا" وضيافة. |

- دفتري رقم: 114 بيان لكلّ مداخيل الدولة سنوات 1760-1764.
- دفتري رقم: 120 مداخيل بعض اللّزم سنوات 1761-1768.
- دفتري رقم: 135 مداخيل الدولة من مجاب وعشر ودوايا وخطايا ولزم بتاريخ 1765-1766.
- دفتري رقم: 137 مداخيل بعض الغنائم القرصية بتاريخ رمضان 1186 هجري (موفى سنة 1772).
- دفتري رقم: 142 مداخيل "الدوايا" و"الخطايا" و"اللّزم" سنوات 1766-1772.
- دفتري رقم: 177 مداخيل الدولة من بعض اللّزم بتاريخ 1185 هجري.
- دفتري رقم: 184 مصاريف يومية لسنة 1773-1774.
- دفتري رقم: 186 محاصيل الدولة من المجاب و"اللّزم" و"الدوايا" سنوات 1774-1775.
- دفتري رقم: 221 مداخيل ومصاريف يوسف خوجة من تجهيز سفن الفرصة ومن التجارة.
- دفتري رقم: 222 مداخيل الدولة من المجابي والأعشار و"اللّزم" سنة 1780.
- دفتري رقم: 225 محاصيل الدولة من المجابي والأعشار واللّزم بتاريخ 1781-1782.
- دفتري رقم: 235 مداخيل الدولة من "الدوايا" والخطايا وبعض اللّزم بداية من سنة 1783.
- دفتري رقم: 240 محاصيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم.
- دفتري رقم: 241 محاصيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا وعشر وكراء ملك ولزم.
- دفتري رقم: 245 مماثل للدفتري السابق وتعلق بسنة 1786-1787.
- دفتري رقم: 248 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1787-1788.
- دفتري رقم: 250 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1789-1790.
- دفتري رقم: 255 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1789-1790.
- دفتري رقم: 259 مفايض بيت خزندار من الباي إلى "الغرفة" بتاريخ 1790.
- دفتري رقم: 272 مداخيل بيت خزندار من لزم ومجاب وخطايا و"دوايا" بتاريخ 1793-1794.
- دفتري رقم: 274 مداخيل الدولة من "الدوايا" والخطايا واللّزم من سنة 1791 إلى سنة 1796.
- دفتري رقم: 276 مداخيل ومصاريف صاحب الطابع من التجارة بتاريخ 1795-1805.
- دفتري رقم: 278 مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1794-1795.
- دفتري رقم: 284 محاسبة بعض الملتزمين بين سنة 1795 وسنة 1813.
- دفتري رقم: 285 محاسبة وكلاء أملاك "البابليك" وأصحاب اللّزم.
- دفتري رقم: 286 متعدّد المحتويات ويتضمّن مداخيل الدولة من التجارة على يد يوسف صاحب الطابع والحاج يونس بن يونس بتاريخ 1796-1801.
- دفتري رقم: 290 مداخيل الدولة من مجاب و"دوايا" وخطايا ولزم بتاريخ 1796-1797.
- دفتري رقم: 291 مداخيل الدولة من الخطايا و"الدوايا" واللّزم والأعشار من 1796 إلى 1798.
- دفتري رقم: 294 بيان مداخيل بيت خزندار من كراء ملك ولزم وغيرها بتاريخ 1797-1798.
- دفتري رقم: 295 محاسبة "قائد" بيت خزندار يوسف يشي على كلّ مداخيل البيت من مجاب ولزم و"دوايا" وخطايا و"تلاقط" والمصاريف المسجلة في شأن مصالح البابليك من جمادى الأولى 1212 إلى أواخر سنة 1234/ أكتوبر 1797-أكتوبر 1819.
- دفتري رقم: 307 مداخيل بيت خزندار من المجاب واللّزم وكراء أملاك لسنة 1799.
- دفتري رقم: 311 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1800.
- دفتري رقم: 312 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1801.

- دفتري رقم: 317 تتضمن بعض صفحاته كميات من الأسلحة الموزدة لحساب الدولة.
- دفتري رقم: 320 مداخيل بيت خزندار من مجاب وعشر ولزم بتاريخ 1802-1803.
- دفتري رقم: 329 مداخيل الدولة من سكان الجريد بتاريخ 1804-1805.
- دفتري رقم: 349 مداخيل بيت خزندار بتاريخ 1809-1810.
- دفتري رقم: 359 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1810-1811.
- دفتري رقم: 368 يتضمن شراء أسلحة من مالطة على يد محمود الجلولي.
- دفتري رقم: 393 مداخيل بيت خزندار سنة 1815-1816.
- دفتري رقم: 395 مداخيل الدولة من "السراحات" والمجاني بتاريخ 1815-1816.
- دفتري رقم: 396 مداخيل الدولة من "الدوايا" والخطايا والزم بتاريخ 1814-1824.
- دفتري رقم: 400 يتضمن محاسبات على بضائع "السراحات" بتاريخ 1817-1823.
- دفتري رقم: 403 يتضمن مداخيل الدولة من بيع الزيت والقمح وفق "تذاكر السراح".
- دفتري رقم: 404 مداخيل الدولة من مجاب وأعشار ولزم وبيع حيوانات بتاريخ 1816-1817.
- دفتري رقم: 405 مداخيل بيت خزندار بين 1818-1820.
- دفتري رقم: 411 مداخيل ومصاريف الدولة بين 1817 و1821.
- دفتري رقم: 416 يتضمن نسخة من أمر علي في كيفية بيع الزيت و"الخشاخش" والصابون والنشاف و"القرنيط" بتاريخ 1820.
- دفتري رقم: 421 مداخيل الدولة والبعض من مصاريفها بين سنتي 1814-1821.
- دفتري رقم: 435 مداخيل الباي من بيع الزيت و"الخشاخش" والقمح والشعير والصابون والنشاف.
- دفتري رقم: 473 محاسبة الكولير دافيد لمبروزو على مشتريات من الديمانت للنواشن وغيرها ومن مصوغ للهدايا.
- دفتري رقم: 502 محاسبة يوسف وإسرائيل شمامة لزامة النفقة عما دفعاه لجانب البايديك بالثذاكر من ذي القعدة 1271 إلى شوال 1272/جويلية - جوان 1855.
- دفتري رقم: 555 يتضمن مواضيع مختلفة وبه بعض الصفحات تتعلق بمعدات ولوازم مطابخ القصر بتاريخ 1864.
- دفتري رقم: 558 الدبون التي على الدولة وبيان التذاكر الصادرة من الباي والتذاكر لثي كانت بيد أربابها والتي وقع استخلاصها من الدراهم المقترضة. وإبرام الدولة عقد مع القائد نسيم مدير المال ورئيس القباض بتاريخ صفر 1277 هجري.
- دفتري رقم: 625 إحصاء السكان العاجزين عن دفع أداء الإعانة بالمنستير وقرى الساحل لسنة 1856.
- دفتري رقم: 635 دفتري متعدد المحتويات وبه صفحات لبعض "سراحات" سنة 1831.
- دفتري رقم: 693 إحصاء السكان الخاضعين للمجبي بالأعراض بتاريخ 1858-1860.
- دفتري رقم: 694 إحصاء السكان الخاضعين للمجبي بتاريخ 1858-1860.
- دفتري رقم: 1762 محاسبة العمال على مداخيل الخطايا و"الدوايا" التي يستخلصونها.
- دفتري رقم: 1766 محاسبة وكيل الثقيل 1764-1771.
- دفتري رقم: 1782 محاسبة القباض يعقوب بيشي شمامة بتاريخ 1841-1851.
- دفتري رقم: 1856 عقود الترام المحصولات يعمل المنستير بتاريخ 1833 و1838.
- دفتري رقم: 1857 قانون محصولات زغوان يتضمن معايير ومقاييس الأداءات الموطنة على كل ما

- يُباع بالأسواق وهو نفس القانون الذي طبق بالحاضرة بتاريخ 1836.
- دفتري رقم: 1861 محصولات تونس بتاريخ 1838.
- دفتري رقم: 1862 قانون المحصولات بطبرية ومجاز الباب بتاريخ 1838-1839.
- دفتري رقم: 1863 قانون محصولات الربيع بسوسة بتاريخ 1838-1839.
- دفتري رقم: 1864 قانون المحصولات بنابل بتاريخ 1839-1840.
- دفتري رقم: 1867 قانون المحصولات بنزرت.
- دفتري رقم: 1869 محاسبة لزامة دار الضابون سنة 1839-1840.
- دفتري رقم: 1870 تسجيل اللزوم المبرمة بين 1839 و 1857.
- دفتري رقم: 1875 محاسبة لزوم فندق "البياض" والحط بتاريخ 1844-1849.
- دفتري رقم: 1876 محاسبة لزامة الملح سنوات 1844-1850.
- دفتري رقم: 1877 محاسبة لزوم غابات تونس بتاريخ 1842-1853.
- دفتري رقم: 1879 بيان لأسعار عدة مواد مثل الخشب والحديد والعولاذ والنحاس وأدوات للحداة والنجارة وخدمة الحلود وأدوات من البلور والفخار والأدوية والحبال وحدد الباقي هذه الأسعار لمزوده نسيم بن شلومو شمامة بتاريخ 1845-1846.
- دفتري رقم: 1880 مماثل للدفتري السابق.
- دفتري رقم: 1883 محاسبة الوكلاء على مداخل فندق الغلة بتونس وعلى المحصولات بسائر مدن البلاد.
- دفتري رقم: 1884 محصولات الربيع بماطر.
- دفتري رقم: 1885 محاسبة لزوم اللوح والحديد عن سنة 1847-1848.
- دفتري رقم: 1890 محاسبة على لزومة الضابون ولزومة شواشي العسكر سنوات 1850-1860.
- دفتري رقم: 1891 محصولات صفافس ومنظقتها والأداءات الموقمة عليها بين سنتي 1850 و 1853.
- دفتري رقم: 1893 مداخل اللزوم بصفافس بتاريخ 1850-1853.
- دفتري رقم: 1894 محاسبة المكلفين بتزويد الباقي بالمؤونة اليومية.
- دفتري رقم: 1897 مداخل يومية للدولة عن طريق وكلائها من محصولات صفافس ومنظقتها بجميع أنواعها بتاريخ 1852-1853.
- دفتري رقم: 1898 بيان اللزوم والأداءات المرتبة على جربة بين 1853 و 1860.
- دفتري رقم: 1900 محاسبة نسيم شمامة لزوم اللوح والحديد.
- دفتري رقم: 1902 محاسبة شمعون ناطاف لزوم كساوي العسكر بتاريخ 1855-1860.
- دفتري رقم: 1904 تحديد أسعار 372 فصلاً لصنع أزياء الجيش بتاريخ 1855.
- دفتري رقم: 1905 محاسبة لزوم الرخام والجليز عما زود به الدولة عن سنوات 1856-1860.
- دفتري رقم: 1906 محاسبة لزوم اللوح والحديد عما آذاه للدولة عن سنوات 1856-1860.
- دفتري رقم: 1909 تحديد أسعار المواد والأدوات من الحلفاء والحصر وغيرها ليحاسب على أساسها اللزوم بتاريخ 1856-1860.
- دفتري رقم: 1910 محاسبة لزوم فندق البياض على ما آذاه لديار الباقي وآله بتاريخ 1856-1857.
- دفتري رقم: 1911 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1858-1859.
- دفتري رقم: 1912 محاسبة لزامة القرنيظ والتشاف سنوات 1857-1867.

- دفتري رقم: 1913 محاسبة لزام الرخام والجليز شالوم درمون عن سنوات 1859-1861.
- دفتري رقم: 1914 محاسبة لزام الياض والخطب عن سنوات 1857-1863.
- دفتري رقم: 1917 محاسبة لزام كساوي العسكر بتاريخ 1859-1860.
- دفتري رقم: 1919 محاسبة ناولو طابية عن لزمة الجنس سنوات 1859-1869.
- دفتري رقم: 1920 محاسبة لزام الجبر والآجر عن سنوات 1859-1865.
- دفتري رقم: 1931 تحديد أسعار سلع وأدوات مختلفة لمحاسبة لزمة المهمات إسرائيل وحاييم خياط بتاريخ 1868-1869.
- دفتري رقم: 1932 عقد لزمة الشراب بتاريخ 1830.
- دفتري رقم: 1936 بيان للموائى والسلع الخاضعة للسرائحات بين 1854 و 1860.
- دفتري رقم: 1937 صادرات البضائع الخاضعة "للسراحات" من مرسى صفاقس.
- دفتري رقم: 1938 صادرات البضائع الخاضعة "للسراحات" من مرسى قلبية بتاريخ 1859-1860.
- دفتري رقم: 1939 شبه بالدفتري السابق ويتعلق بميناء المهديّة ويعود لنفس التاريخ.
- دفتري رقم: 1940 "تذاكر السراح" من عدّة موائى بالإيالة بتاريخ 1855-1860.
- دفتري رقم: 1941 صادرات البضائع الخاضعة "للسراحات" من ميناء صفاقس سنة 1862.
- دفتري رقم: 1943 شبه بالدفتري السابق ويتعلق بميناء بنزرت.
- دفتري رقم: 1943 محصول تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1859.
- دفتري رقم: 1944 شبه بالدفتري السابق ويتعلق بميناء جربة ويمتدّ تاريخه إلى سنة 1862.
- دفتري رقم: 1945 صادرات البضائع الخاضعة "للسراحات" من ميناء المنستير بتاريخ 1858-1860.
- دفتري رقم: 1946 مداخل قمرق المنستير من "السراحات" بتاريخ 1859-1862.
- دفتري رقم: 1948 مداخل قمرق سوسة من "السراحات" بتاريخ 1859-1862.
- دفتري رقم: 1949 شبه بالدفتري السابق ويمتدّ تاريخه إلى 1872.
- دفتري رقم: 1951 مداخل يومية القمرق بنونس مع ذكر أسماء التجار والبضائع الموردة.
- دفتري رقم: 1952 شبه بالدفتري السابق ويمتدّ تاريخه من سنة 1780 إلى سنة 1783.
- دفتري رقم: 1954 سراحات الخلل والسيريتو لسنة 1823.
- دفتري رقم: 1955 مداخل الدولة من تصدير البضائع من ميناء حلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
- دفتري رقم: 1956 تسجيل يومي تسجيل يومي للسفن التي ترسي بحلق الوادي بتاريخ 1844 - 1845.
- دفتري رقم: 1957 بيان محصول قمرق السلع القادمة من بز الإسلام مبدؤ 6 محرّم الحرام 1260 هجري في قبض النعمي إبراهيم بن موشي شمامة.
- دفتري رقم: 2070 مداخل بعض اللزم 1767-1777.
- دفتري رقم: 2078 تسجيل لزم هناشر البايليك في تونس واطر وياجة وبرسقي 1782-1795.
- دفتري رقم: 2079 لزمة هناشر البايليك بشمال البلاد.
- دفتري رقم: 2089 محاسبة وكيل أملاك البايليك بتاريخ 1808-1826.
- دفتري رقم: 2094 محاسبة وكيل هناشر البايليك بتاريخ 1828-1832.
- دفتري رقم: 2095 محاسبة الوكيل حمدة على هناشر البايليك بالمروناية بتاريخ 1845-1857.
- دفتري رقم: 2101 إحصاء لهناشر البايليك المكروا بالطعام بتاريخ 1857-1858.
- دفتري رقم: 2148 أسعار السلع المستعملة في صنع أزياء العسكر بتاريخ 1845-1846.

- دفتري رقم: 2150 أقمشة ولوازم أزياء الجيش المشتريات من التجار.
- دفتري رقم: 2153 مشتريات بضائع لزمة كساوي العسكر بتاريخ 1853-1854.
- دفتري رقم: 2155 مقتنيات من الأقمشة المستعملة في صنع أزياء العسكر.
- دفتري رقم: 2156 شبيه بما سبق بتاريخ 1856-1858.
- دفتري رقم: 2157 شبيه بما سبق بتاريخ 1857-1859.
- دفتري رقم: 2159 محاسبة لزام دار الجلد على المصاريف الباقي بتاريخ 1720-1735.
- دفتري رقم: 2160 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1734-1749.
- دفتري رقم: 2161 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1748-1769.
- دفتري رقم: 2162 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1768-1782.
- دفتري رقم: 2163 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1782-1801.
- دفتري رقم: 2164 مماثل للدفتري السابق بتاريخ 1801-1849.
- دفتري رقم: 2166 محاسبة نواب دار الجلد بسائر المدن داخل البلاد.
- دفتري رقم: 2167 حساب مداخيل ومصاريف دار الجلد بتونس وسائر أماكن البلاد ومحاسبة النواب بها يوماً بتاريخ 1828-1829.
- دفتري رقم: 2177 حساب دار الجلد بتونس ونوابها بداخل البلاد بتاريخ 1839-1840.
- دفتري رقم: 2219 مصاريف حظيرة البناء بقطرة بنزرت بتاريخ 1817-1832.
- دفتري رقم: 2223 مصاريف حظائر بناء وترميم مازل الباقي بتاريخ 1842-1852.
- دفتري رقم: 2225 مصاريف حظيرة بناء المحمدية 1845-1855.
- دفتري رقم: 2250 إحصاء أملاك البعض من أفراد آل البيت وتحتوي بعض صفحاته على مقتنيات الأزمة من التجار بتاريخ 1850-1854.
- دفتري رقم: 2287 إحصاء عقارات سنة 1846-1847.
- دفتري رقم: 2288 إحصاء العقارات والمحلات بتونس الحاضرة وأرياضها لسنة 1849-1850.
- دفتري رقم: 2297 محاسبة لزامة مقطع الثقيل بجبل دفتري 1749-1757.
- دفتري رقم: 2298 محاسبة لزامة مقطع الثقيل 1766-1796.
- دفتري رقم: 2302 حساب لمصاريف وعائدات مقطع الرصاص بدجة بتاريخ 1862.
- دفتري رقم: 2504 بيع غنائم قرصية أغلبها من الأقمشة.
- دفتري رقم: 2577 حساب دار السكة بباردو ودار السكة بالمحمدية بالريخ 1854-1855.
- دفتري رقم: 2582 كشف لمصاريف تخص بناء "دار الفضة" "دار السكة" بباردو.
- دفتري رقم: 2642 حساب لدار السكة على الفضة والذهب الذي يصل إليها وما يصع منه من عملة تونسية والمصاريف في ذلك الشأن وأرباح المتسوغين بدار السكة حميدة س عياد والقايدياه شماسة وحسن بتاريخ 1871 1885.
- دفتري رقم: 2847 يتضمن العديد من الأوامر العلية صادرة بين 1723 و1833.
- دفتري رقم: 2975 تسجيل للأسلحة التي تسلّم إلى الخزنة بباردو.
- دفتري رقم: 4003 محاسبة محمود بن عياد وحملة الغفادي على لزامة الغاية والريت.
- دفتري رقم: 4016 مؤونة السفن القادمة إلى تونس وتجهيز سفن القرصة بتاريخ 1762 1816.
- دفتري رقم: 4018 حساب أقمشة وأغطية للغرفة بتاريخ 1838-1839.

دفتر رقم. 4041 بيانات حول تجهيز سفن القرصنة وبعض العمليات القرصنية.

ب - وثائق السلسلة التاريخية (س.ت)

- اعتماداً في ترتيب حافظات هذه الوثائق على تسلسلها الوارد ككشف السلسلة التاريخية (د.ت)، وتشير المختصرات الواردة بهذه القائمة إلى مواضعها بالأرشيف الوطني التونسي [صن = صندوق، م = ملف، و = وثيقة]، أما عنوان الوثيقة أو صفتها فقد استخرجت من الوثيقة ذاتها.
- صن: 1، م: 3، و: 21 أمر علي بتاريخ أواسط ربيع الثاني 1203هـ (ديسمبر 1788).
- ص: 1، م: 7، و: 235-238، تذاكر من حسين باشا باي في صرف الفضة بتاريخ 1826
- ص: 5، م: 128، و: 11، من مردخاي الصباغ إلى وزير العمالة بتاريخ 18 شعبان 1286.
- ص: 15، م: 142، و: 11823، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثاني 1271.
- ص: 15، م: 142، و: 11832، من أحمد باي إلى قايد صفاقس بتاريخ 7 شعبان 1271هـ جري.
- ص: 34، م: 415، و: 42575، من محمود عزيز إلى الصادق باي بتاريخ 20 ربيع الثاني 1294.
- ص: 34، م: 415، و: 42734، من محمود عزيز إلى وزير الأمور الخارجية بتاريخ 5 ذي القعدة 1294.
- ص: 38، م: 446، و: 48179، من نائب لزام الملح إلى خليفة السواسي بتاريخ أواسط جمادى الآخرة 1297هـ جري.
- ص: 38، م: 442، و: 48178، من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1297.
- ص: 38، م: 442، و: 48351، من محمد البكوش إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 جمادى الأولى 1297.
- ص: 39، م: 451، و: 73، من فريجة بيثي شمامة إلى الأمير ألي أحمد بن الشيخ بتاريخ 18 جمادى الثاني 1271هـ جري.
- ص: 40، م: 457، و: 51242، من عامل صفاقس إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1872.
- ص: 43، م: 486، و: 63، من عمر العيايدة خليفة جربة إلى صاحب الطابع بتاريخ 10 جمادى الأولى 1272 (كانون الثاني 1856).
- ص: 43، م: 483، و: 55999، د.ت. (حوالي سنة 1856).
- ص: 55، م: 606، و: 7، من أعضاء المجلس البلدي إلى وزير العمالة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1276.
- ص: 56، م: 614، و: 26، محاسبة لزام العيس عن سنة 1858 - 1859.
- ص: 56، م: 613، و: 43، من محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ شوال 1293.
- ص: 58، م: 636، و: 31، من أحمد باي إلى قناصل الدول الأجنبية، بتاريخ حوالم 1852.
- ص: 58، م: 636، و: 70097، من الباي إلى "قنصل فرنسا وغيره في إعادة ترتيب بيع المسكرات"، بتاريخ 30 ذي الحجة 1276.

- صن: 59، م: 650، و: 5. من حسين رئيس المجلس البلدي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 15 رجب 1277هـ.
- صن: 59، م: 650، و: 8. "أمر علي من محمد الصادق باي في شأن تنظيم حرفة الحريرية وفق ما حرب به العادة" بتاريخ 3 جمادى الثاني 1292 هجري.
- صن: 59، م: 664، و: 1، أمر علي من محمد الصادق باي في التزام الضرافة بتاريخ 20 شعبان 1286.
- صن: 63، م: 704، و: 15، بيان مستحقّي الجزية بتاريخ 14 جمادى الثاني 1242 هجري.
- صن: 63، م: 704، و: 25، بيان ما يخرج من رواتب من الجزية للسادات المقهاء بتاريخ 26 ربيع الثاني 1232 (فيفري 1817).
- صن: 63، م: 704، و: 26، من محمد باي إلى ناظر الجزية بتاريخ 1855.
- صن: 63، م: 704، و: 27، من حسين باشا باي إلى محمود بن محمود وكيل الجزية بجزيرة بتاريخ 20 رمضان 1234 (كانون الثاني 1835).
- صن: 78، م: 916، و: 13، عقد لزمة بتاريخ صفر 1263 هجري.
- صن: 81، م: 984، كشوفات حسابة لمرانو متينكا بتاريخ 1806-1813.
- صن: 81، م: 784، مراسلات مارانو متينكا بتاريخ 1803-1805.
- صن: 93، م: 93، مذكّر، مداخيل الدولة سنة 1817-1818.
- صن: 95، م: 126، و: 76، من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1862.
- صن: 95، م: 126، و: 82، من لزام الحرير إلى الوزير الأكبر بتاريخ ديسمبر 1862.
- صن: 95، م: 126، و: 97، من دافيد شمامة إلى وزير البحر خير الدين في 16 رمضان 1276 هجري (1858-1859).
- صن: 95، م: 131، و: 31، قائمة في لزوم الأرياع وقلال الزيت بسوسة بتاريخ 1860-1861.
- صن: 95، م: 131، و: 44-45، قائمة في لزوم ومحصولات عام 1286هـ/ 1869-1870.
- صن: 95، م: 131، و: 57، قائمة في لزوم ومحصولات عام 1283 هجري.
- صن: 95، م: 131، و: 90، قائمة في لزوم جربة بتاريخ 1858-1860.
- صن: 95، م: 132، و: 89، تسريح من لزامة الكعك لليهودي حاي بن مرتخاي صويد لصنع الكعك بتونس وحلق الوادي فقط، بتاريخ ماي 1859.
- صن: 95، م: 132، و: 71-72، رسم تسجيل بتاريخ رجب 1277هـ.
- صن: 96، م: 134، و: 15، من خير الدين إلى حميدة بن عياد باربع 3 دي الحجة 1283.
- صن: 96، م: 134، و: 16، من خير الدين إلى الصادق باي بتاريخ 9 فيفري 1867.
- صن: 96، م: 140، و: 71، عقد لزمة قمرق الدخان، تم تحريره في جوان 1877.
- صن: 96، م: 152، و: 55، أمر علي تولي مردخاي الصباغ لزمة الصابون، بتاريخ ديسمبر 1868.
- صن: 97، م: 154، و: 9، من محمد القسطلي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 1870.
- صن: 97، م: 154، و: 16، "بيان ما يتعلق باستخلاص معلوم الذهب" بتاريخ 13 رمضان 1289 (بوفمر 1872).
- صن: 97، م: 154، و: 36، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى 1290 هجري (حوان 1873).

- صن: 97، م: 154، و: 20، "تفصيل لزمة خيط الفضة على العادة السابقة لأواسط عام 1277 هجري" (ديسمبر 1860).
- صن: 97، م: 154، و: 56، "تقرير في كيفية خدمة حانوت البركة".
- صن: 97، م: 155، و: 6، من محمد الصادق باي إلى المكلف بخلاص القانون المرتب على خدمة أشغال الفضة بأنواعها" بتاريخ 27 شوال 1277 هجري (أفريل 1860).
- صن: 97، م: 155، و: 17، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ 20 جمادى الثاني 1289 هـ (أوت 1872).
- صن: 97، م: 155، و: 19 تقرير الكومسيون المالي بتاريخ 18 شوال 1289 هجري (ديسمبر 1872).
- صن: 97، م: 155، و: 24، من الوزير المباشر إلى الوزير الأكبر بتاريخ 22 جمادى 1290 هجري (جوان 1873).
- صن: 97، م: 155، و: 31، من الوزير الأكبر إلى رئيس الكومسيون المالي بتاريخ 30 ذي الحجة 1290 هجري.
- صن: 97، م: 155، و: 34، من قنصل فرنسا إلى الوزير الأكبر، بتاريخ 14 مارس 1874.
- صن: 97، م: 155، و: 35، من الكومسيون المالي إلى الوزير الأكبر بتاريخ مارس 1875.
- صن: 97، م: 158، و: 100، من مصطفى وزير المال إلى أمير اللواء محمد المكلف بدار السكة، بتاريخ 12 جمادى الثاني 1279.
- صن: 100، م: 208، و: 1، 57، 58، الأثاث والرخام الذي حملته "بروطة" تابع محمد باي من المحمدية إلى الموسى، ومشتريات حيدر خزندار من أثاث المحمدية على يد تابعه فرانسيكو بتاريخ 14 رمضان 1274 هجري.
- صن: 100، م: 225، و: 34، حصر للزم نسيم شمامة بداية من 1846-1847.
- صن: 204، م: 2/357، و: 42، من قايد باجة إلى محمد باي. (دلت).
- صن: 204، م: 3/357، و: 1، من حسين باشا باي إلى قايد الكاف، بتاريخ 4 شوال 1242 محري.
- صن: 208، م: 115، و: 8، من قنصل فرنسا بتونس إلى وزير الأمور الخارجية بتاريخ 4 أوت 1877.
- صن: 208، م: 112، و: 83، من قنصل فرنسا بتونس إلى الوزير الأكبر بتاريخ 26 أفريل 1876.
- صن: 224، م: 405، معاهدة بين تونس وبريطانيا بتاريخ 1751.
- صن: 252، م: 685 معاهدة الإيالة التونسية مع الولايات المتحدة بتاريخ 1797.
- صن: 254، م: 705، معاهدة الإيالة التونسية مع إسبانيا بتاريخ 1791.
- صن: 101، م: 231، و: 335 - 350، إحصاء أملاك نسيم شمامة.
- صن: 226، م: 104، و: 87-92، نسخ من تقارير القنصلية الإيطالية بتاريخ 3 محرم 1290 هجري.
- صن: 246، م: 104، و: 15، نسخة معربة من وصية نسيم بتاريخ 24 شوال 1292 هجري.
- صن: 258، م: 105، و: 35، تقرير حول إرث نسيم شمامة، بتاريخ 20 ذو الحجة 1300 محري.

- صن: 64 ، م: 778 ، و: 6 ، قائمة تشتمل على كل ألقاب اليهود رعايا الباي ، بتاريخ 24 جمادى الثانية 1282 هجري.
- صن: 1 ، م: 12 ، و: 493 ، من أحمد باشا باي إلى قنصل إنكلترا بتاريخ 15 جمادى الأولى 1262 هجري . صن: 208 ، م: 130 ، و: 45 ، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 18 شوال 1272 هجري.
- صن: 100 ، م: 222 ، و: 28 ، إعلام القائد نسيم بسفر إسرائيل شمامة ، بتاريخ 22 محرم 1282 .
- صن: 100 ، م: 228 ، و: 13 ، من أمير الأمراء رشيد إلى الوزير الأكبر في 13 محرم 1289 هجري.
- صن: 15 ، م: 142 ، و: 118 ، من أحمد باشا باي إلى فايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى اشية 1271 هجري.
- صن: 15 ، م: 142 ، و: 11823 ، من أحمد باشا باي إلى محمد بن الشيخ فايد صفاقس بتاريخ 6 جمادى الثانية 1271 هجري.
- صن: 204 ، م: 9/57 ، و: 16 ، من أحمد باشا باي إلى القنصل الفرنسي بتاريخ 19 ذي القعدة 1267 هجري.
- صن: 204 ، م: 9/57 ، و: 18 ، من أحمد باشا باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 25 ذي القعدة 1268 هجري.
- صن: 205 ، م: 89 ، و: 24 ، من نسيم شمامة إلى أحمد باي في 23 شوال 1264 هجري.
- صن: 206 ، م: 91 ، و: 43 ، من قنصل فرنسا بتونس إلى أحمد باي في 9 حويلية 1851 .
- صن: 208 ، م: 128 ، و: 18 ، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 26 شوال 1264 هجري.
- صن: 208 ، م: 129 ، و: 45 ، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتونس في 14 ذي القعدة 1267 هجري.
- صن: 3 ، م: 33 ، و: 2657 ، رسم دين على أبي العباس محمد اللور ، بتاريخ 1221 هجري .
- صن: 39 ، م: 450 ، و: 49995 ، من فريجة بيشي إلى قائد صفاقس بتاريخ 17 رمضان 1270 هجري (1852).
- صن: 64 ، م: 755 ، و: 33 ، أمر علي صادر عن أحمد باشا باي في منح النصارى أرضاً لتوسيع كبتهم ، بتاريخ أواخر صفر 1261 هجري / فيفري 1845 .
- صن: 64 ، م: 778 ، و: 7 ، من قنصل إنكلترا إلى أحمد باشا باي بتاريخ 16 ماي 1845 .
- صن: 98 ، م: 179 ، و: 179 ، وصولات مالية لتبديل السكة سنة 1272 هجري (1856-1855)
- صن: 208 ، م: 128 ، و: 18 ، من أحمد باي إلى قنصل فرنسا بتاريخ 27 شوال 1246 .

ج - وثائق السلسلة "د" (س. د)

- صن: 223 ، م: 1 ، و: 1 ، أمر علي بتاريخ أواخر جمادى الأولى 1172 هـ (كانو، الثاني 1758).
- صن: 223 ، م: 1 ، و: 4 ، أمر علي بتاريخ جمادى الأولى 1187 (سبتمبر 1773).
- صن: 223 ، م: 1 ، و: 36 ، أمر علي بتاريخ 25 شوال 1236 (جويلية 1821).

- صن: 223، م: 1، و: 65، أمر علي بتاريخ أواخر دي الحجة 1178 (ماي 1765).
 صن: 223، م: 1، و: 71، أمر علي بتاريخ 17 ربيع الثاني 1268 (كانون الثاني 1852).

2 - وثائق أرشيفية أجنبية

أ - الأرشيف الوطني الفرنسي

- A.N.F., Série F 7, Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 05.11.1811.
 Dossier: 8850, sous dossier: 5683, du 02.03.1811.
 Dossier: 8852, sous dossier: 8863, du 29.07.1811.
 Dossier: 8853, sous dossier: 9080, du 06.09.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 9763, du 06.09.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 11727, du 12.04.1812.
 Dossier: 8858, sous dossier: 12984, du 05.07.1811.
 Dossier: 8856, sous dossier: 13981, du 06.09.1811.
 Dossier: 8859, sous dossier: 14483, du 05.07.1813

A.N.P., *Correspondance consulaires*, t. 40, du 28/8/1811.

- * *Correspondance consulaires* t. 41, du 6/10/1813.
- * *Correspondance consulaire*, t. 50, pp. 169 du 28/05/1832., p. 174 du 20/06/1832
- * *Correspondances Consulaires*, t. 53, p. 164-165, du 14/04/1842.
- * *Correspondance consulaires*, t. 56, pp. 80-81, rapport de J.H. Mattéi sur Gabès du 25 1851
- * *Aff Etr*, B1 1136, fol.13, lettre de Fort consul de France à Tun.s, le 12 6.1750.
- * *Aff Etr*, B¹ 1134, fol.15, lettre de J.L. Gautier consul de France à Tunis. Le 2 12, 1738
- * *Aff Etr*, B¹ 304, lettre de Devoise consul de France à Tunis, le 30, 12 1800
- * *Aff Etr*, B¹ 1126, fol. 86a, 86b. 87a, 87b, 88a, 88b. folio. 104a et 104b

ب - أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا

A.C.C.M. Série J., 1587, *Plainte du Maire, des Echevins et des députés du commerce de la ville de Marseille*, le 2/10/1698.

A.C.C.M. Série J., 1587, *Sentence de Pierre Cardin Lebret*, le 7/8/1704.

A.C.C.M., Série J., 1587, *Lebret aux maire de Marseille et aux Echevins*, le 22, 1, 1693,

ج - أرشيف الرابطة الإسرائيلية العالمية

COMITES LOCAUX ET COMMUNAUTÉS: (1860-1881)

- Liasse n°: I.B 1, La situation des juifs de Beja..
 I.B 2, La situation des juifs de Bizerte.
 I.B 3, La situation des juifs de Djerba.
 B 4, La situation des juifs de Gabès.
 I.B 5, La situation des juifs de Gafsa.
 I.B 6, La situation des juifs de la Goulette.
 I.B 8, La situation des juifs de Mahdia.
 I.B 9, La situation des juifs de Sfax.
 I.B 10, La situation des juifs de Sousse
 I.B 11, La situation des juifs de Tunis.

LB 12, La situation des juifs de Tunis.

A.A.I.U., A.I.F., La constitution de Tunis et l'égalité des cultes, 1861.

A.A.I.U., A.I.F., Les israélites de Tunis, Vol.7, 1847.

A.A.I.U., U.I., Voyage de Mr Albert Cohen en Afrique, Vol.4, 1847.

A.A.I.U., A.I.F., « Munificence pieuse à Tunis », n° 9, septembre 1860, pp. 518-521.

د - مجموعات وثائقية منشورة

يتضمن المصدر الأول من هذه المجموعات الوثائقية عقوداً ورسائل ووثائق تجارية سجلت بالقنصلية العامة لفرنسا بالإيالة التونسية بين سنة 1582 و1705. أما المصدر الثاني فيحتوي على العديد من المراسلات الدبلوماسية بين قناصل فرنسا بتونس وحكومتهم التي تمت بين سنة 1577 وسنة 1830.

Grandchamp Pierre., La France en Tunisie de la fin du XVI^{ème} siècle à l'avènement de la dynastie Hassinite., documents inédits, Tunis, 10 vols., 1920-1933.

Plantet, Eugène, Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la Cour, 1577-1830, 3 vols., Paris, 1893-1899.

II - المصادر المخطوطة

اس سلامة، محمد الطيّب؛ العقد المتخذ في أخبار مولانا المشير أحمد، مخطوط، دار الكتب الوطنية، عدد 18618.

III - المصادر المنشورة

1 - باللغة العربية

اس أبي الصياف، أحمد؛ إتعايف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 8 أجزاء، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999. (أشرنا إليه في الحواشي الإتعايف).

اس أبي دندر؛ المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، الطبعة الثالثة، تحقيق محمد شمام، تونس، 1967. اس حلدون، عبد الرحمان؛ المقلعة، جزءان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

—، كتاب المعبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.

اس رشد، محمد؛ فصل المقام فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة.

اس عبد العزيز، حمودة؛ الكتاب الباشي، تحقيق محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970. ابن علبور، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان لها من الأخيار، تحقيق الطاهر أحمد الراوي، الطبعة الثانية، طرابلس، 1967.

اس قيم الجوزية، أحكام أهل اللغة، نشره د. صبحي الصالح، دمشق، 1961. —، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تحقيق حجازي السقا، القاهرة، 1978.

- ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، أسطوانة ليزر، صخر، إصدار 3،6، 1991-1996.
- اس مطور، جمال الدين بن مكرم؛ لسان العرب، أسطوانة ليزر، إصدار 1،0، المستقبل للنشر الإلكتروني، دار صادر، بيروت، 1995.
- بيرم الحامس، محمد؛ صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق علي بن الطاهر الشنوفي، 6 أجزاء، بيت الحكمة، تونس، 1999.
- الترمذي، السنن، موسوعة الحديث الشريف، قرص ليزر، الإصدار الأول 1،1، صحر لبرامج الحاسب، 1991-1996.
- التيحامي، محمد بن أحمد؛ تحفة العروس ومنتحة القفوس، تحقيق جليل العطية، لندن - قبرص، 1992.
- الحشاشي، محمد بن عثمان؛ الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، سراس-للنشر، 1994.
- خوجة، حمدان بن عثمان؛ المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1982.
- خير الدين؛ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق محمد الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، 1991.
- الراشدي، إبتسام الغروس في مناقب سيدي ابن هروس، تونس، 1303 هجري.
- الشرج، الوزير؛ التحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهبل، تونس، 1973.
- الفلقشندي، صبح الأعيى في صناعة الإنشاء، 14 ج، دار الكتب، مصر، 1953.
- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، 1978.
- مخلوف، محمد؛ شجرة الثور الزكية في طبقات المالكية، جزءان، القاهرة، 1929.
- المراكشي، عبد الواحد؛ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963.
- المسعودي، الباهي؛ الخلاصة الثقية في أمراء إفريقيا، تونس، 1323 هجري.
- مقدش، محمود بن سعيد الضماقي، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأمصار، 2 ج، تحقيق علي الزواري ومحمد محمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
- المقدسي، أبو عبد الله محمد؛ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، الطبعة 3، مكتبة مندبولي، القاهرة، 1991.
- المقريزي، تقي الدين؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جزءان، القاهرة، 1973.
- المزاري، الشيخ محمد بن محمد؛ الروض العاطر في نزهة الخاطر، مكتبة المنار، د. ت، تونس.
- الوزان، الحسن (المعروف بليون الإفريقي)؛ وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأحضر، جزءان، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

2 - بلغات أجنبية (الرحالة)

D'Arvieux, L., *Voyages du Chevalier d'Arvieux à Tunis*, éd., Kimé, coll. « Manuscrits retrouvés », Paris, 1994.

- Dan, P., *Histoire de Barbarie et de ses corsaires*, Paris, 1637.
- Daumas, Philippe., *Quatre ans à Tunis*, Alger, 1857.
- Desfontaines, L R., *Fragments d'un voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger*, Paris, 1838.
- Dunant, H., *La Régence de Tunis*, S.T.D., 1975.
- Frank, Louis, *Histoire de Tunis*, Ed. Bouslama, Tunis, 1985.
- Guérin V., *Voyage archéologique dans la Régence de Tunis*, Paris, 1862.
- Lallemand, Charles., *Tunis et ses environs*, Paris, 1890.
- Pellissier, E., *Description de la Régence de Tunis*, éd. Bouslama, 1980.
- Peyssonnel & Defontaine, *Voyage dans la régence de Tunis et Alger*, Paris, 1838.
- Rousseau Alphonse., *Annales tunisiennes*, éd. Bouslama, Tunis, 1980.
- Sebag, P., «Les Juifs de Tunisie au XIX^e siècle d'après J.J. Benjamin II», C.T, n°28, 4^e trimestre 1959, pp. 489-510.
- Stanley, E., *Observations on the city of Tunis and The adjacent country, with view of cape Carthage, Tunis bay, and Goletta, taken on the spot*, London, Edward's, 1786.
- Maggill, T., *Nouveau voyage à Tunis*, Trad. Ragueneau de la Chesnaye, Paris, 1815.
- Monchcourt, Ch., *Documents historique sur la Tunisie I. Relations inédites de Nyssen, Fillipi et Calhigaris (1788, 1829, 1834)*, publié avec des notes, notices et appendices. Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1929.

IV - المراجع والكتب والدراسات

1 - باللغة العربية

- الإمام، رشاد؛ سياسة حمودة باشا في تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1978.
- اتيسجر، ص.، اليهود في البلدان الإسلامية، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
- إسماعيل، ب.، التنظيم المالي بمصر والشام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- الباشا، حسن؛ الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، 3 أجزاء، القاهرة، 1965.
- سباهي، مبروك؛ الدبون والاستثمار الزبوي بجهة صفاقس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ش.ت.ب، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل الشيمي، الجامعة التونسية، 1992. [مرفوعة].
- البرقاوي، سامي؛ الملكية العقارية وعلاقات الإنتاج بجهة تونس (مرناق والمرناقية) من 1875 إلى 1914، ش.ت.ب. تحت إشراف الأستاذ محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1982. [مرفوعة].
- برنشفيك، روبر؛ تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن XIII إلى نهاية القرن XV، مقه إلى العربية حمّادي الساحلي، جزآن، دار الغرب الإسلامي، جريان، بيروت، 1988.
- استاسي، بطرس؛ قاموس محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.
- اشروش، توفيق؛ جمهورية الذابات في تونس 1591 - 1675، تونس 1992.
- س الخوجة، محمد الحبيب؛ «معجم لأسماء الأعلام الإسرائيلية الداروجة بتونس»، الزرنامة التونسية، السنة 16، 1324 هجري.
- بن الحوجة، محمد الحبيب؛ يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

س رجب، رضا، الشرطة وأمن الحاضرة (من خلال قانون ووثائق مجلس الصبطينة 1860-1864)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد الأرقش، الجامعة التونسية، 1992. [مرفوعة].

س طاهر، جمال، الفساد وردعه، الزرع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية (1705-1840)، منشورات كلية الآداب متونة، 1995.

س طاهر، جمال؛ خبز الفقراء وخبز الأغنياء [مرفوعة]
بن هادية، علي؛ القاموس الجديد للطلاب، بالاشتراك مع بلحسن البليش، الحيلاني بلحج يحيى، تقديم محمود المسعدي، تونس، 1979.

سنليث، الشيبسي؛ الجيش التونسي في عهد المشير محمد الصادق باشا باي 1859-1881، ش.ت.ب، إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، جامعة تونس الأولى 1990-1991. [مرفوعة].

سوحزة، حسين؛ «الظاهرة الخمرية وتطورها بالبلاد التونسية في العهد التركي»، الكراسات التونسية، مجلد 41 42، الأعداد 151-154، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1990.

التيومي، الهادي؛ النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1848، دار محمد علي احامي للنشر، سنة 2001.

لتيومي، الهادي؛ «نشوء الحركة الصهيونية في تونس: 1897-1941»، الكراسات التونسية، مجلد 26، عدد 105-106، 1978، ص 79-107.

لحنحاني، الحبيب؛ «وثيقة حول مشاركة ممثلين عن اليهود في المؤسسات الدستورية للدولة التونسية قبل الحماية»، م.ت.م، عدد 10-11، كانون الثاني 1978، ص 113-129.

حن، بللي؛ تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبو طافية شاهيندر التجار، ترجمة وتقديم رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.

الدولاني، عبد العزيز؛ مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، 1981.
رقبة، مراد؛ ملكية الزياتين بغاية مدينة سوسة لسنة 1840، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف توفيق البشروش، الجامعة التونسية، 1981. [مرفوعة].

رية، ع.ع؛ اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، سورية، 1999.
ريس، سليمان؛ آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي، تونس، 1955.

سعد الله، فد، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزائر، 1996.
السعداوي، إبراهيم؛ تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عتياد بين سنوات 1740 و1837. دكتوراه مؤجلة، جامعة تونس الأولى 1999. [مرفوعة].

السوسي، محمد؛ الرحلة المحجازية، تحقيق علي الشثوفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981.

لشريب، أحمد؛ تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية 1840-1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.

الشريف، محمد الهادي؛ تاريخ تونس، سيراس للنشر، تونس، 1998.
شني، أحمد حلمي؛ الأقليات العرقية في مصر في القرن 19، القاهرة، 1993.

- ضاهر، مسعود؛ النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه العقائد واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 283-287.
- الصليبي، محمد؛ دراسات في تاريخ إفريقية وفي الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1982.
- عامر، ف.م.؛ تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الماطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- عبد السلام، أحمد؛ رسائل حسين إلى خير الدين، 3 أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.
- العربي، م.ح.؛ وظائف مؤسسة دار الجدل في العهد الحسيني (1721-1856)، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيلول/سبتمبر 1988. [مرفوعة].
- العلافي، عبد الكريم؛ الأقلية اليهودية بتونس من انتصاب الحماية إلى سنة 1948، ش.ت.ب.، تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل التميمي، الجامعة التونسية، 1993. [مرفوعة].
- عليان، ربحي؛ «صناعة الورق وحركة الوراقين في الحضارة العربية الإسلامية»، المحلة المعاصرة للتوثيق والمعلومات، عدد 11، ص 85-104.
- عليون، رهد؛ نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدر البيضاء، 1990.
- عيث، م.ع.؛ قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- المحماخ، المنصف؛ موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي، منشورات أ.د.ت.، تونس، 1990.
- قسم، عده قاسم؛ ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- قدوري، ع.؛ المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- كريكن، ف.؛ خير الدين والبلاد التونسية 1856-1881، ترجمة البشير بن سلامة، تونس، لندن، 1988.
- الماسي، بهيجة الشريف؛ الزبا والمرابون في البلاد التونسية 1881-1938، شهادة الكفاءة في البحث، تحت إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، الجامعة التونسية، 1989-1990. [مرفوعة].
- المحموي، علي؛ النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان، سراس-لنشر، تونس، 1999.
- المتي، حس؛ الجنسية في القانون التونسي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1971.
- الوصيف، محمد؛ مونوغرافيا مصنع بوخزة إخوان لإنتاج الخمور، رسالة الأستاذية في التاريخ، إشراف الأستاذ حبيب القزدغلي، الجامعة التونسية، 1998-1999. [مرفوعة].
- الوفا، ف.م.؛ اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجيزة، 1250-1517، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

2 - بلغات أجنبية

Abitbol, Michel., *Témoins et acteurs, les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain*, Jérusalem 1977.

- Ali, Robert. - Le palmier Ü dattier: Histoire d'une plante en Méditerranée, Edisud, 1995.
- Allali, Jean Pierre., *L'Album d'images de Gagou et Kammouna*, 2^{ème} édition, Paris, 1985.
- Arditti, Rodolphe., *Recueil des textes législatifs et juridiques concernant les israélites de Tunisie de 1857 à 1913, annotés et commentés*, Tunis, 1915.
- Arnoulet, A., « Fiumara Sallata: un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVII^e siècle », *R.H.M.*, n°7-8, 1977.
- Attal, Robert, « La vie économique des Juifs de Tunis de la Fin du 16^e siècle au début du 18^e siècle à la lumière des archives du Consulat de France », *Jerusalem, International Conference on Jewish Communities in Muslim Lands*, the Hebrew University and the Ben-Zvi Instituts, s.d. (1974), 13 p. [ronéo.].
- par M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1982, pp. 469 - 478.
- , « Autour de la dissension entre Twansa et Grana », *R.E.J.*, CXL. (1-2), 1982, pp.223-235.
- , « Deux registres de ketubot de la communauté juive portugaise de Tunis », *R.E.J.*, vol. CXLVII, juillet - Déc., 1988, fasc. 3-4, pp. 403 - 408.
- Le caïd Nassim Samana de Tunis mécène du livre hébraïque*, Jérusalem, 1995, pp. 27-31.
- , *Les juifs d'Afrique du Nord: bibliographie*, édition refondue et élargie, Institut Ben Zvi et l'Université Hébraïque, Jérusalem, 1993.
- Avivi, Joseph., *Registre matrimoniaux de la communauté portugaise de Tunis au XVIII^e et XIX^e siècle*, Jérusalem, 1989.
- Avrahami, Itshaq., *le Mémorial de la communauté Portugaise israélitiz de Tunis 1710-1944*, Lod, Jérusalem, 1997.
- *Des relations entre Twansa et Grana, un chapitre de l'émancipation des juifs de Tunisie*, Univ BAR-Ilan Ramat-Gan, Israël, 1974.
- Ayoun, Richard., « Le commerce des juifs livournaï à Tunis à la fin du XVII^e s. », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp.203-214.
- , « Les juifs livournaï en Afrique du Nord », *Estratto della, R.M.I.*, vol. L, terza serie, 1984, pp.655 - 657
- Ayoun, Richard., & Cohen, Bernard., *Les juifs d'Algérie: deux mille ans d'Histoire*, Paris, 1982.
- Aziza, Claude., *Tertullien et le judaïsme*, nice, 1977.
- Bach-Hamba, Ali., « Les israélites tunisiens », in *La justice tunisienne*, Tunis, 1909, pp.73-94.
- Bachrouh, Taoufik., *Formation sociale barbaresque à Tunis au XVII^e siècle*, pub. de l'Univ. de Tunis, 1977.
- , *Le saint et le prince en Tunisie*, pub. de l'Univ. de Tunis I, 1989.
- « Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVII^e siècle », *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n°40-43., 1975, pp. 121-162.
- Barnes, T-D., *Tertyllian, a historcal and Litterary survey*, Oxford, 1971, p. 283-286
- Bat Ye'or, Giselle-Litman., *Juifs et chrétiens sous l'Islam, les dhimmis face au défi integriste*, Paris, 1994.
- Beldiceanu, Nicora., *Les actes des premiers Sultans conservés dans les manuscrits turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, 2t., Paris - Mouton et Lahaye, 1964.
- Ben Achour, Mohamed Aziz., *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX^e siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989.
- Ben Nathan., « La disparition de la Hara », *U.I.*, 86^e année, n°16, 2 janvier 1931, p. 491

- Ben Rejeb, Ridha., « Les juifs de Tunisie à l'époque précoloniale à travers les fonds des Archives Nationales Tunisiennes », in *Histoire communautaire, histoire plurielle La communauté juive de Tunisie*, actes du colloque de Tunis organisé à la faculté de la Manouba, février 1998, pub. C.P.U., 1999, pp. 65-81.
- Ben Taher, Jamel., « Les stratégies de la Régence de Tunis durant l'expédition d'Egypte », in *Egypte -monde Arabe : l'expédition de Bonaparte vue d'Egypte*, Bruxelles 1999, pp. 161-169.
- Benattar, L., « La Gheriba de Djerba », *Vie de Tunisie*, n°21, juin 1924, pp. 140-143
- Ben-Sasson, Menahem., « The Jewish community of Gabes in the 11th century, economic and residential patterns », in *Communautés juives des marges sahariennes du maghreb*, édité par M. Abitbol, Jérusalem, 1982, pp. 265-284.
- Bercher, Léon., « En marge du pacte fondamental, un document inédit », *C T*, n°79-80, 1972, pp. 243-260.
- Berger, Pierre., *La monnaie et ses mécanismes*, Paris, 1995.
- Beugnot, Arthur., *Les juifs d'Occident*, Genève, 1979.
- Bonfil, Robert., *Les juifs d'Italie à l'époque de la Renaissance*, l'Harmattan, Paris, 1995
- Boubaker, Sadok., *la Régence de Tunis au XVII^e siècle, ses relations commerciales avec les ports de l'Europe, Marseille et Livourne*, publication du CEROMA, Tunis, 1987.
- , « Les espaces maritimes de Tunis aux XVII^e et XVIII^e siècle », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alia baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 61 - 70.
- , « Simon Merlet, marchands marseillais dans la Régence de Tunis (1693-1741) », *Provence Historique*, t. XXXIV, 1984, pp. 227-243.
- Boulanger, Patrick., *Le savon de Marseille*, Equinox, Barbentane, 1999
- Bouzagharrou-Larguèche, Dalenda., *Watan al-Munastir, Fiscalité et société, 1676-1856*, Faculté des Lettres, La Manouba, Tunis, 1993.
- Braudel, Fernand., *La méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vols., Armand Collin, Paris, 1990.
- , *Civilisation matérielle, économie et capitalisme : 15^e-18^e siècles* 3 vols., Armand Collin, Paris, 2000.
- Braudel, F. & Romano, R., *Navires et marchandises à l'entrée du port de Livourne (1547-1611)*, Paris, 1951.
- Brosse, Charles de., *Lettres Familières d'Italie 1739-1740*, éd. club Français du Livre
- Cahen, Isidore., « La Constitution de Tunis et l'égalité des cultes », *A.J.*, vol. 22, 1861, pp 135-140.
- Camps, Gabriel., *Des rives de la Méditerranée aux marges méridionales du Sahara - Les berbères*, Edisud, Paris, 1996.
- Canard, M., « une description de la côte barbaresque au XVIII^e siècle, par un officier de la marine russe », *R.A.*, vol. 95, 1951, p. 148.
- Capotorti, Francesco., *Rapport sur les droits des personnes appartenant aux minorités ethniques, religieuses et linguistiques*, New York, Nations Unies, 1979
- Carpentier, J. & Lebrun, F., *Histoire de la Méditerranée*, Seuil, Paris, 1998
- Cazès, David., *Essai sur l'Histoire des israélites de Tunisie*, paris, 1988.
- Chalom, Jacques., *Les Israélites de la Tunisie, leur condition civile et politique*, Paris, 1908
- Chater, Kh., *Dépendance et mutations précoloniales*, Pub. de l'Univ. de Tunis, 1984
- Chater, Khélifa, *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^e siècle La mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)*, publication de l'Université de Tunis, 1978.
- Chemouilli, Henri., *Une diaspora méconnue, les juifs d'Algérie*, Paris, 1976.

- Chérif, Mohamed Hédi., « Introduction de la piastre espagnole (*Ryal*) dans la Régence de Tunis au début du XVII^{ème} siècle », in *C.T.*, n°61-64, 1968, pp. 45-55
- . « Expansion européenne et difficultés tunisiennes », *Annales E.S.C.*, n°3, Mai-Juin 1970, pp. 714-745.
- . « H'ammûda Bâshâ Bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne » *Encyclopédie Les Africains*, Paris, 1977, pp. 103-127.
- . *Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bm Ali (1705-1740)*, Publication de l'Université de Tunis, 2 tomes, 1984.
- . « Ben Dhyâf et les juifs tunisiens », in *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, 1994, pp. 89-96.
- . « Propriété des oliviers au sahel des débuts du XVII^e à ceux du XIX^e siècles », in actes du premier congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, C E R E S., 1979, t.2., pp 209-252.
- . "Fermage et fermiers d'impôts dans la Tunisie des XVII^e - XVIII^eme siècle ", *Cahiers de la Méditerranée*, n°41, 1990.....
- Chiche, Jérôme., *La Tunisie et le progrès de la médecine et de la pharmacie. Ishaq ibn suleiman al Israeli, médecin tunisien du Xe siècle , contribution à l'étude de sa vie et son œuvre pharmacologique*, Univ. de Rennes, 1958. [ronéo]
- Chmoulli, Henri., « D'où viennent les juifs d'Afrique du Nord », in *Cultures juives méditerranéennes et orientales, mélanges*, éd. Syros, Paris, 1982, pp 191-198.
- Chouraqui André., *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.
- . *La saga des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1972.
- Chouraqui, A., *Histoire des juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985.
- Cohen, David, *Le parler arabes des juifs de Tunis; textes et documents linguistiques et ethnographiques*, tome I, Paris - La Haye, 1964, 177 p Tome 2, Etude linguistique, Paris, 1975, 318 p.
- Cohen-Hadria, Elie., « Les milieux juifs de Tunisie avant 1914 vus par un témoin », *Le mouvement Social*, n°60, juillet-septembre 1967, pp. 89-107.
- Coque, Roger., *Nabeul et ses environs., étude d'une population tunisienne*, Paris, 1966.
- Cornet, Hubert., « Les Juifs de Gafsa », *C.T.*, n°10, 2^e trimestre 1955, pp. 276-315.
- Crémieux, A , « Un établissement juif à Marseille au XVII^e siècle », *R.E.J.*, vo . I.V., 1890, pp. 119-145.
- Danon, Vitalis., « Juifs du Sud., note de voyage », *S.I.*, avril 1950, 12 p. [dactylographié], [Paris, B.blothèque de l'Alliance Israélite Universelle]
- Darmon, Raoul., *La situation des cultes en Tunisie*, Paris, 1930.
- . « La situation des cultes en Tunisie », *U.I.*, n°31, 1931, pp. 74-77.
- Debbash, Yvan , *La nation française en Tunisie (1577-1835)*, éd Sirey, Paris, 1957, p 455.
- Deher Evelyn., *Les Médecis*, Critérion, Paris, 1991, 235P, pp.106.
- Deshea, Shlomo ., *Les gens du Mellah. La vie juive au Maroc à l'époque précoloniale*, Traduit de l'Anglais par Janine Gdalia, Albin Michel, Paris, 1991.
- Di Porto, Bruno , « Giacorno di Casteinuovo ed il suo diario de guerra., un documents inedito del 1866 », *Rassegna Storica del Risorgimento*, vol. 60, 1973, pp 376-418
- Dictionnaire français - portugais, portugaise- français*, Larousse, 1997.
- Diehl, Ch., *L'Afrique byzantine*, Paris, 1896.
- Donio, Elie., « Les origines et l'habitat des juifs en Tunisie », *B.E.S.T.*, n°: 34, 1944, pp. 73-78
- Dumont, Paul., « L'époque des "Tanzimet" dans l'empire ottoman (1839-1878) », in *l'histoire de l'empire ottoman*, sous la direction de R, Mantran, Fayard, Paris,

- 1989, pp.473-486.
- E.U., CD- Room, article: «Fissipèdes», vol. 9, p.570. éd. 1995.
- E.U., CD- Room, mot de recherche "Fourrure", article: «Canada: Réalités socio-économiques», vol. 4, p. 849, et article: «Eskimo: Découverte et contacts avec les Occidentaux» vol. 9, p.570, vol. 8, p. 803. édition 1995.
- Eisenbeth, Maurice., *Les juifs de l'Afrique du Nord: Démographie et Onomastique*, Alger, 1936
- *Les juifs en Algérie: Esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours*, Paris, 1957.
- El Maleh, A., *Nouveau dictionnaire hébreu français*, 3^{ème} éd. 1954.
- Elbaz, Mikhael., «Minorités d'intermédiaires, sous-économies et judéités», in *Les juifs et l'économique...*, op.cit., pp. 344-352..
- Emerit, M., «L'Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIII^e siècle», *C.T.*, 1955, n°11, pp. 363 - 370.
- Encyclopédie de l'Islam, vol. IV, pp. 550 - 551.
- Fagault, Paul., *Tunis et Kairouan*, Paris, 1989.
- Faucon, Narcisse., *La Tunisie avant et depuis l'occupation française*, Histoire et colonisation, Paris, 2 vols., 1893.
- Filippini, Jean Pierre., «Livourne et l'Afrique du Nord au 18^e siècle», *R.H.M.*, n°7-8, Janvier 1977, pp. 125-149.
- *Le port de Livourne et la Toscane (1676-1814)*, Doctorat d'Etat, Paris X, 1990 [ronéo].
- Fitoussi, Elie., Aristide Benazet., *L'Etat tunisien et le Protectorat Français, histoire et organisation (1525-1931)*, Paris, 1931.
- Fontenay, M., «La course dans l'économie portuaire méditerranéenne au XVII^e siècle », *Annales, E.S.C.*, nov-Déc. 1988, pp. 1321-1347.
- Fukasawa, Katsumi, *Toilerie et commerce du Levant d'Alep à Marseille*, CNRS, Paris, 1987.
- Gallagher, Nancy Elizabeth., *Medicine and power in Tunisia 1780- 1900*, Cambridge, 1983.
- *Les origines du Protectorat Français en Tunisie, 1861-1881*, Paris, 1959.
- «La population de Monastir vers 1860 », *C.T.*, vol. 24, n°95-96, 3e-4e trimestre 1976, pp. 345-346.
- «La population de la Tunisie vers 1860., essai d'évaluation d'après les registres fiscaux», In *Etudes Maghrébines., Mélanges Charles- André Julien*, Paris, 1964, pp. 165-198.
- «La crise des finances tunisiennes et l'ascension des Juifs de Tunis (1860-1880)», *R.A.*, 1955, pp. 153-173.
- Garcia-Pelayo, Ramon., *Dictionnaire général français-espagnol, espagnol français*, Larousse, Paris, 1999.
- Geoffroy, Eric , *Djihad et Union mystique*, Paris, 1997.
- Gharbi, Mohamed Lazhar., *Banques et crédit au Maghreb (1847- 1914)*, Doctorat d'Etat sous la direction de M.H. Chérif et A. Rey-Goldzeiguer, Univ. Tunis I - Univ. de Reims, 3 tomes, Tunis ,1998.
- Goietein, S.D , «La Tunisie du XI^e e siècle à la lumière des documents de la Geniza du caire », in *Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévy - Provençal*, Paris, 1962, vol. 2, pp. 559-579.
- *A Mediterranean society, The jews communities of arab world, as portrayed in the documents of the cairo Geniza*, Univ. California Press, 5 tomes, 1971-1988, t. 1,

p 279, t. 2, p. 320-337.

Gonzalez Garcia, F., « Réseaux familiaux, réseaux sociaux : richesse, pouvoir et parenté dans la Sierra d'Alcaraz aux XVIII^e siècle », in *Réseaux, familles et pouvoir dans le monde ibérique à la fin de l'Ancien Régime*, sous la direction de Juan Luis Castellano et Jean Pierre Dedieu, éd. C.N.R.S., Paris, 1998, pp. 89-110

Gourdin, Philippe., « Les marchands étrangers à Tunis à la fin du moyen Age », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle, 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Aha baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 157 - 184.

Grammont, H-D de., « Correspondance des consuls d'Alger », *R. A.*, 1888, vol XXXII p.468

Grandchamp, Pierre., *Documents relatifs aux corsaires tunisiens*, Tunis, 1925

Grandchamps, P., « Désignation d'un vice-consul de France pour Sousse, Monastir, Sfax et Djerba en février 1687 », *R.T.*, janvier 1918, n°125, pp. 44-46.

Guénard, M., « Origines et légendes Ghriba de Djerba », *L'Echo de Djerba*, juin 1947.

Hadas-Label, Mireille., « Les juifs en Afrique romaine », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., pp. 101-124

Haddey, H.J.M., *Le livre d'or...*, op.cit., p. 74.

Hagège, Claude., *Les Juifs de Tunisie et la colonisation française jusqu'à la première guerre mondiale*, Univ. Paris V, 1973, [ronéo].

Hahn, F.H., *Monnaie et inflation*, Paris, 1984.

Hénia, Abdelhamid., *Le Grid, ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)*, pub. Univ. de Tunis, 1980.

* *Propriété et stratégies sociales à Tunis (XV^e-XIX^e)*, Univ. Tunis I, 1999.

Hermassi, Abdelbaki., *La Tunisie au miroir de sa communauté juive*, actes du colloque organisé à Paris, le 24/5/1993, sous la direction du Professeur Abdelbaki Hermassi, *Confluences Méditerranée*, n°10, printemps 1994, pp. 75-154.

Heusseim, Général., *Lettre du Général Heusseim aux honorables avocats du Conseil de défense du gouvernement de Tunis*, traduction de l'Arabe, Florence 1881, p. 127.

Hilberg, Raoul., *The destruction of the European jews*, New york, 1985.

Hildesheimer, Françoise., « Grandeur et décadence de la maison Bacri de Marseille », *R.E.J.*, vol. CXXXVI, n°34, 1977, pp. 389-413.

Hirschberg, Haïm Zeev., *A history of the jews in North Africa*, 2 vols, Leiden, 1981.

Hovanesian, Martine., *Les arméniens et leurs territoires*, éd. Autrement, Paris, 1999.

Iancu, Danièle., & Iancu, Carol., *Les juifs du midi*, éd. Barthélemy, Le Pontet, 1998, 351p

Icards, J., « Seaux et plombs marqués trouvés à Carthage », *R.T.*, 1934, p. 156.

Idris, Hady Roger., « Contribution à l'Histoire d'Ifrîqiya », *R.E.J.*, 1936, p. 42.

—, *La Berbérie orientale sous les Zirides, (X-XII^e siècles)*, 2 vols, Paris.

—, « Isaac Israeli, le médecin », *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, 26^e année, n°105, décembre 1973, pp. 139- 143.

Jadla, Ibrahim , « Les Juifs en Ifrîqiya à l'époque hafside », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 145-151

Jamoussi, Habib., *Juifs et chrétiens en Tunisie au XIX^e ème siècle: Essai d'une etude socio-culturelle des communautés non-musulmanes (1815-1881)*, Doctorat en Histoire, sous la direction du Professeur Abdeljelil Temimi, Univ. de Tunis I, 1999, 517 p. [ronéo].

- , «Le légendaire dans l'histoire des juifs de Tunisie: exemple de la Hara de Tunis», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 91-99
- Juster, J., *Les juifs dans l'Empire romain, Leur condition juridique, économique et sociale*, 2, Paris, 1914
- Kaplan, Yosef., *Les nouveaux juifs d'Amsterdam*, trad. de l'espagnol par Jocelyne Hanon, Paris, 1999
- Kassab, Ahmed, «La communauté israélite de Tunisie entre la francisation et le sionisme (1930-1940)», in *Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 30* Tunis, 1987, pp.525-548
- Kebib, M., *Juifs et musulmans au Maroc (1859-1948)*, Univ. Mohammed V, Rabat, 1994.
- Kooli-Shih, Samira., «Les juifs en Afrique romaine d'après Tertulien et Saint-Augustin», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.125-133
- Kriegel, Maurice., *Les juifs à la fin du Moyen-âge dans l'Europe méditerranéenne*, Hachette, Paris, 1994.
- Kuperminc, Jean-Claude., «Les sources de l'histoire contemporaine des juifs de Tunisie aux archives de l'alliance israélite universelle: 1860-1940», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.83-90
- Labrousse, Ernest., *Esquisse du mouvement des prix et des revenus en France au 18e siècle*, Amsterdam, 1984.
- Lapie, Paul., *Les civilisations tunisiennes. Musulmans, Israélites, Européens*, Paris, 1898.
- Larguèche, Abdelhamid., *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIIIème et XIXème siècles*, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.
- , *Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaires à Tunis, XVIIIème et XIXème siècles*, pub. C.P.U. et Fac. Lettres de Manouba, 1999.
- , «La communauté juive de Tunis à l'époque huséinite: unité, contrastes et relations inter-communautaires», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.165-180
- , «Nasim Shammama: Un Caïd face à lui même et face aux autres», in *Les relations judéo-musulmane en Ifriqya du moyen - âge à nos jours*, Paris, 2003.
- Larguèche, Daïenda., «Le commerce du café avant l'ère des plantations coloniales: Espaces, réseaux sociétés (XV^e-XIX^e siècle) », *Cahier des annales islamologiques*, n°20, 2001.
- , «Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires: vivre, paraître et défier», *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, FTERS, Zaghuan, août 2002, pp. 53-57.
- Larguèche, D et A., «Les sources de la démographie historique dans la Tunisie moderne», in *La démographie historique en Tunisie et dans le monde arabe*, (collectif), Tunis, CERES, 1993, pp. 13-34.
- Lassère, Jean Marie, *Peuplement et mouvements de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sévères (146a.e-235a.e)*, C.N.R.S., 1977.
- Laurence, A., *Les coptes d'Égyptes*, Publisud, Paris.
- Le Bohec, Y., *Antiquité Africaines, inscriptions juive et judaïsantes de l'Afrique romaine*, C.N.R.S., Paris, 1981.
- Le Goff, Jacques., *La civilisation de l'occident médiéval*, Paris, 1987.
- Leroy, Béatrice, *Les édits d'expulsion des juifs*, Atlantica, 1998.

- Letellier, J., *Les juifs chez les chrétiens*, Paris, 1991.
- Levy, Armand, *Il était une fois les juifs marocains*, Paris, 1995.
- Levy, Lionel, *La nation portugaise: Livourne, Amsterdam, Tunis*, l'Harmattan, Paris, 1999.
- , *La communauté juive de Livourne*, l'Harmattan, Paris, 1996.
- Lewis, Bernard, *Juifs en terre d'Islam*, Flammarion, Paris, 1999.
- Luchaire, J., *Les sociétés italiennes du XIIIe au XVe siècle*, Paris, 1954.
- Lumbroso, Bruno, «Le Baron Giacomo di Casteinuevo., médecin, explorateur, diplomate et homme politique juif italien du 19e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque*, n° 102, juin 1973, pp. 51-52.
- Malvezin, Théophile., *Histoires des juifs à Bordeaux, Gironde*, 1999.
- Mankov, A G., *Le Mouvement des prix dans l'Etat russe du 16e siècle*, Paris, 1957.
- Mann, Jacob., «Abraham b. Nathan (Abu Ishak Ibrahim b. 'Ata), Nagid of Kairowan», *J.Q.R.*, vol. 11, 1920-21, pp. 429-432.
- Mansouri, Mohamed Taher., «Vie portuaire à Tunis au bas moyen-âge (XIIe-XVe s) », in *Tunis cité de la mer*, colloque organisé dans le cadre des manifestations relatives aux de l'UNESCO de Tunis, Capitale culturelle 1997, Textes recueillis et publiés par Pr Alta baccar-Bournaz, l'Or du Temps, Tunis, 1999, pp. 143-156.
- Mantienne, Alain., *Les croisades ou le choc de deux mondes* Corlet, Calrados, 1999.
- Marçais, G., *La Berbérie musulmane et l'Orient au Moyen Age*, Paris, 1946, p. 34.
- Margolis, Max et Alexander, Marx., *Histoire du peuple juif*, Paris, 1930.
- Marin, Yan., *Citoyenneté et communauté*, organisé par le CREHU, dirigé par Yvette Marin, Annales Littéraires de l'Université de Franche-Comté, 1996.
- Martel, A., «L'armée d'Ahmed Bey », *CT*, 1956, pp 373-407.
- Marty, Paul., «La corporation tunisienne des soyeux (herairia)», Extrait de la *Revue des Etudes Islamique*, n°2, 1934, pp. 223-240.
- Masi, Corrado., «fixation du statut des sujets toscans israélites dans la Régence de Tunis (1822-1847)», *R.T.*, 1938, pp. 155-179, 323-342.
- Masson, Paul., *Port francs d'autrefois et d'aujourd'hui*, Paris, 1904.
- , *Histoire du commerce français au Levant au XVIIIe siècle*, Paris, 1911.
- Mathiex, J., «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée au XVIIe et XVIIIe siècles », *Annales E.S.C.*, 1954, pp. 157-164.
- Manpassant, Guy de., *De Tunis à Kairouan*, Tunis 1993.
- Maurin-Garcia, Michèle., *Le henné: Plante du paradis*, Casablanca, 1993.
- Mazouz - Ben Achour., H., «Implantation andalouse et structuration du Dar al Gild: Hypothèse sur les origines de cette ferme», *Sharq Al - Andalus*, n°. 7, 1990.....
- Memmi, Albert., *Portrait d'un Juif*, Paris, 1962.
- Merguenon, C & Folena, G., *Dictionnaire français-Italien, italien-français*, Larousse, Paris, 1999.
- Meyer, Jean., «Corsaires», in *E.U.*, t.6, p. 629c, C.D Room, éd. 1995.
- Meynaud, Jean, *Les groupes de pression*, éd. Presses de la Fondations Nationales des Sciences Politiques, Paris, 1971.
- Miege, Jean Louis., *Le Maroc et l'Europe (1830 -1894)*, doctorat ès-lettres, Paris 1961..
- Moati, N., *Les belles de Tunis*, seuil, Paris, 1984, 352 p.
- Moneaux, P., «Les colonies juives de l'Afrique romaine », *C.T.*, 1970, pp. 157-184.
- Moulinas, René *Les juifs du Pape en France*, Privat, Toulouse, 1981
- Nahon, Gerard., *Métropoles et périphérie sépharades d'Occident - Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem*, éd. Du Cerf, 1993.

- Nahum, André., «Dounach ben Temim (890-955), médecin de Kairouan», *A.M.I.F.* n° 293, février 1981, pp. 166-170.
- Nahum, André., «Médecine et pharmacie à Tunis au XIX^e siècle», *Revue d'histoire de la Médecine Hébraïque* n°154, octobre 1985, pp. 48-49.
- Noah, Mordecai Manuel., *Travels in England, France, Spain and the Barbary states in the years 1813- 1814, and 15*, New York London, 1819.
- «Un consul juif américain à Tunis» In *Regards sur les Juifs de Tunisie*, textes choisis. par R. Attal et C. Sitbon, Paris, 1979, pp. 38-42.
- Nyahoho, Emmanuel & Prouix Pierre-Paul., *Le commerce international*, presses de l'univ. du Québec, Canada, 1977.
- Ouzan, Françoise., *Ces juifs dont l'Amérique ne voulait pas (1945-1950)*, éd. Complexe, Bruxelles, 1996.
- Paolillo, M., *Contes et légendes de Tunisie*, Paris, 1952, [la légende de la Hara: pp. 194 - 200., la légende de slat Frayha: pp. 201-208., la Kahéna: pp. 209-215].
- Pellegrin., Arthur., «Tunis sous la domination turque», *B.E.S.T.* n° 48, janvier 1951, pp. 64-75.
- Pennec, P., *Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste*, Tunis, I.S.E.A., 1964.
- Perrinet, M., «Industrie séricicole: Plantation du Mûrier », *Journal Officiel Tunisien*, 5^{ème} année., n°11, p. 65, n°12, p.70, n°13, p.78, n°16, p. 95.
- Pignon, Jean., «L'esclavage en Tunisie de 1590-1620 », *R.T.*, 1930, pp.18-37 et 1932, pp. 345-377.
- Poirier, Véronique., *Ashkénazes et Sepharades*, Cerf, Paris, 1998.
- Poiron, M., *Mémoires concernant l'état présent du Royaume de Tunis*, Paris, 1925.
- Raymond, A., «La France, la Grande-Bretagne et le problème de la Réforme à Tunis (1855-1857)», in *Etudes Maghrébines.*, *Mélanges Charles-André Julien*, Paris, 1964, [Affaire Batto Sfez: pp. 148-149, 153].
- Raymond, André., *Artisans...*, op.cit., t.1, p. 336-337.
- Rémy, Jean., *La ville: phénomène économique*, Anthropos, Paris, 2000.
- Revault, Jacques., *Palais et résidences d'été de la région de Tunis XVI-XIX^e siècle*, C.N.R.S, Paris, 1974.
- Ringelblum, Emmanuel., *Chronique du ghetto de Varsovie*, traduction de l'anglais, L. Poliakov, R. Laffont, Paris, 1978.
- Rodinson Maxime., «La notion de minorité et l'Islam», in *Les Minorités à l'âge de l'Etat Nation*, Paris, 1974.
- Rodny, Walter., *How Europe underdeveloped Africa*, Washington, 1974.
- Roth, Cecil., *History round the clock; the worlf of Sephardim*, Tel Aviv, 1954, pp. 13-15.
- Roth. C., *Histoire des marranes*
- Roussio Lenoir, F., & autres, *Minorités et droits de l'Homme: l'Europe et son double*, Bruylant, Bruxelles, Paris, 1999.
- Rouvier, Catherine., *Sociologie politique*, éd. Litec, Paris, 1998.
- Roy, B., « Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 contre les tunisiens », *R.T.* t. XXIV, 1917, pp. 188 - 189.
- Rozen, Minna., «The Leghorn Merchants in Tunis and their trade with Marseilles at the end of the 17th century», in *Les Relations Intercommunautaires juives en Méditerranée Occidentale, XIII^e- XX^e siècles.*, Actes du Colloque. Paris, 1984, pp. 51-59.
- Saada, Lucienne; *le parler arabe des Juifs de Sousse*, Paris, 1969, 382 p. [Thèse 3^{ème} cycle, langues Orientales; ronéo].

- Saâdaoui, A., *Testour du XVIIe au XIXe siècle histoire architecturale d'une ville de Tunisie*, pub. de la Faculté des Lettres de la Manouba, 1996.
- Saadaoui, Ahmed, « Deux sanctuaires israélites de Testour », *Arab Historical Review for ottoman Studies*, n° 566, février 1992.
- Sapori, A., *Le marchand italien au Moyen-âge*, Paris, 1952.
- Schwarzfuchs, Simon, « "La Nazione Ebraica Livornese" au Levant », *RMI*, vol. L, 1984, pp. 713-716.
- Sebag, Paul., *L'évolution d'un ghetto nord-africain, la Hara de Tunis*, Paris, 1959.
- , « La peste dans la Régence de Tunis aux XVIIe et XVIIIe siècles », *I.B.L.A.*, n° 109, 1965, pp. 35-48.
- , *Histoire des Juifs de Tunisie, des origines à nos jours*, Paris, 1991.
- , *Tunis au XVIIe siècle. Une cité barbaresque au temps de la course*, L'Harmattan, Paris, 1989, pp. 89-150.
- Serfaty, Nicole., *Les courtisanes juifs des sultans marocains. XIIIe-XVIIIe siècles*, Paris, 1999.
- Servier, Jean., *Les berbères*, coll. Q.S.J., P.U.F., Paris, 1994.
- Simon, M., « Le judaïsme berbère dans l'Afrique ancienne », in, *Recherches d'Histoire judéo-chrétienne*, Paris-La Haye, 1962.
- Simon, M., *Les relations entre juifs et chrétiens sous l'Empire romain*, Paris, 1983.
- Slama B., *L'insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E, 1967.
- Sloush, Nahum., « Civilisation hébraïque et phénicienne à Carthage », *R.T.*, n° 85, 1911, pp. 213-219.
- Snoussi, Mohamed Larbi., *Les activités sionistes dans la Tunisie de l'entre-deux-guerres (1920-1939)*, C.A.R., Univ. de Tunis, 1980, [ronéo].
- « La presse judéo-arabe parue en Tunisie entre 1884 et 1897 », *C.T.*, vol. 36, n° 143-4, 1988, pp. 183-219.
- Taieb, Jacques., « Israélites de Tunisie sous le règne de l' "Islam" », *N.C.*, n° 42, automne 1975, pp. 3-21.
- , « Evolution et comportement démographiques des Juifs de Tunisie sous le Protectorat français (1881-1956) », *Population*, n° 4-5, 1982, pp. 952-958.
- , « Les Juifs de Tunisie au XIX et XXe siècles, essai de démographie », in *Communautés juives (1880-1978). Sources et méthodes de recherche... textes édités par D. Bensimon*, Paris, 1981, pp. 297-304.
- , « Les juifs livournais de 1600 à 1881 », in *histoire communautaire, histoire plurielle. la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 153-164.
- , *Être juifs au Maghreb à la veille de la colonisation*, Paris, 1991.
- , *Sociétés juives au Maghreb moderne (1500-1900)*, Paris, 2000
- , « Regards sur le Tunis juif de la Belle époque (1895-1913) », *N.C.*, n° 60, Printemps 1980, pp. 41-51.
- Talbi, Mohamed., « Un nouveau fragment de l'Histoire de l'Occident musulman. 62-196/ 682 812. L'épopée d'Al Kahina », *C.T.*, vol. 19, 1971, pp. 19-52
- « Rénovation de la pensée musulmane, l'islam et les juifs : quelle relation? », in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999.50.
- Temimi, Abdeljelil., *Religions, identités et sources documentaires sur les Morisques andalous*, actes du IIe Symposium International du C.I.E.M., études réunies et présentées par Abdeljelil Temimi, 2 vols., Tunis, 1984.
- Tibi, Salomon, *Le statut personnel des Israélites et spécialement des Israélites tunisiens*,

Tunis, 1921-1923.

Tlili Bechir., *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident, en Tunisie au XIX^e s, 1830-1880*, Tunis, 1974.

Toaff, Renzo., *La Nazione Ebraica a Livorno e a Pisa (1591-1700)*, Florence, 1990.

—, *Le marchand de Pérouse*, Balland, Paris, 1993.

Toukabri, Hamda., «La communauté juive de l'Ifriqiya au temps des fatimides et des zirides», in *histoire communautaire, histoire plurielle: la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp.135-144.

Tsur, Yaron., «The two Jewish communities of Tunis (Touansa and Grana) on the eve of the colonial period», *Proceedings of the Ninth World Congress of Jewish Studies, Division B*, vol. 3, Jerusalem, 1986.

Vajda, George., *Introduction à la pensée juive du Moyen Age*, Paris, 1947.

Valensi, Lucette., «Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux XVII^e et XIX^e siècles», *R.H.M.C.*, 1969, pp. 376-400.

—, «Calamités démographique en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e et XIX^e siècles», *Annales E.S.C.*, n°6, Nov-Dec, 1969.

—, «Quand le Maghreb devint arabe et musulman...», in *Les juifs de Tunisie: images et textes*, Scribe, Paris, 1989, 263P, pp. 14-27.

—, «Une histoire des juifs de Tunisie est-elle nécessaire? est-elle possible?», in *histoire communautaire, histoire plurielle. la communauté juive de Tunisie*, actes du colloque, pub. C.P.U., 1999, pp. 51-63.

—, *Fellahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIII^e et XIX^e siècles*, Mouton, La Haye, 1978.

Valensi, L., & Udovitch, A., «Etre juifs à djerba», in *communautés juives des marges sahariennes...op.cit.*, pp. 199 - 225.

Vance, William., *Cap sur Gibraltar*, Lombard, Paris, 1985, 48 p.

Vehel, Jaques., *La Hara conte... folklore judéo-tunisien*, Tunis, 1929.

—, *Le bestiaire du ghetto... folklore tunisien*, Tunis, 1934.

Wallerstein, Immanuel., *Le mercantilisme et la consolidation de l'économie - monde européenne*, Flammarion, Paris, 1985.

Weill, R., *Prêt à intérêt proprement dit et sur gage*, Paris, 1902.

Wisnes, Armel de., *Pirates et corsaires*, Paris, 1999.

Yacoub, Joseph., *Les minorités quelles protections?*, Paris, 1995.

—, *Les minorités dans le monde: Faits et analyses*, D.D.B., Paris, 1998.

Yerushalmi, Yosef Haïm., *De la cours d'Espagne au ghetto italien*, Paris, Fayard, 1987.

Zaïram Haïm., *Mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, 1985.

—, *Juifs d'Andalousie et Maghreb*, Maisonneuve et Larose, Paris, 1996.

—, *Les juifs au maroc*, Paris, 1973.

Zaoui, André., «Djerba ou l'une des plus anciennes communautés juives de la Diaspora», *Revue de la Pensée Juive*, no, 5, octobre 1950, pp. 129-136.

Zarka, Christian., «Sur le syncrétisme culturel entre Livourne et Tunis, l'alimentation», *R.M.I.*, vol. 50, 1984, pp. 766-784.

Zouari, Ali., *Les relations commerciales entre Sfax et le Levant aux XVIII^e et XIX^e siècles*, I.N.A.A., Tunis, 1990.

فهرس المحتويات

5	تقديم
9	قائمة المختصرات
11	المقدمه

الباب الأول

الجلور التاريخي لليهود

ووضعهم الديموغرافي والقانوني

33	الفصل الأول. الجالية اليهودية المحلية وقدم يهود ليفورنو
33	I - يهود الطوائف المحلية: جلور غامضة وتاريخ متباين
33	1 - اليهود تحت عواصف الزمنة
36	2 - اليهود تحت الحكم البيزنطي
37	3 - اليهود في إفريقية المسلمة: بحث عن توازن أم استقرار نهائي
37	أ. اليهود والبربر والمصير المشترك
38	ب. الطائفة اليهودية بالقيروان: من الزحف الهلالي إلى ظهور الموحدين
45	ج. الطوائف اليهودية المحلية تحت الحكم الحفصي وقدم يهود الأندلس
49	II - يهود ليفورنو واستقرارهم بالبلاد التونسية
50	1 - من ليفورنو إلى إيالة تونس أو «الجالية العبرية الليقورنية بتونس»
50	أ - الظهور
52	ب - تأثير الطائفة الأم بليفورنو
54	2 - الجالية القرنية بالإيالة التونسية: المفهوم والتأسيس
54	أ - مفهوم الجالية في الفترة الحديثة
57	ب - تشكل الجالية اليهودية القرنية وتأسيسها (1685-1701)
59	3 - من جالية أوروبية إلى طائفة محلية (1701-1741)
59	أ - الاحتكاك باليهود المحليين
62	ب - الاحتكاك بتجار الجاليات الأوروبية
63	ج - الاشتاق بين اليهود المحليين واليهود القرنيين

- الفصل الثاني: المعطى الديموغرافي والوضع القانوني 71
- I - ديموغرافية المجتمع اليهودي بين أواسط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 71
- 1 - مشكل العدد والكثافة 72
- 2 - تقدير أعداد المجتمع اليهودي من خلال مصادر أرشيفية. 75
- أ - تعداد اليهود من خلال ضريبة الجزية (1758-1759) 75
- ب - تعداد اليهود من خلال دفتر إحصاء العقارات (1849-1850) 76
- 3 - عامل الهجرة والدعم العددي لليهود 77
- 4 - التوزيع الجغرافي للمجتمع اليهودي 81
- II - الوضع القانوني لليهود بالبلاد التونسية 86
- 1 - الغيار أو اللباس المميز لليهود بالبلاد التونسية 87
- 2 - الإطار السكاني لليهود بين أسطورة «القيتو» وواقع الحارة 90
- 3 - الجزية، ضريبة مشطة أم ضريبة رمزية 93
- الفصل الثالث: بروز يهود القرنة بالوسط التجاري لإيالة تونس (القرن السابع عشر) 99
- I - الفئات التجارية القرنية بموانئ الإيالة 100
- 1 - التجار العابرون 100
- 2 - التجار ذوو الاستقرار الظرفي 101
- 3 - التجار المستقرون 102
- 4 - أهم العائلات القرنية خلال القرن السابع عشر 103
- II - آليات التمكن من محور تونس - ليفورنو 106
- 1 - عوائق التجارة البحرية التونسية 107
- 2 - العمل التجاري المشترك 109
- 3 - الحركة والتواصل مع ميناء ليفورنو 112

الباب الثاني

اليهود ونظام الالتزام

- الفصل الأول: نظام الالتزام بإيالة تونس خلال الفترة الحديثة 121
- I - نظام الالتزام 121
- 1 - مفهومه 121
- 2 - تطوّر نظام الالتزام خلال العهد الحسيني 124
- II - التراتيب الإدارية لنظام الالتزام 135
- 1 - المزايدة العلنية وأسعار اللزم 135
- 2 - أنواع اللزم 143
- أ - اللزم الرقيق 152

155	ب - اللّزم الحضريّة
160	III - انحراط اليهود في نظام الالتزام
179	الفصل الثاني: لزم التجار اليهود
179	I - لزمة دار الجلد
180	1 - مفهومها وتطورها
183	2 - أسعار لزمة دار الجلد
197	3 - لزمة دار الجلد
197	أ - الجيورنطة، دفع قويّ لتجارة الجلد
203	ب - تجار الجيورنطة
209	ج - الرضح القانوني للجيورنطة
213	4 - المسلمون والتمزام دار الجلد
217	5 - نشاط اليهود في نيابات دار الجلد
219	II - لزم الأنشطة الحرفيّة والتجاريّة والماليّة
219	1 - لزمة جلد الذئب
224	2 - لزمة سمسريّة الحرير
228	3 - لزمة خيط الفضة والصّاعة
242	4 - لزمة الضّرافيّة
249	5 - لزمة الشّريحة
263	6 - لزمة جزية اليهود
269	III - لزم الخدمات
270	I - لزمة الثقة
283	2 - لزمة المهّنات
291	3 - لزمة كساوي العسكر

الباب الثالث

اليهود والتجارة البحريّة

309	الفصل الأول: استثمارات التجار اليهود في قطاع التجارة البحريّة
310	I - الاستثمار في «فدية» أسرى القرصنة أو إشكاليّة «الإنسان الصّاعة»
316	1 - طرق تحرير الأسير
318	2 - المعلوم التقديّي للفدية
322	3 - الانحدارات الجغرافيّة لأسرى القرصنة
326	II - الاستثمار في قطاع التّصدير
326	1 - المسجات الفلاحيّة

- أ - الحبوب 327
- ب - «الخشاخش» 338
- ج - الزيت 341
- 2 - منتجات فلاحية أخرى 346
- أ - تصدير التمور 347
- ب - تصدير الحناء 349
- 3 - المواد الأولية والمواد المصنعة .. 352
- أ - الجلود 352
- ب - الصابون 355
- II - الاستثمار في مصانع التوريد 359
- 1 - مصانع الصناعات الحرفية 362
- أ - الصوف 362
- ب - الأقمشة والحرير ومواد الصباغة 367
- 2 - البضائع الاستهلاكية 379
- أ - بضائع الثرف 380
- ب - المواد الغذائية 383
- 3 - طلبات الدولة 388

الفصل الثاني: السلطة السياسية وتنشيط التجارة الخارجية

- خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 395
- I - القرارات السياسية وتأثيرها على النشاط التجاري لليهود 395
- 1 - موروث المعاهدات اللامكافئة 396
- 2 - التوجه التجاري الجديد لعلي باي (1759-1782) 399
- أ - الاهتمام بالفئات التجارية المحلية 399
- ب - تدعيم حظوظ التجار القرنين 405
- ج - ندئي مشاركة نخار الطائفة اليهودية المحلية 407
- 3 - قرارات حمودة باشا باي وتأثيرها على الأنشطة التجارية لليهود 408
- أ - تخفيض الرسوم الجمركية 410
- ب - دفع التجار اليهود إلى التخصص 412
- ح - حماية نخار اليهود 414
- 4 - قطاع التجارة البحرية في بداية القرن التاسع عشر 415
- أ - حاشية الباي واستثمارهم بموارد التجارة البحرية 417
- ب - تصدي حمودة باشا باي للتجار الفرنسيين 420
- ح - ازدهار النشاط التجاري ليهود الطائفة المحلية 422

428	II - الحماية القنصلية للتجار اليهود وتأثيرها على أنشطتهم
429	1 - اليهود بين ميثاق عهد الذمة وحماية القنصليات الأجنبية: الدوافع والغايات
432	أ - التجار اليهود من الامتيازات الأجنبية إلى الحماية القنصلية
443	ب - موقف حكام الإيالة من ظاهرة الحماية: من التشدد إلى المرونة
450	2 - الأنشطة التجارية لليهود المحميين واليهود الأوروبيين بالإيالة
453	أ - النشاط التجاري لليهود المحميين
461	ب - النشاط التجاري لليهود الأجانب
	III - الحراك الاجتماعي و بروز العائلات اليهودية خلال التصف الأول
467	من القرن التاسع عشر
468	1 - العائلات القرنية
475	2 - حظوة العائلات اليهودية التونسية
476	أ - المسيرة التجارية لعائلة عتال
483	ب - عائلة نسيم شمامة رمز الارتقاء الاجتماعي ليهود تونس
501	الخاتمة
511	الفهارس العامة
513	كشاف المصطلحات
527	فهرس الأعلام
537	فهرس الأماكن
541	فهرس الجداول
544	فهرس الرسوم البيانية
545	المصادر والمراجع

... إن تاريخ الجالية اليهودية في إيالة تونس العثمانية، سواء من حيث مسارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى السياسي، بدأ يتجاوز القراءات الإيديولوجية التي تنطلق من الأفكار المسبقة والتصورات العقائدية؛ ذلك أن هذه الأقلية لم تكن متجانسة اقتصادياً واجتماعياً. فوضع أفرادها اتسم بالتباين الواضح الذي وصل في أغلب الأحيان إلى حدّ التفاوت الشديد بين فئة ثرية ومنعمة وقاعدة فقيرة ومعدمة، وكذلك سلوكها فقد كانت تحكمه عناصر التباين أيضاً أكثر من عناصر الوحدة والتآزر حتى وإن وجدت بين أفرادها المبادئ الدينية. وقد توصلت نخب هذه الأقلية إلى الاستفادة من انفتاح الاقتصاد المحلي على الرأسمال الأوروبي، وعرفت كيف تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتتأقلم مع الظروف السياسية بصفة خوّلت لها حماية نفسها من التقلبات المحلية وريط مصيرها بالقوى الصاعدة فصعدت معها.



يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية

إنّ هذا الكتاب هو عمل جريء ومجدّد في المدرسة التاريخية العربية عموماً والمغربية بالخصوص، وكان لي الشرف مواكبة هذا البحث منذ خطواته الأولى في الجامعة التّونسيّة وفي أروقة الأرشيف الوطني التّونسي حين تطلّنا أن المدرسة التاريخية في تونس قد أهملت جانب التّنوّع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وكادت تنفلق على الجذور التاريخية للدولة الوطنية، وعلى مجتمع الأغلبية، وكأنّ البحث عن التجانس يقتضي نفي التّنوّع في التاريخ.

اختار الباحث منهج الدقّة والموضوعية، فقام بقراءة متأنية في دفاتر الأرشيف ليكشف عن حقيقة الدور الاقتصادي للتّخّيب اليهودية في تونس خلال العهد العثماني أي على مدى ثلاثة قرون، ويخرج باستنتاجات نوعية جديدة مصدرها الأرشيف وسجلات المتجر والالتزام، ومنهجها التحليل النقدي والموضوعي للمصادر والمراجع، وهدفها رسم الصورة التاريخية لدور أقلية نشطة في الانتقال باقتصاد الإيالة التّونسيّة من طور الاقتصاد الهامشي إلى اقتصاد تجاري مركنتيلي مدمج في الشبكة المتوسطة.

ومن مزايا هذا الكتاب أنّه اعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف المحلي وخاصّة دفاتر مداخل الدولة ومصاريفها، فجاء مدعماً بالدراسات الكمية الدقيقة ويضع حداً للتأويلات والافتراضات التي تزخر بها الأدبيات التي تناولت هذه المواضيع من قبل. فالمكتبة العربية في أشدّ الحاجة اليوم لمثل هذه الأبحاث، وأملنا أن تأخذ التّخّيب العربية على عاتقها هذه المهمّة لتخرج من عالم الماورائيات إلى عالم النور والعقلانية النقدية.

من تقديم

أ.د. عبد الحميد الأرقش

ISBN 9959-29-452-4



9

موضوع الكتاب دراسات عثمانية

موقعنا على الإنترنت
www.oaibooks.com